جامعة وهران2

كلية الحقوق والعلوم السياسية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية

دراسة حالة الجزائر (2001- 2010).

إعداد الطالب:

بلحاج الهواري

أمام لجنة المناقشة المكونة من:

- د/حيرش سمية، أستاذة محاضرة (أ)، جامعة وهران 2، رئيسة.
- د/ طاشمة بومدين، أستاذ التعليم العالي، جامعة تلمسان، مشرفا ومقررا.
- د/ بوسعادة خيرة، أستاذة محاضرة (أ)، جامعة وهران 2، عضوة مناقشة.
- د/ صافو محمد، أستاذ محاضر (أ)، جامعة وهران 2، عضوا مناقشا.
- د/ ولد الصديق ميلود، أستاذ محاضر (أ)، جامعة سعيدة، عضوا مناقشا.
- د/ عبد الله بلغيث، أستاذ محاضر (أ)، جامعة مستغانم، عضوا مناقشا.

السنة الجامعية:1439ه-1440ه

2018- 2019م

بسم الله الرحمن الرحيم



سورة آل عمران: الآية

إهداء:

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أساتذتي الكرام، وفي مقدمتهم الأستاذ الدكتور: " طاشمة بومدين " الذي قدم لي كل أنواع الدعم والمساعدة، ومنها تزويدي بعدد من المراجع المهمة التي ساهمت بنسبة كبيرة في إثراء هذا البحث، وتوجيهاته وإرشاداته التي مكنتني إلى حد ما من تفادي بعض الثغرات والهفوات التي كانت موجودة في هذه الأطروحة، ولا أقول كلها لأن أي بحث علمي مهما بلغت درجته العلمية وجديته، لا يخلو من الأخطاء والثغرات والهفوات لأننا في حقل العلوم الإنسانية التي تبقى كل دراساتها نسبية، وليست مطلقة عكس الدراسات في ميدان العلوم الطبيعية.

وكما أتقدم بشكري الكبير إلى عائلتي، والدي ووالدتي وإخوتي وزوجتي التي وقفت إلى جانبي وساندتني كثرا، وابني " محمد الأمين " وابنتي " إسراء سيرين "، وإلى أقاربي كبيرا وصغيرا، وأصدقائي وجيراني.

وأهدي هذا العمل كذلك إلى وزملائي الأساتذة في جامعات سعيدة، وهران، وتلمسان، وزملائي الأعزاء الذين ساهموا في مساعدتي على تقديم هذا العمل.

ولا أنسى كذلك عمال وموظفي مكتبات كليات الحقوق والعلوم السياسية في كل من جامعتي وهران وسعيدة، الذين ساعدوني كثيرا في الحصول على أكبر قدر ممكن من المراجع على اختلاف أنواعها وألوانها.

وأتقدم بإهداء هذا العمل كذلك لعمال وموظفي مكتبات عدد من الجامعات العربية التي قمت بزيارات علمية لها، كجامعة القاهرة، والإسكندرية بمصر، وجامعات الدار البيضاء، فاس، والمكتبة الوطنية بالمملكة المغربية.

شكر وعرفان وتقدير

أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولهم مناقشة هذه الأطروحة، وتحمل أعباء ذلك على الرغم من انشغالاتهم الكثيرة.

وأشكر أستاذي: الأستاذ الدكتور " طاشمة بومدين "، على جهوده المبذولة في سبيل تشجيعي على البحث، ومساعدتي وتوجيهي لكي يكلل هذا العمل بالنجاح بإذن الله.

وأشكر كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد.

كما أتقدم بالشكر والتقدير لإدارة كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة وهران 02، وخصوصا عميد الكلية، نواب العميد، رئيس المجلس العلمي، ورئيس قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ومسئولي مكتبة الكلية والمكتبة المركزية.

وأتقدم كذلك بالشكر الجزيل للطاقم الإداري لكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة، وعلى وجه الخصوص عميد الكلية، ونوابه، ورئيس المجلس العلمي، ورئيس قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وموظفي المكتبة المركزية ومكتبة الكلية.

مقـد مـة

أولا: الإطار العام للموضوع:

يحظى موضوع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية، كغيره من المواضيع الأخرى باهتمام الكثير من الباحثين والمفكرين على اختلاف مشاربهم وقيمهم وأفكارهم، فخلال الفترة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية، قادت الولايات المتحدة الأمريكية الدول الغربية في حين أن الاتحاد السوفياتي قاد الدول الاشتراكية، ودخل العالم في حرب باردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، والتي بدأت منذ 1945 إلى غاية 1989، وهو تاريخ سقوط الاتحاد السوفياتي، وانتصار الولايات المتحدة الأمريكية والغرب، وظهر ما عرف بالنظام العالمي الجديد الذي أقره الرئيس الأمريكي " جورج بوش " الأب منذ 1991 م.

فالسياسة الخارجية نظريا، وبعد أن كانت ظاهرة بسيطة مقتصرة على قضية الأمن العسكري، أضحت ظاهرة متعددة المعالم والأبعاد، ترتبط ارتباطا وثيقا بشتى الوظائف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات، ومع تعدد القضايا والظواهر العالمية، وتزايد عدد الوحدات المتواجدة في المسرح الدولي، زاد تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية، كما برزت أهميتها بالنسبة للرفاهية العامة للمجتمعات، خاصة في الدول النامية ، تماشيا مع هذا التطور لم يعد المنهج التقليدي القائم على أساس رصد التطور التاريخي لسياسات الدول، ومحاولة فهم هذا التطور في إطار الظروف المحيطة به كافيا لتفسير العديد من السياسات الخارجية، وعلى وجه الخصوص السياسات الخارجية للدول حديثة الاستقلال في النسق الدولي.

وقد ظهرت محاولات عديدة لتقديم أطر علمية لتفسير ظاهرة السياسة الخارجية، تأخذ في اعتبارها هذا التطور.

برزت تلك المحاولات في مجموعة بحثية علمية، يحاول كل منها أن يقدم إطارا نظريا للتفسير، وقد حاولت المداخل النظرية في السياسة الخارجية أن تقدم دراسات تحاول من خلالها، تفسير السياسة الخارجية بمختلف أبعادها تفسيرا علميا، يتخطى المقولات الأساسية للمداخل التقليدية في تفسير السياسة الخارجية.

وبناءا على ذلك تقدم هذه الدراسة إطارا منهجيا لفهم ظاهرة أو موضوع السياسة الخارجية، وذلك بالاستفادة من مختلف الأطر النظرية التي قدمها المنظرون والباحثون لتفسير هذا الموضوع، مع محاولتنا قدر الإمكان تفادي التحيز القيمي الذي يميز بعض تلك الأطر.

هذا بالنسبة للسياسة الخارجية، أما في ما يتعلق بالحركات الإسلامية كظاهرة، فقد اختلف الدارسون والمهتمون بدراستها في تحديد مفهوم هذا الموضوع، وذلك نظرا لاختلاف تكويناتهم الفكرية والثقافية والعقائدية، فاختلف في تحديدها المفكرون الغربيون عن نظرائهم في الدول العربية والإسلامية. وأيضاً الإسلاميون أنفسهم فقد اعتبر الكثير من مفكري الغرب أن هذه الظاهرة هي حركة " أصولية " ، ودليلهم في ذلك الحركات الدينية في أوروبا. ومن جهة أخرى،

اختلف الكثير من الباحثين في الدول العربية والإسلامية، وفقا لتوجهاتهم وانتماءاتهم الفكرية والسياسية، وطبيعة النظرة الإسلامية للإسلام من حيث اعتباره بمثابة نظرة شاملة للحياة أم نظرة روحية وعقائدية للإنسان . إلا أن هذه الاختلافات حول تحديد ماهية الحركات الإسلامية لا تعن عدم وجود قواسم مشتركة يمكن الاستناد عليها.

ويطلق اسم الحركات الإسلامية على التنظيمات التي تنشط على الساحة السياسية، وتدعو إلى تطبيق قيم الإسلام وتعاليمه في مختلف مناحي الحياة البشرية، وفي سعيها لتحقيق هذا المطلب والهدف، عارضت توجهات الحكومات، ومختلف القوى السياسية والاجتماعية التي ترى أنها لم تطبق تعاليم الحكم الإسلامي، وخالفته.

والملاحظ، أنه عقب أحداث 11 سبتمبر 2001م، تغيرت طريقة التعامل والتعاطي الأمريكية مع حركات الإسلام السياسي، باعتبار أنها تدعم الإرهاب والتطرف، وهو ما أدى بالولايات المتحدة الأمريكية بالقيام بغزو أفغانستان بعد هجمات سبتمبر، وبعدها غزو العراق كذلك في 2003م، بحجة دعم الدولتين للإرهاب، ومحاولة الحصول على أسلحة الدمار الشامل، والتخوف الأمريكي من وقوعها في أيدي الجماعات الإرهابية.

وبالتالي، تحاول الدراسة التعرف على أهم اثار السياسات الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية في الوطن العربي بشكل عام، والجزائر بشكل خاص.

ثانيا: أهمية الموضوع وأسباب اختياره

اخترت هذا الموضوع، والمتمثل في: " السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية: دراسة حالة الجزائر 2001-2010 "، انطلاقا من كون السياسة الخارجية، تعد أحد العناصر الرئيسية المكونة للسياسة العامة للدولة، فهي تتضمن اتخاذ القرارات المتعلقة بالأمن الوطني والكيان الإقليمي للدولة. ومن ثم فهي، تحتل موقعا مركزيا في السياسة العامة لعدد من الدول، وأخرى يعتبر فيها دور هذه الأخيرة ضمن السياسة العامة للوحدة السياسية هامشيا فقط، فالسياسة الخارجية تلعب وظيفة تنموية، وذلك من خلال الدور الذي تلعبه في إضفاء مكانة دولية معينة على الوحدة الدولية، تدفع بالوحدات الأخرى إلى التنافس لإعطائها المساعدات الاقتصادية للاستفادة من المكانة الدولية لتلك الوحدة.

تلعب السياسة الخارجية دورا في تدعيم الاستقلال السياسي للدولة، ومن أمثلة ذلك إتباع بعض دول العالم الثالث لسياسة عدم الانحياز في إطار الحركة الدولية اللامنحازة.

وتلعب السياسة الخارجية دورا كبيرا في تأمين المصالح الخارجية، وتحقيق التكامل القومي أو الاستقرار السياسي، ويتحقق ذلك عادة من خلال لجوء صانع السياسة الخارجية إلى التركيز على العدو الخارجي، أو افتعال مشكلة دولية مما يؤدي إلى التفاف أفراد الشعب حول صانع السياسة الخارجية

في وجه العدو الخارجي، كما تلعب السياسة الخارجية دورا في إعطاء مكانة دولية رمزية للوحدة السياسية تتناسب مع مواردها أو مستوى تطورها الحضاري، وتتمثل أهميتها كذلك في كونها تلعب دورا سياسيا داخليا في تدعيم سلطة صانع السياسة الخارجية، وإضفاء الشرعية على السلطة الداخلية، وبصفة عامة تلعب السياسة الخارجية دورا حيويا في تأكيد مشروعية سلطة القائد السياسي وزيادة شعبيته.

وتكمن أهمية الموضوع أنه أصبح موضوع حديث العام والخاص، والمتخصصين في الشؤون السياسية والأمنية، خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، وإلصاق تهمة الإرهاب والهجمات بجماعات إسلامية، وفق ما تنبأ به " صمويل هنتغتون " « Samuel Huntington » في كتابه: " صدام الحضارات "، والذي رأى من خلاله أن الإسلام كما سماه " الخطر الأخضر "، سيشكل مستقبلا تحديات كبيرة أمام الحضارة الغربية والتي تتزعمها الولايات المتحدة الأمريكية، بعدما تلاشى الخطر السوفياتي في 1989م، أو ماسمي " الخطر الأحمر ".

من هنا تكمن أهمية الموضوع في محاولة منا، لتحديد مختلف حيثياته، وتحديد مختلف أبعاده ومعالمه، وكيف أصبح العدو الرئيسي للسياسة الأمريكية، بعدما كان في فترات سابقة لا يتعارض مع المصالح الأمريكية، عندما تم الاعتماد عليه للقضاء على النفوذ السوفياتي في أفغانستان من 1979م إلى غاية 1989م، وما أصطلح عليه ب " المجاهدين الأفغان ".

وبالتالي محاولة معرفة الأسباب والدوافع التي أدت إلى توتر العلاقات الأمريكية مع حركات الإسلام السياسي، والتي وصلت إلى حد الصدام بينها، وبين بعض التنظيمات الإسلامية في مختلف أرجاء العالم، وخصوصا في المنطقة العربية والإسلامية، التي تعتبرها الولايات المتحدة الأمريكية ضمن مناطق نفوذها الحيوي، خصوصا في المجال الطاقوي، وموقعها الاستراتيجي للتحكم في العالم، والمحافظة على تفوقها العالمي.

ومحاولة رصد وتحديد أهم اثار السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية العربية عموما، والجزائرية على وجه الخصوص، وطريقة ضغطها على النظم العربية للتضييق على حركات الإسلام السياسي، والحد من عملها وأنشطتها، وحتى حظرها في بعض الدول، كونها بالمفهوم الأمريكي ترعى وتدعم الإرهاب.

دوافع اختيار الموضوع:

أ- الدوافع الذاتية:

كون السياسة الخارجية الأمريكية، تثير اهتماماتي الشخصية كثيرا لأنها تقود العالم، ورغبة مني في محاولة التعرف على الأسباب والعوامل التي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية باتهام الإسلام، والحركات والتنظيمات الإسلامية، بدعم ورعاية الإرهاب والتطرف، وقد سبق لي، وأن تطرقت في مرحلة " الماجستير " لموضوع مشابه نوعا ما لموضوعي هذا، والمتمثل في: " أثر السياسة الخارجية الأمريكية على توجهات السياسة السعودية والإيرانية 1989 – 2005م: دراسة مقارنة.

ب- الدوافع الموضوعية:

من بين أهم الدوافع التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع للبحث فيه، هو محاولة التعرف على الجوانب الظاهرية، والخفية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية عموما، والحركات الإسلامية في الجزائر على وجه الخصوص، في الفترة الممتدة من أحداث 11سبتمبر 2001 إلى سنة 2010، مع محاولة تغطية الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2018م، لمواكبة التطورات والمستجدات الأخيرة، ومنها ثورات " الربيع العربي " على سبيل المثال لا الحصر، والتي لاحظنا أن حدة الخطاب السياسي الأمريكي تجاه حركات الإسلام السياسي، قد تصاعدت بشدة منذ أحداث 11 سبتمبر 2001م، وهذا ما جعلني أولي أهمية كبيرة للموضوع الذي أصبح حديث الساعة، ويتداوله ليس أهل الاختصاص فقط. وإنما عامة الناس خصوصا بعد ضرب أفغانستان في 2001 والعراق في 2003، وإلصاق تهمة الإرهاب بالإسلام .

ثالثا: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى إبراز اثار السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية خصوصا في الجزائر، وأهم المواقف الأمريكية تجاهاها، خصوصا إذا علمنا بأن الولايات المتحدة الأمريكية، كانت في فترات زمنية معينة على وفاق وتفاهم وتعاون مع الحركات الإسلامية، خصوصا بعد الغزو السوفياتي لأفغانستان في سنة 1979م، والدعم الأمريكي لها لمحاربة السوفيات من منطقة آسيا الوسطى الحيوية بالنسبة للمصالح الأمريكية، لكن بعد حدوث تطورات ومستجدات على الساحة العالمية، ومن أبرزها، نهاية الحرب الباردة بانتصار الغرب على الشرق، في سنة 1989م، والتحولات الكبيرة والجذرية التي شهدها النظام العالمي الذي أصبح قائما على القطبية الأحادية التي تتزعمها الولايات المتحدة الأمريكية، وإعلان الرئيس الأمريكي " جورج بوش " الأب منذ بداية التسعينيات عن قيام النظام الدولي الجديد، وخصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، تغيرت المواقف الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية، لأنها أصبحت تتعارض مع مصالحها، وهو ما أدى إلى اتهامها أمريكيا بدعم الإرهاب، وقيام الولايات المتحدة الأمريكية بمحاربتها، ووضع العديد من التنظيمات الإسلامية على اللائحة الأمريكية لدعم الإرهاب كحزب الله اللبناني، وحركة " حماس " الفلسطينية.

رابعا: إشكالية الدراسة

تعتبر السياسة الخارجية في الغالب انعكاسا للمتغيرات أو العوامل الداخلية للوحدة السياسية، وهذا ما يجعلنا نطرح العديد من التساؤلات، ومن أهم الإشكاليات التي تتبادر إلى أذهان الكثيرين، الإشكالية التالية، والتي نراها حسب قراءاتنا حول هذا الموضوع أنها ستساهم إلى حد ما في الإجابة

على مختلف انشغالاتنا واهتماماتنا حول هذه الدراسة، والإشكالية المحورية لموضوعنا هذا هي كالآتي:

– ما هي العوامل والدوافع التي تحدد طبيعة التعامل الأمريكي مع الحركات الإسلامية في مختلف المراحل التاريخية ؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية المحورية مجموعة من الإشكاليات الفرعية، وهي:

– ما هي أهم الأسباب والعوامل التي أدت بالولايات المتحدة الأمريكية إلى مساعدة ودعم الحركات الإسلامية في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات ؟

– ما هي الدوافع التي أدت بالولايات المتحدة الأمريكية إلى تغيير تعاملها مع التنظيمات الإسلامية، والمتمثل في محاربتها منذ بداية التسعينيات؟

– ما هي ردود أفعال حركات الإسلام السياسي تجاه السياسات الأمريكية نحوها ؟

كل هذه التساؤلات ستتم الإجابة عنها من خلال دراستنا لهذا الموضوع.

خامسا: فرضيات الدراسة

بناءا على إشكالية الدراسة والتساؤلات الفرعية، يمكن صياغة الفرضيات العلمية، وهي كالآتي:

– السياسة الخارجية ما هي إلا انعكاس للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة.

– تسعى الحركات الإسلامية من خلال نضالها، وعملها للوصول إلى السلطة لخدمة أهدافها، ومنها تطبيق تعاليم الدين الإسلامي في الحكم.

– كلما خدمت الحركات الإسلامية المصالح الأمريكية، زاد الدعم الأمريكي لها.

– طبيعة العلاقة والتعامل بين الحركة الإسلامية (الجبهة الإسلامية للإنقاذ) والنظام السياسي الجزائري، امتازت بالعنف أحيانا والحوار أحيانا أخرى.

– كلما اشتدت الضغوطات الأمريكية على الحركات الإسلامية، كان هناك رد فعل للحركات الإسلامية على ذلك.

سادسا: مجالات الدراسة

أ- الإطار الزماني:

تشمل هذه الدراسة الفترة الممتدة ما بين سنتي 2001 إلى سنة 2010م، (مع محاولة تغطية الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2018م)، لمواكبة التطورات والمستجدات الأخيرة، ومنها " ثورات الربيع العربي "، واخترت هذه الفترة بالذات – حسب اعتقاد الباحث – لأنها من أبرز الفترات الجديرة بالاهتمام والدراسة، لأن سنة 2001م، تعتبر بداية تحول كبير في السياسة الأمريكية القائمة على أساس محاربة الإرهاب، والعدو الجديد ألا وهو الإسلام بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، بعدما تم التخلص من الخطر السوفياتي، (وبروز القطبية الأحادية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي أثر ذلك على بنية

النظام الدولي. وقد ظهر ما يسمى: بالنظام الدولي الجديد، وبهذا تم وضع حد للحرب الباردة والتي كان العالم في مختلف مراحلها يحبس أنفاسه خوفا من اشتعال لهيب حرب نووية مدمرة). وتم خلق هذا العدو الجديد " الإسلام" لإعادة حكم العالم من جديد، وإحكام السيطرة الأمريكية، وهذا ما جسده الرئيس " بوش الابن " بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، عندما وضع دول العالم كله بين فكي كماشة قائلا: "...معنا أو مع الإرهاب..."

ومن خلال هذه الفترة الزمنية من 2001-2010 ، وهي فترة حكم الرئيس "بوش" الابن الذي حكم لولايتين، وهو من الجمهوريين، وأعقبه مجيئ الديمقراطيين بقيادة الرئيس "أوباما" بعد 2010. غير أنه تمت تغطية الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2018، لمواكبة المستجدات، وأهمها ثورات " الربيع العربي " التي بدأت منذ 2011 في تونس، وسرعان ما انتقلت عدواها إلى عدد من الأقطار العربية الأخرى كمصر واليمن وليبيا، وسوريا وغيرها.

ب- الإطار المكاني:

هو الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، وسياستها تجاه الحركات الإسلامية في الجزائر، التي تحكم العالم من خلال النظام العالمي الجديد الذي أقره الرئيس الأمريكي " جورج بوش " الأب بعد انتصار المعسكر الغربي الذي قادته أمريكا ضد المعسكر الشرقي الذي قاده الاتحاد السوفياتي سابقا، الذي سقط واضمحل.

ت- المجال الموضوعي:

من خلال دراسة العلاقة المتينة التي كانت تربط الولايات المتحدة الأمريكية بالحركات الإسلامية وفق ما كانت تقتضيه المصالح، خصوصا بعد غزو الاتحاد السوفياتي سابقا لأفغانستان في سنة 1979م، والدعم الأمريكي اللامحدود للمجاهدين هناك، لكن عندما تغيرت الظروف والمعطيات الأمريكية، وخصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية، ترى أن حركات الإسلام السياسي من أعدائها، بالتالي لا بد من محاربتها لكونها، ترعى الإرهاب، وتهدد المصالح الأمريكية.

سابعا: مناهج ومقاربات الدراسة

أ- المناهج العلمية:

استخدمت العديد من المناهج العلمية في هذه الدراسة، ومنها:

1- المنهج الوصفي:

يعتبر " طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية أو مشكلة اجتماعية..." [1]

1 عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة رابعة منقحة، 2007)، ص،139.

ويقوم المنهج الوصفي على جمع الحقائق والمعلومات، والقيام بمقارنتها وتحليلها، وتفسيرها للوصول إلى تعميمات، أو يمكن القول أنه دراسة وتحليل وتفسير الظاهرة عن طريق تحديد خصائصها وأبعادها، ووصف العلاقات بينها للوصول إلى وصف علمي.

فهو يحتوي على عدد من المناهج والأساليب المساعدة، كالاعتماد على دراسة الحالة، أو الدراسات التاريخية أو الميدانية، أو المسح الاجتماعي.[1]

فقد اعتمدت على المنهج الوصفي، عندما درست الحركات الإسلامية في الوطن العربي، وفي الجزائر، ثم السياسة الأمريكية ومواقفها تجاه حركات الإسلام السياسي في الجزائر. وردود أفعال هذه الحركات تجاه السياسات الأمريكية حيالها.

2- المنهج التاريخي:

يقوم المنهج التاريخي بدراسة الحوادث والوقائع التي حدثت في الماضي، ومحاولة تحليل المشكلات الإنسانية وفهمها، لكي يتم فهم الحاضر على ضوء أحداث الماضي، ومن ثمة التنبؤ بالمستقبل." [2]

واستخدمت المنهج التاريخي، عندما تعرضت لتاريخ ونشأة الحركات الإسلامية في الدول العربية عموما، والجزائر خصوصا، ومعرفة الخلفيات التاريخية التي تحكم العلاقة بين السياسة الخارجية الأمريكية والحركات الإسلامية، خاصة وأنه في لحظات معينة من التاريخ، ظهرت ملامح تقارب بينهما خلال فترة الحرب الباردة، والخطر السوفياتي الذي كان يشكل تهديدا للمصالح الأمريكية في المنطقة العربية والإسلامية، ولكن في لحظات أخرى، أصبحت علاقة صدام بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، والهدف من ذلك هو محاولة معرفة العناصر الثابتة والمتغيرة التي تتحكم في عوامل نمو، وفواعل تطور العلاقة بين السياسة الخارجية الأمريكية والحركات الإسلامية في العالم الإسلامي أجمع، وبخاصة الجزائر، وكذا معرفة تداعياتها الحاضرة والمستقبلية.

وباعتبار أن الفترة التاريخية لموضوعي هذا، تمتد من2001 إلى 2010، وأحاول كذلك تغطية المرحلة الممتدة من 2010 إلى 2018م لمواكبة آخر المستجدات والتطورات الحاصلة، والتي من بينها " ثورات الربيع العربي "، وأهم نتائجها على الحركات الإسلامية.

3- المنهج المقارن:

المقارنة هي: " التحليل المنظم للاختلافات والتشابهات في موضوع أو أكثر عبر موضوعين، وذلك من خلال دراسة ظواهر متشابهة..." [1]

---

1 ماثيو جيدير، منهجية البحث العلمي: دليل الباحث المبتدئ في موضوعات البحث ورسائل الماجستير والدوكتوراه، (دون مكان ولا دار ولا سنة النشر، ترجمة: ملكة أبيض، ص، 100.

2 مروان عبد المجيد إبراهيم، أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، (عمان:مؤسسة الوراق، ط، 1، 2000)، ص، 147.

واستعملت المنهج المقارن كذلك، من خلال مقارنة طبيعة التعامل الأمريكي مع الحركات الإسلامية في مرحلتين مختلفتين، مرحلة الدعم الأمريكي للحركات الإسلامية، ومرحلة محاربة الحركات الإسلامية والتضييق عليها منذ بداية التسعينيات، فمرحلة الدعم، بدأت منذ الغزو السوفياتي لأفغانستان عام 1979م، ودعم الولايات المتحدة الأمريكية للإسلاميين وتسليحهم وتدريبهم، لخدمة مصالحها آنذاك، وهو تضييق الخناق القوات السوفياتية هناك من منطقة وسط آسيا، وهو ما تم فعلا بجلاء الجيش السوفياتي في 1989م.

أما المرحلة الثانية، منذ بداية التسعينيات، والتي تميزت بتغير طبيعة التعامل الأمريكي عموما مع الحركات الإسلامية، منذ حادثتي تفجير السفارتين الأمريكيتين في إفريقيا في 1996م.

والمنهج المقارن لا يسع لذكر دلالات التشابه والاختلاف، وإنما كباقي المناهج العلمية الأخرى، يسعى للتفسير.

ب- المقاربات:

استخدمنا اقتراب القيادة السياسية، وذلك لأننا تطرقنا إلى القيادات السياسية الأمريكية وكذا قيادات الحركات الإسلامية وقيادات النظام السياسي الجزائري.

وللإشارة فقط، فقد ذهب أنصار هذا الاقتراب إلى حد اعتبار المتغير القيادي متغيرا مستقلا، واعتبروا العمليات والنظم السياسية متغيرات تابعة.

اعتمدنا على المداخل الثلاثة لاقتراب القيادة السياسية، كمدخل السمات الشخصية للقائد (صناع القرار الأمريكيين وقادة النظام الجزائري والحركات الإسلامية)، ومدخل المكانة أو الموقع والمقصود بذلك مكانة القائد داخل مؤسسات النظام، والصلاحيات التي يمنحها له الدستور وعلاقاتها المختلفة بالمؤسسات الأخرى. والمدخل البيئي، والذي يتمثل في أن البيئة الداخلية والخارجية وما تتضمنان من قيود على حرية وحركة القيادة.

اعتمدنا على المداخل الثلاثة لتقوية القدرة على التحليل.

وكذا اقتراب الصفوة (النخبة)، والذي تعددت التعريفات حوله ومن أهمها: " الصفوة السياسية هم كبار موظفي الحكومة، والإدارات العليا والأسر ذات النفوذ السياسي كالأسر المالكة والأرستقراطية."

وذلك لأن أنصاره يرون أن ما من مجتمع مهما بلغ من تطور على مختلف الأصعدة لا يخلو من أقلية ماهرة تسيطر، وأكثرية تخضع لحكم تلك الأقلية، ويسمون تلك الأقلية الحاكمة اسم :" الصفوة " أو " النخبة ".

واقتراب التبعية، عندما درسنا العلاقات الأمريكية الجزائرية ومع الحركات الإسلامية، والذي يتجسد في رؤية عدد من المفكرين والباحثين للعلاقات الأمريكية بدول العالم الثالث عموما بأنها علاقات تمتاز بعدم الاستقلالية.

---

1 عبد القادر عبد العالي، محاضرات في منهجية العلوم الاجتماعية، (سعيدة: جامعة سعيدة، 2009-2010)، ص، 36.

ثامنا: أدبيات الدراسة

يلقى موضوع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية الكثير من الاهتمام من طرف الباحثين والدارسين المهتمين والمتخصصين في هذا الموضوع، خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، وإلصاق تهمة الإرهاب بالعرب والمسلمين عموما، وبالتنظيمات الإسلامية على وجه الخصوص.
وقد استلزمت هذه الدراسة الاعتماد على مجموعة مهمة من المراجع، والمتمثلة في ما يلي:
الكتب باللغة العربية:

– **كتاب: انعكاسات أحداث 11 سبتمبر على الحركة الإسلامية في الشرق الأوسط، للكاتب، لزهر بن عيسى، في 2015**، وفيه تطرق لمفهوم الحركة الإسلامية، وأنواعها، وأبرز الحركات الإسلامية التي ظهرت في الشرق الأوسط، والتركيز على انعكاسات أحداث 11 سبتمبر 2001م، على الحركة الإسلامية في الشرق الأوسط، ومستقبل هذه الحركات بعد هذه الأحداث.

– **كتاب: تحليل السياسة الخارجية، محمد السيد سليم، بالقاهرة،** حيث تطرق فيه للإطار النظري للسياسة الخارجية، من حيث المفاهيم التي أعطيت لها، وقضاياها وتخطيطها، ومؤسسات صنع السياسة الخارجية، كالرئيس مثلا والبرلمان ووزير الخارجية، وحتى الهيئات غير الرسمية كالأحزاب السياسية، وجماعات الضغط، وغيرها، وأهم الأطر النظرية الكلاسيكية والحديثة في دراسة السياسة الخارجية ونماذج لصنع القرار السياسي الخارجي، كنموذج" ريتشارد سنايدر " و " غراهام أليسون "، حيث تم استخدام هذا المرجع في الفصل الخاص بالإطار النظري للسياسة الخارجية.

– **كتاب: تفسير السياسة الخارجية ، ترجمة: محمد بن احمد مفتي و محمد السيد سليم ، الصادر في الرياض من طرف عمادة شؤون المكتبات بالاشتراك مع جامعة ا ل سعود، الذي صدر في 1989م، للمؤلف: لويد جنسن**، حيث تطرق فيه لمختلف مفاهيم السياسة الخارجية، وتم الاعتماد عليه في الفصل الأول من الدراسة النظرية للسياسة الخارجية.

– **كتاب: الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي، يحتوي على مجموعة من المقالات العلمية المهمة، من منشوات وإعداد مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية في 2002م، كمقال: " مستقبل الحركات الإسلامية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية "، من إعداد رضوان السيد.** الذي يرى أنه لا بد من الانفتاح بالنسبة للحركات الإسلامية لمواجهة التحديات والأخطار المحدقة بها وبالإسلام، ومحاولة إيجاد حلول للمشاكل التي تعاني منها المجتمعات العربية والإسلامية.

– **كتاب: التعاون الأمني الجزائري – الأمريكي والحرب على الإرهاب، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي ببيروت، الصادر في 16 جوان 2009، لمؤلفه الجزائري الأستاذ الدكتور: محند برقوق**، الذي تعرض في كتابه لأوجه التعاون الأمني بين الولايات المتحدة الأمريكية

والجزائر، والحرب الأمريكية على الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، وقد تم استخدام هذا المرجع عندما تم الحديث عن التنسيق الأمني بين الجزائر وأمريكا لمحاربة الإرهاب بعد هجمات سبتمبر.

- **كتاب: تطور خطاب حقوق الإنسان في الجزائر والوضع الراهن، لمعهد السياسات بالجامعة الأمريكية في بيروت، بالاشتراك مع معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة، الصادر في مارس 2017، لمؤلفه: بوجمعة غشير**، حيث تعرض هذا المرجع لمسألة توقيف المسار الانتخابي في الجزائر في بداية التسعينيات، وكيفية تنامي ظاهرة العنف في البلاد، وأهم ما ميز المشهد السياسي في الجزائر، وما عانته من ويلات الإرهاب، ووضعية حقوق الإنسان في الجزائر، وتمت الاستعانة بهذا المرجع، من خلال الحديث عن ندوة الوفاق الوطني كمرحلة انتقالية في الجزائر، بعد استقالة الرئيس " الشاذلي بن جديد "، وحدوث الفراغ الدستوري، وقانون الرحمة، ثم الوئام المدني، ثم ميثاق السلم والمصالحة الوطنية لحقن دماء الجزائريين.

الكتب باللغة الفرنسية:

- **كتابL'ISLAM ET L'OCCIDENT de MUSTAPHA CHERIF** ، في 2006، وهو عبارة عن مجموعة من الآراء حول العلاقات بين الإسلام والغرب، مستشهدا في كتابه هذا بشهادات لباحثين متخصصين ومهتمين بعلاقة الإسلام بالغرب، وتم الاعتماد في الفصل الرابع من الدراسة.

- **وكتاب الكاتبين: YVES-HENRI et SYLVIEDE LA FOYE**، بعنوان: **LES ETATS-UNIS et L'ISLAM**، الصادر في سنة 2006، تحدث فيه المؤلفان عن مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية للإرهاب في أحداث 11 سبتمبر 2001، ومحاربة تنظيم القاعدة، وحديثهما عن أطروحة صدام الحضارات لصمويل هنتغتون، وأبرزا كيف استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية للمجاهدين الأفغان (الأفغان العرب) في الغزو السوفياتي لأفغانستان، والتحول في المواقف الأمريكية تجاه الإسلاميين بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، ومناهضة ما سمي بالتطرف الإسلامي، والضغوطات على الأنظمة العربية والإسلامية، وتضييق الخناق عليها، والتركيز على الإسلام في أمريكا عقب أحداث 11 سبتمبر 2001م، وتم الاعتماد عليه عند الحديث عن أحداث 11 سبتمبر 2001م، في الفصل الأخير.

المذكرات والأطروحات:

- **مذكرة بعنوان: " النفط في العلاقات الأمريكية - العربية: دراسة حالة الجزائر (1990-2014)، وهي مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية،**

للطالبة: عقابي خميسة، أشرف عليها الدكتور: عمر فرحاتي، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر ببسكرة، 2014- 2015)، حيث تم الاعتماد على هذا المرجع، عند الحديث عن دور البترول في السياسة الخارجية الأمريكية، وأهميته الحيوية بالنسبة لاقتصادها، وأهم الاستثمارات الطاقوية الأمريكية في الجزائر.

تاسعا: تقسيم الدراسة

تحاول هذه الدراسة بشيء من التفصيل والتحليل، التطرق للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية: دراسة حالة الجزائر 2001-2010.

في الفصل الأول نحاول دراسة الإطار النظري المتعلق بالسياسة الخارجية، وذلك من خلال التعرض لمختلف التعريفات التي أعطيت لها كمفهوم، ثم التعرض لخصائصها وأنماطها، ومكانتها وأهميتها التي تحتلها ضمن السياسة العامة للدولة، ومحدداتها، وأهدافها، وأجهزة إعدادها وقضاياها وكيفية تخطيطها، ثم نتطرق لمختلف المداخل النظرية التقليدية منها، والحديثة في دراستها وأهم الأطر النظرية (التقليدية والحديثة) في دراسة القرار على مستوى السياسة الخارجية .

وفي الفصل الثاني سنتعرض للدراسة النظرية للحركات الإسلامية، وذلك بتعريفها والإشارة إلى كيفية ظهورها ونشأتها، وكذا أهم المرتكزات النظرية للحركات الإسلامية وخصائصها، كما ستتم الإشارة إلى آليات العمل السياسي والتنظيمي للحركات الإسلامية، كونها في عملها السياسي تتبنى طريقتين، إما التغيير والإصلاح السياسي عن طريق العنف أو بالطرق الودية والسلمية.

أما الفصل الثالث، من خلاله نتعرض التعرض لواقع الحركات الإسلامية في الجزائر، من حيث نشأتها وتطورها، والمنطلقات الفكرية لهذه الحركات، والعوامل التي ساعدت على بروز الحركات الإسلامية وأبرز تنظيماتها، والعوامل المساعدة على ظهورها، وأهم تنظيماتها، وطبيعة العلاقة بين الحركات الإسلامية والنظام السياسي الجزائري، وأسلوب الحوار والاعتدال، والمواجهة والعنف، والأزمة الأمنية الجزائرية، وأسبابها ونتائجها، والحلول الأمنية والسياسية لحلها (ميثاق السلم والمصالحة الوطنية).

وفي الفصل الرابع، نتعرض لتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 إلى غاية 2010، ومحاولة تغطية الفترة الممتدة من 2010 إلى 2018م، ومواكبة مختلف التطورات والمستجدات خلال هذه الفترة، كثورات " الربيع العربي "، وذلك من خلال دراسة المواقف الأمريكية تجاه الجزائر في مختلف الميادين والمجالات، على الصعيد الأمني، من خلال التطرق بالأساس لظاهرة الإرهاب الدولي، وقضية التسلح باعتبارهما من أبرز قضايا السياسة الخارجية الأمريكية، كذلك النفط باعتباره من أبرز المحددات الاقتصادية للسياسة الخارجية الأمريكية، وكذا الإشارة إلى قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان، باعتبارهما هما الأخريتان من قضايا السياسة الأمريكية، وردود أفعال الجزائر، وكذا الحركات الإسلامية على المطالب الأمريكية، ومختلف

المشاريع الداعية إلى الانفتاح والإصلاحات كمشروع الشرق الأوسط الكبير، بغض النظر عن جديتها أو غير ذلك. والمواقف الأمريكية من عدد من القضايا والمسائل كالقضية الفلسطينية، وأهم آثار أحداث 11 سبتمبر 2001م على الحركات الإسلامية، السلبية منها وحتى الإيجابية.

ومن خلال وضع خاتمة لموضوعنا هذا، نحاول الوصول إلى نتائج حوله، ومحاولة الإجابة على مختلف التساؤلات، والعوامل التي تحكم العلاقات بين الدول، والتنظيمات بصفة عامة.

ووضع مجموعة من الملاحق في محاولة لإثراء هذا الموضوع.

عاشرا: صعوبات الدراسة:

المتعارف عليه أن مواضيع السياسة الخارجية وقضاياها، يكتنفها الغموض والسرية، ومن الصعوبة بمكان رصد مختلف الحيثيات والوقائع المتعلقة بها، وخصوصا إذا ما أردنا دراسة وتحليل آثار سياسة خارجية لدولة كبرى على عدد من الدول الصغرى، لكون أغلب تلك الآثار يصعب ملاحظتها والتعرف عليها إلا بعد مرور عشرات السنين هذا من جهة، ومن جهة أخرى، يتعذر على الباحث أن يفسر في غالب الأحيان أهم الدوافع التي أدت بدولة ما إلى اتخاذ مواقف وقرارات معينة إزاء دولة ما أو تنظيمات وحركات ما.

كما أن هناك صعوبة أخرى واجهتنا في بحثنا هذا، والمتمثلة بالأساس في كثرة المراجع حول موضوع السياسة الخارجية الأمريكية، والتي حاولنا قدر الإمكان الاضطلاع على أغلبها لكي يتم الإلمام بالموضوع من كافة الجوانب والزوايا.

لكن في ما يتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية في الجزائر، فالمراجع غير متوافرة خصوصا باللغة العربية، حتى باللغتين الفرنسية والإنجليزية، ليست كثيرة، وذلك راجع لكون السياسة الأمريكية، تهتم بالأساس بمنطقة الخليج العربي أكثر، وضمن مجال نفوذها، ومنطقة المغرب العربي حسب العديد من الدراسات، تخضع لدائرة النفوذ الفرنسي أكثر من الأمريكي بالرغم من وجود قواعد عسكرية أمريكية في المنطقة، والأسطول السادس الأمريكي في البحر الأبيض المتوسط.

وتكمن الصعوبة في هذا الموضوع كذلك، إلى تعدد الزوايا والجوانب التي يتم الاعتماد عليها لتحليل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية، وصعوبة رصد آثارها عليها، وردود أفعال حركات الإسلام السياسي تجاهها، لكون العلاقات ما بين الدول أو مختلف التنظيمات، تمتاز بطابع السرية والغموض، ولا تتسرب المعلومات والمعطيات حولها، إلا بعد مضي فترات زمنية طويلة نوعا ما.

الفصل الأول: الدراسة النظرية للسياسة الخارجية

سيتم التطرق من خلال هذا الفصل، إلى الإطار النظري للسياسة الخارجية، وذلك بالتطرق لتعريف السياسة الخارجية، ومختلف التعريفات الهامة التي قدمت حولها، وخصائصها وأنماطها وأهميتها ومحدداتها، هذا فيما يتعلق بالمبحث الأول، أما المبحث الثاني، فيتم التطرق فيه لأهداف وقضايا السياسة الخارجية ووسائل تنفيذها، أما المبحث الثالث، فيتم التطرق من خلاله للمداخل النظرية التقليدية منها والحديثة، التي تناولت دراسة السياسة الخارجية، وكذا نظريات صنع القرار السياسي الخارجي.

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية

سنتعرض من خلاله للتطور التاريخي لظاهرة أو مفهوم السياسة الخارجية، ومختلف المفاهيم التي أعطيت بخصوصها، ثم بعد ذلك، تتم الإشارة إلى أهم مميزاتها، وأنماطها، أهميتها التي تشغلها ضمن إطار السياسة العامة للدولة، وكذا محدداتها.

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية

قبل التطرق لتعريف السياسة الخارجية، لابد من الإشارة ولو بصفة موجزة لتطورها.

عقب نهاية الحرب العالمية الثانية في سنة 1945م، عرفت ظاهرة السياسة الخارجية تطورا رئيسيا بعد أن كانت مجرد ظاهرة بسيطة تتعلق بمسألة الأمن، إلى ظاهرة متعددة الأبعاد، تتصل اتصالا وثيقا بما يسمى الوظائف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات. ومع كثرة القضايا العالمية، وازدياد عدد الفاعلين على الساحة العالمية، ازداد تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية. وازدادت أهميتها بالنسبة للرفاهية العامة للمجتمعات ، وبالذات الدول المتخلفة .

وبعد كل هذا التطور لم يعد المنهج الكلاسيكي الذي كان يقوم على أساس رصد التطور التاريخي لسياسات الدول العظمى، ومحاولة فهم هذا التطور الحاصل في إطار الظروف المرتبطة به، كافيا لتفسير الكثير من السياسات الخارجية، وبالذات السياسات الخارجية للوحدات الجديدة في النظام العالمي. [1]

لذلك ظهرت العديد من المحاولات لتقديم مجموعة من النظريات لتفسير ظاهرة السياسة الخارجية، تأخذ في اعتبارها هذا التطور. وقد تكللت تلك الجهود في أعمال بحثية، يحاول كل منها أن يقدم إطارا للتحليل. وقد بدأت تلك المحاولات بالجهود التي قادها " هارولد ومارجريت سبراوت" « Harold » « Margaret Sprawte » and، والبحوث العلمية القيمة التي تزعمها " ريتشارد سنا يدر " « Richard Snyder »، "جيمس روزناو" « James Rosenau »، و" تشارلز هرمان " « Charles

1- لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية ، ترجمة: محمد بن احمد مفتي و محمد السيد سليم ، (الرياض : عمادة شؤون المكتبات بالاشتراك مع جامعة سعود ، 1989)، ص،1.

« Hermann، والتي تفرعت عنها الكثير من الأعمال البحثية، وقد كللت تلك الجهود بنظريات علمية، تحاول أن تحلل السياسة الخارجية بمختلف أبعادها ومعالمها تحليلات علمية. [1]

إذن، فمن الصعوبة بمكان، أن نجد تعريفا جامعا مانعا، يمتاز بالشمولية، والدقة للسياسة الخارجية، لأن هذا المفهوم يمتاز بنوع من التعقيد نظر لأن الكثير من العوامل، تدخل في تكوينه وتشكيله، وحتى التأثير فيه.

وقد عالجت العديد من الدراسات، السياسة الخارجية بالدراسة والتحليل، والتي تتمثل في ظهور العديد من الأعمال والأبحاث التي تهدف إلى تحليل موضوع السياسة الخارجية، وقد برزت محاولات بحثية، تتمثل في جهود الدارسين والباحثين الذين تمت الإشارة إليهم في السابق، وقد تمخض عن تلك الجهود تقديم أعمال متكاملة، تحاول أن تقدم تحليلا للسياسة الخارجية، وقد تخطى هذا التحليل مختلف الآراء و الأفكار الكلاسيكية حول ظاهرة السياسة الخارجية التي، هي: أحد فروع علم العلاقات الدولية، وتتميز بوصف وتفسير الإستراتيجية أو الأعمال المستقبلية التي يريد صناع القرار في وحدة سياسية ما، الأخذ بها تجاه أطراف النظام العالمي، خصوصا الدول الوطنية ذات السيادة، لتحقيق أهداف معينة، تحقق المصلحة الوطنية للدولة التي تكون محل الدراسة.[2]

فالسياسة الخارجية في واقع الأمر، ما هي إلا انعكاس للظروف البيئية المحيطة بأبعادها المحلية والدولية، ومختلف جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.[3]

بصرف النظر عن آراء المدرستين سالفتي الذكر، وغيرهما من الآراء الأخرى، فإنه يمكن القول بأن: السياسة الخارجية كعملية تعكس وجود عدة مراحل أو خطوات يمكن إيجازها فيما يلي:

1- إن الوحدات السياسية تترجم في العادة مصالحها القومية إلى مبادئ، وأهداف محددة عند تبني سياسة خارجية محددة.

2- إن صانعي القرار يأخذون بطبيعة الحال مختلف الظروف البيئية المحيطة على المستويين المحلي والخارجي، نظرا لما لذلك من تأثير مباشر، وغير مباشر على الأهداف التي يراد تحقيقها لتبني سياسة خارجية معينة.[4]

---

1 لويد جنسن، مرجع سبق ذكره، ص،1.

2 مصطفى عبد الله خشيم ، موسوعة علم العلاقات الدولية : مفاهيم مختارة، (بنغازي: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع و الإعلان بالاشتراك مع دار الكتب الوطنية، 1425ه)، ص،113

3 نفس المرجع، ص،229.

4 مصطفى عبد الله خشيم، مرجع سابق، ص،113.

3- تقييم وتقدير قدرات الوحدة السياسية، ومختلف مواردها المادية والبشرية والتكنولوجية، لتحقيق أهداف السياسة الخارجية المرغوبة.

4- قيام صناع القرار بتطوير خطة عمل أو إستراتيجية تتوافق مع إمكانيات الدولة، بحيث يمكن التعامل مع الخيارات المتاحة بعقلانية كافية، تؤدي إلى تحقيق الأهداف المنشودة.

5- قيام هياكل الدولة المختلفة بإعادة النظر والتقييم الدوري، للتقدم الذي تحققه المؤسسات المسئولة عن تحقيق أهداف السياسة الخارجية. [1]

هذه الخطوات والمراحل التي تمت الإشارة إليها، قد لا تتبعها الدول بنفس الكيفية والترتيب، حيث أن بعض الخطوات، قد تأخذ بها الدول مجتمعة في نفس الوقت. ونظرا لأن ظروف المحيط السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المستويين الداخلي و الخارجي في حالة من التفاعل والتغير المستمر، وبالتالي، فإن عملية صنع السياسة الخارجية، هي أيضا في حالة حركية مستمرة.[2]

سبق وأن أشرنا في البداية، أن مفهوم السياسة الخارجية لا يوجد اتفاق حوله، إذ يقدم بعض الباحثين في هذا المجال تعريفا عاما، لا يميز بين السياسة الخارجية، وغيرها من السياسات الأخرى. ومن أمثلة ذلك التعريف الذي قدمه " حامد ربيع "، إذ يعرف السياسة الخارجية، بأنها:

"جميع صور النشاط الخارجي، حتى ولو لم تصدر من الدولة كحقيقة نظامية. إن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم: السياسة الخارجية ".[3]

وفقا لهذا التعريف، تتمحور السياسة الخارجية إلى النشاط الخارجي أو التحرك الخارجي للدولة أو غيرها من الدول. ومن المسلم به أنه، لا يمكن القول أن كل نشاط خارجي هو بالضرورة سياسة خارجية.

بالإضافة إلى ذلك أن السياسة الخارجية، لا تتضمن الأنشطة لوحدها، ولكنها تحتوي على البرامج و الأدوار والأهداف والسياسات، وكذلك الأنشطة. ومن ثم، فإن القول بأن السياسة الخارجية مرادفة

1 نفس المرجع، ص،230.
2 نفس المرجع، ص،114.
3 محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط. 2، 1998) ، ص،7.

للنشاط الخارجي، يؤدي بنا إلي النظر إلى السياسة الخارجية باعتبارها ذلك الباب الواسع الذي يفتقر إلى منهجية معينة.[1]

هناك تيار آخر، يعرف السياسة الخارجية على أنها: عملية تحويل للمدخلات إلى أنشطة تهدف إلى تحقيق أهداف معينة. ومن أنصار هذا التيار " مودلسكي " « Modolski » الذي يعطي تعريفا للسياسة الخارجية، ويرى أنها عبارة عن: " نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى ولأقلمة أنشطتها طبقا للبيئة الدولية، وفي هذا الإطار هناك نمطين أساسيين من الأنشطة: المدخلات والمخرجات ".[2]

ما يمكن قوله، هو أن هذا التعريف يمتاز بأنه لم يجمع بين الأنشطة الخارجية عموما وبين السياسة الخارجية، ولكنه حدد نوعا معينا من تلك الأنشطة، وهي المرتبطة بتغيير سلوكيات الدول الأخرى وأقلمة أنشطتها، غير أن الأنشطة لا تشكل إلا جزء من أجزاء السياسة الخارجية، هذا فضلا عن غموض مفهوم " الأنشطة " ذاته، وصعوبة تحديد مكوناته .[3]

بعض الباحثين والدارسين رأوا أن مفهوم السياسة الخارجية يتحدد في التصرفات والسلوكيات التي تقوم بها الوحدات السياسية، ومنهم " تشارلز هيرمان " الذي يرى أن السياسة الخارجية تتمحور في سلوكيات السياسة الخارجية وتصرفاتها، التي يباشرها صناع القرار الفعليون، حيث يرى:

" تتألف السياسة الخارجية من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعو القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم، والتي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية ".[4]

ويعطي الباحث " جيمس روزناو" « Rosnau . James » أكثر التعريفات شمولية، إذ يعرف السياسة الخارجية على أنها: " منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق و الأهداف المحددة سلفا ".[5]

وفي موضع آخر يعرفها " روزناو " « Rosnau . James » بأنها: " ذلك المجهود الذي تبذله جماعة وطنية من أجل التحكم أو مراقبة محيطها الخارجي، سواء من خلال تكريس الوضعيات الإيجابية، أو تعديل تلك الوضعيات السلبية التي لا تخدم مصالحها ". [1]

---

1 محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص، 7.
2 محمد السيد سليم، المرجع نفسه، ص،8.
3 المكان نفسه.
4 محمد السيد سليم، المرجع نفسه، ص،9.
5 محمد السيد سليم، المرجع نفسه، ص،11.

وبشكل عام، يمكن القول أن أي سياسة خارجية، تتطلب وجود مؤسسات وهياكل، تساهم في صنعها وتنفيذها وفق الخيارات والضوابط والأسس التي تتحكم في هذه السياسة.[2]

وفي هذا الصدد، يعرف " مارسيل ميرل " « Marcel Merle » السياسة الخارجية، بأنها :" ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، أي الذي يعالج بنقيض السياسة الداخلية، مشاكل تطرح ما وراء الحدود ". [3]

من خلال هذا التعريف، يمكن أن نستنتج بأن السياسة الخارجية هي قرارات وتصرفات، فهي قرارات لأنها جزء من النشاط الحكومي الذي يتم توجيهه نحو الخارج، وتصرفات لأنها تحاول معالجة مشاكل تطرح ما وراء الحدود. فالسياسة الخارجية إذن، ما هي إلا مبادئ و أفعال تتخذها أجهزة داخل الدولة .[4]

إذن، فالسياسة الخارجية لوحدة سياسية ما هي إلا صيانة ومحاولة المحافظة على مصالحها خارج حدودها.

ولذلك فهي عبارة عن:

1- صياغة المصالح والأهداف بشكل منسجم، انطلاقا من وجهة الرأي عن الحياة والرؤية الإستراتيجية، أو تحقيق المنافع للبلد بأكمله أو لفئة من فئاته، وضرورة صياغة تلك المصالح في شكل أهداف قابلة للتحقيق عن طريق وضع نوع من العلاقة السببية بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون .

2- إبراز وتحديد مستويات السياسة الخارجية، وذلك بدراسة المصالح، والقيام بتصنيفها في سلم أولويات، إلى مصالح جوهرية ومصالح ثانوية، وتوضيح كيفية حملها خارج حدود الدولة بدراسة أثر ذلك على مصالح الوحدات السياسية الأخرى، وبالتالي على تلك الدول.[5]

---

1 الحسان أبو قنطار، العلاقات الدولية، (الدار البيضاء، دار توبقال، ط.2، 1990)، ص،63.
2 المكان نفسه.
3 المكان نفسه.
4 سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، (عمان: دار وائل للنشر، 2000)، ص،15.
5 محمد موسى، أضواء على العلاقات الدولية والنظام الدولي، ج،2، (بيروت: دار البيارق للنشر والطباعة والتوزيع، 1993)، ص،22.

فالسياسة الخارجية، إذن هي برامج عمل الدولة في الميدان الخارجي. وفي هذا الصدد، يرى كل من " محمد طه بدوي " و " ليلى أمين ": " وهي (أي السياسة الخارجية) إما أن تحدد القيادات الخارجية في الدولة أهداف هذا البرنامج تحديدا فلسفيا كالسعي إلى خير الإنسانية، كما كان يفعل الساسة الأمريكيون بصدد هدف السياسة الخارجية الأمريكية فيما قبل الالتجاء إلى سياسة القوة بعد الحرب العالمية الثانية، وحينئذ تختار الوسائل على مقتضى طبيعة هذه الأهداف، فسينفسح المجال " للدراية الشخصية " في هذا الاختيار." [1]

ويضيفان بالقول: " وإما أن يحرص القائمون على إعداد برامج السياسة الخارجية على الاستفادة من العلم بحقيقة الظواهر الدولية، حتى يتحقق لوسائل هذه السياسة أكبر قدر من الفاعلية فيختارون الوسائل وفق تلك الحقيقة فينكمش دور الدراية الشخصية في اختيار الوسائل ويظهر دور العلم في رسم السياسة الخارجية ".[2]

ويمكن فهم السياسة الخارجية لوحدة من الوحدات السياسية على أنها النشاط السياسي الخارجي لصانع القرار، والذي يرمي إلى التأثير في البيئة الخارجية لدولته.[3]

وفي هذا الشأن، يعرف كل من " غراهام ايفانز " و" جيفري نوينهام " « GRAHAM EVANS »

« JEFFREY NEWNHAM » السياسة الخارجية، بأنها: " ... النشاط الذي تقوم به الأطراف الفاعلة بالفعل، وبرد الفعل وبالتفاعل. وقد سميت السياسة الخارجية بالنشاط الحدودي.

ويفيد مصطلح " الحدود " (Boundary) في محتواه، أن من يقومون بصياغة السياسة الخارجية، يمتد نشاطهم ليشمل بيئتين: بيئة داخلية أو محلية وبيئة خارجية أو عالمية. لذلك، فإن صانعي السياسة ونظام السياسة يقفان عند التقاء هاتين النقطتين، ويسعون للتوسط بين الأوساط المختلفة ".[4]

ومن التعريفات التي توصف بدقتها، والتي يمكن أن تكون ملمة بموضوع السياسة الخارجية، نجد تعريفا للسياسة الخارجية، من حيث الهدف المتوخى منها، إذ يرى أنها : " السعي نحو احتواء

---

1 محمد طه بدوي و ليلى أمين، مبادئ العلوم السياسية ، (الإسكندرية: الدار الجامعية،1998)، ص ص،418-419.
2 المكان نفسه.
3 ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات، (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط،1، 2005)، ص،61.
4 غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، (دبي: مركز الخليج للأبحاث والترجمة والنشر، ط،1، 2004)، ص،245.

الآخرين والبحث عن مصادر القوة بجميع الوسائل، وتحقيق السيطرة من خلال جميع المسالك. بمعنى آخر أن السياسة الخارجية، هي أداة السيطرة والقوة، بل هي بطبيعتها السيطرة والقوة ذاتها . وهذا لأن السياسة أو العمل الخارجي، كما يرى:

" موريس كوف دومرفيل " – " Maurice Couvre " وزير الخارجية الفرنسي في عهد الجنرال " ديغول " 1958– 1968م ، " ...ليس غاية في حد ذاته، فهذا العمل يجد مكانه في مجموعة من المظاهر، ولكن السياسة الخارجية، هي بدون شك التعبير عن كل ما تبقى من مظاهر ".[1]

وفي نفس المقام، يرى: " عبد الفتاح عوض ": " تكمن السياسة الخارجية في اختيار المصالح القومية من خلال التجانس، والتوافق بين هذه المصالح التي توضع موضع التنفيذ، وبالتالي فإن أي سياسة خارجية، يمكن أن تنقسم إلى ثلاثة مراحل: التصور والمحتوى والتنفيذ، إذ تقوم المرحلة الأولى على التقويم الاستراتيجي لماهية الأهداف المطلوبة والمتاحة، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة النظام الدولي والمرحلة الثانية، هي ناتج ورد فعل على التقويم. أما المرحلة الثالثة، فهي تشتمل على المقومات وآلية التنسيق الداخلي للدولة، والوسائل التي تمكن الدولة من نقل آرائها ورغباتها إلى دول أخرى..." [2]

وفي نفس الشأن، يرى " مجد الهاشمي ": " ... تتشعب الآراء حول السياسة الخارجية، ويمكن أن نحددها بأنها نشاط للأداة الحكومية في نطاق الأسرة الدولية، جوهرها السعي نحو السيطرة والاستحواذ وانتزاع المكاسب وحماية الدولة من أي عدوان متوقع عن طريق مؤسسات منتخبة وأدوات فاعلة لتحقيق الأهداف المرسومة..." [3]

يمكن القول، أن السياسة الخارجية، وما يتصل بها من نشاطات وأفعال، عملية معقدة، يصعب تقييمها، نظرا للأسباب التالية:

1– إن الأهداف والمنافع والمكاسب التي تسعى الوحدات السياسية لتحقيقها في إطار أخذها بسياسة خارجية معينة، لا يمكن فصلها عن النتائج طويلة الأمد.

2– إن تأثير السياسة الخارجية لوحدة سياسية ما على الوحدات الأخرى، عملية من الصعوبة بمكان تقييمها، نظرا لتعدد وعدم إمكانية الحصول على المعطيات والبيانات المطلوبة.

---

1 محمد بوعشة، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة: دراسة في المفاهيم والنظريات، (بنغازي: دار الكتب الوطنية بالاشتراك مع دار الجيل اللبنانية،1999)، ص،129.

2 عبد الفتاح عوض، " مفهوم السياسة الخارجية والأداء الدبلوماسي "، مجلة الدبلوماسي، ع،18،ديسمبر 1996، ص،42.

3 مجد هاشم، العولمة الدبلوماسية والنظام العالمي الجديد، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط،1، 2003)، ص،23.

3- إن النتائج التي تتمخض عن الأخذ بسياسة خارجية معينة، تجسد عادة وجود مزيج من النجاح و الفشل في آن واحد، وبالتالي، من الصعوبة، القول بأن السياسة الخارجية ناجحة أو غير ناجحة .[1]

علاقة السياسة الخارجية بالمفاهيم التالية:

هناك بعض المفاهيم التي لها صلة وثيقة بمفهوم السياسة الخارجية، والتي يمكن الإشارة إليها كالاتي:

1- السياسة الخارجية والأمن القومي:

يرتبط مفهوم السياسة الخارجية أحيانا بمفهوم سياسي آخر، هو مفهوم الأمن القومي National « Security »، باعتبار أن من أولويات أهداف السياسة الخارجية، هو تجسيد المصالح القومية على أرض الواقع أو حماية الأمن القومي للوحدة السياسية.[2]

2- السياسة الخارجية والمصلحة القومية:

لمفهوم المصلحة القومية صلة وثيقة بالسياسة الخارجية، باعتبار أن أهم أهداف السياسة الخارجية لأية دولة، هو المحافظة على مصالحها القومية ومحاولة تحقيقها.[3]

3- السياسة الخارجية والدبلوماسية:

لا يوجد اتفاق بين المتخصصين والدارسين حول طبيعة العلاقة بين الدبلوماسية والسياسة الخارجية، إذ يرى " هانس مورجانتاو " أنهما غير مختلفتين، باعتبار أن الدبلوماسية، تقوم بصياغة السياسة الخارجية، في حين يرى " نيكولسون« Nicolsson » " أن الدبلوماسية والسياسة الخارجية موضوعان مختلفان. وهذا الاختلاف، يتطلب معرفة السياسة الخارجية من حيث طريقة رسمها وصنع القرارات فيها ".[4]

---

1 مصطفى عبدالله خشيم، موسوعة علم العلاقات الدولية: مفاهيم مختارة، (بنغازي: دار الكتب الوطنية، 1425ه)، ص، 115.

2 مصطفى عبد الله خشيم، موسوعة علم العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص،230.

- لمزيد من التفصيل حول عناصر الأمن القومي، أنظر:

حسن رشوان، " الدبلوماسية ..والأمن القومي "، مجلة الدبلوماسي، ع، 13، أبريل 1990، ص، 34.

3 مصطفى عبد الله خشيم، مرجع سابق، ص،147.

4 يحي أحمد الكعكي، الشرق الأوسط وصراع العولمة، (بيروت: دار النهضة العربية، ط.1، 2002)، ص،19.

وباعتبار أن السياسة الخارجية، تتصل بتصرفات الدول في البيئة الخارجية، فإنه، توجد علاقة ارتباط، إلى حد ما، بين مفهوم الدبلوماسية ومفهوم السياسة الخارجية، فهما موضوعان متصلان ومتكاملان.

فالدبلوماسية، إذن، هي أداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية، بل أنها يمكن اعتبارها من أهم وأبرز هذه الأدوات، كما أن نشاطها وبرامجها وأهدافها تتطلع إلى خارج الحدود.[1]

ومن هنا، فإن الفرق بين الدبلوماسية والسياسة الخارجية، هو أن الأخيرة تضعها المؤسسات الدستورية في الوحدة السياسية، التي يمثلها في رئيس الدولة، ومختلف دوائر وهيئات صنع القرار، والتي تعتبر تعبيرا عن إرادة الشعب وطموحاته وتطلعاته، أما الدبلوماسية، فهي أداة تنفيذ السياسة الخارجية وتجسيد أعمالها وأهدافها ومصالحها، والدبلوماسي، هو أساس رجل السياسة في تنفيذ البرنامج الذي يخططه لتسير الدولة وفقه في علاقاتها السلمية، وبما يخدم أهدافها ويحافظ على مصالحها.[2]

ويمكن الإشارة هنا، إلى أن علاقة الارتباط الكبيرة بين السياسة الخارجية والدبلوماسية، انعكست على الاستخدام الذي شاع عن كلمة " دبلوماسية " إلى الحد الذي أصبح فيه البعض يستخدم هذه الكلمة كمرادف لموضوع " السياسة الخارجية ". ويظهر ذلك جليا في الدوائر الإعلامية، بل حتى في الشؤون الأكاديمية.[3]

4)- السياسة الخارجية والإستراتيجية:

يمكن القول أن هناك صلة وثيقة بين مفهومي السياسة الخارجية والإستراتيجية، وهذه الأخيرة تعني فن استخدام القوة للوصول لتحقيق أهداف سياسية. ويعرفها كلاوزفيتس - **Karl Van Clausewitz**- بأنها قيادة مختلف العمليات العسكرية، أما السياسة فهي التصور المتعلق بالمصلحة

1 زايد عبيد الله مصباح، الدبلوماسية، (بنغازي: دار الكتب الوطنية بالاشتراك مع دار الجيل اللبنانية، 1999)، ص ص،31-32.

2 ثامر كامل محمد، الدبلوماسية المعاصرة وإستراتيجية إدارة المفاوضات، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2000)، ص،76.

3 زايد عبيد الله مصباح، مرجع سابق، ص،32.

الوطنية. وفي هذا الشأن، يرى – كلوزفيتس – أن: " الحرب يجب أن تكون مطابقة تماما للنوايا السياسية، ولابد أن تتكيف السياسة مع الوسائل الحربية المتوفرة. بهذا تكون الإستراتيجية، فبهذا المعنى الشامل، هي قيادة مجمل العمليات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعسكرية، وفق تصور محدد للمصلحة الوطنية ".[1]

وبهذا الخصوص، يمكن القول في شأن مفهومي الإستراتيجية والدبلوماسية، أن الأولى تعني فن الإكراه، وأن الثانية تعني فن الإقناع، وتعتبران وسيلتين لهدف واحد ألا وهو إخضاع الآخرين لتحقيق للمصلحة القومية. ويمكن اعتبار أن كلا من الدبلوماسية والإستراتيجية، هن من وسائل السياسة والقوة، وهي أداة هذه السياسة وهدفها. إنها في نهاية الأمر وحدة من السياسة الخارجية.[2]

5- السياسة الخارجية والسياسة الدولية:

هناك علاقة تشابك وارتباط بين السياسة الخارجية والسياسة الدولية، وبالإمكان التفرقة بينهما، وفي هذا الشأن، يرى " سعد حقي توفيق ": أنه يمكن تحديد وإبراز الفرق بين مفهومي السياسة الخارجية والسياسة الدولية، إذ أن عناصر السياسة الخارجية ليست هي نفس عناصر السياسة الدولية، فعناصر السياسة الخارجية، تكمن في الأشخاص والمؤسسات ومختلف الدوائر الحكومية، والأحزاب السياسية، لكن عناصر السياسة الدولية، يمكن تحديدها في الوحدات السياسية والتنظيمات الدولية، ومختلف الجماعات الناشطة الأخرى، ومن هنا فإن عنصر التحليل في السياسة الخارجية، يختلف عن عنصر التحليل والتفسير في السياسة الدولية، ولكل منهم ميدانه الخاص به في التحليل والدراسة.[3]

وفي هذا المجال كذلك، يرى " سعد حقي توفيق ": " ... أن ظاهرة السياسة الدولية، هي جزء من العلاقات الدولية، إلا أن أساس هذه العلاقات يرجع إلى السياسة الخارجية التي هي بمثابة الأم لكل

---

1 عبد العزيز جراد، مرجع سابق، ص،101.
– لمزيد من التفصيل حول مفهوم الإستراتيجية، أنظر:
فرانك بيلي، معجم بلاكويل للعلوم السياسية، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث والترجمة والنشر، ط،1، 2004)، ص،634.
2 محمد طه بدوي و ليلى أمين، مبادئ العلوم السياسية ،(الإسكندرية: الدار الجامعية، 1998)، ص ص،400-401.
3 سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية،(عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ط،3، 2006)، ص ص،20-21.

النشاطات والتفاعلات في العلاقات الدولية، فالسياسة الخارجية هي التي تكون السياسة الدولية، وهذه بدورها تخلق العلاقات الدولية." [1]

ونظرا لكثرة التعريفات، وتفاوت جوانب التركيز فيها، مما يعكس في الحقيقة، صعوبة وتعقيد موضوع السياسة الخارجية، إضافة إلى أن أبعادها متعددة، فالسياسة الخارجية، عكس السياسة الداخلية لا تخضع لتشريعات ونظم قانونية داخلية ملزمة، ولكن يمكن التعرف عليها عن طريق عدد من المؤشرات، التي يمكن أن تعطي نتائج متناقضة، تجعل أنه من الصعوبة بمكان، التعرف على حقيقة وجوهر السياسة الخارجية للوحدة السياسية. ومن هنا، نقول أن السياسة الخارجية للدولة تختلف باختلاف من يتم التعامل معهم، نفس الشيء بالنسبة لمسائل التعامل الخارجي.[2]

يمكن أن نستنتج من التعريفات السابقة، أن السياسة الخارجية لأية دولة، هي عبارة عن: برنامج عمل يمكن من خلاله التحرك خارجيا، يتضمن هذا البرنامج، تحديدا للأهداف التي تصبو وترمي الوحدة السياسية إلى تحقيقها، ومختلف المصالح التي تسعى للمحافظة عليها، والوسائل والتدابير التي ترى بأنها مناسبة لذلك، وفقا لما تأخذ به من مبادئ وإيديولوجيات، وتحديد معالم وأبعاد السياسة الخارجية، يتطلب معرفة جهتين رئيسيتين:

صياغة تلك السياسة من جهة، وطريقة تنفيذها على المستوى العالمي من جهة أخرى.[3]

المطلب الثاني : خصائصها وأنماطها

1 نفس المرجع، ص،22.

2 عبد العزيز إبراهيم عيسى ومحمد جاب الله عمارة، السياسة بين النمذجة والمحاكاة، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،2004)، ص،223.

3 عطا محمد صالح زهرة، في النظرية الدبلوماسية، (الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط.1، 2004)، ص، 20.

سيتم التطرق فيه لأهم مميزات السياسة الخارجية، وأنماطها، أي مختلف الأشكال التي تتخذها الدول في سياساتها الخارجية.

1)- خصائص السياسة الخارجية: للسياسة الخارجية مميزات عديدة، نذكر منها:

1)- تمتاز بالطابع الواحدي:

السياسة الخارجية تتعلق بسياسة وحدة دولية واحدة، أي مختلف البرامج التي تضعها تلك الوحدة تجاه الوحدات الأخرى. هذا البعد هو الذي يميز السياسة الخارجية عن العلاقات الدولية. فالعلاقات الدولية تتعلق بمجموعة التفاعلات التي تحدث بين وحدتين دوليتين أو أكثر. فمواضيع علم العلاقات الدولية تحتوي مختلف القضايا التفاعلية، كالصراع الدولي، الإرهاب الدولي، والسباق نحو التسلح وغيرها. أما مواضيع علم السياسة الخارجية، فإنها تتعلق بالمؤثرات الداخلية والخارجية في تلك السياسة، والمسائل السياسية والثقافية التي تهتم بها الوحدة الدولية في المحيط الدولي.[1]

2)- الطابع الرسمي للسياسة الخارجية:

تتم صناعة السياسة الخارجية عن طريق عدد من الأجهزة الرسمية، وغير الرسمية، وهي في العادة عملية تشتمل على مسارات طويلة، تشترك فيها العديد من المؤسسات، تأتي في مقدمتها الهيئتين التشريعية والتنفيذية. ويختلف ذلك، من نظام سياسي لآخر حسب طبيعة نظام الحكم، وبشكل عام، فالسلطة التنفيذية لها دور كبير في صنع السياسة الخارجية وصياغتها، ولكنه دور مقيد حسب طبيعة النظام السياسي.[2]

3)- الطابع العلني للسياسة الخارجية:

ويقصد به أن سياسات وبرامج العمل الخارجي، هي برامج مقصودة ويمكن ملاحظتها. فهذه البرامج لم تأت بصفة عفوية أو صدفة، ولكن صناعها، قصدوا الأخذ بها لتحقيق أهداف محددة، واعترفوا بمسؤولياتهم عنها. فلا يدخل ضمن مجال السياسة الخارجية إلا التصرفات والأفعال التي قصدها صناع السياسة الخارجية. ومن غير المقبول الاستدلال على السياسة الخارجية من التبعات والنتائج غير المقصودة التي تنتج عنها.[3]

---

1 محمد السيد سليم، مرجع سابق ، ص،13

2 سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، (عمان: دار وائل للنشر، 2000)، ص،16.

3 محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره ، ص،18.

4)- الطابع الاختياري للسياسة الخارجية:

تمتاز السياسة الخارجية بصفة الاختيار، فاختيار القرار الخارجي، يرتبط في جوهره بمعايير، بالإمكان اللجوء إليها في عمليات الموازنة، والترجيح والاختيار والتفضيل النهائية، فالتركيز على قرار بحد ذاته، لابد وأن يكون بدافع الاقتناع المنطقي بكل ما يتضمنه محتوى القرار من إشارات ودلالات ورموز، وضمن إطار التصور العام لما ينتج عن تبنيه من مخاطر، وما يمكن أن يحققه في نهاية المطاف من نتائج، خاصة وأن هذا الاقتناع لا يتحقق إلا عقب تشاور وحوار يبحث في كل الأمور التي تتعلق بموضوع القرار.[1]

5)- الطابع الهدفي للسياسة الخارجية:

تتضمن السياسة الخارجية عددا من الأهداف، وتعبئة بعض الإمكانيات والموارد المتاحة لتجسيد تلك الأهداف على أرض الواقع. ومن ثم، فإنه من الصعوبة بمكان، تصور وجود سياسة خارجية لا تحتو على مجموعة من الأهداف، أو لا تقوم بوظيفة معينة ضمن إطار السياسة العامة للوحدة الدولية.[2]

ويمكن اعتبار أهداف السياسة الخارجية تابعا من توابع المصلحة القومية، وفيما يتصل ببناء أهدافها، يتم تحديد أهداف طويلة المدى للسياسة الخارجية، كما توضع أولويات لمختلف الأهداف التي يتم تسطيرها، وقد تقتضي الحاجة التضحية ببعض الأهداف من أجل تحقيق أهداف أخرى أهم، ويمكن أن نميز بين الأهداف الفعلية والأهداف المعلنة، بمعنى أن ضرورات السياسة الدولية قد تقتضي الإعلان عن أهداف محددة، وعدم وجود نية للإعلان عن أهداف أخرى، وفقا لما تقتضيه هذه السياسة من ضرورات، وعادة ما تتوافق أهداف الوحدة السياسية مع احتياجاتها الحقيقية.[3]

هناك نوع من الصعوبة، تكمن في التجريد في تخطيط ورسم أهداف السياسة الخارجية، أي في العادة توضع الأهداف مجردة عن الظروف المحيطة بها، والتجريد يؤدي إلى إبعادها عن الواقع، والظروف تتجدد وتتغير باستمرار، لذلك فإنه على الوحدة السياسية أن تضع الأهداف، وتعمل على خلق الظروف الملائمة لتحقيقها.[4]

---

1 عبد الرحمن يوسف بن حارب، مرجع سبق ذكره، ص ص، 59-60.

2 محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص،23.

3 محمد علي العويني، العلوم السياسية: دراسة في الأصول والنظريات والتطبيق، (القاهرة: دار الوزان للطباعة والنشر بالاشتراك مع عالم الكتب،1988)، ص،451.

4 محمد موسى، أضواء على العلاقات الدولية والنظام الدولي، ج، 1، (بيروت: دار البيارق للنشر والطباعة والتوزيع، 1993)، ص،27.

6)- الطابع الخارجي للسياسة الخارجية:

يمكن اعتبار أن برنامج السياسة الخارجية، وإن كان يصاغ داخل حدود الوحدة السياسية إلا أنه يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف خارج حدود البلد في المجال الدولي. ومن هنا، فإن مواضيع السياسة الخارجية، تقع خارج سيادة الدولة وسيطرتها وحدودها، وهذا ما يمكننا من التمييز بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية، التي تصنف على أنها سياسة خارجية عندما تهدف إلى تحقيق أهداف خارج حدود الوحدة السياسية، بصفة علنية وصريحة، حتى وإن كانت تلك السياسة تهدف في نهاية الأمر إلى تحقيق أهداف داخلية أو محلية.[1]

وفي هذا الشأن، يرى: " محمد نصر مهنا ": " فالسياسة الخارجية للدول هي برنامج للعمل، هي أفكار عن أهداف الدولة في الخارج وعن وسائلها في تحقيق هذه الأهداف. وهي بهذا الوصف عمل من أعمال الساسة، إنها تحدد بقرارات، ومن ثم لابد أن يكون لشخصية واضعيها دور في تحديد مضمونها." [2]

2)- أنماط السياسة الخارجية:

من أبرز أنماط السياسة الخارجية، الانعزال أو الانكفاء ، الحياد، عدم الانحياز، والأحلاف. وهذه تعتبر من الأنماط التي تعتمد عليها الدولة لتنظيم علاقاتها مع الوحدات السياسية الأخرى. [3]

1)- الانعزال والانكفاء:

نمط من أنماط السياسة الخارجية، يمتاز بقصر، ومحدودية مشاركة الدولة في المجال الخارجي، وترفض هذه الوحدة السياسية من خلال أخذها بهذا النمط، التغلغل الخارجي، وتتفادى كذلك العلاقات العسكرية، وعدم تفعيل الدبلوماسية الخارجية.[4]

وتنتهج الدولة سياسة الامتناع « Policy of Abstraction » حيال التفاعلات الحادة، والكثيرة في النظام الدولي كقضايا النزاع على سبيل المثال لا الحصر، بحيث تبقى على الهامش،

---

1 عبد العزيز إبراهيم عيسى ومحمد محمد جاب الله عمارة، مرجع سابق، ص،229.

2 محمد نصر مهنا، الوجيز في البحوث السياسية والإعلامية، (القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع، ط.2، 1999)، ص، 55.

3 ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985)، ص،160.

- لمزيد من التفصيل حول العوامل الرئيسية التي تحدد أنماط السياسة الخارجية، أنظر:

- نفس المرجع، ص، 160.

4 محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص،117.

وعدم السعي للظهور والبروز، وتحاول عدم تبني سياسة تؤدي إلى مواقف، قد تفرض عليها تصرفات تمتاز بالنشاط ضمن إطار المسائل التي تتميز بالتفاعلات الكثيرة والمتعددة. وقد لعبت المعوقات والحواجز الطبيعية

في الماضي من جبال، بحار ومحيطات دورا كبيرا في عزل الوحدات السياسية، وحمايتها من مختلف الأخطار المحدقة بها. غير أن التطورات الحاصلة في المجال التكنولوجي، أسقطت العنصر الجغرافي كحاجز، يساهم في انعزال أو انكفاء الوحدة السياسية.[1]

وتقوم سياسة الانعزال كذلك على تخلي الدولة عن تنمية قوتها العسكرية لتصبح هجومية، واقتصارها على القدرات الاقتصادية المتاحة لها، وقد اتخذت بعض الدول سياسة العزلة لتجنب الدخول في الحروب والنزاعات.[2]

2- عدم الانحياز:

هو نمط من أنما السياسة الخارجية، يمتاز بارتفاع مستوى المشاركة الخارجية للدولة، ولكن مع تنويع الشركاء في المجال الخارجي، وتجنب الدخول في تحالفات عسكرية مع دول كبرى.[3]

برزت السياسة عدم الانحياز لتشكل اتجاها ثالثا في السياسة الخارجية حسب ما يراه عدد من الباحثين، وقد اعتمدت عليها دول العالم المتخلف، بهدف عدم دعم أي قطب من الأقطاب المتنافسة والمتصارعة على الصعيد الدولي، وبهدف التحرر من نيران الهيمنة الاستعمارية الكلاسيكية والحديثة، ومحاولة التخلص من آثارها في الفصل العنصري والتبعية بشقيها السياسي والاقتصادي.[4]

3- نمط التحالفات:

وهو نمط من أنماط السياسة الخارجية، يتميز بارتفاع مستوى المشاركة الخارجية للدولة، مع التركيز في هذه المشاركة على قوة خارجية كبرى، والاعتماد بشكل كبير على الدعم الخارجي، ومن ثم يتزايد مستوى التغلغل الخارجي، والذي يأخذ شكل التحالفات العسكرية.[5]

وتؤثر سياسة التحالفات في السياسة الخارجية للوحدة السياسية، كالآتي:

---

1 ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص ص،161-162.

2 عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، (بيروت: مطبعة سيكو بالاشتراك مع دار أمواج للنشر والتوزيع، 2003)، ص،121.

3 محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص،117.

4 عدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص،121.

5 محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص،117.

1- إصباغ السياسة الخارجية للدولة بخصائص وتوجهات محددة، مما يفقدها بعض اللبس والغموض والسرية، المفيدين في بعض الأحيان في سياسات أو تصرفات أو تعاملات معينة.

2- التقليل من مرونة الوحدة السياسية في الكثير من القضايا والمسائل والميادين، وبالتالي تفرض شروطا وقيودا على سياسات وسلوكيات معينة.

3- تعطيها أحيانا قوة في تصرفاتها ومواقفها.

4- المساعدة على تصنيفها في زاوية معينة من وجهة رأي الغير، مما قد يدفع بهؤلاء (الغير) إلى تأثر موقفهم تجاه هذه الوحدة السياسية، بصفة مسبقة، قد يكون إيجابيا أو سلبيا، بفعل الصورة التي تتكون وتنتج عن تصنيفها.[1]

4- الاعتماد على الذات(أو الحياد) :

نمط من أنماط السياسة الخارجية، يمتاز بقصر ومحدودية المشاركة في المجال الخارجي، والاهتمام بتنويع هذه المشاركة، ومحاولة تجنب الدولة، التدخل أو التغلغل الخارجي أو الدخول في علاقات ارتباط خارجية تزيد من التغلغل.[2]

لتحقيق الحياد، ىلا بد من تحقيق واجبين، هما:

- أولا:

واجب " الامتناع " الذي برز منذ أواخر القرن الثامن عشر ميلادي، والذي يفرض على الوحدة السياسية المحايدة، الامتناع والكف عن تقديم مساعدات ودعم عسكري مباشر أو غير مباشر، (مساعدات لوجستيكية) إلى أحد أطراف النزاع، وعدم سماحها باستعمال أراضيها للقيام بأعمال عسكرية من قبل أحد الأطراف في نزاع ما.

- ثانيا:

واجب التجرد، والذي وفقه، يجب على الوحدة السياسية التي تلتزم بالحياد أن تتعامل بالمتساوي مع أطراف النزاع، ومن بين حقوق الدول المحايدة على الآخرين احترام وحدتها الترابية وسيادتها الوطنية، وحريتها في إقامة علاقات تجارية واقتصادية مع الدول المتنازعة، وغيرها.[3]

1 ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص،171.
2 محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص،113.
3 ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص،163.

المطلب الثالث: أهميتها ومحدداتها

من خلال هذا المطلب، سيتم تحديد أهمية السياسة الخارجية ضمن السياسة العامة للوحدة السياسية، ومدى الأهمية التي توليها دولة من الدول لسياستها الخارجية، والإشارة كذلك لمفهوم استقلالية السياسة الخارجية، أي استقلاليتها أو تبعيتها، وإبراز أهم محدداتها في مختلف الميادين والمجالات.

1- أهمية السياسة الخارجية:

يمكن القول أن السياسة الخارجية، تعتبر أحد العناصر الرئيسية المكونة للسياسة العامة للدولة، فهي تتضمن صنع القرارات المتعلقة بكيان الدولة الإقليمي، وأمنها القومي، وتتفاوت أهمية السياسة الخارجية ضمن إطار السياسة العامة من دولة لأخرى. فهي تعتبر آلية أساسية لتحقيق أهداف السياسة العامة بالنسبة لعدد من الدول. بينما تحتل مكانا هامشيا بالنسبة لوحدات سياسية أخرى في تحقيق أهداف السياسة العامة الخاصة بها.[1]

وهناك حالات، تحتل فيها السياسة الخارجية موقعا رئيسيا في السياسة العامة للوحدة السياسية، كالآتي :

1- أن تؤدي السياسة الخارجية دورا تنمويا، وذلك بانتهاجها لسياسة خارجية تقوم على جلب الاستثمارات والمساعدات الاقتصادية.

2- أن تقوم السياسة الخارجية بدور في دعم استقلال الدولة السياسي والاقتصادي.

3- أن تلعب السياسة الخارجية دورا في المحافظة مصالح الدولة وحمايتها.[2]

1 محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط.2، 1998)، ص،78.
2 نفس المرجع، ص ص، 78-79.

وذلك عن طريق تحديد مضمون السياسة الخارجية بواسطة دراسة المصالح، وتصنيفها في سلم أولويات إلى مصالح حيوية ومصالح ثانوية، وإبراز كيفية وطريقة حملها خارج حدود الدولة بدراسة أثر ذلك على مصالح الوحدات السياسية الأخرى.[1]

4- أن تقوم السياسة الخارجية بلعب دور في تحقيق التكامل الوطني أو الاستقرار السياسي، وذلك عن طريق تركيز صانع السياسة الخارجية على الأعداء في الخارج أو افتعال مشكلة دولية، مما ينتج عنه التفاف مختلف أفراد المجتمع وتشكيلاته حول صانع السياسة الخارجية.

5- أن تقوم السياسة الخارجية بلعب دور في منح الوحدة السياسية، مكانة دولية رمزية، تتناسب مع إمكانياتها ومواردها أو مستوى تطورها، ومدى رقيها الحضاري.

6- أن تلعب السياسة الخارجية دورا سياسيا في الميدان الداخلي، وذلك من خلال دعم سلطة صانع السياسة الخارجية، وإصباغ الشرعية على سلطته في الداخل.[2]

وهذا الدور تقوم به السياسات الخارجية في دول العالم المتخلف، فالنظم السياسية في هذه الدول، تعتمد على السياسة الخارجية كإحدى المصادر التي تدعم شرعيتها السياسية داخليا، وبالتالي كسب التأييد الجماهيري لتوجهاتها وسياستها الداخلية، وذلك عن طريق التأكيد على المكانة الخارجية التي تحتلها الوحدة السياسية بين الوحدات الأخرى، وبواسطة جذب الاستثمارات الخارجية لتحسين الظروف المعيشية، ومستوى الأداء الاقتصادي.[3]

قد تلعب السياسة الخارجية دورا هامشيا في السياسة العامة للوحدة السياسية في حالات أخرى، كالآتي:

1- دول تلتزم بما يسمى الحياد القانوني كسويسرا على سبيل المثال لا الحصر.

2- الوحدات السياسية التي استسلمت للهزيمة العسكرية.

3- الدول التي مواردها وإمكانياتها محدودة بصفة كبيرة، مما لا يمكنها من إتباع سياسة خارجية تمتاز بالنشاط والديناميكية.

---

1 محمد موسى، أضواء على العلاقات الدولية والنظام الدولي، ج1، (بيروت: دار البيارق للنشر والطباعة والتوزيع، 1993)، ص،22.

2 محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص ص،79-80.

3 عبد العزيز إبراهيم عيسى و محمد محمد جاب الله عمارة، السياسة بين النمذجة والمحاكاة، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2004)، ص،225.

4- الدول الصغيرة المنتمية لأحلاف، فهذه الدول تساير وتتبع القرارات السياسية الخارجية للدول الكبرى في الحلف بصفة إجبارية، وبالتالي يصبح دورها مقتصرا على تأييد ومجاراة تلك القرارات.

5- الوحدات السياسية الصغيرة التابعة اقتصاديا، منها كينيا والبيرو على سبيل المثال لا الحصر.

6- الدول التي تمر بفترة تغير وتحول جذري وكلي، كالاتحاد السوفيتي سابقا في مرحلة حكم " ستالين ".

7- الوحدات السياسية المنبوذة من طرف المجتمع الدولي، مثل: جنوب إفريقيا خلال حقبة الفصل العنصري.

8- الوحدات السياسية المعزولة جغرافيا، كدولتي منغوليا وبوتان.[1]

استقلالية السياسة الخارجية:

يحتوي مفهوم الاستقلالية في السياسة الخارجية على بعدين أساسيين: الأول، يرتبط بمدى الاستقلال الخارجي للسياسة الخارجية. أما الثاني، فإنه يتعلق بالاستقلال الداخلي للسياسة الخارجية. فإذا صاغت الوحدة السياسية سياستها الخارجية بالاعتماد على مبادرتها الذاتية، ونفذتها لوحدها، يمكن القول، أنها تتمتع بدرجة كبيرة من الاستقلالية أكثر من الوحدة السياسية التي تصنع سياستها الخارجية كرد فعل للضغوطات الخارجية.[2]

وتمتاز تصرفات وأعمال السياسة الخارجية للقوى الكبرى والدول شبه المعزولة عن النظام الدولي بطابع أكثر استقلالية من تصرفات السياسة الخارجية لغيرها من الدول. فاختلاف الموارد المتاحة لتنفيذ السياسة الخارجية، ومدى اندماج الدولة في شرعية النظام الدولي، تؤثر إلى حد كبير في مدى استقلالية سياستها الخارجية.[3]

---

1 عبد العزيز إبراهيم عيسى و محمد محمد جاب الله عمارة، مرجع سابق، ص،232.

- يمكننا التعرف على أهمية السياسة الخارجية، اعتمادا على مؤشرات مباشرة وأخرى غير مباشرة، لمزيد من التوضيح أنظر:- نفس المرجع، ص ص،84-85.

2 محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص ص،84-85.

- وقد ميزت " مارغريت هيرمان " بين ثلاثة أشكال من سلوك السياسة الخارجية، وهي السلوك المستقل والسلوك المترابط والسلوك المختلط، لمزيد من التفصيل حولها، أنظر: محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص،85.

3 نفس المرجع، ص ص،86.

والبعد الثاني بالنسبة لاستقلالية السياسة الخارجية، والمتمثل في استقلاليتها الخارجية، أي مقدرة صانع السياسة الخارجية على تغيير تلك السياسة دون أن يلقى معارضة قوية من طرف الرأي العام، مثل: تغير السياسة الخارجية المصرية في عهد الرئيس " أنور السادات " من العداء لإسرائيل إلى الصلح معها، بعد توقيعه معها على اتفاقيات " كامب ديفيد " الأولى في سنة 1977م، واتفاقيات " كامب ديفيد " الثانية في سنة1978م، والأنظمة التي تشبه هذا النظام تتمتع باستقلالية كبيرة داخليا.[1]

2- محددات السياسة الخارجية:

1- الخصائص القومية:

يقصد بها هنا الإمكانيات المتاحة للدولة أو عناصر القوة لديها.

أولا: العوامل الجغرافية:

تتضمن العوامل الجغرافية عددا من العوامل الفرعية، أبرزها الموقع الجغرافي والمساحة والتضاريس، وتؤثر هذه الأخيرة على السياسة الخارجية للدولة، بشكل أو بآخر، كما تؤثر في نوعية ومدى البدائل والخيارات التي تكون متاحة للدولة في مجال صنع السياسة الخارجية.[2]

يتصدر الموقع الجغرافي، والموروث التاريخي والحضاري كذلك، الصدارة والأهمية القصوى في فهم وإدراك السياسة الخارجية للدول الصغيرة حديثة التطور. وقد ما تحدث عنه الدبلوماسي الألماني، "هور فون كوهلمان "، « Hoor Von Kohelman » أن: الموقع الجغرافي ومستوى التطور التاريخي يعتبران عنصرين رئيسيين في السياسة الخارجية. وبصرف النظر عن تسارع وتغير الأحداث المعاصرة، وبصرف النظر كذلك، عن طبيعة النظام السياسي أو الحزب السياسي الذي يتولى مقاليد الحكم، فقد كانت السياسة الخارجية لدولة ما، تميل إلى تاريخ الإنجازات والحضارة...[3]

1 محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص،86.

2 محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص ص،149-150.

[3] حسن علي الإبراهيم، الدول الصغيرة والنظام الدولي: الكويت والخليج، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ط.1، 1982)، ص،94.

وفي هذا الشأن كذلك، يقول: " جول كامبون " « John Campons » أن: " الموقع الجغرافي لأمة (دولة) ما...هو العامل الأساسي في تكوين سياستها الخارجية، وهو السبب البسيط الذي يجعل لها في الأصل سياسة خارجية." [1]

وفي هذا المقام، يرى " عبد المعطي أحمد عمران " أنه: بفعل تغير العوامل والظروف، لا بد من الأخذ في الحسبان أن قيمة وأهمية الموقع الجغرافي استراتيجيا وسياسيا، تتغير باستمرار. [2]

وتحتوي العوامل الجغرافية:1- الموقع الجغرافي (ويتضمن مواقع العبور الدولي، المواقع التي تطل على البحار).

2- المساحة الجغرافية.

3- التضاريس الجغرافية.

وحول أهمية ودور البيئة الجغرافية في السياسة الخارجية، يرى: " أحمد خضير الزهراني " :

يعد المحيط الجغرافية أي البيئة الجغرافية عنصرا هاما، وأداة رئيسية في تكون وتبلور السياسات الخارجية للوحدات السياسية، حيث يعد المجال الجغرافي، بمثابة الأساس والقاعدة التي تستمد منها السياسة الخارجية قدرا من أسبابها ودوافعها، ذلك أن المحيط الجغرافي، يساهم في تحديد سلم أولويات الاهتمامات الخارجية للوحدة السياسية، فوجود دولة ما في رقعة جغرافية معينة، يسود فيها الانفلات الأمني والأزمات السياسية ، سينعكس ذلك على سياسة الدول المجاورة لها. [3]

ثانيا: العوامل الاقتصادية:

المقصود بها مختلف الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة للدولة.

وتحتوي الموارد الطبيعية على مصادر الطاقة والمعادن، والإمكانيات الزراعية. وتعتبر هذه الموارد هي ركيزة النمو الاقتصادي، وتمكنها من إقامة علاقات كثيرة مع الدول الأخرى، مما يؤثر على قدراتها في ميادين التسلح أو تصنيع الأسلحة أو شن حروب والاستمرار فيها. ويمكن القول أن نقص وقلة الموارد

1 حسن علي الإبراهيم، المرجع نفسه، ص، 95.

2 عبد المعطي أحمد عمران، " الأهمية السياسية للموقع الجغرافي: مع التطبيق على المملكة العربية السعودية "، **مجلة الدبلوماسي**، ع، 05، أبريل 1985، ص،99.

3 أحمد خضير الزهراني،" دور البيئة الجغرافية في السياسة الخارجية: دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية"، **مجلة الدبلوماسي**، ع، 15، يونيو 1992، ص،58.

بالنسبة لبعض الدول، كان السبب في نشوب الحروب. والعامل الديموغرافي يلعب دورا كبيرا في قوة الوحدة السياسية.[1]

وتبين لنا مختلف الخبرات والتجارب التاريخية المتعاقبة أن القوة الاقتصادية – التي تتمثل في النمو والإنتاج – يمكن أن تتحول إلى ثروة، بالإمكان الاعتماد عليها كأساس لتنمية القوة العسكرية وبنائها، وليس حتما أن تنتقل القوة الاقتصادية، وتتحول إلى قوة عسكرية، بل أن ذلك يتطلب توفر مجموعة من العوامل، أبرزها: التعداد السكاني والمساحة الجغرافية، والحماس الوطني للتوجهات العسكرية، وغيرها من العوامل الأخرى.[2]

ثالثا: القوة العسكرية:

المقصود بها القدرة القتالية للوحدة السياسية، وتحتوي على كل الموارد البشرية والمادية التي تستطيع الدولة تعبئتها للمعركة. ومقوماتها العنصر السكاني، العنصر الاقتصادي والتكنولوجي. والقوة العسكرية، تعتبر إحدى أدوات السياسة، عن طريقها، تستطيع الدولة أن تفرض إرادتها على أعدائها، فالحرب ما هي إلا استمرارية للسياسة، ولكن بطرق وكيفيات أخرى، وبها تهدد الدولة خصومها لتقديم تنازلات، وتحقق بالتالي، ردع الخصم وتقوم بمنعه من الاعتداء عليها. فالقوة العسكرية، هي دليل قوة الدولة، حسب عدد من الباحثين، وأبرز عناصرها.[3]

1 عبد الرحمن يوسف بن حارب، مرجع سابق، ص ص،32-33.

2 وليد عبد الحي، الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، (الجزائر: شركة الشهاب للنشر والتوزيع، ط، 1 ، 1991)، ص ص،148-149.

3 محمد موسى، أضواء على العلاقات الدولية والنظام الدولي، مرجع سبق ذكره، ص،17.

واستعمال القوة المسلحة، يدل هذا إلى استخدام قوات الدول المسلحة، أسلحة ما لتدعم موقف الأطراف العام في الصراع، فيتمخض عن ذلك ضحايا ووفيات، والمتعارف عليه، أن الأسلحة عبارة عن أداة قتال مادية مصنعة.[1]

ويبرز أحد الأقوال المتعارف عليه: أنك إذا كنت تريد تحقيق السلام، فعليك الاستعداد للحرب " .[2]

والسباق المستمر نحو التسلح، وتطوير مختلف الأسلحة، يعبر عن مدى قوة الوحدة السياسية، ومقدرتها على فرض سيطرتها، بالقوة أو عن طريق التهديد أو المفاوضات، أو غير ذلك من الوسائل التي تتضمنها القوة العسكرية، فالدولة الضعيفة التي لا تستطيع القيام بمجابهة عسكرية، لا يمكنها القيام بمفاوضات. وفي هذا الشأن، يرى " تشرشل " : " لكي نتفاوض يجب أن نتسلح."، أي أن للدبلوماسية، ارتباطا وثيقا بالمستوى العسكري للوحدة السياسية إما بالقوة أو بالضعف. [3]

رابعا: النسق العقيدي:

أبرز " لويد جنسن " « Lou ide Johnson »آثار النسق العقيدي في عملية صنع وتنفيذ السياسة الخارجية، كالآتي:

1- النسق العقائدي للوحدة السياسية، يؤثر على تصورها لما يجري في النظام العالمي، فبواسطته تقوم الدولة بغض الطرف عن بعض الأحداث الدولية أو إعادة تحليلها، بحيث تتلاءم تلك الأحداث مع النسق العقائدي.

2- يضع النسق العقائدي شروطا على بدائل وخيارات السياسة الخارجية. فصناع القرارات يجدون الكثير من الصعوبات في التصرف بكيفية تخالف المعتقدات، والتوجهات السائدة لدى جماهيرهم.

3- النسق العقائدي للوحدة السياسية، يساعد على الاستمرار والتواصل في سياستها الخارجية. وكلما كان نسقها العقائدي، يتميز بالشمولية، تميزت سياستها الخارجية بالاستقرار.

4- يمكن اعتبار النسق العقائدي، وسيلة لتبرير بدائل وخيارات السياسة الخارجية. فهذه البدائل تبنى عادة على تفسير مصالح الأمن الوطني، وتقدم للشعوب على أنها تمثل مجموعة من القيم المشتركة.

5- تستعمل الأنساق العقائدية القومية استعمالا دعائيا لتبرير السياسات التي يتم اتباعها.

---

1 ميكائيل ايريكسون و بيتر ولنستين، " تعريفات بيانات الصراع ومصادرها ومناهجها "، في: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، ترجمة: حسن حسن وآخرون، الكتاب السنوي 2004، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر2004)، ص،252.

2 لويد جنسن، مرجع سابق، ص،249.

3 ميكائيل ايريكسون و بيتر ولنستين، مرجع سبق ذكره، ص،249.

6- تعمل الأنساق العقائدية على تدعيم الوحدة الوطنية للوحدة السياسية، لأنها تساهم في تنمية الانتماء للقومية والهوية والتراث الوطني.[1]

وقد أشار الدبلوماسي الأمريكي " جورج كينان " « George Ken nan » إلى أنه: يتم وضع قرارات السياسة الخارجية، بالاعتماد على معلومات يكتنفها الغموض واللبس، وعندما يتم تنفيذ تلك القرارات، يصبح مستحيلا التوصل إلى معلومات مسترجعة كافية عن انعكاسات تنفيذ القرارات، أو يمكن أن تتغير المعطيات والظروف الدولية، تغيرا كليا إلى الحد الذي يصعب معه تحديد علاقة الارتباط بين القرارات وبين ما يحدث بصفة فعلية. [2]

خامسا: الإيديولوجية:

بالإمكان، التعرض لدور الإيديولوجية في مواقف السياسة الخارجية في النقاط الآتية:

1- الإيديولوجية، تساعد في استخلاص الإطار النظري الذي بواسطته، يرى صناع السياسات الواقع الخارجي الذي يتعاطون معه بطريقة الاستجابة والقرار.

2- وتجعل الإيديولوجية صاحب القرار الخارجي في وضعية تصور للمستقبل، وتعني له كذلك، ما ينبغي أن تكون عليه الأهداف بعيدة المدى، وباقي الوسائل التي تحقق تلك الأهداف، سواء أكانت دبلوماسية أو إعلامية أو اقتصادية وغيرها، وتوفر عددا من المقاييس الأدبية والأخلاقية التي يتم الاستناد عليها في تقييم الاتجاهات والسلوكيات.

3- تقليص الاختيار بين البدائل، والخيارات المتعددة التي تطرحها المعطيات والظروف المحيطة بالموقف الخارجي، ومن المسلم به أن يتناسق الاختيار مع إحدى البدائل التي يتم طرحها.[3]

سادسا: النظام السياسي:

للموارد السياسية المتاحة للنظام السياسي والقيود السياسية التي يتم فرضها عليه، وطبيعة النظام سواء أكان ديمقراطيا أو تسلطيا، وكذا طبيعة الرأي العام فيما يتعلق بأداء النظام السياسي على مستوى السياسة الخارجية، دور بارز في تحديد هذه الأخيرة، وتحتوي الموارد السياسية على حجم الموارد

1 لويد جنسن، مرجع سابق، ص ص،84-85.

2 محمد السيد سليم، التحليل السياسي الناصري: دراسة في العقائد والسياسة الخارجية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، مارس 1987)، ص،35.

3 عبد الرحمن يوسف بن حارب، مرجع سابق، ص ص، 38-39.

الاجتماعية التي يهيمن عليها النظام السياسي. ودرجة مؤسسية هذا النسق، وكذلك مدى التأييد الشعبي الذي يمتاز به.

والنظام السياسي، يتأثر بضوابط سياسية، تحتوي على درجة شمولية تمثيله لمختلف الفعاليات الاجتماعية، ودرجة التماسك أو الانقسام السياسي للنظام، ودرجة خضوعه للمحاسبة السياسية.
يمكن القول أنه، كلما زادت تلك المتغيرات، قلت قدرة النسق السياسي على التحرك بحرية في ميدان السياسة الخارجية. [1]

وبصرف النظر عن النظرة الواقعية والليبرالية لعلاقة الديمقراطية بالسياسة الخارجية، فإن السياسة الخارجية للأنظمة الديمقراطية أقل استخداما للقوة العسكرية من السياسة الخارجية للأنظمة التسلطية، وهي أكثر منها في اللجوء إلى المنظمات الدولية. كما تتميز السياسة الخارجية للنظم التسلطية بطابع التجزؤ، أي إذا ما طرأ تغير على جزء ما لا يمتد إلى باقي الأجزاء الأخرى.[2]

وفي هذا الصدد، يرى: " ناظم عبد الواحد الجاسور " : أن السياسة الخارجية لأية وحدة سياسية، تبدأ من فلسفة نسقها السياسي الداخلي وكذا مصالحها. ومن هنا يمكن اعتبار أن السلوك السياسي لأية دولة موجه لتحقيق أهداف سياسية محددة للدول تجاه غيرها من الوحدات السياسية ضمن إطار العلاقات الدولية. [3]

سابعا: النسق الدولي:

النظام الدولي ما هو إلا نظام سياسي، تتحكم في نشأته و مراحل تطوره المختلفة، القوة التي يمتاز بها، فهو ناتج عن توازن قوى في مرحلة معينة. وسلوكياته وتصرفاته، تتغير مع تبدل توازنات القوة، وبالتالي، فهو يتحول من نظام نحو آخر، إذا ظهر على هذه التوازنات تغيرات جذرية. وقد جاء أنصار_النظام الدولي بنظرية " توازن المصالح "، والتي قاموا بواسطتها بتفسير وتبرير تصرفات وطرق تعامل الدول الضعيفة. وحسب هذه النظرية، فإن دور مبدأ توازن القوى ضمن السياسة الدولية، قد تلاشى. [4]

---

1 محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية ، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط.2، 1998)، ص،225.
2 نفس المرجع، ص ص ،226-227.
3 ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، (عمان: مركز الدراسات الدولية بجامعة بغداد بالاشتراك مع دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط.1، 2004)، ص،220.
4 جميل مطر، تأملات في السياسة الدولية، (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1995)، ص ص، 15-16.

فمثلا العلاقات الأمريكية مع كل من كوستاريكا وبنما وغواتيمالا، علاقة لا يحكمها فيها التفاوت في القوتين العسكرية والاقتصادية بين هذه الدول الأطراف. وفق ما يراه، أنصار هذه النظرية أي، نظرية توازن المصالح، بأن العلاقة بين الولايات المتحدة، وأغلب الدول العربية لا يتحكم فيها سوى مبدأ توازن المصالح.[1]

ويمكن إرجاع كل نظام دولي إلى واقعين متكاملين، هما:

– عدد من الدول بقوى متدرجة، يتزعم علاقات القوى فيها عدد ضئيل من الأقطاب الكبرى. فهناك نظام دولي كلما توافرت لعدد من الوحدات السياسية هذه العوامل.[2]

وعبارة " نظام عالمي جديد " تبلورت في نهاية الثمانينيات، وأول من طرح هذه الفكرة، هو " ميخائيل غورباتشوف " « Michael Gorbatchev» في حديث أجراه في الجمعية العامة للأمم المتحدة في 7ديسمبر 1988م، ثم بعده الرئيس الأمريكي " جورج بوش " « George Bush » في رسالة، وجهها للكونغرس الأمريكي في 11سبتمبر 1990م. فالنظام العالمي، إذن، هو منبر للحوار والمحادثات السياسية على صعيد العلاقات الدولية.

وأي نظام دولي يقوم على أنقاض نظام آخر، إلا وتتكرر فيه جملة العناصر التي تشكل الظروف السابقة للنظام والمنتجة له، كالآتي:

1– كل نظام دولي تنشب قبله حرب أو حروب رئيسية.

2– كل نظام دولي ينتج عنه عدد من الوحدات السياسية التي يمكن اعتبارها أطرافا أكثر فاعلية ونشاطا فيه.

ويتشكل النظام العالمي من تجمع المبادئ الأساسية، منها: الطابع المؤسساتي والقانوني، والذي ينظم العلاقات بين مختلف الفاعلين الدوليين من دول، منظمات إقليمية ودولية، وأفراد وغيرهم.[1]

---

1 المكان نفسه.

2 يحي أحمد الكعكي، الشرق الأوسط وصراع العولمة، (بيروت:دار النهضة العربية، ط.1، 2002)، ص ص،35–36.

3- كل نظام دولي يهدف إلى تحقيق توازن للقوى، وإعادة الأمور إلى طبيعتها.

4- كل نظام دولي تتمخض عنه آليات جديدة، تساهم في العمل على إرساء دعائم السلم والأمن العالميين.[2]

وهناك نموذجين للتفاعل، أبرزهما منذ عقدين بصفة تقريبية، كل من " جوزيف ناي" و" وليم كوهين" ضمن إطار العلاقات الدولية، أحدهما يقوم على التعاون والآخر يقوم على الصراع والعنف، وهذان النموذجان هما:

1- النموذج الأول:

يضم الوحدات السياسية التي يكون بينها اعتماد متبادل بوتيرة كبيرة، وبالتالي، تتداخل مصالحها الاقتصادية والمالية، وتتشابه من حيث توجهاتها الإيديولوجية من الديمقراطية خصوصا ، كما تتميز بتقدمها ورقيها في المجال التكنولوجي والصناعي، ولم يعد ممكنا أن تستخدم هذه الدول القوة العسكرية ضد بعضها البعض. وفي هذا النموذج فإن السياسة (Politics) المعروفة، تكون في إطار الاندماج (Intégration) ، والتكامل وليس الصراع والتفكك (Conflict and Disintegration)، وهذا لا يعن أن الخلافات والتنافس سوف يزولان في هذا النموذج، ولكنهما سيتمحوران في الغالب في المجال الاقتصادي.[3]

2- النموذج الثاني:

يقوم هذا النموذج على الصراع والعنف، ويحدث بشكل عام بين دول العالم المتخلف مع استثناءات قليلة في دول العالم المتقدم كحالة ايرلندا الشمالية، حيث تمتاز الدولة القومية بالضعف، وبالتالي، تكثر وتعدد الصراعات والحروب الأهلية، والقبلية والدينية والعرقية، وغيرها.

---

1 Max Gounelle, Relations Internationale, (Paris : Editions Dalloz , 5Edition, Octobre 2001) pp.67-68.

2 غضبان مبروك، " النظام الدولي الجديد "، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ع، 1، 1994، ص ص،104-105.

3 مصطفى الحمارنة، العرب في الاستراتيجيات العالمية، (عمان: مركز الدراسات الإستراتيجية، 1994)، ص،38.

وما يزيد من صعوبتها، المجاعات و مختلف الأزمات الاقتصادية والفساد والتسلط في أنظمة الحكم. فضعف الرابطة القومية، يمكن أن يدفع بالقيادات التسلطية على القيام بمناورات خارجية، وحروب إقليمية في محاولة منها للتقليل من ضعف هذه الرابطة.[1]

المبحث الثاني: أهداف وقضايا السياسة الخارجية وكيفية صياغتها وتنفيذها

سيتم التعرض لأبرز أهداف السياسات الخارجية للدول التي تسعى لتحقيقها، وكذا قضاياها، كالأمن والتعاون، وغيرها من المسائل الأخرى، والأجهزة والدوائر التي تقوم بصنعها وتنفيذها.

المطلب الأول: أهدافها وقضاياها

سيتم التطرق لمختلف أهداف السياسة الخارجية، وأهم القضايا والمسائل التي تركز عليها الوحدات السياسية، وذلك انطلاقا من أن كل وحدة سياسية، تضع سلم أولويات لترتيب المسائل حسب أهميتها.

تتكون السياسة الخارجية من الخطط، الأهداف، والأعمال أو النشاطات التي تقوم أو تزاولها الحكومات الوطنية نحو كيانات مستقلة تتواجد خارج الوحدة السياسية.[1]

وإذا ما أردنا فهم الطريقة التي تتعامل بها مختلف الوحدات الدولية مع بعضها البعض، لابد لنا أن ندرك عاملين يتصلان بأوضاع السياسة الخارجية لكل دولة:

1)- الأهداف التي تصبو الوحدة السياسية لتحقيقها.

2)- مستوى القوة التي تحتوي عليها الدولة، لنقل تلك الأهداف من إطارها النظري إلى الواقع، أي بالقدر الذي تتناسب فيه قدرات الوحدة السياسية وأهدافها، بإمكان الدولة أن تحقق أهدافها الخارجية التي تضعها لنفسها.[1]

---

1 مصطفى الحمارنة، مرجع سابق، ص،39.

1 Charles Hermann,Foreign policy,(Ohio:Ohio State University,.....),P.269.

بالإمكان القول أن السياسة الخارجية، تستلزم توجيه الأهداف، والمشاكل كذلك، والبرامج بواسطة تحكم صناع السياسة فيها، وسيطرتهم عليها. ويتم تخطيط البرامج لحل عدد من المشاكل، وضرورة القيام بمراقبة وتتبع عدد من الأهداف التي تتطلب التصرف والتعامل مع الكيانات المستقلة الخارجية.

1- الأهداف الرئيسية في السياسات الخارجية للدول:

من أبرز وأهم الأهداف الوطنية للدول في السياسات الخارجية، ما يلي:

1)- حماية السيادة ودعم الأمن القومي:

يتفق أغلب الدارسين والمتخصصين في ميدان العلاقات الدولية على أن الهدف الأول في السياسات الخارجية للوحدات السياسية، مهما تفاوتت أنظمتها وإيديولوجياتها وحجمها، هو المحافظة على وجودها،

وبذل كل ما في وسعها من جهد لدعم أمنها، وفق ما تسمح به القدرات المتوافرة لديها أو استفادتها من قوة الوحدات السياسية الأخرى.[2]

ويمكن القول أن هناك مجموعة من الوسائل تأخذ بها الدول لتدعيم أمنها الوطني، وحماية سيادتها، ومنها: إرساء دعائم علاقات تحالف مع بعضها البعض، أو الحصول على مساعدات عسكرية واقتصادية من الخارج، أو توقيع اتفاقية عدم اعتداء بين دولة ودولة أخرى، أو الأخذ بسياسة الحياد للتخفيف من الضغوطات والعداء نحوها.[3]

فالهدف الرئيسي الذي نجده بصفة مستمرة ودائمة في أي نشاط أوعمل للسياسة الخارجية، هو البحث عن الأمن، فكل دولة تسعى لمضاعفة جهودها اعتمادا على مواردها للذهاب بأمنها إلى أقصى الحدود، وحمايته.[4]

2)- تنمية قدرات الدولة من القوة:

---

1 إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991)، ص،127.

2 Charles Hermann,"Changing Course:when Governments choose Redirect Foreign Policy", International Studies Quarterly,Vol.34,Number 1,March 1990,P .5.

1 إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص،130.

2 محمد نصر مهنا، مدخل إلى علم العلاقات الدولية في عالم متغير، (الإسكندرية: المكتبة الجامعية، 1998)، ص، 156.

3 عبد العزيز جراد، العلاقات الدولية، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1992)، ص،115.

لابد لنا من التمييز بين مفهومي " القوة " و" القدرة "، حيث يرى الأستاذ " ممدوح محمود مصطفى منصور ": القوة الوطنية للوحدة السياسية، المقصود بها: القوة الكامنة « Potential Power»، التي تتضمن عوامل القوة المتوافرة للدولة سواء أكانت مادية أو معنوية، وطبيعية أومجتمعية، أما قدرة الوحدة السياسية « Capability »، فالمقصود بها القوة الفعالة « Effective Power »، وهي القدرة الحقيقية التي تتمخض عن تحويل وإعادة بلورة عوامل القوة المتوافرة لدى الدولة إلى قدرة فاعلة، ومؤثرة في العلاقات الدولية، لخدمة المصالح القومية للدولة، ويدفع باتجاه تحقيق أهدافها الوطنية.[1]

وتسعى أغلب الوحدات السياسية إلى تنمية قدراتها، وإمكانياتها من القوة القومية، فكل وحدة سياسية، تسعى أن تكون لها السلطة المطلقة في كل ما يتعلق بحقها في تقرير مصيرها، وصنع ورسم سياساتها، بعيدا عن الضغوط والهيمنة والسيطرة الخارجية، ومحاولة التحكم فيها، وهناك دول لجأت إلى القوة لدعم رفاهيتها الاقتصادية والتجارية، والحصول على المستعمرات كما وقع في القرن الماضي، وقبله.[2]

وقد اعتقد عدد من الدارسين والمهتمين بشؤون السياسة الخارجية، أن السبب الذي يدفع إلى اكتساب القوة وزيادتها، إنما هو دافع، يكمن في الطبيعة الإنسانية ذاتها، فهذا السبب، هو الذي يجعل الدول تتنافس وتتصارع فيما بينها، لكن هناك بعض الاستثناءات والتحفظات على هذا الاعتقاد السائد، لأنه ليس السبب الوحيد الذي يوجه سلوك وتصرفات الدول.[3]

3)- زيادة مستوى الثراء الاقتصادي للدولة:

يعتبر من الأهداف الهامة التي تسعى السياسات الخارجية للدول تحقيقها، فكل وحدة سياسية، تبحث عن مساحة جغرافية ليعيش فيها مواطنوها أو شعبها، والبحث كذلك عن الموارد الاقتصادية التي توفر

1 ممدوح محمود مصطفى منصور، سياسات التحالف الدولي: دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأنساق الدولية، (الإسكندرية: مكتبة مدبولي، 1997)، ص ص،28-29.
2 إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص ص، 131-132.
3 محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص،157.

لهؤلاء المواطنين أو هذا الشعب المستوى المعيشي المناسب. حيث أنه لا يوجد اختلاف في أن الوجود القومي لوحدة سياسية ما، يستلزم توفر حد أدنى من الثروة القومية.[1]

يمكن القول في هذا الصدد أن القوة والثراء الاقتصادي، يتفاعلان مع بعضهما البعض إلى بصفة كبيرة، فثروة الدولة التي تتمثل في زيادة دخلها، وإنتاجها القومي، يمكن تحويلها إلى قوة بارزة من الناحية العسكرية.[2]

غير أن هدفي القوة والثراء الاقتصادي، في غالب الأحيان يكملان بعضهما البعض، فبمقدور أية دولة أن تتحول إلى قوة عسكرية، بفعل ثرائها وتطورها الاقتصادي، وذلك عندما تنجح الوحدة السياسية في إقامة قاعدة صناعية ثقيلة، وبالتالي يمكن أن تحول هذه الأخيرة إلى مركب للتصنيع العسكري، ولذلك فإنه من الصعوبة بمكان، معرفة ما إذا كانت الدولة تستهدف زيادة ثرائها أو قوتها أو الحصول على الاثنين على حد سواء.[3]

4)- التوسع:

يعتبر التوسع هدفا من أهداف السياسات الخارجية لبعض الدول، فقد لعبت القومية دورا بارزا في تحريك الدوافع التوسعية لتلك الوحدات السياسية، حيث يرى " مارتن وايت " Martin » « Wightأن: ميل الدول نحو التوسع جزء لا يتجزأ من طبيعة كل القوى الموجودة في المجتمع الدولي، فنمو الإمكانيات

الاقتصادية والسياسية والثقافية للوحدات السياسية، يؤدي إلى بروز النزعة نحو التوسع الإقليمي، والملاحظ أنه لم توجد قوة فعلية بإمكانها، العمل على الحد والتقليل من النزعة التوسعية والوقوف في وجهها.[4]

وهناك بعض من الدارسين والمفكرين الذين يردون دافع النزعات التوسعية إلى المؤثرات النفسية التي تحرك قادة وزعماء الدول، كما يحصل في حالة الإنسان العادي لتحقيق و إثبات نفسه.[1]

1 إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص،132.
2 محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص،159.
3 عبد العزيز إبراهيم عيسى و محمد محمد جاب الله عمارة، مرجع سابق، ص،241.
4 إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص،134.

5)- الدفاع عن إيديولوجية الدولة أو العمل على نشرها في الخارج:

يعتبر الدفاع والذود عن المعتقدات الإيديولوجية، من الأهداف التي أصبحت تحرص عليها وحدات سياسية كثيرة في سياستها الخارجية، بفعل ما تشكله من دلالات تتصل بواقعها السياسي والاجتماعي، وكذلك بتوجهاتها حيال الدول الأخرى.[2]

فالوحدات السياسية في بعض الأحيان، لا تقف عند حد حماية معتقداتها من المحاولات الرامية لغزوها، بل تتعداها إلى الرغبة في ترويج هذه المعتقدات، ونشرها بمختلف الطرق والوسائل في الدول الأجنبية. وذلك مرده اعتقاد الدول بأن معتقداتها، سوف تخدم مصالحها بطريقة أفضل، مما ينتج عنه نشوء حيز كبير من التعاطف، والتجاوب والتعاطي إيجابيا مع سياساتها خارجيا.[3]

وفي بعض الحالات، يظهر الارتباط بين قدرة الوحدة السياسية على دعم أمنها الوطني، و رغبتها في إبقاء بعض الدول متمسكة بإيديولوجيتها، وتابعة لها، وذلك من أجل صيانة أمنها، كما فعل ذلك الاتحاد السوفيتي سابقا، عندما كان يحرص كل الحرص دائما على جعل أوروبا الشرقية على ارتباط به، وذلك خشية وصول اتجاهات فكرية وسياسية معادية له.[4]

6)- الأهداف الثقافية:

كل وحدة سياسية تسعى لدعم تراثها الثقافي، والمحافظة عليه، فهذا الإرث الحضاري والثقافي، يشكل أحد القواعد الأساسية التي تقوم عليها القومية في إثبات وجودها. وتتعدد وتختلف الوسائل التي تستعملها الدول لحماية إرثها الثقافي، وأبرز هذه الأدوات والوسائل، هي حماية الدولة لاستقلالها، فالغزو الثقافي

يمكن أن يؤدي إلى تشويه سمعة ثقافة الأمة، وتبديلها مما يفقدها أصالتها، وأماكن التميز فيها، ومن الأدوات الأخرى كذلك، فرض شروط وقيود على الهجرة لحفظ الإرث الثقافي من التلاشي والاندثار.[5]

وفي ما يتصل بفكرة الأهداف الثقافية في علاقات الدول الخارجية، فإن الوحدات السياسية، تنقسم إلى نوعين:

---

1 عبد العزيز إبراهيم عيسى و محمد محمد جاب الله عمارة، مرجع سابق، ص،241.
2 إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص،135.
3 محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص،160.
4 عبد العزيز إبراهيم عيسى و محمد محمد جاب الله عمارة، مرجع سابق، ص،242.
5 إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص،136.

أ)- وحدات سياسية تحاول صياغة تراثها الثقافي، وحفظه من الزوال أو الغزو الثقافي الخارجي.
ب)- وحدات سياسية تحاول أن تصدر ثقافتها انطلاقا من حدودها، ومحاولة فرضها على الآخرين.[1]

ومن هنا بالإمكان القول، أن الأهداف الثقافية بالرغم من اعتبارها محدودة الأثر والأهمية في ميدان العلاقات الدولية. إلا أنه أحيانا، يكون لها دور كبير، لا يمكن الاستخفاف به في السياسات الخارجية لعدد من البلدان.[2]

7)- السلام كهدف للسياسات القومية:

اكتسب هذا الهدف أهمية خاصة في القرن العشرين أكثر من أكثر من أي وقت مضى نظرا للآثار الوخيمة للحربين العالميتين الأولى والثانية، مما دفع معظم الدول إلى محاولة تفادي_وقوع الحرب.والسبب الآخر يتمثل في الثورة التكنولوجية الكبيرة في مجال إنتاج الأسلحة النووية والصواريخ مما جعل من الحرب أمرا فظيعا. أضف إلى ذلك أعباء التسليح التي تمتص جانبا من ميزانيات الدول ودخلها القومي.[3]

2- وحدات السياسة الخارجية:

ليست الوحدة السياسية وحدها التي لها سياسة خارجية، مثلما كان يرى ذلك أصحاب التيار التقليدي، وإنما هناك وحدات أخرى، وهي: الشركات المتعددة القومية، حركات التحرير الوطني، وجماعات المصالح.[4]

المطلب الثاني: أجهزة ووسائل إعدادها وتنفيذها

ستتناول الدراسة من خلال هذا المطلب، الأجهزة والدوائر الحكومية، وكذا الهيئات غير الرسمية التي تقوم برسم السياسة الخارجية وتنفيذها.

---

1 محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص،162.
2 عبد العزيز إبراهيم عيسى و محمد محمد جاب الله عمارة، مرجع سابق، ص،243.
- لمزيد من التوضيح حول تقسيمات الأهداف القومية،ومنها تقسيم " فرنون فان دايك "، أنظر:
- عبد العزيز إبراهيم عيسى و محمد محمد جاب الله عمارة، مرجع سابق، ص،246.
3 إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص ص،137-138.
4 محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص،123.
- لمزيد من التفصيل، أنظر:
- نفس المرجع، ص ص،123-131.

1- المؤسسات التي تساهم في إعداد السياسة الخارجية:

بالرغم من تخصيص هيئة واحدة داخل الحكومة، والتي تبدو المسئولة عن النشاط الخارجي لوحدها ظاهريا، والتي تتمثل في " وزارة الخارجية " ، لكن من الناحية الواقعية ذلك ليس صحيحا. فالسياسة الخارجية، لا تقتصر على مؤسسة بذاتها في الوحدة الدولية. فزيادة العلاقات والارتباطات الدولية، زاد من قنوات التحرك الخارجي للوحدة السياسية، بحيث أصبحت جل الهيئات، تشارك بطريقة أو بأخرى في الميدان الخارجي من الناحية الاقتصادية، المالية، التجارية، السياحية، والتعاون وغيرها.[1]

أولا: المؤسسات الرسمية:

للدولة ثلاثة مؤسسات رسمية، هي السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية، والسلطة القضائية، حيث سيتم التركيز على دور كل واحدة منها في صنع ورسم السياسة الخارجية في بلد ما.

1- السلطة التنفيذية:

أيا كانت طبيعة الحكومة وشكلها سواء أكانت ديمقراطية أم تسلطية، اتحادية أم موحدة، فإن السلطة التنفيذية، تحتوي على أهم وأبرز صناع القرار، وهو الرئيس أو رئيس الحكومة، وهي تلعب دورا مهما في صنع السياسة الخارجية، وكذا تنفيذها، نظرا لما تتضمنه من قنوات اتصال، فالفاعلون السياسيون والاقتصاديون والعسكريون، يقدمون تقارير بصفة منتظمة لرؤسائهم في الهيئة التنفيذية.[2] لكن السلطات التنفيذية، تختلف في كيفية صنع القرارات في مجال السياسة الخارجية، ويعود ذلك إلى شخصية المسئول الذي يقوم بتولي منصب رئاسة السلطة التنفيذية، أو إلى شكل الحكم. أما السلطات الأخرى المتبقية، فدورها يتمحور في الرقابة على دور السلطة التنفيذية في ما يتصل بصنع السياسة الخارجية، فنظرا لكون السياسة الخارجية تمتاز بعدم الثبات وسرعة التغير، كل هذا دفع بالنظم السياسية إلى إعطاء السلطة التنفيذية دورا رئيسيا في رسم السياسة الخارجية وصنعها لمجابهة الأزمات الدولية.[3]

وفي هذا الشأن، يرى" العربي سويم " : إلى أنه بالرغم من مسؤولية الحكومة في اتخاذ القرارات إلا أنه من جانب الواقع والممارسة، هناك تحويل للسلطات والصلاحيات إلى مجموعات غير مسئولة هي

1 الحسان أبو قنطار، العلاقات الدولية، (الدار البيضاء: دار توبقال، ط.2، 1990)، ص،63.
2 الحسان أبو قنطار، مرجع سابق، ص،64.
3 عبد الرحمن يوسف بن حارب، مرجع سابق، ص،52.

التي تتولى الإعداد والتحضير لهذه المشاريع. طالما أنها تعتبر صاحبة الرأي والمشورة، فإن القوة ستكون إلى جانب المجموعات ذات الاختصاص أو الفنية. [1]

ويرى كذلك أنه، إذا كانت نصوص الدستور تمنح القوة للحكومة، وهي التي تحدد قواعد وأسس اللعبة السياسية. فإن الخبرة والمعرفة، تمنح للفنيين القوة وتحولهم إلى قوة معنوية. أي غير مؤسسية، وبالرغم من أنها تعمل ضمن إطار الحكومة، لهذا فإن هذه الأخيرة، في وقتنا الحاضر، ومع غياب هذه القوة تكون غير موجودة. [2]

ويدخل ضمن إطار السلطة التنفيذية في مختلف النظم السياسية عدد من المؤسسات، وهذه الأجهزة، هي: وزارة الخارجية، ووزارة الدفاع، وجهاز المخابرات، ومجلس الأمن القومي. فوزارة الخارجية، تقوم بالمشاركة في صنع السياسة الخارجية والعمل على تنفيذها، والقيام بالإشراف على العلاقات الدولية مع مختلف دول العالم، لتبادل التمثيل الدبلوماسي، والقنصلي مع الدول، والمنظمات الإقليمية والدولية، وتقوم وزارة الدفاع بالاشتراك في صنع السياسة الخارجية، خصوصا في الميدان الأمني والدفاعي لتلك السياسة، ويقوم جهاز المخابرات بجمع المعلومات وتفسيرها، والتي ترسم وتوجه وفقها السياسة الخارجية، في حين يكون مجلس الأمن القومي تابعا مباشرة لمن يملك زمام السلطة التنفيذية في النظام السياسي.[3]

2- وزارة الخارجية:

يمكننا القول أن عملية تنفيذ السياسة الخارجية، تقوم بها سلطة مركزية وعدد كبير من الهيئات اللامركزية التي تتبعها، والمقصود هنا: وزارة الخارجية في العاصمة، ومختلف البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الموجودة في الخارج. [4]

وتقوم وزارة الخارجية بعدة أدوار ومهام على مستوى السياسة الخارجية، منها:

1- رسم وتحديد معالم السياسة الخارجية وتنفيذها.

2- إشرافها على العلاقات الدولية مع العالم الخارجي.

3- الإشراف على التمثيل الدبلوماسي والقنصلي مع الوحدات السياسية والمنظمات الإقليمية والدولية.

---

1 العربي سويم، المفاهيم السياسية المعاصرة ودول العالم الثالث: دراسة تحليلية نقدية، (الرباط: المركز الثقافي العربي،1987)، ص،114.

2 المكان نفسه.

3 محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط.2، 1998)، ص،7.

4 يحي أحمد الكعكي، الشرق الأوسط وصراع العولمة، (بيروت: دار النهضة العربية، ط.1، 2002)، ص، 23.

وفي هذا الصدد، يرى " عبد الرحمن يوسف بن حارب ": وزارة الخارجية، يمكن اعتبارها من المصادر الأساسية للمعلومات في الميدان الخارجي، ومن الوسائل الرئيسية لتنفيذ السياسة الخارجية. إذ تقوم السفارات بإرسال تقارير دقيقة ووافية، باستمرار عن أوضاع الوحدات السياسية المختلفة التي تتواجد بها، وبعد وصول هذه التقارير للجهات المعنية، يقوم عدد من الخبراء والمتخصصين بدراستها وتحليلها، يكونون موزعين عبر مختلف الأقسام الأساسية في وزارة الخارجية، وفي نهاية المطاف، تقوم الوزارة بتنفيذ السياسة الخارجية عبر بعثاتها الدبلوماسية والقنصلية. [1]

وعلى اعتبار أن وزارة الخارجية هي جزء لا يتجزأ من السلطة التنفيذية، فهي تقوم بعملية صنع وتخطيط سياسة الوحدة الدولية في المحيط الدولي، وتقوم كذلك، بوضع الاستراتيجيات والخطط والبرنامج الذي يتضمن الخطوات العملية التي تستلزم ذلك، وبالتالي، تقوم بتكليف موظفيها كل وفق درجته ورتبته وموقعه، ووفق الهيئة أو الهيكل الذي ينتمي إليه بالعمل على تجسيد تلك السياسة بصفة فعلية وواقعية.[2]

3)- الجهاز البيروقراطي:

يمكن القول، أنه عبارة عن عدد من الأفراد المعنيين بطريقة رسمية دائمة ومستمرة، للقيام بالأدوار والوظائف الأساسية في مجال السياسة الخارجية. وهم الموظفون الذين لهم الصفة الرسمية في وزارة الشؤون الخارجية عموما، والموظفون الرسميون كذلك، الذين يعملون في المجال الخارجي في وزارة الدفاع ووزارة التجارة أو المالية أو الاقتصاد معا. [3]

وقد تزايد دور البيروقراطيين في عملية رسم وصنع السياسة الخارجية، مما دفع عددا من الأكاديميين والمتخصصين في هذا الشأن، إلى حد التعبير، بأنهم هم الذين يخططون بصفة رئيسية للسياسة الخارجية، وبسبب أن البيروقراطية، لها مهارات كبيرة في التعامل مع مختلف الوحدات السياسية، وبالتالي، فإنه من الضروري الاعتماد على البيروقراطيين في صنع السياسة الخارجية.

1 عبد الرحمن يوسف بن حارب، مرجع سابق، ص،53.
2 يحي أحمد الكعكي، الشرق الأوسط وصراع العولمة، مرجع سابق، ص،23.
- لمزيد من التوضيحات حول دور وزير الخارجية، أنظر:
- الحسان أبو قنطار، مرجع سابق، ص،65.
3 عبد الرحمن يوسف بن حارب، مرجع سابق، ص،54.

فالبيروقراطية هي من تقوم بجمع المعطيات والمعلومات، وتقوم بتصفية وغربلة المعلومات التي ترفع إلى الهيئات العليا في بلد ما.[1]

والدراسات والقرارات تمر في العادة على الخبراء في الدائرة الحكومية المسؤولية عن إعداد السياسة الخارجية وتنفيذها، ويمكن الإشارة هنا إلى أن هؤلاء الخبراء ينحازون ويبتعدون شيئا ما عن الإرادة الشعبية، وهذه الانحيازات والتفسيرات تنعكس على نصائحهم وإرشاداتهم التي يقدمونها للسلطة. وبصفة مختصرة، يمكننا القول أن: السياسة الخارجية تعمل عن طريق البيروقراطية، وما يتمخض عن أغلب البيروقراطيات، يتأثر في العادة بمروره عن طريق الأفراد الموجودين، والذين يقومون بتقديم النصح و المشورة والتفسير لأصحاب صنع القرار السياسي. [2]

4)- السلطة التشريعية:

الهيئة التشريعية حسب طبيعة النظام السياسي المعمول به، سواء في النظام الرئاسي أو النظام البرلماني، تلعب دورا محددا في عملية صنع السياسة الخارجية، ورغم وجود تفاوت بين الدول، فإن الهيئات التشريعية في البلدان الديمقراطية تشترك في إقرار الاتفاقيات، وفي تعيين المسئولين عن السياسة الخارجية، وتحديد الموازنة العامة و حالة إعلان الحرب.[3]

وفي هذا الشأن، يمكن الإشارة إلى أن دور السلطة التشريعية، يختلف ويتفاوت من نظام سياسي إلى آخر حسب طبيعة النظام الذي يتم الأخذ به، وفي هذا الصدد، يشير عدد من الدارسين إلى أن النظام البرلماني عموما، يتمتع بخصائص عن النظام الرئاسي في ميدان صياغة السياسة الخارجية، أهمها:

1- أن رئيس الحكومة في النظام البرلماني، هو في نفس الوقت زعيم الأغلبية البرلمانية، ومن هنا، فإنه يضمن تأييد السلطة التشريعية لقراراته التنفيذية في ميدان السياسة الخارجية، في حين لا يضمن رئيس الجمهورية في الدول التي تأخذ بالنظام الرئاسي هذا التأييد.

---

1 لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية ، ترجمة: محمد بن احمد مفتي و محمد السيد سليم ، (الرياض : عمادة شؤون المكتبات بالاشتراك مع جامعة سعود ، 1989)، ص،139.

2 أحمد بدر، الرأي العام: طبيعته وتكوينه وقياسه ودوره في السياسة العامة، (القاهرة: دار قباء للطباعة والتوزيع، 1998)، ص،298.

3 عبد الرحمن يوسف بن حارب، مرجع سابق، ص،55.

2- يمتاز النظام البرلماني بقدر كبير من الاستمرارية في ميدان صنع السياسة الخارجية، فهناك مسؤول إداري رفيع المستوى، يقوم بإدارة شؤون الوزارة، لا يتغير بتغير الوزير. أما في النظام الرئاسي، فإن ذهاب الرئيس تغيره، يصاحبه تغير كبار موظفي الدولة من إداريين وسفراء.

3- أن رئيس الحكومة في النظام البرلماني، لا يصل إلى منصبه إلا إذا اشتغل لفترة زمنية طويلة نوعا ما داخل حزب ما، وأثبت كفاءته ومقدرته على التوفيق بين مختلف التيارات الأساسية داخل حزبه، مما يضمن تعبيره عن وجهات نظر الأغلبية، عكس ما نجده في النظام الرئاسي. [1]

وبالرغم من تفاوت واختلاف وظائف ومهام السلطة التشريعية في صياغة السياسة الخارجية، فإن ثمة سمات مشتركة للهيئات التشريعية في كل الوحدات السياسية، حيث أن مشاركتها في القضايا والمسائل الخارجية أقل من مشاركتها في الشؤون والقضايا الداخلية، وذلك يرجع بالأساس إلى طابع السرية والغموض الذي تمتاز به الشؤون الخارجية، وللسلطة التنفيذية، دور أكبر في صياغة ورسم وتنفيذ السياسة الخارجية، وتقتصر وظيفة ومهام السلطة التشريعية على الموافقة أو رفض السياسة المقترحة من قبل الحكومة، ولكنها لا تضع ولا تنفذ السياسة الخارجية.[2]

وعلى الرغم من أن السلطة التنفيذية، تتقدم إلى السلطة التشريعية بمخطط وبرنامج عملها الذي يتضمن مشروعا يتصل بالسياسة العامة، وباعتبار أن السياسة الخارجية جزء لا يتجزأ منها، إلا أن هذا البرنامج لا يتم احتضانه وقبوله إلا من قبل الهيئة التشريعية التي تقوم بدراسته وتمحيصه بصفة دقيقة. وبالتالي تتخذ القرار النهائي، إما بقبوله أو الاعتراض عليه أو إدخال تعديلات وتغييرات عليه. ومن هنا يمكن القول، أن إقرار هذا البرنامج، يعتبر من الأعمال التشريعية التي تدخل ضمن إطار اختصاصات السلطة التشريعية.[3]

5- السلطة القضائية:

للسلطة القضائية دور غير مباشر في عملية صنع السياسة الخارجية، والذي يتمثل في سلطة القضاء في إبطال مفعول بعض القوانين أو المعاهدات التي لها صلة وثيقة بالسياسة الخارجية على اعتبار أنها لا

1 محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص،409.
2 عبد الرحمن يوسف بن حارب، مرجع سابق، ص ص،55-56.
3 عطا محمد صالح زهرة، في النظرية الدبلوماسية، (الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط.1، 2004)، ص،22.

تتوافق مع بنود الدستور، كما أن لها سلطة تفسير مختلف النصوص الدستورية والقانونية والقضائية، وفي غالب الأحيان ما تكون قضايا السياسة الخارجية بعيدة عن رقابة القضاء.[1]

6- المؤسسة العسكرية:

هي الأخرى تلعب دورا كبيرا في عملية صنع السياسة الخارجية، وذلك عندما تهتم الدولة بمسائل الأمن القومي، وعندما تتزايد كذلك وتيرة ودرجات الصراع الدولي، ويختلف دورها في صنع السياسة الخارجية، وفق طبيعة ونوعية نظام الحكم، حيث تكون المؤسسة العسكرية خاضعة وتابعة للسلطة المدنية في الأنظمة الديمقراطية، ويكون وزير الدفاع مدنيا لا عسكريا، وفي النظم الرئاسية، يكون رئيس الدولة

في العادة القائد الأعلى للقوات المسلحة، في حين أنه في الأنظمة العسكرية، فالعسكريون هم أصحاب القرار، ولكن ذلك لا يمنعهم من الاعتماد على خبراء ومستشارين مدنيين، وفي الحوار والمشاورات الخارجية التي تتعلق بالدفاع والأمن، وفي زمن الحرب، يكون للعسكريين دور مهم في صنع السياسة الخارجية التي تكون كل إمكانياتها ومواردها موجهة لخدمة المجهود العسكري. [2]

وفي هذا المجال، يرى " لويد جنسن " « Luide Jonson »: أنه على الرغم من أن الحكم المدني قد تزامن مع تطور وازدهار الدول الديمقراطية، ومن المتوقع أن يستمر، ويمكن الإشارة إلى أن هناك عددا من الباحثين، أمثال " هارولد لاسويل "، كانوا يتخوفون كثيرا من التهديد الذي قد يحدثه بروز الدولة العسكرية، لأن الاهتمام الكبير بالأمن القومي عقب الحرب العالمية الثانية، مما يؤدي إلى تقوية التوجهات العسكرية للوحدات السياسية، وبالتالي، زيادة قوة ونفوذ المؤسسة العسكرية في مجال المساهمة في صنع السياسة الخارجية. [3]

6- المؤسسات الاقتصادية:

يمكن اعتبار الاقتصاد من أبرز الأدوات في تنفيذ السياسة الخارجية، وفي الكثير من الأحيان ما يكون عنصرا مساعدا في تقرير شكل ونوعية القرارات التي يتم اتخاذها في تلك السياسة، فبواسطة الأدوات

1 محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص،460.
2 عبد الرحمن يوسف بن حارب، مرجع سابق، ص،56.
3 لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص،152.

والوسائل الاقتصادية، تستطيع الوحدة السياسية، أن تقنع أو تكافئ أو تعاقب الوحدات السياسية الأخرى، هذا من جانب، ومن جانب آخر، فالقوة الاقتصادية، ضرورية للقوة العسكرية، ونظرا لترابط وتشابك العلاقات الدولية، وزيادة الاعتماد المتبادل بين مختلف أطراف المجتمع الدولي، أصبح لوزارات الاقتصاد والتجارة، دور هام في توقيع المعاهدات والاتفاقيات التجارية والاقتصادية، وبالتالي، أصبح دور المؤسسة الاقتصادية لا يقل شأنا وأهمية عن دور ومكانة وزارة الخارجية في صياغة وصنع السياسة الخارجية. [1]

7- الوحدات الإقليمية:

يقصد بالوحدات الإقليمية، الدور الذي يمكن أن تلعبه الوحدات من ولايات ومقاطعات، والحد الأدنى المسموح بها لها من السلطة السياسية المركزية في صنع السياسة الخارجية. فمن الممكن أن تشارك هذه الوحدات في صنع هذه السياسة. ففي حالة الوحدات الموحدة، فالسياسة الخارجية تكون من اختصاص السلطة المركزية، ولا تنافسها الوحدات الإقليمية كالولايات في ميدان السياسة الخارجية إلا عن طريق السلطة المركزية. [2]

وتبقى السياسة الخارجية في الدول الفيدرالية من اختصاصات السلطة الاتحادية. بيد أن المقاطعات أو الولايات في غالب الأحيان ما يكون لها هي الأخرى دور في صنع تلك السياسة.

والأمثلة على ذلك كثيرة، منها مثلا مقاطعة " كيبك " الكندية، التي أقامت علاقات ثقافية مع فرنسا، فوقعت خلال سنتي 1964 و 1965م، اتفاقيتين ثقافيتين مع فرنسا دون العودة إلى الحكومة الكندية الاتحادية. [3]

ثانيا: المؤسسات غير الرسمية:

أدى التطور في مختلف الميادين في عصرنا الحديث لمختلف التنظيمات غير الرسمية، إلى بروز بعض الأدوار والوظائف التي تؤثر في صياغة وصنع السياسة الخارجية، وفي بعض الأحيان يكون تأثيرها محدودا، ومن أبرز هذه التنظيمات، ما يأتي:

1- الأحزاب السياسية:

1 عبد الرحمن يوسف بن حارب، مرجع سابق، ص،57.
2 محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص،456.
3 نفس المرجع، ص،456.

عندما تزداد الأغلبية البرلمانية لحزب سياسي معين، يزداد تأثيرها على السياسة الخارجية، فتأثير الأحزاب السياسية على السياسة الخارجية في نظام التعددية الحزبية، والذي يحتوي على عدد من الأحزاب الصغيرة، يكون له تأثير محدود بسبب تغير التحالفات والائتلافات من مرحلة لأخرى. [1]

أما في الأنظمة الاشتراكية، فإن نظام الحزب الواحد، يلعب دورا هاما في عملية اتخاذ القرار، فالزعامة الحزبية هي التي تساهم في وضع معالم وأسس السياستين الداخلية والخارجية للبلاد على حد سواء. [2]

2- جماعات المصالح:

إن نشاطات جماعات الضغط والمصالح في مجال السياسة الخارجية، تتمحور في أغلب الأحيان في محاولة التأثير على عملية صياغة السياسة الخارجية بواسطة الضغط على السلطتين التشريعية والتنفيذية، والقيام بتنظيم حملات إعلامية لتعبئة الرأي العام خلف سياسات ومواقف تخدم أهدافها ومصالحها.[3]

وفي هذا الشأن، يرى " العربي سويم ": تمارس قيادة جماعات المصالح والضغط العمل السياسي بصفة فعلية، وذلك عن طريق الأخذ باتجاهين:

1- باتجاه أعضائها، عندما تريد وترغب في إقناعهم بالتصويت لصالح مرشح معين أو القيام بتنظيم إضرابات.

2- باتجاه السلطة السياسية، عندما تود نقل ما ترغب فيه وصراعاتها إلى سدة السلطة بهدف الحوار معها لإيجاد الحلول للمشاكل التي يتم طرحها. [4]

ويمتاز تأثير جماعات الضغط على عملية صنع القرار في مجال السياسة الخارجية، بأنه تأثير جد محدود، لأن تلك الجماعات ليس لها أية مكانة في السلطة في ميدان السياسة الخارجية، لذلك، فإنه يتوجب عليها أن تقوم بإقناع أصحاب السلطة بصحة آراءها، وهو أمر يصعب تجسيده على أرض

1 عبد الرحمن يوسف بن حارب، مرجع سابق، ص،58.
2 العربي سويم، مرجع سابق، ص،117.
3 لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص،156.
4 العربي سويم، مرجع سابق، ص،118.

الواقع، ويصعب عليها كذلك، أن تبرهن على أن اهتمامها بمسألة من المسائل، تفوق اهتمامها بقضية أو مسألة من مسائل الرأي العام بأكمله.[1]

3- وسائل الإعلام:

يمكن القول أن هناك علاقة ارتباط بين الإعلام والسياسة الخارجية، حيث بالإمكان اعتبار المعلومات والمعطيات التي يتحصل عليها صانعوا القرار من وسائل الإعلام بمثابة " مدخلات " « Inputs » ، لعملية صنع القرارات ، وهناك دراسات متخصصة في مجال القابلية للقراءة لدى الحكام لجرائد دون غيرها، مما يؤثر على عملية صنع القرار وصياغته. وتنقل وسائل الإعلام مواقف الحكام إلى المحكومين، ومواقف المحكومين إلى الحكام، فما تتضمنه وسائل الإعلام، يعتبر مصدرا للمعطيات والمعلومات التي تساهم في تقديم الخيارات المتصلة بالقرارات، وصنع القرارات في حد ذاتها.[2]

بالإمكان أن تصبح وسائل الاتصال مصدرا ومرجعا للمعلومات بدرجة كبيرة لدى صناع القرار كلما كانت تمتاز ببساطة وسهولة القراءة، وتجلب اهتمام صناع القرار، وأن تكون خالية من الغموض والتعقيدات التي تدفعه إلى البحث عن مصادر للمعطيات والمعلومات تكون أكثر سهولة، زد على ذلك أن وسائل الاتصال، تقوم بنقل وتفسير مختلف القرارات للرأي العام، ويعتمد الجمهور في معرفته لهذه

القرارات على ما تقدمه له مختلف وسائل الاتصال، والأسلوب الذي تستخدمه في القراءة والتعليق عليه واتجاهها حياله. وهو بالتالي، ما يؤثر في تنفيذ هذه القرارات، وبالتالي التأثير في ثقة السلطة ذاتها.[3]

وتلعب وسائل الإعلام دورا مهما في محاولة إقناع الجماهير بقرارات السياسة الخارجية، وتنمية ثقافتهم السياسية وترقيتها، وزيادة المشاركة السياسية لهم، وبالتالي، زيادة التفاعل والاتصال بينهم

1 لويد جنسن، مرجع سابق، ص،157.

2 محمد علي العويني، العلوم السياسية: دراسة في الأصول والنظريات والتطبيق، (القاهرة: دار الوزان للطباعة والنشر بالاشتراك مع عالم الكتب، 1988)، ص ص،455-456.

3 إبراهيم حمادة بسيوني، دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي، سلسلة أطروحات الدكتوراه (21)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، فيفري1993)، ص ص،138-139.

وبين النظام السياسي القائم، وتقوم كذلك، بنقل مواقف الجمهور إلى صناع القرارات، مما قد يؤدي في نهاية المطاف إلى إضفاء طابع عصري على السياسة الخارجية، وهو شعبيتها.[1]

من هنا، يمكن أن نقول، أن السياسة الخارجية تجسد بصفة فعلية من قبل الحكومات وتنظيماتها ومؤسساتها، ولكن يمكن أن تجسدها كذلك التنظيمات الاجتماعية، والجماعات، والأفراد.

وللسياسات الخارجية آثار على النظام الدولي عن طريق تفاعل سلوكياتها وتصرفاتها مع معطياته.[2]

4- الرأي العام وصنع السياسة الخارجية:

يقوم الرأي العام الداخلي بدورين مهمين في صياغة السياسة الخارجية للوحدة السياسية.

1- العمل على توجيه السياسة الخارجية للوحدة السياسية، وذلك من خلال رغبة صانعي القرار الخارجي في كسب ود المواطنين ورضاهم، وذلك عن طريق جعل السياسة الخارجية تحقق قدرا أكبر من تطلعات وآمال المواطنين.

2- ميول ورغبة صناع القرار الخارجي في تغيير اتجاهات الرأي العام الداخلي، بهدف جعلها تتوافق مع أهداف السياسة الخارجية.[3]

2- وسائل تنفيذ السياسة الخارجية:

هناك العديد من الوسائل أو الأدوات التي تستعملها الوحدات السياسية في سياساتها الخارجية، وذلك رغبة منها في تحقيق أهدافها، ومن أهمها:

1)- الدبلوماسية:

هي الأداة الأساسية في السياسات الخارجية للوحدات السياسية، والدبلوماسية الجادة والفاعلة، تساعدها مختلف الأدوات سواء أكانت سياسية أو دعائية أو نفسية أو اقتصادية أو عسكرية، ويرى العديد من المتخصصين أن هدف الدبلوماسية الرئيسي هو محاولة التوفيق بين اختلافات الدول حول مختلف القضايا والمسائل، والرغبة في فتح قنوات تواصل واتصال بينها.[4]

---

1 محمد علي العويني، مرجع سابق، ص،456.

2 Frank .R. Pfetsch, La politique internationale, (Bruxelles ; Etablissements Bruylant, 2000), p.35.

3 فاروق أبو زيد، دور الرأي العام ..ووسائل الإعلام في صنع السياسة الخارجية، مجلة الدبلوماسي، ع، 4، أبريل 1984، ص ص،43-44.

4 محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص،226.

وفي هذا الصدد، يرى " إيبا إيبان " « Ebba Eban » أن الدبلوماسية (Diplomacy) : تعني الصيرورة الكاملة الذي بمقتضاها، يتم تقرير السياسة الخارجية، وكيفية صياغتها وتنفيذها. ويستبعد التمييز بين الوزراء الذين يقومون بتقرير السياسة والسفراء (Ambassadors) الذين يقومون بإجراء المفاوضات، والدخول فيها اعتماد على أوامر تأتيهم من طرف الوزراء، فالدبلوماسي المحنك في غالب الأحيان، تكون له مقدرة كبيرة في صناعة السياسة، فتجربته وعمله كفيلان بتنشيط ودفع المفاوضات .[1]

ومن المتعارف عليه، أن الدبلوماسية هي الوسيلة الأولى في السياسات الخارجية للوحدات السياسية، خصوصا في زمن السلم، وتعني الدبلوماسية: فن إدارة التعامل مع الدول الأخرى، والوظيفة الدبلوماسية بالتالي، لم تصبح عملية ظاهرية، وإنما أصبحت عملية تقوم على أساس الجدارة والاستحقاق والكفاءة،

وهدفها الأساسي، هو تمثيل الوحدة السياسية، وصيانة مصالحها على أكمل وجه، طالما لم يتطلب الأمر تدخل الإستراتيجية.[2]

ففي القرن الواحد والعشرين، برز بنوع من النشاط شكل من أشكال الدبلوماسية، وهو ما يعرف " بالدبلوماسية العامة "، والتي تعتبر عاملا أساسيا في النشاطات الدبلوماسية الموسعة.[3]

فالدبلوماسية، هي وسيلة من وسائل تحقيق سياسة الدولة خارج حدودها، وتتميز عن باقي الوسائل الأخرى بالموضوع المزدوج الذي يمكن اعتباره أساس العمل الدبلوماسي، وهو صيانة مصالح الوحدة السياسية في الخارج، والحافظة على الاستقرار والسلام.[4]

وفي هذا الصدد، يرى " عبد الإله عبد الخالق ": أنه لابد من الإشارة إلى أن الدبلوماسية ليست الأداة الأشد تأثيرا، والأبرز من حيث الفاعلية في تجسيد وتحقيق أهداف السياسة الخارجية للوحدات

1 -Ebba Eban, Interest And Conscience In Modern Diplomacy , (New York : Council on Religion and International Affairs, 1985), P.1.

2 محمد نصر مهنا، قضايا سياسية معاصرة، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،1997)، ص ص،14-15.

3-Shaun Riordan," Dialogue-Based public Diplomacy: A New Foreign Policy Paradigm ? ", Discussion Papers in Diplomacy, Netherlands Institute of International Relations, N.95, November 2004, P.1.

4 أدونيس العكره، من الدبلوماسية إلى الإستراتيجية: أمثولات من الحرب الباردة، (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر،1981)، ص،111.

السياسية، حيث أن هناك أدوات أخرى، منها القدرة العسكرية، والقدرات الاقتصادية، والإمكانيات التقنية والتطور العلمي، تلعب دورا هاما، وذو تأثير يتجاوز دور الدبلوماسية كثيرا.[1]

2)- الإستراتيجية:

بالرغم من كثرة أهداف السياسة الخارجية وتعددها بالنسبة لأية وحدة سياسية، عموما، فإن تحقيقها وتجسيدها على أرض الواقع، يكون إما بالأدوات الدبلوماسية أو القضائية، وإما أن يكون بالقوة أو الإستراتيجية، لأن تحقيق الدولة لحاجاتها، وأهدافها في ميدان العلاقات الدولية، يتصل بحالتي هذه العلاقات، وهما السلم والحرب. وهكذا، يمكن القول أن الإستراتيجية والدبلوماسية، هما وجهان لعملة واحدة، فالدبلوماسية، تقوم على العموم بإقناع الأطراف الأخرى، أما الإستراتيجية، فتقوم على أساس الإكراه، إلا أنهما تسعيان إلى تحقيق هدف واحد، وهو التأثير في إرادة وحدة سياسية ما، لتستجيب لإرادة وحدة سياسية أخرى. [2]

3)- الحرب كأداة للسياسة الخارجية:

الحرب هي وسيلة وأداة من أدوات السياسة الخارجية، حيث تستعمل هذه الأخيرة القوة المسلحة، ويأخذ هذا الاستعمال مظهرين:

1- الاستعمال المادي أو الفعلي للقوة المسلحة للدفاع عن مصالح أهدف الوحدة السياسية، وسياستها الخارجية.

2- التلويح والتهديد باستعمال القوة المسلحة لإجبار الوحدات السياسية الأخرى على الانصياع، والاعتراف بأهداف هذه السياسة.[3]

وتقوم الوحدة السياسية باللجوء إلى الحرب لتحقيق أهدافها القومية، عندما تفشل الطرق الودية الأخرى، كالوسيلة السياسية والضغوطات الاقتصادية. وبالتالي، فالهدف السياسي من الحرب مهما كان نوعها أو لونها، هو السيطرة العدو وإخضاعه، والحيلولة دون تركه يحقق أهدافه باستعمال القوة والصدام المسلح.[4]

---

1 عبد الخالق عبد الإله، الدبلوماسية العربية في عالم متغير: بحوث ومناقشات الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: ط.1، أوت 2003)، ص،141.

2 عطا محمد صالح زهرة، في النظرية الدبلوماسية، (الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط.1، 2004)، ص،24.

3 إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص،509.

4 محمد نصر مهنا، مدخل إلى علم العلاقات الدولية في عالم متغير، مرجع سابق، ص،262.

فالحرب باعتبارها من أشكال العنف، ليست هدفا في حد ذاته، بل هي أداة لهدف طويل الأمد، وهو إخضاع دولة ما لإرادة دولة أخرى.[1]

4)- الوسائل الاقتصادية:

يمكن اعتبار الإمكانيات الاقتصادية للدولة أحد القواعد الأساسية في تشكيل قوتها القومية، وهي بذلك تشكل أداة مهمة من أدوات السياسة الخارجية. وبالإمكان تعريف الأدوات الاقتصادية على أنها: القدرة الاقتصادية التي يتم استغلالها بكيفية وطريقة صحيحة وناجعة في تدعيم والدفع باتجاه تحقيق أهداف هذه السياسة الخارجية، سواء أكانت هذه الأهداف ذات أبعاد اقتصادية أو سياسية أو عسكرية أو حتى دعائية .[2]

وتختلف وتتعدد الأدوات الاقتصادية، ومن أهمها: - الرسوم الجمركية – الشروط والقيود الكمية أو نظام_الكوطة -_القيود والشروط المالية – تدابير منع المبادلات التجارية مع عدد من الدول المعادية- المقاطعة الاقتصادية - التكامل الاقتصادي الإقليمي- المساعدات -« Subsidie » - تجميد أموال بعض الدول الأجنبية المعادية لها – المعاملة التفضيلية لطلبات الاستيراد - التدابير الخاصة بتخفيض العملة « Dévaluation » [3]

5- الدعاية :

يمكن اعتبار " الدعاية " « Propaganda » من بين الوسائل الفعالة التي تعتمد عليها الوحدات السياسية في تنفيذ سياستها الخارجية، ومن العوامل التي ساعدت على تزايد دور الدعايات الخارجية التي يتم توجيهها كأداة للتأثير في الشؤون السياسية الدولية، نجد العديد من الأسباب منها على سبيل المثال لا الحصر: اتساع حيز التفاعل بين الدول بسبب التطور الذي طرأ على مستوى وسائل الاتصال

1 عطا محمد صالح زهرة، في النظرية الدبلوماسية، (الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط.1، 2004)، ص،24.
2 إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص،473.
3 نفس المرجع، ص ص،473-478.

الجماهيري، وطرقه وأدواته الفنية والتقنية، وتزايد التعليم في مختلف الأطوار والمستويات، ونشاط الحركات الديمقراطية في مختلف أرجاء العالم، وغيرها.[1]

المطلب الثالث: قضايا السياسة الخارجية وتخطيطها

ستتعرض الدراسة في هذا المطلب إلى أهم المسائل التي تركز عليها الوحدات السياسية في إطار سياستها الخارجية، بالإضافة إلى طريقة تخطيطها.

1- قضايا السياسة الخارجية:

كانت الدراسة الكلاسيكية للسياسة الخارجية، تعتبر السياسة الخارجية وحدة متناسقة حيال كل المشاكل ذات الطابع الدولي. وكان هذا التفسير يمتاز بالرواج والقبول إلى غاية الحرب العالمية الثانية، لأن السياسات الخارجية للوحدات السياسية في تلك المرحلة، كانت تدور حول مسألة أساسية هي مسألة الأمن، وكانت المسائل الأخرى، تحتل موقعا صوريا في رسم توجهات السياسة الخارجية، لكنه مع بداية مرحلة الاعتماد المتبادل، برزت مسائل جديدة، تزيد أهميتها عن المسائل الكلاسيكية. كمسائل نقل التقنيات والتكنولوجيات والتلوث البيئي والتصحر، والأمراض الفتاكة والأوبئة، وغيرها.[2]

من بين أبرز المسائل التي أصبحت تكتسي أهمية كبيرة في السياسات الخارجية لغالبية الوحدات السياسية، هي مسألة البيئة. وكثرة الاهتمام بها، يبرز مدى تأثيرها الكبير على مستقبل الأرض. فقد احتلت قضية البيئة ومشكلاتها، أولوية كبيرة في أجندة وجدول أعمال الدول الكبرى، وطبيعة المشاكل المرتبطة بالبيئية عابرة للحدود، ولا تكون انعكاساتها حكرا على دولة في حد ذاتها، لأنها تعتبر تهديدا شاملا بالنسبة لكوكب الأرض. فالعديد من المسئولين الأمريكيين، كانوا يرون أن مسألة البيئة ستحل محل مسألة الأمن التي ظلت لفترات زمنية طويلة ضمن سلم الأولويات خلال حقبة الحرب الباردة.[3]

---

1 إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص،447.
– وقد حدد " هيرمان " ثمانية أدوات للسياسة الخارجية، وهي: الأدوات الدبلوماسية، الأدوات الاقتصادية، الأدوات السياسية الداخلية، الأدوات الاستخباراتية، الأدوات الرمزية، الأدوات العلمية والتكنولوجية، الموارد الطبيعية . أنظر: محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص ص،93-94.

2 محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط.2، 1998)، ص،96.
– وحول مفهوم القضية، أنظر: نفس المرجع ، ص ص،97-98.

3 كورت تارنوف، " قضية البيئة في السياسة الخارجية "، **السياسة الدولية**، ع. 112، أبريل 1993، ص،254.

وهناك العديد من التصنيفات، التي قدمها بعض الباحثين لقضايا السياسة الخارجية. ومن أهمها التصنيف الذي قدم فوج عمل السياسة الخارجية في جامعة " ماكجيل "، والذي يصنف قضايا السياسة الخارجية إلى أربعة قضايا، هي:

1- قضايا أو مسائل أمنية وعسكرية:

وتضم تلك المسائل التي تتعاطى مع القضايا التي تتعلق بالعنف الخارجي، بما في ذلك الأحلاف العسكرية والتسلح، وغيرها من المسائل التي تحمل في طياتها إدراكا بحجم التهديد الموجه إلى أمن واستقرار وحدة دولية ما.

2- قضايا أو مسائل سياسية ودبلوماسية:

وتحتوي على مختلف مسائل التفاعل الخارجي على المستوى الدولي والإقليمي وحتى الثنائي الذي يتعلق بموقع الوحدة الدولية في النظام الدولي، والمنظمات الإقليمية والدولية، والمسائل السياسية ذات الطابع التي لا تحتوي على بعد أمني مباشر، ومختلف العلاقات الدبلوماسية.

3- قضايا أو مسائل اقتصادية وتنموية:

وتضم مختلف المسائل التي تتعلق بالحصول على المقدرات الاقتصادية مثل: التجارة الخارجية، والمساعدات الاقتصادية الخارجية، والاستثمار الدولي، وغيرها.

4- قضايا أو مسائل ثقافية وعلمية:

وهي مختلف المسائل التي تتضمن أبعادا ذات طبيعة علمية، ثقافية، مثل منح تربصات للدراسة في الخارج لتحسين مستوى الطلبة والمدرسين، والتبادل العلمي والثقافي بين الأساتذة والطلاب في ، وتبادل زيارات الوفود الفنية وحتى الشعبية، والسياحة، وغيرها." [1]

وتتفاوت اهتمامات ورغبات الوحدات السياسية في سياساتها الخارجية من حيث المسائل أو القضايا، لأن التفاوت، والتبدل في الاهتمام، يمكن رده إلى مستوى الرقي والتطور الاقتصادي للبلدان. فالدول المتخلفة تهتم في سياستها الخارجية بالمسائل الاقتصادية، وتضعها على سلم أجندتها، أما البلدان المتقدمة، فإنها تهتم بشكل كبير بالمسائل العسكرية.[2]

1 محمد السيد سليم، مرجع سابق ، ص ص،98-99.
2 نفس المرجع ، ص،99.

وبالحديث عن المسائل أو القضايا الأمنية والعسكرية، فإن النزاع المسلح على اعتبار أنه جزء منها، نجد أن " مشروع أوب سالا " يعرف النزاع المسلح الكبير: على أنه تنافر حول أمر أو قضية متنازع فيها. ويرتبط هذا التنافر بحكومة، وإقليم تستعمل القوة المسلحة بسببهما بين طرفين لديهما قوات مسلحة، أحدهما على الأقل هو حكومة وحدة سياسية ما، وينتج عن هذا الاستعمال للأسلحة إلى إبادة 1000حالة وفاة على الأقل، بفعل الاقتتال في سنة واحدة. [1]

وترتكز السياسة الخارجية على قضيتي الحرب والسلام، الاستثمار، والقضايا المالية، وصيانة أمن الدولة من التهديدات. كما تستفيد من التجارب والفرص، والظروف الملائمة لتدعيم وخدمة مصالحها. وكل هذا يكون متصلا بقضايا التسلح والدفاع والأمن.[2]

2- تخطيط السياسة الخارجية:

يحتوي تخطيط السياسة الخارجية على العديد من الأبعاد منها، ما يلي:

- التخطيط الشامل والعام للسياسة الخارجية، والمقصود به صياغة أسس واستراتيجيات السياسة الخارجية بما يتوافق مع قدرات الوحدة السياسية.
- وتخطيط البرامج، يقصد بها وضع برامج للتعاطي مع مسائل معينة.
- وتخطيط الطوارئ، المقصود بها وضع مجموعة من الخطط البديلة للتعاطي مع المسائل المستجدة التي قد تبرز مستقبلا.
- والتخطيط المؤسسي، والمقصود به تنسيق الأداء المؤسساتي والوظيفي للهيئات العاملة في مجال السياسة الخارجية، وتنظيم المكاتب المتخصصة في تخطيط تلك السياسة، مما يسمح له بأداء وظائفه على أكمل وجه.

---

1 ميكائيل ايريكسون و بيتر ولنستين، " تعريفات بيانات الصراع ومصادرها ومناهجها "، في: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، ترجمة: حسن حسن وآخرون، الكتاب السنوي 2004، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر2004)، ص،251.

2- Howard H Lentner, Public Policy and Foreign policy Divergences, Intersections, Exchange**", Review of Policy Research**, Volume 23, Number 1,2006, p,9.

ولا يمكن فهم طبيعة ومحتوى التخطيط في ميدان السياسة الخارجية، دون أن نفهم حقيقة وجوهر المشاكل والصعوبات التي تواجه عملية التخطيط، والنتائج التي تطرحها بالنسبة لهذه العملية وإمكانية القيام بها.[1]

وتواجه عملية تخطيط السياسة الخارجية، عددا من المشكلات والصعوبات الناجمة عن العديد من المتغيرات، أبرزها: طبيعة السياسة الخارجية لأنها تمتاز بعدم اليقين، ومشكلة أخرى، تتمثل في التناقض بين مفهومي تخطيط السياسة الخارجية والوظيفة الدبلوماسية، بالإضافة إلى ذلك مشكلات تخطيط السياسة الخارجية في البلدان المتخلفة، على اعتبار أنها تمتاز بالتبعية على المستوى الاقتصادي، والضعف الذي يميز مؤسسات صنع السياسة الخارجية في العديد من المناسبات.[2]

والتقييم النهائي لأية سياسة خارجية، يقوم على أساس ما يمكن أن تسميته " الحساب الختامي " لها، أي كشف التكاليف والعائدات، والعنصر الأساسي، هنا هو أن تكون العائدات نتيجة جهود وممارسات تعيد هيكلة الأوضاع بطرقة جديدة، وبالتالي، ترسخ قاعدة مؤسسية بإمكانها المواصلة والاستمرار.[3]

1 محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص،497.
2 نفس المرجع ، ص ص،505-506.
3 عبد العزيز إبراهيم عيسى، مرجع سابق، ص،308.

المبحث الثالث: المداخل النظرية في دراسة السياسة الخارجية

ستتطرق الدراسة من خلال هذا المبحث، لأهم النظريات التقليدية والحديثة التي حاولت أن تقدم إطار نظريا لتفسير ظاهرة السياسة الخارجية وفهمها. وكذا نظريات صنع القرار السياسي الخارجي.

المطلب الأول: المداخل والاتجاهات النظرية التقليدية في دراستها

من خلال هذا المطلب، ستتم الإشارة إلى أهم النظريات التقليدية التي تناولت دراسة السياسة الخارجية، مع الإشارة لأهم الانتقادات التي وجهت لكل واحدة منها.

1- المنهج التاريخي:

يرى دعاة المنهج التاريخي أن العلاقات والنزاعات والأحقاد، وغيرها على مر الزمن والتاريخ، تعتبر من القوى الأساسية التي تتحكم في اتجاهات السياسية الخارجية للوحدات السياسية، ويرى هؤلاء كذلك أن هذا المنهج يمكنه تحقيق العديد من المزايا والمحاسن، منها:

أ)- محاولة التعرف على الأسباب المؤدية إلى نجاح أو فشل زعماء الدول في إتباع سياسات خارجية محددة في زمن ما، واستنتاج دلالات عامة لمختلف أصناف التحركات والسلوكيات الدولية.

ب)- محاولة معرفة الاتجاهات التي يتخذها تطور وسير العلاقات بين الدول من نظام لآخر.

ج)- يساعدنا على فهم الكيفية التي يتم بها اتخاذ بعض القرارات السياسية ذات البعد الخارجي، وأسبابها، والنتائج التي تأتي منها.

د)- يساعدنا على القيام باختبار العلاقة القائمة بين الأسباب والنتائج في السياسة الدولية، انطلاقا من أن لكل موقف دولي طبيعته التي تميزه عن باقي المواقف الأخرى، والملاحظ أن مواقف السياسة الدولية لا تكرر بنفس الكيفية.[1]

ويهتم هذا الطرح بالأحداث، ويستعمل التحليل المقارن لكي يسمح له بتفسير مختلف الظواهر الدولية، ويتزعم هذا التيار " ألكسندر جورج "(Alexander-George) في الولايات المتحدة الأمريكية، و" دوروزيل " و" رونوفان " (Duroselle et Renouvain) في فرنسا. وقد أدى التوافق والوحدة بين المؤرخين وعلماء السياسة إلى استحداث علاقة وارتباط بين دراسة الأحداث المنفصلة في ارتباطاتها، وزوايا من التحليل المقارن الذي يؤدي إلى استحداث قوانين عامة. ونتيجة هذا التعاون بين المؤرخين والباحثين في علم السياسة، هو مؤسسات الوحدة السياسية، وكبار موظفيها، والقرارات التي يقومون باتخاذها.[2]

ويتم التركيز من خلال هذا المنهج على دراسة التاريخ الدبلوماسي لسلوكية وحدة سياسية معينة خلال مرحلة زمنية محددة. كالسياسة البريطانية خلال مرحلة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية (1918 – 1939م). وعقب ذلك، يتم تصنيف هذه السياسة وفق طبيعة توجهها في تلك المرحلة التاريخية، كأن يتم تصنيفها بأنها سياسة خارجية تقوم على الانحياز أو الحياد، وغير ذلك من التصنيفات والأوصاف الأخرى حولها. وفي هذا المنهج كذلك، نجد أن عددا من الدراسات تركز بالأساس على العلاقات بين دولتين، كالإشارة لدراسة تاريخية، ونقدية للعلاقات الدبلوماسية بين سياستين خارجيتين خلال مرحلة زمنية معينة.

1 إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية،1991)، ص ص،14-15.

2 عبد العزيز جراد، العلاقات الدولية، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية،1992)، ص، 112.

وقد نشأت دراسة الحالات ضمن المنهج التاريخي، حيث يتم تحليل وصفي وافي مثلا لسياسة وحدة سياسية ما حيال مسألة ما كموضوع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه قرار الأمم المتحدة المتعلق بتقسيم فلسطين.[1]

النقد:

يمكن حصر أبرز الانتقادات التي تعرض لها هذا المنهج، كالاتي:

1- تقديمه لجانب الأحداث، والوقائع على حساب تحليل الأسباب التي أدت إلى حدوث هذه الوقائع نفسها.

2- غض الطرف عن الوقائع الاجتماعية الاقتصادية والسيكولوجية والثقافية وتجاهلها.

3- بحجة العمل على دراسة وتحليل سلوك الوحدة السياسية في المحيط الخارجي، تم إلغاء العلاقة بين عمل الوحدات السياسية داخل وخارج حدودها.[2]

4- تتميز الوقائع التاريخية بغزارتها، تداخلها وتعقدها، مما يصعب من الناحية العملية، إبراز القوى الأساسية التي تسيطر على العلاقات الدولية في أي فترة من فترات التطور.

5- لا يتطور التاريخ في اتجاه معين، حتى يمكن التوصل إلى قوانين بإمكانها أن تحلل مختلف الظواهر التي تحيط بهذا التطور. وقد تحدث " ستانلي هوفمان "(Stanley Hoffmann) عن أزمة المنهج التاريخي : أن هذا المنهج، قد يؤدي بنا إلى التحليق في الجو، ولكنه ليس بإمكانه أن يعطينا نظرية في العلاقات الدولية.[3]

2- المنهج القانوني:

المنهج التاريخي لا يهتم في تفسيره للعلاقات الدولية بالأمور السياسية والإستراتيجية والإيديولوجية والنفسية، التي تسيطر على سير هذه العلاقات، ويقتصر في تفسيره على المسائل القانونية التي تتصل بعلاقات الدول مع بعضها البعض، أي دراسة الظاهرة أو الموضوع بطريقة قانونية خاصة.[4]

---

1 ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، (بيروت: دار الكتاب العربي،1985)، ص،158.
2 عبد العزيز جراد، مرجع سابق، ص،112.
3 إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص،15.
4 نفس المرجع، ص ص،15-16.

ويركز هذا الاقتراب بالخصوص على السياسة الفعلية، التي تتمثل بالأساس في القانون العام، والنص الدستوري والوثائق الرسمية.[1]

النقد:

هناك خلط في النظرية القانونية بين القانون والواقع المجتمعي، لأنها لا تقدم إجابات عما إذا كان القانون يستعمل كغطاء لتغطية الحقائق، بدلا من إبرازها وإظهارها، إضافة إلى أن رجال القانون يحبذون الحديث عن العلاقات بين الوحدات السياسية فقط. [2]

وما يمكن الإشارة إليه، هو أنه ليس بالاستطاعة التركيز على الإطار القانوني لوحده في دراسة العلاقات الدولية في شقها السياسي، لأن هذه الأخيرة، لا يمكن بأي حال من الأحوال تجريدها من طابعها السياسي، فالمصالح القومية والإستراتيجية للدول، هي التي تحكم العلاقات بين الدول، بالإضافة إلى العوامل العقائدية والإيديولوجية، والتنافس والصراع على مناطق النفوذ. [3]

3)- المنهج التحليلي والمنهج الإيديولوجي:

برز تياران في السياسة الخارجية منذ الثورة الفرنسية، وهما: المنهج الإيديولوجي، والمنهج التحليلي، فالمنهج الإيديولوجي، يرى أن سياسات الوحدات السياسية حيال المحيط الخارجي، هي تعبير عن الاعتقادات السياسية، والاجتماعية والدينية القائمة. وبالتالي، يمكن تقسيم السياسات الخارجية للدول إلى ديمقراطية أو استبدادية أو محبة للسلام أو عدوانية. [4]

أما المنهج التحليلي، فمضمونه، أن هناك أسس ومؤهلات لتحديد السياسة الخارجية، مثل: الرقعة الجغرافية، والمصالح القومية، وضرورات الأمن ومقتضياته، وغيرها، إلا أنه منهج واقعي، وتدعم

1 نصر محمد عارف، ابستومولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي – النظرية – المنهج، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002)، ص،204.
2 عبد العزيز جراد، مرجع سابق، ص،21.
3 إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص،18.
4 نصر محمد عارف، علم السياسة، (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع،1997)، ص،519.

وتعزز هذا المنهج مع ظهور الثورة في المجال المعلوماتي، ومستوى التطور والتقدم بالنسبة للعولمة الاقتصادية. [1]

4- المدرسة المثالية (The Idealist School):

برزت المدرسة المثالية عقب الحرب العالمية الأولى، وذلك عن طريق تقديمها لتصور مثالي لما ينبغي أن يكون عليه شكل العلاقات الدولية، ويرى روادها أن جوهر العلاقات الدولية، هو الاعتماد المتبادل والتعاون والتجانس بين أطراف المجموعة الدولية، بالإضافة إلى تركيزها على مبادئ وقواعد القانون الدولي، والتنظيمات الدولية، وضرورة الحفاظ على الأمن الدولي بواسطة الحد من التسلح.[2]

وفي هذا الصدد، يرى: " أيما نويل كانط "(Kant) أنه فتح جدلا من خلال كتابه: " مشروع السلم الخالد "، ويعتقد هذا الأخير، أن الإنسان يمكن أن يتعلم من هفواته وأخطائه، وهو يعيش في حالة، تتميز بالصراع الأزلي أو الثابت بين غريزة الإنسان وعقله، ويرى أيضا، أن وجود دستور قائم على أسس جمهورية، ونظام قانوني دولي، يقوم على دعائم وأسس اتحاد فيدرالي لدول، توصف بأنها حرة كبناء أسس السلم غير المتغير أي الثابت أو الخالد.[3]

وهي تعتمد بالأساس على أفكار كلاسيكية مجردة، مصدرها المبادئ مثالية للسياسة الخارجية، فهذه الأخيرة، تقوم على تعاليم وقيم أخلاقية، تعتبر مؤثرة بصفة كبيرة على مسار العلاقات الدولية، لأن القيم العليا والأخلاق، تزيد من مستوى التوافق، والاعتماد المتبادل والتعاون بين الوحدات السياسية، ويرى أصحاب النظرية المثالية كذلك، أن قوة القيم الأخلاقية أحسن وتدوم أكثر من القوة المسلحة، ونظم ميزان القوى، لأن المعايير الأخلاقية خالية من لغة التهديد والوعيد والترهيب.[4]

---

1 عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، (بيروت: دار أمواج للنشر والتوزيع بالاشتراك مطبعة سيكو،2003) ،ص،121.

2 عبد المعطي محمد عساف ومحمود علي، مقدمة إلى علم السياسة، (عمان: مكتبة المحتسب،1994)، ص،347.

3 -Houchang Hassan-Yari, « Etude bibliographique : Une relecture des Relations Internationales de Post-Guerre Froide », Revue d' Etude Internationales, Vol xxxIv, N2, Juin2003, P286.

4 مصطفى عبد الله خشيم، موسوعة علم العلاقات الدولية: مفاهيم مختارة، (بنغازي: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان بالاشتراك مع دار الكتب الوطنية، 1425ه)، ص،139.

ويرى هذا التيار أنه يوجود نظام دولي، يقوم على سلطة القانون، وحتمية الخضوع له، وخير مثال على ذلك، ما احتوته مقدمة ميثاق هيئة الأمم المتحدة، حيث أعلنت نبذها للعنف والعدوان بمختلف أشكاله، وتوجب حل النزاعات والخلافات الدولية بالطرق الودية.[1]

ويرى رواد هذا الطرح كذلك، بأنه: يمكن اعتبار السياسة الخارجية للوحدات السياسية، امتدادا طبيعيا للسياسة الداخلية، وبالتالي، فإن التزام الأفراد بالقيم الأخلاقية ضمن إطار الوحدة السياسية، يتسع ويمتد ليشمل ميدان العلاقات ما بين الوحدات السياسية، حيثما يكون هناك تقيد بالقانون الدولي، والمثل الأخلاقية على المستوى الدولي. فمدى التزام الدول بالقيم الأخلاقية، يساهم بقسط كبير في تحقيق حالة السلم والاستقرار، ليس فقط على مستوى الوحدة السياسية، وإنما أيضا على صعيد العلاقات الدولية، بالاعتماد على الفلسفة التي تعتبر وترى أن السياسة الخارجية، تعتبر بمثابة الامتداد الطبيعي للسياسة الداخلية. [2]

النقد:

يرى بعض الباحثين أن المثالية لا ترق لأن تكون نظرية، لأنها تركز على المثل الأخلاقية، والتي لا تعبر عن حقيقة أوضاع المجموعة الدولية، التي ما تزال تعطي أهمية كبيرة للقوة كوسيلة، تتحقق من خلالها أهداف ومصالح الوحدات السياسية ، وبالتالي، فهذا الطرح، قد فشل في إبراز مختلف الأبعاد التي المحيطة بالعلاقات الدولية.[3]

وركز أنصار المثالية على الحرية في المفاضلة والاختيار، وإعطاء أهمية كبيرة لتأسيس نظام دولي، يقوم على الانسجام والتفاهم عن طريق طرح عدد من المفاهيم كالحكومة العالمية، القانون الدولي والتنظيمات الدولية ، وغضهم الطرف عن التجارب والخبرات البشرية عبر مختلف الأزمنة والحقب التاريخية، التي تستند على المصالح بمختلف أشكالها.[4]

ولم تستطع كذلك، تبيان الأسباب المحركة للوحدات السياسية للجنوح نحو إعلان الحرب والعدوان، وبعد حدوث عدد من الوقائع التي ظهرت عقب الحرب العالمية الثانية، أكدت عدم صحة الربط بين النظم الديمقراطية ومحاولة استتباب السلم والأمن الدوليين، والحفاظ عليهما.[5]

---

1 إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص،24.
2 مصطفى عبد الله خشيم ، مرجع سابق، ص ص،140-141.
3 إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص،24.
4 عبد المعطي محمد عساف ومحمود علي، مرجع سابق، ص،348.
5 عدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص ص،50-51.

5- المدرسة الواقعية (The Realist School):

تعتبر من أبرز النظريات في دراسة وتحليل مراحل مسار صناعة السياسة الخارجية، والكيفية التي تتفاعل بها الوحدات السياسية على مستوى العلاقات الدولية. وترتبط في بعض الأحيان الإشارة إلى النظرية الواقعية بالإشارة إلى النظرية المثالية، لأن أبرز الانتقادات التي وجهت للمثالية وجهها لها أنصار التيار الواقعي.[1]

ولا تزال النظرية الواقعية تبحث عن أسلافها في تفسيراتها وتحليلاتها، فهي تستدل بآراء " ثيوسيديد " Thucidyde)، " ميكيافلي " (Nicolas Machiavelli)، و " كلاوزفيتز " (Clausewitz). ويبرز التنظير عند باحثين من أمثال: " جورج كينان " (George Kennan)، " هانس مورجنتاو " Morgenthau Hans)، و " كينيث والتز " (Kenneth Waltz). وتوضح الواقعية في الحقيقة معارضتها الشديدة لقضية " المثالية القانونية " أو الحقوقية، ويعارض أنصار الواقعية المعتقد السائد بالتطابق الكامل بين المصالح، فهم ذوو توجهات ليبرالية، وهم يوجهون الدعوة لإقامة تنظيم مجتمعي، قائم على اقتصاد السوق.[2]

ومن أبرز مرجعيات وخلفيات هذا الطرح: الحرب البولوبونيزية (Péloponnèse) " لثيوسيديد "، كتاب " الأمير " ل " ميكيافيلي " (Machiavel)، " الشرير " ل " توماس هوبز " (Léviathan de Hobbes)، وأزمة العشرين سنة 1919- 1939م. وكتاب: " المقدمة لدراسة العلاقات الدولية " ل " كار "(E.H.Carr). وكتاب: " السياسة بين الأمم ل " مورجانتاو " (Hans Morgenthau)، وكتاب: " السلم والحرب بين الأمم " ل " ريمون ارون " (Raymond Aron)، وكتاب: " نظرية السياسات العالمية، والواقعية البنيوية بعد الحرب الباردة " ل " كينيث والتز " (Kenneth Waltz)، وكتاب: "

1 مصطفى عبد الله خشيم ، مرجع سابق، ص،143.

2-Jean-Louis Marteres, « De La Nécessite D' une théorie Des Relations Internationales : L'Illusion paradigmatique », Annuaire Français Des Relations Internationales, 2003, P.21.

نظرية حرب السيطرة ل " روبرت جيلبان " (Robert Gilpin)، وهذه المصادر هي أبرز أسس الفكر الواقعي.[1]

وقد برزت النظرية الواقعية على أنقاض النظرية المثالية، ومن أهم انتقاداتها التي وجهتها للمثالية، أن الرأي العام يتغير بشكل مستمر ودائم، ولهذا لا يمكن الاعتماد عليه كموجه لصنع القرار، والمصالح ليست منسجمة بين الوحدات السياسية، والخلاف حول المصالح يؤدي إلى نشوب الحروب، فالإنسان يتوق للشر والخطأ ويسعى لامتلاك القوة، حسب ما تراه الواقعية.[2]

وهناك أربعة فرضيات، تقوم على أساسها النظرية الواقعية، وهي:

1- أن الوحدات السياسية، هي الأطراف التي تسيطر في شؤون السياسة الدولية.

2- أن الوحدات السياسية، تسعى وتهدف لتحقيق القوة أو الأمن، فهي تتواجد مع بعضها في محيط تسوده الفوضى.

3- أن النظام الدولي، يؤثر في تصرفات الوحدات السياسية، وهذه هي النقطة هي التي تفصل بين الواقعيين التقليديين، من أمثال (Carr) , (Morgenthau) أو (Aron)، وصور أخرى للواقعية.

4- اعتبار القوة، وسيلة وأداة سياسية مناسبة وناجعة.[3]

والمصلحة الوطنية هي بمثابة خطوط لقيادة السياسة الخارجية للقوى الكبرى.[4]

بالإضافة إلى القوة والمصلحة القومية، هناك مفهوم آخر، يتم التركيز عليه من طرف الواقعيين كذلك، والذي يتمثل في توازن القوى، ومن بين أبرز من قاموا بتقديم تعريف يمتاز بنوع من الدقة لهذا المفهوم، هو " هانس مورجانتاو "، إذ يرى: أنه نظام الهدف منه الحيلولة دون أن يحقق أي عامل تفوقا

1-Houchang Hassan-Yari, « Etude bibliographique : Une relecture des Relations Internationales de Post-Guerre Froide », Revue d' Etude Internationales, Vol xxxIv, N2, Juin2003, P.283.

2 جيمس دوروتي و روبرت بالسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة : وليد عبد الحي،(الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع بالاشتراك مع المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع اللبنانية، ط.1، ديسمبر1985)، ص ص،59-60.

3-Pascal Vennesson, »Les « Réalistes » contre Les Interventions :Arguments, Délibérations et Politique étrangère », Annuaire Français des Relations Internationales, 2003, P.241.

- بين " هانز مورجنتاو " في كتابه " السياسة بين الأمم " عددا من المبادئ الأساسية في الفكر الواقعي، ومنها: المصلحة، لمزيد من التفصيل، أنظر: عبد المعطي محمد عساف ومحمود علي، مرجع سابق، ص ص،350-351.

4- Wiliam wallace, Foreign policy and the political process, (…….:.....,1971),P.125.

على العوامل الأخرى، يحافظ على الاستقرار، دون تهديم التعدد كظاهرة في العوامل التي تشكله، فضمان الأمن والاستقرار، ليس الهدف الوحيد للتوازن، فالاستقرار، بالإمكان تحقيقه بواسطة السماح لعامل واحد بتهديم العوامل الأخرى، ومحاولة التغلب عليها، وإحلال محلها هدف التوازن الذي يتمثل في الاستقرار، يضاف إليه العوامل التي يتكون منها النظام. [1]

ويحدد " هانس مورجانتاو " ثمانية من العوامل التي تشكل قوة الدولة، وهي:

الطبيعة والموقع الجغرافي – الثروات الطبيعية – الإمكانيات الصناعية – الاستعداد للحرب – السكان – السمات القومية – المعنويات القومية – القدرة والفعالية الدبلوماسية. [2]

ويبرز كذلك، أنه في العالم الذي نتواجد فيه، تسعى كل الدول إلى تحقيق مزيد من القوة، ومن هنا، فإن سياساتهم الخارجية، لابد، وأن يكون الهدف الأساسي منها، هو الحفاظ على استمرار الوحدة السياسية وبقاءها. وتعمل الدول على حماية وجودها الطبيعي، والسياسي وحتى الثقافي ضد الغزو من طرف الوحدات السياسية الأخرى.[3]

ويرى " هانس مورجانثو " « Hans Morgenthau »، أن هناك ثلاثة نماذج لسياسات الوحدات السياسية التي يمكن أن تنتهجها، والتي يمكن اعتبارها نماذجا خاصة بالسلوك الدولي، وهي كالآتي:

1- سياسة الحفاظ على الوضع القائم.« Policy of the Statusque »

2- سياسة التوسع.« Imperialism »

3- سياسة أخذ مكانة دولية.« Policy of Prestige » [4]

---

1 إبراهيم أبو خزام، الحروب وتوازن القوى: دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام، (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع،1999)، ص،74.

2 محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، (بيروت :دار النهضة العربية للطباعة و النشر،1972)، ص،51.

3 نادية محمود مصطفى، العلاقات الدولية في الإسلام: المقدمة العامة للمشروع، ج1، (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي،1996)، ص،109.

4 عادل فتحي ثابت عبد الحفيظ، النظرية السياسية المعاصرة: دراسة في النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006-2007)، ص ص،261-262.

-للمزيد من التفصيل حول هذه النماذج الثلاث، أنظر: نفس المرجع، ص ص،261-262.

يرى كل " كيوهان " و" جوزيف ناي " (Keohane and Joseph Nye) أن السياسة الدولية، هي مثل باقي السياسات الأخرى يسيطر عليها الصراع والقوة. وقد تم تأكيد الطرح الواقعي على إثر هجمات 11سبتمبر2001م، حيث أثبتت هذه الوقائع والأحداث، وجود سمات وخصائص فوضوية، تمتاز بها المجموعة الدولية، ومن هنا، فإن هناك ضرورة للحرب. فواقعية، العالم عقب 11سبتمبر 2001م، تبرز جليا، أنه ينبغي أن يكون هناك توازن مستقر، وبعد النظرية الواقعية الجديدة، أصبحت الدولة هي الطرف الأساسي في الشؤون الدولية. بيد أن الهدف الأساسي للوحدة السياسية، ليس القوة فحسب، بل البقاء في محيط تسوده الفوضى. والفرق الأساسي بين الوحدات السياسية، ليس الحصول على أهداف مختلفة: إنها تتمحور في تفاوت القدرات في التأثير على مسار الأحداث الدولية، وبعد نهاية الحرب الباردة في سنة 1989م، تعمقت إلى حد معين، وضعية الوحدة السياسية كفاعل أساسي بكل تأكيد على الساحة العالمية.[1]

وأكد أنصار الواقعية كذلك، على أن السياسة الخارجية للدول، يغلب عليها إلى حد كبير مفهوم المصلحة القومية، فالدول تسعى لتحقيق مصالحها في كل الأوقات ومختلف المراحل التاريخية، ومن هنا، فهي لا تتقيد بالقانون الدولي، وتأخذ به وبالمثل الأخلاقية في حالة ما إذا انسجم ذلك مع مصالحها الوطنية. ويعتبر رواد هذا التيار، أن السياسة الخارجية للوحدات السياسية، ليست امتدادا طبيعيا للسياسة الداخلية،

لأن الدول تلتزم بالمثل الأخلاقية على الصعيد الداخلي، وهذا لا يعن أنها تلتزم بنفس الشيء على الصعيد الخارجي، خصوصا إذا تضاربت واختلفت المصالح القومية للوحدات السياسية.[2]

1 Houchang Hassan - Yari, « Etude bibliographique : Une relecture des Relations Internationales de Post-Guerre Froide », Revue d Etude Internationales, Vol xxxIv, N2, Juin2003, P284.

2 مصطفى عبد الله خشيم ، مرجع سابق، ص ص،145-146.

- لمزيد من التفصيل حول الأهمية الكبيرة التي يوليها الواقعيون لمفهومي المصلحة الوطنية، والأمن القومي، أنظر:

-Emile Bruylant,La politique internationale,(Bruxelles:Edition établissement Emile ------- p Bruylant.S.A, 2000), p p.124-125.

- Wiliam wallace,Foreign policy and the political process,(…….:.....,1971),P.125.

النقد:

من بين أبرز الانتقادات التي تم توجيهها للنظرية الواقعية، ما يلي:

1- يحصر هذا التيار مصادر السلوك الخارجي للدول في عامل وحيد، ألا وهو المصلحة القومية، والتي يرون أنها مهمة في تفسير مختلف جوانب المواصلة والاستمرار في السياسات الخارجية للوحدات السياسية، ويغضون الطرف عن المسائل والقضايا الإيديولوجية، وطبيعة النظم السياسية، والهيئات السياسية في الحكم، جميعها إذا تغيرت، في الكثير من الأحيان ما تؤدي إلى التغير والتبديل في محتوى السياسات الخارجية.(1)

2- يعتبر رواد الفكر الواقعي أن القوة هي الهدف الرئيسي للوحدة السياسية، ولم يحددوا أبعاد ومعالم هذا المفهوم بشكل يمتاز بالدقة، فلم يتم وضع مقاييس ومؤشرات لهذه القوة، والمقصود هنا أنه لابد أن ترتبط القوة بالهدف الذي تريد تحقيقه، ومن هنا، تقاس بالنسبة له.(2)

3- لم تهتم الواقعية كذلك، ببحث المؤسسات الداخلية للدولة، والتي تعتبر أساس قوة وتماسك الوحدة السياسية، الشيء الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى عدم شمولية هذا المنهج وقصره في تحليل العلاقات الدولية. (3)

4- الواقعيون يرون أن السياسة الخارجية مفصولة عن السياسة الداخلية، لأن السياسة الخارجية حسب اعتقادهم، تتخذ من المصلحة القومية كركيزة لها، ولا تضع أي اعتبار للمعطيات والاعتبارات الداخلية التي تصبح نتيجة لذلك ثانوية، وهذا الأمر غير دقيق وغير صحيح، مثلما يرى ذلك: " فيليب برايار "

-Houchang Hassan-Yari, « Etude bibliographique : Une relecture des Relations Internationales de Post-Guerre Froide », Revue d Etude Internationales, Vol xxxIv, N2, Juin2003, P283.

- Pascal Vennesson, »Les « Réalistes » contre Les Interventions : Arguments, Délibérations et Politique étrangère », Annuaire Français des Relations Internationales,2003, P.251.

1 إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص ص،23-24.

2 جيمس دوروتي و روبرت بالسغراف، مرجع سابق، ص ص،96-97.

3 عبد المعطي محمد عساف ومحمود علي، مرجع سابق، ص،351.

« Philipe Brayer » أن : البراغماتية التي توصف بأنها متطرفة، والتي دعا إليها رواد الفكر الواقعي، ما هي إلا تحييد لدور ومكانة المثل والقيم للأخلاقية في العلاقات الدولية. [1]

5- تغض الواقعية الطرف عن العوامل التي تؤثر في تحديد الأهداف، فلا تبرز على سبيل المثال لا الحصر: لماذا يختار صانع القرار سياسة ما في زمن معينة ؟.[2]

6- هناك وجهات نظر في مختلف أنحاء العالم، تتمحور أساسا في ضرورة التوصل لصياغة إرادة إنسانية ذات طابع عالمي، وهي إرادة التعاون بين البشر والوحدات السياسية ضمن إطار الحوار الحضاري، فكلما برزت هذه الإرادة بقوة وفعالية، كلما تراجعت وقلت سياسة اللجوء للقوة مهما قدمت من تبريرات وتحليلات متضاربة .[3]

وهناك عدد من الباحثين، منهم على سبيل المثال لا الحصر: " جيمس روزناو " و" ريمون ارون " تخلوا في الحقيقة عن مفهوم المصلحة القومية، لأنها لا تمتاز بالدقة، والسهولة وغير محددة ومضبوطة، ولا تتميز كذلك بالاستمرارية والعقلانية.[4]

6- النظرية الماركسية:

يرى الكثير من الدارسين أن النظرية الماركسية، مذهب اقتصادي فقط، لكنها في الحقيقة عكس ذلك، فهي فلسفة، أو مثلما يرى الألمان، "weltanschauung"، ومعناها: أنها مفهوم تام وشامل للعالم والإنسان. وقد برزت الماركسية من الناحية التاريخية في زمن ظهور الصناعات الحديثة الكبيرة، حيث برز جليا صراع الإنسان مع الطبيعة، ومن أهم الظواهر والعوامل التي أثرت في المذهب الماركسي وصياغته، ظهور حقيقة اجتماعية، وهي " البروليتاريا "، أي طبقة العمال، التي تحتوي على مختلف تناقضات واختلافات

المجتمع الجديد. وبهذا يمكن القول أن الماركسية ظهرت مع المجتمع الحديث، فكانت بمثابة إدراكا لعالم يحمل تناقضات ومشكلات المجتمع، ومن هنا، كانت بمثابة محاولة لتقديم حلول عقلانية لهذه المشاكل.[1]

1 عبد العزيز جراد، مرجع سابق، ص ص،48-49.
2 ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص،38.
3 عدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص ص،63-64.
4-Wiliam wallace, Foreign policy and the political process, (…….:.....,1971), P.124.

ومن أبرز مفكري الفكر الاشتراكي، نجد " كارل ماركس " « Karl Marx »، الذي يرى أنه من يحدد مصير الإنسان ليست الأفكار، وإنما الوضعية المادية، التي تتمحور في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية والسياسية، ويرى أيضا، أن المجتمعات الإنسانية، تتطور وتتحول من مرحلة العبودية إلى مرحلة الإقطاع الذي يتبع المجتمع الصناعي إلى المجتمع الرأسمالي، وفي الأخير المجتمع الاشتراكي.[2]

وترى هذه النظرية كذلك أن العلاقات الدولية، تركز على فكرة فحواها أن هذه العلاقات ما هي إلا علاقات صراع متواصل من أجل السيطرة والهيمنة على الأدوات ومصادر الإنتاج، ويرى " كارل ماركس " « Karl Marx »: أن الدولة عبارة عن مراحل من التطورات التاريخية، تعبر عن وضع اقتصادي معين ومحدد، يعيشه المجتمع الإنساني، يتطور ليصل إلى المرحلة الشيوعية التي تسود فيها العدالة والمساواة في أحسن حدودها، عن طريق توزيع الإنتاج وفق حاجة ومقتضيات كل فرد. وفي هذه المرحلة، تضمحل الدولة وتزول، وتنتهي، لأنه لا تصبح هناك ضرورة لوجودها بسبب زوال عوامل النزاع والتنافس بين الأشخاص.[3]

النقد:

- إغفال النظرية الماركسية للجوانب الأخرى، التي تسعى لتسيير حركة ومسار التاريخ الإنساني، فالدوافع المادية والاقتصادية، ليست، هي الوحيدة التي تحرك سلوك الإنسان، وتصرفاته.[4]

- اعتقد " ماركس " بأن طبقة العمال في بريطانيا، لم تستفد من التقدم والرقي والتوسع الصناعي، ولكن في حقيقة الأمر، بينت العكس، بحيث استطاع العمال الاستفادة، وأصبح لهم وزن ودور كبير في المجتمع والدولة البريطانية على حد سواء، بالإضافة إلى أنه في طرحه النظري هذا، قد فسر زيادة

---

1 منذر الشاوي، الدولة الديمقراطية في الفلسفة السياسية والقانونية: الفكرة الديمقراطية، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط.1، 2000)، ص،199.

2 نور الدين حاروش، تاريخ الفكر السياسي: أعمال موجهة، (الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، ط.1، 2004)، ص،341.

3 عبد المعطي محمد عساف ومحمود علي، مرجع سابق، ص ص،351-352.

- ظهرت عدة اتجاهات نظرية ضمن النظرية الماركسية، منها: نظرية التبعية وغيرها، لمزيد من التفصيل حولها، أنظر:

- الحسان بوقنطار، مرجع سابق، ص ص،31-32.

- عبد العزيز جراد، العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ص،57-59.

4 عبد المعطي محمد عساف ومحمود علي، مرجع سابق، ص،345.

الإنتاج بسبب استخدام الآلات والتكنولوجيا الحديثة، وهذا ما ساهم وزاد من توسع ظاهرة البطالة، لأن الآلة حلت عوض العامل وانخفضت الأجور، ولكن هذا لم يحدث لأن الزيادة في الإنتاج، يصاحبه دائما زيادة في الطلب على اليد العاملة لتشغيلها وصيانتها، لأن الآلة لوحدها غير كافية. والجانب المادي ليس وحده الذي يؤثر

في حياة الإنسان، فالمناخ والحالة الأسرية والعائلية، وشخصية الفرد واجتماعاته، تعطي الفرد شخصيته ذات الطابع المميز .[1]

7- النظرية الإسلامية:

لا تشير الكتابات الغربية للبعد الإسلامي في العلاقات الدولية، ومن أهم العوامل التي ساهمت في تكوين النظرية الإسلامية الخاصة بالعلاقات الدولية، ما يأتي:

1- دار الإسلام:

يرى " عثمان جمعة ضميرية " أن دار الإسلام المقصود بها، الدار التي تكون تحت تصرف وسلطة المسلمين، وتبرز فيها أحكام وتعاليم الإسلام، ويسود فيها الأمن للمسلمون. ويشترط أن يكون سكانها الذين يعيشون فوق أراضيها كلهم من المسلمين، أو غير المسلمين الذين يخضعون لولاية وسلطان الدولة الإسلامية أي الذميين ، أو من المسلمين والذميين. [2]

2- دار الحرب:

اختلف الدارسون والمفكرون في تعريفهم لدار الحرب، إذ نجد رأيان عند الفقهاء. الرأي الأول، يرى أن دار الحرب: هي الدار التي لا تكون فيها السلطة والحكم لحاكم مسلم، ولا يكون هناك ميثاق أو عهد أو اتفاق بينهم وبين المسلمين، ليتصل ويرتبط به المسلمون ويتقيدون به. إذن، أنها " خارجة عن منعة المسلمين من غير عهد "، فهي، إذن دار حرب ". أما الرأي الثاني، فزعماؤه أمثال: " أبو حنيفة " والزيدية و آخرون، والذي يتمثل في القول: بأن " السلطان والمنعة " لغير المسلمين، لا يمكن أن يجعل الدار دار حرب، بل لابد من تحقيق ثلاثة شروط لتصبح دار حرب، وهي:

---

1 نور الدين حاروش، مرجع سابق، ص ص،350-351.

2 عثمان جمعة ضميرية، " النظرية السياسية الإسلامية "، في: مستقبل العالم الإسلامي في عالم متغير، (الرياض: تقرير ارتيادي استراتيجي يصدر عن مجلة البيان، ط.1، 2003)، ص،51.

بالنسبة للشرط الأول: ينبغي أن لا تكون " المنعة والسلطان " لحاكم المسلمين، إذ أنه لا يستطيع تنفيذ أحكام الشرع.

أما الشرط الثاني: يتوجب أن يكون الإقليم مجاورا وعلى حدود ديار المسلمين، إذ أنه من المتوقع منه العدوان على دار الإسلام.

والشرط الثالث: ينبغي أن لا يبق المسلم أو الذمي (المقصود به غير المسلمين الذي يعتبرون من رعاياهم)، ساكنا، ويعيش في هذه الديار بالأمان الذي ضمنه الإسلام في البداية، والذي سمح لرعايا المسلمين من العيش والسكن فيها. [1]

وعند تطبيق مختلف هذه الشروط، تصبح البلاد التي أصبحت تحت سلطة المسلمين، وقاموا بتأمين سكانها، ثم لظروف ما، أصبحت الضرورة تقتضي مغادرتها، تحت تأثير الحروب أو عوامل أخرى ليست حروبا، فإذا سيطر على هذه البلاد جيش، سمح لرعايا الدولة الإسلامية ومواطنيها، بالإقامة فيها وفق مبدأ الأمان الأول الذي أرسى أسسه الحكم الإسلامي في هذه البلاد قبل سقوطها في أيادي غير إسلامية (دولة أجنبية)، وذلك بلا شك، لا يكون إلا إذا حرصت هذه الدولة على تأمين حياة وحقوق المسلمين، وتم إبرام اتفاق أو عقد سلام معهم، لا يؤد إلى حرب، أما إذا تم الإخلال ببنود الأمان، وتمت محاربة المسلمين، فإن الدار تصبح هنا دار حرب، حتى ولو أعطى أولئك أمانا وسلما آخرا . [2]

ويمكن القول أن، محور العلاقات الدولية في الإسلام هو الأمن والسلم، والدعوة إلى إقامة علاقات وفاق وانسجام مع الدول الأخرى التي تريد الأمن والسلم، وذلك وفقا لما نص عليه القرآن الكريم. كقول الله سبحانه وتعالى: " يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة ".[3]

وحسب الرؤية الإسلامية، فالعالم ينقسم إلى قسمين: دار الإسلام، أين يسود الحكم بتعاليم وقيم الإسلام، ودار الحرب، وتضم باقي دول العالم.[4]

كان الإسلام يدعو ولا يزال إلى تنظيم الشؤون الحربية، وذلك قبل نشوء القانون الدولي الحديث بمئات السنين أي بقرون، وذلك بالانطلاق من مدى إدراك ومعرفة الإسلام للحرب وكل ما يتعلق بها، وأنها لا

1 عبد العزيز جراد، مرجع سابق، ص ص،62-63.
2 نفس المرجع، ص،63.
3 عدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص ص،80.
4 برنارد لويس، لغة السياسة في الإسلام، ترجمة: إبراهيم شتا، (قبرص: دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، ط.1، 1993)، ص،117.

تعد غاية في حد ذاتها، ولا وسيلة أو أداة للتخلص من الإنسانية، فلا يتوجب الاعتداء على حرية المعتقد الخاص بالأفراد، ولا على كبار السن أو العجزة والصبيان والنساء، ولا ينبغ تحطيم الممتلكات، ومعاملة أسرى الحروب معاملة جيدة، ولا يجوز الإخلال باتفاقيات الصلح في حالة ما إذا حطت الحروب أوزارها.[1]

وتصبح الحرب أكثر من ضرورة في حالة الاعتداء والغزو، ولا تكن متميزة بخصائص بشرية إلا إذا تمت مراعاة قضية حقوق الإنسان أثناء الحروب. ولأجل هذا جعل الإسلام الحرب أداة، يتم الدفع من خلالها بالمسلمين لدحر الغزو والعدوان، ومن هنا، تصبح ضرورية وأمرا مشروعا، بالإضافة إلى أنها تأخذ في الحسبان مراعاة مختلف القوانين الإنسانية التي تمتاز بالرأفة والرحمة، يتقيد بها كل مسلم وفي حالة ما إذا لم يلتزم بها، يصبح آثما. وبالإمكان، أن نعتبر أن هذه القوانين بمثابة دليل، يجب أن يحافظ عليه كل مسلم يقوم بالجهاد، أو يأخذ به إلى ساحة الوغى، فيقوم بتطبيق ما جاء به الدين الإسلامي من تعاليم ومبادئ، ولا يتعداها أو يتجاوز الحدود. ويمكن تلخيص نقاط هذا الدليل، وفق ما يلي:

– السبب الذي يدفع إلى الحرب، هو العدوان أو تجنب فتنة المسلمين وارتدادهم عن دينهم.

– عند توقع العدوان، ينبغي على المسلمين أن يدفعوا بالعدو إلى الاختيار بين ثلاثة مسائل، إما اعتناق الإسلام لكي يصبحوا مع المسلمين بأفئدتهم وعقولهم، وإما توقيع أو إبرام عهد حتى يؤمن المسلمون جوارهم، و إما الدخول في إعلان الحرب أو القتال. وقد جعل الإسلام من هذا الاختيار حقا لمن ليسوا من المسلمين.[2]

وما تجدر الإشارة إليه، هو أن القرآن الكريم، يدعو إلى، السلم، ولا يدع إلى القتال أو الحرب إلا في حالة الدفاع عن النفس، والشرف والأهل، بل دحرا ودفعا للعدوان، وقد أكد القرآن الكريم على وجوب تحريم الحرب التي تحمل في طياتها اعتداءا، فقام بالتحريم على المسلمين أن يقوموا بمحاربة من لم يقم بحاربتهم أو الاعتداء عليهم. وفي هذا الشأن، يقول الله تعالى في محكم تنزيله: "ولو شاء الله لسلطهم عليكم، فلقاتلوكم، فإن اعتزلوكم فلم يقاتلوكم، وألقوا إليكم السلم، فما جعل الله عليكم سبيلا " (النساء:الآية 90). [3]

1 عدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص،82.

2 يوسف حسين، " حقوق الإنسان الأساسية في زمن السلم والحرب "، مجلة الصراط، ع، 8، السنة الرابعة، جانفي 2004، ص،75.

3 مراد هوفمان، الإسلام كبديل، ترجمة: غريب محمد غريب، (بافاريا: مؤسسة بافاريا للنشر والإعلام والخدمات بالاشتراك مع مجلة النور الكويتية، ط.1، أبريل1993)، ص،233.

المطلب الثاني: الاتجاهات الحديثة في دراسة السياسة الخارجية

من خلال هذا المطلب، ستتم الإشارة لأبرز النظريات الحديثة التي تعرضت بالدراسة والتحليل لموضوع السياسة الخارجية، وقد حاولت كل نظرية أن تعطي إطارا نظريا لدراستها.

1- الدراسة المقارنة في السياسة الخارجية:

يوجد نوعين من الدراسة المقارنة في السياسة الخارجية، أولهما: الدراسة المقارنة بين وحدتين سياسيتين أو أكثر خلال مرحلة زمنية معينة نحو مسألة معينة. وثانيهما: الدراسة المقارنة بين مرحلتين مختلفتين للسياسة الخارجية لوحدة سياسية واحدة. وتكمن أهمية الدراسة المقارنة، في ما يلي:

1- يمكن أن تؤدي إلى زيادة تزيد فهمنا للسياسة الخارجية لوحدة دولية معينة، وذلك من خلال محاولة تفادي الوقوع في خطأ التفسيرات الأحادية كالإيديولوجية في السياسة الخارجية على سبيل المثال لا الحصر.

2- إبراز دلالات التشابه والاختلاف من ناحية وزنها في حالات متفاوتة.

3- المساهمة في استخدام أوجه التشابه والاختلاف في تحديد معالم وأبعاد السياسة الخارجية. [1]

وهناك نوعين من التطورات الأساسية التي ساهمت في بلورة موضوع الدراسة المقارنة في السياسة الخارجية:

1- ازدياد عدد الوحدات السياسية الحديثة العهد بالاستقلال في الستينيات، وبسبب تعدد هذه الوحدات السياسية الجديدة، وتفاوت تشكيلتها البنيوية وتصرفاتها، وهو ما أدى إلى إعطاء أهمية كبيرة لدراسة والحرص على ملاحظة ومراقبة علاقاتها بعضها ببعض.

- لمزيد من المعلومات حول المبادئ التي تحكم العلاقات الخارجية في الإسلام، أنظر:
- نادية محمود مصطفى وآخرون، العلاقات الدولية في الإسلام: المقدمة العامة للمشروع، ج ،1، (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط.1، 1996)، ص ص،157-203.

1 ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985)، ص،192.

وبزيادة الاعتماد الدولي المتبادل. لم يبق ذلك التأثير المتبادل، يقتصر على المستوى الرسمي، وإنما تجاوز ذلك إلى الميادين غير الرسمية، وهذا ما أدى إلى زيادة اهتمام الرأي لعام بالعلاقات الدولية، ومن هنا، بالسياسة الخارجية بعد أن كانت حكرا على فئات معينة من النخبة في كل وحدة سياسية.

2- عرفت فترة الستينيات من القرن الماضي، التركيز على الدراسة المقارنة في ميدان العلوم السياسية، وبالخصوص في مجال السياسة الداخلية، وهذا ما أدى بعد ذلك إلى إعطاء اهتمام كبير بالدراسة المقارنة في السياسة الخارجية، وقد انصب الاهتمام كذلك باتجاه محاولة استنباط واستخلاص الأنماط، وبناء الأسس النظرية. وإبراز وتبيان المفاهيم المتحكمة في السياسة الخارجية.[1]

2- النظرية الليبرالية:

ترى النظرية الليبرالية، أن هناك العديد من الهياكل والمؤسسات، منها هو إقليمي ومنها ما هو دولي. والتي تقوم بدور مهم في تجنب وقوع صدامات وسوء تفاهم بين الوحدات السياسية، ومحاولة التخفيف من وطأة الصراعات، وبالتالي، تكمن أهمية هذه الأخيرة في فتح المجال للمفاوضات بين الوحدات السياسية المتصارعة، ومن هنا، يمكن القول، أن هذا الإطار النظري قد ساهم في تشكيل وتكوين التنظيمات الدولية، بالانطلاق من عصبة الأمم المتحدة وصولا إلى هيئة الأمم المتحدة، وإقامة تنظيمات إقليمية، وحتى تنظيمات غير حكومية أي حتمية تأسيس حكومة عالمية.[2]

وفي هذا الصدد، يرى " جهاد عودة ": بالرغم من أن النظرية الليبرالية، ترى أن الأمم المتحدة بمثابة تطبيق للنظرية الليبرالية، لذلك، فهي تطالب بإجراء بعض التغييرات على نظامها، إذ تدعو إلى جعل قرارات مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة أكثر ديمقراطية، بواسطة إلغاء مبدأ الفيتو، ومن خلال الزيادة في عدد الأعضاء الدائمين، ويدعو الليبراليون من جهة أخرى، إلى ضرورة منح قرارات الجمعية العامة قيمة وأهمية كبرى من خلال توفير ميكانيزمات لتنفيذ قراراتها، حيث إن الكثير من الوحدات السياسية، تتصاع لقرارات مجلس الأمن وتستجيب لها، لأنها تبرز تطابق وجهات النظر بالنسبة للدول الكبرى، لكن يتم تجاهل قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وغض الطرف عنها. [3]

ويمكن القول بشكل موجز، بأن النظرية الليبرالية، تركز أساسا على ما يعرف بنظام الأمن الجماعي، السلام الديمقراطي، التكامل الدولي، والقانون الدولي، والتنظيمات الإقليمية والدولية، وغيرها.

---

1 ناصف يوسف حتي، مرجع سابق، ص ص، 192-193.
2 جهاد عودة، النظام الدولي: نظريات وإشكاليات، (القاهرة: دار الهدى للنشر والتوزيع، ط،1، 2005)، ص،55.
3 جهاد عودة، مرجع سابق، ص ص،56-57.

ومن أبرز روادها " راولس " الذي له كتاب " قانون الشعوب "، إضافة إلى "جون كين" John « Kenn»، والذي تعرض بالدراسة والتحليل لفكرة " المجتمع المدني العالمي" . [1]

النقد:

انطوت هذه النظرية على الكثير من النقائص الانتقادات، أبرزها:

ترى النظرية الليبرالية أن المجموعة الدولية، تقوم على الوفاق والتعاون، ومن هنا يمكن القول، أنها نظرة تقوم على التفاؤل، وغير مطابقة للواقع، إذ يرى من انتقدوها بأن المجتمع الدولي يعرف نزاعات بسبب تضارب المصالح الوطنية للدول، وهذه الأخيرة تستخدم الحرب كوسيلة لتحقيق وتجسيد أهدافها على أرض الواقع، دون العودة إلى مسلمات وأفكار رواد هذه النظرية الذين تحدثوا عن مشروعية الحرب وعدالتها. [2]

- نظريات اتخاذ القرار السياسي الخارجي:

هناك عدد من الأطر النظرية التي أولت أهمية كبيرة بدراسة اتخاذ القرار السياسي الخارجي، ويمكن تقسيمها إلى نظريات كلاسيكية، ونظريات حديثة، كما يلي:

1- المناهج التقليدية في دراسة اتخاذ القرار:

تمتد دراسة صنع القرار إلى تاريخ بعيد، فقبل أربعة وعشرين قرنا. كتب في هذا الشأن المؤرخ اليوناني " ثيوسيديد " في دراسة له عن حرب " البلوبونز "، وركز على العوامل المؤثرة على قادة المدن

---

1 نفس المرجع، ص،82.

2 جهاد عودة، مرجع سابق، ص،91.

- من أبرز نماذج الدراسة المقارنة في السياسة الخارجية، نجد نموذج " جيمس روزناو "، ومختلف المفاهيم التي جاء بها في مصطلح المجال، ومنها مفهوم القضية المجال، ومفهوم الربط، ونموذج " تشارلز هيرمان " و" إيست " و" سالمور "، وكذا نموذج " ماكفون " و" شابيرو "، أنظر:

- ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985)، ص ص،192-210.

- لمزيد من التفصيل حول عملية صنع السياسة الخارجية، وكيفية حصول صانع القرار السياسي الخارجي على الملومات، أنظر:

- عطا محمد صالح زهرة، في النظرية الدبلوماسية، (الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط.1، 2004)، ص ص،20-21.

-Glenn Palmer and Archana Bhandari, « The Investigation of substituability in foreign policy », Journal of Conflict Resolution,Vol 44,N;1,February 2000,p.7.

اليونانية لاختيار قرار شن الحرب أو الدخول في الوفاق والسلام أو الانضمام للتحالف أو تشييد إمبراطورية، تبعا للاعتبارات والظروف التي تواجههم، ولم يبحث فقط عن أسباب ودوافع اتخاذ القرار، وإنما بحث أيضا في الأسباب السيكولوجية، مثل: الخوف والمصلحة الوطنية التي من الممكن اعتبارها أسبابا تدفع بهم إلى اختيار قرار معين، وبالتالي، بالإمكان أن نشير إلى أن " ثويوسيديد " كان من أول الباحثين الذين بحثوا ودرسوا حول عملية صنع القرار. [1]

وما ينبغي أن نشير إليه في هذا الصدد، أن كثيرا من الدارسين السياسيين في القديم أوفي وقتنا المعاصر، كانوا ولا زالوا يعملون على تقديم النصائح والإرشادات للملوك أو الساسة لاتخاذ القرار الأنسب، ومن

ذلك مثلا إرشادات وتوصيات " نيكولا ميكيافلي " والشروط الواجب توافرها للحاكم ليكون ناجحا في استعماله للسلطة، إذ يرى: أنه من الأحسن أن تكون لك هيبة من أن تكون محبوبا من قبل الشعب، وفي الوقت الحالي، يقوم الكثير من الدارسين بلعب دور المستشارين لمن يقومون بصناعة القرار، خصوصا في الميدان الدولي، كدعوة " هانس مورجانتاو " إلى حتمية اتخاذ بعض القواعد التي تتميز بالمرونة والمساومة في المجال الدبلوماسي. وما يمكن قوله بصفة عامة، أن هذه المحاولات والدراسات البحثية لم تقم بدراسة وتحليل عملية اتخاذ القرار من جانب يتسم بالشمولية.[2]

2- النظريات المعاصرة في اتخاذ القرار:

هناك عدد من الأطر النظرية الحديثة التي تهتم بدراسة وتحليل اتخاذ القرار السياسي الخارجي، وهي كالآتي:

1- نموذج ريتشارد سنايدر« Richard Snyder » :

ظهرت دراسة صنع القرار في بداية الخمسينيات، ويعتبر " ريتشارد سنايدر " Richard « Sneider » أول من ساهم بتقديم طرح نظري، يمتاز بالتفصيل لاقتراب صنع القرار في السياسة الخارجية. إذ يرى أنه يتوجب النظر إلى البيئة والظروف المحيطة بصنع القرار عن طريق إدراك

1 جيمس دوروتي و روبرت بالسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، (الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع بالاشتراك مع المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع اللبنانية، ط.1، ديسمبر 1985)، ص،306.

2 جيمس دوروتي و روبرت بالسغراف، مرجع سبق ذكره، ص ص،306-307.

صانعي القرار لبيئتهم، وليس بواسطة مركز المراقب الذي يوصف بالحياد والموضوعية. فالطريقة التي يحدد بها أصحاب صنع القرار الموقف الذي يواجهونه، هي التي تبرز تصرف وسلوكية الوحدة السياسية حيال الوضع.([1])

ويرى " سنايدر " أن اتخاذ القرارات عملية متسلسلة المراحل، وتحتوي على بعض الأطراف المتفاعلين في بيئة ما، وهذه البيئة التي تتعلق بالقرارات، تضم الوحدات أو المؤسسات المسئولة عن اتخاذ القرار الخارجي. ويؤثرعلى هذه الأطراف التي تتفاعل بعضها بعض العوامل، مثل:
الأسباب وميادين الخبرة والتجربة، والاختصاص وطبيعة الاتصالات المسيطرة. وطرق تحليل البيانات والمعلومات التي تتناول مختلف العناصر التي لها علاقة بالقرار وغيرها. ويتم ذلك عندما يحدث بطبيعة الحال ضمن إطار تحديد الأدوات والوسائل والأهداف، وعن طريق التفاعلات التي يمكن أن تحدث بين هذه الاعتبارات كلها، يتم صياغة قرار السياسة الخارجية في نهاية المطاف بشكل أو بآخر .[(2)]

وقد كان تركيز " ريتشارد سنايدر " منصبا على دراسة وتفسير نشاطات صناع القرار كوحدة للتحليل، وجعل القرار الخارجي بمثابة وحدة للتفسير والتحليل، انطلاقا من نشاطات الوحدات السياسية في نهاية المطاف، وبالتالي، هي نشاطات لصانعي القرار. والقرار، عندما يتم، اتخاذه يكون بالاعتماد على إدراكهم لموقف ما، والقرارات الخارجية للوحدات السياسية، تكون في النهاية بمثابة تشكيل لسياستها الخارجية، هذه الأخيرة، تعتبر من النشاطات الدولية، وهذا القرار، يعتبر في المحصلة النهائية وسيلة لتحقيق التوازن لإجراء تغييرات، تتجدد باستمرار في المسرح الدولي بالنسبة لوحدة سياسية ما.[(3)]

وفي هذا الشأن، يرى " ريتشارد سنايدر " : أننا عندما نتحدث عن الدولة، ونحددها في صناع قراراتها الرسميين، الذين يمكن اعتبار قراراتهم الناتجة عن مناصبهم ومواقعهم السلطوية، هي في حد ذاتها قرارات الدولة، ولهذا، فإن سلوك الدولة وتصرفها، هو سلوك الذين يقومون بالعمل باسمها.[(4)]

---

1 ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص،177.

2 محمد نصر مهنا، الوجيز في مناهج البحوث السياسية والإعلامية، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط.2، 1999)، ص،69.

3 أحمد سليمان قحطان الحمداني، النظرية السياسية المعاصرة، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2003)، ص،209.

4 عدنان طه الدوري، العلاقات السياسية الدولية، (طرابلس: منشورات الجامعة المفتوحة، ط،4، 1998)، ص،166.
– يرى " ريتشارد سنايدر " بأن هناك ثلاثة عوامل تؤثر في عملية صنع القرار الخارجي، وهي العوامل الداخلية والعوامل الخارجية وعمليات اتخاذ القرار، للتفصيل فيها، أنظر: – عادل فتحي ثابت عبد الحفيظ، النظرية السياسية المعاصرة: دراسة في النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة،(الإسكندرية: الدار الجامعية،2000)، ص،384.

النقد:

من أبرز الانتقادات التي وجهت لنظرية سنايدر، ما يأتي:

أولا: يتضمن هذا الطرح النظري جوانب ومسائل فيها نقص وقصور، إذ يدخل في مجموعة من التفاصيل التي ليست لها حدود، لاستنتاج عوامل والظروف التي كانت تحيط بالصورة التي كانت أمام من يقوم باتخاذ القرار وقت اتخاذه، والذي قام بانتقاده " تشارلز بوسون " الذي يتشارك مع " ستانلي هوفمان " في طرحه القائل: أنه عوض أن يقوم " سنايدر " بتسهيل الأمر وتبسيطه، فإنه، قام بتعقيد الوضع.

ثانيا: الطريقة التي عالج ودرس بها " سنايدر " في طرحه النظري، موضوع الأسباب في اتخاذ القرارات الخارجية غير محددة ودقيقة، فالباحث " سنايدر " أراد البحث في أثر الأسباب الشخصية على عملية اتخاذ القرارات الخارجية.

ثالثا: لم يتعرض " سنايدر" في هذا الطرح، لتحديد نوع وشكل العلاقات المتبادلة بين العوامل والمتغيرات الأساسية في عملية اتخاذ القرارات، فإبراز العوامل والمتغيرات شيء، وتبيان التفاعلات والتأثيرات المتعلقة بها والناتجة عنها شيء آخر.[1]

رابعا: قيامه بوضع نموذج إجرائي، يقوم صناع القرار الخارجي بالتقيد به قبل عملية اتخاذ القرار، هو شيء فيه نوع من التحكم، وهو ما يتناقض مع الموضوعية، وربطه كذلك بين الصراع الدولي، وبين عمل صانعي القرار، لأن الصراع الدولي، يمكن أن يظهر ويبرز لأسباب أخرى، منها التضارب والاختلاف في المصالح والقيم، ولم تكن دراسته لدوافع أعمال وأنشطة اتخاذ القرار واضحة، إضافة إلى أن طرحه النظري، لا يتطابق إلا مع المجتمعات والدول الليبرالية، ويصعب تطبيقه في مجتمعات الدول النامية، نظرا لوجود فوارق وظروف متفاوتة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة.[2]

خامسا: في الكثير من الحالات، يؤدي عدم وجود معطيات ومعلومات كافية، تتسم بطابع الصدق عن بعض عناصر القرارات الخارجية إلى عدم إمكانية التوصل إلى نتائج معينة بخصوصها، وبالتالي، يصبح من الصعوبة بمكان، الوصول إلى إبراز تصورات صناع القرارات في بيئة تختص بصنع

1 محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص ص،69-70.

2 أحمد سليمان قحطان الحمداني، مرجع سابق، ص،212.

قرارات معينة، أو تحديد العوامل والعناصر التي يؤدي اختلاطها وتداخلها وتفاعلها بطريقة معينة مما ينتج عنه هذه التصورات، وبالتالي، يبقى التحليل يمتاز بالقصور والنقص.[1]

سادسا: تركيز" سنايدر " على العوامل السيكولوجية لصناعة القرار، والتي يبدو من الصعوبة بمكان تحديدها في الكثير من المرات، وأعطى " سنايدر " كذلك، أهمية قصوى للعناصر الخارجية التي تحيط بعملية صنع القرار السياسي الخارجي، ونقص اهتمامه بالعناصر الداخلية، بالرغم من أهمية هذه العناصر في تشكيل وصياغة سلوك وتصرف صناع القرار.[2]

سابعا: تتمثل وظيفة نظرية " سنايدر " في غالب الأحيان في التفسير اللاحق لاتخاذ القرارات السياسية الخارجية، والمقصود بذلك عدم إمكانية التنبؤ قبل اتخاذ قرارات كهذه. [3]

2- نموذج " كارل دويتش ":

وضع " كارل دويتش " « Karl Deutsch » نظريته في مؤلفه " القومية والاتصال الاجتماعي "، كما طرح تفسيره لعلم السياسة الدولية في كتاب آخر، ألا وهو " تحليل العلاقات الدولية "، وأبرز فيه أن العالم، أصبح بمثابة جزيرة واحدة والفضل يرجع لوسائل الاتصال التي قربت المسافات، ولم يعد هناك حديث عن العزلة، ولذلك، فإن الاتصال والاعتماد المتبادل والتشابك والتداخل، أنتجا ظاهرتي النزاع والتكامل، ويفترض أنه يوجد تحكم ذاتي في آلية اتخاذ القرار لكل وحدة سياسية، للحيلولة دون تضارب المصالح وفقدان التوازن. والمقدرة على تعديل الاحتمالات والتوقعات التي تتوقف عليها، لكون العلاقات الدولية علاقات تتسم بطابع صراعي أو تكاملي، هذا التحكم، هو الذي يقوم بترجمة القرارات الخارجية

---

1 محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص،70.

2 منصف السليمي، صناعة القرار السياسي الأمريكي، (باريس: مركز الدارسات العربي الأوروبي، 1997)، ص ص،99-100.

3 عدنان طه الدوري، مرجع سابق، ص،168.

- وهناك نماذج أخرى تطرقت لدراسة القرار السياسي الخارجي، ومنها نموذج " دين برويت "« Dean Pruit » ، ونموذج " غراهام أليسون "« Graham Alisson » ، ونموذج السياسة الحكومية، وغيرها من النماذج الأخرى، أنظر:

- عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص،124.

- عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط.1 ، 2006)، ص ص،365-366.

- ناصيف يوسف حتى، مرجع سابق، ص ص،191-192.

بما يتناسب ويتوافق مع المصلحة القومية، حيث تستفيد من البيانات والمعطيات التي ترجع من المحيط الدولي والمحيط الوطني لإبراز السلوك اللاحق وفق تبعات السلوك الذي سبقه، ويتم القيام بضبط النزاع الدولي، والحيلولة دون حدوث تصعيد بواسطة التحكم الذاتي، وفي حالة فشله، يزداد تصاعد فتيل النزاع الدولي.[1]

وقد اقترح " دويتش " لتفادي الخراب والدمار لأطراف النزاع، حتمية الاعتماد المتبادل بين الوحدات السياسية، والتكامل الدولي للمحافظة على الوضع القائم، وضرورة الترابط والانسجام بين النشاطات السياسية، و التقيد بأسس القانون الدولي، والذي هو في أمس الحاجة إلى آلية ثابتة له تعمل من أجل تطبيقه، ويقترح على الوحدات السياسية أن تتوجه إلى التنظيمات الإقليمية لتجسيد التكامل الدولي على أرض الواقع كالسوق الأوروبية المشتركة (الاتحاد الأوروبي حاليا والتطورات التي عرفها).[2]

وفي نفس السياق، يرى " كارل دويتش " أن تكثيف الاتصالات بين الوحدات السياسية، يؤدي إلى نوع من التطابق والانسجام في أهداف السياسات الخارجية لهذه الوحدات، ويؤدي كذلك إلى إحداث نوع من المشاركة بين مختلف الأجهزة الرسمية في هذه الدول للتوجه نحو حل المشكلات ذات الطابع الدولي، وكل ذلك من أجل السعي الحثيث لتحقيق هدف التكامل الدولي، ذلك لأن مفهوم التكامل الدولي بالنسبة له، يشير إلى كل الجهود التي تبذل لتحقيق الاتصال بين الوحدات السياسية. [3]

بالإضافة إلى كل هذا حدد " كارل دويتش " كذلك، طريقة صناعة الدولة لسياستها الخارجية وفق ما ينسجم مع أهدافها ومصالحها القومية، وذلك عن طريق التحكم الذاتي (Self Control) من جانب، ومن

جانب آخر من عملية الاتصال بين الوحدات السياسية، ومهما كان مستوى النزاع، يتوجب على الوحدة السياسية أن يكون لديها نوع من الهيمنة الذاتية، ليس على تصرفها وسلوكها فحسب، بل وعلى سلوك أعدائها كذلك على أساس أن الهيمنة الذاتية بدورها يمكن أن تساهم في التخفيف من وطأة النزاع مع أعداءها. [4]

نقد:

1 أحمد سليمان قحطان الحمداني، مرجع سابق، ص ص،203-204.
2 أحمد سليمان قحطان الحمداني، مرجع سابق، ص،207.
3 عادل فتحي ثابت عبد الحفيظ، النظرية السياسية المعاصرة: دراسة في النماذج والنظريات التي قدمت لتحليل وفهم عالم السياسة، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000)، ص،352.
4 عادل ثابت عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص،354.

وما يمكن قوله عن الطرح النظري ل " كارل دويتش " هو غضه للطرف عن شكل وطبيعة العلاقات الدولية التي هي في الأساس علاقات نزاع، وتسليمه بأن صانعي القرار، يمتازون بالعقلانية في اتخاذهم للقرارات، وادعاءاته بأنه بالإمكان، القيام باختبار شروط التكامل بطريقة كمية، وهي مسألة غير موضوعية، لأن التكامل قضية قيمية لا تخضع للكم، وتسعى إليها الوحدات السياسية جاهدة، وتقع ضمن إطار ما يتوجب أن يكون. [1]

3- نموذج " مورتن كابلان " : (Morton Kaplan)

استفاد " مورتن كابلان " من تصورات وأفكار " دويتش " أي النظرية الاتصالية، وبدرجة أكبر من نظرية الألعاب، وقد وضع تصوره في مؤلفه: " النسق والعمليات في السياسة الدولية " .

إذ قام بتقديم ستة أنواع من الأنساق الدولية نظريا، وحدد لكل واحد من هذه الأنساق مجموعة من الخصائص والمقومات، وعدد من المتغيرات التي تتحكم في طبيعة تفاعلاته، والتي تستند على أسس سلوكية، وقد حدد هذه المتغيرات في خمسة مجموعات رئيسية:

1- متغيرات تتعلق بتحقيق التوازن داخل النظام الدولي، وتقوم على قواعد أساسية يتوجب تطبيقها، والالتزام بها، يمكن أن يحقق التوازن داخل النظام الدولي، لأنها الأسس التي تحدد السلوك الواجب إتباعه للمحافظة على التوازن في النظام الدولي.

2- متغيرات تتعلق بتحول النظام من طبيعة لأخرى، ووتقوم على أسس تفسيرية، أي القواعد التي تتغير، والتي تبرز التحول الذي يؤثر على أداء النظام الدولي، وتؤدي به إلى الانتقال من شكل إلى آخر من أشكال النظام الدولي.

3- متغيرات تتعلق بتصنيف الوحدات الدولية الفاعلة في النظام الدولي، في مقدمتها القوى العظمى. [2]

4- متغيرات تتعلق بإمكانيات القوى التي توصف بالأقطاب ومستوى تسجيلها، ودرجة التقدم التقني الذي وصلت إليه.

5- متغيرات تتعلق بالبيانات والمعطيات المؤثرة بطريقة فعالة على عمليات الاتصال في المجال الدولي، ومستويات الاتصال ودرجاته داخل النظام الدولي.[1]

---

1 أحمد سليمان قحطان الحمداني، مرجع سابق، ص ص،207-208.

2 أحمد سليمان قحطان الحمداني، مرجع سابق، ص،195.

وقد قام " كابلان " بطرح ستة نماذج للنظام الدولي، وهي: " نظام ميزان القوى، ونظام القطبية الذي يوصف بأنه غير المحكم، ونظام القطبية المحكم، والنظام العالمي، والنظام الهيراركي الدولي، والنظام المعترض للوحدة ".

بين " كابلان " أن نظام توازن القوى، ونظام القطبية غير المحكم، بعيدان كل البعد عن أشكال، أخذ بها النظام الدولي بصفة فعلية في الفترات التاريخية التي سبقت. أما في ما يتعلق بنظام القطبية المحكم، والنظام العالمي، والنظام الهيراركي الدولي، ونظام الوحدة المعترض، فقد وضح " كابلان " بأنها ممكنة من ناحية المنطق، وان لم تبرز نماذج من التاريخ فعليا بالاعتماد على المراحل التي قام بدراستها وتحليلها. [2]

ومن بين النماذج الستة للأنظمة التي تمت الإشارة إليها، هناك نموذجين لنظامين فقط قد تجسدا على أرض الواقع، وهما: نظام ميزان القوى، ونظام القطبية الثنائية المرن (الذي كان سائدا بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سابقا في إطار الحرب الباردة من 1945 إلى 1989م)، أما الأنظمة الأخرى المتبقية، بقيت نماذج لأنظمة لم تتجسد بعد في الواقع، إذ تم وضعها بطريقة افتراضية مستقبلا. [3]

النقد:

قام " مورتن كابلان " بوضع تصورات لها علاقة باتخاذ قرارات تتسم بالعقلانية في كل المواقف تقريبا، وأن كل الأطراف تسعى لمضاعفة مكاسبها، ومحاولة تقليل خسائرها، وأنها على دراية

بالاستراتيجيات التي تتعلق بالمصلحة الوطنية، ولديها معطيات وبيانات متاحة لها، دون أن يقوم " كابلان" بتبيان مصادرها، بالرغم من أن الوثائق والبيانات الخاصة بالوحدات السياسية، تتميز بطابع السرية واللبس، وهذا غير مطابق للواقع وغير صحيح، لأن القرارات التي تمتاز بالطابع العقلاني والأخلاقي لا وجود لها من الناحية الواقعية في ميدان السياسة الدولية الذي لا يشهد الانتظام والاستمرارية في سلوك الوحدات السياسية وتصرفاتها، ويمكن الإشارة إلى أن هدف التوازن والمحافظة عليه، لا يلق اتفاقا بين أطراف المجتمع الدولي نظرا لوجود أهداف تتسم بالتوسع.[4]

---

1 نفس المرجع، ص ص،195-196.

2 أحمد عبد الونيس شتا و آخرون، العلاقات الدولية في الإسلام: المقدمة العامة للمشروع، ج.1، (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996)، ص،92.

3 الحسان بوقنطار، العلاقات الدولية، (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ط.1، 1985)، ص،29.

4 أحمد سليمان قحطان الحمداني، مرجع سابق، ص ص،302-303.

ويغض " مورتن كابلان " الطرف، وعدم تحدثه عن الشكل الاجتماعي للعناصر التي تمتاز بالفعالية في النظام الدولي. وخصوصا جماعات الضغط داخل الدولة، والتي تلزمها بإتباع سلوك وتصرف معين. بالإضافة إلى أنه لا يأخذ بعين الاعتبار إلا الوحدات السياسية، وتجمعاتها، وبالتالي، فقد تعرض لذات الانتقادات التي تعرضت لها المدرسة الكلاسيكية.[1]

إضافة إلى أن افتراضه، أنه للوصول إلى حالة من التوازن والمحافظة عليها، هو الهدف الرئيسي للفواعل في النظام الدولي الذي يتسم في بعض الفترات التاريخية بأنه أقطابه متعددة، وهذا ما أدى به إلى حصر أهداف فواعل هذا النظام في هذا الهدف، وهو ما يتنافى مع الواقع ويناقضه، فبالإضافة إلى هذا الهدف، هناك أهداف أخرى، حتى أن هناك أهدافا تتناقض مع هدف التوازن، منها هدف التوسع على سبيل المثال لا الحصر.[2]

ومن خلال تطرقه لنظام " القطبية الثنائية الرخو "، اعتبر " مورتون كابلان " أن هيئة الأمم المتحدة فاعل ولاعب عالمي في علاقات القوة داخل النظام، وهذا ما يمكن اعتباره تضليلا أو تعتيما أو هو خطأ في تقدير محتوى مفهوم اللاعب، واعتبار منظمة الأمم المتحدة بأنها نظام رخو، فهذه الهيئة، لا تملك القوة المادية أو ما يعرف بوسائل الإكراه المادي المشروع كما هو الحال عليه بالنسبة للدول، وقائمة بالأساس على فكرة إقرار الأمن الجماعي، وهي في نهاية المطاف، ليست طرفا في علاقات القوى، وبعيدة عنها.([3])

---

1 الحسان بوقنطار، مرجع سابق، ص،29.

2 عادل فتحي ثابت عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص،349.

3 عادل فتحي ثابت عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص،350.

- وهناك علاقة بين الأزمة ونظام صناعة القرار السياسي الخارجي، لمزيد من التفصيل، أنظر :
- ناصيف يوسف حتى، مرجع سابق، ص ص،183-184.

- Ryan K.Beasley, Charles Hermann and Others, People and Processes in Foreign Policy - Making: Insights from Comparative Case studies, (Oxford : International Studies Association, 2001), P. 219.

- Charles Hermann, Janice Gross Stein And Others, Resolve, Accept, Or Avoid: Effect of Groups Conflict On Foreign Policy Decisions, (.....,.....), P.135.

- هناك منهجين أو مسلكين لتحليل العلاقة الموجودة بين القائد السياسي وبين سياسته الخارجية، انطلاقا من مستوى القرار أو مستوى السلوك، وهما: مسلك التوافق ومسلك العلاقات النمطية. لمزيد من التوضيح، أنظر :
- محمد السيد سليم، التحليل السياسي الناصري: دراسة في العقائد والسياسة الخارجية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدوكتوراه 3، ط.2، مارس 1987)، ص ص،49-51.

- Houchang Hassan-Yari, « Etude bibliographique : Une relecture des Relations Internationales de Post - Guerre Froide», Revue d'Etude Internationales, Vol xxxIv, N2, Juin2003, P. 286.

الفصل الثاني: الحركات الإسلامية: مدخل مفاهيمي

سيتم التطرق من خلال هذا الفصل إلى الإطار النظري للحركات الإسلامية، وذلك بالإشارة لنشأتها وتطورها، وأهم المفاهيم التي أعطيت حولها، والمفاهيم المشابهة والمصاحبة لها، وأهدافها، الحركات الإسلامية: النشأة، التطور والمفهوم، وتصنيف الحركات الإسلامية وتقسيماتها، وخصائصها وموقفها من الديمقراطية والمشاركة السياسية والتعددية وغيرها، وكذا أساليب وطرق العمل السياسي للحركات الإسلامية الذي يتراوح بين العمل السلمي لإحداث التغيير المنشود من طرفها، وأسلوب استخدام القوة والعنف الذي عملت به عدد من الحركات الإسلامية في عدد من الدول كأسلوب للتغيير والوصول إلى سدة الحكم.

وما تجدر الإشارة إليه كذلك، هو محاولة التطرق لمفهوم التكفير الذي تتبناه الحركات الإسلامية، التي توصف بأنها متطرفة، والتي تعتبر مجتمعاتها بأنها كافرة، وتعيش في حالة الجاهلية، وبالتالي، لا بد من استخدام شتى الطرق والوسائل المتاحة لنشر الدين الإسلامي، وإقامة الدولة الإسلامية، بما في ذلك استخدام القوة والعنف.

والتطرق كذلك لدور الحركات الإسلامية في مجتمعاتها، وأهم التحديات والصعوبات وحتى العراقيل الداخلية والخارجية التي تواجهها، ومحاولة تقييم دورها، والإشارة إلى أهم الانجازات التي قامت بها، وأهم سلبياتها.

ومن خلال تصفح الأدبيات التي اهتمت بدراسة الحركات الإسلامية، نجد أن هناك عدة اختلافات في الرواية والإستراتيجية التي تتبناها هذه الحركات في علاقاتها سواء المجتمع أو الأنظمة الحاكمة في دولها، أو حتى مع البيئة الخارجية إقليميا أو دوليا.

المبحث الأول: الحركات الإسلامية: النشأة، التطور والمفهوم

سنتطرق من خلال هذا المبحث لكيفية نشأة الحركات الإسلامية وتطورها، وأهم المفاهيم التي أعطيت حولها.

المطلب الأول: نشأتها وتطورها وأهم روادها

قبل ذلك لا بد من التفرقة بين " الفكر الإسلامي " و" الإسلام " نفسه، فالفكر الإسلامي هو من صنع المسلمين من الناحية الفكرية لتحقيق مصالح المجتمع، وخدمة القيم الدينية بصفة عامة. أما الإسلام كدين، فهو وحي، وسنن ثابتة. وبناء على ذلك، فإن الفكر قابل للتطوير والتعديل والاختلاف في وجهات الرأي، بحكم الواقع الذي يتغير باستمرار، واختلاف المجتهدين، لذا فإن الالتزام بنتائج الفكر مرتبط باتصاله مع القواعد والأصول الإسلامية العام[1].

وفي هذا الشأن، يقول: " إبراهيم خليل عليان ": " أمر الإسلام بالحكم بما أنزل الله تعالى في كل شؤون الحياة، بما في ذلك الأمور المتعلقة بالدولة من نظام حكم وقضاء وسياسات، وغير ذلك، فالدولة الإسلامية إذن بالضرورة دولة دينية...".[2]

ويرى " عبد الوهاب الأفندي ": "... إن السبب الجوهري... فهو أن هذه الحركات نشأت أساسا لملء الفراغ الذي خلفه انهيار السلطة الدينية الإسلامية المركزية ممثلة في الخلافة ".[3]

والواقع أن بروز الحركات الإسلامية، جاء نتيجة عدة أسباب، أهمها التهديدات الخارجية، وهذا ما يراه أنصار هذه الحركات، وما يعتبرونه كذلك فسادا في الأنظمة السياسية الحاكمة، وهذا ما أثر على العقيدة. [4]

والتبعية الثقافية بعد استقلال الدول الإسلامية عن المستعمرين، شكلت تهديدا مباشرا للهوية الإسلامية، وهنا كما يقول " علاء عبد العزيز": "..هنا تكمن جاذبية الحركات الإسلامية التي تصدت

---

[1] محمد الغزالي، ليس من الإسلام، (القاهرة: مكتبة وهبة، ط 6، 1996)، ص، 136.

2 إبراهيم خليل عليان، الدولة الدينية والدولة المدنية، (فلسطين: جامعة القدس المفتوحة، بحث مقدم لمؤتمر بيت المقدس الثالث، 2012)، ص، 15.

3 عبد الوهاب الأفندي، " الحركات الإسلامية: النشأة والمدلول وملابسات الواقع "، في: الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط، 1، 2002)، ص، 39.

4 علاء عبد العزيز، " الوطنية والحركات الإسلامية"، **مجلة ثقافتنا للدراسات والبحوث**،ع،27، ،2011، ص،148.

وما زالت لهذه التبعية الثقافية، معبرة عنة رغبة أكيدة للعودة للأصالة الثقافية'، ورافضة التغريب، على أساس أنه يشكل نوعا من الامبريالية الثقافية.[1]

كما أصبح يطلق على القوى الإسلامية التي برزت بشكل كبير في بداية السبعينيات، اسم الصحوة الإسلامية، حيث أصبح لها كذلك تأثير كبير داخل المجتمعات العربية، وهذا ما أدى بالنظم العربية وبمساعدة غربية إلى ضرورة احتواء هذا "المارد الإسلامي"، وبالتالي لجأت الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى بدائل أخرى عن التيارات الإسلامية، تمثلت في عدة كتابات وانتاجات فكرية حول ضرورة صياغة الديمقراطية في الوطن العربي وفق التوجهات الأمريكية.[2]

وفي هذا الشأن، يرى " بن عيسى لزهر ": " ...نشأت الحركة الإسلامية، وتبنت فكرا مشابها بل ومنبثقا من فكر الإخوان المسلمين، فاهتمت بإنشاء البنية التحتية المتمثلة في المعاهد الدينية والمؤسسات والنوادي والعيادات الطبية، ورياض الأطفال...هذه المنشآت أصبحت مركز دعوة إلى الدين وغرس تعاليمه في نفوس الشبيبة العربية منذ نعومة أظافرهم، فنشأ جيل من الشباب الملتزم تجاه الحركة الإسلامية الذي يرى أن الحل بمبدأ الإسلام هو الحل."[3]

أسباب وعوامل نشوء وظهور الحركات الإسلامية:

اختلف الدارسون والمتخصصون في أسباب بروز الحركات الإسلامية في العصر الحديث، والكثير منهم اعتبرها ظاهرة جديدة جاءت نتيجة التحولات الاجتماعية والثقافية التي عرفتها المجتمعات العربية والإسلامية، تلك التحولات التي كانت بفعل التأثر بالحضارة الغربية وصدامها مع الإسلام.[4]

ويرى باحثون آخرون أن ظهور الحركة الإسلامية جاء بفعل هزيمة العرب أمام إسرائيل في 05 جوان 1967 كبديل للقومية العربية التي فشلت في مواجهة إسرائيل.[5]

ويمكن القول أن هناك العديد من العوامل التي ساعدت على بروز الحركات الإسلامية، ومنها ما يلي:

---

1 علاء عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص،149.

2 أحمد فهمي، "الإسلاميون والطريق إلى السلطة"، **مجلة البيان**، ص،343.

3 بن عيسى لزهر، انعكاسات أحداث 11 سبتمبر على الحركة الإسلامية في الشرق الأوسط، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط، 1، 2015)، ص، 130.

4 عبد المنعم منيب، خريطة الحركات الإسلامية في مصر،(القاهرة: د د ن،2009)، ص،07.

5 عبد المنعم منيب، مرجع سبق ذكره، ص، 07.

العامل الدولي:

والمتمثل في موجة الحراك التي تميزت بها الساحة الدولية، ومن أبرز ذلك حادثتين بارزتين، الأولى، الثورة الإيرانية التي أزاحت نظام الشاه، ومجيء نظام الخميني الذي جعل من الدين مصدرا لشرعية النظام الحاكم، وكان ذلك في سنة 1979، وهذا ما أدى إلى تعاطف الحركات الإسلامية المعتدلة مع هذه الثورة، والتي اعتبرتها نموذجا سياسيا يمكن الاقتداء به.[1]

أما الحادث الثاني، والمتمثل في موجة الحراك التي تميزت بها الساحة الدولية، ومن أبرز ذلك حادثتين بارزتين، الأولى، الثورة الإيرانية التي أزاحت نظام الشاه، ومجيء نظام الخميني الذي جعل من الدين مصدرا لشرعية النظام الحاكم، وكان ذلك في سنة 1979، وهذا ما أدى إلى تعاطف الحركات الإسلامية المعتدلة مع هذه الثورة، والتي اعتبرتها نموذجا سياسيا يمكن الاقتداء به.[2]

أما الحادث الآخر، والمتمثل في سقوط الاتحاد السوفياتي، ومعركته مع حركة طالبان الأفغانية ذات التوجهات الإسلامية التي كانت مركزا للجهاديين، وأبرزت أن الإسلام منافس للامتداد الشيوعي، (ورغم أن هذه الثورة كانت ذات بعد شيعي إلا أنها لقيت استحسان أغلب الحركات الإسلامية السنية)، أضف إلى ذلك الترويج الغربي لبعض الأفكار، منها أن الإسلام عدو للغرب، وظهر ذلك في كتابات " صمويل هنتغتون " في كتابه " صدام الحضارات ".[3]

كل هذا شجع الحركات الإسلامية على البروز كمنافس للمشاريع الغربية، وذلك من خلال أخذها على عاتقها تبني خطاب سياسي، يهدف لتغيير الوضع القائم من خلال الفوز في المواعيد الانتخابية التي ستمكنها من تنفيذ مشاريعها السياسية ذات البعد الإسلامي.[4]

ورأي آخر يرى أن ظهور الحركة الإسلامية، جاء كرد فعل لسقوط نظام الخلافة الإسلامية، والذي كان بفعل إلغاء " كمال الدين أتاتورك " للخلافة العثمانية، وإقامة دولة علمانية في تركيا.[5]

---

1 مجاهدي محمد، " العملية الديمقراطية في الوطن العربي ومستقبل الحركات الإسلامية "، **مجلة البحوث القانونية والسياسية**، جامعة سعيدة، ع، 02، 2014، ص، 391.

2 المكان نفسه.

3 مجاهدي محمد، مرجع سبق ذكره، ص، 391.

4 حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط، 1، 2005)، ص، 236.

5 المكان نفسه.

وفي هذا الصدد، يرى الكاتب " عبد المنعم منيب " أن كل هذه التفسيرات غير صحيحة، "...ذلك لأن الحركة الإسلامية في جوهرها ما هي إلا عمل سياسي واجتماعي إسلامي في الفضاء العام، يهدف لإحداث تأثيرات إسلامية سياسية واجتماعية وثقافية ودينية في ذلك الفضاء العام عبر عمل عام له صور وأساليب شتى، وما دام هذا هو جوهر الحركة الإسلامية المعاصرة، فلا شك أنها ليست أمرا جديدا بل هو قديم قدم الرسالة الإسلامية المحمدية نفسها.[1]

ويمكن حصر أسباب ظهور الحركات الإسلامية في النقاط التالية:

طبيعة التكوين الثقافي للمجتمعات العربية، حيث أن الدين يحتل مكانة بارزة في منظومة الفكر السائد، بالرغم من حملات الغزو والتغريب الثقافي. رغم ظهور طبقة ونخبة تدافع عن الثقافة الغربية، كما أن الزعماء الدينيين يحظون بالاحترام والمكانة البارزة داخل المجتمعات الإسلامية.[2]

ويعتبر الظلم والقمع من طرف الأنظمة السياسية، والإقصاء والتهميش، وسوء توزيع الثروة وانتشار الفساد.والفقر والتخلف والبطالة، والاضطرابات السياسية والاجتماعية كلها أدت لبروز الحركات الإسلامية من أجل الإصلاح.وتأثر القيم الاجتماعية بسبب الغزو الثقافي وثورة المعلومات والعولمة. وضعف المناهج التعليمية والتربوية. وقلة الالتزام بالقوانين والدساتير وحقوق الإنسان في بعض الأقطار العربية والإسلامية، وقمع المعارضة، وغياب التعددية. [3]

ويمكن القول كذلك، أن حب السلطة والمال والزعامة لدى بعض الزعماء الدينيين والسياسيين والمفكرين.إضافة إلى فشل بعض النخب العربية والإسلامية في تجسيد الكثير من الوعود والتطلعات السياسية، كإقامة البناء الوطني والوحدة العربية، والمساواة في الحقوق والظروف المعيشية، وهو ما هيأ الأرضية لبروز المعارضة، وخصوصا الإسلامية منها. [4]

وبالإمكان إيجاز أهم الأسباب التي أدت إلى نشأة الحركات الإسلامية إلى:

1- سقوط الخلافة العثمانية سنة 1924م، والحافز الأكبر لبروز الحركات الإسلامية، هو الاستعمار والغزو الثقافي الأوروبي.

2- الأسباب التي تكمن في الدين الإسلامي ذاته.[5]

---

1 حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص، 236.

2 شليغم غنية،" الحركات الإسلامية من التطرف الديني إلى الاعتدال السياسي، دراسة سوسيو-سياسية"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعي**،ع، 08، جوان 2012، ص، 304.

3 شليغم غنية، مرجع سبق ذكره، ص ص، 305-306.

4 شليغم غنية، المرجع نفسه، ص، 307.

5 بن عيسى لزهر، مرجع سبق ذكره، ص، 77.

3- القضية الفلسطينية والحكومات العربية:

بعد الهزائم المتتالية للحكومات العربية في حروبها ضد إسرائيل، واعترافات عدد من الأنظمة العربية بها، هذا ما أدى إلى ظهور حركات إسلامية ترفض توجهات الأنظمة العربية، ومن هنا فقد ساهمت القضية الفلسطينية في بروز العديد من التنظيمات الإسلامية التي ترفض سياسات الأنظمة الحاكمة مع فلسطين، قبل أن تنجح الثورة الإيرانية في 1979م، لتنقل بذلك الحركة الإسلامية من حالة معارضة النظام الحكم إلى حالة المطالبة بالحكم.[1]

4- الأوضاع الاجتماعية، خصوصا الحرمان المادي والمعنوي الذي تعاني منه الشرائح الاجتماعية الهشة، فالمثقفون الشباب لم تمكنهم معارضتهم وشهاداتهم من تولي المراتب الاجتماعية العليا، ويؤدي بالتالي تهميش وإقصاء هذه الفئات الشبانية إلى وقوعها في التطرف.

5- فشل الإيديولوجية القومية العربية، والذي برز منذ هزيمة العرب في حرب 1967م، وما صاحبها من فقدان القومية العربية ونظمها لشعبيتها.[2]

6- " الجذور المصرية الإخوانية "، قد شكلت دورا هاما في نشأة الحركات الإسلامية الجديدة في السودان وتونس والجزائر، وإن كانت قد انسلخت عن المفهوم الإخواني التقليدي من خلال منهج خالص."[3]

أولا: عوامل صعود الحركات الإسلامية إلى سدة الحكم في عدد من الدول العربية:

هناك العديد من العوامل والأسباب التي ساعدت على وصول الحركات الإسلامية للحكم في بعض الدول العربية، وهي: زيادة نفوذ الحركات الإسلامية في الدول العربية، لم يكن هكذا فجأة، وإنما هو نتيجة عمل متراكم،فقد قامت هذه الحركات بنضال طويل، ويعتبر وصولها للسلطة نظرا لمستوى النفوذ الذي تتمتع به هذه الأخيرة في محيطها الاجتماعي.[4]

وبرامج الحركات الإسلامية، وعملها المبني على القاعدة الجماهيرية، مكنتها من الوصول إلى سدة الحكم في عدد من الدول.

---

1 بن عيسى لزهر، مرجع سبق ذكره، ص ص، 78 -79.

2 بن عيسى لزهر، المرجع نفسه، ص، 79.

3 السيد عبد الوهاب أيمن، " حركات الإسلام السياسي ونمط جديد في التفاعلات العربية "، مجلة السياسة الدولية، ع، 133، 1993، ص، 88.

4 ميلاد مفتاح ومحمد عبد الغفور الشيوخ، ثورات الربيع العربي وتأثيرها على ظاهرتي الإسلام السياسي وعمليا الإصلاح في الوطن العربي، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، ط، 1، 2016)، ص، 209.

وتطابق خطاب الحركات الإسلامية مع المجتمع، وطرحها لشعارات منها: " تطبيق الشريعة "و " الإسلام هو الحل " في دولها، وبالتالي، طرحت نفسها كأفضل بديل للأنظمة العلمانية وفق وصف الإسلاميين لها، وهو ما قوبل بترحاب اجتماعي واسع.[1]

أضف إلى ذلك اعتمادها على المساجد والمدارس، ووسائل الإعلام لنشر أفكارها ومشاريعها لتوسيع التأييد الشعبي لها، ودفاعها عن مصالح وقيم الأمة العربية والإسلامية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، وهو ما زاد من شعبية الحركات الإسلامية، عكس أغلب النظم السياسية العربية التي أصيبت بالرضوخ والإحباط أمام الكيان الصهيوني.[2]

ثانيا: روادها:

راشد الغنوشي:

من أهم مفكري الحركات الإسلامية، بدأ " راشد الغنوشي " حياته النضالية في باريس، واندمج مع عدد من الدعاة الإسلاميين، كجماعة " التبليغ " التي تتشكل من مناضلين باكستانيين، ورجع إلى تونس بضغط من عائلته خلال العطلة الصيفية في 1969م، وأصبحت له ثقافة إسلامية، مصادرها الرئيسية الإسهامات الفكرية للإخوان المسلمين، وخصوصا كتابات " سيد قطب "، و " أبو الأعلى المودودي "، و " مالك بن نابي "، وثقافته الفلسفية التي استقاها من جامعة دمشق.[3]

وعقب عودته إلى تونس، أنشأ سنة 1970م، أول حلقة نقاش في مسجد سيدي يوسف، تضم قرابة خمسة وثلاثين شابا، أغلبهم كانوا من التلاميذ في البكالوريا في معهد ابن شرف.[4]

يرى " الغنوشي " أن : "...الديمقراطية إذن هي جملة من التسويات والترتيبات الحسنة التي تتوافق عليها النخب المختلفة من أجل إدارة الشأن العام بشكل توافقي بعيدا عن القهر، وعلى أساس المساواة في المواطنة حقوقا وواجبات، على اعتبار أن الوطن مملوك لكل سكانه بالتساوي، مع التسليم بسلطة الرأي العام مصدرا لشرعية السلطة، وذلك بصرف النظر عن نوع العقائد السائدة ".[5]

---

1 ميلاد مفتاح ومحمد عبد الغفور الشيوخ، مرجع سبق ذكره، ص ص، 210 – 211.

2 ميلاد مفتاح ومحمد عبد الغفور الشيوخ، المرجع نفسه، ص، 212.

3 عبد القادر الزغل وآمال موسى، حركة النهضة بين الإخوان والتونسة: كيف نفهم تقلبات وتطورات الإسلام السياسي في تونس، (تونس: سراس للنشر بالاشتراك مع مؤسسة هانس سيدل، جوان 2014)، ص ص، 144 – 145.

4 عبد القادر الزغل وآمال موسى، المرجع نفسه، ص، 145.

5 عبد القادر الزغل وآمال موسى، المرجع نفسه، ص، 155.

المطلب الثاني: مفهوم الحركة الإسلامية

من خلال هذا المطلب، ستتم الإشارة إلى أهم المفاهيم التي أعطيت حول موضوع الحركات الإسلامية.

هناك العديد من التعريفات والمفاهيم التي أعطيت حول الحركة الإسلامية، حيث لا يوجد حولها تقريبا تعريف جامع ومحدد ودقيق، وذلك راجع لكثرة المفاهيم التي تم الحديث فيها عنها، لكننا سنحاول أن نتطرق لأهم وأبرز المفاهيم حولها.

يشتق اسم الحركات من مفهوم الحركية التي تعني النشاط والديناميكية، ويقال " حركت الشيء بمعنى زحزحته أو غيرته "، وتعني باللغة الإنجليزية « Movement » وبالفرنسية « Mouvement ».[1] الحركة الإسلامية ككلمة، يستعملها الدارسون والمفكرون للتعبير عن حزب إسلامي سياسي.[2]

ويمكن الإشارة إلى أن الحركة الإسلامية هي عبارة عن حركات تنشط في الساحة السياسية، وتسعى إلى تطبيق الإسلام، وتعاليمه في مختلف مناحي الحياة.كما أن هناك العديد من التسميات التي يتم إطلاقها على الحركات الإسلامية، كالبعث الإسلامي، الأصولية الإسلامية، أو السلفية ومصطلح الحركات الدينية، وغيرها من التسميات الأخرى.[3]

ويعرف " عدنان أبو مصلح " في معجم علم الاجتماع، الحركات الإسلامية بأنها: " نوع من الحركات الاجتماعية، تتميز عن غيرها بكونها تمتلك منطلقات ومراجع كونية، وهذه الحركات تحاول أن تجعل من المنتمين لها مستعدين للموت من أجلها، تحت شعار وخطابات تغيير الحياة،

---

1 مجاهدي محمد، " العملية الديمقراطية في الوطن العربي ومستقبل الحركات الإسلامية "، **مجلة البحوث القانونية والسياسية**، جامعة سعيدة، ع، 02، 2014، ص، 388.

2 بن عيسى لزهر، انعكاسات أحداث 11 سبتمبر على الحركة الإسلامية في الشرق الأوسط، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط، 1، 2015)، ص، 37.

3 بن عيسى لزهر، المرجع نفسه، ص، 38.

تحسين الأخلاق، الإصلاح وهدف كل هذا إقامة حكم الله "[1]يعطي " رفعت السيد أحمد " تعريفا شاملا للحركات الإسلامية، حيث يقول: " تلك التنظيمات أو الجماعات الأهلية التي تحمل مشروعا إسلاميا للحكم، وللتغيير السياسي والاجتماعي والثقافي، يستهدف في غايته إنشاء الدولة الإسلامية أو الانتصار لمشروعها وقضاياها." [2]

ويضيف قائلا في تعليقه على هذا التعريف: " إذن ...نحن أمام مفهوم للحركات الإسلامية، معقد ومتنوع، طبيعة ودورا، واتجاها، ووسيلة، بل وغايات، ولكنه كمفهوم، يتفق على ثلاثة مشتركات تمثل في تقديرنا (عقديا) أو إيديولوجيا، هذه الحركات على المستوى السياسي والفكري:

الأول: الإسلام كمرجعية للفكر والعمل.

الثاني: الطموح ناحية إنشاء الدولة الإسلامية.

الثالث: أنها نتاج المجتمع، وليست نبتا شيطانيا، وهي في مجملها تسعى إلى تغييره: سلما أو عنفا، في الاتجاه الأفضل (كم تظن) والذي يحقق لمشروعها صدقيته: سياسيا أو ثقافيا أو اجتماعيا." [3]
يرى الشيخ " يوسف القرضاوي " أن الحركة الإسلامية هي: "..ذلك العمل الشعبي الجماعي المنظم للعودة بالإسلام إلى قيادة المجتمع، وتوجيه الحياة...كل الحياة، فالحركة الإسلامية قبل كل شيء عمل وعمل دائب متواصل، وليس مجرد كلام يقال أو خطب أو محاضرات، أو كتب ومحاضرات، وإن كان هذا كله مطلوبا، ولكن جزء من حركة، وليس هو الحركة". [4]

ويعرفها " الشيخ حسن الترابي ": " الحركة الإسلامية هي حركة تجديد وإصلاح شامل تبنى على التقاليد الإصلاحية الخاصة التي سنها جمهور من سلف الفقهاء والصوفية، ولا تقف عندها،

---

1 عدنان أبو مصلح، معجم علم الاجتماع، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010)، ص، 226.
2 رفعت السيد أحمد ، الحركات الإسلامية بعد 11 أيلول (سبتمبر)، في كتاب، مستقبل الحركات الإسلامية بعد 11 أيلول (سبتمبر) (حورات لقرن جديد)، رفعت السيد أحمد وعمرو الشوبكي محررين ، (بيروت: دار الفكر، آفاق معرفة متجددة، ط،1، يناير 2005)، ص، 17.
3 رفعت السيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص، 19.
4 يوسف القرضاوي، أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة، (القاهرة: مكتبة وهبة،2006)، ص، 09.

فهي البناء الطوعي للمجتمع الإسلامي في سبيل الإصلاح النافذ، تنطوي على استعداد جهادي وتبنى على قاعدة تنظيمية، فهي ذات هم سياسي وبعد عالمي ".[1]

ويرى " أوليفييه روا ": "..إذن يمكن فهم الحركة الإسلاموية على أنها، بوضوح، حركة اجتماعية – سياسية، تقوم على الإسلام بوصفه إيديولوجية سياسية بمقدار ما هو دين. والبرهان على ذلك هي تلك المواجهة – الموازنة التي يطرحها الإسلاميون بانتظام بين فكرهم من جهة وبين الإيديولوجيات الكبرى – وليس الأديان الأخرى – في القرن العشرين الماركسية – الفاشية " الرأسمالية " ".[2]

ويضيف " أوليفييه روا " « Olivier Roy » بالقول: " إن نشأة الإسلاموية في تواصل مع السلفية، وفي قطيعة معها في ان معا، فالإسلاميون يتبنون بلا إجمال الفقه السلفي، إنهم يدعون إلى العودة إلى القرآن والشريعة والسنة، ويرفضون الإضافات والقياس (التفسير، الفلسفة، وكذلك المذاهب الأربعة الأخرى)، ويطالبون بحقهم في الاجتهاد والتفسير، لكنهم لا يكتفون بذلك."[3]
ومن مفكري الغرب، نجد تعريف " ريتشارد ديكمجيان ": " هي نمط لموجات متتالية من الانبعاث أو النهوض كاستجابة لأوضاع أو مواقف الأزمة، ويحتوي هذا النمط على آلية اجتماعية متضمنة فيه، مكنت الإسلام من التجديد وتأكيد نفسه ضد التآكل الداخلي والتهديد الخارجي، هذا وقد تكررت هذه الموجات أو الحركات في التاريخ الإسلامي كثيرا، وعلى الرغم من التشابه الواضح الذي تظهره، إلا أنها تتميز بقدر من الاختلاف في المضمون الإيديولوجي وكيفية التطبيق." [4]
ويرى " أوليفييه روا " كذلك: " ...أن فكر الحركات التي ندرسها هنا، تراوح بين قطبين: قطب ثوري يرى أن أسلمة المجتمع تتم عبر سلطة الدولة، وقطب إصلاحي يرى أن النشاط

---

1 راشد الغنوشي، الحركة الإسلامية ومسألة التغيير، (تونس: دار قرطبة، 2003)، ص،11.

2 أوليفييه روا، تجربة الإسلام السياسي، ترجمة: نصير مروة، (بيروت: دار الساقي بالتعاون مع مؤسسة تعزيز الديمقراطية والتغيير السياسي في الشرق الأوسط، ط، 2، 1996)، ص،44.

3 بشير مخلوف، موقع الدين في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر: فترة (1989 – 1995م): دراسة في التمثلات السياسية لواقع التعددية الحزبية عند بعض المنتسبين للجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة، (وهران: قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران السانيا، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في علم الاجتماع السياسي، د الزاوي مصطفى مشرفا، 2012 – 2013م)، ص، 16.

4 ريتشارد ديكمجيان، الأصولية في العالم العربي، في كتاب : حيدر إبراهيم علي، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط، 2، 1999)، ص ص، 33-34.

الاجتماعي والسياسي، إنما يهدف أولا إلى إعادة أسلمة المجتمع من القاعدة، الأمر الذي يفضي حتما إلى قيام الدولة الإسلامية...".[1]

وفي هذا الصدد، يقول " بن عيسى لزهر ": " الحركة الإسلامية في تعريف أقطابها، لا تخرج عن إطار ما يعرف بالصحوة، والعودة إلى الأصول العقائدية والفقهية التي شكلت معالم الحضارة الإسلامية والعربية، والنظر إلى تلك الأصول كإطار تنهض من خلاله الأمة العربية، وهذا هو الذي حدث عندما بدأت أصول الصحوة بالانتشار، وتكريس نفسها من جديد".[2]

ويضيف قائلا: " الحركة الإسلامية كما تعرف عن نفسها، هي عبارة عن الحركات التي تنشط في الساحة السياسية، وتنادي بتطبيق الإسلام وشرائعه في الحياة العامة والخاصة."[3]

هناك العديد من التسميات التي أطلقت على الحركات الإسلامية، وأغلبها غير محددة، كالإسلام السياسي، والإسلام الحركي، التشدد الإسلامي، والتطرف الديني، والسلفية الجهادية، وغيرها.[4]

يمكن القول إذن، أن الحركة الإسلامية في مفهومها الواسع، تحتوي كل الأفراد والجماعات التي تهدف لتغيير مجتمعاتها بواسطة تبني أفكارها وبرامجها من تعاليم الدين الإسلامي.

غير أن هذه الجماعات والأفراد، تختلف في طرقها ومناهجها وقضاياها الحالية، بيد أنها تتفق على القيم الإيجابية للإسلام في العالم المعاصر، فهي تسعى إلى جعل المرجعية الإسلامية أساسا في مختلف مناحي الحياة الإنسانية.[5]

---

1 أوليفييه روا، تجربة الإسلام السياسي، مرجع سبق ذكره، ص،44.

2 بن عيسى لزهر، انعكاسات أحداث 11 سبتمبر على الحركة الإسلامية في الشرق الأوسط، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط، 1، 2015)، ص، 39.

3 بن عيسى لزهر، المرجع نفسه، ص، 129.

4 بن عيسى لزهر، المرجع نفسه، ص ص، 39 – 40.

5 سعادة راغب الخطيب، تطور السياسة الخارجية، عمان: دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، ط، 1، 2017، ص، 259.

المطلب الثالث: المفاهيم المصاحبة للحركات الإسلامية

هناك العديد من المفاهيم المشابهة للحركات الإسلامية منها: الإسلام السياسي، الأصولية الإسلامية، الصحوة الإسلامية، السلفية، التطرف والتكفير وغيرها.

1- الإسلام السياسي:

استخدم كمصطلح لوصف حركات تغيير سياسية، فالإسلام هو الدين الوحيد الذي استطاع وفي أيامه الأولى من أن يوجد نواة لمؤسسات اجتماعية وخدمية داخليا وخارجيا على عكس الديانات الأخرى، لكن الغرب يرونه مجموعة من أفكار وأهداف سياسية،والتي تستخدم من جماعات يطلق عليها الإعلام الغربي " المسلمين الأصوليين".[1]

وما يمكن قوله في هذا الشأن أن هناك العديد من التصنيفات والتقسيمات للحركات الإسلامية، وكل مفكر، قسمها وفقا لاهتماماته ووجهات نظره الخاصة.

وفي هذا المقام يعرف " علي دعسان الهقيش " الإسلام السياسي بأنه: "عبارة عن مجموعة من الأفكار والأهداف السياسية النابعة من الشريعة الإسلامية، والتي تستخدم منة بعض المسلمين، ويطلق عليهم الأصوليون لأنهم يؤمنون بأن الإسلام ليس ديانة فقط، وإنما عبارة عن نظام سياسي اجتماعي وقانوني واقتصادي،'يصلح لبناء مؤسسات دولة،جاءت الحركات الإسلامية المعاصرة نتيجة حتمية ومنطقية لعدم تطبيقهم الجزئيات وتفاصيل الشريعة الإسلامية، واستبدال الشريعة الإسلامية بالقيم والمبادئ الغربية.[2]

والملاحظ، أن المفكرين والمتخصصين في شأن ظاهرة الإسلام السياسي، قد اختلفوا في تحديد مفهومها، وذلك راجع لاختلاف خلفياتهم وطروحاتهم الفكرية والسياسية والثقافية، إذ نجد اختلافا بين الدارسين الغربيين ونظراءهم في الدول العربية والإسلامية، وحتى الإسلاميين أنفسهم، فالدارسون الغربيون، اعتبروا ظاهرة الإسلام السياسي، هي حركة أصولية كظاهرة الحركات

---

1 علي دعسان الهقيش، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حركات الإسلام السياسي في العالم العربي (2001-2011) ، تحت إشراف سعد فيصل السند ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، يناير2012، ص،04

2 المكان نفسه.

الدينية التي ميزت التاريخ الغربي، لكن بالرغم من هذه الاختلافات بين المتخصصين في هذه الظاهرة، إلا أنه توجد قواسم مشتركة بينهم، يمكن التركيز عليها، والمتمثلة أساسا أنها تحوي أفرادا وجماعات، تسعى للتغيير، غير أن طرقها تختلف مابين سلمية وعنيفة.[1]

2- الأصولية الإسلامية:

تعود جذور مفهوم الأصولية إلى الفكر المسيحي البروتستانتي الذي برز في نهاية القرون الوسطى، ويتم قرين الأصولية المسيحية على أنّها مذهب فكري بروتستانتي ظهر في القرن 19م في (الو.م.أ)، يؤكّد هذا المذهب على الحقيقة الحرفية للكتاب المقدّس.[2]

فالأصولية الإسلامية، هي مجموعة من الحركات الإسلامية الّتي ظهرت في العالمين العربي والإسلامي، وقال وفق تعاليم الدعوة الإسلامية، والرجوع إلى كتاب الله وسنّة الرسول (صلّى الله عليه وسلّم)، بغية إصلاح وتحسين أوضاع المسلمين في الدول العربية والإسلامية، ومنها من يعتمد على الأساليب السلمية في نشر أفكاره،'وأخرى تتبع أساليب العنف لتحقيق أهدافها كتنظيم القاعدة.[3]

أما مصطلح " التطرف السياسي "، والذي توصف به عدد من الحركات الإسلامية غير المعتدلة، فمعناه الدعوة الفردية والجماعية إلى إجراء تغيير جذري في النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الدولة، وهو ليس مقتصرا على الحركات الإسلامية فقط، وإنما هناك ما يسمى بالتطرف العلماني والتطرف الحكومي الرسمي في السياسات والإجراءات والمواقف، وفي الغالب ما يكون مرتبطا بالعنف.[4]

كما أن الأصولية الإسلامية هي ترجمة للمصطلح Fundamentalism الانجليزي، يقابله بالفرنسية مصطلح Integrisme، وبالإمكان تعريفه حسب قاموس " المورد ":

---

1 سعادة راغب الخطيب، تطور السياسة الخارجية، عمان: دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، ط، 1، 2017، ص ص، 256 – 257.

2 علي دعسان الهقيش، مرجع سبق ذكره، ص،05.

3 المكان نفسه.

4 كروي كريمة، الحركات الإسلامية والمشاركة السياسية في دول المغرب العربي، حالتي: الإصلاح الوطني في الجزائر والتوحيد والإصلاح في المغرب "، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات مغاربية، د.صالح سعود مشرفا، كلية العلوم السياسية قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامع الجزائر،25 أكتوبر 2010، ص ص،18- 19.

" على أنها مذهب العصمة، وهي حركة عرفتها البروتستانتية في القرن العشرين، حيث تؤكد على أن الكتاب المقدس معصوم من الخطأ، ليس في مسائل العقيدة والأخلاق فحسب، وإنما في كل ما يتعلق بالتاريخ وقضايا الغيب، كقضية الخلق وميلاد المسيح".[1]

3- الصحوة الإسلامية:

في أواخر القرن الماضي، اشتهرت الحركة الإسلامية باسم الصحوة الإسلامية من قبل حركات الإسلام السياسي نفسها، التي تسعى لتأسيس الدولة الإسلامية، ومجتمع قائم على تعاليم الدين الإسلامي، وكذا حكومة إسلامية تحافظ على الإسلام.[2]

4- السلفية:

يقول الشيخ " رمضان البوطي " عن السلفية: " ...تستعمل الكلمة (السلفية) في الدلالة ...عن الحديث عن أفضل العصور الإسلامية، وأولاها بالاقتداء والإتباع...".[3]

ويضيف قائلا: " والمعنى الاصطلاحي المستقر لهذه الكلمة (السلفية)، هو القرون الثلاثة الأولى من عمر هذه الأمة الإسلامية، أمة سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام ".[4]

إن كلمة السلف في المعاجم اللغوية تعني: كل من تقدمك من آبائك وذوي قرابتك في السن أو الفضل، كما أن السلفي : هو من يرجع في الأحكام الشرعية إلى الكتاب والسنة ، ويُهدر ما سواهما .[5]

أما اصطلاحا، فإن كلمة السلفية، تطلق على من حافظ على سلامة العقيدة، والمنهج على ما كان عليه الرسول صلى الله عليه وسلم، وأصحابه قبل الاختلاف، فهي نسبة إلى السلف.[6]

وتعني كذلك، الذين يلتزمون بالطريق الذي سار عليه سلف الأمة من أهل القرون الأولى في مختلف القضايا والمسائل التي تتعلق بالعقيدة، وأصولها وفق ما ورد في القرآن والسنة النبوية الشريفة.[1]

---

1 كروي كريمة، مرجع سبق ذكره، ص، 17.

2 حسن طوالبة، العنف والإرهاب من منظور الإسلام السياسي: مصر والجزائر نموذجا، (الأردن: عالم الكتب الحديث، ط.2، 2005)، ص،85.

3 محمد سعيد رمضان البوطي، السلفية مرحلة زمنية مباركة لا مذهب سياسي، (دمشق: دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، ط، 1، 1988)، ص، 09.

4 المكان نفسه.

5 إبراهيم أنيس (وآخرون) ، المعجم الوسيط ، (القاهرة: دار إحياء التراث العربي، ط، 2، د ت ن)، ص، 44.

6 مصطفى حلمي، قواعد المنهج السلفي في الفكر الإسلامي، (القاهرة: ط، 1، د د ن، 1991م)، ص، 187.

كما تتم الإشارة إلى السلفية نسبة إلى الحركة الإصلاحية التي عرفها القرن التاسع عشر، كحركة " جمال الدين الأفغاني "(1837-1897)، و" محمد عبده" (1849-1905)، و" رشيد رضا " (1860-1935)، وكان لهؤلاء السلفيين وإسهاماتهم الفكرية، تعتبر كمدخل تاريخي ومرجع لتعبئة الحركات الإسلامية المعاصرة.[2]

وفي هذا الشأن، يقول " يوسف القرضاوي " عن السلفية: " لباب المنهج السَلَفي الحق :

وهو منهج يقوم في جملته علي أصول ومبادئ هي :

1 –" الاحتكام للنصوص المعصومة لا لأقوال الرجال .

2 – رد المتشابهات إلي المحكمات ، والظنيات إلي القطعيات .

3 – فهم الفروع والجزئيات في ضوء الأصول والكليات .

4 – الدعوة إلي الاجتهاد والتجديد ، وذم الجمود والتقليد .

5 – الدعوة إلا الالتزام لا التسيب في مجال الأخلاق. [3]

6 – الدعوة إلي التيسير لا التعسير في مجال الفقه .

7 – الدعوة إلي التبشير لا التنفير في مجال التوجيه .

8 – العناية بغرس اليقين لا بالجدل في مجال العقيدة .

9 – العناية بالروح لا بالشكل في مجال العبادة .

10- العناية بالأتباع في أمور الدين ، والاختراع في أمور الدنيا ". [4]

فهذا هو لُباب منهج السَلَف الذي تميَّزوا به، وتربي في رحابه أفضل أجيال الأمة علمًا وعملاً ، مَمن أثني عليهم الله تعالي في كتابه ، وأثني عليهم رسوله في أحاديثه . وصدَّق ذلك الواقع التاريخي ، فهم الذين نقلوا إلي مَن بعدهم القرآن ، وحفظوا السُنَنَ ، وفتحوا الفتوح ، وأشاعوا العدل والإحسان ، وأقاموا دولة العلم والإيمان ، وأسسوا حضارة ربانية إنسانية أخلاقية عالمية ، بم يزل ذكرها في سمع التاريخ . [5]

---

1 محمد السيد الجلنيد، منهج السلف بين العقل والتقليد، (القاهرة: دار قباء، 1999)، ص،10.

2 كروي كريمة، مرجع سبق ذكره، ص، 18.

3 يوسف القرضاوي، أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة، (الدوحة: د د ن، أبريل 1990)، ص، 25.

4 يوسف القرضاوي، المرجع نفسه، ص، 25.

5 يوسف القرضاوي، المرجع نفسه، ص ص، 25 – 26.

5- التطرف:

المقصود به: " تجاوز حد الاعتدال والوقوف في الطرف بعيدا عن الوسط "، ويعرفه " إيمانويل كانط Emanuel Kant :" إن التطرف في المعنى العام للكلمة يعني: النطق بالأقوال وممارسة أعمال تتجاوز حدود التعقل البشري ".[1]

6- التكفير :

يرى " أبو سيف خليل بن إبراهيم العراقي الأثري " : " هو فتوى فقهية بإباحة دم مسلم وفسخ عقد نكاحه ومنع توارثه مع المسلمين ، ودفنه في مقابرهم ، وكذلك هو اعتقاد جازم بأنَّ هذا الشخص مطرود من رحمة الله وأنه لن يدخل الجنة أبداً ، بل هو خالد في النار". لقوله تعالى :" وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُوْلَـئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَأُوْلَـئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خالدون" [2]

إذن التكفير هو عبارة عن فتوى فقهية وحكم شرعي، وعليه فسيكون الحكم على المسلم المعين من قبيل الأحكام الشرعية، ومثل هذه الفتوى، يجب أن يتصدى لها الذين لهم القدرة والاختصاص في النظر في الأحكام الشرعية.

وأما الردة : لغة : فتعني الرجوع ، قـال تعالى " وَلاَ تَرْتَدُّوا عَلَى أَدْبَارِكُمْ " (سورة المائدة، الآية: 21)، أي: لا ترجعوا .

والردة اصطلاحا، هي: الكفر بعد الإسلام، وهذا ما جاء في قول الله عز وجل: " وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُوْلَـئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَأُوْلَـئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خالدون " (سورة البقرة: الآية 217).

وتكون الردة بالقول والفعل والاعتقاد والشك والترك كذلك.[3]

7- تعريف الغلو :

يقول " ابن تيمية "، الملقب بشيخ الإسلام: " الغلو: مجاوزة الحد بأن يزاد في الشيء في حمده أو ذمه على ما يستحق ونحو ذلك ".[1]

---

1 عبد الهادي بوطالب، " حركات التطرف في العالم ووسائل تحصين الشخصية الوطنية من تأثيرها"، في كتاب: عباس الجراري وآخرون، التطرف ومظاهره في المجتمع المغربي، (الرباط: مطبوعات الأكاديمية المغربية،2004)، ص،33.

2 أبو سيف خليل بن إبراهيم العراقي الأثري، الغلو وأثره في الانحرافات العقدية والمنهجية عند الفرق والأحزاب والجماعات الإسلامية، (دون مكان النشر، ليلة التاسع من ذي الحجة 1427 هـ)، ص، 96.

3 المكان نفسه.

قال " ابن حجر ": " وأما الغلو فهو المبالغة في الشيء والتشديد فيه بتجاوزه الحد ، وفيه معنى التعمق " .[2]

هناك أسباب كثيرة للغلو الديني منها ما يلي:

رد الفعل على تأسيس الدولة اليهودية بفلسطين سنة 1948، والهزائم العسكرية للدول العربية في مواجهتها مع إسرائيل، وأبرزها هزيمة 1967، وإحراق المسجد الأقصى سنة 1969.[3]

وفي هذا الشأن، يقول " فريد الأنصاري ": " ...إلا أن الغلو لم يكن لينشأ بين الناس بعد، لولا تقاعس الأنظمة العربية الحاكمة آنئذ عن إعلان الجهاد...".[4]

المطلب الثالث: تصنيف الحركات الإسلامية وتقسيماتها

أعطيت العديد من التصنيفات للحركات الإسلامية، ومن الصعوبة بمكان التعرض لها كلها، إلا أننا سنحاول عرض بعض منها.

هناك ثلاثة أصناف: الصنف الأول هو الحركات الإسلامية المسلحة كحزب الله اللبناني، وحركة حماس الفلسطينية، والصنف الثاني، هو الجماعات التكفيرية والصنف الثالث، هو الحركات الإسلامية التي تنبذ العنف ، وتشارك في العملية السياسية في الدول العربية.[5]

أما " حسن طوالبة " نقلا عن " عبد الستار الراوي"، فيصنفها إلى خمس اتجاهات:

1- التيار التقليدي، والذي تمثله حركة الإخوان المسلمين.

2- التيار المذهبي: ويمثله تيار إيران (الدعوة، حزب العمل، حزب الله...)

3- التيار الجماهيري –الإيديولوجي: مثل (حماس، الجبهة الإسلامية للإنقاذ، الجهاد في مصر...)

4- تيار الرفض: ويمثله (التكفير والهجرة، جماعة السيف، الجهاد، جند الله)

---

1 أبو سيف خليل بن إبراهيم العراقي الأثري، المرجع نفسه، ص ص،47 -48.

2 أبو سيف خليل بن إبراهيم العراقي الأثري، مرجع سبق ذكره، ص، 48.

3 فريد الأنصاري، البيان الدعوي وظاهرة التضخم السياسي (نحو بيان قرآني للدعوة الإسلامية)، (....: سلسلة من القرآن إلى العمران، د ت ن)، ص، 111.

4 المكان نفسه.

5 فريد هاليداي، الأمة والدين في الشرق الأوسط، ترجمة: عبد الإله النعيمي، (بيروت: دار الساقي، ط.1، 2000)، ص،76.

5- التيار العقلاني: ويمثله مجموعة من المفكرين ممن اعتمدوا المنهج النقدي التحليلي.[1]

أما " بكير سعيد أعوشت "، فيقسم الحركات الإسلامية إلى ثلاث حركات رئيسية، وأطلق عليها اسم " المدارس":

1- المدارس السلفية الحديثة: ونجد فيها المدرسة الوهابية، نسبة إلى الإمام " محمد بن عبد الوهاب "، وتشتمل كذلك على المدرسة السنوسية نسبة إلى العالم الجزائري " محمد بن علي السنوسي الخطابي الحسني الإدريسي ".

2- المدارس الإصلاحية: والتي تحتوي على ثلاث مدارس، وهي:

أ- المدرسة الأفغانية: نسبة إلى " جمال الدين الأفغاني ".

ب- المدرسة الباديسية: نسبة إلى الإمام " عبد الحميد بن محمد المصطفى بن مكي بن باديس ".[2]

ج- المدرسة اليقضانية: نسبة إلى " إبراهيم بن عيسى بن داود أبو اليقضان " المولود بغرداية.

1- المدارس القرآنية: وتحتوي على مدرستين:

أ- المدرسة المودودية: نسبة إلى " أبو الأعلى المودودي " مؤسس الجماعة الإسلامية في باكستان.

ب- المدرسة البنائية: نسبة إلى الإمام " حسن بن أحمد بن عبد الرحمان البنا ".[3]

وهناك عدد من المفكرين من قسم فكر الحركات الإسلامية من الناحية النظرية والعملية إلى فكر إصلاحي وفكر ثوري، كما يلي:

1- الفكر الإصلاحي (الاستيعابي):

يمثله رواد الحركة الإصلاحية كالمفكر " محمد عبده " و" عبد الرحمان الكواكبي" وغيرهما، وفي هذا الصدد يقول " نصر حامد أبو زيد " في كتابه: " الحداثة والحداثة العربية ": "..إن محمد عبده والكواكبي..وغيرهم من أعلام الفكر العربي، ساهموا جميعا في تركيب نصوص الخطاب السياسي العربي المتجه للقطع مع نصوصنا السياسية الوسطية والمتجه في الوقت نفسه للتعبير عن مجمل تحولات هذا الخطاب ومختلف تناقضاته ومجالاته في فكرنا المعاصر ".[4]

---

1 حسن طوالبة، العنف والإرهاب من منظور الإسلام السياسي: مصر والجزائر نموذجا، (الأردن: عالم الكتب الحديث، ط.2، 2005)، ص، 89.

2 بكير سعيد أعوشيت، إسلام اليوم بين المصالحة والتعريف، (باتنة: دار الشهاب، 1987)، ص،164.

3 بكير سعيد أعوشيت، المرجع نفسه، ص ص، 165-166.

4 نصر حامد أبو زيد، الحداثة والحداثة العربية، (دمشق: المؤسسة العربية للتحديث الفكري، ط.1، 2005)، ص،37.

يسعى هذا التيار إلى إتباع منهج تدريجي يقوم على " التربية الموجهة " لكل فئات المجتمع، وذلك بنشر أفكار وتعاليم الإسلام.[1]

أما في ما يتصل بنظام الحكم الإسلامي، فإن هناك مجموعة من الخصائص التي تتميز بها الدولة الإسلامية أو نظام الحكم في الإسلام:

1-" ترسيخ علاقة الدين بالدولة أو دينية الدولة، دون أن يعني ذلك أنها دولة دينية بالمعنى الغربي.

2- اختلاف الدولة الإسلامية عن كل المذاهب الأخرى القديمة والحديثة كالشيوعية والفاشية والنازية ".[2]

وفي هذا المجال كذلك، يرى " عبدالله فهد النفيسي " نقلا عن الأستاذ " حسن البنا " بأن النظام الإسلامي، يقوم على ثلاثة أسس: " مسؤولية الحاكم، ووحدة الأمة، واحترام إرادة الأمة. ".

ويمكن الإشارة إلى أن: " البنا " : لا يرى أن هناك تعارضا بين الوضعية والإسلام، إذا كانت تلك الدساتير، تعترف بسيادة الإسلام ومحدودية العقل البشري.[3]

2- الفكر الحركي الثوري: (الإقصائي)

يمثله " السيد قطب "في كتابه " معالم في الطريق "، ومن أبرز الأفكار التي طرحها هذا الأخير، والتي تداولتها الحركات الإسلامية فكرتي " الحاكمية والجاهلية "، والتي هي كما يلي:

1- " لا يزال العالم المعاصر يعيش عيشة الجاهلية، وهي اعتداء على حاكمية الله.

2- لا بد من غرس الدين في قلوب الناس من أجل عبادة الله وحده.

3- انقطاع وجود الأمة الإسلامية مع انقطاع الحكم بشريعة الله، وبه فقط يقود الإسلام البشرية جمعاء.

4- إعادة الحاكمية لله، تستلزم وجود طليعة، ويجب أن يتصرف المجتمع الإسلامي بالقوة لكي يتصدى للمجتمع الجاهلي أو يصمد بوجهه."[4]

---

1 كروي كريمة، الحركات الإسلامية والمشاركة السياسية في دول المغرب العربي: دراسة حالتي حركتي الإصلاح الوطني في الجزائر والتوحيد والإصلاح في المغرب، (الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010-2011)، ص، 44.

2 كروي كريمة، المرجع نفسه، ص،45 .

3 عبد الله فهد النفيسي، الفكر الحركي للتيارات الإسلامية، (الكويت: الربيعان للنشر والتوزيع،1995)، ص ص، 33-34.

4 قطاف تمام أسماء،" دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية: حركة النهضة التونسية نموذجا،(الجزائر: رسالة ماجستير، تخصص: دراسات مغاربية، 2012 -2013)، ص،40.

ويؤدي حكم البشر إلى مجتمع جاهلي، ومن ثمة حسب " السيد قطب "، فالعالم يعيش في جاهلية شبيهة بالجاهلية التي عاصرها الإسلام، ويرى هذا الأخير كذلك، أن هناك مجتمعان، المجتمع الإسلامي والمجتمع الجاهلي، ويمكن تعريف هذا الأخير بأنه كل مجتمع لا يعبد فيه الله وحده، ومن هنا، فإن كل المجتمعات القائمة في عصرنا الحاضر، مجتمعات جاهلية حسب " السيد قطب ".[1]

ولمواجهة مثل هذه الأفكار الداعية للثورة والإقصاء، يرى " شمس الدين الكيلاني " في كتابه: " الجماعة وتحولاتها: التجربة السياسية العربية – الإسلامية في فكر رضوان السيد ":"..لذلك فإن مواجهة الإرهاب الفكري، لا يجب أن يكون بإرهاب يمارس على أرض الواقع، وإنما بفكر آخر يواجهه ويفنده، ويدحضه بالحجة والبقاء للأصح، لكن عندما قوبلت هذه الأفكار بإرهاب على الأرض، زادت قيمتها على عكس لو تم مناقشتها، وتبيان الصائب والخاطئ منها."[2]

وفي هذا الشأن، يقول " بن عيسى لزهر ": " الحركة الإسلامية مثلها مثل باقي الحركات الاجتماعية والسياسية، تعاني من التشرذم، وعدم الوحدة في التصنيف، وإن فهم الحركة الإسلامية يستلزم معرفتها من خلال معيارين:

الأول: الشرعية القانونية التي تتمتع بها الحركة، وهل وصلت إلى الحكم من خلال ثورة أو انقلاب كما حصل في إيران والسودان.

الثاني: طبيعة الحركة هل هي متعاونة مع نظام الحكم القائم، وقابلة لقواعد اللعبة السياسية أو أنها تسعى لتغييره، يضاف إلى ذلك عمقها الاجتماعي، وبعدها الإقليمي والدولي وإطارها الشمولي.[3]

يقسم " تمارا كوفمان ويتس " « Tamara Cofman Wittes » الحركات الإسلامية إلى ثلاثة أصناف:

الصنف الأول: الحركات الإسلامية المسلحة، مثل حزب الله وحماس.

الصنف الثاني: هم الجماعات التكفيرية.

الصنف الثالث: هم الإسلاميون الذين يرفضون العنف، ويشاركون في الحياة السياسية في البلدان العربية.[1]

---

1 قطاف تمام أسماء، مرجع سبق ذكره، ص،41.

2 شمس الدين الكيلاني، الجماعة وتحولاتها: التجربة السياسية العربية – الإسلامية في فكر رضوان السيد، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط.1، 2009)، ص،189.

3 بن عيسى لزهر، انعكاسات أحداث 11 سبتمبر على الحركة الإسلامية في الشرق الأوسط، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط، 1، 2015)، ص ص، 49 – 50.

أما " محمد بن المختار الشنقيطي " أن هناك ثلاثة أصناف للحركات الإسلامية:

1- الحركات الإسلامية السياسية:

وهي ذات مرجعية إخوانية، وهي حركات سلمية، تعمل من داخل النظام السياسي والاجتماعي المعمول به، وتهدف إلى تغييره عن طريق الإصلاح لا الثورة، وقد اتخذت هذه الحركات قرارا منذ السبعينيات بتجنب الصدام مع منافسيها.[2]

2- الحركات الإسلامية السلفية:

هدفها تعليمي إرشادي، ولم تكن تهتم بالسياسة كثيرا، غير أن التطورات السياسية والاجتماعية في شبه الجزيرة العربية خلال العقد الأخير، أدت إلى اهتمامها بالمعترك السياسي.[3]

4- الحركات الجهادية الثورية:

فكرها سلفي، غير أنها تختلف عن السلفيين الكلاسيكيين في موقفهم من الحكام، وامتناعهم عن السياسة، قليلة العدد، لا تتعاطف معها الشعوب، بسبب خروجها عن الدولة وعن المجتمع، وتتبنى الحركات الجهادية موقفا متشددا من الحكام، ومن القوى الأجنبية المتواجدة بالمنطقة.[4]

---

1 بن عيسى لزهر، المرجع نفسه، ص، 54.

2 بن عيسى لزهر، مرجع سبق ذكره، ص، 55.

3 بن عيسى لزهر، المرجع نفسه، ص ص، 55 – 56.

4 بن عيسى لزهر، المرجع نفسه، ص، 56.

المبحث الثاني: خصائص الحركات الإسلامية وأهدافها وموقفها من الديمقراطية ومبادئها

للحركات الإسلامية العديد من الخصائص والمميزات التي تمتاز بها عن باقي المواضيع الفكرية و السياسية، كما أن سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق لمواقفها من الديمقراطية والمشاركة السياسية والتعددية وحقوق الإنسان والحريات وغيرها

المطلب الأول: خصائص الحركات الإسلامية

من خلال هذا المطلب، سيتم التطرق لمميزات وخصائص الحركات الإسلامية.

تشترك الحركات الإسلامية في خصائص ومميزات، تميزها عن باقي الحركات الاجتماعية والسياسية الأخرى، وأهمها:

1- سعيها إلى تحقيق هدف أساسي، وهو عودة المجتمع العربي الإسلامي إلى الاقتداء بكتاب الله وسنة الرسول صلى الله عليه وسلم، وعهد الخلفاء الراشدين.

2- للحركات الإسلامية جذور تاريخية، فهي ليست وليدة العصر الحديث.

3- ميزة الانتشار والتغلغل: طبيعة الدين الإسلامي، ساعدها على ذلك، الذي يدعو إلى المسلم لتطبيق تعاليم الإسلام، دون توجيه، وقوة الشعور الديني للإسلام عند المسلمين،
والذي يسهل تقبل الدعوات الإسلامية.

4- حركة سياسية، لأن ما افتقده المسلمون هو النظام السياسي الإسلامي الذي يتجسد في الخلافة، وبالتالي فلا بد على مختلف الحركات الإسلامية أن تتخذ شكل التنظيمات السياسية.[1]

5- تمتاز بتنظيم قوي، لكونها كانت تمتاز بطابع سري عبر الزمن، ورغبتها في تحقيق التغيير الاجتماعي، بسبب بطئ النظام، والرغبة في احتواء الحركات الإسلامية.

6- تمتاز بطابع الحداثة: فقد ترعرعت ونشأت في فترة الحداثة، واستجابة لتحدياتها.[2]

7- يمكن تلخيص فكر ومطالب الحركات الإسلامية في ما يلي:

- ضرورة استعادة نفوذ الإسلام وسلطته على العالم.
- كل هذا لا يتحقق إلا بالعودة لتعاليم الإسلام الذي تخلى عنه المسلمون في هذا الزمن.

---

1 بن عيسى لزهر، انعكاسات أحداث 11 سبتمبر على الحركة الإسلامية في الشرق الأوسط، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط، 1، 2015)، ص ص، 56 – 57.

2 بن عيسى لزهر، المرجع نفسه، ص، 58.

- استعادة سلطة الشريعة الإسلامية غير واردة دون إقامة دولة إسلامية فعلية " الحاكمية لله وحده ".
- قدسية استعادة سلطة الإسلام، وبالتالي يجوز في سبيلها انتهاج كل وسيلة.
- الحركة الإسلامية هي حركة إيديولوجية لأنها تستعمل العقيدة في مجال التغيير، أي من أجل بناء الفرد والجماعة على حد سواء.[1]

إلى جانب هذه الخصائص التي تبصم الحركات الإسلامية عامة، وفي الجزائر خاصة، قد نجد هناك بعض الخصائص الأخرى، وهي كالآتي:

1-خاصية إحياء أمجاد الإسلام، أيام الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين رضي الله عنهم.

2-الحركات الإسلامية لها جذور تاريخية وليست حديثة.

3-سمة الانتشار وتغلغلها في الأوساط الشعبية بفعل الشعور الروحي لدى المسلمين، وهو ما ساعد على تقبل دعوتها الإسلامية.[2]

4-تمتاز بكونها حركة سياسية، كونها تسعى لنشر فكرها في المجتمع عن طريق النضال السياسي.

5-تمتاز بنسبة تنظيمية قوية، وطابعها السري عبر الزمن، وعزمها على التغيير الاجتماعي، ومحاولة النظام احتواءها.

6-تمتاز بطابع الحداثة، فهي استجابة لتحدياتها، ولا تستند إلى قيم وإيديولوجيات تتعارض مع المرجعية الإسلامية.[3]

وهناك أيضا خصائص أخرى، فللحركات الإسلامية عدد من السمات والخصائص التي لا تشترك فيها مع الحركات الأخرى التي تنشط في الميدان السياسي، وأبرزها كما يلي:

الهدف المنشود: أي محاولة لإعادة الاعتبار للإسلام لإدارة شؤون المجتمع.[4]

---

1 بن عيسى لزهر، مرجع سبق ذكره، ص ص، 58 – 59.

2 عمراني كربوسة،" الحركة الإسلامية في الجزائر: دراسة حركتي مجتمع السلم والإصلاح الوطني"، (الجزائر: رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2006)، ص،14.

3 عمراني كربوسة، مرجع سبق ذكره، ص، 14.

4 عبد اللطيف الهرماسي،" الحركات الإسلامية في المغرب العربي: عناصر أولية لتحليل مقارن، في كتاب: مجدي حماد وآخرون، الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسات في الفكر والممارسة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2001)، ص،299 .

الانتشار السريع: والتغلغل داخل المجتمع، نظرا لقوة الشعور الروحي لدى المسلمين مما يسهل تقبل الدعوات الإسلامية.

التطور والاستمرارية: أي أن فكر الحركات الإسلامية لا يندثر، حيث أنه يتجدد بظهور زعامات جديدة.

شمولية النظرة للإسلام على اعتبار أنه دين ودنيا، ويشمل الاقتصاد والسياسة، ونظام حياة، وهذا ما يساعدهم في الدعوة لتطبيق تعاليم الإسلام.[1]

الطابع التنظيمي: فهي لا تكتف بالتنظير، بل تتعداه إلى تأسيس تنظيمات تؤطر دعوتهم كأبو الأعلى المودودي وحسن البنا وسيد قطب والمزج بين التنظير والتنظيم، يمنح الحركات الإسلامية ديناميكية وحركية.[2]

بالإضافة إلى تأكيدها على العمل السياسي، فالحركات الإسلامية تهدف للتغيير، وتسعى لتحقيق المشروع الحضاري الإسلامي، غير أن هناك اختلافا في ما بين الحركات الإسلامية حول كيفية أو طريقة التغيير وأدواته، وكذا مراحله.[3]

وتجدر الإشارة كذلك، إلى قدرة الحركات الإسلامية على التكيف مع الأولويات الوطنية والإقليمية، وتفاعلها مع مشاكل وقضايا الأمة العربية والإسلامية، كاهتمامها بقضايا استقلال الدول العربية والإسلامية في الخمسينيات والستينيات، والقضية الأفغانية 1979م، بعد الغزو السوفياتي، ومنذ حرب الخليج الثانية (1990 – 1991)، أصبحت تهتم بالقضايا الداخلية في أقطارها كقضايا الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والتنمية والمشاركة السياسية، ومحاربة الفساد وغيرها.

غير أن هذا التحول لم يصرف نظرها عن القضية الفلسطينية، وذلك بفعل خصوصيتها الدينية.[4]

ومن الخصائص التي تتميز بها الحركات الإسلامية، أولوية العمل السياسي: على خلاف العلماء والجمعيات الإسلامية، وهذا العمل السياسي حسب " أوليفيه روا " Olivier Roy " يأخذ ثلاثة أشكال:

---

1 رفعت السيد أحمد، الحركات الإسلامية في مصر وإيران، (القاهرة : ط.1، د د ن، 1989)، ص ص، 44-45.

2 رائد عبد الفتاح دبعي، مرجع سبق ذكره، ص،16.

3 سعادة راغب الخطيب، تطور السياسة الخارجية، عمان: دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، ط، 1، 2017، 261.

4 سعادة راغب الخطيب، المرجع نفسه، ص ص، 267 – 268.

1- حزب على النمط اللينيني:

يقدم نفسه على أنه طليعة، تهدف للاستيلاء على السلطة، وينكر شرعية كل الأحزاب الأخرى، ومثال ذلك " الحزب الإسلامي الأفغاني".[1]

2- حزب سياسي من النمط الغربي:

يسعى داخل إطار انتخابي، ومتعدد الأحزاب إلى تمرير الحد الأقصى من عناصر برنامجه، ومثال هذا " حزب الرفاه" في تركيا.[2]

3- جمعية دينية:

جمعية ناشطة تسعى إلى ترويج القيم الإسلامية، وتغيير العقليات والمجتمع عبر استحداث حركات تشاركية، والتغلغل في أوساط النخب، لكن دون مزاعم سياسية مباشرة، ومثال هذا " الإخوان المسلمين" في مصر الذين يصرون على العمل الجماهيري و"جماعة إسلامي" الباكستانية.[3]

حداثة النشأة لهذه الحركات نسبيا: باستثناء عدد من المحاولات القليلة والفاشلة كحركة البعث الإسلامي في تونس على يد " محيي الدين القليبي " في أواخر الأربعينيات، والحركة السلفية الإصلاحية كجمعية القيم بالجزائر، لقلنا أن الحركات الإسلامية في المغرب العربي، هي حركات حديثة النشأة، فقد بدأت بالظهور في أواخر الستينيات وبداية السبعينيات بالجزائر، أما في مصر، فكان منذ نهاية العشرينيات.

طابع الوصاية لدى الحركات الإسلامية: لاعتقادها أنها تمثل الشرعية الدينية، وشعورها أنها تؤدي رسالة وتقويم السلوكيات المنحرفة، ومقاومة الفساد والانحلال الخلقي وغيرها.[4]

وبالرغم من وجود خصائص مشتركة للحركات الإسلامية، إلا أنه يمكن الإشارة هنا إلى أن هناك اختلافا في ما بين هذه الحركات من حيث الخصائص، وذلك راجع لطبيعة الظروف المحيطة بكل حركة، وحسب مستوى نضج كل واحدة منها، لكن هناك جملة من السمات المشتركة في ما بينها، وهي:

---

1 أوليفييه روا، تجربة الإسلام السياسي، ترجمة: نصيرة مروة، (بيروت: دار الساقي: ط.2، 1996)، ص،50.

2 أوليفييه روا، مرجع سبق ذكره، ص، 50.

3 المكان نفسه.

4 أوليفييه روا، المرجع نفسه، ص،299.

- تجذر التغيير لدى الحركات الإسلامية على مستوى المفاهيم ونظام الحياة، إذ هي تسعى للإصلاح الجذري، غير أنها تختلف في طريقة التغيير، فهناك التغيير بالقوة، والتغيير بالتدرج وبالطرق السلمية.[1]
- تكيف الحركات الإسلامية مع مستجدات الواقع المعاصر من حيث الفكر والممارسة.
- مشاركة عدد من الحركات الإسلامية في السلطة في دولها، وتجاوز الصراع مع نظم الحكم القائمة لدى أغلبها، والتعايش معها.[2]
- المزج بين الخطاب العقائدي والممارسة والواقع، والتركيز على الجانب المصلحي (البراغماتي)، فقد قامت العديد من الحركات الإسلامية بالتحالف مع أحزاب سياسية علمانية، أو حتى اشتراكية. ويمكن القول أنها حافظت فقط على توجهها العقائدي من موضوع القضية الفلسطينية والسلام مع إسرائيل.
- قوة بناءها التنظيمي والإيديولوجي، ومقدرتها على التجنيد العقائدي.
- التطور الذي شهدته الحركات الإسلامية بفعل تكيفها مع الظروف الدولية والإقليمية.[3]

المطلب الثاني: أهداف الحركات الإسلامية

من خلال هذا المطلب، سيتم التطرق لأبرز الأهداف التي تسعى الحركات الإسلامية لتحقيقها في مجتمعاتها أو دولها.

للحركات الإسلامية الكثير من الأهداف التي تسعى لتحقيقها سواء كانت في سدة الحكم، أو حتى ولم تكن ممثلة في السلطة، كالأهداف التربوية والتثقيفية والإصلاحية التي ترغب في تحقيقها، وغيرها من أهداف أخرى، تريد تحقيقها. التغيير الاجتماعي والسياسي، يعتبر من الأهداف الجوهرية التي تسعى لتجسيدها على أرض الواقع، من خلال إسهاماتها النظرية والفكرية، وحتى في ممارساتها السياسية عندما تصل للسلطة، وتدعو الحركات الإسلامية كافة، إلى ضرورة إقامة الدولة الإسلامية، وتطبيق تعاليم الدين الإسلامي الحنيف، باعتباره صالحا لكل زمان ومكان، ويشمل كافة مناحي الحياة البشرية، وبالتالي، يمكن القول أن الهدف الأسمى للحركات الإسلامية، وهو الرغبة في تكوين مجتمع

---

1 سعادة راغب الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص، 262.

2 سعادة راغب الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص، 263.

3 سعادة راغب الخطيب، المرجع نفسه، ص ص، 264 – 266.

إسلامي ضمن دولة إسلامية، قائمة على أسس العدل والمساواة والإخاء وغيرها من القيم الأخلاقية الأخرى.[1]

ويمكن القول أن هدف إقامة دولة إسلامية، يعتبر من الأهداف الثابتة لكل الحركات الإسلامية ماضيا وحاضرا، وحتى مستقبلا، ولأن هذه الأخيرة حاولت تجسيده على أرض الواقع، فقد أدى ذلك إلى حدوث صدام بينها وبين الأنظمة السياسية الحاكمة.2

وبالرغم من أن بعض الحركات الإسلامية، ترى أن هذا الهدف يمكن تحقيقه عبر مراحل، بمعنى تأجيله إلى وقت لاحق، بسبب الاختلاف الكبير حاليا في ميزان القوى بين الحركات الإسلامية ونظم الحكم، أو بدعوى ضرورة القيام بإصلاح المجتمع، والسعي بعد ذلك لتجسيد حكم الشريعة الإسلامية، إلا أنه في كل الأحوال، فإن هذا الهدف باق دوما، والاختلاف بين الحركات الإسلامية في زمن تحقيق هذا الهدف، وهو أن الإسلام دين ودنيا.[3]

ويرى الإسلاميون أنه لا بد من تطبيق الشريعة الإسلامية التي تعتبر دستورا للدولة الإسلامية، التي تقوم مقام النظم القانونية الغربية التي تأخذ بها الدول العربية.[4]

يمكن القول أن الأحزاب الإسلامية عموما، تتفق على مجموعة من المعالم الفكرية، والبرامج، وهي:

" 1- الحفاظ على الهوية الإسلامية والعربية، ومواجهة كل محاولات الانقضاض عليها أو الانقضاض عليها أو الانتقاص منها.

2- رفض كل محاولات التغريب والتصدي للفساد والانحراف والتحلل الأخلاقي والقيمي.

3- العمل على تحقيق الإصلاح السياسي والدستوري والقانوني الذي يؤسس لنظام سياسي إسلامي.

4- نشر مفاهيم وقيم الإسلام السياسية، ومواجهة حملات التشويه التي تتعرض لها النظريات السياسية للإسلام.

5- ترسيخ القيم الإسلامية في المجتمع ومحاربة الظلم والفساد بكافة أشكاله ودعم دور الأسرة." [1]

---

1 جون اسبوزيتو، التهديد الإسلامي: أسطورة أم حقيقة، (القاهرة: د د ن، 1995)، ص،75.

2 حيدر إبراهيم علي، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص ص،290-291.

3 حيدر إبراهيم علي، المرجع نفسه، ص،292.

4 محمد الفطري، مرجع سبق ذكره، ص،180 .

المطلب الثالث: مواقف الحركات الإسلامية من القيم الديمقراطية

من خلال هذا المطلب، ستتطرق الدراسة إلى مواقف الحركات الإسلامية من الديمقراطية، وكذا المشاركة السياسية.

وبالرغم من جود جماعات إسلامية متشددة، غير أنها لا تمثل كل الخطابات الإسلامية، فالحركات الإسلامية الرئيسية، وكذا الشعبية، تأخذ بالمفاهيم والقيم الديمقراطية، وتدعو إلى الحوار مع الآخر وقبوله، وتوسيع الحريات السياسية.[2]

وهناك خطابات إسلامية تقبل الفكر والاقتصاد الغربيين، وخطابات أخرى ترفض كل ما هو غربي، وما يمكن الإشارة إليه، هو أن الكثير من المفكرين الإسلاميين، يدعون إلى الأخذ بالديمقراطية والتعددية، لكن على أسس إسلامية، وآخرون يرون أن الديمقراطية " نظام سياسي كافر ".[3]

وقد ظهرت حركات إسلامية جديدة، توصف بأنها " ليبرالية إسلامية "، وهي حركات إسلامية، تؤمن بالديمقراطية والتعددية، كالحركة الإسلامية في تونس، وعدد من الحركات الإسلامية في ماليزيا، وتركيا، والبعض منها في مصر والأردن ولبنان وغيرها.[4]

ويبرز " تيموثي سيسك " مدى اهتمام الغرب بالأصولية كظاهرة، وقدرتها على التكيف مع التعددية والديمقراطية، ويعتبر هذا الأخير أن الظاهرة الإسلامية هي ظاهرة عالمية، ويميز بين

---

1 ماهر فرغلي، " مآلات التيارات السلفية ما بعد الثورة المصرية "، في: واقع ومستقبل الحركات السلفية في مصر، أحمد بان محررا، (القاهرة: مركز النيل للدراسات الاقتصادية والإستراتيجية، 2012/12/24)، ص، 236.

2 أحمد الموصللي، " رؤية الحركات الإسلامية لمفاهيم الديمقراطية والتعددية السياسية في العالم العربي "، في: الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي "، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط، 1، 2002)، ص، 110.

3 أحمد الموصللي، المرجع نفسه، ص، 111.

4 عبد الوهاب الأفندي، " الحركات الإسلامية: النشأة والمدلول وملابسات الواقع "، في: الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط، 1، 2002)، ص، 48.

تيارين للأصولية، فأحدهما يقبل الديمقراطية والتعددية، وآخر متشدد يرفض الديمقراطية، وينادي بالحكم الإسلامي فقط.[1]

يدعم الغرب الأنظمة الاستبدادية التي ترفض القيم الديمقراطية، والتناقض الغربي بالحديث عن الديمقراطية، في حين أنه لا يسمح بوصول الإسلاميين للسلطة، خوفا على مصالحه في هذه الدول.[2]

وفي هذا المجال، يرى " بن عيسى لزهر ": "...إن الخلل الأكبر يكمن في فهم الحركات الإسلامية لمسألة الديمقراطية والتعددية، فغالبيتها ترفض الديمقراطية، وتقف من التعددية موقف الرفض العدائي أو الريبة الشديدة..."[3]

لا يلق مصطلح الديمقراطية قبولا كبيرا عند الحركات الإسلامية، إذ يرفضه بعضهم ولا يستخدمه في خطابه السياسي، ويتقبله بعضهم ويتساهل في استخدامه في خطابه السياسي وفي الممارسة العملية أيضاً؛ على أساس أنه نظام مؤسسي وآليات عمل لمواجهة الاستبداد، قام على وضعها البشر لحماية حقوق الفرد والمجتمع معاً. ومن اللافت للنظر تشدد بعض المسلمين في رفضهم، وإصرارهم على استخدام مصطلح الشورى، الأمر الذي أثار شكوكاً في الغرب حول موقف الفكر السياسي الإسلامي، وحركات الإسلام السياسي من الديمقراطية.[4]

وما يمكن قوله حول الخطاب السياسي للحركات الإسلامية، أنه واكب المستجدات الحاصلة على المستوى الدولي، منها استخدام بعض المفاهيم منها، الديمقراطية، حقوق الإنسان، الأمم المتحدة، الشرعية الدولية، حوار الحضارات، الحوار مع الآخر، والعلاقة مع الغرب وغيرها، وهذا إن دل على شيء، إنما يدل على مدى فهم هذه الحركات لجوهر العلاقات الدولية.[5]

وتجدر الإشارة هنا إلى أن من أسباب هذا التطور والتغير في خطاباتها، يعود بالأساس إلى الاحتكاك بالنظم والدول، بالإضافة إلى طبيعة المتغيرات الدولية التي ساعدت على هذا الوضع، ففي فترة الاستعمار الغربي، كانت الحركات الإسلامية، تدعو وتعمل على الاستقلال خلال مرحلة الأربعينيات والخمسينيات والستينيات، وفي هذه الفترة كان من الصعب الحديث عن الحوار

---

1 أحمد الموصللي، مرجع سبق ذكره، ص، 113.

2 أحمد الموصللي، مرجع سبق ذكره، ص، 117.

3 بن عيسى لزهر، مرجع سبق ذكره، ص، 233.

4 محمد عبد الفتاح فتوح، الديمقراطية والشورى في الفكر الإسلامي المعاصر: دراسة في فكر الشيخ محمد الغزالي (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2006)، ص، 27.

5 سعادة راغب الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص، 309.

والانفتاح مع الاستعمار، لأن الموقف كان يتطلب خطابا، يعتمد على تعبئة الجماهير خلف الدين الإسلامي لمقاومة الاحتلال، غير مرحلة التسعينيات والألفية، بينت مدى الاهتمام بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وغيرها من القيم والمعايير الديمقراطية الأخرى.[1]

المبحث الثالث: أساليب وطرق العمل السياسي للحركات الإسلامية ودورها

تستخدم الحركات الإسلامية طريقتين للعمل والنضال السياسي والاجتماعي، الطريقة السلمية القائمة على الحوار والإقناع، والطريقة الثانية التي تلجأ إليها بعض الحركات، هي طريقة العنف والصدام مع النظم الحاكمة وحتى المجتمع في بعض الأحيان.

المطلب الأول: العمل السلمي كطريقة للتغيير السياسي والاجتماعي

تستخدم عدد من الحركات الإسلامية الطريقة السلمية للتغيير السياسي والاجتماعي. وبالتالي لا تلجأ إلى العنف، وإنما نضالها السياسي والاجتماعي يرتكز على الإقناع والتدرج في العمل.

يمكن التفريق بين الحركات الإسلامية على أساس مواقفها من العنف وتصوراتها السياسية، فالجماعات التي تقاتل كجماعة الجهاد المصرية، والجماعة الإسلامية المسلحة في الجزائر، تستعمل العنف، وتسعى إلى تأسيس دولة " ثيوقراطية " (دينية) كطريقة لتغيير الأوضاع في الدول العربية، غير أن الجماعات المعتدلة، ترفض العنف، وتسعى إلى المنافسة عن طريق العمل السياسي القائم على التعددية، ومثل هذه الجماعات هي التي يتوجب على الدول الغربية أن تسعى للتعامل معها ومخاطبتها ومحاورتها،وتعتبر هذه الحركات السلمية أن الانفتاح الديمقراطي التدريجي، يعتبر السبيل الوحيد لمواجهة الأنظمة القمعية في العالم العربي.[2]

وفي هذا السياق، يقول " عمرو حمزاوي ": "...تخلق البراجماتية الجديدة للحركات الإسلامية المعتدلة جوا من الانفتاح النسبي تجاه السياسات الأمريكية والأوروبية في العالم العربي، واستعدادا مبدئيا للتعامل مع الدول الغربية بقدر أقل من الإيديولوجية، ويعطي هذا التغيير الولايات المتحدة الأمريكية أوروبا، فرصة كامنة لتتواصلا مع الإسلاميين في العالم العربي، وتنميان روابط

---

1 سعادة راغب الخطيب، المرجع نفسه، ص ص، 309 – 310.

2 عمرو حمزاوي، " الإسلاميون المعتدلون والإصلاح في العالم العربي: حالة حركة الإخوان المسلمين في مصر " في كتاب: التحولات الراهنة ودورها المحتمل في إحداث التغيير في العالم العربي، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط،1، 2007)،ص ص، 99-100.

إستراتيجية بينهما، ولا يمكن استبعاد احتمال أن يصبح الإسلاميون لاعبين رئيسيين في دول مثل المغرب ومصر والأردن واليمن، عبر عمليات التحول السياسي الملموس وصناديق الاقتراع." [1]

أولا: الأسباب الرئيسية لوصول الإسلاميين للحكم:

هناك العديد من الأسباب التي ساهمت في وصول الإسلاميين للحكم في عدد من الدول العربية، ومنها:

1-القدرة التنظيمية:

" بما أن كوادر حركات الإسلام السياسي يخضعون في الغالب إلى نمط صارم من التنظيم في إدارة أنشطتهم الحركية، وكذلك يمارسون مختلف واجباتهم انطلاقا من قاعدة " التكليف الشرعي " أو الواجب الجهادي، لذلك هم أكثر ولاء لأهدافهم وفاعلية وتأثيرا على الصعيد الاجتماعي من نظرائهم في التشكيلات غير الدينية..."[2]

2-الميل نحو البراغماتية السياسية الإسلامية:

" كما أن السلوك السياسي للإسلاميين المتسم بالبراغماتية ، لم ينحصر في العلاقات مع النظم المحلية القائمة أو القوى السياسية المنافسة، وإنما كان هناك نصيب منه تجلى في العلاقة مع الغرب، فمعاداة الإسلاميين الواضحة للغرب، إلى جانب رفع الصوت عاليا للدعوة بمقاطعة إسرائيل، وقطع أي شكل من أشكال العلاقة معها، كان سلوكا قديما وشائعا."[3]

ويضيف قائلا: " لقد كان هذا السلوك مبررا ومفهوما من قبل الإسلاميين، ما داموا في خندق المعارضة، لكن حينما وصلوا إلى السلطة، بعد ثورات الربيع العربي، تحولوا 180 درجة، وأصبحوا يتوددون لأمريكا..."[4]

3- تبني قيم ومبادئ الديمقراطية (الإسلام الجديد):

---

1 عمرو حمزاوي، المرجع نفسه، ص،102.

2 ميلاد مفتاح ومحمد عبد الغفور الشيوخ، ثورات الربيع العربي وتأثيرها على ظاهرتي الإسلام السياسي وعمليا الإصلاح في الوطن العربي، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، ط، 1، 2016)، ص، 227.

3 ميلاد مفتاح ومحمد عبد الغفور الشيوخ، المرجع نفسه، ص، 235.

4 المكان نفسه .

في ظل ثورات الربيع العربي، أصبحت الحركات الإسلامية تتبنى قيم ومبادئ الديمقراطية
والمتمثلة في حكم الأغلبية، والفصل ما بين السلطات، والانتخابات وقوة القانون، والتداول السلمي على السلطة، وإطلاق العنان للحقوق والحريات وغيرها.

وهذا ما فرضته عليها شعارات الثورات العربية التي كانت تنادي بتطبيق مفاهيم الديمقراطية، وهذا ما هو مغاير لشعارات الثورات الإسلامية.[1]

ويرى " بن عيسى لزهر ": " رغم المشاركة السلمية لأغلب الأحزاب الإسلامية في العالمين العربي والإسلامي في العملية الانتخابية، إلا أنها مازالت تتهم بمعارضتها لمفهوم التعددية السياسية، ويرجع ذلك إلى تخوف الحكومات من استخدام تلك الجماعات للانتخابات كوسيلة للوصول إلى السلطة، ثم الانقلاب عليها."[2]

ثانيا: موقف الحركات الإسلامية من العمل السياسي

هناك خلاف جوهري في توجه الحركات الإسلامية، فمنها من تدعو إلى الانخراط في العمل السياسي، كحركة الإخوان المسلمين في مصر، والسودان، وهناك من الحركات من ترفض العمل السياسي فكريا على الأقل، كالجماعة الإسلامية الباكستانية، وهذا الخلاف في المنهج يبرز لنا الخلاف القديم بين " جمال الدين الأفغاني " و " محمد عبده " حول أولوية العمل السياسي أو أولوية التعليم والتربية.[3]

وقد عرف الواقع العربي والإسلامي، ظهور مجموعة من الحركات الإسلامية التي جمعت ما بين الدين والسياسة، وقد حملت في خطاباتها وإسهاماتها الفكرية، وبياناتها التأسيسية، شعارات وأفكار للتغيير والإصلاح، وتطهير المجتمعات من كل أشكال الكفر والفساد، وغيرها من قضايا ومسائل الانحلال الخلقي، ومختلف الجرائم التي تعرفها المجتمعات والدول.[4]

---

1 ميلاد مفتاح ومحمد عبد الغفور الشيوخ، المرجع نفسه، ص، 237.

2 بن عيسى لزهر، مرجع سبق ذكره، ص، 158.

3 عبد الوهاب الأفندي، " الحركات الإسلامية: النشأة والمدلول وملابسات الواقع "، في: الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط، 1، 2002)، ص، 37.

4 جميل حمداوي، الحركات الإسلامية وسلاح التكفير، (المغرب: د د ن، ط، 1، 2016)، ص، 05.

ولم تقف الحركات الإسلامية عند حد الدعوات للإصلاح والتغيير، بل هناك منها من وصلت إلى سدة الحكم في دولها، بعد أن تحولت إلى أحزاب سياسية لها برامج إصلاحية، تشمل جميع مناحي الحياة البشرية، كحزب العدالة والتنمية في تركيا، وغيره من الأحزاب الأخرى.

بالإضافة إلى وجود حركات إسلامية معتدلة كحزب العدالة والتنمية في المغرب، وحركة النهضة في تونس، وحركات إسلامية أخرى، توصف بأنها متطرفة، كجماعة الهجرة والتكفير، والسلفية الجهادية، وتنظيم القاعدة في أفغانستان الذي كان يقوده كل من " أسامة بن لادن " و" أيمن الظواهري ".[1]

وهذا ما سوف تتم الإشارة إليه في المطلب الموالي، أي الحركات التي تستخدم العنف.

المطلب الثاني: العنف كأسلوب للتغيير السياسي والاجتماعي

من خلال هذا المطلب، سيتم التطرق لظاهرة العنف كطريقة أو أسلوب للتغيير السياسي والاجتماعي.

هناك عدد من الحركات الإسلامية التي تستخدم العنف والمواجهة، والصدام في وجه النظم السياسية الحاكمة، والمجتمعات على حد سواء لتطبيق برامجها وأهدافها.

وفي هذا الصدد، يرى " أوليفييه روا " « Olivier Roy» "...إن فكر الحركات التي ندرسها هنا، تراوح بين قطبين: قطب ثوري، يرى أن أسلمة المجتمع تتم عبر سلطة الدولة، وقطب إصلاحي، يرى أن النشاط الاجتماعي والسياسي، إنما يهدف أولا إلى إعادة أسلمة المجتمع من القاعدة، الأمر الذي يفضي إلى قيام الدولة الإسلامية..." [2]

ويضيف قائلا: " إذن يمكن فهم الحركة الإسلاموية على أنها، بوضوح، حركة اجتماعية – سياسية، تقوم على الإسلام بوصفه إيديولوجية سياسية بمقدار ما هو ديني، والبرهان على ذلك، هي تلك المواجهة – الموازنة التي يطرحها الإسلاميون بانتظام بين فكرهم من جهة، وبين الإيديولوجيات الكبرى – وليس الأديان الأخرى – في القرن العشرين الماركسية – الفاشية، " الرأسمالية " ".[3]

---

1 جميل حمداوي، المرجع نفسه، ص، 06.

2 أوليفييه روا، تجربة الإسلام السياسي، ترجمة: نصير مروة، (بيروت: دار الساقي بالتعاون مع مؤسسة تعزيز الديمقراطية والتغيير السياسي في الشرق الأوسط، ط، 2، 1996)، ص، 44.

3 أوليفييه روا، مرجع سبق ذكره، ص، 44.

ويلاحظ عند النظر في وسائل التغيير عند التيارات والجماعات والأحزاب الإسلامية أن هناك عدة اتجاهات لتغيير الأوضاع الفاسدة في المجتمع، فهناك من سار بطريق الجهاد ورأى أن التغيير لا يكون إلا بجهاد الطواغيت ، وهناك من تبنى الخط السياسي ، ورأى أن التغيير يكون من خلال المشاركة بالبرلمانات ومجالس الشورى فهو لا يؤمن بالعنف أو استخدام القوة وإنما يعمل ضمن قانون الدولة ، وهناك من تبنى الخط التربوي الذي يرى أن المجتمع لا يصلح إلا بصلاح الفرد، وهناك من جمع بين أمرين أو أكثر .[1]

أما السلفية فقد اختارت لنفسها طريق التربية، وتعتبر أن هذا الطريق هو طريق السلف الصالح وفيه إتباع لمنهج الرسول العملي.2

وحول علاقة الإسلاميين بالحكم، يقول "إبراهيم عليان ": " إذا استمر البعض من الإسلاميين في التفكير في مرحلة الحكم بعقلية الجماعة، فيجب البحث عن ما يجمع ولا يفرق وعن أقصى درجة من التسامح مستمدين ذلك من التاريخ الإسلامي الغني، ومتخذين مبدأ التدرج في التغيير، فأمراض الأمة الواجبة التغيير مزمنة، ومنذ قرون والتغيير الراديكالي قد يكون له ثمنه...."3

وفي هذا الشأن، يرى " عبد الحميد أحمد أبو سليمان ": " إن العمل التدريجي نحو تقليص دائرة العنف في المجتمع، والعمل الدائب المستمر، لمكافحة أسباب المظالم، والتجاوب الجاد مع متطلبات التطور ودواعي الإصلاح، هو الطريق الوحيد أمام قيادات الأمة إلى الاستقرار، وإيقاف مسلسلات العنف، وإلى تحقيق القدرة والكرامة والريادة الخيرة، التي ينال ثمرتها كافة أبناء الأمة ."[4]

---

1 فايزة أحمد يوسف صيام، بحث حول" السلفية بين الأمس واليوم"، مقدم للدكتور: مصطفى أبو صوى، تخصص: مذاهب وتيارات فكرية معاصرة، كلية الدراسات العليا، جامعة القدس، 2006، ص،08.

2 المكان نفسه.

3 إبراهيم خليل عليان،" الدولة الدينية والدولة المدنية"،(فلسطين:جامعة القدس المفتوحة، ورقة مقدمة لمؤتمر بيت المقدس الثالث بفلسطين،2012)، ص،25.

4 عبد الحميد أحمد أبو سليمان، العنف وإدارة الصراع السياسي في الفكر الإسلامي بين المبدأ والخيار: رؤية إسلامية"،(القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي بالاشتراك مع دار السلامة لطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، سلسلة قضايا الفكر الإسلامي 17، ط، 1، 2002)، ص، 85.

وما يميز الحركات الإسلامية المتطرفة، هو اعتمادها على مفهوم " التكفير "، واعتبار المجتمعات العربية والإسلامية، بأنها تعيش في الظلمات والجاهلية، وأنه لا بد من تأسيس الدولة الإسلامية، ونشر تعاليم الدين الإسلامي الحنيف، ويكون ذلك بشتى الطرق والوسائل والسبل بما فيها حتى استخدام العنف، عندما تتطلب الحاجة والضرورة ذلك.[1]

المطلب الثالث: دور ومهمة الحركات الإسلامية

من خلال هذا المبحث، سيتم التطرق لأهم الأدوار والمهمات التي تقوم بها الحركات الإسلامية.

يقسم " أبو الأعلى المودودي " الجهاد إلى ثلاثة أقسام: الجهاد بالعلم، الجهاد بالسيف، والجهاد بالمال.[2]

أما " سيد قطب "، فيرى أن الدور الرئيسي الذي يجب أن تقوم به الحركة الإسلامية، هو المقاومة الفكرية والإيديولوجية من جانب، والمقاومة المسلحة (الجهاد) ضد الأنظمة الحاكمة من جانب آخر، وهذا لإقامة الدولة الإسلامية لتخليص البشرية، والأمة الإسلامية من الظلال و" الطاغوت ".[3]

---

[1] جميل حمداوي، الحركات الإسلامية وسلاح التكفير، (المغرب: د د ن، ط، 1، 2016)، ص، 07.

- معفهوم التكفير: هو اتهام الآخر بالإلحاد والزندقة والمروق والجحود، وغالبا ما يرتبط الكفر بدار الحرب، في حين يقترن أو يرتبط الإيمان بدار الحرب. مأخوذ من مرجع:
- جميل حمداوي، الحركات الإسلامية وسلاح التكفير، (المغرب: د د ن، ط، 1، 2016)، ص، 07.

2 الهواري بركة، مرجع سبق ذكره، ص، 466.

3 الهواري بركة، المرجع نفسه، ص، 467.

وقد سجلت الحركات الإسلامية حضورا في خطاب المساجد، حيث عملت على التربية والتعليم والتثقيف، ومن خلال الحلقات العلمية داخل دور العبادة، ودعوتها إلى ضرورة تبني قيم وتعاليم الدين الإسلامي، ساهمت في تربية وتثقيف المجتمع.[1]

أولا: مناهضة استبداد الأنظمة السياسية الحاكمة والاحتلال الأجنبي:

عملت الحركات الإسلامية على مقاومة النظم الاستبدادية، كما ناهضت كل أشكال الاستعمار والوصاية، وهذا ما مكن من اعتبارها، مدافعة عن كرامة الأمة لنيل حقوقها وحرياتها.[2] وبالتالي، فإن الحركات الإسلامية في الوطن العربي التي حاربت الاستبداد، والاحتلال، قد لاقت تأييد شعبيا كبيرا،وهو ما زاد من توسع نفوذها الاجتماعي والسياسي، كما أن عجز الأنظمة الحاكمة عن تنفيذ وعودها السياسية والاجتماعية بتحقيق التنمية والعدالة، وهو ما ساهم في دفع المواطنين لاعتبار الجماعات الإسلامية كمخرج من هذا المأزق.[3]

ثانيا: الارتكاز على الإسلام والعمل التطوعي الإنساني:

استخدمت الحركات الإسلامية، الدين كمرتكز في عملها ومشاريعها، وخطاباتها، وهو ما تم اعتباره عاملا مهما في تأثيره، ونفوذها في مختلف أوساط المجتمع، كما لعب العمل التطوعي والدعوي من خلال دور العبادة والمساجد دورا كبيرا في توسعها وانتشارها.[4]

ثالثا: الاستبداد السياسي:

قامت أغلب الحركات الإسلامية العربية باتخاذ أسلوب المواجهة المباشرة ضد الأنظمة الاستبدادية، وهو ما نجم عنه التفاف شعبي واسع معها.

يرى الأمين العام لمؤسسة الفكر العربي " عبد المنعم سليمان "، أن أسباب ودوافع صعود تيار الإسلام السياسي، يعود بالأساس إلى ثلاثة عوامل، وهي:

- تأزم الأوضاع الاجتماعية وتفاقمها.

---

1 عمار جيدل، أفكار في أولويات الحركات الإسلامية، (الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، ط، 1، 2008)، ص، 11.

2 المكان نفسه.

3 ميلاد مفتاح ومحمد عبد الغفور الشيوخ، مرجع سبق ذكره، ص، 213.

4 ميلاد مفتاح ومحمد عبد الغفور الشيوخ، مرجع سبق ذكره، ص، 215.

- انتشار الفساد.
- قمع الأنظمة السياسية للإسلاميين.[1]

رابعا: مواجهة التشويه الإعلامي لها من طرف الأنظمة السياسية الحاكمة:

عملت الأنظمة السياسية الحاكمة على تشويه صورة الحركات الإسلامية، وأدخلت قياداتها إلى السجون، بل وصلت إلى حد نفيهم إلى الخارج.

تخوف الإسلاميين من المشاركة في الثورات العربية، خشية إجهاض هذه الثورات بسببهم، كما لم يسمح شباب الثورتين التونسية والمصرية بظهور أية فئة أو فعالية سياسية معينة لتؤثر في شمولية الثورات.[2]

خامسا: الميل نحو البراغماتية السياسية:

الحركات الإسلامية التي كانت تتمسك بتعاليم الإسلام، وخدمة المجتمع، ونشر قيم العدالة والتسامح، وتحمل التبعات والمسؤوليات كالملاحقات والاغتيالات، والسجن وغيرها، فبعد ثورات الربيع العربي، اتجهت عدد من التيارات الإسلامية إلى التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتقديم تنازلات، والتعايش حتى مع الاحتلال، واحترام كافة الاتفاقيات والتحالفات التي كانت إلى وقت قريب، تكفرها تلك الجماعات.[3]

ودخلت في محادثات وحوارات مع الإدارة الأمريكية، مستغلة الأزمات التي تعاني منها، الدول العربية، فأعلنت عدد من الحركات الإسلامية، تبنيها للديمقراطية، والتعددية، وحرية الفكر والمعتقد، وحقوق الأقليات، ووضع حد لصفحات الصراع في الماضي، وهذا ما نجده بالنسبة للجماعات الإسلامية في تونس، ومصر والأردن وليبيا وسوريا.[4]

عندما كان الإسلاميون يقفون موقف المعارضة، كانوا يعادون الغرب، وكانت دعواتهم لمقاطعة إسرائيل، ومثل هذه السلوكات كانت مبررة، لكن عندما وصلوا للسلطة في بعض الدول العربية بعد ثورات الربيع العربي، أصبحوا في تقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث صرح عدد من قيادات الإخوان المسلمين في مصر: " تحالف الإخوان مع أمريكا، تحالف استراتيجي !

---

1 ميلاد مفتاح ومحمد عبد الغفور الشيوخ، المرجع نفسه، ص، 221.

2 المكان نفسه.

3 ميلاد مفتاح ومحمد عبد الغفور الشيوخ، مرجع سبق ذكره، ص ص، 233 – 234.

4 ميلاد مفتاح ومحمد عبد الغفور الشيوخ، المرجع نفسه، ص، 234.

وكانوا بالأمس القريب ضد اتفاقيات السلام مع إسرائيل، وحركة " حماس " الفلسطينية، تطارد كل من يطلق الصواريخ باتجاه إسرائيل ".[1]

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن الحركات الإسلامية تتفق مع المواقف الرسمية للأنظمة السياسية العربية، وبعض الاتجاهات السياسية لحركات وأحزاب علمانية عربية حول النظام العالمي الجديد، منها ما يلي:

- سياسة الكيل بمكيالين للسياسات الغربية عموما، والسياسة الأمريكية بوجه خاص، بما فيها هيئة الأمم المتحدة في التعاطي مع القضايا العربية.
- هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على السياسات العالمية بوجه عام، والعربية بوجه خاص، ورغبتها في فرض توجهاتها وأهدافها بمختلف الطرق والوسائل المتاحة لديها بما فيها القوة العسكرية.
- تبعية المنظمات الدولية للهيمنة الأمريكية، بل وأصبحت من أدوات السياسة الأمريكية، وفي خدمة النظام العالمي الجديد، وخصوصا البنك العالمي، وهيئة الأمم المتحدة، والمنظمة العالمية للتجارة، وحلف شمال الأطلسي.
- انتهاك استقلال وسيادة الدول تحت شعارات إنسانية كحقوق الإنسان أو المحافظة على السلم والأمن الدوليين، وتحت مسمى محاربة الإرهاب والتطرف.
- حماية أمن الكيان الصهيوني.[2]

المبحث الرابع: التحديات والصعوبات التي تواجه الحركات الإسلامية وتقييم دورها

هناك العديد من الصعوبات والمشاكل التي تواجه الحركات الإسلامية كالجهل بالإسلام وغيرها، وتحديات داخلية وأخرى خارجية، ومحاولة تقييم دورها وذلك بالتطرق إلى إيجابياتها وسلبياتها.

المطلب الأول: التحديات الداخلية

1 ميلاد مفتاح ومحمد عبد الغفور الشيوخ، المرجع نفسه، ص، 235.

2 سعادة راغب الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص، 303.

كثيرة هي الصعوبات والمشاكل التي تواجه الصحوة الإسلامية، ومنها الجهل بالإسلام سواء بين المسلمين ومن غير المسلمين في مواقف مناقضة للإسلام وطبيعته، كالنظر إليه على أنه خطر على القيم التي ناضلت الإنسانية من أجلها كالحريات الشخصية والعامة، حرية التفكير والاعتقاد، والتعبير والإبداع والفن، ومختلف الحريات العامة كتكوين الأحزاب السياسية والجمعيات والجرائد، وحق الشعوب في اختيار حكامها عبر الانتخاب، وحرية النساء وكرامتهن ومختلف الحقوق الأخرى.[1]

ومن بين الصعوبات والتحديات الداخلية التي تواجه الحركات الإسلامية كذلك، محدودية خبرة وممارسة الحركات الإسلامية في ميدان العلاقات الدولية، وقلة المتخصصين في العلاقات الدولية، لكن اختلال موازين القوى لصالح الغرب على حساب الأمة العربية والإسلامية، هو الذي أضعف الحركات الإسلامية، لأن هذه الأخيرة لها قدرات ومهارات وأفكار، وبعد نظر وإتقان العديد من لغات العالم للتواصل مع الآخر، ولها خطاب معاصر، لكنه غير مجد أمام قوة الغرب عسكريا واقتصاديا وغيرها.[2]

وامتاز خطابها بالجمود، وعدم مطابقته لمفاهيم الساحة الدولية، غير أنه تطور من حيث المفردات وغيرها منذ مرحلة الستينيات.[3]

وكذلك اعتبار الإسلام خطرا على السلم، وحوار الحضارات، وربط الإسلام بالتعصب والتطرف والإرهاب والعدوان على حريات الشعوب والأفراد.

وتحدي الاستبداد الذي يعاني منه العالم الإسلامي، وفي هذا الشأن يقول:

" راشد الغنوشي " : " ..مطلوب من أبناء الصحوة الإسلامية أن يوصلوا مبادئ الحرية والشورى والديمقراطية بكل أبعادها في أرض الإسلام ومنظوره، وأن يتعاونوا مع كل القوى المناهضة للاستبداد والمدافعة عن حقوق الإنسان والديمقراطية من كل ملة، داخل العالم الإسلامي وخارجه. فالاستبداد شر كله، وليس هناك من نعمة بعد الهداية.."[4]

بالإضافة إلى قلة المؤسسات والدوائر اللازمة للعمل على المستوى الدولي لدى الحركات الإسلامية كمراكز البحوث السياسية، والمؤسسات المتخصصة في الشؤون الدولية، غير أنه في

---

1 راشد الغنوشي، الحركة الإسلامية ومسألة التغيير، (لندن: المركز المغاربي للبحوث والترجمة، ط.1، 2000)، ص ص،06-07.

2 سعادة راغب الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص، 303 – 304.

3 سعادة راغب الخطيب، المرجع نفسه، ص، 304.

4 راشد الغنوشي، مرجع سبق ذكره، ص ص،07-08.

السنوات الأخيرة، بدأ الاهتمام لديها بإقامة هذه المؤسسات خصوصا في مصر والأردن، بيد أنها لا زالت تمتاز بقلة الفعالية بسبب زيادة تأثير الساحة الدولية عليها.[1]

وتحد آخر، المتمثل في تقديم نماذج إسلامية للحكم، تبشر بعدالة الإسلام، وهو ما يتطلب من أصحاب المشروع الإسلامي في مختلف الأقطار أن يكونوا على وعي بالمسؤولية الملقاة على عاتقهم. وفي هذا الشأن يقول "الغنوشي":" ..إن عليهم أن يدركوا أن المشروع الإسلامي ليس ملكا لحركة معينة حتى تتصرف فيه كما تشاء، وإنما ملك للأمة بل للإنسانية كلها..".[2]

والتحدي الرابع: وهو العداء الغربي للإسلام وأمته، ومما زاد من هذا، هو تغلغل الحركة الصهيونية في المجتمعات الغربية إعلاميا واقتصاديا وحتى في مراكز صنع القرار السياسي والإداري والعسكري الغربي.[3]

فهناك إرث تاريخي وعداء غربي لظاهرة الإسلام السياسي، فالصراع بين الإسلاميين والغرب، كان منذ مرحلة الاستعمار البريطاني والفرنسي، وبعد نهاية الحرب الباردة في 1989م، فالغرب يخشى قيام الإسلاميين بعرقلة عملية السلام العربية الإسرائيلية، ويسعى للمحافظة على استقرار الأنظمة الموالية للغرب، ويتخوف الغرب كذلك من تأثير هؤلاء على منابع الطاقة والبترول في الخليج العربي، وامتلاك أسلحة غير تقليدية، والقيام بهجمات إرهابية. ومما زاد من تعميق الخلاف بين الإسلاميين والغرب، هو أزمة الخليج العربي 1990 – 1991م، وهجمات 11 سبتمبر 2001م، والحرب على العراق في سنة 2003م.[4]

فالصهيونية هي المسئولة عن التحريض ضد الإسلام، والتهويل من " الخطر الإسلامي "، والأصولية الإسلامية، في حين أن لا أحد يجهل أن أكثر الأصوليات المعارضة من حيث الانغلاق والعدوانية والتطرف هي الكنيست (البرلمان) الإسرائيلي.[5]

المطلب الثاني: التحديات والعراقيل الخارجية

1 سعادة راغب الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص، 304.

2 راشد الغنوشي، مرجع سبق ذكره، ص،08.

3 راشد الغنوشي، المرجع نفسه، ص ص،08-09.

4 سعادة راغب الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص، 305.

5 راشد الغنوشي، مرجع سبق ذكره، ص، 09.

هناك العديد من التحديات الخارجية التي أصبحت تواجه الحركات الإسلامية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا المطلب، ومنها:

إمكانية توفيق الحركات الإسلامية بين الديمقراطية والإسلام، حيث يرى الغرب أن أغلب الحركات الإسلامية بعد هذه الأحداث، هي حركات عنف، لا تعترف بقواعد اللعبة الديمقراطية، ومن أهم تحديات الحركات الإسلامية، هو إثبات إمكانية التوفيق بين الديمقراطية والإسلام.[1]

بالإضافة إلى ضعف الخطاب الإسلامي تجاه البيئة الدولية، فهذا الخطاب بوجه عام، وحتى حرب الخليج الثانية، ومنتصف التسعينيات، كان يتميز بابتعاده عن معالم السياسة الدولية، والمفاهيم المعاصرة المستخدمة فيها، كحقوق الإنسان، العولمة، الشرعية الدولية وغيرها.[2]

والعداوة الأمريكية للحركات الإسلامية من خلال النظرة الأكاديمية، حيث تواجه الحركات الإسلامية تحديا كبيرا، يتمثل في العداوة الأمريكية لها، والتي تدفع بدولها إلى قمع العمل الإسلامي حتى الأعمال الخيرية، وتوفير الدول العربية والإسلامية للمعلومات لأمريكا عن الأفراد والمؤسسات والأموال خوفا من وقوعها في أيدي الإرهابيين.[3]

ومن بين أبرز مفكري الغرب الذين انتقدوا الإسلام، نجد " صمويل هنتغتون " الذي يرى: " أن الإسلام واحد من الثقافات التي تمتلك المقدرة على التمرد على النظام العالمي، لأنه يمتلك في أصوله جرثومة التمرد على الحضارة الغربية ".[4]

وإدراك ووعي الحركات الإسلامية بالعمق المناسب ما يحاك ضدها، وخاصة حركات المقاومة، حيث وضعت الولايات المتحدة خططا واستراتيجيات للقضاء على الحركات الإسلامية وإضعافها، منذ أحداث 11 سبتمبر 2001م، وشنت كذلك حربا ضد حركات المقاومة، من خلال تجفيف منابع العمل الخيري، وفرض قيود على تنقل الأموال في البنوك، ومنع وصول الأموال لحركات المقاومة.[5]

---

1 بن عيسى لزهر، مرجع سبق ذكره، ص ص، 207 – 208.

2 سعادة راغب الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص، 304.

3 بن عيسى لزهر، مرجع سبق ذكره، ص، 209.

4 بن عيسى لزهر، المرجع نفسه، ص، 210.

5 بن عيسى لزهر، مرجع سبق ذكره، ص، 212.

وتحريض الدول العربية للتضييق على الحركات الإسلامية، والتنسيق مع الأجهزة الأمنية الغربية، بحجة محاربة الإرهاب، وتوجد حاليا في الكثير من الدول العربية والإسلامية مكاتب لأجهزة الأمن الأمريكية، وخصوصا مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي[1] « FBI »

وزرع الفتنة بين الشيعة والسنة في الدول العربية والإسلامية، وتغذية الصراعات المذهبية، وبالتالي التأثير على الحركات الإسلامية، وممارسة الضغوطات على الدول التي تأوي، وتدعم حركات المقاومة كسوريا ولبنان وفلسطين وإيران، ودفعها لتجريد هذه الحركات من أسلحتها، وتشجيع الدول العربية والإسلامية للتطبيع مع إسرائيل.[2]

وإفشال النماذج الإسلامية للحكم لإضعاف مصداقية الإسلاميين، وتشويه سمعتهم أمام الشعوب العربية والإسلامية، وإشغالهم بالعرقية والحزبية والطائفية وغيرها، لفرض الإحباط واليأس من المشروع الإسلامي.[3]

بالإضافة إلى الاختلاف الكبير في ميزان القوى الذي يميل لصالح الدول الكبرى سياسيا واقتصاديا وعسكريا وإعلاميا وتكنولوجيا، يقابله الإمكانيات المحدودة للإسلاميين، هذا ما سمح بتحجيم دور الحركة الإسلامية على المستوى الدولي.

والدعم الخارجي للنظم السياسية التسلطية في العالم العربي في تعاملاتها مع المعارضة الإسلامية بمختلف أشكالها، ومن هنا يمكن القول أن هذه الأنظمة المدعومة من الغرب، قد لعبت دورا كبيرا في تقليص دور وفعالية الحركات الإسلامية على المستوى الخارجي.[4]

ومن أبرز التحديات الخارجية التي تحد من نشاط وفعالية الحركات الإسلامية، التشويه الإعلامي الغربي للحركات الإسلامية، والعداء بين المشروعين الصهيوني والإسلامي، المتمركز حول فلسطين، وبالتالي، فالمخطط الصهيوني، يهدف إلى استخدام الغرب لضرب الإسلام لإضعاف الطرفين على حد سواء.[5]

ويمكن حصر أهم التحديات التي يتوجب على الحركات الإسلامية مجابهتها على النحو التالي:

أولا: توجيه جهد مالي ودبلوماسي من أجل تقديم الصورة الناصعة للإسلام:

---

1 المكان نفسه.

2 بن عيسى لزهر، مرجع سبق ذكره، ص، 213.

3 بن عيسى لزهر، المرجع نفسه، ص، 214.

4 سعادة راغب الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص، 305 – 306.

5 سعادة راغب الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص، 306 – 307.

الحركات الإسلامية، تواجه عدة تحديات، وهو ضرورة إيجاد الإمكانيات والموارد البشرية والمالية من أجل تقديم السمعة الطيبة للإسلام، والتي شوهت بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001م، حيث أصبح يطلق على أي عمل إرهابي بأنه " إرهاب إسلامي "، كما أن الأمر يتطلب توفير جهد مالي وإعلامي كتنظيم ملتقيات وندوات ومحاضرات عبر وسائل الإعلام ضد الحرب النفسية على الإسلام والمسلمين لتقديم صورة مشرقة عن الإسلام.[1]

ثانيا: المقدرة على الصمود والبقاء في الواجهة:

يجمع العديد من الباحثين والدارسين على أن الحركات الإسلامية، تواجه تحدي إثبات وجودها، من خلال تقديم أفكار واستراتيجيات جديدة، والعمل على تقديم المرشحين الأكفاء.[2]

لقد كانت الحركات الإسلامية قبل عقدين من الزمن في مرحلة صعود، وتم إطلاق اسم " الصحوة الإسلامية " و " الإحياء الإسلامي "، لكن عقب أحداث 11 سبتمبر 2001م، تعرضت لحالة من التراجع بفعل الانعكاسات التي تعرضت لها جراء الأحداث والهجمات في 2001م في الولايات المتحدة الأمريكية.[3]

يرى الشيخ " حامد عبد الله العلي " أن هناك العديد من التحديات التي ستواجه الحركات الإسلامية، منها: التحدي الأمريكي الذي يقف كحجر عثرة أمام المشروع الإسلامي لهذه الحركات، والذي يتمثل في محاولة توحيد الأمة، وإقامة الدولة الإسلامية.

وتحد آخر، هو المشروع الصهيوني المناقض للمشروع الإسلامي، ودعم الحركات الإسلامية لحركات الجهاد في فلسطين، وهو ما سيؤدي إلى اتهام هذه الأخيرة بدعم الإرهاب والتطرف.[4]

وفي هذا الشأن، يرى " بن عيسى لزهر ": " هذا التراجع والتباين الحاد في حضور الحركات الإسلامية، ناتج من جهة أولى عن خلل في الاستراتيجيات الحركية التي اتبعتها الحركات الإسلامية، خلال السنوات السابقة، وناتج من جهة ثانية عن غياب التأسيس الثقافي داخل الحركة الإسلامية، والذي انتهى إلى تحليل عمليات التطور، والنمو داخلها، وانعكس سلبا على مستوى

---

1 بن عيسى لزهر، المرجع نفسه، ص، 217.

2 بن عيسى لزهر، المرجع نفسه، ص، 218.

3 بن عيسى لزهر، المرجع نفسه، ص، 220.

4 الشيخ حامد عبد الله العلي، " عشرة تحديات ستواجه الحركة الإسلامية في المرحلة المقبلة "، على الرابط الالكتروني:

www.alasr.ws/indexae7f.html 2003/09/19

الأداء العلمي، وعلى طبيعة الملكات الإدارية والتنظيمية، داخل الحركة، وأخيرا على خفوت قدرتها على استشراف المستقبل."[1]

ثالثا: استمرار وضع الحركات الإسلامية على ما هي عليه:

هناك وجهة نظر ترى أن وضع الحركات الإسلامية سيستمر على ما هو عليه الآن، أي بين الضعف أحيانا، والتميز في أحيان أخرى بسبب:

- أن الحركات الإسلامية المعتدلة لا تتبنى خطابا مناوئا لأمريكا وإسرائيل، وبالتالي يكتب لها البقاء.
- تخوف الحركات الإسلامية من الحملة الأمريكية لمحاربة الإرهاب بعد 11 سبتمبر 2001م.
- استغلال الحركات الإسلامية للظروف المناسبة للتعبير عن أهدافها وطموحاتها كالعدوان على العراق في 2003م، وأفغانستان والحرب على غزة.[2]
- عجز الحركات الإسلامية عن فهم العوامل التي أفرزت الأنظمة الحاكمة، والممارسة السياسية.
- الممارسة الديمقراطية في العالم العربي، هي ممارسة إيديولوجية تغيب فيها " الممارسة الفعلية المؤسسة في الواقع."
- انحصار هامش الحرية والرأي في نطاق ضيق، وكذا الوعي والثقافة في أيدي القلة من المجتمع.
- إمكانية سماح عدد من الدول العربية للحركات الإسلامية من الوصول للسلطة.[3]

ويمكن حصر العراقيل والصعوبات التي تواجه الحركات الإسلامية في النقاط التالية:

- الإرث التاريخي والعداء الغربي والشرقي للإسلام السياسي، وهو ما يشكل تحديا كبيرا لا بد أن تواجهه الحركات الإسلامية لكي تحافظ على وجودها واستمراريتها.
- التقدم الكبير للقوى العظمى في مختلف مجالات القوة، سياسيا، اجتماعيا، اقتصاديا وعلميا، عسكريا وتكنولوجيا، يقابله الإمكانيات المحدودة لحركات الإسلام السياسي.[4]
- دعم الدول الكبرى للأنظمة السياسية التي توصف بالاستبداد ومعاداة الحركات الإسلامية، والتشويه الإعلامي الذي تتعرض له هذه الأخيرة من طرف مختلف دول العالم، خصوصا الدول الكبرى، وحتى النظم السياسية العربية والإسلامية على حد سواء.

---

1 بن عيسى لزهر، مرجع سبق ذكره، ص، 254.

2 بن عيسى لزهر، مرجع سبق ذكره، ص، 254 – 255.

3 بن عيسى لزهر، المرجع نفسه، ص، 255.

4 راشد الغنوشي ، الحركة الإسلامية ومسألة التغيير " ، مرجع سبق ذكره، ص، 99 .

- قلة خبرة الحركات الإسلامية وممارستها على مستوى العلاقات الدولية.[1]

- العداء والصراع بين المشروع الصهيوني والمسيحي والمشروع الإسلامي الذي تتبنها الحركات الإسلامية، وتدافع عنه، خصوصا في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، واتهامات الغرب وإسرائيل لهذه الأخيرة بدعم وتمويل الإرهاب، وحتى ممارسته.[2]

- حالة الضعف العام الذي تعيشه الأنظمة والمجتمعات العربية والإسلامية، والذي يشكل عبئا كبير يلقى على كاهل حركات الإسلام السياسي، وهو ما يؤثر في قدراتها على التأثير والفعل.[3]

ومن التحديات الكبيرة التي تواجه عمل ونشاط الحركات الإسلامية، الغموض الذي يكتنف النوايا الأمريكية تجاه النظم السياسية الحاكمة في الدول العربية والإسلامية، وأثر ذلك على فعالية وأداء هذه الحركات.

بالإضافة إلى تحد آخر، يتمثل في وقوع الحركات الإسلامية تحت طائلة القرارات العربية الإستراتيجية التي تحددها الإدارة الأمريكية بصورة واضحة وجلية.

وذوبان وطمس الهوية العربية والإسلامية بشكل مستمر تحت إفرازات وتجليات العولمة، خصوصا بعد احتلال العراق في سنة 2003م.[4]

بالإضافة إلى الثورة في مجال الاتصالات، والتي تؤثر في العقول، وهو ما يتخطى قدرات الحركات الإسلامية، وتحدي تراجع شعبيتها، حيث بدأت تفقد مصداقيتها، بعدما عملت على تقديم تنازلات للأنظمة الحاكمة وغيرها، وتبنيها لمشاريع أخرى، واستثمارها لحساب مصالحها وأهدافها.

وتحدي عجزها عن القيام بالدور القيادي في مجتمعاتها، والتراجع المتواصل عبر الأجيال داخل الحركات الإسلامية، من ناحية العدد والنوعية، فالقيادات السابقة المضحية أصبحت تندثر، والأجيال اللاحقة، أصبحت تتأثر بالبيئة الدولية وإفرازاتها.[1]

---

1 راشد الغنوشي، مرجع سبق ذكره، ص، 99.

2 راشد الغنوشي، المرجع نفسه، ص، 100.

3 حسن الترابي ، أولويات التيار الإسلامي لثلاث عقود قادمات " في **المستقبل الإسلامي**، مركز دراسات المستقبل الإسلامي ، لندن، ع، 02 ، نوفمبر 1991 ، ص ص، 70-71 .

4 الشيخ حامد عبد الله العلي، " عشرة تحديات ستواجه الحركة الإسلامية في المرحلة المقبلة "، على الرابط الالكتروني:

www.alasr.ws/indexae7f.html 2003/09/19

المطلب الثالث: تقييم دور الحركات الإسلامية (الانجازات والسلبيات)

سيتم من خلال هذا المطلب تقييم دور الحركات الإسلامية، وذلك من خلال التطرق للإنجازات والسلبيات التي ترتبط بها.

1- إنجازات الحركات الإسلامية:

أخذت الحركة الإسلامية على عاتقها القيام بالدور الإصلاحي، وبرز في ما يلي:

1- إعادة الحيوية إلى موقف الانتماء إلى الإسلام والاعتزاز به.

2- الدفاع عن الإسلام والنجاح في نشر الولاء له والتمسك به.

3- رفض التيار التخريبي والتصدي له من منطلق إسلامي وباسم الإسلام.

4- محاولات لصياغة تصورات وحلول لمشاكل المجتمع من خلال المنظور الإسلامي والقيم الإسلامية.

5- تربية أجيال من الشباب والشابات الذين ربطوا حياتهم ومستقبلهم بالإسلام وحاولوا أن يعيشوا له ومن أجله.

6- المشاركة في القتال دفاعا عن البلاد الإسلامية، من ذلك قتال الإسلاميين في فلسطين سنة 1948، وفي مقاومة الإنجليز في قناة السويس...

7- نشر روح التضحية ببذل الجهد والوقت والمال والدم والحياة في سبيل تحقيق الأهداف الإسلامية.

8- الاهتمام بقضايا الشعوب الإسلامية والمساهمة بقدر ما تسمح به الظروف لمساعدة الشعوب الإسلامية.[2]

يرى عدد من الدارسين والمتخصصين بأن **الحركات الإسلامية سائرة إلى مزيد من الحضور**، وهم كثيرون، إذ يرون بأن للحركات الإسلامية مستقبلا، وتسير نحو، فرض حضورها، وكسب تأييد الجماهير، وتمثيل مجتمعاتها في الحكم، اعتمادا على ما يلي:

هزيمة إحدى الحركات الإسلامية لا يعن انهزام باقي الحركات الإسلامية الأخرى.

عدد من التجارب الإسلامية ناجحة في الحكم كالحزب الإسلامي التركي.

---

1 الشيخ حامد عبد الله العلي، " عشرة تحديات ستواجه الحركة الإسلامية في المرحلة المقبلة "، على الرابط الالكتروني:

www.alasr.ws/indexae7f.html 2003/09/19

2 عبد الله أبو عزة،" نحو حركة إسلامية علنية وسلمية "، (د. م. ن: د. ت. ن)، ص ص،181-182.

اعتبار الحركات الإسلامية أكثر تعبيرا عن مصالح الناس وتطلعاتهم وآمالهم.[1]

ويمكن القول، أن الحركات الإسلامية هي امتداد لحركات التحرر من الاستعمار، والتي كانت إسلامية في جوهرها، وسلوكها كالأمير عبد القادر الجزائري، وعز الدين القسام في فلسطين وغيرهما.

رغم الانعكاسات السلبية لأحداث 11 سبتمبر 2001م، على الحركات الإسلامية إلا أنها تغلبت على بعضها، وحولتها كإضافة لرصيدها.

وتلعب الحركات الإسلامية دورا كبيرا في الدعوة إلى رفض كل المحاولات الرامية للتغريب، ومحاربة طمس الهوية الإسلامية.[2]

ويمكن أن نوجز أهم إنجازات الحركات الإسلامية وعطاءاتها في مختلف المراحل التاريخية، بأنها اجتماعيا، قد أعادت الاعتبار لدور الدين في المجتمع، وسياسيا، عندما عملت على محاربة الاحتلال بشتى صوره وأشكاله، والدفاع عن قضايا المسلمين في مختلف أرجاء العالم.[3]

رغم الجهود الحثيثة التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل لضرب حركات المقاومة الإسلامية، إلا أن هذه الحركات تراهن على رص صفوف جميع التيارات الوطنية في دولها، ومنع الانقسام لمواجهة التحديات الخارجية.

ويرى أصحاب هذا الرأي أن الحركات الإسلامية، لا بد لها من تجديد خطابها السياسي، والذي يحتاج إلى الانفتاح أكثر على قضايا المجتمع عوض التركيز أكثر على المفاهيم الفقهية ولغة القضاة.[4]

يمكن الإشارة إلى أنه من بين **أهم الانعكاسات الإيجابية للأحداث على الحركات الإسلامية**، ما يلي:

- بقيت الحركات الإسلامية في الواجهة.
- زيادة التحركات السياسية تجاه الشؤون الإسلامية والسياسية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.
- إعلام الشعوب بحقيقة النوايا والسياسات الأمريكية في الشرق الأوسط.
- انتقلت حركات الإسلام السياسي من موقف دفاعي إلى موقف هجومي.

---

1 بن عيسى لزهر، مرجع سبق ذكره، ص، 256.

2 بن عيسى لزهر، مرجع سبق ذكره، ص ص، 256 – 257.

3 محمد سليمان، " ملاحظات أولية: الإسلاميون والتحديات السياسية القادمة "، على الرابط الالكتروني:
www.alasr.ws/indexae7f.html 2003/07/19

4 بن عيسى لزهر، المرجع نفسه، ص، 257.

- شكلت أحداث 11 سبتمبر 2001م، دافعا لدراسة الإسلام والحركات الإسلامية، والتعرف عليهما.[1]

2- سلبيات الحركة الإسلامية:

من بين أهم نقائصها هو القصور الفكري، وقلة التخطيط، واختلال في التنظيم، والارتباك في الممارسة، ففكريا، اكتفت الحركات الإسلامية بطرح الشعارات والمقولات العاطفية التي لم تقم على دراسات موضوعية.[2]

كما يغلب على عمل الحركات الإسلامية الطابع الارتجالي الذي يفتقر إلى التخطيط المسبق، وهو ما ينتج عنه أمور سلبية أخرى، كالإسراع في تكفير الناس والحكام والمجتمعات برمتها.[3]
ويمكن القول أن بعض الحركات الإسلامية التي وصلت لسدة الحكم في عدد من الدول العربية والإسلامية، ومارسته، وعرفت عدة صعوبات في تسيير الشأن العام، ولكن أسباب فشل البعض منها، يرجع بالأساس إلى الإقصاء الذي قامت به عدد من الحركات الإسلامية في حق عدد من القوى الاجتماعية، وبالتالي، فإذا ما أرادت الانتشار والتوسع، فلا بد من تفكير عقلاني، يقوم على إشراك كل فعاليات المجتمع.[4]

تفتقر الحركات الإسلامية للتجديد والاجتهاد والانفتاح على الشعوب، والافتقار للحوار الجاد مع النفس ومع الغير، وعدم وجود رؤية موضوعية شاملة للواقع العربي والإسلامي، وما طرأ على الساحة العالمية من تغيرات، خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م.[5]

وضمن هذا السياق، يرى " بن عيسى لزهر " في نقده للحركات الإسلامية: " ...إن المتابع لتاريخ وخبرة الحركة الإسلامية المعاصرة، نجد أن هذه الحركة، قد ركزت على الجوانب الإيديولوجية والسياسية على حساب التربية الاجتماعية، وأيضا على حساب التربية الثقافية والفكرية."[6]

---

1 بن عيسى لزهر، مرجع سبق ذكره، ص، 264.

2 عبد الله أبو عزة، مرجع سبق ذكره، ص ص، 182-183.

3 عبد الله أبو عزة، المرجع نفسه، ص، 185.

4 عبد المجيد الشرفي، مرجعيات الإسلام السياسي، (تونس: التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، ط، 1، 2014)، ص، 97.

5 بن عيسى لزهر، مرجع سبق ذكره، ص ص، 228 – 229.

6 بن عيسى لزهر، المرجع نفسه، ص، 229.

كذلك عدم اهتمام الحركات الإسلامية بشكل كبير بالقضية الفلسطينية، التي من المفترض أنها هي القضية الرئيسية لها، وللمسلمين بوجه خاص، باستثناء حركات المقاومة الإسلامية.[1]

وحول **الانعكاسات السلبية الداخلية لأحداث 11 سبتمبر 2001م على الحركات الإسلامية:** حسب الباحث " بن عيسى لزهر "، تتمثل في ما يلي:

" – تصعيد حملة اعتقالات واسعة وشاملة لقيادات الحركات الإسلامية.

– تهميش الحركات الإسلامية والتضييق عليها.

– الحيلولة دون وصول الإسلاميين للسلطة.

– الانهزامية التي ظهرت على الحركات الإسلامية.

– الحرب على الإرهاب، وهي في حقيقة الأمر حرب على حركات الإسلام السياسي."[2]

ومن أهم **الانعكاسات السلبية الخارجية لأحداث 11 سبتمبر 2001م على الحركات الإسلامية،** ما يلي:

– الحرب على الإرهاب التي في جوهرها، هي حرب على الحركات الإسلامية.

– إلصاق تهمة العنف والإرهاب على مجمل الحركات الإسلامية.

– صمت الغرب في الكثير من الأحيان عن العنف الرسمي الذي تمارسه عدد من الدول العربية في حق الحركات الإسلامية .[3]

– النظرة السلبية للرأي العام العالمي للإسلام والحركات الإسلامية بعد تشويه سمعتهما.

– مشروع الشرق الأوسط الكبير، والذي يطالب الحركات الإسلامية بتغيير مواقفها وخطاباتها، وكيفية مشاركتها على المستويين الاجتماعي والسياسي.[4]

وفي هذا المجال، يرى " بن عيسى لزهر ": " إذا كان العداء الأمريكي لبعض الحركات الإرهابية له مبرراته السياسية والأخلاقية، فإن الغريب في الأمر أن ينسحب هذا الموقف على الحركات الإسلامية السياسية، والتي يستحيل وفق قواعد اللعبة الديمقراطية أن تعتبر إرهابية.[5]

---

1 بن عيسى لزهر، مرجع سبق ذكره، ص، 232.

2 بن عيسى لزهر، مرجع سبق ذكره، ص، 263.

3 المكان نفسه.

4 بن عيسى لزهر، المرجع نفسه، ص، 264.

5 بن عيسى لزهر، المرجع نفسه، ص، 267.

ويضيف قائلا: " ومن هنا لم تعد هناك فقط أهمية وضرورة حتمية في دمج الحركات الإسلامية في المسيرة السياسية لبلدان الشرق الأوسط، من أجل تدعيم مسيرة التطور الديمقراطي في هذه البلدان، إنما أيضا في امتلاك قدرات أكبر على مواجهة السياسة الأمريكية الجديدة في المنطقة بعد 11 سبتمبر، وهذا عبر بناء خطاب سياسي إنساني جديد مستمد من القيم الإسلامية في ما يخص التنمية، العدالة، والمساواة."[1]

حالة الضعف العام الذي تعيشه المجتمعات العربية والإسلامية، والذي يؤثر سلبا على الحركات الإسلامية، حيث يعمل هذا الضعف على استنزاف قدرات هذه الحركات على القيام بالفعل الدولي، ويتوجه كل مجهودها نحو الإصلاح الداخلي للأمة، إذ أن هذا الواقع الذي يتسم بالضعف، يعتبر عائقا أمام الحركات الإسلامية نحو التأثير والفعل على المستوى الدولي.[2]

هناك العديد من المؤشرات التي تدل على تقهقر وتراجع دور وفعالية الحركات الإسلامية، منها ما يلي:

1- انعكاسات أحداث 11سبتمبر على أغلب الحركات الإسلامية المعتدلة والجهادية على حد سواء.

2- وضع الولايات المتحدة الأمريكية لخطط واستراتيجيات في تعاملها مع حركات المقاومة الجهادية منذ أحداث 11 أحداث 2001م، بهدف القضاء عليها وإضعافها.

3- عدم وضع إستراتيجية واضحة المعالم من طرف الإسلاميين لمواجهة التهديدات الغربية ضد كل ما هو إسلامي.

4- تحريض الدول الغربية للحكومات العربية للتضييق على الحركات الإسلامية، ومحاصرتها.[3]

خلاصة واستنتاجات:

توصلت الدراسة من خلال هذا الفصل إلى أن مفهوم الحركات الإسلامية، يمتاز بنوع من التعقيد والتشابك، وتعدد المفاهيم التي أعطيت حولها، ومنها: أنها تلك التنظيمات أو الجماعات الأهلية التي تحمل مشروعا إسلاميا للحكم، وللتغيير السياسي والاجتماعي والثقافي، يستهدف في غايته تأسيس الدولة الإسلامية أو الانتصار لمشروعها وقضاياها .

---

1 بن عيسى لزهر، مرجع سبق ذكره، ص، 267.

2 سعادة راغب الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص، 307.

3 بن عيسى لزهر، مرجع سبق ذكره، ص، 252.

وتمتاز كغيرها من التنظيمات بمجموعة من الخصائص، والتي تتعدد وتتنوع، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، أنها جماعة منظمة، ومفهومها شامل للإسلام، وسمة الانتشار وتغلغلها في الأوساط الشعبية، وكونها حركة سياسية تسعى هي الأخرى لنشر فكرها وتوجهاتها، وتسعى كذلك للوصول للسلطة، وتمتاز بالتنظيم وغيرها من الخصائص الأخرى.

وأن من أبرز الأهداف التي تسعى الحركات الإسلامية لتجسيدها على أرض الواقع، هي التغيير السياسي والاجتماعي، والعمل بتعاليم الدين الإسلامي، وإقامة الدولة الإسلامية، وغيرها.

بيد أنها تختلف في آليات العمل السياسي، ويمكن تقسيمها إلى قسمين، حركات إسلامية، تنتهج الطرق السلمية والحوار لإحداث التغيير والوصول إلى الحكم، وحركات إسلامية، تسعى للتغيير السياسي والاجتماعي عن طريق استخدام القوة والعنف، وهو ما أدى إلى حدوث صدامات بينها وبين عدد من الأنظمة السياسية الحاكمة.

ويمكن القول أن مواقف الحركات الإسلامية من الديمقراطية والمشاركة السياسية والتعددية السياسية والحزبية، ومختلف القيم والمبادئ الديمقراطية، تختلف، بين مؤيد ومعارض لها، ولكل طرف حججه وأسبابه الخاصة به.

الفصل الثالث: واقع الحركات الإسلامية في الجزائر

ستتم الإشارة من خلال هذا الفصل لواقع الحركات الإسلامية في الجزائر، والتطرق لكيفية نشأتها وبروزها، وأبرز المنطلقات والأسس الفكرية التي تقوم عليها، والعوامل التي ساعدت على بروز الحركات الإسلامية وأهم تنظيماتها، وطبيعة العلاقة بين الحركات الإسلامية والنظام السياسي الجزائري، كاتخاذ أسلوب الحوار والاعتدال أحيانا، والمواجهة والعنف أحيانا أخرى، والتطرق للأزمة الأمنية الجزائرية من حيث أسبابها ونتائجه، والحلول الأمنية والسياسية لحلها (ميثاق السلم والمصالحة الوطنية).

ومن خلال تصفح مختلف الأدبيات والمراجع التي اهتمت بواقع الحركات الإسلامية في الجزائر، نجد هناك العديد من الروايات والوقائع حولها، إذ وقبل الحديث عن هذه الحركات في الجزائر، وكيفية نشأتها وظهورها، تجدر الإشارة هنا، إلى أنه سيتم التعرض بالدراسة والتحليل لنشأة ظاهرة الحركات الإسلامية بشكل عام في المجتمعات العربية والإسلامية، حيث ستنطلق الدراسة في هذا الفصل من سنة 1927م، وهو تاريخ ظهور ونشأة حركة الإخوان المسلين في مصر، والتي تعتبر النواة أو اللبنة الأولى لنشأة وتطور الحركات الإسلامية، والتي نجد أن كل الحركات الإسلامية في العالمين العربي والإسلامي قد تأثرت بها.

المبحث الأول: نشأتها ومنطلقاتها الفكرية

سيتم الحديث من خلال هذا المبحث لكيفية نشأة وتطور الحركات الإسلامية في الجزائر، وكذلك الإشارة إلى أهم المنطلقات الفكرية التي تقوم عليها.

قبل ذلك لا بد من الإشارة ولو بصفة مختصرة لحركة الإخوان المسلمين في مصر، والتي تعتبر النواة أو اللبنة الأولى لنشأة وبروز الحركات الإسلامية في مختلف الأقطار العربية والإسلامية.

تأسست حركة الإخوان المسلمين في الإسماعيلية سنة 1927م، في مصر من طرف " حسن البنا " وزميله " محي الدين الخطيب "، وأصبحت لها العديد من الفروع في مختلف أرجاء القطر المصري، وعقب مؤتمرها سنة 1935م، بدأت في النشاط السياسي، وقد ساند الإخوان المسلمون القضية الفلسطينية، وقاتلوا مع الجيوش العربية في حرب 1948م.[1]

في 26 أكتوبر 1954م، تم اتهام أحد قادة جماعة الإخوان المسلمين، بإطلاق النار على الرئيس " جمال عبد الناصر " الذي كان يلقي خطابا في الإسكندرية، وكان منقولا على شبكة التلفزيون، وهو ما أدى إلى القبض على أكثر من ألف عنصر من الجماعة وتقديمهم للمحاكمة.[2]

وفي سنة 1956 ألقى الرئيس " جمال عبد الناصر " خطابا في " موسكو "، أعلن من خلاله أن الإخوان المسلمين، قد تآمروا على النظام الحاكم، وفي أوت 1966، أعدم ثلاثة أشخاص من بينهم " سيد قطب " (1906- 1966)، وتمت محاكمة الكثير من أعضاء حركة الإخوان المسلمين بالسجن والأعمال الشاقة. وعقب وصول الرئيس " أنور السادات" لسدة الحكم، تم الإفراج عن أتباع الحركة، وسمح لهم بالدعوة، وإصدار جريدة " الدعوة " الأسبوعية، غير أن السادات لم يقبل بإعادة تكوين جماعة الإخوان المسلمين التي قام بحلها " جمال عبد الناصر ".[3]

ويقوم فكر " حسن البنا " على أساس أن الإسلام نظام كامل، تناول كل تمثلات ومظاهر الحياة، فهو دين ودولة وعقيدة ووطن، وأن القرآن الكريم، هو مرجعية كل مسلم، فالإسلام صالح لكل زمان ومكان.[4]

---

1 محمد رضا بن حماد، التيارات الكبرى للفكر السياسي في الغرب والعالم العربي والإسلامي منذ القرن التاسع عشر، (تونس: مركز النشر الجامعي، سلسلة علوم قانونية وسياسية، 2017)، ص،126.

2 المكان نفسه.

3 محمد رضا بن حماد، المرجع نفسه، ص، 127.

4 محمد رضا بن حماد، المرجع نفسه، ص، 130.

ويقسم " سيد قطب " المجتمع إلى قسمين: " المجتمع الإسلامي الصحيح " الذي يطبق شرع الله، يقابله " المجتمع الجاهلي " الذي يعيش في " جهل بتعاليم الإسلام " سواء في العالمين الغربي أو الإسلامي.[1]

المطلب الأول: نشأتها وتطورها

سيتم التطرق من خلال هذا المطلب لكيفية نشأة وتطور الحركات الإسلامية في الجزائر، من خلال تتبع أهم المحطات التاريخية التي ظهرت فيها، والتطورات التي شهدتها.

تعود نشأة الحركة الإسلامية في الجزائر إلى بداية التسعينيات بصفة رسمية وفعلية، لكن امتداداتها الأولى تعود إلى سنة 1962، وهو تاريخ إعلان استقلال الجزائر، فقد وجهت مجموعة من أعضاء " جمعية العلماء المسلمين " نداءا إلى المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني باسم " لجنة الثقافة الإسلامية "، طلبوا فيه ضرورة الاهتمام باللغة العربية والإسلام، وبعد هذا النداء، كان هناك نداء آخر للشعب الجزائري من طرف علماء " الإسلام واللغة العربية "، يردون فيه على طلب فيدرالية جبهة التحرير في فرنسا، إقامة دولة علمانية في الجزائر.[2]

ويمكن اعتبار سنة 1972 حاسمة في ظهور التيار الإسلامي في الجزائر، حيث انعقد أول اجتماع كبير للجمعيات الإسلامية من كل نواحي الجزائر بمسجد جامعة الجزائر تحت رعاية " عبد اللطيف سلطاني " و "أحمد سحنون " وآخرون، وطالب المجتمعون بوضع حد للتأثيرات الغربية في الجزائر، ولا بد من الأخذ بتعاليم الدين الإسلامي وإقامة دولة إسلامية، ونتيجة لهذا تم اعتقال عدد من المشاركين في هذا المؤتمر منهم " عباسي مدني "، وتم الإفراج عنه عام 1984. [3]

لكن أهم خطوة لبروز نشاط إسلامي في الجزائر، جاء بعد تأسيس " جمعية القيم " التي ترأسها الشيخ " الهاشمي التيجاني "، وشارك فيها كل من " عبد اللطيف السلطاني "و " أحمد سحنون

---

1 محمد رضا بن حماد، مرجع سبق ذكره، ص، 132.

2 محمد ضريف، الإسلام السياسي في الوطن العربي، (المغرب: منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي بالاشتراك مع مكتبة الأمة للتوزيع، ومطبعة المعارف الجديدة، ط، 1، أكتوبر 1992)، ص ص، 37-38.

3 عبد الوهاب العقاب، مشروع الإسلام السياسي: في التطور التاريخي والمعاصر، (دمشق: دار رسلا للطباعة والنشر والتوزيع، 2012)، ص، 298.

" وآخرون، وسرعان ما بدأت هذه الجمعية تفرض وجودها، واتخذت من " نادي الترقي " مقرا لها، في الجزائر العاصمة، وأصدرت مجلة إسلامية شهرية تحت عنوان " التهذيب الإسلامي ".[1]

وكانت تواجه من خلالها توجهات جبهة التحرير الوطني سياسيا واقتصاديا وثقافيا، وعلى وجه الخصوص التوجه الاشتراكي وبناء دولة علمانية، وأدت معارضة هذه الجمعية لتوجهات النظام الجزائري آنذاك إلى صدام مع السلطة، أدت إلى عزل رئيسها الشيخ " الهاشمي التيجاني " من منصبه في الأمانة العامة لجامعة الجزائر، وفي سنة 1965، بعد بيان الجمعية الذي استنكر إعدام " سيد قطب " في مصر، هذا ما أدى بالسلطة إلى حظر " جمعية القيم " من مزاولة نشاطها.[2]

ويرى " عبد الكريم البرغوثي ": " أن انهيار الجامعة الإسلامية، الخلافة العثمانية في عام 1924 على يد الدول الاستعمارية وعلى يد الحركات القومية، جعل من دعوات الإصلاح، والتجديد من منظور بعض الحركات سببا إضافيا لانهيار الخلافة، وعليه فإن الدعوة الإحيائية ستتنقل عند البعض من شكل الدعوة إلى العودة إلى الأصول، إلى الدعوة الإحيائية، إلى إعادة الخلافة، استعادتها كونها " الجامعة "، وليست المفرقة، أو الممارسة السياسية، وهذه بداية نشوء الحركات الإسلامية المعاصرة." [3]

ويضيف قائلا: " الحركات الإسلامية المعاصرة التي غلب عليها التنازع بين السلفية التقليدية عبر إعادة الاعتبار لفقه الأزمة وبين السلفية التحديثية عبر البحث في نموذج للحداثة خاص بها لمواجهة حداثة عصر بأسره." [4]

المراحل التي مرت بها الحركات الإسلامية في الجزائر:

مرت الحركة الإسلامية في الجزائر بأربعة مراحل، وهي:

1- مرحلة النشأة والتكوين: وخصوصا منذ الاستقلال

---

1 محمد ضريف، مرجع سبق ذكره، ص، 38 .

2 محمد ضريف، مرجع سبق ذكره، ص، 38.

3 السيد يسين، " الحوار الثقافي العالمي: رؤية عربية لحوار الحضارات "،في كتاب: المنجي بوسنينة مقدما، الحوار مع الأخر: من أجل رؤية عربية، اجتماع خبراء عرب لصياغة موقف عربي وإسلامي في الحوار، (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ندوة أبو ظبي المنعقدة ما بين 4-7 يناير 2006)، ص، 30.

3 عبد الكريم البرغوثي، العولمة والأصولية: الحالة الإسلامية، تعقيب: حسن لداودة و إياد البرغوثي، تدقيق لغوي: وسام رفيدي، (فلسطين: معهد أبو لغد للدراسات الدولية، سلسلة دراسات إستراتيجية، جامعة بيرزيت، بالاشتراك مع الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون ومؤسسة الناشر للدعاية والإعلان برام الله، ط، 1، أكتوبر 2006)، ص، 30.

4 المكان نفسه.

وهي مرحلة التأثر بالإخوان المسلمين في مصر، وقد بدأت مع وصول البشير الإبراهيمي (1889-1965) في الخمسينيات إلى مصر، وتوطيد علاقته بالإخوان، وكانت جمعية العلماء المسلمين، تقوم بإرسال بعثات إلى مصر، وهي مرحلة تعرف بتأسيس أول تنظيم سمي " جمعية القيم "، تأسس في 1963/03/09، وحل يوم 1966/09/22، كما عرفت هذه الفترة بالنشاط المكثف لعدد من الشخصيات مثل: " مالك بن نابي " من خلال الحلقات الفكرية التي كان ينظمها.[1]

2- مرحلة الصدام مع السلطة (1976-1982): كان الصدام الأول مع السلطة في 1962 مباشرة، فقد كانت أغلب المساجد حرة، ولم تؤممها الدولة إلا في ما بعد، كما وحدت خطبة الجمعة، زمن الرئيس " هواري بومدين " في السبعينيات من القرن الماضي.[2]

وقد تم عزل الإبراهيمي ومضايقته من طرف الرئيس " بن بلة "، وفرضت عليه الإقامة الجبرية، وقد توفي في 05 ماي 1965، وتابع مسيرته " أحمد سحنون " و" عبد اللطيف سلطاني " و " عمر العرباوي "، وهؤلاء هم الذين أسسوا " جمعية القيم الإسلامية " التي كان من قادتها في ما بعد " عباسي مدني " و " عمار طالبي " وآخرون، ثم قامت السلطة بمنع نشاط هذه الجمعية، وتم تأسيس أول مسجد في الجامعة المركزية بالجزائر العاصمة باقتراح من المفكر " مالك بن نابي ". [3]

كما دخلت الحركة الإسلامية في مواجهة مع نظام " هواري بومدين" من خلال معارضتها " الثورة الزراعية " وقانون الأسرة، واشتد الصراع أكثر مع مناقشة " ميثاق 1976 "،وهو ما نجم عنه حملات اعتقالات واسعة، مست شخصيات إسلامية كالمرحوم " محفوظ نحناح "، انتهى هذا الصدام بتجمع في الجامعة المركزية يوم 1982/11/12، أشرف عليه شيوخ وزعماء هذه الحركة تلته موجة من العنف والاعتقالات. [4]

وانتهت هذه الموجة بظهور تنظيم مسلح قاده " بويعلي " (1948-1987)، وحلت السلطة هذا التنظيم، وبعد أحداث أكتوبر 1988، عاد أفراد هذا التنظيم للعمل السياسي بقوة، وشكلوا تيارا ينادي بالجهاد داخل " الجبهة الإسلامية للإنقاذ ".

---

1 بوزيد بومدين، الحركات الإسلامية من الفهم المغلق إلى أفق التجديد، (الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، ط، 1، 2012)، ص، 19.

2 بوزيد بومدين، مرجع سبق ذكره، ص، 19.

3 المكان نفسه.

4 بوزيد بومدين، المرجع نفسه، ص ص، 19-20.

3- مرحلة التنظيم والتخطيط (1982-1988): أعطى النظام هامشا من الحرية لنشاط الإسلاميين في الجامعات والمدارس والمساجد، وسعوا إلى تنظيم ملتقيات فكرية، واستغل الإسلاميون الوضع الاقتصادي المتردي للبلاد، والسخط الشعبي للعمل السياسي. [1]

4- مرحلة العلنية والجهاد (1988 إلى الآن): وهي مرحلة انقسمت فيها الحركة الإسلامية إلى اتجاهات، عملت في العلن مع وجود تنظيمات سرية، وشاركت في الانتخابات، ومارس بعضها العنف المسلح ضد السلطة، وشارك بعضها في الائتلاف الحكومي. [2]

المطلب الثاني: المنطلقات الفكرية للحركة الإسلامية الجزائرية

لكل تنظيم سياسي أو ديني مرجعيات فكرية ونظرية وأسس يقوم عليها، وهذا ما نجده عند الحركات الإسلامية، وهو ما ستتم الإشارة إليه في هذا المطلب.

تستمد جميع الحركات الإسلامية سواء في الجزائر أو باقي الدول العربية والإسلامية، مرجعيتها الفكرية من مصدري الشريعة الإسلامية الأساسيين: الكتاب والسنة، اللذين يمثلان أساس تشكيل خطابها، فتتبنى الهدف نفسه، والمتمثل في ضمان تطبيق الشريعة الإسلامية، لكنها تختلف في المنهج المتبع في تحقيق التغيير المنشود، وهو ما ينعكس في كيفية صياغة الخطاب، ومن ثم تبرز فيه تباينات تتراوح بين التوفيقية والاعتدال والتشدد ورفض الوضع القائم. [3]

وترى الحركات الإسلامية وفق ما يقوله " إبراهيم خليل عليان ": " أمر الإسلام بالحكم بما أنزل الله تعالى – في كل شؤون الحياة، بما في ذلك الأمور المتعلقة بالدولة من نظام حكم وقضاء وسياسات وغير ذلك، فالدولة الإسلامية هي إذن بالضرورة دولة دينية...". [4]

لذلك، لا يمكن وضع حركات الإسلام السياسي في سلة واحدة، كما يستوجب هذا التباين التمييز بين فصلين داخل الحركات الإسلامية، الأول: تيار العمل السلمي الذي يقبل الديمقراطية، وقد اتجه للتعايش مع النظم القائمة، وقبل ممارسة العمل السياسي في إطار التعددية السياسية، والآخر تيار

---

1 بوزيد بومدين، المرجع نفسه، ص ص، 20-21.

2 بوزيد بومدين، مرجع سبق ذكره، ص، 21.

3 سليم محمد الزعنون، سياسة الإتحاد الأوروبي تجاه الحركات الإسلامية في المنطقة العربية: دراسة حالة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) 2001-2007، نورهان الشيخ مشرفة وسعاد محمود،(القاهرة: سلسلة أطروحات الدوكتوراه 98، أطروحة قدمت لنيل درجة الدوكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية بالاشتراك مع مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت، يناير 2011)، ص، 95.

4 إبراهيم خليل عليان، الدولة الدينية والدولة المدنية، (القدس: جامعة القدس المفتوحة، بحث مقدم لمؤتمر بيت المقدس الثالث، 2012)، ص،15.

العنف الرافض للديمقراطية، وهو يتبنى فكرا انقلابيا جوهره رفض نظم الحكم القائمة وتكفيرها، والعمل على تغييرها باستخدام القوة والعنف. [1]

وقد أصبح للحركة الإسلامية في الجزائر دور كبير ومكانة، وتأثير منذ أحداث 05أكتوبر1988، وبعد إقرار التعددية، ونهاية نظام الحزب الواحد ممثلا في جبهة التحرير الوطني، طوت الجزائر هذه الصفحة، لتفتح صفحة جديدة متمثلة في عهد التعددية السياسية، وذلك تحت ضغط القاعدة الشعبية، والتحولات الدولية التي شهدها العالم آنذاك (نهاية القطبية الثنائية وبروز القطبية الأحادية). وبلغت الحركة الإسلامية في الجزائر بوجودها الفعلي، ودورها الكبير على الساحة السياسية منذ الانتخابات البلدية لسنة 1991، والتي فازت فيها على جبهة التحرير الوطني في انتخابات حرة، وبعد توقيف المسار الانتخابي، دخلت الجزائر في دوامة من العنف. [2]

تتبع أغلب الحركات الإسلامية في الجزائر البنى الفكرية لتنظيم الإخوان المسلمين،حيث بدا تأثير مدرسة الإخوان المسلمين على الكثير من الجزائريين، حيث أيقظت فيهم روح الإيمان والحس العلمي والدين للشباب في مختلف الجامعات الجزائرية، وظهر ما سمي ب "العمل الإسلامي المنظم " قبل سنة 1988 عن طريق ثلاث جماعات هي: " جماعة الإخوان الدوليين والتي كان يقودها الشيخ محفوظ نحناح (رحمه الله)، والذي تزعم تيار الإخوان المسلمين إلى أن واته المنية سنة 2003، وجماعة " الإخوان المحليين" بزعامة "عبد الله جاب الله"، و" جماعة الطلبة "أو " جماعة مسجد الجامعة المركزي ". [3]

ويرى البعض أن المنطلقات الفكرية للجبهة الإسلامية للإنقاذ، تعود إلى فكر " جمعية العلماء المسلمين " ، وكتابات الإخوان المسلمين، وأبرزهم " حسن البنا وسيد قطب "، وقد التقت الجبهة مع حركة الإخوان المسلمين في عدد من لمبادئ منها الكتاب والسنة في ميدان العقيدة والتشريع والحكم.[4]

ولفهم توجهات الجبهة الإسلامية للإنقاذ، لابد من فهم ما كان يصبو إليه " الشيخ حسن البنا " في كتاباته، فقد ركز على مسألة الفساد الاجتماعي، وأبرز مظاهره، ورأى أن سبب الأزمات الاجتماعية هو الأمية والانحطاط الخلقي والجريمة، والتهافت على المحرمات، ويرى كذلك أن سبب ما ألت إليه البلاد الإسلامية راجع إلى الغزو الأوروبي، والقيم الأخلاقية المنافية لتعاليم الإسلام.

---

1 المكان نفسه.

2 سناء كاظم كاطع، " المنطلقات الفكرية للحركة الإسلامية الجزائرية وجدلية العلاقة مع النظام السياسي"، **مجلة دراسات دولية**،ع،45، جامعة بغداد، ص،83.

3 سناء كاظم كاطع، المرجع نفسه، ص،86.

4 المكان نفسه.

وكذا الاختلاف والانقسام الداخلي، وبالتالي فلا بد من أن يكون هناك رد فعل قوي، يبدأ بإحياء وتحريك الدين الإسلامي في النفوس والمشاعر. [1]

والملاحظ هو أن " البنا" بقي مرشدا وداعيا، غير أن " سيد قطب " الذي يعد بمثابة امتداد لفكر " حسن البنا " ، ميز بين نوعين المجتمعات، الأول: المجتمع الإسلامي الذي يبنى على تعاليم الإسلام والثاني، سماه " المجتمع الجاهلي "، الذي تغيب فيه الشريعة والعبادات. [2]

كما تأثر " سيد قطب " بأفكار " المودودي" ، ومن كتبه وإسهاماته الفكرية، " هذا الدين، المستقبل لهذا الدين، ومعالم في الطريق"، وبالتالي يمكن اعتباره بمثابة منظر للحركات الإسلامية الأصولية، أي مؤسس " قاعدة التنظير للانقلاب الثوري على النظم القائمة ".[3]

ترى الدكتورة " سناء كاظم كاطع ": "... إن ما نطرحه من منطلقات فكرية لكل من المفكرين الإسلاميين الأصوليين بتعدد اتجاهاتهم السلفية والإصلاحية والإخوانية، إنما لأنها تعد المنابع الأولى التي استقى منها قادة الحركة الإسلامية الجزائرية فكرهم بالشكل الذي ترك أثره في سلوكياتهم واتجاهاتهم مع المجتمع الجزائري والنظام القائم." [4]

ويمكن القول أن المنطلقات الفكرية للإسلاميين قبل الاستقلال، تركزت على مناهضة الاستعمار، والمحافظة على الروح الإسلامية للمجتمع، ولذلك تأثرت الجزائر في تلك الفترة بالدعوة السلفية الإصلاحية، وهذا ما دفع الشيخ " عبد الحميد ابن باديس " لأن يؤسس في مدينة قسنطينة، أول مدرسة تعنى بالإصلاح، شاركت ضمن نضال الحركة الوطنية وكذا الثورة الجزائرية، ثم تأسست عام 1931، " جمعية العلماء المسلمين الجزائريين " لأهداف دينية للمحافظة على الهوية العربية الإسلامية للجزائر. والوقوف في وجه محاولات طمسها، ومحاربة البدع في المجتمع. [5]

وحول شعارات الحركات الإسلامية، يرى " حسن حنفي ": " إن تحليل شعارات الحركات الإسلامية المعاصرة كعلامات على إيديولوجياتها السياسية، ومزاجها النفسي، يبين أنها شعارات سلبية أكثر منها إيجابية، وتدل على قدر كبير من الغضب والرفض، والهروب إلى البديل، والبحث

---

1 المكان نفسه.

2 سناء كاظم كاطع، مرجع سبق ذكره، ص،86.

3 سناء كاظم كاطع، مرجع سبق ذكره، ص ص،86-87.

4 سناء كاظم كاطع، المرجع نفسه، ص،87.

5 سناء كاظم كاطع، المرجع نفسه، ص،87.

عن المنفذ، وهي أربعة شعارات " الحاكمية لله "، " الإسلام هو البديل "، " الإسلام هو الحل " و " تطبيق الشريعة الإسلامية ".[1]

1 حسن حنفي، " الإسلام السياسي بين الفكر والممارسة "، في: الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط، 1، 2002)، ص، 72.

كما تأثرت بعض الجماعات الإسلامية بفكر " مالك بن نابي " الذي ناضل في سبيل إقامة نهضة حضارية، كما أنه كان للمساجد وخطب الأئمة دور كبير في الترويج للفكر السلفي الإصلاحي، ومن أبرز هؤلاء " الشيخ أحمد سحنون " و " عبد اللطيف سلطاني " و "عمر العرباوي ". ويمكن القول أنه منذ أواخر السبعينيات، خرجت الحركة الإسلامية من الجامعة للشارع. [1]

وما يمكن ملاحظته كذلك، هو أن الحركة الإسلامية الجزائرية، منذ فترة " عبد الحميد ابن باديس " وجمعيته إلى غاية فترة الستينيات، كانت ذات اتجاه إصلاحي، تدعو إلى نشر الثقافة العربية، والقضاء على البدع والخرافات، وبعد هذه المرحلة، أصبح طابعها يمتاز باستخدام العنف السياسي نتيجة لتغير الظروف والمعطيات. [2]

كما يمكن القول حسب " مسعود أسد اللهي ": "...يجب أن تكون الدولة في المجتمعات الإسلامية إسلامية شكلا ومضمونا، ومفهوم الحكومة الإسلامية في نظرهم مبدأ وظاهرة مستمرة، وأي حكومة أخرى تتولى زمام الحكم في المجتمعات الإسلامية، هي حكومة غير شرعية، ويجب أن تتنحى لصالح الحكومة الإسلامية. ومهمة هذا التغيير والتحول السياسي، تقع على عاتق مؤمنين مخلصين، يضحون بأنفسهم لتحقيق هذا المبدأ." [3]

تنامي دور الحركات الإسلامية في المنطقة العربية:

عرفت المنطقة العربية في العقود الثلاثة الأخيرة صعودا تدريجيا لحركات الإسلام السياسي، وأصبحت تشكل جزءا مهما من الشريحة السياسية والاجتماعية في المجتمعات الإسلامية، وتنامي دورها، تشمل الكثير من المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، وأصبحت تمثل موقع المعارضة الأقوى لكثير من النظم الحاكمة في الدول العربية، وانعكس ذلك سياسيا في زيادة عدد مقاعد ممثليها في البرلمانات العربية، فمثلا في الجزائر في المجلس الشعبي الوطني في سنة 2007، كان عدد المقاعد الكلية هو 389 مقعدا، كان لحركة مجتمع السلم 52 نائبا برلمانيا، أي ما نسبته 13.5 بالمائة.[4]

---

1 سناء كاظم كاطع، مرجع سبق ذكره، ص ص،89-90.

2 سناء كاظم كاطع، مرجع سبق ذكره، ص،90.

3 مسعود أسد اللهي، الإسلاميون في مجتمع تعددي، ترجمة: دلال عباس، (بيروت: الدار العربية للعلوم بالاشتراك مع مركز الاستشارات والبحوث، ديسمبر 2004)، ص ص، 82-83.

4 سليم محمد الزعنون، سياسة الإتحاد الأوروبي تجاه الحركات الإسلامية في المنطقة العربية: دراسة حالة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) 2001-2007، نورهان الشيخ مشرفة وسعاد محمود،(القاهرة: سلسلة أطروحات الدوكتوراه 98، أطروحة قدمت لنيل درجة الدوكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية بالاشتراك مع مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت، يناير 2011)، ص ص، 117-119.

المبحث الثاني: العوامل التي ساعدت على بروز الحركات الإسلامية وأبرز تنظيماتها

هناك العديد من العوامل التي ساهمت في بروز وظهور الحركات الإسلامية، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: العوامل المساعدة على ظهورها

من خلال هذا المطلب، سنتطرق لأبرز العوامل والظروف التي ساعدت على ظهور الحركات الإسلامية، وانتشارها.

من أبرز العوامل التي ساعدت على بروز الحركات الإسلامية وانتشارها في الجزائر، ما يلي:

انتشرت الحركة الإسلامية في الجزائر، وتعددت جماعاتها وشدة الصراع بينها وبين السلطة، ومن أبرز العوامل الوطنية والدولية التي ساعدت على توسع نشاط هذه الحركات.

دوليا:

- نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية بزعامة الخميني 1979.
- الغزو السوفياتي لأفغانستان سنة 1979، والذي تصدى له الجهاديون، والتي أصبح لها صدى كبير في ما بعد.
- الحرب العراقية الإيرانية التي دامت ثماني سنوات منذ 1980 إلى غاية 1988.
- حادثة اغتيال الرئيس المصري " أنور السادات" على يد " خالد الإسلامبولي " المحسوب على الجماعات الإسلامية المصرية.
- الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982.
-إبادة النظام السوري لحماة عام 1982، ضد الإخوان المسلمين.[1]

- وطنيا:- تراجع سعر برميل البترول ما أدى إلى أزمة اقتصادية أثرت في الحياة اليومية للمواطن.
- استعمال السلطة للإسلاميين لكسر نفوذ اليسارين.

---

1 محمد سليماني،" مشاركة الحركة الإسلامية في السلطة: نموذج حركة حمس الجزائرية "، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: الحركات الوطنية وتشكيلات الدولة في الجزائر وبلدان المغرب العربي، إشراف: د مصطفى مرضي،2012-2013، ص،57.

– تسهيل إجراءات السفر إلى العمرة والحج، وهذا ما أدى إلى تأثر الجزائريين بالأفكار الإسلامية للمشارقة.

– نشاطات ملتقيات الفكر الإسلامي التي كانت تستضيف العديد من رجال الدين من مختلف أرجاء العالم الإسلامي.[1]

عرفت الحركة الإسلامية الجزائرية حركة دفع قوية منذ 1979، بنجاح التجربة الإسلامية في إيران، وانطلاق الجهاد الأفغاني ضد السوفييت في نفس السنة، غير أنه وبعد هذا بالضبط في سنة 1982، عرفت الجامعة المركزية بالعاصمة الجزائرية، تجمعا إسلاميا كبيرا، حضره معظم الدعاة الإسلاميين، حيث تقدموا بتوجيه عريضة لنظام الرئيس " الشادلي بن جديد "، ودعوه للحكم بالإسلام، ورفع الحصار عن الدعوة، غير أن رد السلطة كان العكس، وهو ما أدى إلى اعتقال الحاضرين آنذاك، وهذا ما أدى بالقيادي " مصطفى بويعلي " إلى حمل السلاح في وجه النظام، وتم اغتيال هذا الأخير بعد الهجوم على ثكنة للشرطة في " الصومعة " بالبليدة سنة 1987، وحوكم من كان معه. [2]

منذ سبعينيات القرن الماضي، زاد انتشار حركات الإسلام السياسي، وقد ترافق انتشارها مع نوع من الشعور العام، وانتشر خصوصا في أوساط الشباب، بأن الغرب الذي يريدنا أن نأخذ من حضارته، هو غرب متسلط، غرب لا يحترم الشعوب، غرب زرع إسرائيل في فلسطين، غرب فيه انحلال خلقي، ولذلك وجب علينا الرجوع إلى الأصل، وهزيمة 1967، كلها أسباب ساهمت في بروز ونشأة الحركات الإسلامية. [3]

ولعبت مسألة التعريب بالجزائر دورا هاما في انتشار الأطروحات الأصولية، ذلك أن الحركات الإسلامية هناك تريد أن تعطي للتعريب مضمونا خاصا، ينتهي بأسلمة المجتمع والدولة على طريقتها، وهو ما جعلها في صراع حاد مع السلطة القائمة. [4]

---

1 محمد سليماني، مرجع سبق ذكره، ص،58.

2 خالد حسن، الحركة الإسلامية في الجزائر: دعوة لمراجعة الرصيد وتقويم المسيرة، (د م ن: التجمع الإسلامي في أمريكا اللاتينية للنشر، ط، 1، 2001)، ص ص، 07-08.

3 عبد المجيد الشرفي، مرجعيات الإسلام السياسي، (بيروت: التنوير للطباعة والنشر والتوزع، ط،1، 2014)، صن،15.

4 علية علاني، الحركات الإسلامية في الوطن العربي: دراسة مقارنة للحالة التونسية، (القاهرة: دار المحروسة، 2008)، ص، 26.

امتاز العقدان الماضيان من القرن العشرين، ببروز جماعات إسلامية، تؤمن باستخدام العنف كطريق للتحرر من الاستعمار، وللوصول إلى السلطة وتطبيق الشريعة الإسلامية.

ومن أسباب بروز الحركات الإسلامية، حسب وجهة نظر " وجيه كوثراني " الذي يعتبر أن نمو الجماعات، يرجع إلى عدة عوامل، فبعض الحركات امتداد للتيار الإسلامي (حركة الإخوان

المسلمين)، وتجربتها مع نظام حكم " جمال عبد الناصر "، وأخرى، ظهرت بعد تعثر التجارب اليسارية والقومية في العديد من الدول العربية، وهزيمة 1967، والصراع العربي الإسرائيلي، وانسداد آفاق الحلول السلمية، وفشل بعض برامج التعليم والتنمية وسوق العمل عن استيعاب النمو الديمغرافي المتزايد، والثورة الإسلامية الإيرانية 1979 ، وظهور الإنتاج الفكري والثقافي الإسلامي في هذه الفترة. [1]

وهناك نوعين من المتغيرات التي تقوي الاتجاه نحو العمل الجماعي الراديكالي لدى عناصر الحركات الإسلامية، هي:

1- التعاليم القيمية والعقائدية.

2- التقاليد والسوابق التاريخية.

3- السلطة التنظيمية والمؤسساتية.

4- العلمانية.

5- القمع والضغوطات.

6- التدخل الأجنبي والاعتداءات الخارجية. [2]

أما متغيرات الضبط التي تخفف من حدة العمل الجماعي الراديكالي، وتؤثر في تحويله إلى تحرك سلمي، فهي عبارة عن:

1- تغير النظام العالمي.

2- انتهاء الحروب الأهلية والإقليمية

3- حل النزاع العربي-الإسرائيلي.

4- الإصلاحات والانفتاح الاقتصادي.

5- الاستقرار والمشاركة السياسية. [1]

---

1 وجيه كوثراني، مرجع سبق ذكره، ص ص، 174-175.

2 مسعود أسد اللهي، الإسلاميون في مجتمع تعددي: حزب الله في لبنان نموذجا، ترجمة: دلال عباس، (بيروت: الدار العربية للعلوم بالاشتراك مع مركز الاستشارات والبحوث، ديسمبر 2004)، ص، 85.

ويمكن القول أن هزيمة العرب في حرب 1967، أدت إلى تدني شعبية الفكر القومي العربي، وبروز التيارات الإسلامية كمنافس جديد للأفكار القومية واليسارية. كما أن انتصار الثورة الإسلامية في إيران، كلها ظروف، مهدت الأرضية لنمو الحركات الإسلامية.[2]

المطلب الثاني: أهم تنظيماتها

من خلال هذا المطلب، ستتم الإشارة إلى أبرز تنظيمات وتشكيلات الحركات الإسلامية في الجزائر، ومنها: الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وحركة مجتمع السلم، وحركة النهضة، وغيرها من الحركات الأخرى.

عرفت الجزائر منذ إقرار عهد التعددية السياسية والحزبية التي أقرها دستور 23 فبراير 1989، ظهور العديد من الأحزاب والتنظيمات الإسلامية، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

ونجد في الجزائر خمسة تنظيمات كبيرة، منها ثلاثة شرعية، هي: حركة مجتمع السلم، حركة النهضة الإسلامية، وجبهة التحرير الوطني، وآخر محظور، هو الجبهة الإسلامية للإنقاذ، والجماعة الإسلامية المسلحة، والتي انقسمت إلى جماعات، أهمها: الجماعة السلفية للدعوة والقتال.[3]

فمن أبرز تنظيمات الحركة الإسلامية الجزائرية، ما يلي:

انقسمت الحركة الإسلامية الجزائرية إلى عدد من التنظيمات المختلفة نسبيا، أبرزها:

1-الجبهة الإسلامية للإنقاذ:

يرى عدد من الباحثين أن: " جبهة الإنقاذ الإسلامية بتركيبتها الحالية (قبل أن يتم حلها من طرف السلطة)، تعد هي الوريث الشرعي لتاريخ طويل من المعارضة الإسلامية، بشقيها الإصلاحي والراديكالي ". [4]

تعد آراء جمعية العلماء في الجزائر منذ ابن باديس وحتى الإبراهيمي الجذور الفكرية للجبهة الإسلامية الإنقاذ من حيث الرجوع إلى الكتاب والسنة ونهج السلف الصالح، وكذلك كتابات حسن البنا، وسيد قطب وغيرهما من القواعد الفكرية للنهضة الإسلامية التي تعتمدها الجبهة.[1]

---

1 المكان نفسه.

2 مسعود أسد اللهي، المرجع نفسه، ص،82.

3 عبد الوهاب الأفندي، " الحركات الإسلامية: النشأة والمدلول وملابسات الواقع "، في: الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط، 1، 2002)، ص، 50.

4 سناء كاظم كاطع، مرجع سبق ذكره، ص،90.

وقد ظهرت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في عقد الثمانينيات من القرن الماضي، عندما تصاعدت أعمال العنف في الجزائر من طرف الإسلاميين، فمع نهاية سنة 1982، بدأت تظهر ملامح " التمرد المسلح " لإقامة " حكومة إسلامية "، وقد قاد هذا التمرد " مصطفي بويعلي " الذي يعتبر من المؤسسين للحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر. وتم القبض عليه عام 1987، وبعد أحداث

05أكتوبر1988، تم إقرار بعض الإصلاحات السياسية التي جاء بها دستور فبراير 1989، حيث نصت المادة 39 منه على ضرورة صيانة حريات التعبير والجمعيات، والمادة 40 التي نصت على الحق في إنشاء جمعيات ذات طابع سياسي. [2]

وقد تأسست الجبهة الإسلامية للإنقاذ كحزب رسمي، منذ إعلان التعددية الحزبية في الجزائر في 1989م، وقد ترأسها مجلس تنفيذي وطني، يحتوي على أربعة شخصيات، هم: " عباس مدني "، " بن عزوز زيدا "، " علي بلحاج "، " الهاشمي سحنوني "، وكان مجلس الشورى بمثابة الإطار التشريعي للجبهة، وكان يتشكل من 35 عضوا، وهناك مجلس آخر يتكون من الولاية والقرية وفروع الجبهة الإقليمية.[3]

وخلال فترة شهر من اعتماد الجبهة الإسلامية للإنقاذ بصفة قانونية من طرف السلطة، أصدرت جريدتها " المنقذ "، وهي نصف شهرية، التي كانت تعبر عن سياسات الجبهة، وتعتبر من أكبر الجرائد توزيعا آنذاك.[4]

وقد تم الإعلان رسميا عن تأسيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ رسميا في 18 فبراير 1989 في اجتماع كبير ضم عددا من الدعاة والعلماء وأساتذة جامعيين، وقد اتفقوا على إقامة " الجمهورية الإسلامية في الجزائر" من دون الاتفاق على التفاصيل، واتفقوا على تعيين " عباس مدني " ناطقا

---

1 .....، الثورة الإسلامية في الجزائر – النص الكامل للبرنامج السياسي للجبهة الإسلامية للإنقاذ – (القاهرة: مؤسسة يافا للدراسات والبحوث، 1991م) ، ص،5.

2 سناء كاظم كاطع، مرجع سبق ذكره، ص،91.

3 بشير مخلوف، موقع الدين في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر: فترة (1989 – 1995م): دراسة في التمثلات السياسية لواقع التعددية الحزبية عند بعض المنتسبين للجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة، (وهران: قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران السانيا، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في علم الاجتماع السياسي، د الزاوي مصطفى مشرفا، 2012 – 2013م)، ص ص، 216 – 217.

4 بشير مخلوف، المرجع نفسه، ص، 219.

باسم الجبهة والداعية " بن عزوز زبدة " نائبا له. وفي 13سبتمبر1989، تم الاعتراف بالجبهة رسميا في الجريدة الرسمية، وأصبحت أول حزب ديني يتم منح الشرعية القانونية له. [1]

ومن بين أهم أفكار الجبهة وتصوراتها ما يلي:

-" تحديد مجالات وجدول زمني للإصلاح.

- حل الجمعية الوطنية والدعوة إلى انتخابات في غضون ثلاثة أشهر.

- تشكيل هيئة مستقلة لضمان نزاهة الانتخابات المحلية.

- التزام الدولة بحماية الحريات العامة وإطلاق المعتقلين وعدم ملاحقتهم.

- إعادة الاعتبار لهيئة الرقابة المالية ".[2]

- " إعادة النظر في سياسة الأمن.

- استقلال القضاء بغرض الحسبة.

- إلغاء الاحتكار لوسائل الإعلام.

- وقف عنف الدولة ضد المطالب الشعبية.

- وضع حد لتضخم البطالة وهجرة الكفاءات وانتشار المخدرات.

- التزام رئيس الدولة بتطبيق الشريعة طالما أنه يحكم شعبا مسلما... " [3]

أهم مطالب الجبهة الإسلامية للإنقاذ في ما يلي:

1- مكانة الجزائر وسمعتها في العالم.

2- منهجها المعتدل في المواقف، والعدل في معالجة القضايا العالمية والتحررية الاقتصادية والاجتماعية، التاريخية والحضارية.

3- معاملاتها الاقتصادية والسياسية الرائجة، تحدد ضمن السياسة الشرعية الإسلامية،

وبذلك تكون الجزائر في كون كل قضية عادلة ومساعدة لكل أمة محتاجة على قدر طاقتها، وعلى استعداد لتدعيم الوئام والسلام بمفهوميها الإسلامي، واستقرار العالم مما يجعل الحضارة تقوى على أزماتها، وتستمر في ازدهارها.[4]

---

1 سناء كاظم كاطع، مرجع سبق ذكره، ص،91.

2 مهدي أنيس جرادات، الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط، 2010)، ص،91.

3 مهدي أنيس جرادات، مرجع سبق ذكره، ص، 92.

4 أحمد السيوفي، الجزائر والمؤامرة على الإسلام والديمقراطية: القصة الكاملة لضرب الإسلام والحريات، د ت ن)، ص ص، 216 – 217.

يمكن القول أن الأحزاب السلفية الإسلامية، تتفق على مجموعة من المعالم الفكرية والبرامج، وهي:

" 1- الحفاظ على الهوية الإسلامية والعربية، ومواجهة كل محاولات الانتقاص منها.

2- رفض كل محاولات التغريب، والتصدي للفساد والانحراف والتحلل الأخلاقي والقيمي.

3- العمل على تحقيق الإصلاح السياسي والدستوري والقانوني الذي يؤسس لنظام سياسي إسلامي.[1]

4- نشر مفاهيم وقيم الإسلام السياسية، ومواجهة حملات التشويه التي تتعرض لها النظريات السياسية للإسلام.

5- ترسيخ القيم الإسلامية في المجتمع، ومحاربة الظلم والفساد بكافة أشكاله، ودعم دور الأسرة.[2]

وعموما يمكن القول عموما أن من أبرز مطالب الحركات الأصولية، وفكرها ما يلي:

" 1- الدعوة إلى استعادة نفوذ الإسلام وسلطته في العالم.

2- إن هذا الأمر لن يتحقق إلا بالعودة إلى الإسلام الصحيح الذي يتخلى عنه مسلمو هذا الزمان، وهي عودة يجب أن تكون شاملة، وأن تخضع كل نواحي حياة المسلمين، بدء من السياسة وانتهاء بالأمور الشخصية إلى سلطة الشريعة الإسلامية ."[3]

البرنامج السياسي للجبهة الإسلامية للإنقاذ :

أعلنت الجبهة الإسلامية للإنقاذ عن مشروعها السياسي في 07 مارس 1989م، يحتوي على المشروع على مقدمة عامة، جاء فيه الحديث عن شهرة جيش التحرير الوطني "، وتم اعتبار أن الجهاد ضد المستعمر الفرنسي، تم بجهاد الشعب كله، وليس الجيش فقط، وتعتبر الجبهة أن الجيش بحاجة إلى إصلاح لكي يستعيد سمعته التاريخية، وقدراته القتالية.[4]

---

1 ماهر فرغلي، " مالات التيارات السلفية ما بعد الثورة المصرية "، في: واقع ومستقبل الحركات السلفية في مصر، أحمد بان محررا، (القاهرة: مركز النيل للدراسات الاقتصادية الإستراتيجية، 2012/12/24)، ص، 236.

2 ماهر فرغلي، مرجع سبق ذكره، ص، 236.

3 عبد الوهاب الأفندي، " الحركات الإسلامية: النشأة والمدلول ملابسات الواقع "، في: الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط، 1، 2002)، ص،32.

4 ...، الجزائر إلى أين؟ 1830 – 1992، (القاهرة: دار الكتاب العربي بالاشتراك مع دار الشواف، ط، 1، 1992)، ص، 15.

وقد كشفت الجبهة الإسلامية للإنقاذ عن وثيقة سياسية، تم إصدارها تحت عنوان: " مشروع برنامج الجبهة الإسلامية " خلال الاجتماع الذي أعلن عن تأسيس الحزب في 09 مارس 1989، وقد حققت الجبهة فوزا في الانتخابات البلدية في جوان 1990، لكن من الصعوبة بمكان الوصول إلى التفاصيل الدقيقة للبرنامج، بسبب الشكل التنظيمي الفضفاض الذي يريده الإسلاميون لكي يجنبوا أنفسهم الخلافات والانقسامات التي تحدث كثيرا في الأحزاب الدينية، ومن أبرز ما احتواه برنامج الحزب : المحور السياسي، المحور الاقتصادي والمحور الاجتماعي والثقافي. [1]

سياسيا: تنادي الجبهة بضرورة إحداث تغيير جذري، وتقديم الحلول لجميع المعضلات الإيديولوجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ضمن حكم إسلامي، وتحقيق العدل والمساواة بين الأفراد وغيرها.

أما اقتصاديا، فتقوم السياسة الاقتصادية للحزب على ضمان التجاوب بين الحاجات الاستهلاكية الضرورية وشروط الإنتاج، والتكامل بين النوعية والكمية، ومراعاة التزايد السكاني، والتطور الحضاري، والحرص على تحقيق الاستقلالية الاقتصادية، وغيرها، كما أشار برنامج الحزب إلى حقوق العمال وظروف عملهم، والحاجة إلى العدالة. [2]

أما الخطاب التربوي، فجاء فيه:

1- تدعيم المنظومة التربوية بالقيم الإسلامية.

2- إلغاء الاختلاط المدرسي.

3- إعادة النظر في محتوى المنظومة التربوية، والمفاهيم التي تتعارض مع القيم الإسلامية، والمحافظة على الأصالة، وتشجيع روح الإبداع.

واهتمت الجبهة بالجوانب الاجتماعية والمواضيع التربوية والأخلاقية، فهي تنادي باستعمال اللغة العربية، وتطبيق الشريعة، ونقد الفكر الغربي، وغيرها. [3]

الهيكل التنظيمي للجبهة الإسلامية للإنقاذ:

يتكون هيكلها التنظيمي من: مجلس الشورى ومكتب تنفيذي على مستوى البلديات والولايات، ويضم مجلس الشورى ثلاثين عضوا، يمثلون أغلب ولايات الجزائر، والمكتب التنفيذي،

1 مخلوف بشير، مرجع سبق ذكره، ص، 235.

2 مخلوف بشير، المرجع نفسه، ص، 236.

3 مخلوف بشير، مرجع سبق ذكره، ص ص، 237-238.

فهو يمثل القيادة السياسية للجبهة، وينتخب أعضاؤه من طرف مجلس الشورى، وعدد كبير من اللجان الفنية المتخصصة في الشؤون المالية والإدارية والإعلامية، وكذا الدعوية وغيرها. [1]

وقد عرفت الجبهة الإسلامية للإنقاذ انقساما بين ثلاثة اتجاهات أساسية، هي:

1- التيار المتشدد: يمثله " علي بلحاج " حيث كان يحمل شعار " الإسلام هو الحل "، وهو اتجاه راديكالي لا يخاف من مواجهة الدولة عن طريق انتهاج طريقة العصيان المدني أو استعمال القوة.

2- التيار الإصلاحي: مثله " عباس مدني "، الذي حاول تقريب وجهات النظر بين الاتجاهات المختلفة والمتعددة داخل الجبهة، وقد نادى بضرورة بناء دولة إسلامية في الجزائر، وذلك عن طريق

النضال الشعبي وتصعيده ضمن إطار الصراع مع السلطة عن طريق تنظيم احتجاجات ومظاهرات، وهذا ما يمكن اعتباره حسب البعض بالأسلوب العقلاني.

3- تيار الجزأرة: ويمثله المثقفون المتأثرون بالثقافة الفرنسية، منهم " محمد سعيد " و" عبد القادر حشاني ". [2]

كل هذه التيارات لم تكن لها رؤية واضحة حول قضية التعددية والديمقراطية، وهو ما أدى إلى اختلافها، فقد كان " عباس مدني " من رافضي استخدام العنف كوسيلة للوصول إلى السلطة، في حين أصر " علي بلحاج " على رفض هذا الطرح، وأطلق عليها مصطلح " السم الديمقراطي ". ومن هنا يمكن القول أن النظام قد نجح إلى حد ما في اختراق الجبهة من الداخل والتقليل من دورها في المشهد السياسي الجزائري، وبالرغم من انقسامها إلا أنها اعتبرت من أكثر التيارات السياسية شعبية من خلال فوزها بالانتخابات النيابية التي تم تنظيمها في 1991. ورغم حلها في ما بعد،إلا أن شعبيتها امتدت لسنوات .[3]

وفي12 جوان 1990، سمح للشعب الجزائري بالتعبير عن رأيه لأول مرة منذ استقلال البلاد عام 1962 ، حيث شاركت جبهة الإنقاذ في انتخابات مجالس الحكم المحلي والمجالس البلدية ، وحققت انتصاراً كبيراً . ثم شاركت في الانتخابات البرلمانية في

1 عبد الوهاب العقاب، مرجع سبق ذكره، ص، 300.

2 سناء كاظم كاطع، مرجع سبق ذكره، ص ص،91-92.

3 سناء كاظم كاطع، مرجع سبق ذكره، ص،92.

26 ديسمبر 1991 فحققت انتصاراً جعلها مؤهلة لتشكيل الحكومة ، حيث فازت بـــ: 188 مقعداً من مجموع 207 في الجولة الأولى .[1]

في حين حصلت جبهة القوى الاشتراكية على 25 مقعداً ، بينما كان نصيب جبهة التحرير الوطني ، التي حكمت الجزائر منفردة منذ الاستقلال ، 16 مقعداً فقط ، وفاز المرشحون المستقلون بثلاثة مقاعد ، ودخلت الجزائر في دوامة العنف.[2]

وللإشارة فقط، فقد تم حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ بحكم المادة(33) من قانون الجمعيات السياسية الصادر سنة 1989 التي خولت لوزير الداخلية آنذاك الحق في إصدار حكم بتوقيف نشاط أي جمعية تمثل خطرا على النظام العام، ومن هنا غيرت الجبهة إستراتيجيتها وطريقة عملها السياسي.

وحاولت تأسيس " حكومة منفى "، وذلك بعد مغادرة العديد من كوادرها للجزائر باتجاه السودان، وعدد من الدول الأوروبية، وتعرض عدد من قياداتها للسجن والإقامة الجبرية. [3]

وقد رحبت قيادات بارزة في الجبهة بمبادرة الرئيس "بوتفليقة " المتعلقة بقانون المصالحة الوطنية، وقد وقعوا على بيان من أجل ذلك، ومن هؤلاء القيادات:جمال لونيسي، فطار رشيد، الحيط علي، درامشي عثمان، بوراس رابح، قسري ياسين، وأحمد ناصر ياسين.

وفي 02 جويلية 2003م، وهما: عباس مدني، وعلي بلحاج. [4]

ويرى " محمد قواص ": " لا يخفي عدد من كوادر الجبهة الإسلامية للإنقاذ حقدا حقيقيا إزاء أولئك الساسة الذين أجهضوا آمالهم بالارتقاء الاجتماعي، وذلك حين قبلوا اعتماد إستراتيجية صناديق الاقتراع للوصول إلى السلطة..." [5]

أما بالنسبة للسياسة الخارجية للجبهة الإسلامية للإنقاذ، تحدد في المطالب التالية:

"1- مكانة الجزائر وسمعتها في العالم.

---

1 صلاح عبد الرزاق ، الإسلاميون والديمقراطية دراسات في الفكر الإسلامي المعاصر، د ت ن.

2 المكان نفسه.

3 سناء كاظم كاطع، مرجع سبق ذكره، ص،93.

4 مهدي أنيس جرادات، الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي،(عمان:دار أسامة للنشر والتوزيع ،2010)، ص ص،92-93.

5 محمد قواص، غزوة الإنقاذ: معركة الإسلام السياسي في الجزائر،(بيروت: دار الجديد للطباعة والنشر، د ت ن)، ص، 127.

2- منهجها الاعتدالي في المواقف والعدل في معالجة القضايا العالمية والتحررية الاقتصادية والاجتماعية، التاريخية والحضارية.

3- معاملاتها الاقتصادية والسياسية الرائجة تحدد ضمن السياسة الشرعية الإسلامية، وبذلك تكون الجزائر في عون كل قضية عادلة، ومساعدة لكل أمة محتاجة على قدر طاقتها،

وعلى استعداد لتدعيم الوئام والسلام بمفهوميها الإسلامي، واستقرار العالم مما يجعل الحضارة تقوى على أزماتها، وتستمر في ازدهارها.[1]

غير أن الفوز الكاسح للجبهة الإسلامية للإنقاذ، يثير التساؤلات، فالنهضة الإسلامية وحركة مجتمع السلم، لديهما بنية تنظيمية أقوى بكثير من الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ولهما علاقات وامتدادات خارجية، وتاريخ طويل، غير أن الحزب المنحل نما منذ بداية التسعينيات، كانت بنيته التنظيمية فوضوية، ولم تكن لها علاقات بحركات إسلامية في الخارج، أو حتى موارد مالية خارج الجزائر.[2]

2- حركة مجتمع السلم:

تعتبر ثاني أكبر القوى الإسلامية في الجزائر، وقد نشأت كحزب سنة 1991، وكان إطارها القانوني الأول هو " جمعية الإرشاد والإصلاح " التي نشأت في 12 ديسمبر1988، وكان عملها السري قد بدأ منذ سنة 1963، وأصبح يمتاز بالقوة في السبعينيات، وقد كانت مرجعيتها " حركة الإخوان المسلمين ".

وأصبح عملها ونشاطها علنيا في منتصف السبعينيات، وقد كانت تعارض النظام القائم آنذاك " هواري بومدين " باسم " تنظيم جماعة الموحدين " بزعامة " محفوظ نحناح " الذي كان يدعو إلى العمل الإصلاحي، وتجنب المواجهة مع السلطة، وقد حاول فتح الحوار معها والتنسيق مع كل القوى والحركات الإسلامية. [3]

ووفق دستور 1996، وبمقتضى القانون الخاص بالأحزاب السياسية الذي صدر في 06 مارس1997، تغير اسم الحركة ليصبح " حركة مجتمع السلم "، والملفت للنظر أنه قد تم تغييب أي

---

1 أحمد السيوفي، الجزائر والمؤامرة على الإسلام والديمقراطية: القصة الكاملة لضرب الإسلام والحريات، (د د ن- د ت ن)، ص ص، 216-217.

2 عبد الوهاب الأفندي، " الحركات الإسلامية: النشأة والمدلول وملابسات الواقع "، في: الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط، 1، 2002)، ص، 51.

3 سناء كاظم كاطع، مرجع سبق ذكره، ص،93.

إشارة لمرجعيتها الإسلامية في برنامجها السياسي الجديد، وتم تعويض ذلك بالثوابت الوطنية، وأصبحت كمرجعية فكرية لها، وقد نادى " محفوظ نحناح " بضرورة التداول على السلطة، وقد انتهجت طريق الحوار والإقناع واحترام الرأي الأخر والتعددية، وفي انتخابات 1997، أصبحت قوة إسلامية يحسب لها ألف حساب، حيث حصلت على 69 مقعدا لتحتل المرتبة الثانية قبل جبهة التحرير الوطني. [1]

ومن بين أهم أهداف وأولويات الحركة ما يلي:

-" استمرار العمل والتعاون بين الجميع لتحقيق الأهداف التي نص عليها بيان أول نوفمبر وتجسيدها...

- الدفاع عن قيم الشعب وثوابته ومبادئه وإشراكه في حل المشاكل واقتراح الحلول المشتركة للخروج من الأزمة.

- تعميق الموقع الشعبي للحركة.

- تحقيق الأمن والاستقرار من خلال المصالحة الوطنية فكرا وأسلوبا بين شرائح المجتمع

- العمل على تجسيد نظام سياسي ديمقراطي تعددي مدني.

- تمكين الجزائر من القيام بدورها المتقدم على المستوى الإقليمي والدولي من خلال مناصرة قضايا الإنسان العادلة، على رأسها قضية فلسطين....[2]

كما تقوم السياسة العامة لحركة مجتمع السلم على النقاط التالية:

1- إن الحركة تسعى لإخراج البلاد من مختلف الأزمات وبناء دولة المؤسسات ورفع الغبن عن الشعب.

2- انطلاقا من تعاليم الدين الإسلامي، وفي إطار الاعتدال والوسطية، شاركت الحركة في القضاء على الفتن التي تحاك ضد الوطن، وتصدت لدعاتها، وقدمت الشهداء في سبيل أن لا تتلاشى هيبة الدولة الجزائرية.

3- وقفت الحركة كحصن منيع في وجه كل المحاولات الرامية للعبث بثوابت الأمة الجزائرية، وذلك عبر سياسة المساهمة والحوار لتلاقي الجزائريين.[1]

---

1 سناء كاظم كاطع، المرجع نفسه، ص،94.

2 مهدي أنيس جرادات، الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع ،2010)، ص،97.

كما ساهمت الحركة في تطوير الفعل الديمقراطي، والنضال في سبيل الحريات الفردية والجماعية، وكان نضالها السياسي سلميا، وعملت على بلورة ثقافة جديدة، تكمن البلاد من تحقيق طموحاتها وآمالها عبر مراحل ودون تسرع، حيث راعت موازين القوى محليا ودوليا.

4- انطلاق الحركة من النهج التربوي السياسي الحضاري الذي رسخه مؤسسها الشيخ " محفوظ نحناح " (رحمه الله)، القائم على الاعتدال والوسطية، ورفض العنف،واحترام الآخر، والحفاظ على ثوابت وأسس الدولة، والالتزام بالحوار بين الحضارات والأديان.

5- عملت الحركة على التعبير عن آمال وتطلعات الشعب الجزائري.[2]

مرجعية الحركة: تقوم حركة مجتمع السلم على ما يلي:

"1- الإسلام بمصادره ومقاصده باعتباره قوة جمع وتوحيد وضبط لتوجهات الأمة وتطلعاتها...

2- تراث الحركة الوطنية وجمعية العلماء المسلمين والزوايا بكل ما قدمته للشعب خلال عقود من الزمن كانت منبع إحياء الروح الوطنية والجهاد من أجل السيادة الكاملة.

3- بيان أول نوفمبر 1954 ببنوده وأهدافه، وما يشكله من نظرة شاملة ومتوازنة للدولة الجزائرية المنشودة ودورها في المحيط العربي والإسلامي والعالمي.

4- ما وصل إليه الفكر الإنساني من قيم حضارية يتم استثمارها في إطار مقوماتنا وثوابتنا لإسعاد البشرية وتحقيق استقرارها.[3]

البرنامج السياسي لحركة حماس:

من أهم ما جاء في برنامجها السياسي: - التركيز على الإطار العقائدي الإسلامي.

أما حركة مجتمع السلم " حماس "، فقد حصلت على الاعتراف في فبراير 1991، وتزعمها " الشيخ محفوظ نحناح "، وأهم ما جاء في برنامجها الحزبي:

1- محاربة التوجه التغريبي.

2- رفض العنف.

3- الإسلام هو الحل (كشعار).

4- الاعتناء بالمرأة ومنحها كل الحقوق التي جاء بها الإسلام وغيرها. [1]

---

1 توفيق يوسف الواعي، كبرى الجماعات الإسلامية الإصلاحية في العالم المعاصر: جماعات، أحزاب، حركات، (مصر: مؤسسة شروق للنشر والتوزيع، ط، 1، 2006)، ص ص، 264 - 265.

2 توفيق يوسف الواعي، المرجع نفسه، ص، 266.

3 توفيق يوسف الواعي، مرجع سبق ذكره، ص، 266.

3- حركة النهضة الإسلامية (النهضة حاليا):

قادها " عبد الله جاب الله "، تأثرت بمنهج الإخوان المسلمين إلى غاية منتصف الثمانينيات، حيث أضاف "جاب الله" إلى قاموس الحركة مصطلحا جديدا، وهو " الإخوان المحليين " مقابل كلمة الإخوان العالميين، وقد أسست الحركة بعد أحداث 05أكتوبر1988 جمعية ذات طابع ثقافي واجتماعي، أصبحت في نهاية 1990 إلى حزب سياسي سمي: حركة النهضة الإسلامية ". [2] ووفق دستور 1996 وقانون الأحزاب السياسية الذي صدر في 60مارس1997، تغير اسم الحركة ليصبح " حركة النهضة ". وتم تغييب أي إشارة لمنطلقاتها الإسلامية في برنامجها الجديد الذي تم تقديمه في فبراير 1998. وتم تعويضها بأرضية الوفاق الوطني والثوابت الوطنية، وانفصل عنها رئيسها " جاب الله " منذ بداية 1999 بسبب خلافات حول ديمقراطية العمل داخل الحركة، والمشاركة في السلطة كذلك، وقد أسس حزبا جديدا سماه " حركة الإصلاح الوطني ". [3]

وما يمكن الإشارة إليه، هو أن الحركة تعتبر حزبا سياسيا معارضا ينتمي إلى التيار الإسلامي الإصلاحي و" العقلاني سياسيا "، ويعرف هذا الحزب انتشارا ضيقا على المستوى الوطني، إذ اقتصرت قاعدتها على الشرق الجزائري وبعض المناطق في وسط البلاد. [4]

ويمكن الإشارة إلى البرنامج السياسي لحركة النهضة الإسلامية، والذي احتوى على إحدى عشرة بندا، وضعه قائد الحركة " الشيخ عبد الله جاب الله "، كما يلي:

"1- إحياء دور الجامع كمركز للتوجيه والإصلاح.

2- التأكيد على التراث العربي والإسلامي.

3- تعميم الثقافة الإسلامية بكل الوسائل الشرعية.

4- التعريف بالفرائض الفردية والجماعية وتعليم القرآن الكريم.

---

1 عبد الوهاب العقاب، مشروع الإسلام السياسي: في التطور التاريخي والمعاصر، (دمشق: دار رسلا للطباعة والنشر والتوزيع، 2012)، ص، 302.

2 سناء كاظم كاطع، مرجع سبق ذكره، ص،94.

3 المكان نفسه.

4 مهدي أنيس جرادات، الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط،2010)، ص،102.

5- محاربة الغزو الثقافي والتغريب.

6- الاعتناء بالعائلة والمرأة.

7- تعميم الأخلاق العامة والفضائل.

8- إيجاد نواة ثقافية ورياضية وفنية.

9- توعية المساجين والمراهقين ومكافحة الأمية.

10- تطوير الخدمات الاجتماعية لصالح الفئات الأكثر فقرا.

11- مساعدة المهاجرين على الاحتفاظ بهويتهم الوطنية."[1]

4- حركة التضامن الإسلامي الجزائري:

تم تأسيس هذه الحركة بعد حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ سنة 1992، بزعامة " أحمد سحنون " و" يوسف بن خدة "، وضمت رابطة الدعوة الإسلامية، وحزب الأمة، وحزب الجزائر المسلمة والمعاصرة، إلا أن هذه الحركة لم تملأ الفراغ الذي تركته الجبهة الإسلامية للإنقاذ من الناحية الروحية. [2]

5- رابطة الدعوة الإسلامية:

قادها " أحمد سحنون "، كانت تدعو إلى تدعيم الإسلام وجعله كنظام حكم في الجزائر. [3] وتعتبر هذه التنظيمات علنية ورسمية، إلا أنه كان هناك عدد من التنظيمات السرية التي عملت في بعض الأحيان إلى استعمال العنف لمواجهة النظام السياسي، ومن أبرزها:

أ- جماعة أنصار مصطفى بويعلي:

قام بمواجهة النظام لمدة وصلت إلى خمس سنوات حتى تم القبض عليه سنة 1987، ومن أنصارها كذلك " عبد القادر شبوطي ".

ب- الحركة الإسلامية المسلحة:

تزعمها الشيخ " عبد القادر عبابدة "، وتعد الجناح العسكري للجبهة الإسلامية للإنقاذ.

ج- جماعة الأفغان:

---

1 ....، الجزائر إلى أين ؟ 1830-1992، (...: دار الكتاب العربي بالاشتراك مع دار الشواف، من إعداد مركز الدراسات والأبحاث، ط، 1، 1992)، ص، 24.

2 سناء كاظم كاطع، مرجع سبق ذكره، ص،94.

3 سناء كاظم كاطع، مرجع سبق ذكره، ص ص، 94 - 95.

وتضم الجزائريين الذين عادوا من أفغانستان، وهم يستخدمون العنف بصفة مستقلة عن التنظيمات الأخرى. [1]

د- جماعة التكفير والهجرة:

وهم أقلية، تستخدم العنف باعتباره الطريقة الوحيدة للتعامل مع النظام السياسي وكذا المجتمع.

ه- جماعة أنصار الجهاد:

هدفهم تنظيم الجهاد في الجزائر. [2]

وما يمكن قوله، هو أن الحركات الإسلامية في الجزائر، كانت تعمل على مستويين: هما المستوى العلني والمستوى السري. ومنها من استخدمت العنف السياسي وأخرى فضلت استخدام العمل السياسي السلمي. [3]

المبحث الثالث: طبيعة العلاقة بين الحركات الإسلامية والنظام السياسي الجزائري

تميزت العلاقة بين الحركات الإسلامية والنظام السياسي الجزائري بالعنف والصدام، والحوار في بعض المرات، وهذا ما سنتطرق إليه من خلال المطلبين التاليين.

المطلب الأول: أسلوب الحوار والاعتدال

من خلال هذا المطلب، سيتم التطرق لكيفية تعامل النظام السياسي الجزائري مع الحركة الإسلامية (الجبهة الإسلامية للإنقاذ) التي كانت تستخدم العنف ضد السلطة والمواطنين، وقبل ذلك لا بد من الإشارة للأوضاع السياسية في الجزائر بعد توقيف المسار الانتخابي في دوره الثاني منذ بداية التسعينيات.

---

1 سناء كاظم كاطع، المرجع نفسه، ص،95.

2 سناء كاظم كاطع، مرجع سبق ذكره، ص، 95.

3 المكان نفسه.

الأوضاع السياسية في الجزائر:

بعد توقيف المسار الانتخابي في دوره الثاني، الذي كان مقررا في 1992م، تم حظر الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وتم تشكيل قيادة جماعية لقيادة البلاد لفترة انتقالية بين سنتي 1992 – 1995م، وكان رد فعل الإسلاميين أن قاموا بتأسيس جماعات مسلحة، شنت عمليات عسكرية ضد الحكومة، وباقي الأعداء حسب اعتقادهم.[1]

1-ندوة الوفاق الوطني " أو المرحلة الانتقالية " في 1994م:

جاءت هذه الندوة لضبط معالم المرحلة الانتقالية، حيث تم توجيه الدعوة لأحزاب سياسية، وجمعيات ونقابات مهنية، وتم التخطيط خلال هذه الندوة لتعيين شخصية لرئاسة الدولة، وكان هذا الشخص، هو " عبد العزيز بوتفليقة " الذي قبل في البداية هذا العرض، أنه انسحب في آخر لحظة بسبب أن الأحزاب السياسية الكبيرة، رفضت حضور الندوة، وأن تعيينه سيكون من طرف أحزاب صغيرة، ليس لها أي تأثير أو نفوذ في المجتمع.[2]

وفي 14 يناير 1992م، أصدر المجلس الأعلى للأمن قرارا يقضي بتأسيس " المجلس الأعلى للدولة "، وهو عبارة عن قيادة جماعية للبلاد، تتكون من خمسة أعضاء، تمارس صلاحيات رئيس الجمهورية، بقيادة " محمد بوضياف "، وتم تأسيس مجلس استشاري وطني، يعمل على مساعدة المجلس الأعلى للدولة، لتقديم الاقتراحات لضمان السير الحسن للمؤسسات، والمحافظة على النظام العام، والقيام بدراسة القضايا ذات الطابع التشريعي.[3]

تم إعلان حالة الطوارئ بعد تصاعد موجات العنف بعد توقيف المسار الانتخابي، وهو ما أدى إلى الكثير من الضحايا، وخسائر مادية معتبرة، والفرار من مناطق الصدام بين الإسلاميين والسلطة.[4]

2- مؤتمر " سانت إيجيديو " بروما الإيطالية:

وهو عبارة عن مبادرة غير رسمية، جاء فيها اقتراح حلول لحل الأزمة الأمنية في الجزائر، حيث قامت مجموعة من الأحزاب السياسية الكبرى التي قاطعت ندوة الوفاق الوطني،

---

1 عز الدين العياشي، " الجزائر: الاستثناء المتعذر إدراكه في ربيع الاضطرابات "، في: الربيع العربي: الانتفاضة والإصلاح والثورة، يوسف محمد الصواني وريكاردو رينييه لاريمونت، ترجمة: لطفي زكراوي، (بيروت: .....2013)، ص ص، 164 – 165.

2 بوجمعة غشير، تطور خطاب حقوق الإنسان في الجزائر والوضع الراهن، (بيروت: معهد السياسات بالجامعة الأمريكية في بيروت، بالاشتراك مع معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة، مارس 2017)، ص، 16.

3 بوجمعة غشير، مرجع سبق ذكره، ص، 13.

4 المكان نفسه.

إضافة إلى المحامي " يحي عبد النور " و " أنور هدام " الذي كان يمثل الجبهة الإسلامية للإنقاذ، بعقد اجتماع في العاصمة الإيطالية " روما " بمقر منظمة " سانت إيجيديو ".[1]

وقد رفضت الحكومة الجزائرية بنود هذه الوثيقة، وهو ما أدى إلى إزاحة الأمين العام لجبهة التحرير الوطني " عبد الحميد مهري ".[2]

وتم ترشيح " اليامين زروال "، الذي كان وزيرا للدفاع الوطني لمنصب رئيس الجمهورية، وتم صدور المرسوم الرئاسي 94/40 المؤرخ في 29 يناير 1994م، والذي يتعلق بنشر أرضية الوفاق الوطني حول المرحلة الانتقالية التي تم تحديدها بثلاث سنوات.[3]

وأصدر المجلس الأعلى للدولة في 30 يناير 1994م، قرارا انتهت بموجبه مهمة هذا المجلس، الذي تأسس بعد استقالة الرئيس " الشاذلي بن جديد "، لتدخل البلاد في مرحلة انتقالية، وقد عمل الرئيس " اليامين زروال " على فتح حوار مع قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، الذين كانوا في السجن، وقد قام بالحوار مع الإسلاميين منذ أن كان وزيرا للدفاع الوطني، وقد تم وضع " عباس مدني " و " علي بلحاج " في الإقامة الجبرية.[4]

غير أنه كرئيس أكمل مسعاه الهادف للحوار وإيجاد حل للأزمة، غير أن محيطه كان فيه من يوصفون بالاستئصاليين داخل النظام السياسي، ومنهم " رضا مالك " وغيره، وقد قامت المخابرات بالاتصال بقائد الجيش الإسلامي للإنقاذ " مدني مزراق "، وتم الاتفاق معه على هدنة، بدأت عام 1997، وبقيت دون غطاء سياسي أو قانوني إلى غاية 1999م.[5]

عندما وصل الرئيس " عبد العزيز بوتفليقة " إلى سدة الحكم في الجزائر، تم إصدار القانون 99 – 08 في 13 أوت 1999م، المتعلق بالوئام المدني، والذي وفقه تمت تسوية الوضعيات القانونية لأفراد الجيش الإسلامي للإنقاذ، والذي سبق له توقيع هدنة مع المخابرات.

وتمت المصادقة على ميثاق السلم والمصالحة الوطنية عن طريق استفتاء، وصدور الأمر رقم 06 – 01 في 27 فبراير 2006م، المتضمن تنفيذ بنود ميثاق السلم والمصالحة الوطنية.[6]

آثار الإرهاب في الجزائر:

---

1 بوجمعة غشير، المرجع نفسه، ص، 16.

2 المكان نفسه.

3 المكان نفسه.

4 بوجمعة غشير، المرجع نفسه، ص،16.

5 بوجمعة غشير، مرجع سبق ذكره، ص،16.

6 المكان نفسه.

كان الكثير من الضحايا من المدنيين، والصحفيين والأساتذة، والشعراء والأطباء، وحتى من زعماء أحزاب سياسية، وحتى أجانب، وقتل حوالي مائتي ألف شخص، ونزوح أكثر من مليون وخمسة مائة ألف شخص من مناطق وبؤر الإرهاب، كما تم تدمير الكثير من البنى التحتية، وزيادة الفقر والبطالة في البلاد، وتم عزل الجزائر دوليا بسبب الإرهاب.[1]

وقد عملت السلطة السياسية في الجزائر إلى اللجوء إلى الحوار مع قادة التنظيمات الإسلامية التي حملت السلاح لمواجهة النظام، وذلك عن طريق مفاوضات لتقريب وجهات النظر وإيجاد حل للأزمة السياسية في البلاد.

وفي هذا الصدد يقول " المنجي بوسنينة :" يمكن القول أن تعجل بعض الحركات الإسلامية الاحتجاجية الصدام مع النظام السياسي الذي يتحول ببطء من التسلطية إلى
التعددية، يمكن أن يوقف أو يبطئ المد الديمقراطي، مما من شأنه أن يعطل مسيرة إحياء المجتمع المدني في ظل الديمقراطية." [2]

ويضيف قائلا: " ولعل هذا يكشف عن الضعف في ممارسة التيارات السياسية المعارضة، والتي تتعجل القضاء على النظام لاستلام السلطة، بغير أن يكون لها مشروع سياسي عصري قادر على أن يخلق قاعدة شعبية جماهيرية، تؤمن بمبادئها ومنطلقاتها، ويبدو أن هذه الممارسة تحتاج إلى وقت وإلى إستراتيجية النفس الطويل، وهي قد لا تتفق مع اتجاهات زعماء هذه الحركات، الذين تغرهم

بعض الانتصارات الجزئية في مجال الانتخابات هنا أو هناك، فيظنون أنهم قد اقتربوا من تحقيق الغاية، والتي هي استسلام السلطة." [3]

تسعى الحركات الإسلامية السلمية بصورة مباشرة للوصول إلى السلطة من أجل تجسيد برنامجها السياسي والاجتماعي ذو التوجه الإسلامي على أرض الواقع، وأن غايته حسبها هو تحقيق التقدم والرقي لدولها ومجتمعاتها، وللوصول إلى ذلك الهدف تعمل تلك الحركات بمختلف الطرق والوسائل السياسية السلمية المباشرة وغير المباشرة المتاحة لديها، وتقوم بتغيير وتنويع

---

1 عز الدين العياشي، مرجع سبق ذكره، ص، 165.

2 المنجي بوسنينة مقدما، الحوار مع الأخر: من أجل رؤية عربية، اجتماع خبراء عرب لصياغة موقف عربي وإسلامي في الحوار، (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ندوة أبو ظبي المنعقدة ما بين 4-7 يناير 2006)، ص، 30.

3 المنجي بوسنينة مقدما، مرجع سبق ذكره، ص، 31.

مواقفها وتحالفاتها وصراعاتها مع الدولة أو القوى السياسية والاجتماعية الأخرى وفق ما تقتضيه مصلحتها.[1]

المطلب الثاني: المواجهة والعنف كطريقة للتعامل بين الحركات الإسلامية والأنظمة السياسية

من خلال هذا المطلب، سيتم التطرق للمواجهة والعنف كطريقة للتعامل بين الحركات الإسلامية والأنظمة السياسية الحاكمة، مع الإشارة إلى أهم الحوادث والوقائع الدالة على ذلك.

قبل ذلك لا بد من الإشارة لواقع التعددية الحزبية التي أقرها دستور 23 فبراير 1989م، وتوقيف المسار الإنتخابي في دوره الثاني منذ بداية سنة 1992م، وبروز الأزمة الأمنية.

التعددية الحزبية في 1989م، وتوقيف المسار الانتخابي وبروز الأزمة الأمنية:

بتاريخ 05 جويلية 1989م، صدر القانون 11 / 89 الخاص بالجمعيات ذات الطابع السياسي (أحزاب سياسية)، والذي سمح بتأسيس عدد كبير من الأحزاب السياسية، كان عدد منها ينشط بصفة سرية، وعدد آخر تم تأسيسه حديثا.[2]

وأنتجت الساحة السياسية أربعة تيارات سياسية كبيرة، التيار الديني الذي يرتكز على الدين الإسلامي في برنامجه السياسي والاجتماعي والاقتصادي، والتيار الوطني الذي تمثله جبهة التحرير الوطني، والتجمع الوطني الديمقراطي بعد ذلك، والذي أنشأته مجموعة انشقت عن حزب جبهة التحرير الوطني، والتيار الوطني العلماني، والتيار اليساري الاشتراكي.[3]

وبعد تنظيم الانتخابات المحلية في سنة 1990م، فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وهذا ما دعم المركز الاجتماعي والسياسي لها، وقد دعت الجبهة في 25 ماي 1991م، إلى إضراب عام احتجاجا منها على قانون الانتخابات الذي اقترحته الحكومة، ومطالبتها بتنظيم انتخابات رئاسية مبكرة.[4]

وخلال الإضراب العام، تم غلق الطرقات الرئيسية، وتنظيم الاعتصامات والمسيرات، وغلق المحلات التجارية وغيرها، وقد اتفق رئيس الحكومة " مولود حمروش " مع قادة الجبهة على تنظيم

---

1 قطاف تمام أسماء، مرجع سبق ذكره، ص ص،28 – 29.

2 بوجمعة غشير، مرجع سبق ذكره، ص، 12.

3 المكان نفسه.

4 بوجمعة غشير، مرجع سبق ذكره، ص، 12..

الاعتصامات في ساحات معينة، وفتح باقي الطرقات الأخرى، وبعد مرور أربعة عشرة يوما، تم إخلاء الساحات بالقوة بعد تدخل الجيش.[1]

وبعد ذلك، تم اعتقال الكثير من الإسلاميين، ولما فشل رئيس الحكومة " مولود حمروش " في التحكم في الأوضاع، تم تعيين وزير الخارجية " سيد أحمد غزالي " رئيسا للحكومة، ثم تم تنظيم الانتخابات التشريعية في 16 ديسمبر 1991م، والتي فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ بعدد كبير من المقاعد، وبعد الضغوطات التي مورست على الرئيس " الشاذلي بن جديد "، قدم استقالته من منصبه.[2]

وقد تزامنت هذه الاستقالة مع نهاية عهدة المجلس الشعبي الوطني، الذي يخول الدستور لرئيسه، استخلاف الرئيس في حالة استقالته أو وفاته، وبالتالي قام المجلس الدستوري بتكليف المؤسسة العسكرية ورئاسة الحكومة، والقضاء لإدارة شؤون البلاد.[3]

واجتمع المجلس الأعلى للأمن، وقرر ما يلي:

- استحالة مواصلة المسار الانتخابي.
- توقيف المسار الانتخابي إلى حين توفر الشروط الضرورية للسير العادي للمؤسسات.
- تكليف المجلس الأعلى للأمن بمسائل حفظ النظام العام، وأمن الدولة.[4]

اتخذت العديد من الحركات الإسلامية في الدول العربية العنف والمواجهة كطريقة للوقوف في وجه الأنظمة السياسية العربية، وهذا ما حدث في الجزائر عندما حدث الصدام المسلح ما بين الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة والنظام الحاكم.

وظهرت خلال سنوات العنف التنظيمات الإسلامية الراديكالية، وهي عبارة عن جماعات مسلحة لها غطاء ديني، كالحركة الإسلامية المسلحة، الجيش الإسلامي للإنقاذ، الحركة من أجل الدولة الإسلامية، الجماعات الإسلامية المسلحة، وتعتبر هذه الجماعات والتنظيمات من أهم القوى التي اتخذت العنف كوسيلة ضد الدولة، وأحيانا ضد المجتمع ككل.

وحاول الإسلاميون تعبئة الجماهير لمواجهة السلطة من خلال الجنازة الكبيرة التي أقيمت للشيخ " عبد اللطيف سلطاني " بأعالي العاصمة سنة 1984، وكانت الجنازة بمثابة الحشد الإسلامي الضخم في مرحلة العمل السري للحركة الإسلامية قبل أحداث أكتوبر 1988.

---

1 المكان نفسه.

2 بوجمعة غشير، مرجع سبق ذكره، ص، 13.

3 المكان نفسه.

4 المكان نفسه.

فقد كان الشيخ " سلطاني " هو "...الذي نقل التيار الإسلامي من الدائرة الإصلاحية المسالمة إلى الدائرة الراديكالية ذات النزعة الجهادية." [1]

وعقب توقيف المسار الانتخابي في يناير 1992، شهد العنف المسلح تزايدا كبيرا، وانتشر في باقي أرجاء البلاد، وأصبح لهذه التنظيمات القدرة والقوة اللازمتين لفرض نفسها على الساحة كسلطة. [2]

وفي هذا الشأن، يقول الباحثان " بوشنافة شمسة وادم قبي ": " ..حاولت حركة الإسلام المسلح التنظيم في إطار كتائب عسكرية، تهدف إلى إسقاط النظام عبر شن حرب عصابات مستمرة، ولقد حققت بعض النجاحات في بداية الأمر، خاصة في الفترة الممتدة من سنة 1992 إلى غاية 1994، إلا أنها دخلت بعد ذلك في عهد تميز بالانشقاق الداخلي، والتحول من محاربة الجيش إلى ارتكاب مجازر بشع، أفقدها الكثير من المصداقية، وجعلتها محل اتهام وسخط من أغلب شرائح المجتمع الجزائري." [3]

وتتفق الحركات الجهادية العنيفة على أن الحكومات في الدول الإسلامية، قد خرجت عن تعاليم الإسلام، وبالتالي فهي مسئولة عن حالة الجاهلية التي يعيشها المجتمع، وتعتبر هذه الحركات أن الجهاد هو الوسيلة الوحيدة من أجل تحقيق أهدافها، والمتمثلة في أسلمة المجتمع والدولة .[4]

وترى هذه الحركات أنه لا بد من إسقاط الحكومات عن طريق قتالها، من أجل تأسيس دولة إسلامية، وترى هذه الأخيرة أن هذه الأنظمة " كافرة ومعادية للإسلام "، ومن أمثلتها:
" الجماعة الإسلامية " و " جماعة الجهاد " في مصر، و" الجماعة الإسلامية المسلحة في الجزائر " و" الجماعة الإسلامية المقاتلة " في ليبيا.[5]

كما تجدر الإشارة إلى أن حركات التحرر الوطني يعني برنامجها الوطني، تتخذ من الكفاح المسلح طريقة لنيل تحررها، وبرز ذلك من خلال حركة الإخوان المسلمين في مصر والبلدان العربية الأخرى التي توجد بها فروعها إبان حرب فلسطين سنة 1948، ثم المقاومة الوطنية

---

1 فيصل دراج وآخرون، الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية، (الجزائر: جزءان، ط،3، د د ن،2000)، ص،687.

2 بوشنافة شمسة وادم قبي،" إدارة النظام السياسي للعنف في الجزائر 1988-2000م "، **مجلة الباحث**،ع،03، 2004، ص،131.

3 بوشنافة شمسة وادم قبي، مرجع سبق ذكره، ص، 131.

4 قطاف تمام أسماء، " دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية " حركة النهضة التونسية نموذجا"، أ.د فرحاتي عمر مشرفا،(بسكرة: شهادة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2012-2013)، ص،27.

5 قطاف تمام أسماء، مرجع سبق ذكره، ص،29.

المصرية ضد الاحتلال البريطاني في مدن قناة السويس منذ عام 1951، وحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية، وحزب الله اللبناني، تعد الأكثر بروزا وتمثيلا لتلك الحركات.[1]

وقد دخلت عدد من التنظيمات الإسلامية السياسية الراديكالية العربية في صراع كبير وعنيف مع النظم السياسية الحاكمة، كمصر والجزائر، وترجح العديد من التقارير أن الجهاد بالنسبة لهذه الجماعات، يبدأ من السعودية لتكون هناك العبادة والأجواء الروحية، ثم نقل أفراد هذه الجماعات إلى الحدود الباكستانية – الأفغانية وبالضبط في مدينة " بيشاور " الباكستانية، ووضع معسكرات تدريب وفق برامج عسكرية، وإعداد إيديولوجي وديني، وتم ذلك خلال الغزو السوفياتي لأفغانستان منذ 1999، وبعد خروج السوفيات، عاد ما اصطلح على تسميتهم "الأفغان العرب " إلى بلدانهم، وتم توظيف خبراتهم في العنف ضد السلطات الحاكمة في عدد من الدول العربية والإسلامية. [2]

وقد تم تشكيل تحالف بين الجماعات الإسلامية، خصوصا عندما قادتها وكوادرها لعدد من العواصم الأوروبية واسيا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية، وهذا ما نجم عنه، إنشاء " الجبهة الإسلامية العالمية لقتال اليهود والصليبيين " في فبراير 1998، بقيادة " أسامة بن لادن " و" أيمن الظواهري "، وأدى ذلك إلى الانتقال من مواجهة النظم السياسية العربية إلى مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية تحديدا، وتم ضرب عدد من المصالح والأهداف الأمريكية، كتدمير السفينة الأمريكية "كول"، وتفجير سفارتين أمريكيتين في إفريقيا. [3]

وقد أدت أشكال العنف التي تقوم بها الجماعات الإسلامية إلى بروز ضغوط أمريكية أوروبية على الدول العربية من أجل تبادل المعلومات الأمنية، ومتابعة التحقيقات مع المنتمين للجماعات الإسلامية التي توصف بممارسة الإرهاب، وتحولت الضغوط في المجال الأمني إلى السياسي والديني من خلال طرح العديد من المبادرات الأمريكية والأوروبية المطالبة بضرورة إجراء إصلاحات سياسية، وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001، تم اتخاذ إجراءات وتدابير لتجفيف مصادر الإرهاب للسيطرة على منابع تمويل التنظيمات والجمعيات الخيرية الإسلامية، ووضع بعض المنظمات الإسلامية على لائحة الإرهاب كحماس والجهاد الإسلامي، وحزب الله وغيرها. [4]

---

1 قطاف تمام أسماء، مرجع سبق ذكره، ص،29.

2 نبيل عبد الفتاح وآخرون، إسلاميون وديمقراطيون: إشكاليات بناء تيار إسلامي ديمقراطي، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004)، ص ص،282 – 283.

3 نبيل عبد الفتاح وآخرون، المرجع نفسه، ص، 283.

4 نبيل عبد الفتاح وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص،288 – 289.

وفي هذا الصدد، يقول " عمرو الشوبكي ": " .. فالسياسات الأمريكية الجديدة التي قامت على أساس عدم التمييز بين الإسلام السياسي السلمي، وحركات العنف والتنظيمات الإرهابية، وعملت على محاصرة الإثنين معا من شأنه أن يعجل مرة أخرى بميلاد دورة جديدة من العنف الجهادي، حين يخرج جيل جديد من شباب الحركات الإسلامية السلمية، ويكتشف أن انفتاحه السياسي والديمقراطي، ونبذه عقديا وسياسيا لكل أشكال العنف هو أمر لا طائل له ونتيجته واحدة: هو بقاؤه مطاردا أو في السجون، نتيجة لأنه يحمل قلما أو فكرا مثله مثل من يحمل سلاحا أو قنبلة." [1]

وقد تمكنت أنظمة دول الشرق الأوسط من اتهام الحركات الإسلامية باستغلال الدين الإسلامي، لتحقيق غايات شخصية، وأنها السبب في الوضع الكارثي الذي آلت إليه الدول والمجتمعات في المنطقة، وتم اعتبار الحركات الإسلامية، بأنها ظاهرة طائفية، تدعو للانقسام والفتنة، وإثارة الخلافات، وأنها ترفض الحوار، والديمقراطية، وتتميز بالانعزال، وتسعى لتقييد الفكر الجديد، وأنها تعتبر التطور الحاصل علميا وتكنولوجيا كفرا، وبالتالي ترفض الانفتاح.[2]

تجليات ومظاهر العنف في خطاب حركات الإسلام الساسي:

تبرز مظاهر " العنف الديني " بالنسبة للحركات الإسلامية، في مواقفهم حيال العديد من المسائل والقضايا المتعلقة بالنظام السياسي والمجتمع المدني، وكل ما يتعلق بالحياة العامة، وهو ما تترجمه خطاباتهم السياسية، ويمكن الإشارة إلى مواقف الإسلاميين إزاء ثلاثة قضايا متداخلة ومعقدة .[3]

هناك عدد من الجماعات الإسلامية المتطرفة التي تستخدم العنف، وتقوم بتبريره، وهذا ما كان واقعا في الحالة المصرية، ففي كتاب " سبيل الهدي والرشاد "، وهو عبارة عن إستراتيجية عمل " جماعة الجهاد "، والذي يعتبر فكرا لها، ولأغلب الجماعات التي تمارس العنف.[4]

ففي كل الأنظمة العربية ومصر، يتم منح تأشيرة لدخول الكفار إلى هذه الدول، وهذه السلطات غير الشرعية التي لها ولاية على المسلمين، وبالتالي يدخل السياح الكفار.[5]

---

1 رفعت السيد وعمرو الشوبكي، مستقبل الحركات الإسلامية بعد 11 أيلول (سبتمبر) (حورات لقرن جديد)، (بيروت: دار الفكر، آفاق معرفة متجددة، ط،1، يناير 2005)، ص ص، 285 – 286.

2 بن عيسى لزهر، مرجع سبق ذكره، ص ص، 158 – 159.

3 محمد الفطري، الأنماط السياسية للعنف بالوطن العربي: العنف السياسي غير الرسمي كتعبير عن أزمة الدولة الثالثة في ظل تحولات النظام الدولي، تقديم: إبراهيم أبراش، (الرباط: دار القلم للطباعة، ط، 1، 2002)، ص ص، 179 – 180.

4 نبيل لوقاباوي، الإرهاب صناعة غير إسلامية، (القاهرة: دار البباوي للنشر، 2002)، ص، 135.

5 نبيل لوقاباوي، مرجع سبق ذكره، ص، 135.

وكتاب بعنوان " الكلمة الممنوعة "، والذي صدر عن " جماعة الجهاد " في مصر، وفيه حوار مع " أيمن الظواهري " أجرته معه جريدة " الحياة "، وأشار إلى أنه يؤيد العمليات التي تقوم بها

الجماعات الإسلامية ضد السياح، وضد المصالح الأجنبية، وضد النظام المصري، وأن النظام أضر بمصر وبجيرانها، وأصبحت دولة تابعة لأمريكا وإسرائيل، فيها الفساد والاستبداد.[1]

ويعتبر " تنظيم الجهاد " في مصر أن العمليات العنيفة ضد السياح جائزة، لأن: " هؤلاء السياح ليسوا أبرياء بل هم مفسدون، ينشرون الفساد ويدعمون صناعته."[2]

العوامل المساعدة على بروز العنف لدى الحركات الإسلامية:

هناك عوامل تسمى " متغيرات التسهيل " التي تقوي الاتجاه نحو العمل الجماعي الراديكالي لدى الحركات الإسلامية.

" التعاليم القيمية والعقائدية – التقاليد والسوابق التاريخية – السلطة التنظيمية والمؤسساتية – العلمانية – القمع والضغوطات – التدخل الأجنبي والاعتداءات الخارجية. "[3]

كما يؤمن الإسلاميون بعدم فصل الدين عن السياسة، ويعارضون الفصل بينهما، فقد أدى أخذ عدد من الأنظمة بالعلمانية إلى قيام الحركات الإسلامية بممارسة العنف.

كما أن ازدياد القمع والضغط من طرف الحكومات يؤدي إلى زيادة العنف لدى الحركات الإسلامية.[4]

كما أن التدخل الخارجي والاعتداءات الأجنبية، تؤدي إلى زيادة العنف لدى الحركات الإسلامية الذي يتجلى في صورة جهاد، واعتقاد الإسلاميين بأن القوى غير الإسلامية، تسعى دائما لإضعاف المسلمين، وبالتالي وجب مجابهة التدخلات الخارجية بالعنف.[5]

في هذا الصدد يقول " مسعود أسد اللهي ": " ...تدل تجربة جبهة الإنقاذ الإسلامية في الجزائر قبل ضربها في العام 1991، وبعد ذلك، على التأثير الواضح للمشاركة السياسية في سلمية العمل الجماعي. فقد بدأ الجيش الجزائري من ضمن عمله على إبطال نتائج الانتخابات بضرب

---

1 نبيل لوقاباوي، المرجع نفسه، ص، 136.

2 نبيل لوقاباوي، المرجع نفسه، ص، 137.

3 مسعود أسد اللهي، الإسلاميون في مجتمع تعددي، ترجمة: دلال عباس، (بيروت: الدار العربية للعلوم بالاشتراك مع مركز الاستشارات والبحوث، ديسمبر 2004)، ص،85.

4 مسعود أسد اللهي، المرجع نفسه، ص، 88.

5 المكان نفسه.

الإسلاميين، وهذا ما دفع العناصر الراديكالية الإسلامية في الجزائر إلى استخدام العنف الجماعي طريقا وحيدا لمواجهة السلطة."[1]

ومن أمثلة المقاومة الإسلامية المسلحة للقوى الخارجية غير الإسلامية في عصرنا هذا، حركة المهدي في السودان، وإعلانها الجهاد ضد الإنجليز في أواخر القرن التاسع عشر، والمقاومة الإسلامية في جنوب لبنان ضد الاحتلال الإسرائيلي (حزب الله اللبناني وغيره من فصائل المقاومة).[2]

ويقول " مسعود أسد اللهي ": " لقد كانت القضية الفلسطينية في أواخر الثمانينيات هي المحور الأساسي للأوضاع العربية – الإسلامية الصعبة، وقد وضع شعار تحرير الأماكن المقدسة الإسلامية من الاحتلال الصهيوني على رأس أولويات الإسلاميين، فبيت المقدس والمسجد الأقصى يعدان أقدس الأماكن الإسلامية بعد مكة المكرمة والمدينة المنورة." [3]

والملاحظ أن إقامة علاقات مع إسرائيل وتطبيعها أمر من الصعوبة بمكان أن يرضى به الإسلاميون، كمنظمة الجهاد التي ظهرت في مصر ردا على السياسات التي تبناها الرئيس المصري الراحل " أنور السادات " وتساهله مع إسرائيل بعد سنة 1974، حيث أن " خالد الإسلامبولي " أحد أعضاء الجناح العسكري لتنظيم الجهاد، الذي اغتال " السادات "، أشار خلال محاكمته أن السبب الرئيسي لقتله كان إقامته الصلح مع إسرائيل.[4]

إن سياسات عدد من الدول من الناحية الاقتصادية، التي تعمل على تحسين المستوى المعيشي للمواطنين، وتقليص الهوة بين الفقراء والأغنياء، وعدم وجود الفساد المالي في النظام الحاكم، وتوزع على قدم المساواة، كلها تساهم في تخفيف أعمال العنف لدى الحركات الإسلامية، والعكس صحيح، فزيادة التضخم، وارتفاع أسعار السلع وغيرها، يؤدي إلى زيادة العنف.[5]

العوامل المساعدة على التقليل من حدة العنف:

كما أن هناك " متغيرات الضبط " التي تخفف من حدة العمل الجماعي الراديكالي، وتؤثر بالتالي في تحويله إلى تحرك سلمي، وهي:

---

1 مسعود أسد اللهي، مرجع سبق ذكره، ص، 92.

2 مسعود أسد اللهي، مرجع سبق ذكره، ص، 89.

3 مسعود أسد اللهي، المرجع نفسه، ص، 90.

4 مسعود أسد اللهي، المرجع نفسه، ص ص، 90-91.

5 مسعود أسد اللهي، المرجع نفسه، ص، 91.

" تغير النظام العالمي – انتهاء الحروب الأهلية والإقليمية – حل النزاع العربي الإسرائيلي – الإصلاحات والانفتاح الاقتصادي – الاستقرار والمشاركة السياسية."[1]

ويعتبر الاستقرار والمشاركة الفعلية، والانتخابات النزيهة والحرة، وتنافس الأحزاب السياسية بطريقة ديمقراطية، وحرية التعبير، ومؤسسات مجتمع مدني فاعلة، يؤدي إلى قلة استخدام العنف لدى الحركات الإسلامية، فإذا كان المجتمع يتيح الفرص لأبنائه للتعبير عن معتقداتهم وأفكارهم، وبرامجهم السياسية بكل حرية، فلا مجال للعنف هنا، وهذا ما يؤدي إلى تبني الطرق السلمية في العمل السياسي.[2]

وفي هذا الصدد يشير " مسعود أسد اللهي ": " تشير تجربة الحركات والاتجاهات الإسلامية – السياسية، بأن هذه المجموعات، فضلت المشاركة السياسية على العمل العنفي، لكن فقدان الاستقرار والمشاركة السياسية، لم يعطيا الإسلاميين الأصوليين الفرصة لعرض عضلاتهم فقط، وإنما شجعهم على العمل الجماعي العنفي."[3]

أشكال المواجهة الحكومية للحركات الإسلامية:

هناك العديد من الأشكال والطرق والأساليب التي اتخذتها الحكومات العربية لمواجهة الحركات الإسلامية، ومنها ما يلي:

المواجهة الإعلامية للحركات الإسلامية:

سخرت عدد من الدول العربية كل ما تملكه من قنوات إعلامية مسموعة ومكتوبة ومرئية، وخاضت حربا إعلامية ضد الحركات الإسلامية الأصولية.[4]

المواجهة الاقتصادية:

قامت بعض النظم العربية بشن حرب اقتصادية على الحركات الإسلامية الأصولية، وذلك بحرمان هذه التنظيمات من ممارسة نشاطها، خوفا من نشوء " إمبراطوريات مالية " قد تؤثر في المستقبل على القرار السياسي.[5]

المواجهة الإعلامية:

---

1 مسعود أسد اللهي، مرجع سبق ذكره، ص،85.

2 مسعود أسد اللهي، المرجع نفسه، ص، 92.

3 المكان نفسه.

4 رضوان أحمد شمسان الشيباني، الحركات الأصولية الإسلامية في العالم العربي، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ط، 1، 2006)، ص،296.

5 المكان نفسه.

قامت بعض الحكومات العربية عن طريق مؤسساتها الإعلامية بشن حرب إعلامية ضد الحركات الأصولية الإسلامية، وصلت إلى حد الخروج عن الموضوعية.[1]

وفي هذا الصدد، يرى " رضوان أحمد شمسان الشيباني ": " معظم المقالات والرسومات الساخرة (في الصحف العربية) التي تنشرها تسعى إلى دمغ الحركات الأصولية الإسلامية بالإرهاب والتطرف ومعاداة التحديث والسعي للاستيلاء على السلطة.." [2]

أما في ما يخص وسائل الإعلام المرئية، فقد ظهرت العديد من الأعمال الفنية من أفلام ومسلسلات، تعالج كلها موضوع الإرهاب بطريقة سطحية، غير معمقة، وعدم التركيز على الأسباب الحقيقية التي أدت إلى ترعرع ونشوء الإرهاب، حيث أنه يتم تصوير الإرهابي بأنه مصاب بأمراض نفسية.[3]

المواجهة الأمنية:

قامت قوات الأمن في عدد من الدول العربية في ظل قوانين الطوارئ ومحاربة الإرهاب، بعدة طرق في مواجهتها للحركات الأصولية الإسلامية، وهو ما أدى إلى انتهاكات في مجال حقوق الإنسان، وهذا ما أشارت إليه تقارير المنظمات الإقليمية والدولية العاملة في ميدان حقوق الإنسان، والتعتيم الإعلامي الذي فرضته الحكومات على مثل هذه الممارسات.[4]

1 رضوان أحمد شمسان الشيباني، مرجع سبق ذكره، ص، 296.

2 رضوان أحمد شمسان الشيباني، المرجع نفسه، ص، 297.

3 رضوان أحمد شمسان الشيباني، مرجع سبق ذكره، ص، 299.

4 رضوان أحمد شمسان الشيباني، المرجع نفسه، ص، 286.

المبحث الرابع: الأزمة الأمنية الجزائرية

سيتم التطرق لأسباب الأزمة الأمنية الجزائرية ونتائجها، ومختلف الحلول الأمنية والسياسية التي تم اتخاذها لحلها.

المطلب الأول: أسبابها ونتائجها

ستتم الإشارة إلى أهم أسباب ونتائج الأزمة الأمنية التي شهدتها الجزائر خلال أكثر من عشرية كاملة.

بعد توقيف المسار الانتخابي في الجزائر في جانفي 1992، وحل الجبهة الإسلامية للإنقاذ، واعتقال قادتها، وهذا ما أدى إلى ظهور عدة جماعات إسلامية مسلحة ومعارضة للنظام، ففي الثلاث سنوات التي تلت سنة 1992، كان الأمر يتعلق باعتداءات معزولة واغتيالات فردية، تستهدف أفراد قوات الأمن من طرف الجماعات المسلحة، وبداية من 1995، أصبحت المجازر يوميا، ميدانيا وإعلاميا، غير أن الجيش هو الذي انتصر في نهاية المطاف على المسلحين. [1]

ويرجع سبب الأزمة كذلك إلى اختلاف المرجعيات الفكرية لكلا الطرفين، فالاتجاه الإسلامي، كان يتبنى الفكر السلفي الإصلاحي، أما النظام الحاكم، ومنذ فترة الاستقلال سنة 1962، انتهج النهج الاشتراكي القائم على الأحادية الحزبية (أحمد بن بلة 1962-1965)، وبعده (هواري بومدين 1965-1978)، وهذا ما أدى إلى اصطدام ما بين النظام والتيار الإسلامي. [2]

1- شروط الجبهة الإسلامية للحوار مع السلطة:

وضع قادة الحزب المنحل في الخارج عددا من الشروط للحوار مع النظام، ومنها:

اعتراف القادة السياسيين الحاكمين بالخطأ الذي ارتكبوه، وهو توقيف المسار الانتخابي، وإطلاق جميع المعتقلين السياسيين، وفي مقدمتهم قادة الجبهة، وضرورة استئناف العملية الانتخابية، ورفع كافة القيود والعراقيل التي تعترض عمل الحزب.[3]

---

1 عبد النور منصوري، المصالحة في الجزائر بين الحل الأمني وأفق الأمن الإنساني، (الجزائر: دار التنوير، ط، 1، 2013)، ص ص، 119-120.

2 سناء كاظم كاطع، مرجع سبق ذكره، ص،96.

3 سناء كاظم كاطع، المرجع نفسه، ص،101.

وقد فشل الحوار بين الطرفين بالرغم من تأسيس " لجنة الحوار الوطني " من طرف السلطة، وما تجب الإشارة إليه في هذا الصدد، هو أن النظام جعل الحوار وسيلة لكسب الوقت، وامتصاص غضب الإسلاميين، وتشدد مواقف النظام من هؤلاء، أدى إلى فشل هذا الحوار.

وقد حاول النظام احتواء الحركة الإسلامية عن طريق شق صفوفها وأجنحتها، وهذا ما حدث فعلا، فبعد إلغاء الانتخابات، بدأت تظهر العديد من التنظيمات المسلحة، ومن أبرزها: الجماعة الإسلامية المسلحة التي تشكلت من جماعة التكفير والهجرة وعدد من العائدين من أفغانستان، كانت تستخدم العنف المفرط وامتازت بالتشدد، ونفذت عمليات نوعية ضد أهداف حكومية حيوية، وقد فضلت الجبهة عدم استعمالها كغطاء لتحقيق أهدافها، لكي لا يتم تشويه مواقفها وأهدافها، الأمر الذي تمخض عنه حدوث صدامات بينها، وهو ما أدى بالجماعة الإسلامية المسلحة إلى أن تحكم بالموت على كل من " عباس مدني " و" علي بلحاج "، وكل قادة الحزب السياسيين، وهكذا نجح النظام في نقل الصراع والصدام إلى داخل صفوف تيارات الحركة الإسلامية في حد ذاتها ليمتد إلى الجبهة الإسلامية للإنقاذ بعد ذلك. [1]

وقد استمرت محادثات السلام منذ فترة ترأس " علي كافي " للمجلس الأعلى للدولة وصولا إلى فترة حكم الرئيس " اليامين زروال "، وقد تم التوصل إبرام اتفاق بعدم إطلاق النار بين النظام والحزب المنحل، ودخل الاتفاق حيز التطبيق في بداية شهر أكتوبر1997، وهذا يعتبر في حد ذاته انجازا سياسيا وأمنيا كبيرا للنظام، استمر إلى غاية تولي الرئيس " بوتفليقة " للحكم سنة 1999، الذي بحد ذاته طبق ميثاق الوئام المدني، الذي من أهم ما احتواه هو العفو الشامل للجيش الإسلامي للإنقاذ على اعتبار أنه دخل في هدنة مع السلطة.

والإبقاء على حظر نشاط الحزب، والإفراج عن قادة الحزب المعتقلين في السجون، وإمكانية عودتهم لممارسة النشاط الحزبي ضمن تنظيمات أخرى ووفق تسميات جديدة. [2]

وقد استطاع النظام الحاكم القضاء على العديد من التنظيمات المسلحة، وبقي منها حوالي خمسة، وهي الأكثر عنفا ودموية، ومنها:

1-الجماعة الإسلامية المسلحة: يتزعمها " رشيد أوكبلي "، وتضم ستون مقاتلا.

2-الجماعة السلفية للدعوة والقتال: بقيادة " حسان حطاب "، وكانت تضم ما بين 300 و350 مقاتلا، وهذه على صلة وثيقة بتنظيم القاعدة.

---

1 سناء كاظم كاطع، مرجع سبق ذكره، ص،101.

2 سناء كاظم كاطع، المرجع نفسه، ص،102.

3-جماعة الدعوة السلفية: يتزعمها " محمد بن سليم الأفغاني " أو " سليم العباسي "، كانت تضم 70 مقاتلا.

4-الجماعة السلفية للجهاد: يتزعمها " عبد القادر صوان "، ضمت 60 عنصرا.

5-الجماعة السلفية المقاتلة: قادها " يحي جواري " الملقب بأبو عمار، ضمت 70 عنصرا. [1]

وفي هذا السياق، ترى الدكتورة "شليغم غنية ":"..بالنسبة للجزائر يمكن اعتبار تجربتها مفصلا مهما في نجاح أو فشل الثورة الإسلامية، فبعد مرور عشر سنوات من العنف الدموي والذي دفع الشعب الجزائري ثمنه، يمكننا القول أن هذه التجربة مثلت المحك الأول الذي فشلت فيه أقوى حركة إسلامية عربية في الوصول إلى السلطة، بالرغم من أن هذه الحركة قبلت بالممارسة الديمقراطية على الأقل ظاهريا، وشاركت في الانتخابات المنظمة في جوان 1990، ولم تكن الاحتجاجات التي دعت إليها لاحقا في ماي وجوان 1991 إلا بعد المضايقات التي تعرضت لها الحركة، ومحاولة الاختراق من قبل السلطة."[2]

وتضيف قائلة: ".. وما دخول الجزائر في منزلقات خطيرة بعد إلغاء نتائج تشريعيات ديسمبر 1991 إلا نتيجة رفض السلطة لهذه النتائج، وشن حملة اعتقالات واسعة في صفوف الحركة. وقد كان هذا التدخل أن فصل بين عهدين عهد صعود وانتشار الحركات الإسلامية وعهد هبوطها وانحدارها. وكانت الأنظار متجهة جميعا نحو هذا البلد." [3]

2- طبيعة العلاقة بين النظام السياسي والحركة الإسلامية الجزائرية:

كان للحركة الإسلامية في الجزائر تأثير كبير في المجتمع، وقد تنوع التعامل السياسي معها من طرف النظام الحاكم، ففي بداية الأمر تساهلت السلطات كثيرا مع هذه الحركة، حيث اعتبرتها أنها لا تشكل أي خطر على النظام العام، لكن سرعان ما تغيرت وجهة نظر النظام وأصبح يستخدم طرقا عنيفة معها، خصوصا في التسعينيات. [4]

وما يمكن الإشارة أن البيئة السياسية الجزائرية، كانت فيها معادلة نجد فيها طرفين، حزب جبهة التحرير الوطني صاحب الشرعية التاريخية من جانب، والحركة الإسلامية من جانب أخر. [5]

---

1 سناء كاظم كاطع، مرجع سبق ذكره، ص ص،102-103.

2 شليغم غنية،" الحركات الإسلامية من التطرف الديني إلى الاعتدال السياسي، دراسة سوسيو- سياسية"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**،ع، 08، جوان 2012، ص،309.

3 شليغم غنية، المرجع نفسه، ص، 310.

4 سناء كاظم كاطع، مرجع سبق ذكره، ص،95.

5 سناء كاظم كاطع، المرجع نفسه، ص،96.

وفي هذا المجال تقول الباحثة " سناء كاظم كاطع ": " لقد أصبح من المألوف ربط صعود الحركات الإسلامية السياسية بتعاظم الأزمات المجتمعية السياسية والاقتصادية، فصعود الإسلام السياسي.. يحدث في مراحل انحسار الآفاق ونفاذ المشروعات السياسية.وهذا ما يفسر نشأة القوى الإسلامية

الجزائرية كتعبير عن وجود أزمة أو تحديات عاشها المجتمع الجزائري، وربما هذا التفسير له صفة الإطلاق لتحليل نشأة القوى الإسلامية في المجتمعات العربية أواخر القرن العشرين." [1]

إن تدخل المؤسسة العسكرية وتوقيف المسار الانتخابي في دوره الثاني، وإلغاء نتائج انتخابات الدور الأول، يعتبر أمرا غير طبيعي حسب البعض، ويتعارض مع ما جاء به دستور 1989 التعددي، وخصوصا أنه تم خرق المادة 24 منه، التي تنص على إنهاء دور الجيش سياسيا، وأن هدفه الدفاع عن الوحدة الترابية للوطن والمحافظة على استقلاله. [2]

وفي هذا المجال، ترى الباحثة " سناء كاظم كاطع " نقلا عن " عمرو عبد الكريم سعداوي ": " لقد بدت نية المؤسسة العسكرية واضحة في استبعاد جبهة الإنقاذ، ليس من الوصول إلى السلطة فحسب، بل استبعادها أيضا من إطار العمل السياسي السلمي على الساحة الجزائرية، فكانت أولى خطواتها، استدراج الجبهة إلى العنف والزج بها في أتون العمل المسلح، حتى تتوافر الحجة والمبرر الذي يسوغ حلها والتخلص منها." [3]

تميزت العلاقة بين النظام السياسي والحركة الإسلامية بعد حل حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالتأزم الحاد، وقد تعددت أساليب النظام في التعامل مع الحزب المنحل ما بين التشدد ومحاولات الحوار مع بعض زعمائها كالجيش الإسلامي للإنقاذ، فقد تشدد معها الرئيس الراحل " محمد بوضياف " انطلاقا من عدم دستوريتها، وقام النظام بحملات اعتقال واسعة لقادتها، شملت " عبد القادر حشاني " و" رابح كبير " و" محمد السعيد "، وقبل ذلك تم اعتقال " عباس مدني "ونائبه " علي بلحاج ". [4]

وفي هذا الشأن، تقول الباحثة " سناء كاظم كاطع ":..لذلك عندما أعلن النظام السياسي الجزائري استعداده لفتح الحوار مع القوى السياسية الجزائرية، إنما كان دافعه الحقيقي ناتجا من

---

1 سناء كاظم كاطع، مرجع سبق ذكره، ص،96.

2 سناء كاظم كاطع، مرجع سبق ذكره، ص،99.

3 المكان نفسه.

4 سناء كاظم كاطع، المرجع نفسه، ص، 100.

مواجهته لنوعين من الضغوط، الأول هو الضغط الداخلي المتمثل بوقوع الجزائر في شبه حرب أهلية مدمرة ومؤثرة حتى على النظام السياسي نفسه، والثاني، هو الضغط الخارجي متمثلا في ضعف مصداقية الدولة الجزائرية في الخارج، بفعل انفلات الوضع الداخلي. [1]

وتضيف قائلة: " ورغم بداية الحوار فعلا، إلا أنه ضم بمرحلتيه الأولى والثانية، الأحزاب والجمعيات السياسية والإعلامية ما عدا جبهة الإنقاذ (أي العنصر الأساسي) في الحوار، حيث بقيت الجبهة خارج الحوار بسبب قرار حلها....." [2]

وما يمكن الإشارة إليه بوجه عام، أن الحكومة الجزائرية، قد واجهت العديد من الأشكال المختلفة من التوجهات الإسلامية السياسية، ومنها: الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة، وحزب الوفاء الذي رفضت السلطة الاعتراف به (في سنة 1997، الذي كان من المزمع أن يترأسه أحمد طالب الإبراهيمي)، وبعض الأحزاب العلمانية، وعدد من الحركات الجهادية، وكلها شكلت تهديدا كبيرا.[3]

المطلب الثاني: الحلول الأمنية والسياسية لحلها (ميثاق السلم والمصالحة الوطنية)

من خلال هذا المطلب، ستتم الإشارة إلى الحلول الأمنية، والسياسية لحل الأزمة السياسية والأمنية التي عرفتها الجزائر، منذ بداية التسعينيات.

مزج النظام السياسي في الجزائر بين الحلول الأمنية والسياسية وغيرها في آن واحد لحل الأزمة الأمنية في البلاد التي شهتها منذ توقيف المسار الانتخابي في دوره الأول في بداية التسعينيات.

تعامل النظام السياسي مع ظاهرة العنف عن طريق الحلول الأمنية (القوة المسلحة) والسياسية كإقرار مشاريع سياسية كالمصالحة الوطنية وغيرها.

أولا لا بد من الإشارة لمفهوم العنف السياسي بأنه: " اللجوء إلى القوة ضد الأشخاص أو الأشياء لإحداث تغيير في السياسة، في نظام الحكم أو في أشخاصه، ولذلك فإنه موجه أيضا لإحداث تغييرات في وجود الأفراد في المجتمع، وربما في مجتمعات أخرى." [4]

---

1 المكان نفسه.

2 سناء كاظم كاطع، مرجع سبق ذكره، ص ص،100-101.

3 ....،" محاولة لفهم التوجه الإسلامي"،تقرير المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات حول الشرق الأوسط، ع، 37، 02 مارس 2005، ص، 18.

4 بشار حسن يوسف ووجيه عفدو علي، " مفهوم العنف عند الحركات الإسلامية (جماعة الإخوان المسلمين في مصر) أنموذجا "، **مجلة أبحاث كلية التربية السياسية**، المجلد 11،ع،01، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل،العراق، ص، 549.

وقد اعتمد النظام على عدة أساليب وطرق للتعامل مع ظاهرة العنف، وهي: الأسلوب الأمني والأسلوب القانوني وأسلوب الحوار.

الوسائل والطرق المتبعة من طرف الدولة الجزائرية لمحاربة الإرهاب:

يمكن تقسيم هذه الوسائل إلى وسائل سياسية، والوسائل الاقتصادية، وأخرى ثقافية واجتماعية، وحتى خارجية.

1- الوسائل السياسية:

اعتمادا على جهازها القضائي، ومختلف المؤسسات التي تعنى بقضية حقوق الإنسان وصيانتها.

أ- سياسة المصالحة الوطنية:

والتي سبقتها سياسة قانون الرحمة والوئام المدني، وقد مرت هذه السياسة بثلاثة مراحل، أولها: قانون الرحمة الذي صدر سنة 1995، ثم تبعته سياسة الوئام المدني التي تم إقرارها عن طريق استفتاء شعبي سنة 1999، ثم ميثاق السلم والمصالحة الوطنية الذي تم الاستفتاء حوله كذلك سنة 2005.[1]

ب- قانون الرحمة في سنة 1995م:

تم إقراره وفق الأمر الرئاسي رقم 95- 12 في فبراير 1995، وقد جاء تأسيسا لأحكام المادة 87 مكرر 3 من قانون العقوبات، والذي ينص على أن من تورطوا في الإرهاب ولم يقتلوا شخصا، أو يؤدوا إلى إعاقة دائمة لأشخاص، أو يستعملوا المتفجرات للمساس بالأشخاص والممتلكات.[2]

إضافة إلى المرسوم الرئاسي رقم 06 – 93 الذي يتعلق بتعويض ضحايا المأساة الوطنية، والمرسوم رقم 06 – 94، الذي يتعلق بتقديم الدولة لمساعدات للأسر المحرومة التي تورط أحد أقاربها في الإرهاب.[3]

---

1 قبي ادم، " آليات المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب: من من التعامل الأمني إلى السياسي "، **مجلة العلوم الإنسانية والإنسانية**، ع، 30، سبتمبر 2017، ص، 515.

2 قبي ادم، المرجع نفسه، ص، 515.

3 المكان نفسه.

ورغم كل هذا، وما حققته هذه القوانين من نتائج إيجابية، إلا أنها لم تكن كافية بسبب رفض أغلب الجماعات الإرهابية للاستفادة من هذه القوانين، وازداد تطرف عدد منهم أكثر.[1]

وفي ظل هذه الظروف، قام الرئيس " عبد العزيز بوتفليقة " من خلال برنامجه السياسي كمرشح للانتخابات الرئاسية المسبقة في أفريل 1999، وتم اعتبار سياسة الوئام المدني امتدادا لقانون الرحمة .[2]

ت- سياسة الوئام المدني في سنة 1999م:

بعد أداء الرئيس " بوتفليقة " لليمين الدستورية، أصبح يتحدث كثيرا عن معالم الوئام المدني في خطبه السياسية، وأشار إلى أن هناك رغبة من السلطة في التسامح مع المسلحين الراغبين في التوبة، وتم تأكيد ذلك من خلال بيان رئاسة الجمهورية في 06 جوان 1999، وتمت المصادقة عليه بالأغلبية المطلقة من طرف مجلس الأمة، وبناء على ذلك تم إصدار قانون الوئام المدني تحت رقم 99 – 08 في 13 جويلية 1999.[3]

وتم عرضه على استفتاء شعبي يوم 16 سبتمبر 1999، وكانت النتيجة 98.3 بالمائة.[4]

ونصت سياسة الوئام المدني على مجموعة من التدابير لصالح المتورطين في أعمال إرهابية كإعفائهم من المتابعات القضائية بالنسبة للذين لم يتورطوا في جرائم شرف أو قتل، وأعلنوا عن توبتهم.[5]

ث- ميثاق السلم والمصالحة الوطنية في سنة 2005م:

جاء كامتداد لسياسة الوئام المدني، وارتكزت على مجموعة من الأفكار الرئيسية في ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، وبفضلها وافق الآلاف من التائبين على تسليم أنفسهم بمحض إرادتهم، والعودة للمجتمع والاندماج فيه مجددا، وأتاحت هذه السياسة معالجة مشكل المفقودين والنساء اللاتي تعرضن للاغتصاب من طرف الإرهابيين كضحايا للإرهاب.[6]

---

1 المكان نفسه.

2 قبي ادم، مرجع سبق ذكره، ص، 515.

3 المكان نفسه.

4 المكان نفسه.

5 قبي ادم، مرجع سبق ذكره، ص ص، 515-516.

6 قبي ادم، مرجع سبق ذكره، ص، 515- 516.

ومن نتائج ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، أنه وبالرغم من أنه قد ساهم في مغادرة آلاف المسلحين للجبال، والتهدئة النسبية لأعمال العنف، إلا أن عددا من الحقوقيين، يرون فيه، أنه جنب الجماعات المسلحة من المتابعات القضائية بالرغم من أن الكثير منهم قد اقترفوا جرائم.[1]

2- الآليات الأمنية: هناك العديد منها:

إعلان حالة الطوارئ وحالة الحصار في سنة 1992م ورفعها في سنة 2011م:

لمواجهة الإرهاب تم إقرار حالة الطوارئ وحالة الحصار، حيث تبنى المشرع الجزائري آليات تشريعية استثنائية، وبموجب المرسوم الرئاسي رقم 91 / 196 بتاريخ 04 جوان 1991، كما قام المشرع بإعلان حالة الطوارئ وفق المرسوم الرئاسي رقم 92 / 44 في 09 فبراير 1992، وفي 2011 تم رفع حالة الطوارئ.[2]

وللإشارة فقط، فقد، قام النظام الحاكم في بداية الأزمة بالاعتماد على الحلول الأمنية، وأعلن حالة الطوارئ، وقام بإصدار مجموعة من النصوص القانونية لاستئصال الإرهاب.[3]

أما في ما يتعلق بالحلول الأمنية، فقد عملت قوات الشرطة والدرك الوطني والجيش على محاربة الإرهاب.[4]

3- الآليات القانونية: ومن أبرزها، ما يلي:

سنت الحكومة الجزائرية عددا من النصوص القانونية لمحاربة الإرهاب، منها:

1- إعلان المرسوم الرئاسي:

في 09 جوان 1992م، حيث تم إعطاء صلاحيات واسعة للسلطة التنفيذية والأجهزة الأمنية، وحتى القضاء العسكري لمعالجة القضايا المتعلقة بالإرهاب.

2- الأمر 92 – 03 المتعلق بمكافحة التخريب والإرهاب:

والذي تم بموجب الأمر 92 – 03 بتاريخ 19 / 04 / 1992م، حيث اشتمل هذا القانون على تعريف الأعمال الإرهابية، والمعاقبة عليها، ووفقه تم تأسيس ثلاثة مجالس قضائية للنظر في قضايا الإرهاب، وأهم ما جاء به هذا القانون هو:

---

1 بوجمعة غشير، تطور خطاب حقوق الإنسان في الجزائر والوضع الراهن، (بيروت: معهد السياسات بالجامعة الأمريكية في بيروت، بالاشتراك مع معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة، مارس 2017)، ص، 17.

2 قبي ادم، مرجع سبق ذكره، ص، 516.

3 بوجمعة غشير، مرجع سبق ذكره، ص، 15.

4 بوجمعة غشير، المرجع نفسه، ص، 16.

- التوقيف يكون لمدة 12 يوما عوض 48 ساعة (لدى مصالح الأمن).
- تخفيض سن الرشد الجزائي في جرائم الإرهاب إلى 16 سنة.[1]
- تعديل تشكيلة محكمة الجنايات، وجعل القضاة المحترفين أغلبية (3 / 2)، مع العلم أن القضاة في قانون الإجراءات الجزائية قبل قانون الإرهاب، كانوا بنسبة (3 / 4).
- منح الاختصاص للمحاكم العسكرية.[2]

3- الآليات الاقتصادية والتنموية:

عملت السلطة على محاربة الإرهاب، وذلك من خلال اتباع سياسة اقتصادية وتنموية، وفق السياسة التنموية التي أقرها الرئيس " بوتفليقة "، واحتوت هذه السياسة على تعزيز الاستقرار وتكريس دولة القانون، وتم وضع مخطط جماعي، بلغت ميزانيته 286 مليار دولار في الفترة الممتدة من 2010-2014، وبموجبه أنشأت الدولة العديد من الوكالات والهيئات المتخصصة.[3]

ومنها: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة: CNAC وهو جهاز خاص بالبطالين أصحاب مشاريع، والذين يتراوح سنهم ما بين 30 – 50 سنة، والذين يريدون إنشاء مؤسسات صغيرة للإنتاج أو تقديم خدمات.[4]

الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEG وهي جهاز مخصص للشباب الذين يريدون إقامة مشاريع، ويتراوح سنهم ما بين 18 – 35 سنة، وحددت صيغ التمويل في هذا المجال: التمويل الثلاثي (صاحب المشروع – الوكالة – قرض بدون فوائد)، وقد وصلت قيمة القروض بدون فوائد إلى

10000000 دينار جزائري، وهناك مزايا ضريبية خلال فترة التأسيس، وهذا ما أدى إلى انخفاض نسبة البطالة خصوصا حاملي الشهادات من 21.4 بالمائة في سنة 2010 إلى بالمائة 14.3 في سبتمبر 2013 إلى 13 بالمائة في أبريل 2014.[5]

4- الآليات الثقافية والاجتماعية:

نظمت العديد من التظاهرات الإقليمية والدولية، كالجزائر عاصمة الثقافة العربية،والمهرجان الثقافي الإفريقي في 2009، تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية في 2011، وتم

1 بوجمعة غشير، المرجع نفسه، ص، 15.
2 بوجمعة غشير، مرجع سبق ذكره، ص، 15.
3 قبي ادم، مرجع سبق ذكره، ص، 516.
4 المكان نفسه.
5 قبي ادم، مرجع سبق ذكره، ص، 516.

إنشاء العديد من المكتبات، وتظاهرات ومهرجانات أخرى، تمت بصفة عادية، ولم تسجل أية حوادث.[1]

5- الآليات الدينية الفكرية:

عملت الجزائر على محاربة الإرهاب اعتمادا على المرجعية الدينية من خلال ما يلي:

التكوين الجيد للأئمة من أجل إدارة المساجد، والحفاظ على وحدة الدين، وتضمين خطب الأئمة محاربة التطرف، وفتح مرصد وطني لمحاربة التطرف، وتأسيس رابطة العلماء في دول الساحل من أجل إسلام " معتدل – سلمي – ومتسامح "، وتنظيم العديد من الملتقيات والأيام الدراسية حول الإسلام ومحاربة التطرف، كان الهدف منها تدعيم التسامح والاعتدال، وتشجيع الكتب الدينية المعتدلة، ونبذ وحذف الكتب التي تدعو للعنف والتطرف.[2]

6- آلية المقاربة الخارجية: هناك آليتين إقليمية ودولية

أ- الآلية الإقليمية:

بذلت الجزائر جهودا كبيرة على المستوى الإفريقي في إطار محاربة الإرهاب، فأصبحت رائدة في هذا الميدان، فتم التوقيع على الاتفاقية الإفريقية للوقاية من الإرهاب، ومحاربته التي صدرت عن منظمة الوحدة الإفريقية في 14 جويلية 1999 بالجزائر، كما تم وضع مخطط إفريقي بالجزائر للوقاية من الإرهاب ومحاربته في 11 جانفي 2002.[3]

وفي سنة 2004، تم عقد اجتماع بالجزائر، أشرف الاتحاد الإفريقي عليه، لتقييم تطورات المخطط الإفريقي للوقاية من الإرهاب ومحاربته الذي كان في 11 /01/ 2002 بالجزائر كذلك. وعلى هامش هذا الاجتماع تم تدشين " المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب "، وقد عمل هذا الأخير على البحث في أسباب الظاهرة وطرق مكافحتها.[4] وشاركت الجزائر في اجتماع وزراء خارجية الدول الإسلامية الذي عقد في العاصمة القطرية " الدوحة " في 2001، والذي أبرز فيه المجتمعون أن الإرهاب مخالف لتعاليم الإسلام، وأنه لا بد من التفرقة بينه وبين الكفاح المسلح.[5]

---

1 المكان نفسه.

2 قبي ادم، مرجع سبق ذكره، ص ص، 516 – 517.

3 قبي ادم، المرجع نفسه، ص، 517.

4 المكان نفسه.

5 المكان نفسه.

ونادت الجزائر كذلك بضرورة تجريم دفع الفدية في اجتماع وزراء الداخلية العرب في " جدة " بالسعودية، على اعتبار أنها المصدر الرئيسي لتمويل الإرهاب.[1]

ب- الآلية الدولية:

تزايد النشاط الخارجي للجزائر، وتجلى في عدة جوانب، فقد عمل البرلمان الجزائري على التصدي للحملات الشرسة التي كانت تهدف لتشويه سمعة الجزائر في الخارج، ففي سنة 2000، انعقد أول مؤتمر لرؤساء البرلمانات الوطنية في " نيويورك "، وقد أتيحت الفرصة للبرلمان الجزائري الذي حذر من أخطار الإرهاب.[2]

كانت الجزائر من المساهمين في إرساء دعائم الإستراتيجية الدولية لمحاربة كل أشكال تمويل الجماعات الإرهابية، وتمكنت الجزائر من أن تكون وراء اللائحة الأممية التي تجرم دفع الفدية للإرهابيين مقابل الإفراج عن الرهائن، وذلك بهدف تجفيف المنابع المالية التي تذهب للتنظيمات الإرهابية، وكان ذلك على مستوى مجلس الأمن الدولي في 18 ديسمبر 2009، كما ساهمت الجزائر ضمن الإستراتيجية العالمية لمحاربة الإرهاب بعد 11 سبتمبر 2001.[3]

في البداية لا بد من الإشارة إلى أن أهم الوسائل والطرق الديمقراطية لمكافحة الإرهاب، تعزيز الديمقراطية التشاركية، وتقوية مؤسساتها، وخلق مبدأ تكافؤ الفرص، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وإشراك جميع القوى السياسية في الحياة السياسية وتشجيع مشاركة المواطنين في مكافحة الإرهاب، والاعتماد على مبدأ سيادة القانون، وبإمكانها ضمان الحماية لشعوبها التي يحق لهم المطالبة بها إزاء الهجمات الإرهابية.[4]

وقد عرفت الحالة الأمنية في الجزائر تحسنا كبيرا في كل أنحاء الوطن، ومكنت الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب من تحييد عدد كبير من الإرهابيين، وتقلصت قدراتهم على إلحاق الأضرار.[5]

وعملت الجزائر على محاربة الإرهاب داخليا، وحتى الإرهاب العابر للحدود خصوصا منذ 2013، فقد أغلقت السلطات حدودها مع عدد من الدول كليبيا والنيجر ومالي، وتعزيز الأجهزة

---

1 المكان نفسه.

2 المكان نفسه.

3 قبي ادم، مرجع سبق ذكره، ص، 517.

4 عبد القادر مساهل، مرجع سبق ذكره، ص،18.

5 عبد القادر مساهل، مرجع سبق ذكره، ص،18.

الأمنية المنتشرة على طول الحدود، وتحصين المواقع الطاقوية والاقتصادية الحساسة، وعملت على التعاون مع دول الجوار في مجالات التكوين والدعم اللوجستيكي والاستخبارات.[1]

1- الأسلوب الأمني:

وهو الطريقة الأساسية التي اعتمد عليها النظام في مواجهته للعنف، وذلك انطلاقا من نظرته للظاهرة باعتبارها ظاهرة أمنية، وقد تميزت بعدة أشكال منها: حملات الاعتقال.[2]

وعقب فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر بالانتخابات التشريعية في مرحلتها الأولى، وخوفا من وصول الإسلاميين إلى السلطة، قام قادة الجيش " الموالين لفرنسا " (حسب الكاتب) بانقلاب تم من خلاله اعتقال الآلاف من أنصار هذا الحزب الإسلامي، وقام فريق " الاستئصال " داخل النظام الجزائري،[3] بما يلي حسب ما يراه " رضوان أحمد شمسان الشيباني " :

1-" بتكوين فرق « Ninja » التي كلفت بتصفية الإسلاميين، وبدأت هذه الفرق بممارسة الاعتقال والتعذيب بمجرد الاشتباه، ويضع جنود هذه الفرق أقنعة على وجوههم حتى لا يتمكن أحد من التعرف عليهم.

2- وضع قيادات جبهة الإنقاذ تحت الإقامة الجبرية.

3- ارتكاب مجزرة " سجن سركاجي " راح ضحيتها أكثر من مائتي شخص من أعضاء جبهة الإنقاذ.

4- استخدام أبشع أساليب التعذيب في حق المعتقلين.

5- هذا بالإضافة إلى حظر الاجتماعات حول المساجد، وعزل أئمتها واعتقال الأقارب.

6- أنشئت محاكم خاصة لمحاكمة الإسلاميين، يرأسها قضاة لا تعلن أسماؤهم، وتصدر أحكاما استثنائية " الإعدام والمؤبد ".[4]"

وضع النظام السياسي الجزائري قيادات الجبهة الإسلامية للإنقاذ تحت الإقامة الجبرية، وحظر الاجتماعات في المساجد.[5]

2- الأسلوب القانوني:

---

1 عبد القادر مساهل، المرجع نفسه، ص،19.

2 بوشنافة شمسة وادم قبي، مرجع سبق ذكره، ص،133.

3 رضوان أحمد شمسان الشيباني، الحركات الأصولية الإسلامية في العالم العربي، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ط، 1، 2006)، ص، 293.

4 رضوان أحمد شمسان الشيباني، مرجع سبق ذكره، ص ص، 293-294.

5 رضوان أحمد شمسان الشيباني، المرجع نفسه، ص،293.

استمر النظام في العمل بقانون الطوارئ، ومجموعة من القوانين التي صدرت في تلك الفترة، وأول هذه القوانين، الذي أصدره المجلس الأعلى للدولة، وفق مرسوم تشريعي في 30 سبتمبر 1992، والذي تممه المرسوم التشريعي الآخر الصادر في 19 أبريل 1993، وقانون المحاكم الخاصة الذي صدر في 30 سبتمبر 1992 لاختصار مدة المحاكمة التي كانت تصل إلى شهر، كم شهدت صدور قانون الرحمة وقانون الوئام المدني.[1]

إصدار القوانين التي تمنع أو تحد من نشاط الجماعات الإسلامية:

مازالت العديد من النظم العربية تأخذ بقانون الطوارئ، ويعتبر أسوأ أدوات الأنظمة في مواجهة المعارضة، فوفقه تصبح وزارة الداخلية هي الحاكم الأساسي، حيث يسمح لها هذا القانون بالتعسف والاستبداد في مواجهة المواطنين، فقد أخذت به العديد من الدول العربية منها، مصر منذ 1989، والجزائر منذ 1992، وهذا القانون يكتفي لوحده بمنع نشاط أي جماعة سواء أكانت إسلامية أو غيرها.

وبهذا، أصبح قانون الطوارئ وسيلة ذات فعالية في يد الحكومات لمنع الإسلاميين من ممارسة نشاطهم أو التقليل منه.[2]

1- القوانين التي تمنع قيام الأحزاب السياسية على أسس دينية:

كما في الجزائر ومصر وتونس...إضافة إلى دول تمنع قيام الأحزاب السياسية على اختلاف أنواعها (كالسعودية مثلا).[3]

2- قوانين تحد من نشاطهم:

كقانون النقابات المهنية الموحد، الذي تمت المصادقة عليه من طرف الرئيس المصري في 28/ 02 / 1993، والذي كان يهدف للحد من هيمنة الإخوان المسلمين على النقابات، وتم إقراره كذلك خلال أربعة وعشرين ساعة دون أن يعرض على الجمعيات العامة للنقابات.[4]

ما ميز العقدين الأخيرين من القرن العشرين، بروز " جماعات إسلامية "، ترى أن الإسلام هو منطلق لعمل سياسي، يؤمن باستخدام العنف (حسب هذه الجماعات)، طريقا للتحرر من نيران الاستعمار، والوصول إلى الحكم وتطبيق الشريعة الإسلامية.[1]

---

1 بوشنافة شمسة وادم قبي، مرجع سبق ذكره، ص،133.

2 رضوان أحمد شمسان الشيباني، مرجع سبق ذكره، ص ص، 284-285.

3 رضوان أحمد شمسان الشيباني، مرجع سبق ذكره، ص، 285.

4 المكان نفسه.

3- أسلوب الحوار:

تم تبني هذا الأسلوب نظرا لقناعة بعض القيادات أن الأزمة سياسية، ولا بد من إيجاد تسوية سياسية لها عن طريق التفاوض والحوار مع القوى السياسية والمعارضة، إلا أن هذا الأسلوب سرعان ما كان يختفي بسبب الصراع بين قادة النظام السياسي. (بين أنصار الحوار وأنصار الاستئصال).[2]

أسباب تراجع الجماعات المسلحة وأعمالها الإرهابية:

مزجت الجزائر مابين الحل الأمني والسياسي في آن واحد، وهذا ما أدى إلى تراجع مستوى العمليات الإرهابية نظرا لعدة أسباب أخرى، منها ما يلي:

- التقدم في السن بالنسبة للمسلحين.
- انقطاع مختلف أنواع الدعم الشعبي للعمل المسلح بسبب المجازر المرتكبة باسم الشرعية الدينية التي طالت مختلف شرائح المجتمع.
- الاقتتال ما بين الجماعات المسلحة نفسها، وداخل أجنحتها لتقاسم ما بقي من مناطق النفوذ والموارد المتناقصة باستمرار. [3]

وعن أسباب تراجع الأعمال الإرهابية كذلك، فقد تم احتواء " التمرد الإسلامي " من طرف النظام السياسي، وذلك نتيجة لعدة أسباب منها: زيادة عدد قوات الأمن بثمانين ألف من الدرك الوطني، ومائتي ألف من المليشيات المسلحة (الحرس البلدي والدفاع الذاتي)، وميثاق الوئام المدني (وهو برنامج للعفو).

وتراجع الدعم الشعبي لحرب العصابات من طرف الإرهابيين بعد ارتكاب مجازر في حق المدنيين، إضافة إلى تسليح آلاف المدنيين للقضاء على الإرهاب.[4]

يرى " زكراوي العياشي ": " أن النظام حيد ...الأحزاب السياسية الرئيسية عن طريق السماح لها بالمشاركة في الانتخابات، وتضمينها في الائتلاف الحاكم، الأمر الذي أغراها بثمار السلطة، فقط لتشهد تراجع دعمها الشعبي بسبب تقديم تنازلات للبقاء في البرلمان".[5]

---

1 محمد الفطري، الأنماط السياسية للعنف بالوطن العربي: العنف السياسي غير الرسمي كتعبير عن أزمة الدولة الثالثة في ظل تحولات النظام الدولي، تقديم: إبراهيم أبراش، (الرباط: دار القلم للطباعة، ط، 1، 2002)، ص، 174.

2 بوشنافة شمسة وادم قبي، مرجع سبق ذكره، ص،133.

3 عبد النور منصوري، مرجع سبق ذكره، ص، 141.

4 عز الدين العياشي، مرجع سبق ذكره، ص ص، 165 - 166.

5 عز الدين العياشي، المرجع نفسه، ص، 169.

وعد الرئيس " عبد العزيز بوتفليقة " في خطاب له في 30 يناير 2011م، بزيادة فرص الشغل، ورفع حالة الطوارئ التي استمرت تسعة عشرة سنة، وزيادة الحريات السياسية.[1]

مبدأ المصالحة:

استطاع الرئيس " عبد العزيز بوتفليقة " الذي وصل للسلطة في 1999، أن يجسد مبدأ المصالحة بإصداره قانون الوئام المدني، كإطار قانوني لمعالجة العنف، حيث أدى إلى تخلي آلاف المقاتلين عن حمل السلاح في وجه النظام.[2]

وكان ذلك بعد أن تم انتخاب الرئيس " عبد العزيز بوتفليقة " رئيسا للجزائر في 15 أفريل 1999، عقب انسحاب مرشحي الرئاسة المعارضين للنظام وهم ستة، بسبب اتهاماتهم بالتزوير في العملية الانتخابية، وبقي " بوتفليقة " المترشح الوحيد الذي تم انتخابه. [3]

وبعد أشهر قليلة من انتخابه، دعا " بوتفليقة " الجزائريين إلى التصويت على مشروع "الوئام المدني "، الذي يمنح العفو للإسلاميين الذين ثبت أنهم لم يقوموا بارتكاب مجازر أو جرائم قتل أو اغتصاب، وتخفيف الأحكام عن كل من يسلم نفسه على أن لا يتعدى ستة أشهر من تاريخ الإعلان عن المشروع، وقد أفرجت الدولة عن 2500 أسير من الإسلاميين بعد الانتخابات الرئاسية لسنة 1999، ومشروع " بوتفليقة " لرد الاعتبار لقادة الحزب المنحل كعباسي مدني، وقد قامت السلطة باستمالة الجناح المعتدل في الحزب المنحل لإضعاف هذا التنظيم الإسلامي. [4]

ويرجح عدد من الملاحظين بأن تذبذب ظاهرة العنف السياسي بين التصاعد والتراجع هو المشهد المرجح مستقبلا، بالرغم من النصر العسكري الذي حققه النظام في القضاء على التنظيمات الإسلامية الراديكالية، إلا أن بعضها قد يعيد تنظيم صفوفه، ويظهر لتحدي النظام الحاكم من جديد.[5]

جديد.[5]

وقد حذرت العديد من الدول العربية الحكومات الغربية من إمكانية وصول الإسلاميين للسلطة في دولهم ، وهذا ما يراه " عمرو حمزاوي ": " لقد أثارت الأنظمة العربية لفترة طويلة كابوس وصول المتطرفين المعادين للغرب إلى السلطة عبر صناديق الاقتراع، لتحذير الولايات

---

1 عز الدين العياشي، المرجع نفسه، ص، 175.

2 بوشنافة شمسة وادم قبي، مرجع سبق ذكره، ص،136.

3 محمد مداوي، الدولة والجيش والعنف في الجزائر، في فرانسوا كليمنصو ومحمد مداوي وآخرون محررون، الجماعات الإسلامية المسلحة، ترجمة: عبد الرحيم حزل، (المغرب: منشورات إفريقيا الشرق، 2003)، ص ص، 50-51.

4 محمد مداوي، مرجع سبق ذكره، ص، 52.

5 بوشنافة شمسة وادم قبي، مرجع سبق ذكره، ص ص،137-138.

المتحدة الأمريكية وأوروبا ودفعها إلى أن تدعم سرا الإجراءات القمعية التي تتخذها الأنظمة ضد الحركات الإسلامية...وفي الوقت الحالي، فإن إقصاء الإسلاميين غير العنيفين من المجال السياسي سيضعف التحول الديمقراطي في المنطقة." [1]

خطط واستراتيجيات الأنظمة السياسية في كيفية التعامل مع الإسلاميين:

هناك العديد من الخطط والاستراتيجيات التي تتخذها عدد من الأنظمة السياسية العربية للتعامل مع الإسلاميين، ويمكن حصرها في ما يلي:

1- إستراتيجية الإدماج التدريجي داخل النظام السياسي:

والمتمثلة في قدرة نظام سياسي ما على إشراك كلي أو جزئي للقوى السياسية والاجتماعية المعارضة، وترك هامش للحرية والحركية لها، وهذا ما يسهم في تقوية الإجماع حول النظام السياسي، وقدرته على تمثيل جميع التشكيلان السياسية، لكن يتم ذلك في إطار تسليم هذه القوى السياسية بالدور المحوري للمؤسسة الحاكمة. [2]

2- إستراتيجية التضييق والمحاصرة والتحجيم:

تستخدم ضد الاتجاهات والتيارات التي حققت نتائج سياسية جيدة، أثارت حفيظة النظام، ودفعت به إلى إتباع إستراتيجية التضييق والمحاصرة، والحيلولة دون وصولهم لمركز القرار، وهذا ما وقع لجماعة الإخوان المسلمين المصرية التي حصلت خلال الانتخابات التشريعية لسنة 2005 على 88 مقعدا نيابيا. [3]

وما يمكن الإشارة إليه هنا، هو الخطوط الحمراء التي تضعها الأنظمة الغربية على الأنظمة العربية، مما يؤدي إلى ضغوطات معينة على المشاركة الإسلامية في الحكم.

3- إستراتيجية التجاهل واللامبالاة للقوى الإسلامية:

والتي لا تحظى بشعبية الجماهير، وتبقى ذات طابع نخبوي، ولقياس مدى شعبية أحزاب سياسية ما أو حركات إسلامية، لا بد من أن تكون لها القدرة على تحريك الشارع والتأثير فيه،

---

1 عمرو حمزاوي، " الإسلاميون المعتدلون والإصلاح في العالم العربي: حالة حركة الإخوان المسلمين في مصر " في كتاب: التحولات الراهنة ودورها المحتمل في إحداث التغيير في العالم العربي، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط،1، 2007)،ص،106.

2 ناصر الصانع، " تحالفات المشروع الإسلامي وعلاقاته الإقليمية والدولية "، في: نظام بركات محررا، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها، (عمان: مركز الشرق الأوسط، سلسلة مؤتمرات (61)، ط، 1، 2012)، ص، 582.

3 ناصر الصانع، مرجع سبق ذكره، ص، 582.

وتعبئة الجماهير في المسيرات والمظاهرات، والحصول على نتائج إيجابية في المواعيد الانتخابية، كلها أمور تدل على مدى قوة التنظيم. [1]

4- إستراتجية الردع:

ويتم انتهاجها ضد التيارات التي تنتهج العنف ضد السلطة، وضد المجتمع على حد سواء. يمكن للأنظمة السياسية استعمال واحد من هذه الاستراتيجيات للتعامل مع مختلف القوى السياسية، كما يمكن للنظم استخدام البعض من هذه الاستراتيجيات أو أغلبها، حسب طبيعة موازين القوى، وطبيعة العلاقات بينها. [2]

ضغوطات الأنظمة السياسية العربية على الحركات الإسلامية:

تزداد الضغوط من الحكومات الغربية ووسائل إعلامها على الأنظمة العربية لمواجهة المشروع الإسلامي، واعتباره التحدي الأخطر أمام بقاء الحكام في مناصبهم، والملاحظ أن سياسات الأنظمة الحاكمة تعددت كما يلي:

1- الضغوطات السياسية:

وتكون عن طريق انتهاج سياسة التجاهل والتهميش للقوى والتيارات المعارضة، وعدم إعارة أي اهتمام لمواقفها ومبادراتها، والوصول بالتالي إلى إقصاء سياسي ممنهج. [3]

2- الضغوطات القضائية:

وتتم بواسطة فتح ملفات خاصة بهذه القوى السياسية والاجتماعية لدى المحاكم المدنية أو العسكرية، وهذا ما حدث في مصر، سواء كانت هذه القضايا جنحا أو جنايات أو قضايا متعلقة بأمن

الدولة أو قضايا الإرهاب، والهدف من هذه المتابعات القضائية، هو تشتيت جهود الإسلاميين في تعبئة الجماهير وإشغالها، والهدف من هذا الضغط كذلك، هو تقليص حجم المشاركة السياسية للقوى الإسلامية، كما يتم اللجوء إلى اعتقال بعض قياداتها للتقليل من فرص فوزها.[4]

3- الضغوطات القانونية:

ومعناها رفض الاعتراف القانوني بوجود هذه القوى والجمعيات برغم وجودها الفعلي، واعتماد سياسة الصرامة الإدارية، تصل في بعض الأحيان إلى وضع شروط قانونية تحد

---

1 ناصر الصانع، المرجع نفسه، ص ص، 582-583.

2 ناصر الصانع، المرجع نفسه، ص،583.

3 ناصر الصانع، المرجع نفسه، ص، 584.

4 ناصر الصانع، مرجع سبق ذكره، ص، 584.

من التطلعات السياسية لهذه القوى، وممارسة التضييق والبيروقراطية، وإهمال بعض وثائق اعتماد هذه الأحزاب والجمعيات كعراقيل إدارية للحيلولة دون تأسيسها، والتماطل في تسليم وصل التأسيس والامتناع عن تسليمه. [1]

4- الضغوطات المادية والردعية:

وتكون عن طريق اعتقال القيادات والرموز في هذه الأحزاب والجمعيات، والتحقيق معهم ومحاكمتهم، وغلق مقراتهم لعزل القيادات عن قواعدها.

الضغوطات الاستفزازية: عن طريق التضييق على الأنشطة والبرامج المراد القيام بها، والتشدد في التعامل معها، ومصادرة منشوراتها وكتبها وبعض ممتلكاتها أو التحقيق مع رموزها وقياداتها، وعرقلة سفرها داخليا أو خارجيا تحت مسميات أمنية أو وقائية. [2]

5- الضغوطات الإعلامية:

وتتم بواسطة منع القوى والتنظيمات المعارضة من الحضور وطرح برامجها في الإذاعة والتلفزيون، ومنع الصحف والمجلات التي تصدر عن هذه التشكيلات من طرف أنظمة الحكم. [3]

قام رجال السياسة والقانون بمحاربة ظاهرة العنف التي مارستها بعض حركات الإسلام السياسي، وبالتالي كان لا بد من وضع حلول ناجعة لوضع حد لهذه الظاهرة، وتجنيب أعداد كبيرة من الشباب الذين يتم التغرير بهم إمكانية الوقوع كفرائس في يد جماعات العنف، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تكاليف باهظة في الأرواح.[4]

وللإشارة فقط، فقد سنت الحكومة الجزائرية " قانون الرحمة " عام 1995م، ثم قانون " الوئام المدني " عام 1999م، ثم ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، الذي تم عرضه على استفتاء شعبي في 29 سبتمبر 2005م، وكان الهدف من الميثاق، هو تسوية وضعية المسلحين الذين سلموا أسلحتهم، أو المحكوم عليهم نهائيا، أو الذين هم في السجون، ولم يتم الحكم عليهم بعد، وتعويض ضحايا الإرهاب، وأهالي المسلحين الذين قتلوا، وكذا عائلات المفقودين.[5]

---

1 ناصر الصانع، المرجع نفسه، ص، 585.

2 المكان نفسه.

3 المكان نفسه.

4 عبد المجيد الشرفي، مرجعيات الإسلام السياسي، (تونس: التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، ط، 1، 2014)، ص ص، 95 – 96.

5 بوجمعة غشير، تطور خطاب حقوق الإنسان في الجزائر والوضع الراهن، (بيروت: معهد السياسات بالجامعة الأمريكية في بيروت، بالاشتراك مع معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة، مارس 2017)، ص ص، 16 – 17.

6- حالة الطوارئ:

رفعت السلطة في الجزائر حالة الطوارئ في سنة 2011، بعد أن تم إعلانها منذ بداية التسعينيات، وبالتالي يعتبر مثل هذا الإجراء عودة إلى الوضع الطبيعي، وترسيخا لقيم التعددية والديمقراطية.

وللتذكير فقط، فإن السلطة كانت مجبرة على إعلان حالة الطوارئ، وهي آلية دستورية يتم العمل بها في حالات الخطر، وهو ما نصت كذلك المواثيق الدولية لحماية حقوق الإنسان.[1]

وقد تم إعلان حالة الطوارئ وفق أحكام المادة 86 من دستور 1989م، وقامت الحكومة الجزائرية بإعلام الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة بهذا الإجراء في 13 فبراير 1992م، وذلك عملا بالفقرة 3 من المادة 4 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ويبرز الإعلان أن إعلان حالة الطوارئ تهدف بالأساس إلى المحافظة على النظام العام، وأمن الأشخاص والممتلكات، وتضمن السير الحسن للمؤسسات العمومية.[2]

مواقف الجزائر من الإرهاب:

اعتبر مؤتمر " سرت " في ليبيا المنعقد في 3 جويلية 2009، أن دفع الفدية، يعتبر تهديدا للسلم والأمن الدوليين، والعمل على تجفيف منابع الإرهاب، وقد أعرب المجتمعون في هذا المؤتمر عن إدانتهم القوية لدفع الفدية للجماعات الإرهابية لإطلاق سراح الرهائن.[3]

صرح الوزير الجزائري المنتدب لدى وزير الخارجية المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية " عبد القادر مساهل " لصحيفة القدس العربي التي تصدر في " لندن "، قائلا:

" نحن قلقون جدا من حضور " القاعدة " بين الثوار الليبيين، وما استطاع أن يحصل عليه هذا التنظيم من أسلحة ثقيلة ومتطورة، ما سينعكس سلبا على أمن المنطقة. "[4]

---

1 عبد القادر مساهل، دور الديمقراطية في مكافحة التطرف العنيف والإرهاب: التجربة الجزائرية، (الجزائر: وزارة الشؤون الخارجية، ديسمبر 2016)، ص،15.

2 عبد القادر مساهل، مرجع سبق ذكره، ص ص، 15 - 16.

3 ....، " مقرر بشأن مكافحة دفع فدية إلى الجماعات الإرهابية "، (سرت: الدورة العادية الثالثة عشرة للمؤتمر في سرت، ليبيا، 03 جويلية 2009)، ص، 01.

4 منصور لخضاري، تطور ظاهرة الإرهاب في الجزائر من الصعيد الوطني إلى الصعيد عبر الوطني، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ع، 194، **سلسلة دراسات إستراتيجية**، ط، 1، 2014)، ص، 77.

كما صرح " مختار بلمختار " أمير كتيبة الملثمين لصحيفة " أخبار نواكشط " الموريتانية بتاريخ 09 نوفمبر 2011، قائلا: " نعم لقد كان المجاهدون في تنظيم القاعدة عموما من أكبر المستفيدين من ثورات العالم العربي...أما عن استفادتنا من السلاح فهذا أمر طبيعي في مثل هذه الظروف، ولكن الأهم بالنسبة إلينا ...تمكن شباب الحركة الإسلامية من هذا السلاح."[1]

اعتداء " تيقنتورين ":

قامت كتيبة " الموقعين بالدم "، مؤسسها " مختار بلمختار، وهي جزء من أفراد كتيبة " الملثمين "، وقد وقع الهجوم في 16 جانفي 2013 على القاعدة الغازية في " تيقنتورين " بولاية إليزي، وقد شارك إرهابيون من جنسيات مختلفة من تونس، ليبيا، مصر، مالي، موريتانيا وكندا، وكان هدفهم تفجير هذه المنشأة، وتم اختطاف العمال الأجانب الذين كانوا فيها، وأخذهم إلى شمال مالي.[2]

كانت هناك دعوات دولية لدفع الجزائر للتدخل عسكريا في شمال مالي، لملاحقة الإرهابيين، وتحرير دبلوماسييها، والزج بقواتها لا يتوافق مع مبادئ ومواقف الجزائر القائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ومنطلقات عقيدتها العسكرية.[3]

أبرز هجوم " تيقنتورين " مدى قوة الجيش الجزائري، وقد خلف هذا ضحايا من جنسيات أروبية وآسيوية، فقد أثبتت التجارب أن سقوط قتلى أوروبيين هي جرائم إرهابية، ليس بالجريمة التي تتقادم، ولا يمكن في ملفها نهائيا، كملف اغتيال الرهبان السبعة من طرف " الجماعة الإسلامية المسلحة "، بعد اختطافهم من " تيبحيرين " في المدية، سنة 1996، والشكوك الفرنسية بصفة متواصلة في قيام الجماعة الإرهابية بتنفيذ العملية.[4]

مواقف الحكومات العربية من الحركات الإسلامية:

اختلفت مواقف الحكومات العربية تجاه الحركات الإسلامية من دولة لأخرى، وفقا لظروف كل دولة، فعدد من الأنظمة العربية، اتخذت موقفا متشددا تجاهها، وقامت بحظر عملها، وعدم الاعتراف بها، ودول أخرى كانت أقل تشددا، وسمحت لعدد منها بممارسة النشاط الدعوي

1 منصور لخضاري، مرجع سبق ذكره، ص، 77.

2 منصور لخضاري، المرجع نفسه، ص ص، 83 – 84.

3 منصور لخضاري، المرجع نفسه، ص،84.

4 منصور لخضاري، المرجع نفسه، ص،86.

الاجتماعي في هوامش ضيقة، وحكومات أخرى سمحت بالحرية السياسية لهذه الحركات، حتى أصبحت جزءا من النظام السياسي لها،

ومن هنا نخرج بخلاصة أن مواقف الحكومات العربية تجاه الحركات الإسلامية.[1] ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام:

1- دول رفضت التعايش معها أو الاعتراف بها.

2- دول استطاعت التعايش معها واحتواءها.

3- دول اعتبرتها جزءا من نظامها السياسي.[2]

علاقة الحركات الإسلامية بالنظم السياسية العربية:

إذا كانت النظم السياسية منتخبة بطريقة شرعية، يؤدي ذلك إلى صعود الحركات الإسلامية، وتصبح ممثلة في المجالس النيابية، وبالتالي يغيب العنف، أما إذا كانت النظم السياسية تسلطية وقمعية، يؤدي ذلك إلى بروز العنف بين الطرفين.[3]

فهناك " العنف المرئي "، الذي يعني استخدام العنف من طرف أجهزة الأمن ضد الحركات الإسلامية، والعنف " غير المرئي "، والمتمثل في تشويه سمعتها في الإعلام، وإبعادها من دوائر اتخاذ القرار، وعدم السماح لها بإصدار جرائدها اليومية والأسبوعية، ومراقبة قادتها، ومنعهم من السفر للخارج، والتشكيك في ممارساتها كاللحية، والجلباب والحجاب وغيرها، واتهامها بالتخلف والظلامية وغيرها.[4]

الأنماط الأربعة للعلاقة بين النظم السياسية والحركات الإسلامية:

هناك أربعة أنماط للعلاقة بين النظم السياسية والحركات الإسلامية، كما يلي:

1-النمط البرلماني:

---

1 رضوان أحمد شمسان الشيباني، الحركات الأصولية الإسلامية في العالم العربي، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ط، 1، 2006)، ص، 277.

2 المكان نفسه.

3 حسن حنفي، " الإسلام السياسي بين الفكر والممارسة "، في: الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط، 1، 2002)، ص، 77.

4 حسن حنفي، المرجع نفسه، ص، 78.

الذي يتيح للحركات الإسلامية المشاركة السياسية، ويعتبرها جزء من النظام السياسي، ويعتبر بعضها معارضة، ولا يتم هنا ممارسة العنف، ومن أمثلة ذلك حزب الله اللبناني الذي أخذ على عاتقه تحرير جنوب لبنان من الاحتلال الإسرائيلي، وبموافقة الدولة اللبنانية.[1]

2-النمط الثاني:

نجده في النظم السياسية الملكية أو العسكرية التي تسمح بعمل الحركات الإسلامية، وذلك من أجل المحافظة على الاستقرار، وتحقيق أمن الدولة بالدرجة الأولى، ومن أمثلته: الأردن، واليمن، والكويت، والمغرب، والبحرين.[2]

3-النمط الثالث:

وهو ما نجده في مصر وسوريا والعراق وليبيا، باعتبارها نظما عسكرية في نشأتها، وتستمد شرعيتها من الثورة، هذا النمط لا يسمح بشرعية الحركات الإسلامية، لأنها تشكل خطرا عليه، وبديلا عنه في نفس الوقت.[3]

4-النمط الرابع:

ما يميزه التوتر بين النظام السياسي والحركة الإسلامية، كما كان في السودان والجزائر، حيث تحولت الحركة الإسلامية للقتال ضد الجيش الجزائري.[4]

ردود أفعال الأنظمة السياسية العربية تجاه الحركات الإسلامية:

ما يمكن الإشارة إليه، في هذا الصدد هو أن رد فعل النظم السياسية العربية على الظاهرة الإسلامية، يتميز بالعنف والصدام بهدف التضييق عليها، والقضاء عليها، كما أن الأنظمة تعاملت مع الحركات الإسلامية بطريقة عنيفة بدعم من قوى غربية.[5]

شعور بعض قيادات الحركات الإسلامية في الثمانينيات، وبداية التسعينيات بالقوة، وخطاباتهم وتصرفاتهم التصعيدية، أدت إلى تخوف النخب الحاكمة، وهذا ما أدى بهم إلى الاقتناع بأن الاستقرار السياسي، ومستقبل أنظمتهم مرتبط بمدى قدرتهم على مواجهة الحركات الإسلامية،

---

1 حسن حنفي، مرجع سبق ذكره، ص، 78..

2 حسن حنفي، مرجع سبق ذكره، ص، 80.

3 المكان نفسه.

4 حسن حنفي، المرجع نفسه، ص ص، 81 – 82.

5 فواز جرجس، " الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي" في: الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط، 1، 2002)، ص، 154.

وازداد خطر وتهديد هذه الأخيرة للنظم الحاكمة منذ بداية سقوط الاشتراكية، وفشل مختلف مشاريع التنمية في معظم دول العالم الثالث.[1]

بعض الحركات الإسلامية في الدول العربية، تسرعت ولم تكن استراتيجياتها وسياساتها مدروسة، وهذا ما أدى إلى تخوف القيادات السياسية الحاكمة منها، وهذا ما سمح للاستئصاليين داخل السلطة للقضاء على الحركات الإسلامية وتدميرها.[2]

مواقف الحكومات العربية من مشاركة الإسلاميين في السلطة:

تختلف النظم السياسية العربية من أنظمة لأخرى في قبول أو رفض مشاركة الإسلاميين في السلطة، وبالتالي يمكن حصرها في الأساليب الثلاثة التالية:

" 1- ..احتواء الحركات الإسلامية ومحاصرتها من خلال فسح المجال أمامها للمشاركة السياسية تفريغا لضغطها.

2- وإما المجابهة وفيه يعمد النظام السياسي إلى استخدام القوة والعنف في مواجهة الحركة الإسلامية.

3- وإما التجاهل، وفيه يعمد النظام السياسي إلى تجاهل وجود تيار أو حركة، فلا يسمح بأي وجود لها، ويلجأ إلى تصفيتها أو تهميش دورها كلما حاولت الظهور." [3]

وهناك عوامل خارجية أخرى، تلعب فيها الدول الكبرى في الكثير من المرات دورا مؤثرا، وبارزا، كما هو الحال في علاقة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا مع الجزائر، وأثر ذلك على الحركة الإسلامية.[4]

وفي هذا الصدد، يقول: " إبراهيم خليل عليان: " إن الخوف من وصول الإسلاميين للحكم ليس مبررا، إلا فيما يتعلق ببعض التطبيقات المتطرفة للنصوص من قبل بعض الإسلاميين المتطرفين، والخوف من توابع الإفشال الذي سيحاوله الكثيرون من الداخل والخارج من المحيط الدولي والإقليمي".[5]

---

1 فواز جرجس، مرجع سبق ذكره، ص ص، 154 – 155.

2 فواز جرجس، المرجع نفسه، ص، 156.

3 وليد سالم محمد، المشاركة السياسية للحركة الإسلامية في النظم السياسية العربية المعاصرة، (بيروت: دار النهضة العربية، ط، 1، 2014)، ص، 253.

4 وليد سالم محمد، المرجع نفسه، ص، 254.

5 إبراهيم خليل عليان، الدولة الدينية والدولة المدنية، (فلسطين: جامعة القدس المفتوحة، بحث مقدم لمؤتمر بيت المقدس الثالث، 2012)، ص، 27.

ويرى " عبد الحميد أحمد أبو سليمان ": " إن العمل التدريجي نحو تقليص دائرة العنف في المجتمع، والعمل الدائب المستمر، لمكافحة أسباب المظالم، والتجاوب الجاد مع متطلبات التطور ودواعي الإصلاح، هو الطريق الوحيد أمام قيادات الأمة إلى الاستقرار، وإيقاف مسلسلات العنف، وإلى تحقيق القدرة والكرامة والإرادة الخيرة، التي ينال ثمرتها كافة أبناء الأمة ".[1]

نتائج مواقف الحكومات العربية من الحركات الأصولية الإسلامية:

لم تكن مواقف الحكومات العربية من الحركات الإسلامية متماثلة، فهناك دول عربية تعايشت مع هذه الحركات ضمن ما تحدده هذه الدول من حركية وحرية لها، في حين أن دولا أخرى رفضت القبول بهذه الحركات، وعملت على ضربها بشتى الوسائل والطرق، وكان رد فعل بعض الحركات على هذا الموقف باستخدام العنف، وقد كان لهذه المواجهات بين عدد من الحركات الإسلامية والأنظمة الحاكمة، نتائج على جميع الأصعدة والمستويات. [2]، وهي كالآتي:

1- اقتصاديا:

أنفقت بعض الدول العربية أموالا كبيرة لمواجهة العنف، ولمعالجة آثاره، وأدى ذلك إلى توقف العديد من المشاريع التنموية والحيوية.

2- ثقافيا وإعلاميا:

أدى الصراع بين الأنظمة والحركات الإسلامية الأصولية، إلى إحداث تغيير ومراجعة جذرية للبرامج الدراسية، وشملت التغييرات حتى بعض ثوابت الأمة.

وقد أصدرت المنظمات الإقليمية والدولية العاملة في ميدان حقوق الإنسان، تقارير عن انتهاكات لعدة سنوات خصوصا في الفترة الممتدة من 1991 إلى 1995.[3]

ويرى " محمد رضوان ": " لم يكن الأمر في الواقع يتعلق سوى بالبحث عن طريق لتبرير التدخل الأمريكي والأوروبي في المنطقة لتكريس خضوعها السياسي، والهيمنة عليها ثقافيا وحضاريا، وسعت الولايات المتحدة في هذا السياق إلى إملاء جملة من التدابير والسياسات على أنظمة الحكم

---

1 عبد الحميد أحمد أبو سليمان، العنف وإدارة الصراع السياسي في الفكر الإسلامي بين المبدأ والخيار: رؤية إسلامية، (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي بالاشتراك مع دار السلامة للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، سلسلة قضايا الفكر الإسلامي 17، ط، 1، 2002م)، ص، 85.

2 رضوان أحمد شمسان الشيباني، الحركات الأصولية الإسلامية في العالم العربي، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ط، 1، 2006)، ص، 313.

3 رضوان أحمد شمسان الشيباني، المرجع نفسه، ص، 313.

العربية والإسلامية للقيام بإصلاحات ديمقراطية وحقوقية، واتخاذ إجراءات عملية لتجفيف منابع الإرهاب، والقضاء على أسباب التطرف الديني المزعوم."[1]

خلاصة واستنتاجات:

توصلت الدراسة من خلال هذا الفصل، حول واقع الحركات الإسلامية في الجزائر، من حيث نشأتها وتطورها من خلال التعرض لأهم المحطات والأحداث والوقائع التي عرفتها، كتوقيف المسار الانتخابي في الجزائر في نهاية 1991، واستقالة رئيس الجمهورية " الشاذلي بن جديد " في 1992، ودخول البلاد في أزمة سياسية وأمنية، دامت أكثر من عشر سنوات، والمعاناة والخسائر المادية والبشرية جراء ويلات الإرهاب والعنف، وطبيعة العلاقة بين النظام السياسي الجزائري والجبهة الإسلامية للإنقاذ، التي تراوحت ما بين استخدام العنف والحوار في بعض فترات الصراع الذي كان دائرا بينهما.

وللقضاء على العنف والتطرف، مزج النظام السياسي ما بين الحلول الأمنية (القوة العسكرية) والحلول السياسية كالحوار وميثاق السلم والمصالحة الوطنية لحقن دماء الجزائريين.

وتعددت أشكال المواجهة الحكومية للحركات الإسلامية، ما بين مواجهة إعلامية عن طريق تسخير مختلف وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية كحرب إعلامية ضدها، ومواجهة اقتصادية، وذلك بشن حرب اقتصادية ضدها، خوفا من بروز " إمبراطوريات مالية "، يمكن أن تؤثر مستقبلا في القرارات السياسية.

أما المواجهة الأمنية، فكانت عن طريق إعلان حالة الطوارئ، ومحاربة الإرهاب والتطرف.

واستخدمت النظم السياسية العربية العديد من الاستراتيجيات للتعامل مع الحركات الإسلامية، ومنها، إستراتيجية الإدماج التدريجي داخل النظام السياسي، وإستراتيجية التضييق والمحاصرة والتحجيم، وإستراتيجية التجاهل واللامبالاة للحركات الإسلامية، وإستراتجية الردع، فكل نظام سياسي، استخدم الإستراتيجية التي تتناسب مع مصالحة للتعامل مع الحركات الإسلامية.

ومارست الأنظمة السياسية الحاكمة العربية الكثير من الضغوطات على الحركات الإسلامية لإضعافها، والحد من أنشطتها، وتراوحت هذه الضغوط بين ضغوطات سياسية، وأخرى قضائية، وقانونية ومادية وردعية وإعلامية وغيرها.

[1] محمد رضوان، أوهام الغرب عن الإسلام: بحث في جذور معاداة الثقافة الإسلامية في الغرب، (الدار البيضاء المغربية: مطبعة الأندلس، ط، 1، 2013)، ص، 82.

الفصل الرابع: مميزات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11سبتمبر2001

سيتم من خلال هذا الفصل، التطرق لأهم محددات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، والحديث عن الإرهاب الدولي والتسلح والديمقراطية وحقوق الإنسان كقضايا للسياسة الأمريكية، والتهديدات كوسيلة من وسائلها، وردود أفعال الجزائر تجاهها، ومسار الإصلاحات السياسية والاقتصادية في الجزائر والدول العربية والإسلامية، وردود أفعال الجزائر وعدد من الدول العربية والإسلامية حول مشاريع الإصلاحات الأمريكية، والنفط كمحدد للسياسة الأمريكية، وردود أفعال الدول العربية والإسلامية حول المسائل الخارجية، والمواقف الأمريكية من القضايا الإقليمية، وردود أفعال عدد من الدول العربية والإسلامية على تلك المسائل.

المبحث الأول: ملامح السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية والإسلامية واستراتيجيها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

من خلال هذا المبحث ستعرض فيه الدراسة لأهم ملامح السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية والإسلامية، وكذا إستراتيجيتها عقب أحداث 11 سبتمبر 2001م.

المطلب الأول: ملامح السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية والإسلامية

في البداية، ينبغي الإشارة لأهم ملامح وخصائص السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، بحيث استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1991 من توقيع العديد من الاتفاقيات العسكرية والأمنية، والتي تمكنها من تشييد موانئ وقواعد عسكرية، ومخازن للأسلحة، وقد أخذت الولايات المتحدة ب " سياسة الاحتواء المزدوج " تجاه العراق وإيران.[1] بهدف القيام باحتوائهما وإضعافهما، وقد نتج عن التواجد الأمريكي في مختلف الدول العربية إلى بروز العنف ضد المصالح الأمريكية، ثم ظهرت أحداث 11 سبتمبر 2001، وهو ما أدى بإدارة " بوش " إلى السعي للانتقام من جل الدول العربية. إذ قام الرئيس " بوش" بتصنيف إيران والعراق ضمن ما اصطلح عليه ب " محور الشر "، واعتبار " المملكة العربية السعودية " وفق التوجهات الأمريكية الجديدة على أنها ضمن خانة الدول المعادية، وأنها من أكبر البلدان التي تدعم " الإرهاب الإسلامي

1 عبد الخالق عبد الله، " الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج العربي "، **مجلة المستقبل العربي**، ع، 299، يناير 2004، ص، 13.

" في مختلف أرجاء العالم، ثم ظهرت فترة العدوان على العراق وغزوه، بحجة أنه يمتلك أسلحة الدمار الشامل، وأنه على صلة بالإرهاب، وأنه يعتبر يشكل بمثابة تهديد للأمن والسلم العالميين.[1]

وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بطرح " برنامج الدفاع الوطني ضد الصواريخ " للدفاع عن الأراضي الأمريكية في نهاية التسعينيات، والهدف منه توقيف الحملات الإعلامية من قبل الدول التي تناهض نظام القطبية الأحادية. وقد عملت إدارة الرئيس الأمريكي " بيل كلينتون " على طرح برنامج عمل، أطلق عليه " برنامج الاستعداد للنشر"، وتم الإعلان عن الأسباب الفعلية لطرح هذا المشروع، والتي تتمثل بالأساس في محاربة خطر " الدول المارقة " والمقصود بها الدول التي تخرج عن الطاعة الأمريكية، وقامت الولايات المتحدة بتنفيذ مشروعها منذ سنة 2001م، بميزانية قدرت ب 500 مليون دولار ووضعت له قاعدة رادار.

في واقع الأمر، فإن تنفيذ مشروع كهذا، لن يؤد إلى حماية الأراضي الأمريكية فقط، وإنما سيمكن أمريكا من أن تصبح متفوقة في المجال النووي، وهذا ما سيمكنها من استكمال سيطرتها على العالم.[2]

ويمكن الإشارة، إلى أن الرئيس الأمريكي " بيل كلينتون "، قد أشار في حديثه أمام منظمة الأمم المتحدة عن ظاهرة الإرهاب، وكان ذلك في سنة 1998، إذ صرح بالقول: " ما هي التزامات العالمية الملقاة على عاتقنا ؟ أن لا نقوم بدعم الإرهاب وأن لا نقدم له الملاذ الآمن "[3]. وعقب أحداث 11 سبتمبر 2001، تحدث الرئيس الأمريكي " بوش " عن الأفكار ذاتها، قائلا: " سنطارد هؤلاء الأشرار في إطار الحرب على الإرهاب، حيثما وجدوا، حتى ولو تطلب ذلك وقتا طويلا ".[4]، وهذا، إن دل على شيء إنما يدل على اهتمام الإدارتين الأمريكيتين الديمقراطية والجمهورية بظاهرة الإرهاب الدولي، بيد أنه قد ازدادت أهميته بفعل ما أحدثته هجمات 11 سبتمبر2001 م من انعكاسات وآثار.

---

1 عبد الخالق عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص، 13.

2 محمد منذر، مبادئ العلاقات الدولية: من النظريات إلى العولمة، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط.1، 2002)، ص،306 .

3 جون بلجر، أسياد العالم الجدد، ترجمة: عمر الأيوبي، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2003)، ص، 125.

4 المكان نفسه.

وفي السياق ذاته، بينت وكيلة وزارة الخارجية الأمريكية للدبلوماسية العامة (*) والشؤون العامة " كارين هيوز " « Karen Hiouz » في يوم 10 نوفمبر 2005م، في حديث لها أمام لجنة العلاقات الخارجية التي تتبع مجلس النواب، أهداف الدبلوماسية العامة الأمريكية، والتي تمثلت في:

– تقديم صورة إيجابية للفرص التي يمكن أن تتاح، والأمل إلى مختلف الشعوب في العالم.

– محاصرة وإقصاء الذين يقومون بتبرير القتل باسم الدين.

– تنمية المشاعر والأحاسيس بالمصالح التي يشترك فيها الشعب الأمريكي وباقي الشعوب والبلدان والثقافات والمعتقدات الدينية الأخرى. (1)

قامت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال سياستها الخارجية على إحكام قبضتها وسيطرتها أكثر بغرض تحقيق مصالحها، وذلك استنادا على قرارات الأمم المتحدة، واستخدام حق الفيتو في مجلس الأمن الدولي، والهيمنة على الكثير من بلدان العالم المتخلف عن طريق المعونات الاقتصادية أو التلويح باستخدام القوة العسكرية باعتبارها أداة ناجعة للتوصل لأغراضها.[2]

وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية كذلك بتقسيم الشرق الأوسط إلى ثلاثة فئات سياسية، إذ أن كل فئة لها معاملة خاصة بها، وتتضمن الفئة الأولى الدول التي تربطها مصالح كبيرة مع أمريكا، ومنها: إسرائيل وتركيا. وتحتوي الفئة الثانية على الدول العربية التي لها وزن وثقل سياسي في البلدان العربية، والتي لها دور هام وكبير في المحافظة على المصالح الأمريكية بالمنطقة، ومن بين هذه الدول المملكة العربية السعودية والجزائر. والفئة الثالثة، وتضم دولا مناهضة للهيمنة وللمصالح الأمريكية كإيران.[3]

وقد قام الرئيس الأمريكي " جورج بوش" « George Bush » الابن في خطابه السنوي الذي تحدث فيه عن حالة الأمة بنظرة سياسية جديدة تجاه المنطقة العربية والإسلامية في 2005. وبفعل هيمنة الحزب الجمهوري، وبسيطرة ونفوذ اليمين المحافظ في السلطات والدوائر التنفيذية والتشريعية والعسكرية، مكنهم ذلك من الهيمنة على صنع وصياغة السياسة الخارجية والداخلية للولايات المتحدة الأمريكية، وتمحورت رؤية الرئيس " بوش " على أنه لا بد من الأخذ بالقيم

---

* الدبلوماسية العامة حسبما ترى " كارين هيوز " هي: " حوار يشمل الإنصات والاستماع بقدر ما يشمل الحديث " . نقلا عن: جون بلجر، المرجع نفسه، ص، 55.

1 معتز بالله عبد الفتاح، الدبلوماسية العامة الأمريكية تجاه العالم العربي، إعداد وإشراف: نادية محمود مصطفى، تحرير: معتز بالله عبد الفتاح، (القاهرة: برنامج حوار الحضارات بالاشتراك مع جامعة القاهرة، 2007)، ص،51.

2 محمد نصر مهنا، العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2006)، ص، 368.

3 المكان نفسه .

الأمريكية ونمطها في المنطقة العربية، وقد رأت الإدارة الأمريكية خلال عهدتيه الرئاسيتين، أن هذه المنطقة تحكمها نظم ديكتاتورية، لا توجد فيها تعددية، وتغيب فيها المشاركة السياسية وعدم إطلاق العنان للحريات وعدم صيانة الحقوق وحمايتها، وهذا ما دفع وفق نظرة الرئيس " بوش "، الحركات التي تناهض الغرب والولايات المتحدة الأمريكية إلى تهديد أمننا القومي في الداخل والخارج.

وفي هذا الشأن، حددت وزيرة الخارجية الأمريكية " كوندوليزا رايس " Condoleezza » Rice «، خمسة من الأولويات لأمريكا، في عام 2001، وهي:

– المحافظة على التفوق الولايات المتحدة الأمريكية عسكريا، والعمل على بذل الكثير من الجهد لتجنب الدخول أو إعلان الحرب، وأن أمريكا ستدافع عن مصالحها ومكاسبها.

– تطوير التبادل الحر، وتشجيع نموها الاقتصادي ونمو حلفاءها.

– تقوية وتمتين العلاقات مع حلفاء أمريكا الذين يشتركون معها في القيم ذاتها، وتدعيم السلام.

– تنمية العلاقات مع الدول الكبرى، وبدرجة كبيرة مع روسيا والصين.

– التصرف بحزم وقوة ضد الأنظمة أو البلدان المعارضة أو العدوانية، والتي تقوم بممارسة الإرهاب أو التي تسعى لاكتساب أسلحة الدمار الشامل.[1]

على الرغم من قيام الرئيس " بوش " باستعمال القوة العسكرية لإحداث تغيير سياسي في بعض الدول، مثل: أفغانستان والعراق، غير أنه في ذات الوقت، عمل " بوش " على دعم الإصلاحات. وذلك من خلال " مبادرة الشراكة الشرق أوسطية " في 2002، والتي كانت تهدف من خلالها الإدارة الأمريكية، إلى تشجيع التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري، وجلب رؤوس الأموال والاستثمارات الخارجية لتلك البلدان، وزيادة فعالية وحركية المجتمع المدني، وتحسين المستوى التعليمي، ومنح دور للقانون وقوته.[2]

ووفق هذا، أصبحت الديمقراطية من أولويات واهتمامات السياسة الخارجية لإدارة الرئيس " بوش " في عهدته الرئاسية الثانية في 2005. وذلك ما برز بمناسبة تنصيبه، والخطاب المتعلق بحالة الاتحاد الأمريكي في نفس السنة أمام الكونغرس، الذي اعتبر فيه أن الحرية في الولايات المتحدة الأمريكية تقوم على أساس إقرار الحرية في دول أخرى.[3]

1Denis Lacone, « Ou est L'intérêt national des Etats-Unis ? **»,Critique internationale**,N 8,Juiet 2000,p.100.

2 مادلين أولبرايت وفين ويبر، دعما للديمقراطية العربية: لماذا وكيف؟، (واشنطن: مجلس العلاقات الخارجية التابع للكونغرس الأمريكي، تقرير عمل مستقل، بالاشتراك مع محاورين عرب بالقاهرة، 26–28 جانفي 2005)، ص ص، 57–58.

3 مادلين أولبرايت وفين ويبر، مرجع سبق ذكره، ص،31.

المطلب الثاني: الإستراتيجية الأمريكية الجديدة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

بالإمكان استنتاج الخطوط العريضة للإستراتيجية الأمريكية الجديدة من خلال خطابات أهم منظريها ومفكريها، اعتمادا على ما كتبه " فرانسيس فوكوياما " صاحب أطروحة " نهاية التاريخ "، كما يلي:

1- فرض النموذج والقيم الأمريكية على مختلف دول العالم، حيث تصبح القيم والقوانين، وطبيعة ونمط الحياة الأمريكية، وهذه القيم التي عبر عنها " فرانسيس فوكوياما " « Francis Fukuyama »

هي نتيجة للتطور الغربي، والذي اعتبر الديانة المسيحية أساسا له. [1]

2- فرض الحداثة الغربية، وهو ما ترغب أمريكا أن تفرضه على الدول الإسلامية، والمتمثلة في الديمقراطية الليبرالية، وروح التسامح فكريا والانفتاح اقتصاديا، وفق النهج الأمريكي.

3- اعتبار الأصوليين والمتشددين الإسلاميين في دول العالم العربي والإسلامي، أنهم يدعمون الاستعصاء الإسلامي وتعقيداته، لهذا فإن الحرب الأمريكية مع الأصوليين، وليس مع الإرهابيين فقط.

4- عدم السماح بانتشار الأصولية الإسلامية في العالم الإسلامي، وتوقيف مدها، ومحاصرتها وتضييق الخناق عليها.

5- اعتبار القوة وسيلة لتحقيق هذه الإستراتيجية، والتهديد باستعمالها في بعض البلدان، مثل : أفغانستان والعراق. [2]

6- يتم دعم هذه القوة الغاشمة بفرض الخيار الأمريكي على الدول العربية والإسلامية من خلال الإعلان عن القيام بالأخذ بهذا الخيار، أي أن يعلن العالم العربي والإسلامي صراحة خضوعه للهيمنة الأمريكية، وأنه يرغب في التوافق والانسجام مع الحداثة، خصوصا في قضيتي القبول

---

1 كمال حبيب، تحولات الحركة الإسلامية والإستراتيجية الأمريكية، (القاهرة: دار مصر المحروسة، ط، 1، 2006)، ص ص، 210-211.

2 كمال حبيب، مرجع سبق ذكره، ص ص، 212-213.

بالعلمانية والقبول بالتسامح والصفح الديني، ويتجسد هذا الطرح الأمريكي بواسطة عصرنة الإسلام وتحديثه، أو بناء أسس إسلام جديد ألا وهو " الإسلام الليبرالي ". [1]

الإستراتيجية الأمريكية تجاه العالم الإسلامي:

يمكن إجمال أهم خصائص ومميزات الإستراتيجية الأمريكية تجاه العالم الإسلامي في ما يلي:

1- محاربة الإسلام السني والقضاء عليه، الذي يقوم على النهج السلفي بحجة أنه وهابي.

2- إحداث تغييرات في البرامج التربوية الإسلامية، باعتبار أنها منبع للأصولية الإسلامية، حيث قدمت أمريكا مجموعة من الطلبات للعديد من الدول العربية والإسلامية، والتي تتمثل في ضرورة تغيير مناهجها الدراسية والتربوية، مثل: السعودية واليمن وباكستان، بل حتى مصر للقضاء على الإرهاب، وتجفيف مصادر تمويله، لكي لا يظهر " بن لادن " مرة أخرى، أو حتى لا تبرز حركة " طالبان " من جديد. [2]

3- الحديث كثيرا عن تحرير المرأة للتأثير في النظام الاجتماعي الإسلامي والعادات والتقاليد.

4- تحليل وتفسير الإسلام، وفق المفهوم والمصالح الأمريكية. [3]

5- فرض القيم والنموذج الأمريكي للحياة على العالم، بحيث تصبح القيم والعادات وأنماط وسلوكيات العيش الأمريكية طريقة للعالم بأسره. [4]

بالإمكان القول أن أمريكا، اهتمت بالمجال الاقتصادي أكثر من أي مجال آخر قبيل أحداث 11 سبتمبر 2001، وحتى عقبها، باعتبار أن الاقتصاد يعتبر العامل والمحدد الرئيسي للسياسة الخارجية الأمريكية في مختلف المراحل الزمنية. ويبرز ذلك من خلال تركيزها على الحفاظ على التزود بالطاقة باستمرار من الخليج العربي، وتوقيع اتفاقيات شراكة اقتصادية مع مختلف دول المنطقة. وما دعمها للديمقراطية وحقوق الإنسان إلا لخدمة أهدافها ومصالحها، وهذا ما سعت

---

1 كمال حبيب، المرجع نفسه، ص، 213.

2 كمال حبيب، مرجع سبق ذكره، ص، 204.

3 المكان نفسه.

4 كمال حبيب، المرجع نفسه، ص، 211.

لمحاولة ترسيخه، إدارة الرئيس " بيل كلينتون " الذي يعتبر من الديمقراطيين، خلال عهدته الرئاسية الأولى والثانية من 1993 إلى 2001. وما يمكن ملاحظته، أنه منذ تقلد الرئيس الجمهوري " جورج بوش " مقاليد السلطة، انصب اهتمامه على المسائل الاقتصادية، واهتمت إدارته بالميدان الأمني كذلك، والذي صار من اهتمامات السياسة الخارجية الأمريكية عقب هجمات 11 سبتمبر 2001 . والهدف من ذلك، هو تحقيق المصالح الاقتصادية لأمريكا، فالقيام بغزو أفغانستان بالرغم من كلام الأمريكيين على أنه يدخل في إستراتيجية الحرب الأمريكية على الإرهاب، إلا أنه في الحقيقة، الهدف منه، هو مراقبة إمدادات الطاقة وسهولة الحصول عليها، والهيمنة عليها في منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين. والشيء نفسه بالنسبة للعراق، إذ كان الهدف من هذه الحرب، هو السيطرة على أماكن تواجد البترول العراقي، وعملت أمريكا على تخصيص أرصدة مالية إضافية لميزانية الدفاع، والتي وصلت إلى: 400 مليار دولار أمريكي في 2004 م، لزيادة قدرات الجيش الأمريكي في مجالات الهجوم والدفاع والتسلح وغيرها، لحماية الأمن الأمريكي، وفق ما يراه المسئولون الأمريكيون، هذا من جانب، ومن جانب أخرى، رأت إدارة الرئيس " بوش " الابن أنه لا بد من إرساء دعائم الديمقراطية والإصلاحات في الدول العربية، من أجل القضاء على الإرهاب والتطرف، انطلاقا من اعتبار أن عدم وجود الديمقراطية، هو الذي أدى إلى إفراز العنف والإرهاب، فمثلا، عندما قامت أمريكا بالضغط على السعودية بضرورة وحتمية إقرار الإصلاحات، فإن، السعودية قامت بتقديم تنازلات تجارية واقتصادية، تتمثل أساسا في بيع البترول بأثمان رمزية. وهذا يدل على أن الولايات المتحدة الأمريكية، تستعمل الديمقراطية وحقوق الإنسان كوسيلتين فقط لتحقيق مصالحها الاقتصادية.

المبحث الثاني: الإرهاب الدولي والتسلح كقضايا للساسة الخارجية الأمريكية

سيتم التطرق لقضيتي الإرهاب الدولي والتسلح باعتبارهما من أبرز قضايا السياسة الخارجية الأمريكية. لكون الولايات المتحدة الأمريكية، اهتمت بالجانب الأمني عقب أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث أصبح يتصدر أجندة سياستها الخارجية.

المطلب الأول: الإرهاب الدولي كقضية للسياسة الأمريكية

سيتم تناول أهم المواقف الأمريكية في ما يتصل بظاهرة الإرهاب الدولي•. من خلال الإشارة إلى التعاون الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية في إطار الحرب على الإرهاب.

• الإرهاب: يقصد به استخدام العنف بطريقة غير قانونية، (أو التهديد به) بمختلف أشكاله، كالتصفية الجسدية، والتشويه والتعذيب والتخريب والانفجارات، لتحقيق هدف سياسي معين، كالتأثير في المقاومة والمعنويات، واستخدامه كطريقة للحصول على معطيات وبيانات ومعلومات أو حتى أموال، وبصفة عامة، استخدام القوة والإكراه لإخضاع طرف معارض لرغبة الجهة التي ترعى وتدعم الإرهاب وتقوم به، للمزيد من التفصيل، يمكن الاضطلاع على ما يلي:

– عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء الأول، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر بالاشتراك مع دار الهدى، د.ت.ن)، ص،153.

وفي العديد من المرات، يتم الخلط عن قصد بين مفهومي الإرهاب والمقاومة، وحق الدفاع عن النفس، فالمقاومة: نوعان، مقاومة للسيطرة والاستبداد والاحتلال، والمقاومة بهدف التغيير، للمزيد من التفصيل أكثر، أنظر:

– عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الأحرف من: م، ن، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر بالاشتراك مع دار الهدى، د.ت.ن)، ص،288.

– بيد أن حق الدفاع عن النفس، فيمكن القول أنه في يد الدول الكبرى فقط، وليس متاحا لبقية الدول الأخرى، بل يمكن استعمال القوة العسكرية بحجة الدفاع عن النفس ضد الدولة التي يتم التأكد من تورطها في اعتداء ما، ويمكن

في البداية لابد من التطرق لأهم خصائص وسمات هذه الأحداث، وردود الأفعال الأمريكية عليها، فقد تم اعتبار يوم الثلاثاء 11سبتمبر2001م، بمثابة منعرج كبير على المستوى الدولي. فقد أسست هذه الأحداث لتداخل والتقاء حقبتين تاريخيتين، مرحلة بدأت مع نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي أي في عام 1989م، حيث أصبحت الولايات المتحدة القوة الأولى عالميا، وتمكنت من التربع على عرش النظام العالمي الجديد، ومرحلة جديدة، عرف فيها العالم ضرب مركز قيادة النظام العالمي، وظهور الصين والسباق نحو التسلح النووي، ورجوع روسيا للعب دور على مسرح السياسة العالمية، والدعوات الفرنسية والصينية والروسية لبناء نظام عالمي قائم على تعدد الأقطاب.[1]

أدت أحداث 11سبتمبر 2001 إلى إعادة تشكيل السياسات الخارجية للبلدان الكبرى. وبالخصوص أمريكا، ومن أهم النتائج التي خلفتها، هو أنها أدت بالولايات المتحدة الأمريكية إلى وضع هدف القضاء الإرهاب، ومعاقبة الدول التي تدعمه، واعتبار أنه الهدف المحوري للسياسة الخارجية الأمريكية. وهذه المرة الأولى التي تقوم فيها الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة، بالتركيز على هدف محدد ورئيسي في سياستها الخارجية، وهو محاربة التطرف والإرهاب.[2]

ويمكن القول أنه في إطار سياستها الخارجية التي تقوم أساسا على حماية أمنها ومصالحها الوطنية، لم تسمح الولايات المتحدة الأمريكية بظهور دول مناوئة لسياساتها مثل: إيران التي ترى بأنها تريد أن تصبح يوما قوة نووية، ذلك لأن أمريكا، كانت تصف النظام الإيراني " بالراديكالية "، ودعم المقاومة الإسلامية في لبنان، ومعارضته لمشاريع ومبادرات الحلول السلمية بما في ذلك خطط إسرائيل واستراتيجياتها، وبرنامجها النووي الذي أثيرت حول العديد من الشكوك أنه ذو نوايا

أن تقوم هذه الدول الكبرى بحرب استباقية للدفاع عن نفسها، وهذا ما يرفضه الكثيرون من باقي دول العالم الثالث. والدفاع عن النفس أجازه وأقره الإسلام في حالة وجود عدوان، للمزيد من التفصيل أكثر، أنظر:

– أحمد حسين سويدان، الإرهاب الدولي في ظل المتغيرات الدولية، تقديم: محمد المجذوب وأحمد سرحال، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ط، 1، 2005)، ص، 126.

– ما يمكن ملاحظته، هو أن الدول الغربية والدول العربية والإسلامية، تختلف في تعريفها للإرهاب، ليس باعتبار أنه يقوم على العنف، وإنما في ما يتصل بالمقاومة، التي يرى الغرب أنها إرهاب، كالاتهامات الغربية لحركات المقاومة في فلسطين بأنها تمارس الإرهاب.

1 توفيق المديني، التوتاليتارية الجديدة والحرب على الإرهاب: دراسة، (دمشق: اتحاد الكتاب العرب،2003)، ص ص،133-134.

2 توفيق المديني، المرجع نفسه، ص، 134.

عسكرية بحتة، كلها مسائل وقضايا ستؤدي لا محالة إلى عدم الاستقرار في الشرق الأوسط . [1] إضافة إلى عدد من الدول العربية الأخرى المناوئة للسياسة والمصالح الأمريكية كسوريا وغيرها من البلدان الأخرى.

ولكي يتم فهم طبيعة الحرب الأمريكية على الإرهاب التي أعلنتها أمريكا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وفي هذا الصدد، يمكن الإشارة إلى ما جاء على لسان " فرانسيس تايلور، " « Francis Taylor » ، والذي كان يعمل كعضو في مكتب التنسيق لمكافحة الإرهاب في أمريكا، وتصريحه هذا تم في نوفمبر 2001، قائلا بأن: الحرب التي تم إعلانها ستكون طويلة الأمد، وستأخذ عدة صور وأشكال. [2]

ويعتبر أغلب المشتبه فيهم من السعودية ومصر، واللتين يمكن اعتبار حكوماتهما بأنهما معتدلتان وحليفتان لأمريكا، ولا تعتبران من أعداءها، ولهذا، فإن الولايات المتحدة الأمريكية، قد عبرت عن امتعاضها الكبير من هؤلاء الذين ينتمون لهذين البلدين.[3]

وفي هذا المجال، عملت الولايات المتحدة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 على الضغط على الدول العربية والإسلامية، بما فيها الجزائر لفرض شروط وقيود على الجمعيات الخيرية. وما تقوم به من أنشطة وأعمال تطوعية، بحجة أن هذه المؤسسات والجمعيات تقوم بدعم العنف وتمويل الإرهاب ماديا والإشادة بالأعمال الإرهابية، وباعتبار أن هذه الجمعيات تتضوي ضمن راية المجتمع المدني، إذ تم التضييق عليها، وبالتالي، فقدت الكثير من استقلاليتها. ودعت أمريكا الدول العربية والإسلامية إلى ضرورة تشديد الرقابة والقيود على حرية الصحافة، وذلك استنادا إلى أن أي انتقادات لاذعة للسياسة الأمريكية أو الإسرائيلية، يمكن اعتباره حسب وجهة النظر الأمريكية تحريضا على الكراهية والعنف والإرهاب. وقد ضغطت الولايات المتحدة الأمريكية كذلك على هذه الدول من أجل اتخاذ تدابير عقابية في حق التنظيمات والجماعات والأفراد الذين لهم علاقة بتنظيم القاعدة، والملاحظ أن هذه البلدان، وجدت بذلك ذريعة وحجة للتضييق من هامش الحريات وحقوق

---

1 سوسن العساف، إستراتيجية الردع: العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، أبريل 2008)، ص،299.

-Francis Taylor, " La Politique Des Etats-Unis en Matière de Lute contre Le Terrorisme ",
Dans : Terrorisme : Evaluation de la menace contre- mesures et Politique, **Les Objectifs de La Politique Etrangère des Etats-Unis**, Vol 6, N 3, Novembre 2001, p.07

3 روزمازي هوليس،" الإرهاب في الشرق الأوسط: الوسائل و الغايات "، **المستقبل العربي**، ع،274، ديسمبر2001، ص،07.

الإنسان، ومحاولة إعاقة الديمقراطية في هذه المجتمعات، وذلك كله تحت اسم ما عرف ب الحرب على الإرهاب.[1]

فعلى سبيل المثال لا الحصر، ضمن إطار التعاون الأمريكي السعودي لمكافحة الإرهاب وقطع مصادر التمويل عن الإرهابيين. أكد وزير الخزانة الأمريكي " جون سنو " «John Snow» عن رضا أمريكا حيال السياسات السعودية التي كانت تهدف لقطع الطريق على الإرهابيين في الحصول على التبرعات والهبات.

وأشار هذا المسئول الأمريكي الذي قام بزيارة للعاصمة السعودية الرياض في 2003، أن الطرفان الأمريكي والسعودي، قد اتفقا على تكوين الية عمل قانونية مشتركة أمريكية – سعودية، يعمل بمعيتها مكتب التحقيقات الفيدرالي « FBI »، ومؤسسة ضرائب الدخل الأمريكي للحيلولة دون وقوع التبرعات الخيرية الموجهة في أيدي الإرهابيين. وعبر " جون سنو " عن قلقه البالغ، في ما يتعلق بأموال الزكاة التي يقوم بدفعها المسلمون، داعيا إلى تكريس نفس التدابير والإجراءات عليها حتى لا تقع في أيادي الإرهاب. وقد قامت السعودية باتخاذ تدابير وقائية لمراقبة التبرعات وكيفية إنفاقها.(2) ذات الشيء ينطبق على باقي الدول العربية بما فيها الجزائر.

وفي هذا الصدد، يشير تقرير المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات الخاص بالشرق الأوسط: أنه حتى التحسن الكبير في التنسيق الأمني والتعاون الاستخباراتي السعودي الأمريكي، والذي جاء عقب أول عملية كبرى لتنظيم القاعدة في السعودية، والتي أسفرت عن تخريب ثلاثة مجمعات سكانية، يقطنها أجانب، في توقيت واحد في الرياض في شهر ماي 2003، لم يؤد إلى تخلص المملكة من الضغوطات الأمريكية عليها، إذ قام بعض من أعضاء الكونغرس الأمريكي بتقديم مسودة قانون عرف باسم: " مساءلة السعودية "، والذي كان من المفترض وفقه أن يتم توقيع عقوبات عليها إلا إذا قام الرئيس الأمريكي بتقديم شهادته بأن السعودية تبذل كل ما وسعها في مكافحة الإرهاب.[3]

ومن أحسن الأمثلة التي تبرز الاهتمام والحرص الأمريكي الشديد على المحافظة على أمن السعودية، وبعض الدول العربية الصديقة، اللقاء والحديث الذي جرى بين وزير الدفاع الأمريكي "

---

1 حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، مارس 2005)، ص ص،198-199.

2 أمين رزق، " وزير الخزانة الأمريكي يطالب بمراقبة أموال زكاة المسلمين"، **مجلة الأهرام العربي**، ع،340، 27 سبتمبر2003، ص،10.

3 .....، " هل تستطيع السعودية إصلاح نفسها "، **تقرير المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات (الشرق الأوسط)**،ع 28، 14 تموز 2004، ص ص،08-09.

دونالد رامسفيلد " Donald Ramsfild » و" ديك تشيني " « Dick Cheney » ، والسفير السعودي في واشنطن " بندر بن سلطان " في 03 أوت1991 بواشنطن. وقد أعربت الولايات المتحدة الأمريكية في هذا اللقاء عن موقفها في دعم مساعدة المملكة للدفاع عن استقرارها وأمنها، وما يمكن أن يلاحظ هنا، أن الأمير " بندر " قد قام بلعب دور كبير في دفع الملك " فهد بن عبد العزيز " للقبول بالتواجد الأمريكي عسكريا، فوق الأراضي السعودية.[1] غير أن الأوضاع قد تغيرت بعد الحرب على العراق في 2003م، فخلال هذه السنة، خرجت القوات الأمريكية من العراق بشكل تدريجي، ونظرا للهجمات التي تعرض لها الجنود الأمريكان المتواجدين في السعودية، عملت أمريكا على إبعاد جنودها عن المناطق المأهولة بالسكان، حيث تموقعوا في قاعدة " الظهران " الجوية.

وللمحافظة على المصالح الأمريكية خصوصا والغربية عموما، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالحفاظ على تدفق البترول والغاز الطبيعي من الدول العربية بأسعار زهيدة، وذلك بالحفاظ على أمن السعودية، وأمن باقي الدول الصديقة لأمريكا، ولهذا تقوم واشنطن بالسهر على تأمين المنشآت والهياكل البترولية من أية هجمات إرهابية محتملة الوقوع، وحماية النظم الصديقة لها من أية اعتداءات أو تهديدات خارجية، ومحاولة خلق توازن للقوى في الخليج العربي. وخاصة من التدخل السوفيتي في المنطقة (في السابق قبل أن ينهار في سنة 1989م)، وهذا ما أدى بالحكومات الأمريكية المتعاقبة للعمل على عصرنة وبناء جيش سعودي قوي في مختلف الحقب التاريخية.[2]

وفي هذا الصدد، يرى " جورج فريدمان "« George Friedman » في سنة 2004 م: من المرجح أن تتدخل أمريكا، غير أن التدخل الأمريكي هو آخر ما ترغب فيه السعودية. ففي آخر مرة تدخلت فيها الولايات المتحدة الأمريكية لحماية أمن المملكة في سنة 1990م، كان من إفرازات ذلك، بروز مشاعر معارضة ومناوئة للسماح لأمريكا بدخول السعودية. وفي هذه الأرض نشأ وبرز تنظيم القاعدة، وبهذا ليست للسعودية مخرج وحلول أخرى غير الاعتماد على الأمريكان، باعتبارهم الملاذ الأخير الذي يمكن الاستعانة به. [3]

1-Fréderic Guelton,La Gurre Américaine du Golf:Guerre et Puissance à L'aube du xxl Siécle,(Lyon : Presse - Universitaire de Lyon,1996),p p,86-87.

2-William B.Quandt,Saudi Arabia in the 1980 s :Foreign Policy,Security and Oil,(Washington :The Brookings Institution,1981),p,141.

3 جورج فريدمان، مستقبل العراق: البحث عن توازن تجاه إيران "، في: الاحتلال الأمريكي للعراق: صوره ومصائره، ادم روبرتس وجورج فريدمان وآخرون (محررين)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، **سلسلة كتب المستقبل العربي (43)**، ط،1، جوان 2005)، ص،167.

ومن هنا يمكن الإشارة إلى أن المواقف الأمريكية من الجزائر في ما يتصل بالجانب الأمني، تقوم على التعاون الأمني والتنسيق الاستخباراتي، لأن أمريكا، ومنذ توقيف المسار الانتخابي في دوره الثاني في نهاية سنة 1991م، كانت تدرك جيدا بأنه في حالة ما إذا وصل الإسلاميون إلى سدة الحكم في الجزائر، سيهددون المصالح الأمريكية والغربية في الجزائر، وفي مقدمتها تدفق النفط بأثمان رمزية.

الضغوط الأمريكية:

قامت الولايات المتحدة الأمريكية بممارسة ضغوطات كبيرة لحشد تأييد دولي لما أطلقت عليه اسم: التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب. وقد تمثلت تلك الضغوط في التهديد بالقيام بعمل عسكري ضدها، وعبرت إيران عن عدم انضمامها إلى هذا التحالف الدولي، وقمت باللجوء إلى الأمم المتحدة لإعطائها طابعا شرعيا.[1] على الرغم من عدم حصولها على غطاء أو تأييد دولي في مجلس الأمن الدولي الذي يتبع الأمم المتحدة لغزو أفغانستان في نهاية سنة 2001 م، والعراق في 2003 م.

هناك دول كثيرة من بينها الجزائر، وعدد من الدول العربية الأخرى خضعت لضغوط أمريكية كبيرة في مختلف المجالات، منها ما هي دبلوماسية، سياسية وحتى اقتصادية. وكان الهدف منها، هو جعلها تتوافق وتنسجم مع التوجهات الأمريكية في الحرب على الإرهاب، إضافة إلى أن هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على جل المؤسسات الدولية، كحلف شمال الأطلسي، والمنظمة العالمية للتجارة، وصندوق النقد الدولي، ومجموعة الثمانية الكبار (الدول السبع الأكثر تصنيعا في العالم إضافة إلى روسيا) وغيرها، إذ تهدف من وراء ذلك إلى إضفاء طابع قانوني وشرعي في الحرب على الإرهاب .[2]

وهناك دول عربية منها: الجزائر، والتي ازدادت الضغوط الأمريكية الممارسة عليها، لكي تتعاون ضمن إطار ما أطلق عليه بالحرب على الإرهاب.[3]

ويمكن الإشارة في هذا المجال إلى أن الجزائر لم تتعرض عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 لضغوط أمنية أمريكية، ودولية كبيرة، مقارنة مع بلدان عربية وإسلامية أخرى، والتي برزت أساسا

---

1 – محمد سلامة النحال، الحرب ضد الإرهاب: تداعيات تفجيرات نيويورك وواشنطن وانعكاساتها الإقليمية والدولية، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع،2007)، ص،77.

2 سميح فرسون، " جذور الحملة الأمريكية لمناهضة الإرهاب "، **المستقبل العربي** ،ع،....، ص،17.

3 سميح فرسون، " جذور الحملة الأمريكية لمناهضة العرب "، في: أحمد بيضون (محررا)، العرب والعالم بعد 11أيلول/سبتمبر، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، **سلسلة كتب المستقبل العربي (23)**، ط.2، مارس2004)، ص ص، 199– 200.

في حتمية التعاون مع أمريكا، وفي ضرورة مجابهة الإرهاب. وذلك يعود بالأساس لكون الجزائر، كانت تتعاون وتنسق أمنيا واستخباراتيا مع أمريكا في القضاء على العنف والإرهاب، حتى قبل أحداث 11 سبتمبر 2001م، لأنها عانت من ويلاته كثيرا لأكثر من عشرة سنوات، منذ أوائل التسعينيات.

المطلب الثاني: التسلح كقضية والتهديدات كوسيلة من وسائل السياسة الأمريكية

ستتم الإشارة إلى قضايا الأمن والتسلح، وحتى التهديدات باعتبارها كوسيلة من وسائل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مختلف دول العالم، وليس الدول العربية والإسلامية فحسب.

وبهذا الخصوص، هناك جملة من التوصيات التي عرضها المفكر الأمريكي " ستانلي هوفمان " « Stanley Hoffmann » •، والذي تعتبر إسهاماته الفكرية والعلمية، ذات أهمية قصوى، لأنها تساهم بشكل كبير في تحديد معالم التوجهات الأمريكية خارجيا، والذي يرى أنه يتوجب على السياسة الخارجية الأمريكية أن تقوم بالبحث عن سياسة قائمة على منع انتشار السلاح النووي، تكون مبنية على عدد من القواعد، أبرزها : تقديم ضمانات أمنية لدول مثل: إيران التي لديها

• ستانلي هوفمان: أكاديمي أمريكي مشهور، وهو من رواد الفكر الواقعي، يشتغل في مركز أبحاث المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، كانت له الكثير من الإسهامات الفكرية، والتي تقوم بتوجيه إرشادات وتوصيات، وحلول للسياسة الأمريكية على المستوى الدولي.

هواجس من أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية في يوم ما بشن عدوان ضدها أو من طرف بعض دول الجوار، وتتضمن هذه الضمانات على ضرورة توقيع اتفاقيات عدم الاعتداء، والتقليل من الجنود الأمريكان أو مغادرتهم لحدودها، ومعاهدات منع السباق نحو التسلح. ومثل هذه المعاهدات والاتفاقيات، قد تساهم بشكل أو بأخر في القضاء على انتشار السلاح النووي، وجعل الطاقة النووية للأغراض المدنية فقط، وهو أمر يمكن وصفه بأنه مشروع لكي تتمكن بعض البلدان من التقليل من اعتمادها على البترول. [1]

أما في ما يتصل بعدد من الدول العربية، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تستعمل عددا من الوسائل لتجسيد أهدافها على أرض الواقع، وتحقيق مصالحها في هذه البلدان، ومنها: بيع السلاح لهذه الدول، والقيام بتنظيم مناورات عسكرية، وتدريب عساكر تلك الدول، فأمريكا، تعتبر أن حماية أمن المنطقة العربية، يعتبر من أبرز أولوياتها للمحافظة على مصالحها وحمايتها.[2]

وفي هذا الصدد كذلك، استخدمت أمريكا عند غزوها للعراق في عام 2003م، القاعدة العسكرية " الظهران " بالسعودية، وذلك بالرغم من تصريحات هذه الأخيرة وقتئذ بمعارضة تلك الحرب، وبعد سقوط العراق واحتلاله، فقد ركزت وسائل الإعلام السعودية على مسألة جلاء القوات الأمريكية من البلاد وسحبها، لكن التواجد العسكري الأمريكي لا زال متواجدا في هذه القاعدة، وفي قواعد أخرى في مختلف أرجاء البلد، وذلك احتمالا لبروز أزمات في الخليج العربي، يمكن أن تؤثر بشكل أو بآخر في المصالح الأمريكية في المنطقة، وفي مقدمتها إمدادات الطاقة بأسعار مقبولة.[3]

يمكن القول في هذا الميدان، أن أمريكا تعمل على تزويد الدول الصديقة والحليفة لها، بأسلحة للدفاع عن نفسها، هذا من جانب، ومن جانب آخر، تبذل جهودا لمنع بلدان أخرى من امتلاك الأسلحة مثل: إيران وكوريا الشمالية، لأنها تعتبر حسب المفهوم الأمريكي " دولة خارجة عن القانون " أو من " الدول المارقة "، حيث تسعى الولايات المتحدة لتوقيف البرنامج النووي الإيراني وحتى الكوري الشمالي، والذي تعتبر أنهما يهددان أمنها القومي، وأمن الدول في الخليج العربي وفي آسيا.

1- التهديدات الأمريكية :

---

1 السيد أمين شلبي، نظرات في العلاقات الدولية، (القاهرة: عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، ط،1، 2008)، ص، 126.

2 أحمد عبد الرزاق شكارة، " الفكر الاستراتيجي الأمريكي والشرق الأوسط في النظام الدولي الجديد "، **المستقبل العربي**، ع،170، أبريل1993، ص،53.

3 ميثاق خير الله جلود، " العلاقات العسكرية السعودية الأمريكية: قاعدة " الظهران " الجوية: أنموذجا " (ملخص بحث)، **سلسلة دراسات إقليمية**، ع، 04، 2009، ص، 15.

أجمعت العديد من التصريحات التي أدلى بها بعض من النواب في الكونغرس الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، على أن الإسلام السياسي، يعتبر تهديدا (•) كبيرا خاصة بعد زيادة عدد هذه التنظيمات المسلحة. وتتضمن هذه التهديدات دعم العنف والإرهاب ومحاولة امتلاك الأسلحة، وتهديد الأمن الوطني لإسرائيل، والدول المصدرة للبترول (OPEP). وقد لعب الكونغرس دورا كبيرا في ممارسة الضغط والتأثير على إدارة الرئيس الأمريكي " بيل كلينتون " بقيادة رئيس مجلس النواب " غنغريش "، وهو ما دفع بهذه الإدارة إلى دعم مجموعة من العمليات السرية لضرب هذه الجماعات أو التأثير في سلوكها على أقل تقدير.[2] مثلما هو واقع في اليمن، القصف بطائرات من دون طيار الإرهابيين وفق المنظور الأمريكي.

وفي نفس السياق، يرى " روجيه غارودي " " Roget Garroudi ": أن هناك عداء في أمريكا للتيار الإسلامي الذي ترى فيه هذه الأخيرة أنه يولد الإرهاب والعنف، وهذا العداء تتحكم فيه مجموعة من العوامل السياسية والإستراتيجية المتعارف عليها، وهي الرغبة الأمريكية في القضاء على النظام الإيراني أو إضعافه على الأقل.[3]

وإذا ما أردنا أن نضرب مثالا فقط، حيث حاولت الولايات المتحدة التعامل مع دول معارضة لتوجهاتها وسياساتها، نجد إيران كنموذج، حيث دعا المحافظون الجدد في العديد من المرات إلى حتمية تغيير النظام الحاكم في إيران. ففي يوم 06 ماي2003، قام " معهد المشروع الأمريكي " « American Enterprise Institute » ، بتنظيم مؤتمر دام يوما كاملا بالتنسيق مع مركز الدفاع عن الديمقراطيات « Foundation For the Defense of Democracies »، وكذا مركز " هدسون " « Hudson Institute»، وكلاهما من الداعمين لإسرائيل، حيث دعوا إلى ضرورة إحداث

• لا بد من الإشارة إلى مفهوم " التهديد "، حيث يعرفه " محمد نصر مهنا " قائلا:

" هو التدابير والأفعال التي تصدر عن فرد أو جماعة من الأفراد أو نظام ما، إما بالإشارة أو القول أو الفعل للاستجابة لمطالب أو شروط معينة، يعمل الطرف الأول جاهدا لكي يجسدها له الطرف الثاني، مع التلويح بإمكانية استعمال القوة العسكرية، في حالة عدم الاستجابة لهذه المطالب، ومن هنا تبرز الأزمة." ، للمزيد من التفصيل، أنظر:

محمد نصر مهنا، العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2006)، ص،263.

2 فواز جرجس، السياسة الأمريكية تجاه العرب كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، أكتوبر2000)، ص ص، 83-84.

3 روجيه غارودي، أمريكا طليعة الانحطاط (كيف نجابه القرن الحادي والعشرين)، ترجمة: صيام الجهيم وميشيل خوري، (بيروت: دار عطية للنشر، ط.1، 1998)، ص،205.

تغيير في النظام الإيراني الحاكم، واستبداله بنظام ديمقراطي منفتح. وقد قام عدد من الأكاديميين الذين ينتمون للمحافظين الجدد بكتابة مجموعة من المقالات، دعوا من خلالها إلى حتمية قيام الإدارة الأمريكية بشن هجوم على إيران، إذ كتب في هذا الشأن: " وليام كريستول " William « Kristol« في مجلة " ويكلي ستاندرد " « Weekly Standard » يوم 12ماي2003م، أن تحرير العراق كان بمثابة المعركة الكبيرة الأولى من أجل شرق أوسط جديد يسوده السلام والاستقرار، غير أن المعركة اللاحقة، ستكون حتما إيران هدفا لها.[1]

2- الآثار الأمنية لأحداث 11 سبتمبر 2001على الدول العربية والإسلامية:

أدت أحداث 11 سبتمبر2001 بأمريكا إلى القيام بحرب، دمرت بواسطتها أعداءها، حسبما تصفه، والذين يتمثلون في البلدان العربية والإسلامية، التي وصفتها إدارة الرئيس " بوش " بالدول " الشريرة والمارقة " والتي تدعم وترعى الإرهاب.[2] ومنها إيران وكوريا الشمالية والعراق، التي تم اعتبارها أمريكيا أنها تشكل ما اصطلح عليه " محور الشر ".

وما يمكن الإشارة إليه في هذا الشأن، هو أن أمريكا، قد استفادت من هجمات 11سبتمبر2001، وذلك عن طريق تمكنها من فرض سيطرتها السياسية والاقتصادية وحتى العسكرية على الدول العربية والإسلامية التي تزخر بالثروات الطبيعية، والبترول والغاز الطبيعي. ومنها غزو أفغانستان في نهاية سنة 2001م، والعراق في سنة 2003م، وكان الكيان الصهيوني، هو المستفيد الآخر كذلك، إذ قام باستغلال الحملة الأمريكية لمحاربة الإرهاب لممارسة القمع والاضطهاد ضد الشعب الفلسطيني وانتفاضته.[3]

إذ قامت الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول الأوربية وإسرائيل، بحملات اتهمت من خلاله العرب والمسلمين بممارسة ودعم الإرهاب. وكان الهدف من ذلك كله، هو تشويه صورة العرب والمسلمين، وترسيخها في أذهان البشرية في مختلف أصقاع العالم، على أنه إرهابي، وذلك لإيجاد مبررات للقيام باعتداءات ضد هذه البلدان.

---

1 جون ميرز هايمر و ستيفن والت، مرجع سبق ذكره، ص ص،55-56.

2 خلف محمد الجراد، " أبعاد الاستهداف الأمريكي للعرب في الفكر والسياسة"، **مجلة الفكر السياسي**، عدد مزدوج 18-19، ربيع - صيف2003، ص،48 .

3 رزيق سلطان قدوري، " الامبريالية الأمريكية أعلى أشكال الإرهاب "، **مجلة الفكر السياسي**، عدد مزدوج 18-19، ربيع-صيف2003، ص،86.

وفيما يتصل بأحداث 11سبتمبر 2001م، يرى العديد من المؤرخين، منهم المؤرخ "ماري بيار" « Marie Pierre » بأنه: مهما كان الأمر، فإن الولايات المتحدة الأمريكية، اتخذتها كحجة ليس لمحاربة الإرهاب كما تدعي، وإنما لتحقيق استراتيجياتها وأهدافها ومشاريعها السياسية.[1]

عانت الجاليات العربية والمسلمة في الدول الغربية بسبب القرار رقم: 1373 الصادر بتاريخ 28سبتمبر2001 حول مكافحة الإرهاب. حيث تمت ممارسة الضغوط السيكولوجية عليهم، وتم تجميد أموال الكثير ممن تم الاشتباه في دعمهم للإرهاب، وتم اعتبار العديد من الجمعيات والتنظيمات الإسلامية بأنها تدعم الإرهاب، وخاصة أموال الزكاة والصدقة.[2]

وفي نفس السياق، قام الرئيس الأمريكي " بوش " الابن باستصدار قرار يقضي بمتابعة الأجانب المتهمين بالإرهاب قضائيا في محكمة عسكرية طابعها سري، ضاربا عرض الحائط النظام القضائي الأمريكي الذي يمنح الحق في محاكمة عادلة، ويسمح هذا القانون المتعلق بمكافحة الإرهاب، لوكالة الاستخبارات ومكتب التحقيقات الفيدرالي بتوسيع صلاحياتها، منها مثلا: التصنت على المكالمات الهاتفية، ومعاقبة كل من يساند الإرهاب ويدعمه، وتفتيش المنازل بطريقة سرية، والرقابة على أنشطة وسجلات الشركات، بل حتى أن أماكن العبادة والمساجد لم تسلم من حملات التفتيش والمتابعة وتشديد المراقبة والترصد.[3]

والملاحظ أن الإدارات الأمريكية التي سبقت إدارة الرئيس " بوش " الابن، عملت على محاربة الإرهاب، ومن الأمثلة الدالة على ذلك، هو القصف الأمريكي لأفغانستان والسودان عن طريق استخدام صواريخ " كروز " من صنف " توماهوك "، وكان عددها يتراوح ما بين 75 إلى 100 صاروخ، تم إطلاقها بواسطة سفن وغواصات أمريكية، وحدث ذلك في أوت 1998. حيث علق عليها الرئيس " بيل كلينتون " بأنها: حرب سيطول أمدها في مكافحة الإرهاب، ورأى: أن هدفنا هو محاربة الإرهاب ودورنا واضح، فالدول التي تدعم الإرهاب، ليس لها الحق في أن تنعم بالأمن، ويمكن الإشارة هنا إلى أن الديمقراطيين كانوا الأوائل في البدء في الحرب على الإرهاب،

---

1 توفيق المديني، مرجع سبق ذكره، ص،140.

[2] عبد الرحمن عمار، قضية الإرهاب بين الحق والباطل: دراسة، (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2003)، ص ص، 96 -97.

3 المكان نفسه.

– للتفصيل أكثر حول من قاموا بتنفيذ تفجيرات 11سبتمبر2001، وأهم الأهداف التي كانوا يسعون لتحقيقها من خلال هذه الأحداث، أنظر: عبد الرحمن عمار، المرجع نفسه، ص ص، 115–125.

التي تم الإعلان عنها، والتي تم شنها على أفغانستان في نهاية سنة 2001م، ثم بعدها العراق في سنة 2003م [1]

وفي ما يتعلق بآثار الحرب الأمريكية على الإرهاب في نهاية سنة 2001، رأى " تشارلز هيل " « Charles Hill » ، وهو أحد الأكاديميين الأمريكيين أن هجمات 11 سبتمبر 2001، تعتبر أحد أبرز وأهم المؤشرات التي تدل على بداية الحرب على الإرهاب، للمرة الثانية، بعد أن أعلنت عنها إدارة الرئيس الأمريكي " رونالد ريغان " قبل عشرين سنة.[2]

وفي سياق ما عرف بالحرب على الإرهاب، قدمت أمريكا ضمانات لعدد من الدول المناوئة لسياساتها، منها: إيران وكوريا الشمالية، بأنها لن تقوم بتوجيه ضربة عسكرية لها بعد احتلال العراق، على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية، قد صنفت كلا من كوريا الشمالية وإيران ضمن إطار ما عرف بدول " محور الشر ".[3]

بيد أن هناك من المفكرين من يرى مثل: " نصير عارودي ": أن هناك خططا إستراتيجية محكمة لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط وأسيا الوسطى من جديد وفق مقتضيات السياسة والمصالح الأمريكية، وتوسيع نطاق السيطرة الأمريكية، ونظرا لوجود العديد من الأقليات مثلا في هذه المناطق، وهذا ما يمكن أن يؤدي إلى بروز الكثير من الأزمات والصراعات بفعل تأثيرات الحملة الأمريكية لمحاربة الإرهاب. [4]

ومن المهم الإشارة إلى أن الحرب على الإرهاب، قد بدأت خلال عهدة الرئيس الأمريكي " بيل كلينتون " الأولى في 1993م، وليست بمجرد تنفيذ اعتداءات 11سبتمبر 2001م، التي تم تنفيذها في الولايات المتحدة الأمريكية.

ولمحاربة الإرهاب والقضاء عليه، وفق ما يرى: " محمود بن محمد سفر " بأن الولايات المتحدة الأمريكية، قد قامت بممارسة ضغط مستمر على البلدان العربية والإسلامية، وبصفة خاصة لإعادة النظر في المناهج التربوية والثقافية، ومراقبة ما تحتويه، والقيام بحذف كل ما ترى فيه

---

1 جيف سيمونز، استهداف العراق: العقوبات والغارات في السياسة الأمريكية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط،1، فبراير 2003)، ص،43.

2 نعوم تشومسكي، الهيمنة أم البقاء: السعي الأميركي إلى السيطرة على العالم، ترجمة: سامي الكعكي، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2004)، ص، 44.

3 حسان أديب البستاني، الدبلوماسية الأمريكية والدبلوماسيات الممانعة: ضوء على الأزمة العراقية وعلى ملفي إيران وكوريا الشمالية، (بيروت: الشركة العالمية للكتاب، د.ت.ن)، ص،64.

4 نصير عارودي، " حملة جورج و.بوش المناهضة للإرهاب"، **مجلة المستقبل العربي**، ع،284، أكتوبر 2002، ص،66.

أمريكا، أنه يدعو إلى عدم التسامح مع الآخر، وفق وجهة نظرها لمفهوم التسامح. فالذريعة التي أشارت إليها بعض الدراسات الأمريكية، هي احتواء منظومات التعليم في عدد من البلدان العربية والإسلامية على ما يدعو إلى التصلب والتطرف، وبالتالي العنف والإرهاب.[1]

يمكن الإشارة في هذا الصدد إلى أن الحرب الأمريكية على الإرهاب، قد أثرت في الجزائر، وباقي الدول العربية والإسلامية، وذلك بواسطة الضغوط الأمريكية على هذه البلدان بضرورة الشروع في تنفيذ الإصلاحات، وحتمية المشاركة في هذه الحرب لوقف تمويل الإرهاب. وتعرض العديد من البلدان لحملات إعلامية مناهضة لها، وتوجيه اتهامات لها بتمويل الإرهاب والتطرف، والهدف من ذلك هو تشويه سمعة وصورة الدول التي لا تخدم المصالح الأمريكية.[2]

ويمكن القول، بأن هذه الحرب قد كانت لها انعكاسات وآثار على جل الدول العربية والإسلامية، فالتواجد العسكري الأمريكي في أفغانستان منذ نهاية سنة 2001م، أدى إلى محاصرة العديد من البلدان واحتواءها، وأصبحت على مقربة من القوة العسكرية الأمريكية، وزيادة أعداد اللاجئين الأفغان في الدول المجاورة، وهو ما ساهم في إثقال كاهلها.

أما في ما يتعلق بآثار الحرب الأمريكية على العراق في عام 2003م، وافرازاتها على الدول العربية والإسلامية. فقد أدت هذه الحرب إلى محاصرة إيران والتضييق عليها، وفي هذا الصدد، يرى: " مارتن أنديك " « Martin Indik »، والذي كان يعمل مستشارا للأمن القومي إبان الولاية الرئاسية الأولى ل " بيل كلينتون "، إذ يرى أن أمريكا، ستقوم بضرب العراق، وسوف تقوم باتخاذ إجراءات وتدابير متشددة في حق إيران، في حالة نجاحها في القضاء على نظام صدام حسين في العراق، وقتها ستواجه إيران أسوأ المعضلات والأزمات، إذ يصبح هناك نظام ذو ميولات وتوجهات غربية، يتبع أمريكا في حدودها الشرقية مع أفغانستان، ونظام آخر، تتواجد فيه قوات أمريكية في حدودها الغربية في العراق.[3]

---

1 محمود بن محمد سفر، مرجع سبق ذكره، ص،161.

2-أشرف محمد كشك، " تنظيم القاعدة حلقة جديدة للتوتر بين واشنطن وطهران "، http://www.ahram.org.eg/aspss/ahram/2001/1/1/CRN39.HTM.

3 سوسن العساف، إستراتيجية الردع: العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، أبريل 2008)، ص،294.

بالإضافة إلى ذلك، يرى " راهول مهاجان " « Rahul Mahajan »: أنه بسقوط العراق، أضحى الجيش الأمريكي شبه محاصر لإيران، وهنا تتبادر إلى الأذهان الفكرة التي ترى ضرورة، تغيير النظام الإيراني عن طريق القوة العسكرية، خصوصا لدى المحافظين الجدد.[1]

لما فشلت أمريكا في السيطرة على الأوضاع في العراق، ظهرت مقاومة كبيرة للأمريكيين بمساعدة إيرانية على وجه الخصوص، وكان ذلك إما طواعية أو تم استدراجها للتدخل في المسألة العراقية (ونفس الشيء بالنسبة لسوريا)[2].

3 – ردود أفعال الدول العربية والإسلامية في المجال الأمني:

قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتضييق الخناق وتشديد الرقابة، بداية من ديسمبر 2002، خاصة على الأفراد الذين يأتون من البلدان التي تضعها واشنطن على لائحة الدول الداعمة للإرهاب، كالإيرانيين، بالرغم من تغير نظرة الرأي العام الإيراني لأمريكا، وهو ساهم في تأزم العلاقات بين طهران وواشنطن، وهو ما أجبر إيران على القيم بأخذ بصمات الأمريكيين الذين يزورونها، وهو ما يمكن اعتباره بمثابة رد فعل إيراني على الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تم اعتبارها بأنها تعتبر إهانة للإيرانيين.[3]

وفي ما يتعلق بردود أفعال الحكومة الجزائرية في ما يتعلق بالجانب الأمني، فإنها تعاونت مع الولايات المتحدة الأمريكية في ما يتصل بالتنسيق الأمني بينهما. وبالتالي، يلاحظ أنها قد تعاونت في إطار التحالف الدولي الذي شكلته الولايات المتحدة الأمريكية، والذي يطلق عليه اسم: " الحرب على الإرهاب " . والذي تجسد في قطع التمويل عن أعضاء " تنظيم القاعدة "، والقبض على أعضاءها.

المبحث الثالث: الديمقراطية وحقوق الإنسان كقضايا للسياسة الأمريكية وردود أفعال الجزائر وعدد من الدول العربية والإسلامية تجاهها

1 راهول مهاجان، السلطة المطلقة: الهيمنة الأمريكية على العراق، ماذا بعد؟، ترجمة: بشار حيدر، (بيروت:الشركة العالمية للكتاب، سلسلة عين، ط.1، 2006)، ص،21.

2 هاني فارس، " الآثار السياسية – الاجتماعية للحرب ضد العراق في العراق وفي المنطقة العربية "، في: احتلال العراق: الأهداف، النتائج، المستقبل، محمد الهراط ورضوان السيد (محررين)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (32)، ط،1، ماي 2004)، ص،202.

3 حسان أديب البستاني، الدبلوماسية الأمريكية والدبلوماسيات الممانعة: ضوء على الأزمة العراقية وعلى ملفي إيران وكوريا الشمالية، (بيروت: الشركة العالمية للكتاب، د.ت.ن)، ص ص،69-70.

نستعرض من خلال هذا المبحث التغيير السياسي الذي تهدف إليه الولايات المتحدة الأمريكية، للتأثير في هذه الحركات، والموقف الأمريكي من مسألتي الديمقراطية وحقوق الإنسان في الجزائر، وانعكاسات ذلك على الجزائر في الفترة التي أعقبت أحداث 11 سبتمبر 2001 إلى غاية الفترة الراهنة.

المطلب الأول: الديمقراطية وحقوق الإنسان كقضايا للسياسة الأمريكية

سيتم التطرق من خلال هذا المطلب لأهم المساعي، والحملات الأمريكية التي ترمي إلى فرض النموذج الديمقراطي الأمريكي. وتركيز الولايات المتحدة الأمريكية على الديمقراطية وحقوق الإنسان، كقضية من قضايا سياستها الخارجية في تعاملها مع الحركات الإسلامية، والدول العربية والإسلامية على حد سواء.

الأمر الملاحظ، هو إشارة الرئيس الأمريكي " جورج بوش " الابن في كلمة ألقاها في 20 سبتمبر 2002م، حول الديمقراطية والحريات، إذ رأى أنه في القرن العشرين انتهت الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي، الأول الذي ينادي بالحرية، والثاني دعا للشمولية، وانتهت هذه الحرب بانتصار القوى التي تدعم وتدافع عن الحرية، وهذا ما يمكن اعتباره نموذجا لا مثيل له، يحقق نجاحات للدول في ما يتعلق بالحرية وإقرار الديمقراطية.

وفي القرن الواحد والعشرين، البلدان التي تصون حقوق الإنسان الأساسية وتحافظ عليها، وتضمن الحريات السياسية والاقتصادية على حد سواء، هي التي يكون باستطاعتها تعبئة شعبها نحو مستقبل زاهر.[1]

ومن التناقضات التي يمكن أن نجدها في السياسة الخارجية الأمريكية، أنه على الرغم من دعوتها العلنية إلى حتمية الإقرار بحرية الصحافة، إلا أنها في الوقت ذاته، دعت إلى ضرورة تشديد الرقابة على حرية الصحافة، وذلك بسبب أن أي انتقادات للولايات المتحدة الأمريكية أو إسرائيل، يمكن اعتباره حسب الرؤية الأمريكية تحريضا على الإرهاب والكراهية. وبهذا فقد ضغطت أمريكا على البلدان العربية والإسلامية لاتخاذ تدابير عقابية في حق المنظمات، والأفراد والمجموعات التي تربطها علاقة بتنظيم القاعدة، ووجدت بذلك هذه البلدان حجة للتضييق على

1…… , La Stratégie de Sécurité Nationale des Etats-Unis**, Les Objectifs de Politique Etrangère des Etas-Unis** , Vol 7 , N 3, décembre 2002, p.02.

حقوق الإنسان وحرياته، وعرقلة التطور الديمقراطي في المنطقة العربية والإسلامية، وذلك كله يدخل ضمن ما أطلق عليه: " الحرب على الإرهاب ".[1]

قامت الولايات المتحدة الأمريكية، بتبني خطط واستراتيجيات لإقرار ودعم الديمقراطية بالإضافة إلى ما تم التطرق إليه، فإنه في سبتمبر 2002، قام مدير التخطيط في السياسات التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية، " ريتشارد هاس" بتقديم خطة تتعلق لإقرار الديمقراطية في البلدان العربية والإسلامية. تقوم على دعم الديمقراطية، ويرى في هذا الصدد " هاس " Richard « Hass »: أن اعتداءات 11 سبتمبر 2001م، في مركز التجارة العالمي، ومبنى وزارة الدفاع الأمريكية، أعطتنا درسا ينبغي تعلمه، وهو أن الدول التي يسود فيها القهر والحرمان، يمكن أن تصبح أرضية خصبة لترعرع ونشوء الإرهاب والتطرف، الذي يستهدف الولايات المتحدة الأمريكية لدعم ومساعدة نظم يعيشون في كنفها.[2]

ومن أبرز النقاط التي جاءت في تقرير " ريتشارد هاس " لإقرار الديمقراطية في العالم العربي والإسلامي، ما يلي:

- بذل الولايات المتحدة كل ما في وسعها لتشجيع الديمقراطية في العالمين العربي والإسلامي.
- إقرار الديمقراطية لن يتم بطريقة الإكراه، ولكن بصفة تدريجية، وعبر مراحل حسب ما ظروف كل دولة.
- تشجيع الديمقراطية سيكون بواسطة الأموال التي ستمنحها واشنطن للدول، بهدف ترقية النمو الاقتصادي لتحقيق انفتاح المجتمعات، وتشييد البنية التحتية للتحول الديمقراطي.
- قبول الولايات المتحدة الأمريكية بتحدي الديمقراطية، الذي يتمثل في وصول حزب إسلامي للسلطة، بواسطة انتخابات نزيهة وشفافة، رغم التحفظات من كون مثل هذا الإجراء قد يلحق أضرارا بمصالحها.
- إن هدف الولايات المتحدة الأمريكية من دعم الديمقراطية في العالمين العربي والإسلامي، هو المحافظة على مصالحها في هذه الدول خوفا من وقوع ثورة غير محتملة ، مثلما وقع في إيران خلال فترة حكم الشاه الذين كان مواليا للأمريكيين، والانقلاب عليه، ومجيء نظام معاد للسياسات الأمريكية، وغيرها.[3]

---

1 حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، مارس 2005)، ص ص،198-199.

2 خليل حسين، مرجع سبق ذكره، ص،347.

3 خليل حسين، المرجع نفسه، ص ص، 348-349.

وجاء كذلك على حد تعبير " ريتشارد هاس " أن أمريكا، ستتعامل مع كل بلد على حدا لصياغة النظام النيابي الذي يتماشى مع ظروفها بشكل تدريجي.

ومن أهم المخاطر التي ينطوي عليها هذا التقرير، هو استعمال الأقليات كورقة لتفتيت الوحدة الوطنية لعدد من البلدان العربية والإسلامية، ومنها المملكة العربية السعودية، حيث يرى " خليل حسين ": أن ما تم تداوله عن السعودية، هو أن تكون هناك دولة صغيرة وعلى وجه الخصوص في المنطقة الشرقية، في حين أنه يتم منح إدارة شؤون هذه المنطقة لشركة " أرامكو " ' " Aramco البترولية، وأن يتم جعل هذه المنطقة عبارة عن مركز سياسي للإدارة الأمريكية في المنطقة .[1]

ومن أهم أحاديث وتعليقات الرئيس الأمريكي " جورج بوش " الابن حول قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان، الحديث الذي قاله في نوفمبر 2003م، خلال الذكرى العشرين لتأسيس " صندوق المنح القومية من أجل الديمقراطية " « National Endowment For Democracy » ، وقد بين في خطابه هذا، وجهة نظر إدارته للحرية: لم تترسخ الديمقراطية في العديد من بلدان الشرق الأوسط. ومن هنا بإمكاننا طرح السؤال: هل مجتمعات الشرق الأوسط ليس في متناولها الحرية ؟

إذ يرى من جهته، أنه لا يظن أن الداعين للديمقراطية في المنطقة العربية والإسلامية، يعرفون أن الديمقراطية غير مثالية، وليست الطريق إلى عالم مثالي، لكنها الطريق الوحيد لتحقيق الانتصار والنجاح والكرامة للوطن. [2]

واستنادا إلى ما تم التطرق إليه، بالإمكان القيام بتلخيص الموقف الأمريكي حول دعم الديمقراطية في 2005م، عندما أعلن الرئيس الأمريكي " جورج بوش " الابن عن ما تمت تسميته بالديمقراطية في الشرق الأوسط، والتي لم تكن لها صلة وثيقة بمسألة الديمقراطية .[3]

يمكن القول في هذا المجال، أن أمريكا في الكثير من المناسبات، قامت باستخدام قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان كورقة ضغط على بعض البلدان العربية والإسلامية، لخدمة أهداف ما كالحصول على تنازلات، أو دفع عدد من الدول لتغيير توجهاتها وفق ما يتماشى مع مصالحها.

---

1 1 خليل حسين، مرجع سبق ذكره، ص ص،354 -355.

2 مادلين أولبرايت وفين ويبر، دعما للديمقراطية العربية: لماذا وكيف؟، (واشنطن: مجلس العلاقات الخارجية التابع للكونغرس الأمريكي، **تقرير عمل مستقل**، بالاشتراك مع محاورين عرب بالقاهرة، 26-28 جانفي 2005)، ص، 31.

3……,Foreign policy Aspects of the war against Terrorism,(London :House of Commons Foreign Affairs Committee, **Fourth Report of session 2005-2006**,June 2006),p,49.

ومن مشاريع الإصلاح الأمريكية البارزة، نجد مبادرة " الشراكة الشرق أوسطية ومشروع الشرق الأوسط الكبير "، الذي صاغته الولايات المتحدة الأمريكية في بداية الألفية.

والأمر الذي يمكن ملاحظته، هو أن مبادرات ومشاريع الإصلاح حملت أسماء مختلفة، وكانت آخرها ما يطلق عليه، مشروع الشرق الأوسط الكبير، بعد أن سبقتها مبادرة " كولين باول " وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، والتي طرحها في 12ديسمبر2002، وحملت اسم: " مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط: بناء الأمل للسنوات القادمة ".

وكانت المبادرات والمشاريع والإعلانات كثيرة، من أجل ما أطلقوا عليه " تعزيز الديمقراطية " على الصعيدين العربي والإسلامي. ويمكن القول أن هذه المشاريع والمبادرات، وإن كانت تظهر بأنها من تداعيات ونتائج هجمات 11سبتمبر2001م، إلا أنها في الحقيقة، تم إعطاء دفع وديناميكية لها عقب غزو العراق واحتلاله في 2003م، حيث رأى الرئيس الأمريكي " بوش " الابن خلال عهدته الرئاسية الثانية في سنة 2005م: أن انتصار قوى الحرية في العراق، من شأنه أن يؤدي لا محالة إلى تقوية حليف جديد في إطار الحرب على الإرهاب، والى إيجاد فعاليات وقوى ديمقراطية، تمتد من بيروت إلى طهران.[1]

ويمكن الإشارة، أن **مشروع الشراكة الشرق أوسطية**، الذي أعلن عنه " كولين باول " "Colleen Powel" وزير الخارجية الأمريكي في خطاب ألقاه أمام مركز " هيرتاج " في 12 ديسمبر2002م، والذي كان تحت عنوان: " **مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية: بناء الأمل لسنوات قادمة** "، وقد أشار الأمريكيون إلى أن هذا المشروع الإصلاحي، يتضمن على خططا للتغيير السياسي بطريقة سلمية في الدول الصديقة، والتي تتمثل في الخصخصة، وتغيير المنظومة التربوية والتعليمية، وزيادة نسبة المشاركة السياسية في ما يتعلق بالمرأة في شتى المجالات، ولتحقيق هذا الهدف وتجسيده على أرض الواقع، خصصت واشنطن لهذا المشروع، 29 مليون دولار لكل البلدان العربية الصديقة لها.[2]

والأمر الذي يمكن ملاحظته، هو أن مشروع الشرق الأوسط الكبير في عدد من فقراته، استند على تقريري التنمية البشرية العربية لعامي 2002 و 2003م.

---

1 عبد العال الباقوري، " الإصلاح بين احتياجات الداخل وضغوط الخارج: النظام العربي في مواجهة رياح التغيير"، **الحدث العربي والدولي**، ع، 45، جوان-جويلية2005، ص،21.

2 حسن أبو طالب،" النظام العربي: تحديات ما بعد احتلال العراق "، **كراسات إستراتيجية**، ع.122،السنة الثالثة عشرة، المجلد الثالث عشر،2003، ص ص،08-09.

وامتد المشروع من المغرب (غربا) إلى باكستان (شرقا)، فبالإضافة إلى اعتبار البلدان العربية أطرافا فيه، فهو يخص كذلك إيران و أفغانستان وباكستان وتركيا وإسرائيل. ويرى المحافظون الجدد أن البلدان الإسلامية الأساسية هي منبع الإرهاب الذي بدأت في محاربته منذ هجمات 11سبتمبر2001.

وهذا المشروع يثير مخاوف بلدان المنطقة، باعتبار أنه يملي ويفرض عليها الإصلاح من الخارج، ومن جانب واحد هو الولايات المتحدة الأمريكية، ويحتوي هذا المشروع على الكثير من المبادئ والقيم وحتى بعض الشعارات. من أهمها إقرار الديمقراطية ودعم الاقتصاد الحر، بالإضافة إلى مكافحة الفقر ومحاربته، وتحرير المرأة.[1]

وما تجدر الإشارة إليه، هو أن هذا المشروع، كان يهدف إلى تثبيت وإحكام السيطرة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بعدما تم ضمان السيطرة السياسية والعسكرية حسب رؤية الأمريكيين. وبتأثير من قبل المحافظين الجدد على الرئيس الأمريكي " بوش " الابن، فإن الشرق الأوسط، لا بد وأن يتم فيه التخلص مما اصطلح عليه أمريكيا ب " الدول المارقة " التي خرجت عن الطاعة الأمريكية، لكي يتم تحقيق الاستقرار في المنطقة، وحماية الأمن القومي الأمريكي والإسرائيلي كذلك.[2]

وقد رأى جل صناع القرار في السياسة الأمريكية أن النظم الديكتاتورية في الشرق الأوسط، تمتاز بالعنف. فالقمع والاستبداد، نجم عنه التطرف والإرهاب، لذلك قامت أمريكا بطرح " مبادرة الشراكة الشرق أوسطية " في 2002م، والتي دعت إلى إرساء قواعد وأسس الديمقراطية في الشرق الأوسط على وجه العموم، والسعودية على وجه الخصوص، وكان الهدف أن تحقق هذه المبادرة أهدافها، والتي تتمثل على وجه الخصوص في مكافحة الإرهاب والعنف.[3]

وحول مشروع الشرق الأوسط الكبير، والأهداف التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيقها من وراء طرحه، يرى " عصام محفوظ ": أنه مشروع الشرق الأوسط الجديد، ليس سوى

---

1 توفيق المديني، وجه الرأسمالية الجديد: دراسة، (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب،2004)، ص ص،193-195.

2 توفيق المديني، مرجع سبق ذكره، ص، 195.

3 مرتضى السيد، " المشترك بين السعوديين والأمريكيين: مواجهة العنف أولا: رؤية أمريكية مرتبكة للإصلاح السياسي في السعودية "، **مجلة شؤون سعودية**، ع7، أوت 2003، ص،13.

عبارة عن فترة استعمارية جديدة، وبالتالي يعتبر تجسيدا للمشروع الإسرائيلي، وما يفرضه النظام العالمي الجديد من تحديات.[1]

وفي نفس السياق، يرى " محمد محفوظ ": أن الهدف المتوخى من المشروع الأمريكي الداعي لتعزيز الديمقراطية ودعمها، ويهدف كذلك لصياغة المنطقة العربية والإسلامية على كافة الأصعدة، وفق مقتضيات المصالح والأهداف الأمريكية في المنطقة والعالم، لهذا فإن هذا المشروع في أفكاره وكيفية طرحه ومحاولة تجسيده، لا يبتعد كثيرا عن الأهداف والمصالح الأمريكية التي تسعى لتحقيقها في البلدان العربية والإسلامية.[2]

ويرى كذلك، أن أمريكا تخطط وتعمل دوما للمحافظة على مصالحها الحيوية، وتسعى لطرح مشاريع جديدة باستمرار، لخدمة هذه المصالح الحيوية، وبالتالي، فالمبادرة الأمريكية لتعزيز الديمقراطية والإصلاحات والانفتاح والتعددية في الشرق الأوسط، هي جزء لا يتجزأ من المخططات الأمريكية الهادفة للسيطرة على المنطقة والتحكم فيها.[3]

وتهدف السياسة الأمريكية من خلال طرحها ل " مشروع الشرق الأوسط الكبير " إلى المحافظة على أمن إسرائيل وتفوقها في مختلف المجالات وخصوصا المجال العسكري، بالإضافة إلى حرصها الشديد على ضمان إمدادات البترول والغاز الطبيعي من الشرق الأوسط بأسعار رمزية. [4]

بالإضافة إلى هذا، فإن الهدف المتوخى من هذا المشروع الأمريكي للإصلاح، هو الحفاظ على المصالح الأمريكية، والتي تتمحور بالأساس في حماية أمن إسرائيل واستقرارها، والحرص على استمرار التفوق الأمريكي على المستوى العالمي، وإخضاع المنطقة العربية والإسلامية من خلال هذا المشروع للعوامة واقتصاد السوق.[5]

وتهدف أمريكا كذلك، من خلال عرض هذا المشروع إلى تفتيت وتقسيم بعض البلدان الشرق أوسطية، وفق ما يراه عدد من الباحثين، أمثال: " علي حسين باكير " الذي يرى: أن تقليص نفوذ بعض الدول، يؤدي إلى الانفراد بالدول، كل واحدة على حدا، دون السماح أن يكون

---

1 عصام محفوظ، الإرهاب بين السلام والإسلام قبل وبعد 11أيلول/سبتمبر، (لبنان: دار الفارابي، بالاشتراك مع المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، ط.1، 2003)، ص، 26.

2 محمد محفوظ، العرب ومتغيرات العراق، (.....:الانتشار العربي، 2004)، ص، 127.

3 محمد محفوظ، مرجع سبق ذكره، ص،128.

4 توفيق المديني، مرجع سبق ذكره، ص،196.

5 خالد العواملة، " الإصلاح والديمقراطية من منظور أمريكي "، **أسبوعية السياسي العربي**، ع05، من 24 إلى 30أبريل2005، ص،16.

لها أي حلفاء يساعدونها، ومن هنا، يصبح الأمر سهلا، والنتائج تكون مضمونة، ويتم تفعيل سياسة الشروط والإملاءات، وفرض العقوبات والتهديدات العسكرية في حال عدم تنفيذ الطلبات ذو جدوى.[1]

ويمكن القول كذلك، أن الهدف من الإصلاحات السياسية في العالم العربي على وجه العموم، هو أنها تؤدي إلى إصلاح اقتصادي، وبالتالي، فهو يكبح جماح الهجرة نحو البلدان الغربية، ويحد كذلك من العمليات الإرهابية، حيث أن العديد ممن يطلبون حق اللجوء السياسي غالبا ما يستعملون العنف والإرهاب، كهدف لتغيير الظروف المعيشية، وتغيير النظام السياسي في بلدانهم.[2]

وهناك بعض الإحصائيات التي تشير إلى دعم الولايات المتحدة الأمريكية، وتجنيدها لترسانتها الإعلامية، وتوجيهها نحو بلدان عربية وإسلامية، فقد خصصت في سنة 2003م، 11مليون دولار لراديو " سوا " " Radio Sawa "، و3 مليون دولار لراديو " فاردا " Radio « Farda "، وغيرها. [3]

وقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أن هناك صنفين من الآليات للتغيير السياسي في البلدان العربية، الأولى بالاعتماد على الطرق السلمية، وذلك بفتح المجال أمام الدول المعنية، لكي تجري التغيير المطلوب بمفردها، بالاعتماد على قدراتها الذاتية، أو من خلال مساندة المؤسسات الأمريكية ومساعدتها لها في هذا المنحى، أو الجمع بين هذين التوجهين معا، وما يمكن الإشارة إليه، هو أن هذه الميكانيزمات موجهة على وجه الخصوص للدول التي تمتاز بعلاقات جيدة مع أمريكا منها المملكة العربية السعودية، وغيرها. وذلك لمساعدة هذه الأخيرة على إحداث التغييرات على مستوى منظومتها التعليمية والتربوية، وكذا الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة فيها، وفق ما تتطلبه المصالح والتوجهات الأمريكية، وذلك بالتنسيق مع هذه الدول عن طريق المساعدات المالية والدعم واتفاقيات للشراكة الاقتصادية. والآلية الثانية، ليست سلمية، حيث تتضمن العقوبات الاقتصادية، ومختلف الضغوطات السياسية، والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها بصفة فعلية، وهي موجهة للبلدان المعادية للتوجهات والسياسات الأمريكية.[4]

---

1 علي حسين باكير، " خاص جدا...خريطة الشرق الأوسط الجديد "، في: الشرق الأوسط الجديد، ...: مركز الحرمين للإعلام الإسلامي،....)، ص،91.

2 محمد علي الفائز، " الرؤية الأمريكية تجاه دمقرطة السعودية "، **مجلة شؤون سعودية**،ع،23، ص،15.

3Jess T.Ford,U.s.public Diplomacy:State Department and Broadcasting Board of Governos Expand Post-9 /11Efforts but Challenges Remain",(USA:United states Government Accountability office,August23,2004),,p.06.

4 حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص،09

وفي عام 2006م، خصصت حكومة الرئيس الأمريكي " جورج بوش " الابن ما مقداره 75 مليون دولار أمريكي، وقد طلبتها من الكونغرس، ووافق عليها، وذلك بهدف تعزيز الديمقراطية في إيران، وقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية النعرات العرقية والطائفية، كورقة لإحداث تغيير سياسي في النظام الإيراني، بالإضافة إلى قضية حقوق الإنسان وحرياته.[1]

وفي هذا السياق، أشار وزير الخارجية الأمريكي " وارن كريستوفر" ، إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية، تحترم التنوع الإثني والثقافي والديني في البلدان، غير أنه لن يتم السماح بأن يكون حجة لممارسة الاستبداد والقمع.[2]

بيد أنه يمكن الإشارة إلى أن الضغوطات الأمريكية، قد ارتكزت على السعودية أكثر من باقي الدول العربية والإسلامية حول وضعية حقوق الإنسان.[3]

والملاحظ أن أولويات واهتمامات السياسة الخارجية الأمريكية، تتحدد تجاه البلدان العربية والإسلامية، وتجاه كل بلد بنفسه، استنادا على مصالحها في المقام الأول، ومن هنا تتعدد المواقف وتتفاوت من دولة لأخرى، ومن مسألة لأخرى، فالضغوطات الأمريكية الممارسة على السعودية من أجل تبني الإصلاحات، وكيف تمت مراجعة هذه الضغوطات والتقليل من حدتها، في أعقاب الزيارة التي قام بها الأمير " عبد الله بن عبد العزيز " ولي العهد السعودي للعاصمة الأمريكية " واشنطن " في أفريل2005م، حيث أجرى محادثات وحوارات مع مسئولين كبار في أمريكا، وأجرى حوارا مع الرئيس الأمريكي " جورج بوش " الابن في مزرعته. وتزامنت الزيارة مع ارتفاع أسعار النفط، ونجم عن هذا الحوار التوصل إلى مشروع طويل الأمد للزيادة في إنتاج النفط السعودي بصفة كبيرة. ووفق هذا المشروع تم التخفيف من درجة ووتيرة الضغط الأمريكي على السعودية.[4]

الموقف الأمريكي من الأزمة السياسية في الجزائر:

1John.R.Bradley,"Iran's Ethnic Tinderbox », **The Washington Quarterly**, Winter 2006-2007, p.189.

2 المكان نفسه.

3Antoine Sfeir, « Les Etats-Unis et L'Arabie Séoudite :Le Pris de L' « amitié » **», Les Cahiers de L'Orient** ,N 73,premier trimestre 2004, p.92.

4 عبد العال الباقوري، " الإصلاح بين احتياجات الداخل وضغوط الخارج: النظام العربي في مواجهة رياح التغيير"،
الحدث العربي والدولي، ع،45، جوان – جويلية2005، ص،22.

في الوقت الذي تحمست فيه فرنسا لسياسة استئصال الإرهاب، كانت الولايات المتحدة الأمريكية على اتصال مع المعارضة الإسلامية، وتؤيد في نفس الوقت الحوار الوطني للوصول إلى تسوية للصراع. [1]

ومنذ سنة 1996، اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية الجزائر بمثابة دولة محورية، واستقرارها مهم للمنطقة ككل، لذلك ينبغي مساعدتها، وهذا ما جاء على لسان الرئيس الأمريكي " بيل كلينتون " في تقريره السنوي الذي قدمه للكونغرس، والمتعلق بالإستراتيجية الأمنية للقرن 21، وجاء فيه : " نحن نهتم باستقرار وازدهار منطقة شمال إفريقيا ". وهذا ما برز جليا من خلال الدعم الأمريكي للرئيس " اليامين زروال " في حربه ضد الإرهاب، ورغم كل ذلك، فإن الجزائر صنفت من طرف الإدارة الأمريكية في هذه الفترة بالدولة الفاشلة. [2]

لكن بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، والهجوم الإرهابي على الولايات المتحدة الأمريكية، وإعلان الأمريكي " جورج بوش " الابن ما سماه " الحرب العادلة على الإرهاب "، تغير شكل الخطاب الأمريكي تجاه الجزائر، فبرزت الكثير من معالم التعاون الأمني بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول المغاربية، وخصوصا الجزائر. [3]

وتغض الولايات المتحدة الأمريكية الطرف عن جدية التغيير الديمقراطي، وتستخدم ورقة الإصلاح السياسي كأداة تهدد بها الدول في حالة ما إذا أرادت أي دولة الخروج عن الإرادة الأمريكية على الصعيد الخارجي، فالدعوات الأمريكية لتبني الإصلاحات موجهة أساسا لضرب أية مقاومة لإسرائيل في المنطقة العربية والإسلامية، ودعم السيطرة الأمريكية. [4]

الموقف الأمريكي من التحول الديمقراطي في الجزائر:

يمكن تلخيص الموقف الأمريكي للتحول الديمقراطي في الجزائر، كما يلي:

---

1 عقابي خميسة، " النفط في العلاقات الأمريكية–العربية: دراسة حالة الجزائر (1990–2014)، (بسكرة: مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية، عمر فرحاتي مشرفا، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، 2014– 2015)، ص ص، 207–208.

2 عقابي خميسة، المرجع نفسه، ص، 208.

3 عقابي خميسة، مرجع سبق ذكره، ص، 208..

4 عبد الرحمن عبد الرحمن النقيب، مشروع الشرق الأوسط الكبير وتداعياته السياسية والاقتصادية والتربوية، باكينام الشرقاوي و والسيد أحمد فرج وآخرون محررون، (القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط، 1، 2010)، ص، 163.

ترى الولايات المتحدة الأمريكية أنه خلال المواعيد الانتخابية، تم تسجيل العديد من التجاوزات كاستغلال الإدارة ومؤسسات الدولة لصالح مرشح أو حزب معين، وغياب ونقص الأمن في بعض المواعيد الانتخابية، مما يؤثر عليها حسب المفهوم الأمريكي.

ولهذا فقد دعت الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، وباقي الدول العربية إلى الدخول في مشروع الشرق الأوسط الكبير، وذلك لوقف تصدير العنف، وهي المبادرة التي رفضتها الجزائر، واعتبرت أن التغيير يأتي من داخل المجتمع، ولا يكون مفروضا من الخارج. [1]

التقارير الأمريكية حول وضعية حقوق الإنسان في الجزائر:

بالرغم من الجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية لترقية حقوق الإنسان، خصوصا بعد مجيء الرئيس " بوتفليقة " للسلطة في الجزائر، الذي دعا المنظمات الدولية الحقوقية لزيارة الجزائر، والاضطلاع على وضعية حقوق الإنسان بها، إلا أن التقارير الأمريكية لازالت تعتبر الجزائر، لم تعزز الحقوق والحريات أكثر. [2]

وحسب تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول وضعية حقوق الإنسان في الجزائر لسنة 2010، فإنها لا زالت تعتبر الجزائر بلدا غير امن وغير مستقر، وأهم النقاط الواردة فيه:

- استمرار القيود على حرية التجمع وتكوين الجمعيات وغيرها.
- مشكل المفقودين خلال فترة الإرهاب.
- استمرار الاحتجاز دون محاكمة للأشخاص، وسوء معاملة السجناء، وعدم استقلالية القضاء.
- انتشار الفساد ومحدودية الأداء الحكومي، ومشكل الاتجار بالبشر.

حسب تقرير وزارة الخارجية الأمريكية، وهو ما يعتبر عائقا في وجه العلاقات بين البلدين.

- النفوذ الفرنسي في الجزائر والتبعية الثقافية واللغوية. والشراكة الأورو متوسطية.
- والمنافسة الصينية الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية في الجزائر. [3]

تنظيمات المجتمع المدني بالمفهوم الأمريكي:

---

1 شريف عادل منصف، التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، (خميس مليانة: مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، تخصص: تحليل السياسة الخارجية، شرقي محمود مشرفا ومقررا، قسم العلوم السياسية، جامع الجيلالي بونعامة، جوان 2015)، ص، 126.

2 شريف عادل منصف، مرجع سبق ذكره، ص ص، 126-127.

3 شريف عادل منصف، مرجع سبق ذكره، ص ص، 127-128.

تنظيمات المجتمع المدني بالمفهوم الأمريكي، إذا كانت تعمل في إطار إسلامي، فهي ترعى الإرهاب فكريا وماليا، وتتم محاصرتها بكل الطرق بما فيها المادية والمعنوية، كما أنه لا يتم العمل أمريكيا مع التنظيمات السياسية ذات التوجه الإسلامي كالإخوان المسلمين حتى لو كانت تتبنى الديمقراطية، لأنها وفق المفهوم الغربي لا تتبنى ولا تؤمن بالديمقراطية، وإذا ما وصلت إلى سدة الحكم بطرق ديمقراطية، لا تتنازل عنه حتى وفق الإرادة الشعبية.[1]

وقد أثرت الحرب الأمريكية على الإرهاب في عملية التحول الديمقراطي، وأضعفت تنظيمات المجتمع المدني، وقد راقبت الولايات المتحدة الأمريكية البنوك والمؤسسات المالية في مختلف دول العالم، وقد تعاونت معها مختلف دول العالم لتجميد الأرصدة المالية للإرهابيين، ومنع حصولهم على الأموال من البنوك الخارجية، وفرضت الولايات المتحدة الأمريكية رقابة كبيرة على تنظيمات المجتمع المدني في الدول الإسلامية، وتهدف من خلال كل هذا إلى القضاء على التنظيمات التي ترعى الإرهاب كما تراه الولايات المتحدة الأمريكية. [2]

وتحدث الرئيس الأمريكي " بوش "الابن عن " أصوات الاعتدال الإسلامي "، ودعا إلى دعم قوى الإسلام المعتدل، وخصوصا في لبنان والعراق. [3]

وخلال النصف الثاني من سنة 2003 وطوال سنة 2004، احتلت الديمقراطية وحقوق الإنسان كقضيتين أساسيتين سلم أولويات اللقاءات الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمسئولين العرب، والتزم الرئيس " بوش " بنشر الديمقراطية، وبرزت الدعوة لدمقرطة العالم العربي، وبعد الغزو الأمريكي للعراق في 2003، وفي أواخر 2005، فازت حماس في انتخابات ديمقراطية في فلسطين، وحصول حركة الإخوان المسلمين في مصر على 20 بالمائة من مقاعد مجلس الشعب المصري، وقد تناقصت الدعوات الأمريكية حول الديمقراطية والإصلاحات السياسية عند أغلب المسئولين الأمريكيين، وتم غض البصر أمريكيا عن إجراءات القمع التي قامت بها عدد من الأنظمة السياسية في الدول الإسلامية.[4]

---

1 عبد الرحمن عبد الرحمن النقيب، مشروع الشرق الأوسط الكبير وتداعياته السياسية والاقتصادية والتربوية، باكينام الشرقاوي و والسيد أحمد فرج وآخرون محررون، (القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط، 1، 2010)، ص ص،152-153.

2 عبد الرحمن النقيب، مرجع سبق ذكره، ص، 153.

3 عبد الرحمن النقيب، المرجع نفسه، ص، 154.

4 عبد الرحمن النقيب، المرجع نفسه، ص ص، 156-157.

المطلب الثاني: مسار الإصلاحات السياسية والاقتصادية في الجزائر وعدد من الدول العربية والإسلامية

سنحاول من خلال هذا المطلب، الحديث عن مسار الإصلاحات السياسية والاقتصادية في الجزائر، وعدد من الدول العربية والإسلامية.

الإصلاحات السياسية في الجزائر:

تتواصل الإصلاحات السياسية في الجزائر، بالرغم من حداثتها إلا أنه يمكن القول بأنه سيكون لها مستقبل واعد، فهناك تعددية حزبية، وانتخابات ، ورأي عام قادر على التأثير، وتنوع وسائل الإعلام فيها التي تقوم بدور الرقابة لكشف السلبيات، ودعم المشاركة والمساءلة والشفافية وقوة القانون. [1]

ويمكن القول أن الإصلاحات السياسية في الجزائر، كانت قد بدأت قبل هجمات 11 سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة الأمريكية، والمطالب والضغوطات الأمريكية على حكومات الدول العربية والإسلامية بضرورة تجفيف منابع الإرهاب، وضرورة تبني الإصلاحات الديمقراطية. [2]
كما أن الجزائر، بادرت بإجراء تعديلات على دستورها، وأعلنت أنها تتبنى الديمقراطية كأسلوب للحكم قبل طرح مشروع الشرق الأوسط الكبير.

وعلى هامش قمة الثمانية التي حضرتها الجزائر في جورجيا، حيث صرح الرئيس

---

1 عبد القادر رزيق المخادمي، الشرق الأوسط الجديد بين الفوضى البناءة و توازن الرعب، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008)، ص، 198.

2 المكان نفسه.

" بوتفليقة" : " أن الجزائر باشرت الإصلاحات منذ التسعينيات، ودفعت من أجل ذلك غاليا، وبالتالي، يضيف قائلا: " هي لا تخشى الإصلاحات التي مست جميع قطاعاتها الحيوية "
وكان ذلك حول سؤال طرح عليه حول مدى استجابة الجزائر لمشروع الشرق الأوسط الكبير. [1]

وقد عبر الرئيس الأمريكي " بوش " الابن عن مدى إعجابه بالتجربة الديمقراطية الجزائرية، وكذا تصريح السفير الأمريكي بالجزائر " ريتشارد أيردمان " الذي صرح في 07 جوان 2005: " أن الجزائر قد قطعت خطوات عملاقة في مجال الإصلاحات السياسية والاقتصادية، والعبور الهادئ من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر ". [2]

المطلب الثالث: ردود أفعال الجزائر وعدد من الدول العربية والإسلامية حول مشاريع الإصلاحات الأمريكية

رفضت كل من الجزائر، وباقي الدول العربية والإسلامية مشروع الشرق الأوسط الكبير، وكل المحاولات الرامية لفرض الإصلاح من الخارج، فعلى سبيل المثال لا الحصر، قام وزير الخارجية السعودي " سعود الفيصل " بالإدلاء بتصريح، ورد فيه أن السعودية تقف ضد أي ضغوط للتسريع في وتيرة الإصلاحات، وترى المملكة أن الإصلاحات، لابد وأن يكون منبعها من الداخل، وترى بالإضافة إلى ذلك، أنه قبل الشروع في طرح قضية الإصلاحات، لابد من إيجاد تسوية عادلة للنزاع العربي – الإسرائيلي.[3] هذا هو نفس موقف الجزائر تقريبا.

وفي نفس السياق، فإنه بعد زيارة الرئيس المصري " محمد حسني مبارك " إلى الرياض في 24 فبراير 2004م، تم إصدار بيان مشترك بين البلدين، حيث أشار زعماء كل من مصر والسعودية، أنهما لن تقبلا المشاريع التي تفرض من قوى أجنبية على الدول العربية والإسلامية، وجاء في البيان: أن الدول العربية تسير باتجاه التنمية والتحديث والإصلاحات، وفق مقتضيات

1 عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع نفسه، ص ص، 203-204.

2 عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع نفسه، ص، 204.

3 رنا أبو ظهر الرفاعي ومحمد قبيسي، أمريكا.. والشرق الأوسط الجديد: أسباب وأبعاد، (بيروت: دار الحرف العربي للطباعة والنشر والتوزيع، ط .1، 2004)، ص ص،136-137.

مصالح شعوبها ومعتقداتها، وتلبية لحاجاتها وخصوصياتها الثقافية والدينية، وأنها لن تقبل بفرض نمط إصلاحي معين على البلدان العربية والإسلامية من الخارج .[1]

بيد أنه في الحقيقة، لوحظ أن هناك استجابة سعودية وعربية لهذا المشروع الأمريكي، في بعض ما ورد فيه، حيث يرى " إلياس حنا ": أن الكثير من البلدان العربية، شرعت في تطبيق مشروع الشرق الأوسط الكبير في مجالات معينة تتعلق بالإصلاحات، ومنها ميدان التربية والتعليم وتنفيذ بعض الممارسات الديمقراطية .[2]

ومن أهم ردود الأفعال حول هذا المشروع الأمريكي المتعلق بالإصلاحات، يمكن الإشارة في هذا الصدد، أن الاستجابة من قبل النظم السياسية العربية والإسلامية لهذا المشروع، تتمثل في أن هذه النظم تدرك أنها تغيب فيها الشرعية، ومن هنا، يمكن أن تقوم هذه الأنظمة باللجوء إلى بعض الوسائل والأدوات التي تتوافق مع الضغوط الخارجية التي تدعو إلى تبني الإصلاحات والتعددية السياسية والحزبية وغيرها من القيم والمبادئ الديمقراطية، وتتمحور هذه الأدوات في القيام بإصلاحات في المجال الإداري، ومكافحة الفساد، ومشاركة عدد من الفعاليات الليبرالية داخل النظام السياسي، وزيادة تمثيل حركات المعارضة، بشرط أن لا يؤد ذلك إلى ذهاب هيمنتها على السلطة، والرضا بهامش كبير من حرية التعبير، والنقد في المجال الإعلامي، ومثل هذه الإجراءات من قبل النظم، ستؤدي لا محالة لتخفيض وتيرة وحدة الضغوطات الأمريكية عليها، وبالتالي، تحافظ الدول الصديقة للولايات المتحدة الأمريكية على سلطاتها لفترات زمنية طويلة.[3]

يمكن الإشارة في هذا الصدد، إلى أن الإصلاحات السياسية في البلدان العربية والإسلامية، قد تمت بصورة صورية أو شكلية، ولا يمكن التحدث في هذا الميدان عن إصلاحات فعلية وفاعلة، إذ أنه وبالرغم من فتحها المجال لمبدأ حرية التعبير إلا أنه لا توجد معارضة حقيقية داخليا، وإنما دورها يظهر في وجود فعاليات معارضة في الخارج، والهدف من وراءها هو دعم المصالح الغربية وخدمتها، على الرغم من أنها تزعم دفاعها عن حقوق الإنسان وحرياته في هذه البلدان، وبالتالي، يمكن الإشارة إلى أن المعارضة في هذه الدول، ليس لها دور فعلي وملموس على أرض

---

1 سيد محمد الداعوري، " الشرق الأوسط الجديد: مشروع أمريكي يرسم خريطة جديدة لمنطقة الشرق الأوسط الكبير"، في: إلياس حنا،" هكذا تريد الولايات المتحدة الشرق الأوسط الكبير "، في: الشرق الأوسط الجديد، (...: مركز الحرمين للإعلام الإسلامي،....)، ص ص،49-50.

سيد محمد الداعوري، المرجع نفسه، ص،33.

3 خالد العواملة، " الإصلاح والديمقراطية من منظور أمريكي "، **أسبوعية السياسي العربي**، ع،05، من 24 إلى 30أبريل2005، ص ص،16-17.

الواقع، كما هو الحال عليه في البلدان المتطورة لأن هذه الأنظمة، أغلبها لا تسمح بهامش كبير من الحرية بالنسبة لها .

وما تجدر الإشارة إليه، هو أن هذه الدول قد تعرضت لضغوط أمريكية للقيام بالإصلاحات وإقرارها، بصرف النظر عن الأهداف الفعلية لأمريكا من وراء هذه المشاريع التي تدعو إلى تبني الإصلاح والتعددية والانفتاح، وغيرها من القيم والمعايير الديمقراطية الأخرى، وما يمكن ملاحظته، هو أن درجة استجابة هذه الدول لهذه المطالب، تختلف من دولة لأخرى، ولكل واحدة منهن رد فعلها الخاص بها، فهناك بلدان لم تقم بالاستجابة للدعوات الأمريكية التي تدعو لانتهاج الإصلاحات على الصعيد الداخلي، بل بقيت الأنظمة السياسية تراوح مكانها، بالرغم من تداول وتعاقب العديد من الاتجاهات عليها سياسيا، بل وقد قامت بعض القيادات السياسية في عدد من البلدان بتوحيد ورص صفوف مختلف قطاعات المجتمع، بهدف الصمود والوقوف في وجه الضغوطات والتهديدات الأمريكية لدولهم كإيران على سبيل المثال لا الحصر. أما بلدان أخرى، فقامت بإجراء إصلاحات صورية فقط، كالانتخابات البلدية في المملكة العربية السعودية في سنة 2005م، ويمكن التوصل إلى نتيجة، مفادها أن السعودية، لا تقدم تنازلات سياسية على الصعيد الداخلي، وإنما مجموعة من التنازلات الاقتصادية، فهي تقوم ببيع النفط لأمريكا بأسعار رمزية فقط، في مقابل الحماية التي توفرها هذه الأخيرة للنظام السياسي السعودي.

أغلب البلدان العربية والإسلامية، تعرضت لانتقادات لاذعة في ما يتصل بوضعية حقوق الإنسان فيها، وهذا ما تبرزه وتشير إليه العديد من التقارير، ومنها على سبيل المثال لا الحصر " هيومن رايتس ووتش « Human Rights Watch » وغيرها المنظمات الأخرى الناشطة في مجال حقوق الإنسان، غير أنه وبالرغم من وجود بعض الانتهاكات والخروقات في مسألة حقوق الإنسان فيها، حسب عدد من الحقوقيين، إلا أن التقارير الأمريكية، يمكن القول أنها، مبالغ فيها. والغرض منها هو حمل عدد من الأنظمة السياسية على تغيير توجهاتها وسياساتها، وتقديم تنازلات لأمريكا، وهو ما يمكن اعتباره في نهاية المطاف، بمثابة ورقة ضغط تستخدمها أمريكا لخدمة أهدافها ومصالحها إلى جانب الدعوات، والمطالب التي تنادي بحتمية إقرار الإصلاحات والتعددية السياسية.

المبحث الرابع: النفط كمحدد للسياسة الأمريكية والإصلاحات الاجتماعية والثقافية

سينصب الاهتمام في هذا المبحث على إبراز المكانة التي يحتلها النفط في السياسة الأمريكية، والإشارة كذلك لأهم الميادين الاقتصادية التي تهتم بها الولايات المتحدة في الدول الريعية (البترولية)، وكذا الجوانب الاجتماعية والثقافية، مع الإشارة لأهم آثار السياسة الأمريكية على الجزائر في ما يخص هذه المجالات، وردود أفعال الحركات الإسلامية في المجالات سالفة الذكر.

المطلب الأول: النفط كمحدد للسياسة الأمريكية تجاه الجزائر والدول العربية والإسلامية النفطية

سيتم من خلال هذا المطلب، التطرق للمواقف الأمريكية من الجزائر في الميدان الاقتصادي، وذلك من خلال التطرق لعدد من المسائل، منها على سبيل المثال لا الحصر النفط، باعتباره من أهم محددات السياسة الخارجية الأمريكية في الوطن العربي.

إذ أنه بعد هجمات 11سبتمبر2001، شنت وسائل الإعلام الأمريكية والإسرائيلية، حملات إعلامية مغرضة، وحرب نفسية ضد العرب والمسلمين، كان الهدف منها، هو تشويه سمعة هؤلاء،

وتركزت دلالات وعبارات هذه الحملات على عدم استتباب الوضع الأمني، وغياب الاستقرار في دول الشرق الأوسط، وأن إمدادات النفط والغاز الطبيعي منه غير مستقرة، بل وغير مضمونة، لذا يتوجب البحث عن مناطق أخرى، للحصول على البترول، والاعتماد على النفط الروسي عوضا عنه، لكنه في الحقيقة مجرد حديث، يفتقر للدقة والعقل والمنطق، غير أن الواضح من وراء هذه الحملات هو الدعاية.[1]، والتأثير على أسعاره، وجعله ينخفض، بل وجعله يتهاوى وينهار.

هناك العديد من القضايا والمسائل الأخرى التي تحكم العلاقات الأمريكية الجزائرية، وهي موضوع النفط، وأسعاره المرشحة للارتفاع، وهذا ما يجعل سوق النفط محددا أساسيا في القرار الأمريكي نحو الدول النفطية، والعكس كذلك.[2]

تعتمد العديد من البلدان العربية والإسلامية بصفة كبيرة على احتياطاتها الكبيرة من النفط والغاز الطبيعي في صادراتها، غير أنه من معوقات ومشاكل تطور هذه التجارة، هو الهيمنة الأمريكية التي تسعى لتحقيق هدفين أساسيين: أولا: الرغبة الأمريكية في إحداث تحول في توجهات ومواقف بعض الدول، والدفع نحو الشرق أوسطية، ثانيا: محاولة التحكم في اقتصاديات هذه الدول، والهيمنة عليها، وتقديم الدعم للشركات الأمريكية للاستحواذ على النفط والغاز الطبيعي. [3]

عندما يتم الكلام والحديث عن التزود الأمريكي بالطاقة، والحصول عليها بطرقة متواصلة ومنتظمة، فلا بد من الإشارة للسعودية، فالحكومة الأمريكية، كانت لها علاقات قوية، تربطها بالأسرة الحاكمة في السعودية، والتي تتمثل أساسا في المصلحة الاقتصادية، والتي ترتكز أساسا على البترول والغاز الطبيعي، ويعود الاهتمام الأمريكي بالسعودية إلى عام 1943م، حينما أعلن " تيودور روزفلت "، الرئيس الأمريكي الأسبق، قائلا: أن الدفاع عن السعودية، هو بمثابة الدفاع عن المصالح الأمريكية.[4]

كانت الولايات المتحدة الأمريكية تريد من الدول العربية والإسلامية النفطية، بالإضافة إلى المنافع الاقتصادية أن تحدث التغيير السياسي، وهذا ما جاء في خطاب الرئيس الأمريكي " جورج بوش " الابن، عن حالة الاتحاد في 2002م : أن الحكومة السعودية بمقدورها أن ترسخ قيادتها في

---

1 سمير صارم، " النفط العربي في الإستراتيجية الأمريكية "، **مجلة الفكر السياسي**، عدد مزدوج، 18-19، ربيع-صيف 2003، ص،64.

2 سامح راشد، " إيران وواشنطن...حسابات متداخلة وضغوط متبادلة "، **السياسة الدولية**، ع،158، أكتوبر 2004، المجلد 39، ص،165.

3 عماد حمدان، العولمة والشرق الأوسط الجديد: خفايا أمنية وسياسية واقتصادية، (لبنان: 2007)، ص،138.

4 عامر مصباح، تحليل السياسة الخارجية في العالم الثالث: دراسة حالة المملكة العربية السعودية، (الجزائر: قرطبة للنشر والتوزيع، ط،1، 2007)، ص،102.

الشرق الأوسط عن طريق زيادة دور شعبها في صنع مستقبله.[1]، وهذا ما يدل على مدى تناسق المجال الاقتصادي مع المجال السياسي، وارتباطهما مع بعضهما البعض.

ومن أهم المصالح الاقتصادية الأمريكية، الحفاظ على تدفق البترول والغاز الطبيعي باستمرار، وحماية مصالحها التجارية، واستعمال الأموال، والحفاظ على استقرار الدولار وتعافيه، مقابل العملات العالمية الأخرى.

وتعتبر أمريكا أن النفط السعودي خصوصا والعربي عموما، يمثل أهميه قصوى بالنسبة لها، حيث اعتبر مكتب الميزانية التابع للكونغرس الأمريكي، أن نقص أو غياب البترول السعودي عن الولايات المتحدة الأمريكية لمدة سنة واحدة، قد ينتج عنه انخفاض الناتج الوطني الإجمالي الأمريكي بما مقداره 272 مليار دولار، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة البطالة ب 2 بالمائة.[2]

وعقب اندلاع فتيل الحرب ما بين العراق وإيران، زادت السعودية من كميات الإنتاج في البترول من 8.5 مليون برميل يوميا، إلى 9.5 مليون برميل يوميا، بالرغم من عدم قبول منظمة الأوبك (الدول المصدرة للبترول)، وقد قامت بذلك لإرضاء أمريكا وكسب ودها وثقتها، واستجابة لرغبة الرئيس الأمريكي " جيمي كارتر "، وكتعبير عن حسن نية لتجاوز الخلافات بينهما حول اتفاقيات " كامب ديفيد " الأولى التي وقعت في 1977م، والثانية في 1978م.[3]

وفي هذا الصدد، يرى: " كلايد برستوفتز "، وهو مفكر أمريكي: أبقت أمريكا على العلاقة المميزة التي تجمعها بالسعودية لعدة سنوات. فالسعودية، لا تكتف ببيع البترول إلى الولايات المتحدة الأمريكية بثمن يقل عن دولار واحد، بل وتقوم المملكة بتسعير نفطها بالدولار الأمريكي، مما يساعد أمريكا على الحفاظ على الدولار كوحدة للحساب على المستوى العالمي. فلو تم تسعير البترول باليورو على سبيل المثال لا الحصر، بالتالي، يتوجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تقوم بالتسديد باليورو، بدلا من الدولار الأمريكي، لكانت العواقب وخيمة: نظرا للعجز التجاري الكبير لفرغت الخزينة الأمريكية من اليورو.[4]

بالاستطاعة القول أنه لا أحد ينكر بأن أمريكا، تعتمد بصفة أساسية على النفط والغاز الطبيعي السعودي خصوصا والعربي عموما، وتضعه ضمن إطار مصالحها الوطنية، وبالتالي، فإن

---

1 محمد علي الفائز، " الرؤية الأمريكية تجاه دمقرطة السعودية "، **مجلة شؤون سعودية**، ع،23، ص،15.

2 حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص،14.

3 حسن أبو طالب، مرجع سبق ذكره، ص،14.

4 كلايد برستوفتز، الدولة المارقة: الدفع الأحادي في السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة: فاضل جتكر، (بيروت: الحوار الثقافي، ط.1 ،2003)، ص،141.

الولايات المتحدة الأمريكية، وحلفاءها في المستقبل القريب، لا يمكن لها الاستغناء عن الطاقة السعودية، فإذا ما توقفت الإمدادات بالنسبة لها من البترول السعودي وإلى الأسواق العالمية، فمن الممكن أن يؤدي ذلك إلى أزمة عالمية في مجال الطاقة.والملاحظ أن أمريكا قد استفادت كثيرا من امتيازات الأسعار التي يسوق بها النفط السعودي إلى واشنطن.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن التواجد العسكري لأمريكا بصفة مباشرة في العراق منذ سنة 2003م، وفي منطقة الخليج العربي، تمت ترجمته عن طريق ضغوطات أمريكية، زادت حدتها على الحكومات العربية عموما، والسعودية خصوصا، ليس الهدف الرئيسي دعم الإصلاحات، وإنما سياسة تأمين الطاقة، إذ لا تزال السعودية تحافظ على مستواها الإنتاجي من البترول في الأسواق العالمية. حيث استقر ثمن برميل النفط عند 58 دولارا في " نيويورك " منذ بداية 2002م، ولهذا فإن الحكومة الأمريكية، كان ينتابها القلق بفعل ارتفاع أسعار البترول، ومن هنا حاولت الضغط على الشركة البترولية الوطنية السعودية " Aramco" من أجل زيادة الإنتاج البترولي من 9.5 مليون برميل إلى 11مليون برميل كل يوم.[2]

الاستثمار الأمريكي في الجزائر في مجال المحروقات:

بتاريخ 22 جوان 1990، أبرمت الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية حول تشجيع الاستثمارات، وكان ذلك في واشنطن، وتدخل هذه الاتفاقية ضمن إطار الاتفاقيات المعروفة باتفاقيات الاستثمار الخاصة لما وراء البحار، وتعتبرها هذه اتفاقية ضمان تقوم بتأمين أو إعادة تأمين الاستثمارات الأمريكية في الجزائر. [3]

كما أنه باعتماد قانون خاص في 04/ 12 /1991 الذي يغير ويكمل قانون المحروقات الذي صدر عام 1986، وهو ما أدى إلى تنشيط الاستثمارات الأجنبية في مجال المحروقات، هذا القانون سمح بإدخال تعديلات مهمة ساهمت في تحفيز الاستثمار منها:

-دخول الاستثمار الأجنبي في الحقول التي تم استغلالها، مقابل تسديد حق الدخول.

-تسهيل إجراءات دخول المؤسسات الأجنبية للاستكشاف.

1William B.Quandt,Saudi Arabia in the 1980 s :Foreign Policy,Security and Oil,(Washington :The Brookings Institution,1981),p139.

2-Thiery De Monterial et Philippe Defarges, « Arabie Saoudite :Contraintes extérieure et reforme sans - changement »,Ramses,n36,Septembre2006),p.172.

3 نسرين برجي ومبارك بوعشة، " الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية وتطوير قطاع المحروقات بالجزائر"، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، (سطيف: جامعة سطيف، ع، 05، 2005)، ص، 116.

-إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة الاختلاف. [1]

هذا ما أدى إلى اعتماد أكثر من 27 مشروعا في مجال التنقيب عن المحروقات، حيث بلغت استثمارات الشركات البترولية الأجنبية ما بين 1996-2000 مثلا 17.5 مليار دولار أمريكي، وهذا ما حفز شركة " سوناطراك " الجزائرية على توقيع اتفاقيات شراكة مع شركات أجنبية، وهذا ما مكن من حفر 52 بئرا بتروليا، واكتشاف 8 آبار خلال الفترة الممتدة من 1999-2001. [2]

المبادلات التجارية بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية:

توفر العوائد المالية الكبيرة للجزائر جراء صادرات المحروقات عندما تكون مرتفعة مما أدى إلى تدفق السلع والخدمات كاستيراد الآلات والتجهيزات الحديثة الضرورية التي لا ينتهجها القطاع الصناعي المحلي، واستيراد المواد الغذائية الضرورية لتلبية الحاجيات الأساسية، فنمو التجارة الخارجية مرتبط أساسا بنمو أرباح صادرات النفط. [3]

وحول حجم المبادلات التجارية بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، فقد بلغت التجارة الثنائية 12 مليار دولار عام 2010، حيث أن 11 مليار دولار، اعتبرت واردات أمريكية من الجزائر، شملت في معظمها النفط والغاز الطبيعي، كما أن هناك شركات أمريكية تعمل بالجزائر خارج المحروقات كذلك، وتنشط في مجالات كالمواد الغذائية، والمواد الصيدلانية والسلع الاستهلاكية والمعلوماتية وغيرها. [4]

وقد بلغت المبادلات التجارية بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية سنة 2013، 17.1 مليار دولار، فقد بلغت الصادرات الجزائرية للولايات المتحدة الأمريكية 4.8 مليار دولار أمريكي، في حين استوردت الجزائر 2.3 مليار دولار من الولايات المتحدة، وحسب تقديرات مجلس الأعمال الجزائري الأمريكي، فإنه يتواجد حوالي 100 مؤسسة أمريكية في الجزائر حتى 2013.

---

1 نسرين برجي ومبارك بوعشة، المرجع نفسه، ص، 116.

2 مصطفى بودرامة، " التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر "،(سطيف:جامعة فرحات عباس، أشغال المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة المنعقد في 7 - 8 أفريل 2008)، ص،28.

3 خميسة عقابي، النفط في العلاقات الأمريكية العربية: دراسة حالة الجزائر 1990-2014، (بسكرة: جامعة محمد خيضر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية، 2014-2015)، ص،219.

4 خميسة عقابي، المرجع نفسه، ص ص، 219 - 220.

وبهذا يمكن القول أن الجزائر، أصبحت شريكا اقتصاديا للولايات المتحدة الأمريكية، يعتمد عليه في شمال إفريقيا والعالم العربي، وظلت الجزائر تشكل خلال الأعوام الماضية الأخيرة أحد أكبر الأسواق لأمريكا. [1]

ومنذ 2002م، ازداد عدد الشركات النفطية العالمية العاملة في ميدان النفط الجزائري، وخصوصا منها شركات أمريكية مثل: " أندراركو " « Anadarko » "موبيل " « Mobil » " أموكو " « Amoco »"ربسول " « Repsol » " بي أكس هاملتون "BXP» « Hamilton " وغيرها. [2]

وقد وقعت سوناطراك في نوفمبر 2005م، اتفاقا لإنشاء شركة مختلطة مع الشركة الأمريكية اليابانية " أمريكا إيغل ترانسبور – ميستوري " لاقتناء ثلاثة سفن لنقل النفط، حيث تقوم الشركة المختلطة بالعمل لصالح سوناطراك بهدف نقل صادراتها.

وحسب مؤشرات إدارة المعلومات الأمريكية لسنة 2005م، فإن الاستثمارات المباشرة للولايات المتحدة الأمريكية في الجزائر، قد بلغت 4.1 مليار دولار معظمها في قطاع النفط ، وفي سنة 2006، تمكنت شركة " شل " الأمريكية من الحصول على عقدين للتنقيب عن 7 آبار للنفط، تبلغ قيمتها حوالي 60 مليون دولار، وما يمكن الإشارة إليه هو أن الجزائر تعتبر سادس مورد للنفط للسوق الأمريكية. [3]

وتبذل الولايات المتحدة الأمريكية جهودا حثيثة لتعزيز علاقاتها الثنائية مع الجزائر في الميدان الاقتصادي، على تنويع الاتفاقيات مع الجزائر، كتوقيع معاهدة إطار التجارة والاستثمار في جويلية 2001« Agrement Trade and Investisment Framework » ، وكان الهدف منها تطوير قطاعات استثمارية خارج البترول والغاز، وإنشاء غرفة للتجارة الأمريكية بالجزائر في 2002، لمراقبة مدى سير المبادلات التجارية بين الدولتين، وتأسيس مجلس الأعمال الجزائري الأمريكي في 16 سبتمبر 2002، الذي ينشط في مختلف الميادين كالصناعة والزراعة والبترول والمعلوماتية

1 خميسة عقابي، مرجع سبق ذكره، ص، 220.

2 علي مكيد وعماد معوشي، " الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية وآفاق التحول نحو اقتصاد السوق " ، **مجلة المستقبل العربي**، ع، 423، ماي 2014، ص، 114.

Kassim Bouhon, Strategie et présence économique des Etats Unis au Maghreb, (Bruxeelles : Etude présente par le Centre des Etudes Economique, 2010, p, 12 .

3

وغيرها، كما تم فتح نقاش حول اتفاقية الفضاء الحر في سبتمبر 2003، والتي تتعلق بحركة الملاحة الجوية. [1]

وقد سجلت الواردات الأمريكية من الجزائر ارتفاعا في العهدة الثانية للرئيس " بوش الابن (2000-2008)، حيث ارتفعت في 2004 من 7.409.5 مليار دولار أمريكي (سبعة ملايير وأربع مائة وتسعة مليون دولار أمريكي، لتصل إلى 19.354.8 مليار دولار أمريكي (تسعة عشرة مليار وثلاثمائة وأربعة وخمسون مليون دولار أمريكي)، ويعود هذا إلى زيادة الطلب على المحروقات، وزيادة أسعار البترول.

وانخفاض في قيمة الصادرات الأمريكية للجزائر، نظرا لارتباط واردات الجزائر بالأسواق الأوروبية. [2]

وقد سعى الرئيس " بوتفليقة " منذ مجيئه للسلطة إلى توطيد العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، خصوصا العلاقات الاقتصادية، من خلال دعوته لرجال الأعمال الأمريكيين، ومختلف الشركات البترولية الأمريكية إلى ضرورة الاستثمار في الجزائر نظرا للقدرات النفطية الكبيرة التي تمتاز بها الجزائر، وتحقيق المنفعة للطرفين، وحسب المتخصصين في هذا الشأن، فإن الجزائر كانت تريد تقاربا مع الولايات المتحدة الأمريكية على حساب فرنسا التي كانت مواقفها سلبية من الانتخابات الرئاسية 1999، (التي فاز بها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة كمترشح وحيد بعد انسحاب المترشحين الستة). [3]

ونظرا للاستثمارات النفطية الضخمة في الجزائر، هذا ما جعل الشركات البترولية الأمريكية تهتم كثيرا بقطاع المحروقات، لما يشكله من مكانة كبيرة ضمن الاقتصاد الجزائري. [4]

مشروع إيزنستات الأمريكي 1998:

أطلقته الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1998، وهو مشروع للشراكة الأمريكية المغاربية المعروف بمبادرة " إيزنستات " نسبة إلى وكيل وزارة الخارجية الأمريكية لشؤون الاقتصاد والأعمال الزراعية " ستيوارت إيزنستات " « Stewert Ezenshetat » في عهد الرئيس الأمريكي " بيل كلينتون "، وتم إحياءهذا المشروع بتسمية جديدة، وهو " البرنامج الاقتصادي

---

1 شريف عادل منصف، التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، (خميس مليانة: مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، تخصص: تحليل السياسة الخارجية، شرقي محمود مشرفا ومقررا، قسم العلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة، جوان 2015)، ص، 112.

2 شريف عادل منصف، المرجع نفسه، ص ص، 112- 113.

3 شريف عادل منصف، المرجع نفسه، ص، 87.

4 عقابي خميسة، مرجع سبق ذكره، ص، 206.

الأمريكي من أجل شمال إفريقيا "، هذه الشراكة شملت تونس والجزائر والمغرب، وكان الهدف منها رفع حجم الاستثمارات الأمريكية في هذه الدول الثلاث. [1]

ومن **الأهداف المعلنة** لهذا المشروع: – دعم التعامل الإقليمي بين الدول، وربطها بالاقتصاد الرأسمالي الأمريكي ضمن إطار العولمة.

– التأكيد على دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية.

التوصل إلى إرساء دعائم شراكة أمريكية مغاربية بناءا على قاعدة حوار سياسي واقتصادي بين قادة الدول الثلاث وقادة الولايات المتحدة الأمريكية.

غير أن هناك أهدافا أخرى ودلالات لهذه الشراكة ومنها:

– زيادة الاهتمام الأمريكي بهذه المنطقة التي تخضع للنفوذ الفرنسي والأوروبي. [2]

– احتواء الشراكة الأورو متوسطية لأن إسرائيل تعتبر الشريك الوحيد الذي يتمتع بكل امتيازات هذه الشراكة الأوروبية عكس الدول المغاربية.

– تعتبر المنطقة المغاربية سوقا كبيرة، وبوابة نحو الدول الإفريقية بالنسبة للاستثمارات الأمريكية، كما أن الهدف من المبادرة هو إلغاء الحواجز التجارية، وتحرير التجارة، وتدفق الاستثمارات على المنطقة، وتطوير القطاع الخاص.

والملاحظ أن كلا من الجزائر والمغرب وتونس قد قبلت بارتياح المبادرة الأمريكية. [3]

1– الضغوط الاقتصادية الأمريكية على الدول العربية والإسلامية:

للولايات المتحدة الأمريكية قواعد عسكرية قرب بحر قزوين، وذلك بهدف الهيمنة والتحكم في مصادر الطاقة في المنطقة، وأبرزها النفط، إذ لديها قواعد عسكرية في جورجيا، وذلك بحجة مكافحة الإرهاب والقضاء عليه، لكن حكومة الرئيس الأمريكي " بوش " الابن، سعت جاهدة من أجل تفويت الفرصة على الشركات البترولية الأمريكية الكبرى التي كانت ترغب في مد خط أنابيب البترول عبر الأراضي الإيرانية، وعوض ذلك أرادت الإدارة الأمريكية مد خط الأنابيب الذي تعتبر تكاليفه باهظة، والذي تعطي المؤشرات حوله إلى أنه سيكلف أربعة مليار دولار، ولكن بإمكانه نقل

---

1 ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية – الأوروبية على قضايا الأمة العربية (حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط، 1، 2007)، ص، 192.

2 المكان نفسه.

3 خميسة عقابي، النفط في العلاقات الأمريكية العربية: دراسة حالة الجزائر 1990–2014، (بسكرة: جامعة محمد خيضر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية، 2014–2015)، ص،227.

مليار برميل بشكل يومي من " باكو "، العاصمة التركمانية، وذلك مرورا بجورجيا إلى ميناء " جيهان " التركي.[1]

ومنذ أحداث 11 سبتمبر 2001م، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتشديد ضغوطاتها على البلدان العربية والإسلامية، وهو ما ساهم في الحد من دورها، ونفوذها على الصعيد الإقليمي. وبذلت أمريكا جهودا حثيثة لمنع هذه البلدان للحيلولة دون استفادتها من موقعها الاستراتيجي الهام، وأهم مثال على ذلك هو معارضة واشنطن الكبيرة بعدم تصدير بترول غاز بحر قزوين مرورا بإيران، بالإضافة إلى " مشروع مسار النقل بين قارة أوربا وقارة أسيا مرورا بالقوقاز " « TRACECA »، إذ لا يعبر إيران. وما تجدر الإشارة إليه أنه قد تراجعت الأهمية الإستراتيجية لإيران بالنسبة للدول الغربية منذ سقوط الاتحاد السوفيتي سابقا.[2]

وعلى الرغم من أنه، يمكن اعتبار إيران من أفضل المناطق التي يمكن أن يعبر من خلالها خط أنابيب بترول بحر قزوين، والذي يتمثل بالأساس في البترول التركماني ، إلا أن أمريكا عملت كل ما في وسعها لتعطيل ذلك المشروع، إذ تفكر في مد خط الأنابيب هذا مرورا بالصين، بالرغم من تكاليفه الباهظة، نظرا للمساحة الجغرافية الكبيرة للصين، أو مروا عبر الأراضي الأفغانية التي تعرف عدم استتباب الوضع الأمني وعدم الاستقرار السياسي، وفي هذا الصدد، يرى " راهول مهاجان " « Raoul Mahagan »: ضاعفت أمريكا من العقوبات الاقتصادية والتجارية، وحتى في قطاع الاستثمارات منذ سنة 1996م، وتصنيفها لإيران ضمن ما تم الاصطلاح عليه ب: حلف الشيطان.[3]

أما بالنسبة للجزائر، وغيرها من الدول البترولية الأخرى، فقد أصبحت تحت وطأة الضغوط منها الضغوط الأمريكية بضرورة الأخذ بسياسة طاقوية مقبولة، يكون الهدف منها هو تخفيض أسعار النفط.[4] لكن على الرغم من ذلك، بقيت أسعار النفط في ارتفاع متواصل.

---

1 يفجيني بريماكوف، العالم بعد 11 سبتمبر وغزو العراق، ترجمة: عبد الله حسن، (الرياض: مكتبة العبيكان، ط.1، 2004)، ص،142.

2 شيرين هنتر، " إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين: الانعكاسات الإستراتيجية والاقتصادية "، **دراسات عالمية**،ع،38، 2001، ص ص،13-14.

3 راهول مهاجان، السلطة المطلقة: الهيمنة الأمريكية على العراق، ماذا بعد؟، ترجمة: بشار حيدر، (بيروت: الشركة العالمية للكتاب، **سلسلة عين**، ط.1، 2006)، ص،64.

4 - F.Gregory Gause, « The Foreign policy of Saudi Arabia »,In :Anoushivan EhTeshami,The Foreign Policies of Middle East States,(London :LymeRienner Publishers and Raymond Hinne Busch,2002),p,208.

أصدر " المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية " تقريرا (مقره المعهد العاصمة البريطانية لندن)، بتاريخ الثلاثاء 13 مارس 2003م، إلى أن أمريكا، بذلت جهودا كبيرة لخصخصة القطاع البترولي في العراق، وذلك من أجل التأثير في أسعار النفط، وتخفيض اعتمادها الكبير على النفط السعودي.[1] غير أنه وبالرغم من هذه النوايا الأمريكية، ظل الطاقة البترولية السعودية ذا أهمية قصوى في السياسات الاقتصادية لأمريكا.

وبالتالي، بالإمكان الإشارة إلى عنصر مهم، وهو أن النفط، يعتبر من أبرز محددات الاقتصاد بالنسبة للسياسة الأمريكية، فالحرب الأمريكية على أفغانستان في 2001م، وبعدها على العراق في 2003م، كانت بهدف حماية منابع النفط والغاز الطبيعي، وتأمين إمداداته، في الخليج العربي، واسيا الوسطى.

2- الآثار الاقتصادية للسياسة الأمريكية على الدول العربية والإسلامية عموما والجزائر خصوصا:

اعتبر محللون أن عددا من البلدان العربية والإسلامية، ستكون لها خسارة كبيرة لعشرات الملايير من الدولارات التي تم إيداعها في المصارف والمؤسسات المالية الغربية، بفعل هجمات 11 سبتمبر 2001، حيث أن الاستثمارات السعودية على سبيل المثال لا الحصر، وصلت إلى ما يفوق 200 مليار دولار، ومن المحتمل أن تخسر السعودية ما قيمته 28 مليار دولار، بسبب انخفاض أسواق المال والأعمال، وغلق البورصات في الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

وتجدر الإشارة كذلك، إلى أن هجمات 11 سبتمبر 2001م، أدت إلى إفراز العديد من الانعكاسات على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية على كل الدول العربية والإسلامية، حيث أصبح العالم العربي والإسلامي مستهدفا بحجة مكافحة الإرهاب، ولم تأخذ هذه الحرب صورة عمليات عسكرية فقط، وإنما قد اتخذت صورا أخرى، فعلى الصعيد الاقتصادي، تأثرت هذه الدول بدرجات مختلفة، فأسعار البترول، شهدت تراجعا، وهو ما أدى إلى انخفاض مداخيل البلدان البترولية، إذ أن رؤوس الأموال والاستثمارات التي تمتلكها بعض الدول في الخارج، تعرضت إلى خسائر كبيرة، ومختلف الخسائر التي شملت قطاعات عديدة كالطيران والتأمين والسياحة، وغيرها.[3]

---

1 .....، " تقرير دولي: بترول العراق بديل أمريكا لبترول الخليج "، **صحيفة الأهرام**، ع، 42528، السنة 127، 15 ماي 2003، ص،03.

2 محمد سلامة النحال، مرجع سبق ذكره، ص،46.

3 حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص،331

وفي هذا الصدد، أعلن الرئيس الأمريكي " بوش " الابن الحرب على الإرهاب في نهاية عام 2001م، وبين السفير السعودي في واشنطن إلى أن بلاده ستقوم بدعم هذه الحرب، وأضاف أن السعودية ستعمل من أجل الحفاظ على استقرار أسعار النفط، وخير دليل على ذلك، أن المملكة، قامت بإرسال حوالي 09 ملايين برميل من النفط لأمريكا، وهذا ما أدى إلى انخفاض أسعار البترول من 28 دولارا للبرميل إلى 22 دولارا للبرميل.[1]

وبعد هجمات 11سبتمبر2001م، والتوتر في العلاقات الأمريكية السعودية خصوصا والعربية والإسلامية عموما، اعترفت أمريكا بأن صادراتها إلى المملكة، وصلت إلى مستويات منخفضة، منذ خمسة عشرة سنة، بفعل المقاطعة السعودية للسلع والبضائع والخدمات الأمريكية في السنوات الأخيرة، وقيام السعودية بسحب أمواها الضخمة من المصارف الأمريكية، حيث أصيب البنك السعودي الأمريكي في المملكة، بتأزم وضعه المالي بسبب سحب أرصدة مالية منه، وصلت إلى 600 مليون دولار، خصوصا إذا علمنا أن أغلب ملكيته تعود للسعودية.[2]

وقد بينت إحصائيات اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا التابعة لهيئة الأمم المتحدة أن هجمات 11 سبتمبر 2001م، أدت إلى انخفاض نسبة النمو الاقتصادي في السعودية من 4.5 بالمائة عام 2000م إلى 2.5 بالمائة عام 2001م، والى 1.8 بالمائة عام 2002م.[3]

وشهدت أسواق الأسهم الدولية، هي الأخرى هبوطا كبيرا بعد اعتداءات 11 سبتمبر 2001م، وحتى نهاية عام 2001م، بنسبة وصلت إلى 9.3 بالمائة في السعودية، بالإضافة إلى تراجع الطلب الدولي على البترول بفعل تراجع معدلات النمو الاقتصادي، والانعكاسات السلبية لأحداث 11 سبتمبر على قطاع السياحة والطيران.[4]

وقد عرف سعر البرميل من النفط تراجعا من 27.6 دولار سنة 2000 إلى 22 دولارا سنة 2001م، بانخفاض وصل إلى 20 بالمائة، وبالتالي، تدنت عائدات النفط في كل من الجزائر

---

1 يوسف خليفة اليوسف، " عندما تصبح السلطة غنيمة: حالة مجلس التعاون الخليجي "، **المستقبل العربي**، ع،351، ماي 2008، ص ص،79-80.

2 سليمان الفرزلي ، " مناطق اقتصادية للتجارة الحرة: الشرق الأوسط الأمريكي: عرب بلا عروبة !"، **مجلة الحدث العربي والدولي**، ع،29، جوان2003، ص،19.

3 إبراهيم نافع، انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، ط.1، 2003)، ص،18.

4 إبراهيم نافع، المرجع نفسه، ص، 19.

والسعودية بحوالي 23 بالمائة، وانخفض دخل السياحة العربية بما يقارب 10 مليار دولار، وتراجع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر وفي العالم العربي وغيرها.[1]

وفي نفس المسار، يرى بعض الخبراء بأن الجزائر، وباقي الدول العربية البترولية ، كان بالإمكان أن تحدث فيها أزمة اقتصادية خانقة في حالة انهيار وتدني أسعار البترول إلى 10 دولارات للبرميل الواحد.[2]

اتخذت أمريكا ما أصطلح عليه بسلوك الخيانة « Trahison » في علاقاتها مع بعض البلدان العربية والإسلامية، عقب هجمات 11 سبتمبر 2001م، وهذا ما كانت له انعكاسات سلبية على التحالف الأمريكي السعودي، والذي يعود تاريخه إلى عام 1945م، لأن 15 متهما في الهجمات من بين 19 متهما، كانوا مواطنين من السعودية، مثل " بن لادن "، وبهذا اتخذت أمريكا قرارا بتحديد طرق تعاملها مع النظام السعودي دون التفريط في مراقبة النفط، والتي تقدر مختلف الإحصائيات، احتياطي السعودية العالمي من البترول ب25 بالمائة من الاحتياطي العالمي، بالإضافة إلى أن هناك مابين 150 إلى 200 مليار دولار من الأموال السعودية مستثمرة في أمريكا، بيد أن السعودية تشهد أزمة مالية كبيرة، فديونها بشكل عام تبلغ حوالي 110 بالمائة من ميزانيتها، والبطالة تشمل ما بين 15 إلى 20 بالمائة من السكان، إضافة إلى عائق اليد العاملة الأجنبية.[3]

وفي نفس السياق، توترت العلاقات الأمريكية العربية عموما والأمريكية السعودية خصوصا، بعد هجمات 11سبتمبر 2001م، غير أنه في خضم الحرب على العراق في مارس 2003م، قامت السعودية بضخ كميات معتبرة من النفط.

وقد قام الأمير عبد الله بإقناع المسئولين الأمريكيين بأن بلاده ستكون دائما حاضرة لتأمين إمدادات النفط لأمريكا. وما زاد في توثيق التعاون الكبير بين أمريكا والسعودية، هو النفط الذي تم استعماله كصفقة، النفط للولايات المتحدة الأمريكية نظير حماية أمن المملكة، والذي تم ترسيخه منذ 60 سنة، ففي فبراير من سنة 1945م، بين " فرانكلين روزفلت " Franklin Roosvelt والملك "

1 المكان نفسه.

2 قصي صالح الدرويش، " الجميع يتحدث عن التغيير في الأسابيع القادمة: السعودية – أسئلة ملحة واحتمالات مطروحة –"، **مجلة الحدث العربي والدولي**، ع، 15، كانون الأول2001، ص،24.

3Frederic Encel, « L'Arabie Saoudite est la vraie cible »,**L'expansion**,Avril2003,N 674,p.8.

عبد العزيز ابن سعود "، وقد تجلى وقتئذ أن هذا الاتفاق الذي وصف بالتاريخي قد ولى زمنه، بيد أن الطرفان، قد تجاوزا هذا التوتر في علاقتهما.[1]

وفي نفس المقام، يمكن الإشارة إلى أن أمريكا قد أنتجت ما يصل إلى خمسة ملايين برميل في اليوم من البترول العراقي، وهذا ما كان له تأثير كبير على الاقتصاد الجزائري، وباقي الدول العربية المنتجة للنفط.[2]

وحول الآثار الاقتصادية للعولمة على الدول العربية والإسلامية، ترى " مي العبد الله ": أن سياسات الخصخصة والانفتاح الاقتصادي، التي دعمتها أمريكا، قد أدت إلى محو الطبقة المتوسطة في العالم العربي، بل والعالم بأسره بما في ذلك الجزائر، وفي حقيقة الأمر أن الخوصصة، قد أدت إلى تحويل السلطة من الصفوة السياسية إلى يد الصفوة الاقتصادية.[3]

يمكن الإشارة في هذا الصدد إلى أن الجزائر، قد أثرت فيها أحداث 11 سبتمبر 2001م، حيث انخفضت الأسهم بشكل كبير، وتدنت أسعار النفط إلى معدلات قياسية، وهو ما انعكس بصفة سلبية على الأوضاع الاقتصادية فيها، وقلت فيها مشاريع الاستثمار، وهو ما أدى كذلك إلى تفشي وانتشار ظاهرة البطالة.

ويمكن القول كذلك، أنه كان من الممكن أن تؤدي العقوبات الاقتصادية الأمريكية ضد عدد من الدول، ومن أبرزها إيران على سبيل المثال لا الحصر إلى إحداث تغيير في النظام السياسي الإيراني، من خلال جعله، يتخلى عن سياساته المناوئة لأمريكا، غير أن هذه العقوبات لم تجد نفعا، الأمر الذي أدى بحكومة الرئيس الأمريكي " جورج بوش " الابن إلى اعتبار أن العقوبات، قد فشلت في تحقيق أهداف أمريكا. [4]

المطلب الثاني: الإصلاحات الاجتماعية والثقافية

1Mireille Deuteil, « Arabie Saoudite-Etats-Unis :Amis-amis malgré tout »,**Le Point**,N1670,Jeudi 16 Septembre 2004,p p.46-47.

2 فوزي صلوخ، مقاربات دبلوماسية لنزاعات إقليمية ودولية، (بيروت: دار المنهل اللبناني للنشر بالاشتراك مع مكتبة رأس النبع للتوزيع، ط.1، 2006)، ص،198.

3 مي العبد الله، الاتصال والديمقراطية: الفضائيات والحرب الإعلامية، تقديم: سليم الحص، (بيروت: دار النهضة العربية، ط.1، 2005)، ص،417.

Jo Anne Hart, « Perceptions and Courses of Actions toward Iran », **Millitary Review**, n 2, 4-

سيتم التطرق للمطالب الأمريكية الداعية إلى ضرورة إصلاح المنظومة التربوية، وحتى الاجتماعية.

في هذا الخصوص، يرى " محمود بن محمد سفر " : إن الضغوط المستمرة على البلدان العربية والإسلامية بما فيها الجزائر، لمراجعة المناهج التربوية والتعليمية، ومراقبة مضامينها، والقيام بحذف كل الكلمات والعبارات التي تشير إلى عدم التسامح مع الأطراف الأخرى، حسب المفهوم الأمريكي لمضمون التسامح. فالباحثون الأمريكيون لديهم حجة في ذلك، وهي احتواء المناهج التربوية والثقافية والتعليمية في عدد من البلدان العربية والإسلامية على ما يساهم في التطرف، والعنف والإرهاب.[1]

وفي نفس السياق كذلك، يرى " وليام كريستول " « William Kristol » ، والذي يوصف بأنه من المحافظين الجدد، بأنه يتوجب على أمريكا أن تعيد التفكير في علاقاتها مع الأنظمة التي توصف بأنها معتدلة، غير أنها في حقيقة الأمر، أنظمة مستبدة، ترفض التوجهات والنموذج الأمريكي، وبقمعها وسياساتها الثقافية، تدفع مواطنيها إلى القيام بالعنف والإرهاب، حيث ركز " كريستول " على السعودية، التي تم اتهام عدد من رعاياها ، بضلوعهم في أحداث 11سبتمبر 2001م، ويرى كذلك أن العقيدة الوهابية في المملكة، تعتبر مصدرا للإسلام الراديكالي، والعداء للغرب ولأمريكا، حيث صرفت الحكومات الأمريكية المتتالية النظر عن هذه الظاهرة.[2]

وقامت بالمحافظة على ما سماه " وليام كريستول "، وهم الشراكة الإستراتيجية الأمريكية السعودية. إذ يرى أنه لا بد من فرض إصلاحات معمقة على الصعيد الداخلي، لتغيير النظام الثقافي في المملكة، وتطويره، وحتمية التخلي عن الراديكالية (الثورية) الوهابية، وإدخال النهج الديمقراطي القائم على التعددية السياسية والحزبية، والذي يجب تعميمه على المستوى العربي والإسلامي.[3]

ومن الخطط البارزة التي تم تقديمها للحكومة الأمريكية، ما قدمه المفكر " لوران موراويك " « Laurens Moraweek »، الذي أشار في دراسة موجهة إلى مجلس السياسات الدفاعية بوزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، وهذا ما أدى إلى تفجر موجة غضب في أمريكا ضد السعودية، والتي اعتبرت منبعا للإرهاب، انطلاقا من المحيط الثقافي الذي

---

1 محمود بن محمد سفر، مرجع سبق ذكره، ص،161.

2 السيد ولد أباه، عالم ما بعد 11سبتمبر2001: الإشكاليات الفكرية والإستراتيجية، (بيروت: الدار العربية للعلوم، ط.1، 2004)، ص،127.

3 السيد ولد أباه، المرجع نفسه، ص، 127.

يتغذى وينشأ منه التطرف. وتأتي على رأس قائمة المنظمات التي تمنح الدعم المالي، جمعيات الإغاثة الإسلامية، والدعم الذي تقدمه المساجد ودور العبادة، ومختلف المراكز الإسلامية على المستوى الخارجي.[1]

ولا تكتف الولايات المتحدة الأمريكية في ضغوطاتها على الدول العربية والإسلامية، بمطالبها بحتمية التعاون والتنسيق معها لتقديم معلومات استخباراتية للقبض على أفراد متهمين بالإرهاب، وإنما الأمر يتجاوز ذلك إلى أنه يتوجب القيام بالعديد من التغييرات على المناهج التربوية التعليمية والثقافية، وضرورة وقف نشاط وعمل الجمعيات ذات الطابع الخيري، ومراقبة أعمالها المالية، وخلق مجتمع متفتح، والقيام إصلاحات سياسية، وإعطاء دفع للمشاركة السياسية وتفعيلها، وهذا ما يسبب الكثير من المشكلات والإحراج للبلدان العربية والإسلامية.[2]

وفي نفس السياق، قامت أمريكا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بالضغط على الجزائر وعدد من البلدان العربية والإسلامية، لفرض قيود والتضييق على الجمعيات الخيرية، وما قامت به من نشاطات خيرية وتطوعية بحجة أن هذه المنظمات، قامت بدعم العنف والإرهاب سواء من الناحية المادية أو المعنوية. وعلى اعتبار أن هذه الجمعيات تنتمي إلى تنظيمات المجتمع المدني، إذ تم التضييق عليها، ومن هنا استقلاليتها فقدت القدرة على التحرك والاستقلالية.[3]

وقد واجهت جهود الحكومة الجزائرية، وباقي الدول العربية والإسلامية لإصلاح المنظومة التربوية، معارضة من طرف رجال الدين ودور العبادة (من مساجد وزوايا)، والتي من الممكن أن تؤدي لا محالة إلى استبعاد الدين عنها، واتهام النظم السياسية بالخضوع للضغوطات الأمريكية.[4]

ويمكن اعتبار المطالب الأمريكية، وضغوطها على الجزائر خصوصا، والدول العربية والإسلامية عموما، في ما يتصل بتغيير المناهج التربوية والدينية، وممارسة الرقابة على الأعمال الخيرية، والتضييق عليها، وهذا ما أدى في نهاية المطاف إلى زيادة درجة الاحتقان السياسي، والأزمات داخل هذه الدول. فالقضايا الدينية تمتاز بطابع الحساسية، وأي محاولات للمساس بها، من

---

[1] هانئ رسلان، " تعقيدات التحول السياسي في السعودية"، **ملف الأهرام الاستراتيجي**، ع،102، السنة التاسعة، يونيو2003، ص،65.

2 هانئ رسلان، مرجع سبق ذكره، ص، 65.

3 حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، مارس 2005)، ص ص،198.

4……,Foreign policy Aspects of the war against Terrorism,(London :House of Commons Foreign Affairs Committee, **Fourth Report of session 2005-2006**,June 2006),p.53.

الممكن أن تؤدي إلى ردود أفعال عنيفة من قبل المواطنين، وهو ما من شأنه أن يتمخض عنه، تهديد للأمن والسكينة والاستقرار السياسي على الصعيد الداخلي، خاصة، وأن الجمعيات ذات الطابع الخيري، كان لها دور مهم في التخفيف من وطأة التكاليف الاقتصادية والاجتماعية باتجاه الشرائح الاجتماعية الفقيرة، فوضع العراقيل لأعمال هذه الجمعيات الخيرية، كانت له تبعات سلبية على مختلف الفئات الاجتماعية الهشة وذات الدخل المحدود.[1]

كل الدول تقريبا، تعرضت للغزو الثقافي ضمن إطار مظاهر وتمثلات العولمة، التي أضحت المعمورة بفضلها عبارة عن قرية مصغرة، وهذا ما يؤدي إلى تصدير قيم ومبادئ الحضارة الغربية إلى الدول العربية والإسلامية، وهو ما يشكل تهديدا كبيرا على إرثها الثقافي والحضاري.

بيد أن عددا من البلدان، ونظر لغنى تاريخها وحضارتها وديانتها، والتي تمتاز بزخم كبير، وهو ما يمكنها من الحفاظ على خصوصيتها العربية والإسلامية.

آثار السياسة الأمريكية اجتماعيا وثقافيا على عدد من الدول العربية والإسلامية:

أدت الحرب على أفغانستان في نهاية سنة 2001م إلى نزوح اللاجئين الأفغان إلى الأراضي الإيرانية، والذين تم تقدير عددهم باثنين مليون لاجئ أفغاني. وحتى الدول المجاورة الأخرى.[2]

بالإضافة إلى أن الحرب على العراق، قد أدت في سنة 2003م، إلى زيادة عدد اللاجئين العراقيين في دول الجوار كالأردن وسوريا وغيرها، وحتى إيران، إذ تخوفت هذه الأخيرة من الإقدام على تقسيم العراق، والذي من الممكن أن يؤدي إلى تأثرها بمثل هذه الخطوة، لأن 10 بالمائة من مواطني إيران هم أكراد، ولهذا تتخوف هذه الدولة من تأسيس دولة كردية في الشمال العراقي، تكون لها آثار سلبية عليها.[3]

وفي سياق انعكاسات هجمات 11 سبتمبر 2001م، أجرى الباحث " وحيد تاجا " حوارا مع أمين عام الجماعة الإسلامية اللبنانية، الشيخ " فيصل المولوي "، تم الحديث في هذا اللقاء عن آثار الهجمات على العالمين العربي والإسلامي، بحيث رأى هذا الشيخ أن الهجوم السياسي عقب اعتداءات سبتمبر، تمثل في محاصرة جل البلدان العربية والإسلامية، ووضعها بين بديلين لا ثلاثة

---

1 حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص ص،335-336.

2 أحمد يوسف أحمد وأحمد السيد النجار وآخرون، حال الأمة العربية 2005: النظام العربي: تحدي البقاء والتغيير، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط،2، ماي 2006)، ص،133.

3 المكان نفسه.

بدائل، والتي تمثلت في عبارة الرئيس الأمريكي " جورج بوش " الابن " مع أمريكا أو مع الإرهاب "، والموجة الأمريكية التي وجهتها على الصعيد الثقافي، المتمثلة في الهجمة على مبادئ الإسلام، والرغبة الأمريكية والغربية في إحداث تعديلات على البرامج الدينية، ومختلف مناهجها لتتوافق مع المبادئ الأمريكية، وقد بدأ هذا بصفة فعلية في السعودية، وذات الأمر حدث للكثير من البلدان الأخرى .([1]) بما فيها الجزائر.

ما يمكن الإشارة إليه، هو أن جل البلدان العربية والإسلامية، عرفت غزوا ثقافيا، لكن بنسب متفاوتة، وهذا ما ساهمت فيه موضوع العولمة، الذي تتعدد أبعاده، فقد أصبح العالم بفضلها عبارة عن قرية مصغرة، وما تجدر الإشارة في هذا السياق كذلك، هو أنه على الرغم من ردود الأفعال من طرف البلدان العربية والإسلامية، وسعيها لوقف مد هذا الغزو، ونتائجه على الدول والمجتمعات ككل للحفاظ على خصوصياتها الحضارية والثقافية، غير أن مظاهر العولمة في ما يتصل بالشق الثقافي، تظهر، وأنها كانت تمتد إلى شتى جوانب الحياة في هذه البلدان، إلا أن هذا لا يدل حتما على أن هذه الدول، قد تخلت عن مبادئها وتقاليدها، وإرثها التاريخي والحضاري.

1 وحيد تاجا، الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) 2001: حوارات فكرية، (دمشق: دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، ط.1، مارس 2003)، ص ص،210-211 .

المطلب الثاني: ردود أفعال الدول العربية والإسلامية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

سيتم التطرق لأهم ردود أفعال الدول العربية والإسلامية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك بالتعرض لعدد من المسائل والقضايا.

1- ردود الأفعال العربية والإسلامية الاقتصادية:

لابد من الإشارة إلى موقف عدد من الدول التي عانت من العقوبات الاقتصادية الأمريكية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر إيران، فقد أدرك الساسة الإيرانيون، أن العقوبات التي وقعتها أمريكا في حق دولتهم، تعتبر من الأسباب التي أدت إلى وجود مشاكل وأزمات اقتصادية، عانت منها كثيرا، والسبب في ذلك هو نقص الاستثمارات الأجنبية فيها، وهذا ما أدى بنائب وزير الاقتصاد والمالية الإيراني " محمد خزاي " في سنة 2005م، للقول أنه يجب التفكير في كيفية جلب استثمارات أجنبية، وأنه لا بد من تمهيد الطريق لجذب رؤوس الأموال الخارجية.[1]

وهذا ما سعت إيران إلى تحقيقه فعلا، إذ أنها عملت على مستوى سياستها الخارجية على الاعتناء بالميدان الاقتصادي، وخصوصا بالاستثمارات في شتى القطاعات الاقتصادية، كالقطاع النفطي، وذلك بتقديمها لمجموعة من الامتيازات، والتحفيزات للشركات العاملة في هذا المجال، حيث عملت على تمتين وتوطيد علاقاتها مع الصين أكثر من السابق، أي قبل عام 2000م، وحتى مع بلدان الاتحاد الأوروبي، وبلدان أمريكا اللاتينية، وغيرها من البلدان الأخرى، وهذا ما تم اعتباره بمثابة ردود أفعال إيرانية على الحصار والعقوبات الأمريكية.

أما بالنسبة لبعض البلدان العربية والإسلامية، فإنه في ما يتصل بالنداءات التي دعت للإصلاح الاقتصادي، فقد دعت المعارضة السياسية في هذه الدول سواء داخليا أو خارجيا إلى التوزيع العادل لمختلف الثروات والموارد. واتخاذ كافة الإجراءات لمكافحة الفساد بشتى أشكاله، وتنويع مصادر دخل هذه البلدان.[2] غير أن ردود أفعال الحكومات العربية والإسلامية، لم يتم تجسيدها بطريقة ملموسة في هذا المنحى.

---

1 كينيث بولاك وراي تاكي، " الحملة على طهران "، **سلسلة ترجمات الزيتونة**،ع، 10، أبريل 2005، ص،04.

2 أحمد المصري، مرجع سبق ذكره، ص،43.

وقد عملت العديد من الدول العربية والإسلامية، بعد هجمات 11 سبتمبر 2001م، على التنويع في الشركاء الاقتصاديين والتجاريين، ولم تقم بالاعتماد على المبادلات التجارية مع أمريكا، خصوصا دول الخليج العربي، وفي مقدمتها السعودية، فاتجهت هذه الأخيرة مثلا لتوقيع اتفاقيات اقتصادية مع كل من الصين وروسيا وبريطانيا، وباقي بلدان العالم، كردود أفعال منها لمحاولة التخفيف من تبعيتها لأمريكا في المجال الاقتصادي، ونفس الأمر ينطبق على الجزائر، التي هي الأخرى تسعى لتنويع شركاءها الاقتصاديين وعدم الاعتماد فقط على فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

2- ردود أفعال البلدان العربية والإسلامية الاجتماعية والثقافية:

منعت حكومات بعض البلدان العربية والإسلامية، أئمة المساجد ودور العبادة من ممارسة دعاء " القنوت " ضد الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على كل من أفغانستان في نهاية سنة 2001م، والعراق في بداية سنة 2003م، إذ اتخذت عدد من الحكومات العربية والإسلامية، مجموعة من التدابير ضد الجمعيات ذات البعد الخيري والإنساني، والقيام بجمعها، والعمل على توزيعها بإشراف ورقابة مجموعة من المستشارين الأمريكيين في المؤسسات المالية والبنوك، وإغلاق عدد من الجمعيات الخيرية، وإدخال تعديلات على البرامج التربوية والتعليمية، وفق الطلبات والنداءات والتوصيات الأمريكية، وهذا ما زاد من موجات الغضب في بعض الدول كالسعودية مثلا ضد التواجد العسكري الأمريكي بها، وضد التحالف السعودي الأمريكي وانصياعها للتوجهات الأمريكية.[1]

والملاحظ كذلك، هو أن أغلب البلدان العربية والإسلامية، تعرضت لضغوطات في الميدان الثقافي، والتي تتمثل بالأساس في حتمية إصلاح المناهج التعليمية، بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، وقد اختلفت درجة استجابة هذه البلدان لهذه النداءات والطلبات الأمريكية، أما الجزائر، فقد استجابت للضغوط الأمريكية في هذا المجال، فقد قامت بحذف الآيات التي تحث على الجهاد، وإعادة إصلاح المنظومة التعليمية والتربوية، لأن الولايات المتحدة الأمريكية، اعتبرت أن المناهج والنظم الثقافية العربية والإسلامية، تعتبر بمثابة أرضية خصبة لنشوء الإرهاب والتطرف، ومن هنا تظهر قدرة كل نسق سياسي لدولة ما على التعامل والتعاطي مع السياسة الخارجية الأمريكية، إما إيجابيا أو سلبيا.

1 متروك الفالح، مرجع سبق ذكره، ص،19.

المبحث الخامس: آثار أحداث 11 سبتمبر 2001م على الحركات الإسلامية والثورات العربية

سيتم التركيز من خلال هذا المبحث على آثار أحداث 11 سبتمبر 2001م على الحركات الإسلامية، وثورات " الربيع العربي "، وأهم نتائجها.

المطلب الأول: آثار أحداث 11 سبتمبر 2001م على الحركات الإسلامية

من خلال هذا المطلب، سيتم التطرق لآثار أحداث 11 سبتمبر على الحركات الإسلامية.

قبل ذلك لا بد من الإشارة لطبيعة وواقع العلاقات الأمريكية الجزائرية.

العلاقات الجزائرية الأمريكية:

تتميز الفترة الممتدة من 1990 إلى 1992م، بعدم الاهتمام الأمريكي بتطورات الوضع السياسي في الجزائر، وهو ما تم اعتباره حذرا وترددا أمريكيا حيال الأزمة الجزائرية، ويمكن القول أن هناك سببين يفسران الموقف الأمريكي من هذه المرحلة:

1- لأن الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الفترة 1990-1992، كانت منشغلة بإدارة الأزمة الخليجية الثانية (تحرير الكويت من الغزو العراقي) ونتائجها، للحفاظ على المصالح الحيوية الأمريكية في الخليج العربي.[1]

2- إدراك الولايات المتحدة الأمريكية لأولوية فرنسا في إدارة الأزمة الأمنية في الجزائر من منطلق أنها نفوذ فرنسي.[2]

الاهتمام الأمريكي بالجزائر:

---

1 مراد حجاج، التنافس الفرنسي الأمريكي علة منطقة المغرب العربي، (الجزائر: مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008)، ص، 131.

2 المكان نفسه.

اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة المغاربية عموما والجزائر خصوصا، نظرا لعدة أسباب:

1- التغلغل السوفياتي في الستينيات والسبعينات في إفريقيا، والذي شكل تهديدا للمصالح الأمريكية والأوروبية.

2- القلق الأمريكي من سياسة الرئيس الراحل " هواري بومدين " خاصة قاريا من خلال جهوده الاستقلالية ضمن منظمة الوحدة الإفريقية، وعلى صعيد العالم الثالث من خلال حركة عدم الانحياز، وعلى مستوى منظمة الأوبك (الدول المصدرة للنفط)، وقضايا النظام الاقتصادي العالمي، والتعاون السياسي والعسكري الجزائري والليبي مع الاتحاد السوفياتي سابقا.[1]

3- العداء الأمريكي لليبيا عربيا وإفريقيا، ودعمها للحركات الفلسطينية واللبنانية والحركات اليسارية والثورية في إفريقيا وأمريكا الجنوبية، وهذا ما نتج عنه الحصار الاقتصادي على ليبيا بعد أزمة " لوكربي "، وتصنيفها كدولة ترعى الإرهاب.

4- حرص الولايات المتحدة الأمريكية منذ التسعينيات على دفع دول المغرب العربي لإقامة سلام شامل مع إسرائيل. [2]

لكن بعد الحرب الباردة، برزت عدة عوامل إقليمية ودولية، أدت إلى الاهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي، أهمها: الأزمة الأمنية في الجزائر، القضية الصحراوية، والأوضاع الاقتصادية في المغرب العربي، وعلاقات نخبها الحاكمة بالإدارة الأمريكية، والأصولية الإسلامية وخطر الإرهاب، خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.[3]

للجزائر دور أساسي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من خلال:

1- الإمكانيات الاقتصادية من مواد أولية بالأخص البترول والغاز، سوق داخلية كبيرة، وفرص استثمار ضخمة، وهذا ما يعزز تطوير العلاقات الاقتصادية بين الدولتين التي تعرف تعزيزا متواصلا.

2- الاعتماد على الدبلوماسية الجزائرية قاريا لتسوية النزاعات في إفريقيا، مثل : ما حدث بالنسبة للنزاع الإثيوبي الإريتري.

---

1 عقابي خميسة، " النفط في العلاقات الأمريكية-العربية: دراسة حالة الجزائر (1990-2014)، (بسكرة: مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية، عمر فرحاتي مشرفا، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، 2014- 2015)،ص، 198.

2 المكان نفسه.

3 عقابي خميسة، المرجع نفسه، ص ص، 198-199.

3- دور الجزائر في الحرب على الإرهاب خاصة في التعاون في البحر الأبيض المتوسط، وفي منطقة الساحل الإفريقي.[1]

كما أن للجزائر دور كبير في التعامل مع ظاهرة الحركات الإسلامية المسلحة، حيث انتقلت من ظاهرة العنف إلى مرحلة السلم والمصالحة الوطنية، ونظرا لموقعها الاستراتيجي في البحر المتوسط، فهي تعتبر شريكا استراتيجيا لحلف شمال الأطلسي، ونظرا للاكتشافات الكثيرة لآبار النفط في الجزائر، كل هذا جعل سياسة الطاقة الأمريكية، تفكر في تنويع مصادر إمداداتها البترولية من الجزائر، وذلك لتجنب الأزمات البترولية في الشرق الأوسط.[2]

أضف إلى ذلك المكانة التي تحتلها الجزائر في سوق الطاقة عالميا، وذلك راجع لكونها عضوا فاعلا داخل منظمة الأوبك، وموقع الجزائر المهم والقريب من منابع النفط الإفريقية المهمة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، والاحتياطي الكبير من الغاز الطبيعي، حيث تعتبر ثالث دولة مصدرة له.[3]

الاهتمام الأمني الأمريكي بالجزائر:

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعزيز التعاون والتنسيق الأمني مع الجزائر، وحتى دول المغرب العربي والساحل الإفريقي، وذلك لتحقيق جملة من المصالح والأهداف:

- تأمين شمال إفريقيا من أي نشاطات إرهابية، خاصة من طرف تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي خصوصا في جانفي 2007.[4]

- منافسة النفوذ العسكري الروسي في منطقة المغرب العربي،خصوصا مع الجزائر، خاصة عندما كانت أسعار البترول مرتفعة (تنشيط مداخيل المركب الصناعي العسكري الأمريكي).

- السعي الأمريكي للحصول على تسهيلات عسكرية بعد تخفيض عدد القوات الأمريكية في أوروبا، ويتم ذلك من خلال برامج الشراكة بين الحلف الأطلسي ودول جنوب البحر المتوسط.[5]

التعاون الأمني الأمريكي الجزائري:

---

1 عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص،73.

2 عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص، 73.

3 المكان نفسه.

4 أمينة رباحي، التعاون والتنافس في العلاقات الأورو – أمريكية، (الجزائر: مذكرة لنيل شهادة الدوكتوراه في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007)، ص، 48.

5 أمينة رباحي، مرجع سبق ذكره، ص، 48.

امتاز التعاون الأمريكي الجزائري بالنشاط في مجال محاربة الإرهاب، وتعدد الأبعاد، وكان التفاعل بين الدولتين في الميادين التالية:

– مشاركة الجزائر في الحرب الأمريكية على الإرهاب، لأنها كانت تعتبر أن القضاء على هذا الخطر، لا يتم إلا عبر مشاركة المجتمع الدولي، واتضح ذلك من خلال قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1373.

– تبادل المعلومات الاستخباراتية والتعاون بين وزارتي دفاع البلدين.[1]

– التعاون في المجال القضائي خصوصا في ما يتصل بالجزائريين الستة والعشرين.

واستفادت الجزائر من مساعدات عسكرية أمريكية، بلغت في 2001م، 121000 دولار أمريكي، لترتفع إلى 800000 دولار أمريكي في سنة 2008م.[2]

– التعاون العسكري في ميدان التدريب، في المعاهد والجامعات والمراكز الأمريكية، لكن الولايات المتحدة الأمريكية لا زالت تتردد في بيع الجزائر أسلحة متطورة لمكافحة الإرهاب كالمناظر الليلية.

عملت الولايات المتحدة الأمريكية على مساعدة المركز الإفريقي للدراسات والبحث في مجال الإرهاب الذي يتواجد بالجزائر، وذلك فنيا وماليا عن طريق وضع إستراتيجية افريقية عملياتية لمحاربة الإرهاب.[3]

– دخول الجزائر في مبادرة حلف شمال الأطلسي للحوار المتوسطي التي تهدف لمكافحة الإرهاب في المنطقة.

– شاركت الجزائر في مبادرة محاربة الإرهاب عبر الصحراء منذ إطلاقها في مارس 2004م، ودول شمال إفريقيا والساحل الإفريقي، وشاركت في العديد من المناورات العسكرية متعددة الأطراف في منطقة الساحل مع الولايات المتحدة الأمريكية، كعملية

" فلينتلوك "منذ سنة 2005م.[4]

– شاركت الجزائر في مختلف الجهود الإقليمية والدولية لمحاربة الإرهاب في 2006م، وغسيل الأموال والجريمة المنظمة.

---

1 محند برقوق،" التعاون الأمني الجزائري – الأمريكي والحرب على الإرهاب "،(بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 16 جوان 2009)، ص،03.

2 محند برقوق،" مرجع سبق ذكره، ص،03.

3 محند برقوق، المرجع نفسه، ص،04.

4 المكان نفسه.

واستفادت كل من الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية من التعاون لمحاربة الإرهاب، فقد تمكنت الجزائر من تحسين طرق مكافحة الإرهاب، وتم إضفاء الشرعية على الحرب على الإرهاب فيها.[1]

تعتبر الجزائر من الدول السباقة التي قامت بإدانة أحداث 11 سبتمبر 2001، وليس هذا مجرد تعبير عن مشاعر التعاطف وحسب، بل للتذكير بدعواتها المتكررة لمحاربة الإرهاب، باعتباره خطرا عابرا للحدود ومهددا لأمن الدول والمجتمعات على حد سواء، فكثيرا ما دعت الجزائر إلى ضرورة تكاثف الجهود الدولية لحماية الإنسانية من خطر لا يعترف بالحدود، ولا يعير أي اهتمام لأي قيم ثقافية أو دينية، هذا الموقف الجزائري نابع من معاناتها من ويلات الإرهاب على مدى أكثر من عقد من الزمن، والذي أودى بحياة أكثر من 200000 شخص،أما الخسائر المادية فقد تجاوزت قيمتها 30 بليون دولار أمريكي.[2]

وبسبب الأعمال الإرهابية في الجزائر، حرصت السلطات منذ بداية التسعينيات إلى محاولة التوصل إلى تفاهم دولي لمحاربة الإرهاب، وذلك كجزء من إستراتيجية متعددة المعالم والأبعاد لمناهضة هذه الظاهرة.[3]

وعندما كانت الجزائر تبذل جهودا كبيرة للقضاء على الإرهاب، لم تكن الدول الغربية تكترث لما يجري فيها، بل لم تلق دعواتها لتعاون دولي لمحاربة هذه الظاهرة آذانا صاغية، وعملت هذه الدول على توفير الملاذ الآمن لشبكات دعم الإرهاب التي كانت تعمل على أراضيها.[4]

لكن بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، تغيرت المعطيات والمشاعر الدولية، وعبرت العديد من الدول عن رغبتها في الاستفادة من الخبرة الجزائرية التي تم اعتبارها خبرة رائدة في ميدان محاربة الإرهاب، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أبرز الدول التي دعت إلى تعاون دولي في ميدان محاربة هذه الظاهرة في إطار ما سمي " بالحرب على الإرهاب "، وقد وفر مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة تفويضا قانونيا وفق القرار رقم 1373 في سبتمبر 2001، وهذا ما شكل فرصة لتحقيق التقارب بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية.

---

1 المكان نفسه.

2 محند برقوق، مرجع سبق ذكره، ص،01.

3 محند برقوق، المرجع نفسه، ص، 02.

4 المكان نفسه.

وقد قام الرئيس " بوتفليقة " بزيارة الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 2001، وكانت الزيارة الثانية في نوفمبر 2001، وقد تبادل مسؤولوا البلدين زيارات في ما بينهم، وهذا ما اعتبر مؤشرا على وجود رغبة أمريكية لمراجعة سياستها نحو الجزائر.[1]

وقد استفادت الولايات المتحدة الأمريكية من مختلف الجهود الدولية لمحاربة الإرهاب في الحصول على المعلومات الاستخباراتية اللازمة لمكافحة هذه الظاهرة في مختلف أرجاء العالم.[2]

وما يمكن الإشارة إليه، هو أن الجزائر قد نجحت في تدمير قدرات تنظيم الجماعة السلفية للدعوة والقتال واحتواءها.[3]

التنافس الأمريكي الأوروبي على الجزائر:

هناك تنافس أمريكي أروبي وفرنسي خصوصا على الجزائر، ولكل طرف منهم مصالح وأهداف جيوسياسية خاصة، تريد تحقيقها من خلال الانفراد بالنفوذ في الجزائر، فبالنسبة لأمريكا، تعتبر الجزائر بمثابة جسر لضمان نفوذ وموقع قوي بالنسبة لها في أوروبا، والتوسع جنوب الصحراء الإفريقية، وفي العشرية الأخيرة، أبدى الساسة الأمريكيون اهتماما كبيرا بالجزائر، كما تشكل الجزائر مصدرا هاما للمحروقات والطاقة، وهذا ما يمكنها من التقليل من الاعتماد على البترول السعودي والكويتي.[4]

المشاكل والصعوبات التي تعترض التقارب الأمريكي الجزائري:

هناك العديد من القضايا والمسائل الخلافية بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، ومنها ما هي خلافات حادة تتعلق بثوابت الدولتين، وأخرى هامشية لها علاقة بمسائل سطحية، لكن كل طرف يسعى لتغليب مصالحه على الأخر ومن هذه القضايا ما يلي:

1- التقارب الأمريكي الإسرائيلي:

1 المكان نفسه.

2 محند برقوق، المرجع نفسه، ص،05.

3 المكان نفسه.

4 حسين سنطوح، " الحوار الجزائري الأطلسي.. سيناريوهات المستقبل"، **مجلة دراسات إستراتيجية**، (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ع، 03، فبراير 2007، ص، 28.

تعتبر العلاقات الأمريكية الإسرائيلية علاقات جد وثيقة وإستراتيجية، فإسرائيل تتلقى مساعدة مالية سنوية من الولايات المتحدة الأمريكية قدرها ثلاثة ملايير دولار، كما تدعمها دول غربية أخرى للمحافظة على بقائها وأمنها. [1]

2- الديمقراطية وحقوق الإنسان:

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، رأت الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة دعم الديمقراطية وقضية حقوق الإنسان في العالم العربي لمحاربة الإرهاب، غير أنه لا بد من الإشارة إلى أن هناك بعض المظاهر والممارسات التي تبرز التجاهل الأمريكي للديمقراطية والحقوق، إذا تناقضت مع مصالحها، وهي كما يلي:

- تدعيم الولايات المتحدة الأمريكية لأنظمة تسلطية، وتجاهل ممارساتها التي تتنافى مع الديمقراطية وحقوق الإنسان طالما أنها تتماشى مع المصالح الأمريكية سواء في مقاومة المد الشيوعي خلال الحرب الباردة.[2]

أو تأمين إمدادات الطاقة بأسعار معقولة للولايات المتحدة، أو وضع تسهيلات لإقامة قواعد عسكرية في المنطقة العربية والإسلامية.

- استخدام ورقة حقوق الإنسان للضغط على الدول المناوئة للسياسات الأمريكية.

- غض الطرف عن الجرائم التي تقترفها إسرائيل في حق الفلسطينيين.[3]

كذلك من بين أهم العراقيل والصعوبات التي تقف كحجر عثرة لدعم العلاقات الأمريكية الجزائرية أكثر، ما يلي:

- رفض الجزائر التدخل العسكري الأجنبي، ورفض الجزائر لقاعدة الأفريكوم، فقد عبر وزير الخارجية " مراد مدلسي " عن الموقف الرسمي للجزائر والرافض للتواجد العسكري على حدودها أو ترابها بحجة محاربة الإرهاب.

- ورفض الجزائر لفتح مجالها الجوي أمام الأقمار الصناعية الأمريكية، وعدم السماح لخبراء أمريكيين من نصب شبكات مراقبة ومحطات للاستقبال والتوجيه داخل أراضي الجزائر، هذه أبرز العراقيل التي تواجه تحقيق السياسة الخارجية الأمريكية لأهدافها ومصالحها.[4]

---

1 توفيق المديني، التوليتارية والحرب على الإرهاب، (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2003)، ص، 364.

2 المكان نفسه.

3 توفيق المديني، مرجع سبق ذكره، ص، 32.

4 شريف عادل منصف، التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، (خميس مليانة: مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، تخصص: تحليل السياسة الخارجية،

-والمناورات الإسرائيلية في شرق المتوسط، وتفتيش عدد من السفن الجزائرية من طرف إسرائيل، هو ما أدى بالجزائر إلى التهديد بوقف التعاون مع دول الحلف الأطلسي، لكن الولايات المتحدة الأمريكية، أشادت بدور الجزائر في التعاون الأمني، حتى أنه تجنب المصالح الغربية الكثير من الهجمات الإرهابية. [1]

-المشكل البيروقراطي في الجزائر وتقييده للاستثمارات الأجنبية: يمكن اعتبار البيروقراطية السبب الرئيسي لضعف الاستثمارات الأمريكية خارج إطار المحروقات، حيث أشار في هذا الصدد " مارك أندرو شابيرو " « Mark Andreou Chaperon » مدير لجنة الشؤون السياسية والاقتصادية في سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في الجزائر، وهذا ما أشار إليه "كريم حسني "، نائب رئيس الغرفة الأمريكية للتجارة، "...فالشركات الأمريكية تعمل على وضع خطط طويلة الأجل تمتد من ثلاثة سنوات إلى عشر سنوات ما يجعلها بحاجة إلى استقرار التشريعات والقوانين، وتنامي المشاعر المناهضة للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط لدى الرأي العام المغاربي بشكل عام.[2]

الآثار السياسية للمواقف الأمريكية من البلدان العربية والإسلامية :

بالإمكان الإشارة إلى أن غزو أفغانستان، أدى إلى إحداث تقارب في العلاقات الأمريكية الإيرانية، وفي هذا الصدد يرى الباحث " سعد حقي توفيق ": " تخوفت دول الخليج العربي من أن يؤدي ضرب أفغانستان إلى التأثير في التوازن الإقليمي، إذا ما قامت إيران باستغلال هذا الغزو الأمريكي.[3]

ومن بين أهم الدوافع التي أدت لغزو العراق، وفق ما يراه " سعد حقي توفيق ": محاصرة إيران من ناحية الغرب، بعد أن تمت محاصرتها من ناحية الشرق عبر أفغانستان وباكستان، وهذا

شرقي محمود مشرفا ومقررا، قسم العلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة، جوان 2015)، ص ص، 121-122.

1 شريف عادل منصف، المرجع نفسه، ص، 123.

2 شريف عادل منصف، المرجع نفسه، ص ص، 123-124.

3 سعد حقي توفيق، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ط.1، 2003)، ص،380.

ما يساعد على ممارسة الضغوط عليها، إذا ما قامت بتحدي النظام الخليجي، ومواصلتها تطوير برنامجها النووي.[1]

ويمكن أن نعتبر أن احتلال العراق، يعبر عن مرحلة تاريخية جديدة، تتميز بالهيمنة الأمريكية، وبناء نظام دولي جديد، شهدت تراجعا وتقلصا كبيرا لدور الدول الكبرى الأخرى، وحتى هيئة الأمم المتحدة، التي كثر الحديث عن ضرورة إصلاحها، وهو ما سمح لأمريكا من إحكام سيطرتها على العالم ككل، أما على المستوى الإقليمي، فقد قامت أمريكا عن طريق احتلالها للعراق إلى إعادة هيكلة خريطة الشرق الأوسط في شتى الميادين وفق المصالح والتوجهات الأمريكية، والملاحظ أن واشنطن، قد عملت على ممارسة ضغوط على إيران التي تعتبر وفق المنطق الأمريكي، من الدول المعادية لأمريكا، وأنها تقف كحجر عثرة أمام المساعي الدولية الرامية لإيجاد حلول وتسوية للقضية الفلسطينية.[2]

بينت عملية إعادة انتشار الجنود الأمريكيين في كل من العراق والكويت إلى مراقبة التحركات الإيرانية عن قرب، إذ كان يرى عدد من المتخصصين في الشؤون العسكرية، أن هذا الانتشار العسكري، يمكن أن يستخدم، ويتم استغلاله للقيام بعمل عسكري ضد إيران، وللضغط سياسيا عليها.[3]

ومن انعكاسات التواجد العسكري الأمريكي في العراق، زيادة حدة الضغوط السياسية والنفسية على بعض الدول العربية والإسلامية كإيران، وهو ما قد يسفر عن نتائج أبرزها: زيادة شعبية المحافظين في إيران، والذين يعادون الغرب، وازدياد الاهتمام بقضايا الأمن والدفاع والتسلح بالنسبة لإيران، وتوثيق العلاقات الإيرانية الروسية، بالإضافة إلى ذلك الرغبة الإيرانية في الحصول على تأييد بلدان الخليج العربي لمسألة البرنامج النووي.[4]

وما يمكن ملاحظته آنذاك، أن إيران كانت طرفا أساسيا في المشهد العراقي، وكثيرا ما كانت أمريكا تحذرها، وتقوم بتهديدها بسبب تدخلها في قضايا العراق الداخلية. واتهامها بإجهاض

---

1 سعد حقي توفيق، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ط.1، 2003)، ص،380.

2 محمد محفوظ، العرب ومتغيرات العراق، (.....: الانتشار العربي، 2004)، ص ص،11-12.

3 محمد عبد السلام، " مستقبل الوجود العسكري الأمريكي في الخليج العربي"، **ملف الأهرام الاستراتيجي**، السنة التاسعة، ع101، ماي 2003، ص،60.

4 عبد الجليل زيد المرهون، "أمن الخليج والمتغير الأمريكي"، **مجلة المستقبل العربي**، ع،328، حزيران2006، ص،07.

الخطط والسياسات الأمريكية، وفي هذا الإطار يمكن القول، أن لإيران نفوذا كبيرا في العراق، وهذا ما يجعلها تكون طرفا بإمكانه التأثير في استقرار وأمن العراق ومستقبله.[1]

أما السعودية، فبالاستطاعة الإشارة إلى ما يراه " حمزة الحسن ": أن النظام السياسي السعودي قد خلت له الأجواء، وزاد هامش حركته كثيرا بسبب احتلال العراق، وأصبح لها دور هام في صياغة سياسات العالمين العربي والإسلامي، وتحقق لها ذلك اعتمادا على العناصر الثلاثة الهامة، وهي: الدعم السياسي الأمريكي والغربي لها، وتوفر الطاقة البترولية، واحتوائها على المناطق المقدسة.[2]

أثر أحداث 11 سبتمبر 2001م على الحركات الإسلامية في الشرق الأوسط:

أثرت أحداث 11 سبتمبر 2001م على الحركات الإسلامية في الشرق الأوسط، حيث يرى الباحث " بن عيسى لزهر ":

" أن الحركة الإسلامية كانت الضحية الأولى لأحداث سبتمبر، وتم التضييق عليها، وتجميد أرصدتها، لذا فإن هامش الحركة أصبح ضيقا، وترصده القوى الكبرى والصغرى، وبالرغم من قسوة هذه الأحداث إلا أن هناك احتمالين:

أولهما: أن يخلق الطغيان الأمريكي ضد الحركة الإسلامية حالة من التعاطف معها، لكن ذلك مرتبط بمدى قدرة الحركة على امتصاص، واستيعاب الضربة الأولى واستخدامها كخطاب مقبول ومفهوم.

والثاني: أن أحداث 11 سبتمبر، مهما كانت شدتها فلن تستطيع هزيمة تلك الحركة، أو إنهاء وجودها ما لم تكن هناك أسباب داخلية وبنيوية تسمح بذلك أصلا. "[3]

ويضيف قائلا: " ليس لنا أن نتفاءل كثيرا في المدى المنظور بتحول إيجابي في نظرة أمريكا للحركات الإسلامية، لأن روح المواجهة وصوت الحرب هو السائد حاليا."[4]

ومن أبرز ما تعرضت له الحركات الإسلامية عقب أحداث 11 سبتمبر 2001م، التهميش والتضييق، وبسبب الإملاءات الخارجية، قامت أغلب دول الشرق الأوسط بالتضييق على الحركات

---

1 عريب الرنتاوي، العراق وجواره بعد صدام حسين: تحديات الإصلاح الداخلي تتفاقم على وقع خطوات المارينز"، **مجلة الحدث العربي والدولي**، ع، 29، جوان2003، ص،25.

2 حمزة الحسن، " التغيير في العراق ونهاية " الحقبة السعودية " "، **مجلة شؤون سعودية**، ع،04، ماي 2003، ص،13.

3 بن عيسى لزهر، انعكاسات أحداث 11 سبتمبر على الحركة الإسلامية في الشرق الأوسط، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط، 1، 2015)، ص، 269.

4 بن عيسى لزهر، مرجع سبق ذكره، ص، 270.

الإسلامية، فبعد الأحداث، تم سحب الجنسية، والبيروقراطية في استخراج الوثائق بالنسبة لأعضاء الحركات كجواز السفر، واعتقال ومطاردة قيادات وناشطي الحركات الإسلامية.[1]

وتم تغيير أسماء الحركات الإسلامية عند طلب الرخصة للعمل السياسي في دولها، وفي هذا الصدد يقول: " بن عيسى لزهر ": " ...هذا على الرغم من أهمية الاسم الذي يعبر عن دلالة منهجية في الخطة السياسية للحركة الإسلامية، لكن لا مناصة لهاته الحركات من الاستجابة المشروطة بفعل أولوية العمل السياسي والدعوي لهاته الحركات."[2]

الروح الانهزامية:

التي ظهرت على الحركات الإسلامية، فظهر عدد من الانهزاميين، حيث تسربت إليهم ظاهرة الهروب والامتناع عن شغل المناصب، وترك العمل السياسي، وعدم جدواه، حيث يرون أن الأمل الوحيد في إصلاح المجتمع هو استعادة الخلافة الإسلامية.[3]

عدم الاعتراف ببعض الحركات الإسلامية:

عدد من الدول العربية لازالت ترفض الاعتراف رسميا بنشاط بعض الحركات الإسلامية، فمثلا في مصر لا زالت العديد من الجماعات والقوى السياسية ذات الطابع الإسلامي لا يمنح لها حق تأسيس حزب قانوني وعلني.[4]

عدم تمكين الإسلاميين من الوصول إلى السلطة:

عملت عدد من النظم السياسية على الحيلولة دون وصول الإسلاميين إلى السلطة خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م.[5]

تشتت العمل الإسلامي:

عقب أحداث 11 سبتمبر 2001م، عملت أغلب الحركات الإسلامية في الشرق الأوسط على الانشغال بقضاياها الداخلية، وهو ما أدى إلى تشتت العمل السياسي الإسلامي، وضعف

1 بن عيسى لزهر، المرجع نفسه، ص، 154.

2 بن عيسى لزهر، المرجع نفسه، ص، 155.

3 بن عيسى لزهر، المرجع نفسه، ص ص، 155 – 156.

4 بن عيسى لزهر، المرجع نفسه، ص، 156.

5 بن عيسى لزهر، المرجع نفسه، ص ص، 156 – 157.

الاتصالات في ما بين الحركات الإسلامية، وضعف التنسيق في ما بينها، وخصوصا العمل المشترك في القضية الجوهرية، وهي فلسطين.[1]

يرى " بن عيسى لزهر ": " كانت أحداث 11 سبتمبر، ثم الاحتلال الأمريكي للعراق مرحلة جديدة من المواجهة بين الإسلاميين الجدد والولايات المتحدة الأمريكية، وحلفائها من الدول الغربية والإسلامية، وأسست هذه الأحداث لمواجهة كبيرة وضخمة يبدو مؤكدا أنها ستؤدي في محصلتها لنهاية الحركات والتنظيمات الإسلامية القائمة على العنف والتطرف."[2]

وتسعى الحركات الإسلامية المعتدلة في عملها ومنهجها، لتكريس الممارسة الديمقراطية عن طريق الاهتمام بالمشاركة السياسية، لكي لا تقع في الإقصاء السياسي، وتفادي تشويه سمعتها إعلاميا.

وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، أصبح الخيار الديمقراطي الطريق الوحيد المتاح أمام الحركات الإسلامية للوصول إلى السلطة، وأصبحت الحركات التي تلتزم الخيار الديمقراطي، توصف بالاعتدال والوسطية.[3]

التحديات الداخلية للحركات الإسلامية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م:

تمر الحركات الإسلامية بمرحلة عصيبة وصعبة، بسبب ما تواجهه من تحديات كثيرة، على مستوى التنظيم، والعلاقات الداخلية، وقضية التأطير والتكوين، والحزبية والطائفية، والعلاقة مع الأنظمة الحاكمة، والتنظيمات المحلية والإقليمية والدولية وغيرها.

فهي منذ أحداث 11 سبتمبر 2001م، تعيش مرحلة تحديات فعلية في وظيفتها الدعوية والسياسية.[4]

ومن التحديات التي تواجهها الحركات الإسلامية، الاختلالات والانشقاقات داخل الحركات نفسها بسبب المشاكل السياسية، وضعف النجاعة السياسية.[5]

الانعكاسات الإيجابية لأحداث 11 سبتمبر 2001م:

من بين أهم الانعكاسات الإيجابية لأحداث 11 سبتمبر 2001 على الحركات الإسلامية ما يلي:

---

1 بن عيسى لزهر، مرجع سبق ذكره، ص، 157.

2 بن عيسى لزهر، مرجع سبق ذكره، ص، 172.

3 بن عيسى لزهر، المرجع نفسه، ص ص،176 – 177.

4 بن عيسى لزهر، المرجع نفسه، ص، 166.

5 بن عيسى لزهر، المرجع نفسه، ص، 169.

رضوخ الأنظمة السياسية العربية للضغوطات الأمريكية:

وعدم التمييز بين الحركات الإسلامية المعتدلة والمتطرفة، هذا ما شكل دافعا كبيرا لهذه الحركات في كسب أعضاء جدد إلى صفوفها، وبالتالي تدفع بهم للعمل السياسي لخدمة المشروع الإسلامي ضد الأهداف الغربية، والحيلولة دون طمس الشخصية الإسلامية.[1]

إمكانية مشاركة الإسلاميين في السلطة:

يرى عدد من الباحثين أن الإسلاميين المعتدلين، أصبحوا من أنشط القوى السياسية المدافعة عن الديمقراطية، لأن بدونها ليس بإمكانهم تحقيق النجاح سياسيا.

فوز الإسلاميين في الانتخابات في عدد من الدول العربية:

كالبحرين وباكستان والمغرب وتركيا، خلال عامي 2002 و 2003م، فازت هذه الحركات الإسلامية في الانتخابات البرلمانية، وحققت تقدما كبيرا.[2]

انتقال الحركات الإسلامية من موقف دفاعي إلى موقف هجومي:

يقول في هذا الشأن " بن عيسى لزهر ": " بسبب جملة الانعكاسات والارتدادات التي طالت الحركة الإسلامية بفعل هاته الأحداث، فلقد كان هذا دافعا للحركات الإسلامية إلى استعادة ثقتها بنفسها، وانتقلت من موقف دفاعي إلى موقف هجومي بفضل تطور القضايا التي رسمت علامات حركتها، كالإصلاحات التربوية، والتنديدات الأخلاقية، والانتقادات السياسية عبر المساجد والمؤسسات والأحزاب السياسية.[3]

غربلة أعضاء الحركات الإسلامية:

حيث تم غربلة أعضاء الحركات الإسلامية لمعرفة المعتدلين الحقيقيين من المتطرفين والانتهازيين الذين يتخفون خلف ستار الاعتدال.[4]

الحركات الجهادية:

تلقت الحركات الجهادية في كل من مصر والجزائر، هزيمة نكراء على أيدي الأجهزة الأمنية، لكنها لم تنجح في تحييد دور الحركات الإسلامية فيهما، رغم حملات الاعتقالات في حق

---

1 بن عيسى لزهر، مرجع سبق ذكره، ص ص، 161.

2 بن عيسى لزهر، المرجع نفسه، ص ص، 162 – 163.

3 بن عيسى لزهر، المرجع نفسه، ص ص، 164.

4 بن عيسى لزهر، المرجع نفسه، ص، 165.

قياداتها، ويمكن القول في هذا المجال أن قضية المواجهة بين الحركات الإسلامية والنظم السياسية خلال الثمانينيات والتسعينيات، قد لعبت دورا كبيرا في زيادة الوعي السياسي لدى الحركات الإسلامية، وهو ما انعكس على خطابها السياسي.[1]

وقد بدأت أغلب الحركات الإسلامية بالاعتراف بأخطائها في الماضي، ومحاولة مراجعة استراتيجياتها، وطرق عملها بطريقة علنية وسلمية، وأصبحت ترفض العنف، ومحاولة إعادة صياغة مشروع إسلام سياسي مبني على قواعد وأسس جديدة.[2]

ومن بين أهم الانعكاسات الإيجابية لأحداث 11 سبتمبر 2001م على الحركات الإسلامية كذلك، ما يلي:

استمرار الحركات الإسلامية:

رغم الجهود الحثيثة التي بذلتها الولايات المتحدة الأمريكية والغرب، للقضاء والتضييق على الحركات الإسلامية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، حيث لم تحقق هذه السياسات تجاهها الشيء الكثير، بل نمت الحركات واستمرت.[3]

وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، وبسببها أصبحت الحركات الإسلامية تستجيب استجابة طبيعية للجماهير، حيث ترفض الاستعمار، والسيطرة على الأمريكية والإسرائيلية.

كما وقفت في وجه محاولات طمس الهوية العربية والإسلامية، ويمكن القول، أن الحركات الإسلامية بالرغم من كل التحديات والمشاكل التي تعيشها منذ نشأتها، غير أنها استطاعت أن تتغلب على الكثير منها، والملاحظ أن شعبية الحركات الإسلامية، قد ازدادت بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، نظرا للشعارات التي رفعتها هذه الحركات.[4]

وفي الصدد، يقول " بن عيسى لزهر ": " تتلخص عناصر القوة لدى الحركات الإسلامية في شعبية شعاراتها من جهة، ودخولها واندفاعها تجاه الانفتاح الديمقراطي من جهة أخرى ".[5]

إطلاع الشعوب العربية بحقيقة النوايا الأمريكية في المنطقة العربية والإسلامية:

---

1 ...، " الحركات الإسلامية ودورها في الاستقرار السياسي في العالم العربي "، في: الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط، 1، 2002)، ص، 161.

2 ....، مرجع سبق ذكره، ص ص، 161 – 162.

3 بن عيسى لزهر، مرجع سبق ذكره، ص، 193.

4 المكان نفسه.

5 بن عيسى لزهر، المرجع نفسه، ص، 194.

استفاد الإسلاميون المعتدلون من الانفتاح السياسي الذي عرفته دول منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، وهو ما برز في الانتخابات التي جرت في هذه الدول، حيث حقق الإسلاميون نجاحات في الانتخابات التي جرت خلال السنوات الأخيرة، وخير مثال على ذلك فوز حركة " حماس " (المقاومة الإسلامية) في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في يناير 2006م.[1]

وخلال تصاعد الدور السياسي للإسلاميين من خلال فوزهم في الانتخابات في عدد من الأقطار العربية، ولتجنب تكرار نفس سيناريو " حماس" في دول أخرى، اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تخفيف ضغوطاتها على الأنظمة الحاكمة في ما يتعلق بالإصلاح السياسي، لأن الإصلاح الفعلي والانتخابات الحرة في الفترة الراهنة، سوف يؤدي إلى صعود الإسلاميين، ووصولهم للسلطة في الدول العربية لأن الحركات الإسلامية الأكثر تنظيما وشعبية.[2]

وفي هذا الشأن يرى " بن عيسى لزهر ": " إن واشنطن تستخدم ورقة الديمقراطية وحقوق الإنسان لممارسة الضغوط على الدول الشرق أوسطية التي لا تدور في فلك الولايات المتحدة الأمريكية كسوريا مثلا، لذلك بات واضحا ما يؤكد حقيقة المعايير المزدوجة والسياسة الانتقائية التي تطبقها بشأن نشر الديمقراطية في المنطقة."[3]

ويمكن القول أنه بالرغم من كل الآثار والانعكاسات التي أفرزتها أحداث 11 سبتمبر 2001 على الحركات الإسلامية، إلا أن هذه الأخيرة متجذرة في الواقع العربي والإسلامي، حيث لا يمكن تصور اختفاءها أو تراجع دورها.[4]

الانعكاسات الخارجية لأحداث 11 سبتمبر 2001 على الحركات الإسلامية:

من بين أهم الانعكاسات الخارجية لأحداث 11 سبتمبر 2001 على الحركات الإسلامية، ما يلي:

تم وصف الحركات الإسلامية بالعنف والإرهاب، بفضل وسائل الإعلام الكثيرة، والمتعددة التي تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تمكنت هذه الأخيرة من استغلال هذه الهجمات لإلصاق تهمة الإرهاب والعنف بالحركات الإسلامية حتى المعتدلة منها.[5]

---

1 بن عيسى لزهر، مرجع سبق ذكره، ص، 194.

2 بن عيسى لزهر، مرجع سبق ذكره، ص ص، 194 – 195.

3 بن عيسى لزهر، المرجع نفسه، ص، 195.

4 رضوان السيد، " مستقبل الحركات الإسلامية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية "، في: الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط، 1، 2002)، ص، 187.

5 بن عيسى لزهر، مرجع سبق ذكره، ص، 179.

وكمحصلة لهذه الأحداث، رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن الحركات الإسلامية، قد تحولت إلى تنظيمات إرهابية، وحتى الدين الإسلامي هو دين " عنف وتطرف " بالمفهوم الأمريكي (بالرغم من أن الإسلام هو السباق في الحديث عن السلام والتسامح والصفح).[1]

الحرب على الإرهاب وحركات الإسلام السياسي:

جاءت الحرب على الإرهاب لمحاصرة الإسلاميين، الذين أصبحوا يشكلون تحديات كبيرة على المصالح الغربية وإسرائيل، كما أنه في حال وصول الإسلاميين للسلطة، فإن ذلك سينعكس سلبا على إحكام أمريكا لسيطرتها على منابع النفط، وأسعاره في المنطقة العربية والإسلامية ستكون محل تساؤل.[2]

فالحرب على الإرهاب في جوهرها ذريعة لضرب الإسلام والإسلاميين والوطنيين الفاعلين في المنطقة العربية والإسلامية، وذلك لتقوم الولايات المتحدة الأمريكية بفرض هيمنتها العسكرية، وخدمة أهداف إسرائيل وفق مخططات الشرق الأوسط الكبير.[3]

مشروع الشرق الأوسط الكبير:

يبرز من خلال الكثير من التصريحات حول أهداف مشروع الشرق الأوسط الكبير، أن المطلوب من الحركات الإسلامية هو تغيير خطابها، وكيفية مشاركتها في الحياة الاجتماعية والسياسية، وفق ما يتماشى مع الأنظمة العلمانية القائمة، وضرورة مراجعة مواقفها تجاه إسرائيل، والتخلي عن فكرة الجهاد، والتعامل الإيجابي مع السياسة الأمريكية.[4]

والاعتراف بإسرائيل للسماح للحركات الإسلامية بالمشاركة في السلطة:

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، أصبح السماح بمشاركة الإسلاميين في السلطة في الدول العربية والإسلامية غير مقبول، وعدم السماح به إلا إذا تم الاعتراف بشرعية إسرائيل.

كما أن عدم اعتراف الحركات الإسلامية بإسرائيل، ودعم المقاومة هو أحد الأسباب التي أدت إلى انتشار الحركات الإسلامية في الشرق الأوسط.[5]

وضرب حركات المقاومة بدعوى محاربة المنظمات الإرهابية:

---

1 بن عيسى لزهر، مرجع سبق ذكره، ص، 180.

2 بن عيسى لزهر، المرجع نفسه، ص، 181.

3 بن عيسى لزهر، المرجع نفسه، ص، 182.

4 بن عيسى لزهر، المرجع نفسه، ص ص، 182 – 183.

5 بن عيسى لزهر، المرجع نفسه، ص، 183.

من أهم ما يهدد الزعامة الأمريكية في المنطقة العربية والإسلامية، هو الحركات الإسلامية التي تعتبر من أكبر تحدياتها، فهي تناهض السياسات الأمريكية والإسرائيلية في الشرق الأوسط، فبعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لضرب الحركات الإسلامية بحجة محاربة التنظيمات الإرهابية.[1]

وصمت الغرب عن العنف الرسمي (عنف الدولة) في الشرق الأوسط:

تحت مسميات نشر الديمقراطية، والتدخل لأغراض إنسانية، وحماية حقوق الإنسان، وحقوق الأقليات كثرا ما تدخل الغرب في الشؤون الداخلية للدول العربية والإسلامية، لكن بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، لم يتحرك الغرب لوقف التجاوزات التي تطال حقوق الإنسان وحرياته، والعنف الممارس من طرف الحكومات ضد حركات المعارضة في هذه الدول.[2]

وتم غض الطرف عنه كذلك من قبل الغرب، ومنها الحركات الإسلامية بذريعة أن هذه النظم تطبق القانون للمحافظة على النظام والأمن، وهو ما يدل على وجود تواطؤ غربي مع الحكومات العربية باعتبار أن الحركات الإسلامية، تمثل مصدرا لتهديد الغرب والأنظمة العربية والإسلامية على حد سواء.[3]

تشويه سمعة الإسلام والحركات الإسلامية وتحريض الرأي العام العالمي ضدهما:

عمد الغرب عقب أحداث 11 سبتمبر 2001م، وفق نظرية المؤامرة إلى تشويه صورة الإسلام والإسلاميين، وأن هذا الدين " غير صالح " في هذا الزمن الذي يعرف تقدما حضاريا، وأن الحركات الإسلامية باستخدامها للديمقراطية والتعددية السياسية، تسعى للوصول من خلالها للسلطة، وعندما تصل لا تسمح بالتعددية، والعلمانيون حسب الغرب هم الأصلح للحكم.

وتم إلصاق تهمة العنف والإرهاب بالحركات الإسلامية، وأنها تحارب القيم الديمقراطية والغربية.[4]

الخلط المتعمد بين الحركات الجهادية والحركات الإرهابية:

تم اعتبار أغلب الحركات الجهادية بأنها حركات إسلامية إرهابية، وتزمن ذلك خصوصا مع الحرب الأمريكية على الإرهاب، وكان الهدف من ذلك هو تشويه قدسية الجهاد، واعتبار كل أعمال المقاومة إرهابا.[1]

---

1 بن عيسى لزهر، المرجع نفسه، ص، 184.

2 بن عيسى لزهر، مرجع سبق ذكره، ص، 185.

3 بن عيسى لزهر، المرجع نفسه، ص، 186.

4 بن عيسى لزهر، المرجع نفسه، ص ص، 186 – 187.

الحصار الأمني والإعلامي والسياسي للحركات الإسلامية، دوليا:

هناك حرب إعلامية وسياسية وأمنية أمريكية على الحركات الإسلامية الشرق أوسطية، فعندما أدركت الولايات المتحدة الأمريكية خطورة الحركات الإسلامية على مصالحها في هذه المنطقة، وهذا ما برز جليا عقب أحداث 11 سبتمبر 2001م.[2]

من أبرز المؤشرات الدالة على محاصرة الحركات الإسلامية:

هناك عدد من المؤشرات التي تدل على احتواء ومحاصرة الحركات الإسلامية، ومنها:

الضغوطات على الدول العربية والإسلامية للتضييق على الحركات والأحزاب الإسلامية:

عقب أحداث 11 سبتمبر 2001م، حيث اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية، الحركات والجمعيات الإسلامية بأنها تمول الإرهاب، ودعت الولايات المتحدة الأمريكية الحكومات العربية والإسلامية بضرورة مراقبة مصادر تمويل هذه الحركات والجمعيات.[3]

وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، وضعت دول الشرق الأوسط، قوانين وطنية، كان الهدف منها هو القضاء على الإرهاب، استجابة للحرب الأمريكية على الإرهاب، وكان الهدف كذلك، هو قطع مصادر تمويل الجماعات الإرهابية، ومراقبة الحدود وتنقل الأشخاص، ومراقبة الاتصالات كذلك خصوصا الأنترنيت، وهو ما انعكس سلبا على قضية حقوق الإنسان، ويمكن القول أن الإسلاميين كانوا الأكثر تضررا جراء هذه الإجراءات تحت مسميات محاربة الإرهاب، وحماية الأمن القومي.[4]

كان لأحداث 11 سبتمبر 2001م، انعكاسات سلبية على الأوضاع الداخلية للدول الإسلامية، التي كانت تنعم بالاستقرار، فأصبحت مهددة بالعنف من قبل جماعات متشددة بسبب مواقف هذه الدول من الحرب الأمريكية على الإرهاب.[5]

ويمكن الإشارة إلى أنه عقب أحداث 11 سبتمبر 2001م، وجهت وسائل الإعلام العالمية اهتمامها بالحركات الإسلامية، وعدم التمييز بين الإسلام كدين والتنظيمات الإسلامية التي تسعى لتطبيقه حسب طريقتها، وأنه يشكل خطرا على القيم ونمط الحياة الغربي.[6]

---

1 بن عيسى لزهر، المرجع نفسه، ص ص، 187 – 188.

2 بن عيسى لزهر، المرجع نفسه، ص ص، 189.

3 بن عيسى لزهر، مرجع سبق ذكره، ص ص، 189 – 190.

4 بن عيسى لزهر، المرجع نفسه، ص، 159.

5 بن عيسى لزهر، المرجع نفسه، ص، 161.

6 بن عيسى لزهر، مرجع سبق ذكره، ص، 106.

والتضييق كذلك على المسلمين في الدول الغربية في المطارات وغيرها، ووقف انتشار الصحوة الإسلامية في الدول الغربية.

ما يمكن الإشارة إليه، هو أن الآثار السلبية لأحداث 11 سبتمبر 2001م، لم تؤد إلى زوال أو اضمحلال الحركات الإسلامية من الساحة السياسية في دولها.[1]

المطلب الثاني: المواقف الأمريكية من القضايا الإقليمية والدولية وردود أفعال عدد من الدول العربية والإسلامية والحركات الإسلامية على تلك المسائل

ستتم الإشارة هنا إلى أهم القضايا المحورية، ومنها القضية الفلسطينية، والوضع في أفغانستان والعراق. كما أنه لا بد من التطرق لأهم ردود أفعال بعض الدول العربية والإسلامية

1 بن عيسى لزهر، المرجع نفسه، ص ص، 191 – 192.

حول هذه القضايا والمسائل، والتي لها ارتباط كبير بالمصالح الأمريكية، وكذا مصالح كل من إيران والسعودية.

1-المواقف الأمريكية من بعض القضايا الإقليمية والدولية:

سيتم التعرض للمواقف الأمريكية تجاه عدد من القضايا الإقليمية والدولية، والمتعلقة بالشرق الأوسط، ومنها القضية الفلسطينية، والأوضاع في كل من أفغانستان والعراق ولبنان، باعتبارها مسائل جوهرية تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في العلاقات والمصالح الأمريكية مع الدول العربية والإسلامية.

الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية:

ترى أمريكا أن الفلسطينيين هم منبع الإرهاب والتطرف، وتعتبر أيضا أن جهاد الفلسطينيين لدحر العدوان الإسرائيلي عن الأرض والوطن، هو بمثابة تهديد للاستقرار والسلام في الشرق الأوسط، واعتبارها أن إسرائيل هي الضحية، وأن الشعب الفلسطيني متطرف وعدواني، يمارس الأنشطة الإرهابية، والإسرائيليون هم شعب لطيف ومقهور.[1]

وحول انعكاسات العدوان الأمريكي على العراق في 2003م على مسيرة الصراع العربي الإسرائيلي، أعلنت أمريكا عقب احتلالها للعراق، عن نهاية العمليات العسكرية في ماي 2003م، والتي انتهت بسقوط العاصمة " بغداد "، ونظام الحكم كذلك، وإقرار ما عرف بخطة " خارطة الطريق "، والتي حملت في ثناياها، ضرورة العمل لإنشاء دولة فلسطينية، تعيش إلى جانب إسرائيل في الضفة الغربية، وغزة، وقد كانت هذه الخطة في ماي 2003م، وجاءت كنتيجة لما سبقت الإشارة إليه، وهو غزو العراق، إذ ترغب أمريكا في جعل العراق نموذجا، يتم الاقتداء به لتجسيد التعايش بين إسرائيل وجيرانها العرب، وهذا ما ورد في تصريحات وخطابات مستشارة الأمن القومي الأمريكية " كوندوليزا رايس " في ماي 2003م.[2]

وفي ذات السياق، صرح الرئيس الأمريكي " جورج بوش " الابن في الكثير من المناسبات، بأن هناك ارتباطا وثيقا بين إيجاد حلول للقضية الفلسطينية، والأمن في العراق واستقراره، وكانت الأهداف الأمريكية من وراء ذلك، هو دفع الدول المجاورة للقبول بالخطط

---

1 محمود بن محمد سفر، الإسلام وأمريكا وأحداث سبتمبر (رسالة إلى من يهمه الأمر)، تقديم: محمد السماك، (بيروت: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط،1، 2004)، ص، 212.

2 حلمي الخطابي، العراق المعاصر في الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا، (القاهرة: دار الأحمدي للنشر، يناير2005)، ص،133.

والمبادرات، التي تتعلق بالاستقرار في الشرق الأوسط، وعلى وجه الخصوص تحقيق مصالح أمريكا وإسرائيل.[1]

وما تجدر الإشارة إليه، هو أن أمريكا، كانت ترغب في تغيير توجهات السياسة الخارجية السعودية، فبعدما قامت هذه الأخيرة بدور كبير في مكافحة الشيوعية، والقومية في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، فقد دعتها الولايات المتحدة الأمريكية في بداية الألفية، بدعم الحرب على العراق في سنة 2003م، وإيجاد حلول للقضية الفلسطينية وفق ما ينسجم مع المصالح الأمريكية والإسرائيلية.[2] ونفس الشيء، انطبق على إيران، فأمريكا، كانت تسعى لإحداث تحول في توجهاتها السياسية الخارجية، والتي تتمثل في ضرورة التخلي الإيراني عن مساعدة المقاومة الفلسطينية واللبنانية ودعمها، ودعم خطط ومبادرات التسوية السلمية التي تتقدم بها أمريكا، وعدم الاعتراض عليها.

إن تحسين صورة الولايات المتحدة الأمريكية يقترن بمدى إيجادها حلا عادلا شاملا للقضية الفلسطينية، وإقرار حقوق الشعب الفلسطيني، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، واحترام القانون الدولي، فكل هذه الخطوات إن جسدتها الولايات المتحدة الأمريكية على أرض الواقع، ستؤدي إلى إثبات جدارة أمريكا لتكون هي الداعمة للسلام العالمي، ومثال لتقدم الشعوب وازدهارها.[3]

لقد وعد الرئيس الأمريكي " باراك أوباما " بالتغيير على مستوى السياسة الخارجية الأمريكية، لكنه لم يتبلور بعد في مواقف ومبادرات ملموسة وواقعية.[4]

وخصوصا في ما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي، والسبب يرجع أساسا إلى الهجوم الذي يقوم به المحافظون الجدد داخل أروقة الكونغرس وجماعات المصالح والضغط الموالية لإسرائيل، الذين يدافعون عن مصالح إسرائيل على حساب المصالح الأمريكية.[5]

فشل الرئيس " أوباما " خلال عهدته الرئاسية الأولى (2009 – 2013) في تحقيق تسوية للصراع العربي الإسرائيلي.

---

1 حلمي الخطابي، مرجع سبق ذكره، ص ص،143-144.

2 محمد علي الفائز، " من بسط الحماية إلى التهديد بالتقسيم، العلاقات السعودية الأمريكية تدخل مرحلة كسر العظم "، **مجلة شؤون سعودية**، ع، 1، فبراير2003، ص،37.

3 عبد العزيز بن عثمان التويجري، أمريكا والعالم الإسلامي، (الدوحة: منشورات المنظمة الإسلامية التربية والعلوم والثقافة، إيسيسكو، 2010)، ص، 41.

4 عبد العزيز بن عثمان التويجري، مرجع سبق ذكره، ص، 42.

5 عبد العزيز بن عثمان التويجري، المرجع نفسه، ص ص، 52 – 53.

وحتى خلال الفترة الرئاسية الثانية للرئيس الأمريكي " أوباما " (2013 – 2017)، فشلت المفاوضات التي كانت ترعاها الإدارة الأمريكية، وكانت هذه الأخيرة تحرص على استمرار المفاوضات للحيلولة دون قيام انتفاضة فلسطينية، أو ثورة ضد سياسات إسرائيل، وبالتالي تم اعتبار الرئيس " أوباما " ، أنه أحد أبرز أصدقاء إسرائيل، والأكثر إخلاصا من كل الرؤساء السابقين للولايات المتحدة الأمريكية.[1]

وكانت مواقف إدارة الرئيس " أوباما " ودبلوماسيته تجاه القضية الفلسطينية، كانت منحازة ومناصرة لإسرائيل، ويتمثل ذلك في المواقف التالية:

فقد أيد مطلب إسرائيل بضرورة اعتراف الفلسطينيين بيهودية دولة إسرائيل، وعارض حق عودة الفلسطينيين. وتجنب الكلام عن الأرض مقابل السلام، ورفض الضغط على إسرائيل، واستخدم الفيتو الأمريكي ضد قرار الأمم المتحدة الذي انتقد الاستيطان الإسرائيلي.[2] وعارض كذلك توجه السلطة الفلسطينية لمجلس الأمن الدولي، والجمعية العامة للأمم المتحدة للحصول على العضوية (عضوية فلسطين) في الأمم المتحدة.

ووافق أن تكون القدس عاصمة لدولة إسرائيل، لكنه سرعان ما تراجع، وترك ذلك للمفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.[3]

موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الحركات الإسلامية:

قبل ذلك لا بد مكن الإشارة إلى الموقف الغربي عموما من الإسلام، لكي نفهم حقيقة المواقف الأمريكية من الحركات الإسلامية خصوصا.

موقف الغرب من الإسلام:

يرى الغرب بأن الإسلام يدعم الاستبداد، ويضيق على الحريات، ويدعو إلى العدوان ويقمع حقوق المرأة، و" يشجع السلطات الكهنوتية البدائية ".[4]

يقول " تيموثي ماكندل « Timothy Mc Daniel »: "...تظل الأصولية الإسلامية أضعف بكثير مما تبدو عليه، فهي ممزقة بفعل الانقسامات الداخلية، وتعتمد على قاعدة شعبية متناقضة، وعندما تعمل بوصفها حركة واسعة النطاق داخل سياق الحكومات القومية ".[1]

---

1 صلاح مصلح أبو ختلة، " سياسة الرئيس أوباما تجاه القضية الفلسطينية 2009 – 2012م "، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، ع، 36، جوان 2015، ص ص، 246 – 247.

2 صلاح مصلح أبو ختلة، المرجع نفسه، ص، 247.

3 صلاح مصلح أبو ختلة، المرجع نفسه، ص ص، 247 – 248.

4 تيموثي ماكدنيل، " مردودات التحديث: التجربة الّإسلامية من منظور مقارن "، في: التحديث والديمقراطية والإسلام، شيرين ت هنتر، محررة، ترجمة: دعاء إمبابي، (القاهرة: د د ن، ط، 1، ماي 2009)، ص، 35.

ويضيف قائلا: " فهي تنزع إلى أن تكون إصلاحية وأقل اهتماما بنموذج الدولة الإسلامية، وعلى النقيض من ذلك، فهي تتخذ شكلا ثوريا بوصفها حركة للشباب المجتث من جذوره، أو شبكة عابرة للأمم من الراديكاليين المنفصلين عن مجتمعاتهم، وربما يكون من السابق لأوانه القول بهزيمة الأصولية الإسلامية لكن من الجائز التأكيد على حالتها المبعثرة والمشوشة ".[2]

فخلال فترة الحرب الباردة استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية عددا من الجماعات الإسلامية لخدمة مصالحها، وفي هذا الصدد يرى " إبراهيم نافع ": " لقد أجادت الولايات المتحدة توظيف بعض الجماعات التي ترفع راية الإسلام في معركتها ضد الاتحاد السوفياتي، والدول التي تحاول إقامة نظم لا تقتدي بالنموذج الأمريكي، ولا تخضع لإرادة واشنطن..وفي الوطن العربي الإسلامي، استغلت أمريكا هذه الفرق في مقاومة الناصرية، وفي الانقلاب على التجربتين الجزائرية والسورية، وجندت هذه الجماعات في العراق، للمعاونة في الإطاحة بنظام صدام حسين."[3]

ويضيف قائلا: " اعتمد النهج الأمريكي تجاه الإسلام السياسي، وهو نهج لم يكن موحدا على نوع الحركة وسلوكها تجاه المصالح الأمريكية، ومصالح حلفائها، فمهما كان عنف الحركة وتخلف أهدافها، بل وتناقضها مع المبادئ الأمريكية المعلنة، فإن موقفها من المصالح الأمريكية، هو الذي يحدد انتماءها " لمعسكر الخير " أو " لمعسكر الشر ". "[4]

فالمصالح هي التي تحدد طبيعة العلاقات الأمريكية مع الحركات الإسلامية، وهذا ما يشير إليه " إبراهيم نافع " بالقول: " ولذلك لا الدفاع عن الديمقراطية ولا السلام، كانا مهمين بالنسبة لموقف واشنطن من جماعات الإسلام السياسي، وإنما كان المهم هو الأعمال التي تهدد المصالح الغربية – وبصفة خاصة المصالح الأمريكية – إذ تتحدد السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط ليس من زاوية الديمقراطية أو غيرها، وإنما من زاوية الدفاع عن المصالح الاقتصادية ومصالح القوة."[5]

ومنذ نهاية الحرب الباردة، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بزعامة العالم، لم تجد الولايات المتحدة الأمريكية عدوا جديدا سوى الإسلام الزاحف من الشرق إلى الغرب، واصطلحوا على تسميته بالخطر الإسلامي إلى حد أن وصل " هنري كيسنجر " للقول:

---

1 تيموثي ماكدنيل، مرجع سبق ذكره، ص، 47.

2 المكان نفسه.

3 إبراهيم نافع، جنون الخطر الأخضر وحملة تشويه الإسلام، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط، 1، 2004)، ص، 155.

4 إبراهيم نافع، المرجع نفسه، ص، 156.

5 المكان نفسه.

" لم يعد لنا من عدو في القرن الواحد والعشرين سوى الإسلام ".

وفي نفس المقام، دعا إلى: " وأد القنبلة النووية الإسلامية في المهد ".[1]

كما أنه يمكن القول أنه عقب نهاية الحرب الباردة، وزوال الخطر الشيوعي، شاع مصطلح " التهديد الإسلامي " و" الخطر الأخضر "، أن الإسلام السياسي هو العدو الجديد للغرب بعد زوال الخطر الشيوعي، وقامت مراكز البحوث والدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية في الحديث عن موضوع " الخطر الأخضر " الإسلامي ضمن أجندة أعمالها.[2]

وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001، اتجهت إدارة الرئيس " بوش " الابن إلى تبني سياسة المواجهة العسكرية مع الحركات الإسلامية الأصولية، من خلال غزو عدد من الدول التي كانت تحمي وتأوي هذه الحركات كأفغانستان، واحتلال العراق في 2003، لم يكن لمواجهة الأصولية، بل لإسقاط النظام العراقي، واستخدمت الولايات المتحدة الأمريكية كذلك سياسة الاحتواء للحركات الإسلامية.[3]

ويرى " إبراهيم نافع ":" تحددت سياسة واشنطن في التصدي لجماعات العنف الإسلامية المعادية لمصالحها، أو التي تتحدى نظم الحكم الموالية للغرب، ومقاومة الجماعات المعارضة لعملية السلام مع إسرائيل، وكذلك نظم الحكم الإسلامية المعادية لأمريكا في السلطة."[4]

وقد اعترفت إدارة الرئيس الأمريكي " بيل كلينتون " بالأسباب الداخلية التي تقف وراء " التطرف الإسلامي "، والأسباب هي عدم رضا الناس في المنطقة العربية والإسلامية عن حياتهم وقياداتهم، وأن الإسلاميين يعملون كرد فعل ضد الأنظمة الحاكمة أكثر مما يسعون لإقامة دولة إسلامية فعلية، غير أن الساسة الأمريكيين تجاهلوا أسباب التطرف الإسلامي الخارجية، ومنها مساندة الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل.[5]

---

1 محمد لعقاب، الصليبية الأمريكية وعهد حرب الحضارات، (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،2007)، ص ص،31-32.

2 إبراهيم نافع، جنون الخطر الأخضر وحملة تشويه الإسلام، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط، 1، 2004)، ص ص، 157 - 158.

3 موسى يوسف الغول، تأثير العامل الديني في السياسة الخارجية لإدارة الرئيس جورج دبليو بوش تجاه منطقة الشرق الأوسط، عبد الكريم البرغوثي مشرفا، (فلسطين: جامعة بيرزيت، رسالة قدمت لنيل شهادة الماجستير في الدراسات الدولية بكلية الدراسات العليا، 04 /2010/12)، ص،217.

4 إبراهيم نافع، جنون الخطر الأخضر وحملة تشويه الإسلام، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط، 1، 2004)، ص، 158.

5 إبراهيم نافع، المرجع نفسه، ص ص، 158 - 159.

ترى الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة أن تكون هناك إصلاحات ديمقراطية واقتصادية واجتماعية جذرية في الدول العربية والإسلامية، وبحكم الرؤية الأمريكية، فإن الدافع الرئيسي وراء التطرف والعداء للغرب، وغضب المسلمين من أمريكا، يتمثل في فشل العديد من الدول الإسلامية في تشكيل حكومات عصرية، تستجيب لاحتياجات شعوبها، ومن ثم فعلى الولايات المتحدة الأمريكية أن تدير العالم حسب قيمها الديمقراطية وبالذات في المنطقة العربية.[1]

ويرى " محمد لعقاب " : ".. شكلت أحداث 11 سبتمبر 2001، نقطة تحول في السياسة الخارجية الأمريكية، إذ وفرت للمحافظين الجدد في الإدارة الأمريكية المسوغ الشرعي للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، ولذا أعادت أحداث 11 سبتمبر 2001، ترتيب أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، إذ أصبح الإرهاب، وكيفية محاربته، والتصدي له من أبرز القضايا والموضوعات التي باتت تشغل ذهن صانع القرار الأمريكي". [2]

وفي هذا المجال، يرى " يوسف العاصي الطويل " : " منذ ظهر (الإسلام عدو بديل) لم تتغير وجهة ومسيرة الدول الغربية وسياساتها العدائية تجاه الإسلام والمسلمين، وجل ما هنالك أم بعض معالمها المرئية، تبدلت وفق متطلبات المرحلة الآنية، وهنا يأتي توجيه دفة الأحداث تحت عنوان تفجيرات واشنطن ونيويورك كمحطة جديدة على صعيد تلك السياسة الغربية.. لتكون بمثابة الذريعة للتحرك وفق صيغة قائمة من قبل..." [3]

كما يرى : " محمد نمر المدني " في دراسة نقدية له ل: " غراهام فولر " في كتابه: " مستقبل الإسلام السياسي ": " ربما تتعجب وأنت تقرأ ل: " غراهام فولر " في كتابه: " مستقبل الإسلام السياسي " أنه لا يوجد في المستقبل المنظور على ساحة الشرق الأوسط أي منافس سياسي، يمكن أن يشكل قوة يعتد بها في مواجهة الصعود الطاغي للأحزاب والجماعات المنتمية للإسلام السياسي." [4]

---

1 محمد لعقاب، الصليبية الأمريكية وعهد حرب الحضارات، (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،2007)، ص ص، 119- 120 .

2 محمد لعقاب، المرجع نفسه، ص، 126.

3 يوسف العاصي الطويل، حملة بوش الصليبية على العالم الإسلامي وعلاقتها بمخطط إسرائيل الكبرى، الجزء الثاني، (بيروت: سلسلة الحملة الصليبية على العالم الإسلامي والعالم، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ط، 1، 2014)، ص ص،75- 76.

4 محمد نمر المدني، فكر لعالم جديد، أعداء الغرب، (دمشق: دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، ط،1، 2009)، ص، 252.

واهتمت العديد من الجامعات ومراكز الأبحاث الأمريكية بالظاهرة الإسلامية، وقدمت للمتخصصين وصانعي القرار الأمريكي العديد من الكتب والبحوث حول الحركات الإسلامية، إلا أن الأغلبية الساحقة من هذه الكتابات، قرأت الواقع ولم تحلل الظاهرة، فقد ركزت على استقاء المعلومات وفي بعض الأحيان القيام بعمل استخباراتي لمسار وعمل حركات الإسلام السياسي، وقدمت النصح بالتحالف معها في بعض الأماكن، والهجوم عليها في أماكن أخرى تبعا للحاجة وللمصلحة الأمريكية المباشرة.[1]

فقد دعت الحاجة بالولايات المتحدة الأمريكية قبل أحداث 11 سبتمبر 2001 إلى التحالف مع بعض الحركات الإسلامية في أفغانستان حينما كانت تقتضي المصلحة الأمريكية أن تقوم بدعم المجاهدين العرب والأفغان الذين شكلوا النواة الصلبة لحركة " طالبان " و " القاعدة " كتنظيم.

لكن بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، صنفت الولايات المتحدة الأمريكية إلى صنفين: خير أمريكي وشر إسلامي "، وبين " إرهاب عربي وديمقراطية أمريكية." [2]

وقد صاغت أمريكا موقفها من الحركات الإسلامية، والتراث الثقافي والحضاري الإسلامي الذي نشأت فيه هذه الحركات، في شكل اتهام ضمني أو صريح بأن الإسلام والمسلمين هيكليا وطبيعيا يميلون إلى العنف، وأن حضارتهم أدنى من الحضارة الغربية. [3]

فعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد جاء في مؤتمر " كولورادو " الذي انعقد في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1978، ورد في إحدى الوثائق عن الإسلام ما يلي:

" إنه الدين الوحيد الذي تناقض مصادره الأصلية أسس النصرانية...والنظام الإسلامي هو أكثر النظم الدينية المتناسقة اجتماعيا وسياسيا...ونحن بحاجة إلى مئات المراكز لفهم الإسلام، ولاختراقه في صدق ودهاء.ولذلك لا يوجد لدينا أمر أكثر أهمية وأولوية من موضوع تنصير المسلمين." [4]

إن مثل هذه الخطط التي يتم إعدادها لغزو العالم الإسلامي، سوف تكون لها أسوأ النتائج وأخطر المضاعفات، إذ تساهم في بروز السخط من طرف الشعوب الإسلامية ضد الغرب عموما،

---

1 رفعت السيد وعمرو الشوبكي، مستقبل الحركات الإسلامية بعد 11 أيلول (سبتمبر) (حورات لقرن جديد)، (بيروت: دار الفكر، آفاق معرفة متجددة، ط،1، يناير 2005)، ص ص،272-273.

2 رفعت السيد أحمد وعمرو الشوبكي، المرجع نفسه، ص، 273.

3 رفعت السيد أحمد وعمرو الشوبكي، المرجع نفسه، ص، 275.

4 عبد العزيز بن عثمان التويجري، العالم الإسلامي والغرب: التحديات والمستقبل، (المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم، 2007)، ص، 21.

ففكرة " اختراق الإسلام " من الأفكار الخطيرة التي تروج في أوساط عديدة، وهي شبيهة بفكرة " صدام الحضارات "التي تكاد أن تسيطر على السياسات على المستوى الدولي. [1]

يرى " فرانسيس فوكوياما ": ".. يمكن أن يعزى أحد التيارات ذو التأثير لحسن البنا، معلم المدرسة الذي أسس جماعة الإخوان المسلمين في مصر عام 1928، فقد البنا فكرة الولاء الكامل (الذي لا جدال فيه) للزعيم ذي الشخصية الكاريزمية من الفاشيين في إيطاليا واضعا شعار منظمة شبه العسكرية – " العمل، الطاعة، الصمت " – على نموذج أوامر "موسوليني" " امن، أطلع، حارب "...، ولم تكن مفاجأة أن البنا قد علم أتباعه أيضا ألا ينتظروا التشجيع، بل القمع من الهيئات أو السلطات الإسلامية التقليدية." [2]

ويمكن اعتبار " الراديكالية الإسلامية " مصدرا لتهديد الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حسب ما ورد في الخطاب الأمريكي خاصة التيار المحافظ، وساد جدال كبير في داخل أمريكا حول تحديد أيهما أولى للمصالح الأمريكية، الإبقاء على الوضع القائم والاستقرار في الشرق الأوسط، أم الدعوة والعمل على نشر الديمقراطية، وهو ما قد يؤدي إلى تغيير القوة السياسية في المنطقة، وذلك انطلاقا من طرح رئيسي يربط بين الترويج للديمقراطية، والقضاء على الإرهاب ومحاربته، والخوف من وصول الإسلاميين للسلطة إذا ما جرت انتخابات حرة. [3]

واختلفت المواقف داخل الإدارة الأمريكية حول كيفية التعامل مع النتائج غير المرغوب فيها للديمقراطية، وتباينت المواقف داخل البيت الأبيض الأمريكي بين مدرك لخطورة الأوضاع، وضرورة العمل على تجنب إقرار الديمقراطية في المنطقة، وبين من يؤكدون على مقدرة الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى على احتواء هذه الجماعات عن طريق الضغوطات أو التشجيع على الاعتدال بالنسبة للحركات الإسلامية الراديكالية. [4]

وفي هذا الصدد، عرف الرئيس الأمريكي " جورج بوش " الابن الإسلاميين المعتدلين كما يلي: "...كثير من الشجعان من الرجال والنساء عقدوا التزاما للسلام، إلا أن المتشددين في المنطقة

---

1 عبد العزيز بن عثمان التويجري، مرجع سبق ذكره، ص ص، 21-22.

2 فرانسيس فوكوياما، الإسلام والحداثة والربيع العربي، حاوره: رضوان زيادة، ترجمة: حازم نهار، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ط،1، 2015)، ص ص، 85-86.

3 عبد الرحمن عبد الرحمن النقيب، مشروع الشرق الأوسط الكبير وتداعياته السياسية والاقتصادية والتربوية، باكينام الشرقاوي و والسيد أحمد فرج وآخرون محررون، (القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط، 1، 2010)، ص، 151.

4 عبد الرحمن عبد الرحمن النقيب، المرجع نفسه، ص ص، 21-22.

ينشرون الكراهية، ويحاولون منع الأصوات المعتدلة من الانتصار".، ويضيف قائلا: " لقد حسمت أمريكا خيارها، نحن سنقف مع المعتدلين والإصلاحيين". [1]

وفي هذا المجال يرى " عامر هاشم عواد " أنه: " تكاد معظم الدراسات الأمريكية ولغة الخطاب الأمريكي، تنتهي إلى أن الإرهاب الذي تعمل الولايات المتحدة على مواجهته هو التشدد الإسلامي، وليد الراديكالية المتأتية من مشكلات تعامل الإسلام مع الحداثة، كما يرى الأمريكيون..."[2]

وللإشارة فقط، فإنه، باعتبار أن من عادوا من أفغانستان بعد جلاء القوات السوفياتية، يمثلون ويتبعون الحركات الأصولية الإسلامية، فقد كانت الولايات المتحدة تحث الدول العربية على ضرورة التعامل مع هؤلاء على أنهم إرهابيون، وأطلقت مصطلح جديد، هو: العرب الأفغان، وربطهم بالإرهاب، وسرعان ما بدأت العديد من الدول العربية بالتعامل معهم وفقا لهذا المفهوم.[3]

يرى " خليل إبراهيم عليان ": " إن الخوف من وصول الإسلاميين للحكم ليس مبررا، إلا في ما يتعلق ببعض التطبيقات المتطرفة للنصوص من قبل بعض الإسلاميين المتطرفين، والخوف من توابع الإفشال الذي سيحاوله الكثيرون من الداخل والخارج من المحيط الدولي والإقليمي." [4]

يرى " إبراهيم نافع ": " إن المصلحة والمصلحة فقط كانت على أساس موقف الولايات المتحدة من جماعات الإسلام السياسي، فهي تدعمها إن حققت مصالحها مثلا في الإطاحة بنظام قومي لا ترضى عنه، أو التصدي لعدو لها مثلما حدث في أفغانستان، وتشن عليها حربا شعواء إن تعرضت لها، أو لإسرائيل، أو للنظم الخاضعة لها."[5]

---

1 عبد الرحمن عبد الرحمن النقيب، مرجع سبق ذكره، ص ص، 151-152.

2 عامر هاشم عواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط، 1، يناير 2010)، ص ص، 207-208.

3 رضوان أحمد شمسان الشيباني، الحركات الأصولية الإسلامية في العالم العربي، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ط، 1، 2006)، ص، 306.

4 إبراهيم خليل عليان، الدولة الدينية والدولة المدنية، (القدس: جامعة القدس المفتوحة، بحث مقدم لمؤتمر بيت المقدس الثالث، 2012)، ص، 27.

5 إبراهيم نافع، جنون الخطر الأخضر وحملة تشويه الإسلام،(القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط، 1، 2004)، ص،166.

ويضيف قائلا: "...وللولايات المتحدة تاريخ طويل في إنشاء هذه الجماعات، وتمويلها وتسليحها وتوجيهها، وتحديد أهدافها وتحركاتها، وتظل على هذه الحال ما دامت متفقة مع أهدافها...لكن عندما تختلف الغايات ينقض الطرفان على بعضهما البعض بكل عنف وشراسة."[1]

يرى " إبراهيم نافع ": " تطرح الحركات الإسلامية أنواعا أخرى من التحديات لصانعي السياسة الأمريكية، هي استخدام العنف والإرهاب في سعيها لتحقيق أهدافها، ويعتبر الأمريكيون أن الشرق الأوسط هو المصدر الأكبر للإرهاب الدولي الذي ترعاه الدولة.."[2]

يرى " إبراهيم نافع ": " لم تكن التوجهات الإسلامية ذات موضوع إلى حد كبير بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية، ما دامت لم تكن تشكل تهديدا لمصالح حيوية معينة مثل الوصول إلى النفط، والمحافظة على النظم الموالية للغرب، وعلى إسرائيل، وعلى الاستقرار الإقليمي."[3]

ويرى " إبراهيم نافع " كذلك: " ورغم كل ذلك، فإن الحركات الإسلامية المتطرفة، وجدت ملجأ لها في الغرب الذي يسمح لها بحرية الحركة ، وجمع الأموال وتجنيد الأنصار...، يؤكد بعض المراقبين أن الولايات المتحدة، ظلت لسنوات عديدة حتى الآن ملجأ آمنا لحزب الله، والجماعات الإسلامية (المصرية) والأصوليين الجزائريين.."[4]

وحول المواقف الأمريكية من التحولات الديمقراطية التي عرفتها عدد من الدول العربية والإسلامية، يرى " محمد رضوان ": " بينما كان الغرب يبدي ارتياحه للعملية الديمقراطية التي مكنت الأحزاب الإسلامية من الصعود إلى الحكم، لم يكن في الوقت نفسه يخفي، في محافله السياسية ومنابره الإعلامية، ودوائره العلمية والثقافية، تخوفه من أن يشكل ذلك تهديدا لمصالحه التي راكمها منذ بداية تجربته الاستعمارية بالمنطقة."[5]

ويرى " إبراهيم نافع ": " .. بلغت الانتصارات الانتخابية الإسلامية أوجها في ديسمبر عام 1991 في الجزائر، عندما اكتسحت جبهة الإنقاذ الوطني الإسلامية، الجولة الأولى من الانتخابات البرلمانية في الجزائر. ومع أن صعود الإسلاميين الجزائريين تم من خلال وسائل ديمقراطية

---

1 المكان نفسه.

2 إبراهيم نافع، مرجع سبق ذكره، ص، 161.

3 إبراهيم نافع، المرجع نفسه، ص، 157.

4 المكان نفسه.

5 محمد رضوان، أوهام الغرب عن الإسلام: بحث في جذور معاداة الثقافة الإسلامية في الغرب، (الدار البيضاء المغربية: مطبعة الأندلس، ط، 1، 2013)، ص، 118.

بالأسلوب الذي تدعو له أمريكا، وعن طريق الانتخابات، إلا أن أمريكا لم ترض عما أفرزته هذه الديمقراطية."[1]

كما يقول " محمد رضوان ": " بينما تجد التفسيرات الأمريكية التي تربط أحداث 11 سبتمبر 2001 بالحركات الإسلامية المتشددة، صدى في كثير من وسائل الإعلام الغربية والدوائر السياسية والدبلوماسية، يتصور بعض الدارسين والمحللين أن تلك الأحداث ربما كان مخططا لها من جهات معينة داخل الولايات المتحدة لاستغلالها كذريعة لتنفيذ بعض السياسات الأمريكية، ويشير هؤلاء إلى ما يمكن أن يعتبر مؤامرة سياسية مدبرة تستهدف العالم الإسلامي."[2]

عقب أحداث 11 سبتمبر 2001، قامت الولايات المتحدة الأمريكية باحتواء الحركات الإسلامية الأصولية في الشرق الأوسط، ولم تقم بالقضاء عليها، بهدف عدم إسقاط هذا العدو " الجديد "، والذي سيبقى كمبرر للتدخلات الأمريكية في المنطقة العربية، التي تدرك أمريكا جيدا أهميتها الإستراتيجية وخيراتها النفطية، ففي بعض الحالات قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإسقاط الحركات الإسلامية التي وصلت للسلطة، كما هو حال حركة " طالبان " الأفغانية، حيث أسقطتها، ونصبت نظام موال لها كنظام " حامد كرزاي ".[3]

وقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على احتواء الحركات الإسلامية، مع إبقاء خطرها حاضرا، وإضعاف هذا العدو ليصبح خاضعا للقوة الأمريكية، وإبقاء خطرها الجزئي لكي يتم تبرير الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة من جهة، وإضعاف قدرة الحركات الإسلامية على ضرب المصالح الأمريكية من جهة ثانية.[4]

التعامل الأمريكي مع الحركات الإسلامية:

انقسم المفكرون والدارسون الأمريكيون إلى فريقين حول طريقة التعامل الأمريكي مع الحركات الإسلامية، فالفريق الأول، دعا إلى ضرورة القيام بعمل عسكري ضد الحركات الإسلامية

---

1 إبراهيم نافع، مرجع سبق ذكره، ص، 157.

2 محمد رضوان، أوهام الغرب عن الإسلام: بحث في جذور معاداة الثقافة الإسلامية في الغرب، (الدار البيضاء المغربية: مطبعة الأندلس، ط، 1، 2013)، ص، 83.

3 موسى يوسف الغول، تأثير العامل الديني في السياسة الخارجية لإدارة الرئيس جورج دبليو بوش تجاه منطقة الشرق الأوسط، عبد الكريم البرغوثي مشرفا، (فلسطين: جامعة بيرزيت، رسالة قدمت لنيل شهادة الماجستير في الدراسات الدولية بكلية الدراسات العليا، 04 /2010/12)، ص،219.

4 موسى يوسف الغول، المرجع نفسه، ص،220.

من غير تمييز بين الحركات الإسلامية المتطرفة والمعتدلة، انطلاقا من أنهما يمثلان تهديدا للأمن والمصالح الأمريكية خصوصا والغربية عموما.[1]

أما الفريق الثاني، فله رؤية مغايرة للفريق الأول، إذ يرى ضرورة الانفتاح الأمريكي على الحركات الإسلامية والتفرقة بين المعتدلين والمتطرفين الإسلاميين، وإمكانية تحالف الولايات المتحدة الأمريكية مع الإسلاميين المعتدلين.[2]

وحسب عدد من المفكرين الأمريكيين، فإنه لكي تحكم الولايات المتحدة الأمريكية سيطرتها على الشرق الأوسط الذي يعرف تغيرات سريعة بعد الثورات العربية، عليها أن تدخل في حوار مع الأحزاب والجماعات الإسلامية في المنطقة، فعلى الولايات المتحدة الأمريكية أن تطلب من الإسلاميين ضرورة خدمة المصالح الغربية الرئيسية والمحافظة عليها، ودفع عملية السلام العربية الإسرائيلية، والوقوف في وجه إيران، ومحاربة الإرهاب، وتوثيق الصلات مع الحركات المعارضة في دول الشرق الأوسط، خصوصا عندما تصل الجماعات الإسلامية للسلطة في هذه الدول.[3]

طريقة تعامل إدارة الرئيس الأمريكي " بيل كلينتون " مع الحركات الإسلامية المعتدلة والعنيفة:

لم تكتف الحركات الإسلامية بمعارضة، وتهديد الأنظمة السياسية، بل دخلت في مواجهة مع الغرب، وبالخصوص الولايات المتحدة الأمريكية، وقد كانت النتائج المترتبة على ذلك، هو التكاليف الباهظة، وقد استغل الاتجاه المتشدد في الدول الغربية، فرصة سقوط الاتحاد السوفياتي سابقا في أواخر الثمانينيات، وأوائل التسعينيات، ليحدد أعدادا جددا الذين يمكن أن يشكلوا تهديدا كبيرا على المصالح الغربية.[4]

وقد تحالفت الولايات المتحدة الأمريكية مع حلفائها في الشرق الأوسط، لضرب الحركات الإسلامية في محاولة منهم لإلحاق الهزيمة بها وتقزيمها، فقد قدمت الدول الغربية للدول الصديقة

---

1 عمرو عبد العاطي، قراءة في تقرير أمريكا والإسلام السياسي: تحول من العسكرة إلى الإدماج والتحالف، **تقارير مركز الجزيرة للدراسات**، يناير 2011، ص،02.

2 عمرو عبد العاطي، مرجع سبق ذكره، ص، 02.

3 جون ار برادلي، ما بعد الربيع العربي: كيف اختطف الإسلاميون ثورات الشرق الأوسط، ترجمة: شيماء عبد الحكيم طه، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط، 1، 2013)، ص، 151.

4 فواز جرجس، " الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي" في: الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط، 1، 2002)، ص، 156.

لها كمصر والجزائر والأردن وفلسطين كافة أنواع الدعم المادي والمعنوي بما فيه السياسي والعسكري لمحاصرة الظاهرة الإسلامية، والنتيجة كانت ضربات قوية تلقتها الحركات الإسلامية.[1] وما يمكن الإشارة إليه، هو فشل الحركات الإسلامية في البلدان العربية في الرفض الصريح للعنف المفرط الذي استخدمته الحركات الجهادية في مواجهتها لقوات الأمن، وهذا ما أقنع النظم الحاكمة والغرب على حد سواء بأن الظاهرة الإسلامية تسعى للوصول إلى السلطة عن طريق العنف.[2]

وقد أدت الهجمات الإرهابية التي قامت بها بعض الحركات الإسلامية إلى الخلط بين التنظيمات الجهادية والحركات الإسلامية ذات الطابع السلمي، فقد نجحت وسائل الإعلام العربية في التأثير على الرأي العام الداخلي والغربي، حيث تم تصوير الحركات الإسلامية والجهاديين، أنهما وجهان لعملة واحدة، وأن كلاهما يهدفان للوصول إلى السلطة، وتصعيد الصراع مع الغرب وإسرائيل.[3]

اضطرت إدارة الرئيس الأمريكي " بيل كلينتون " إلى إلغاء اجتماعات سرية مع عدد من قيادات الحركات الإسلامية في الجزائر ومصر وغيرها، والتي قامت بها في بداية التسعينيات، وذلك بسبب ضغط النظم العربية الصديقة لواشنطن.[4]

وقد بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في منتصف التسعينيات بتقديم دعم للدول الصديقة لها، لمواجهة الحركات الإسلامية، واعتبرت أن هذه الحركات، تشكل تهديدا للاستقرار المحلي والعالمي على حد سواء، ومن هنا فقد دخلت أمريكا بثقلها السياسي والعسكري والاقتصادي إلى جانب الأنظمة العربية في مواجهتها للحركات الإسلامية.[5]

طريقة تعامل إدارة الرئيس الأمريكي " جورج بوش " الابن مع الحركات الإسلامية المعتدلة والعنيفة:

يرى عدد من الباحثين والدارسين أن سياسة الرئيس الأمريكي " جورج بوش " الابن، حول ما عرف بالحرب على الإرهاب، زادت من انتشار الإسلام السياسي وفكره، حيث انتشرت أفكاره

---

1 فواز جرجس، " الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي" في: الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط، 1، 2002)، ص، 157.

2 فواز جرجس، مرجع سبق ذكره، ص، 157.

3 فواز جرجس، المرجع نفسه، ص، 158.

4 فواز جرجس، المرجع نفسه، ص،159 .

5 المكان نفسه.

في دول كانت توصف بتبني العلمانية كالعراق عقب غزوه من طرف الولايات المتحدة الأمريكية في 2003م، والملف الشيشاني الذي أصبح يتخذ العنف ضد القوات الروسية.[1]

طريقة تعامل إدارة الرئيس الأمريكي " باراك أوباما " مع بعض التنظيمات الإسلامية العنيفة (تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام " داعش ") :

في فبراير 2015م، أصدرت إدارة الرئيس الأمريكي " باراك أوباما " تقريرا حول إستراتيجية الأمن القومي، وجاء في التقرير التزام الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة التحالفات الدولية لمواجهة عدد من التحديات الكبيرة بسبب العدوان والإرهاب والأمراض، ففي القسم الخاص بالإرهاب ومواجهته، يشير التقرير إلى أن واشنطن تخلت عن القيام بالحروب البرية المكلفة في أفغانستان والعراق، والتي تحملت أعباءها الكبيرة القوات الأمريكية.[2]

هناك ثلاثة خيارات رئيسية واجهتها الإدارة الأمريكية عند تحديد سياستها تجاه " تنظيم داعش ":

– التدخل العسكري الواسع والسريع الذي لا بد أن يتدعم بهجوم دبلوماسي، والتحضير لمرحلة ما بعد " داعش ".

– خيار الاحتواء، والذي يقوم أساسا على منع " تنظيم داعش " من تحقيق إنجازات عسكرية، وبالتالي محاصرته، والقيام بهزيمته بصفة تدريجية.

– خيار عدم التدخل، والاقتصار على نتائج الصراع، وهذا الخيار تم طرحه من طرف البعض على اعتبار أنه ليس للولايات المتحدة الأمريكية أية مصلحة في انتصار " داعش "
أو الميليشيات الشيعية في العراق، أو " داعش " ونظام الأسد في سوريا.[3]

كانت الاستجابة العسكرية الأمريكية لصعود تهديد " داعش " إلى ما يلي:

– إقامة تحالف عسكري دوليا وإقليميا بهدف مواجهة تنظيم " داعش ".

– التدخل العسكري المحدود القائم على ضربات جوية ونشاط استخباراتي وعمليات خاصة محدودة، وعدم الاعتماد على التدخل البري الواسع.

– القيام بتسليح القوات الحليفة وتدريبها كالجيش العراقي وقوات البيشمركة الكردية، والمعارضة " المعتدلة " في سوريا.[1]

---

1 المكان نفسه.

2 حارث حسن، " السياسة الأمريكية تجاه تنظيم " داعش " "، **مجلة سياسات عربية**، ع، 16، سبتمبر 2015، دورية محكمة تعنى بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية والسياسات العامة، ص، 29.

3 حارث حسن، مرجع سبق ذكره، ص، 31.

وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتبني عدد من قرارات مجلس الأمن الدولي، منها القرار 2170 في أوت 2014، والقرار 2178 في سبتمبر 2014، لتوقيع العقوبات الاقتصادية، ووقف تدفق المقاتلين والأموال.[2]

وقد صعدت الولايات المتحدة الأمريكية من عملياتها العسكرية ضد " داعش "، واستهدفت قادته، وهذا ما أفقد التنظيم ديناميكية ونشاطاته.[3]

تنظيم القاعدة وداعش:

قام " أسامة بن لادن " و " أيمن الظواهري " باستهداف الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها الأوروبيين، بعد غزو أفغانستان عام 2001م، وقد كان " تنظيم القاعدة "، عابرا للحدود، نفذ العديد من العمليات ضد أهداف أمريكية وأوروبية، وفق طريقة " اضرب واهرب ".[4]

وخلافا لذلك، استخدم " تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام " (داعش)، تكتيكا يقوم على احتلال أراض، حيث استولى على المناطق السنية في العراق وسوريا، لكن القاسم المشترك بين " داعش " و " تنظيم القاعدة " يشتركان في هدف واحد ألا وهو تأسيس الخلافة الإسلامية.[5]

غير أن " بن لادن " و " الظواهري " طالبا بعدم التسرع في إقامة الخلافة والدولة الإسلامية، لأن الغرب لن يقبل بذلك، وبعد طرد تنظيم القاعدة من معقله الرئيسي في أفغانستان، أصبحت فكرة تأسيس الخلافة الإسلامية بعيدة المنال، وما يمكن الإشارة إليه هو أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، هو امتداد لتنظيم القاعدة.[6]

قام " تنظيم القاعدة " ومختلف فروعه في العالم، و " تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "، و حركة " بوكو حرام " بالحرق والذبح والتقتيل والاغتصاب والاختطاف، والتفجيرات بالسيارات المفخخة، وبالأحزمة الناسفة.[7]

---

1 المكان نفسه.

2 حارث حسن، المرجع نفسه، ص، 37.

3 حارث حسن، المرجع نفسه، ص، 45.

4 فواز جرجس، داعش إلى أين؟ جهاديو ما بعد القاعدة، ترجمة: محمد شيا، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط، 1، ماي 2016)، ص، 203.

5 فواز جرجس، مرجع سبق ذكره، ص، 203.

6 المكان نفسه.

7 الهواري بركة،" مأزق خطاب الإسلام السياسي – دراسة تحليلية – "، **مجلة العلوم الإنسانية**، (وهران: مجلة علمية محكمة، سداسية تصدرها كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران1 – أحمد بن بلة –، عدد مزدوج، 11 و12 ديسمبر 2016 – جوان 2017، ص، 447.

وبعد مضي شهرين فقط على تنصيب الرئيس الأمريكي " باراك أوباما " في رئاسيات 2008، غاب مصطلح " الحرب على الإرهاب " في مختلف وسائل الإعلام الأمريكية، وأشارت صحيفة « washington Post » في مذكرة استلمتها عبر البريد الالكتروني من طرف موظفي وزارة الدفاع الأمريكية، فحواها أن إدارة الرئيس " أوباما "، تريد تفادي مصطلح الحرب الطويلة أو " الحرب العالمية على الإرهاب "، وتفضل استعمال مصطلح " عملية الطوارئ في ما وراء البحار [1]."

ويقوم مبدأ الرئيس " جورج بوش " الابن على أن السلام والاستقرار يتحقق من خلال إدراك التهديدات الجديدة التي يمكن مجابهتها عن طريق الحروب الوقائية، واستعداد الولايات المتحدة الأمريكية للقيام بالأعمال العسكرية عند الضرورة دون الحصول على تأييد دولي، بل بصفة انفرادية.[2]

خطاب الرئيس الأمريكي " أوباما " الشهير في القاهرة:

من بين كل الرؤساء الأمريكيين، فإن " باراك أوباما " هو الوحيد الذي ربط بين إنشاء دولة فلسطين، ومصالح أمريكا، وبالرغم من أن الرئيس الأمريكي لم يوضح كيف سيكون حل الدولتين، وأبرز أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تقبل استمرار بناء المستوطنات الإسرائيلية فوق الأراضي الفلسطينية، وبالتالي فقد أضفى " أوباما " الطابع الإنساني على الشعب الفلسطيني.[3]

وقد ترك خطاب الرئيس " أوباما " هذا في القاهرة انطباعا جيدا، خصوصا في إقامة دولة فلسطينية لترسيخ علاقات جديدة مع العالم الإسلامي، لكن عقب الستة أشهر التي أعقبت خطابه، لم تجسد أقواله على أرض الواقع بفعل الانتقادات الكبيرة التي تعرض لها الرئيس الأمريكي من طرف اللوبي الصهيوني الداعم لحكومة " الليكود " الإسرائيلية.[4]

وقد قال " أوباما " في خطابه أنه يعرف الإسلام جيدا، وقد تعهد بتثقيف الأمريكيين حول الإسلام الفعلي الذي يعارض كل الصور السلبية التي سادت عن الإسلام منذ أحداث 11 سبتمبر 2001.[5]

---

1 قاسي فوزية، " الإستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب: منطق الأمننة في الساحل الإفريقي "،(وهران: مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية، 2012-2013)، ص، 66.

2 قاسي فوزية، مرجع سبق ذكره، ص، 67.

3 فواز جرجس، أوباما والشرق الأوسط: مقاربة بين الخطاب والسياسات، (أبو ظبي: مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، **سلسلة دراسات إستراتيجية**،ع، 154، ط، 2، ص ص، 30-31.

4 فواز جرجس، المرجع نفسه، ص، 33.

5 فواز جرجس، مرجع سبق ذكره، ص،34.

كان هذا الخطاب موجها للعالم الإسلامي، في قاعة الاحتفالات الكبرى في جامعة القاهرة بمصر، والذي شهد الكثير من ردود الأفعال الإقليمية والدولية.

فقد قوبل هذا الخطاب بتفاؤل لدى الدول العربية التي توصف بالمعتدلة، وحالة من التردد، والشك لدى القوى الإقليمية التي تصنف على أنها من أعداء الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.[1]

عمدت إدارة الرئيس " بوش " الابن إلى اعتبار الإسلام السياسي مذهبا جهاديا، يعتمد على العنف، ويسعى لتهديد الغرب، وأنه عدوان يريد تدمير العالم ككل، ولا يزال آخرون من خبراء الإرهاب يدعون إلى قيام الولايات المتحدة الأمريكية بحرب شاملة ضد كل مظاهر الإسلام السياسي.[2]

وتشير الكثير من التقارير والدراسات إلى أن توسيع مجال الحرب على الإرهاب إلى خارج أفغانستان، أدى إلى موجات غضب في العالم الإسلامي، وهو ما أدى " بتنظيم القاعدة " والحركات الجهادية التي تعتبر قتالها ضد الولايات المتحدة الأمريكية بمثابة دفاع عن الأمة الإسلامية ككل، حتى أن المسلمين في مختلف دول العالم اعتبروا الحرب الأمريكية على الإرهاب بأنها حرب ضد دينهم، فهي حرب تهدف للسيطرة على بلدانهم، حتى أن أغلبهم لا يصدقون خطاب " واشنطن " حول الديمقراطية وحقوق الإنسان.[3]

وقد أدت الحرب الأمريكية على الإرهاب إلى حرمان تنظيم القاعدة من امتيازاته، فجماعة " بن لادن "، تتكون أساسا من عصابات انتحارية تعيش على ضفاف الوديان والجبال، وعلى طول الحدود الباكستانية الأفغانية.[4]

وما يمكن الإشارة إليه، أن الأنظمة السياسية العربية لم تنجح في منع الإسلاميين، وإسكاتهم لأن وسائل تواصل، وهي المساجد، والمدارس والقاعدة الجماهيرية، لعبت دورا كبيرا في دعم عمل وأفكار هذه الحركات، وبالتالي تمكن التيار الإسلامي من فرض نفسه كبديل وخيار قابل للتطبيق.[5]

الإستراتيجية الأمنية الأمريكية خلال فترة حكم الرئيس " باراك أوباما " (2008 – 2012):

---

1 ....، " خطاب أوباما إلى العالم الإسلامي: قراءات وردود أفعال (تقرير ورصد إعلامي)، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، **سلسلة تقارير العالم اليوم**، ع، 148، الجمعة 05 جوان 2009م)، ص، 02.

2 فواز جرجس، مرجع سبق ذكره، ص،36.

3 فواز جرجس، مرجع سبق ذكره، ص، 37.

4 فواز جرجس، أوباما والشرق الأوسط: مقاربة بين الخطاب والسياسات، (أبو ظبي: مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، **سلسلة دراسات إستراتيجية**، ع، 154، ط، 2، ص ص،55.

5 فواز جرجس، المرجع نفسه، ص،83.

تم إقرار إستراتيجية جديدة للأمن القومي الأمريكي في 27 ماي 2010 م، تركز بالأساس على محاربة " الإرهاب الداخلي " في الولايات المتحدة الأمريكية، وأن هناك مخاطر تهدد الأمريكيين، ومختلف شعوب العالم، كظاهرة التغير المناخي، والأوبئة والأمراض، وتهديدات الأنترنيت، وشبكات الجريمة الدولية.[1]

واحتوت وثيقة الأمن القومي الأمريكية على اثنتي وخمسين صفحة، وقد انتقدت ضمنيا مبدأ " الحرب الاستباقية " ضد ما يسمى بالإرهاب، وهو المبدأ الذي كانت تركز عليه السياسة الخارجية للرئيس الأمريكي الأسبق " جورج بوش "، وقد تخلت هذه الإستراتيجية عن " الحرب على الإرهاب " الذي ركزت عليه الإدارة السابقة.[2]

وركزت على ما يسمى بمصطلح " الإرهاب الداخلي "، وقالت الولايات المتحدة الأمريكية بأنها في حالة حرب ضد " تنظيم القاعدة " والإرهابيين المرتبطين بها، وقد أعطت هذه الإستراتيجية الأولوية للعمل الدبلوماسي، وجعلت الخيار العسكري آخر الخيارات التي يتم اللجوء إليها، وأكدت على توسيع الشراكة الأمريكية حتى مع قوى مثل روسيا والصين والهند.[3]

وركزت هذه الإستراتيجية كذلك على الحاجة لتقوية المنظمات الدولية، وصياغة عمل دولي جماعي، وتعهدت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال وثيقة الأمن القومي باحترام وصيانة حقوق الإنسان.[4]

الحرب على الإرهاب:

تظل الحرب على الإرهاب إحدى أهم أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بالنسبة لإدارة الرئيس الأمريكي " باراك أوباما "، واستخدام الوسائل التقنية والتكنولوجية (طائرات بدون طيار لملاحقة الإرهابيين)، والتنسيق أمنيا مع عدد من الدول الحليفة لأمريكا، وترى هذه الأخيرة منطقة الساحل تعتبر من مناطق التوتر التي ترغب الولايات المتحدة الأمريكية في التعاون مع حلفائها لمحاربة الإرهاب، والحد من تأثير " تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي " مع فرنسا.[5]

---

1 نور الدين حشود،" الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد الحرب الباردة: من التفرد إلى الهيمنة 1990 – 2012 "، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، ع، 09، جوان 2013، ص ص، 392 – 393.

2 نور الدين حشود، المرجع نفسه، ص، 393.

3 نور الدين حشود، مرجع سبق ذكره، ص، 393.

4 نور الدين حشود، مرجع سبق ذكره، ص، 393.

5 حسن أوريدو، " ملامح السياسة الخارجية الأمريكية في ظل ولاية أوباما الثانية "، **مجلة آفاق المستقبل**، ع، 17، 17، يناير، فبراير، مارس 2013، ص، 21.

وقد ركزت إدارة الرئيس الأمريكي " باراك أوباما "على الحرب في أفغانستان، وبالتالي فالحرب على الإرهاب في هذا البلد، وليس العراق، وسعى إلى توطيد العلاقات مع باكستان ودعا إلى استمرار الحرب على الإرهاب، مع ترشيد النفقات بخصوصها لأنها مكلفة حسب الرئيس الأمريكي.[1]

الفرق الأساسي بين إدارتي كل من " بوش " الابن، و " باراك أوباما "، هو فرق إيديولوجي، يتمحور بالأساس في الانتقال من فكر " المحافظين " الجدد المتطرف، إلى فكر الديمقراطيين البراغماتي، فقد ركزت إدارة الرئيس " أوباما " مثلا على الرغبة في الوصول إلى قلوب، وعقول الشباب العربي والإسلامي قبل تفكيرهم في الانضمام للتنظيمات العنيفة، ومن هنا تسعى أمريكا إلى تحسين صورتها في العالمين العربي والإسلامي.[2]

واقتصاديا، ركزت إدارة الرئيس " أوباما " في سياساتها الطاقوية على الطاقات البديلة، مما سيحقق نوعا من الاستقلالية للولايات المتحدة الأمريكية في ميدان الطاقة، وهو ما ستكون له نتائج على سياساتها تجاه الشرق الأوسط، حيث كانت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، تقوم على ضمان تدفق البترول من المنطقة بأثمان زهيدة.[3]

رأى الرئيس الأمريكي " باراك أوباما " أن إدارة سلفه الرئيس " بوش " الابن، قد أضرت كثيرا بالمصالح الأمريكية، وسمعتها على المستوى العالمي، بسبب الاستخدام المفرط للقوة العسكرية، وأشار إلى أنه مستعد للحوار مع إيران وفنزويلا وسوريا وكوبا وكوريا الشمالية، مشيرا إلى أن الرئيس الأمريكي الأسبق، كان في الكثير من المرات يجري حوارا مع الاتحاد السوفياتي، بالرغم من أنه كان يصفهم " بإمبراطورية الشر ".[4]

يرى مستشارو الرئيس " أوباما " أن الدول العربية، ما يميزها هو الاستبداد السياسي، وفيها يتم قمع المعارضة السياسية، وتفشي الفساد والفقر وصعود التطرف بسبب السياسات الحكومية القمعية، وبالتالي فإن هناك إجماعا من طرف المسئولين الأمريكيين، أنه لا يوجد بديل يمكن الوثوق به غير الأنظمة القائمة في العالم العربي، فالحركات الإسلامية كالإخوان المسلمين وحماس وحزب

---

1 سعد شاكر شبلي، الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط، 1، 2013)، ص، 191.

2 سعد شاكر شبلي، المرجع نفسه، ص، 205.

3 حسن أوريدو، " ملامح السياسة الخارجية الأمريكية في ظل ولاية أوباما الثانية "، **مجلة آفاق المستقبل**، ع، 17، يناير، فبراير، مارس 2013، ص، 21.

4 فواز جرجس، مرجع سبق ذكره، ص ص ص، 22- 23.

الله، يتم النظر إليها نظرة شك وارتياب، وتعتبر تهديدا للمصالح الأمريكية، عكس حكام العرب الموالين للغرب، يمكن التنبؤ بسلوكاتهم.[1]

في الوقت الذي كان يلقي فيه الرئيس الأمريكي " باراك أوباما " خطابه في القاعة الكبرى بجامعة القاهرة بمصر، كان هناك مؤتمر دولي حول حوار الحضارات والتنوع الثقافي، أطلق عليه " إعلان القيروان حول تعزيز حوار الحضارات واحترام التنوع الثقافي "، وتم عقده في مدينة القيروان بتونس، بإشراف المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم (إيسيسكو)، والمنظمة الدولية للفرانكوفونية، وقد أعلن الرئيس " أوباما " في خطابه في القاهرة بأن الولايات المتحدة الأمريكية ليست في حرب مع الإسلام.[2]

لكن هذا الخطاب كان لا بد أن تتبعه سياسات ملموسة لإزالة أسباب التوتر بين العالم الإسلامية وأمريكا، وتمكين الأجيال من العيش بسلام واستقرار وتسامح.[3]

هناك عدة ميادين يزداد من خلالها اتساع الهوة بين الكلمات والسلوكات، وهو ما يمكن أن يعرض سياسته الخارجية في الشرق الأوسط للخطر، كالالتزام بخفض الوجود الأمريكي في المنطقة العربية، وعملية السلام العربية الإسرائيلية.[4]

لا يمكن لوم " أوباما " على ضعف الدور الأمريكي خلال عهدته الرئاسية الأولى، لأنه ورث من الرئيس السابق " بوش " الابن، بلدا منهكا عسكريا واقتصاديا وحتى معنويا، وتراجعت قدرات وإمكانيات الولايات المتحدة الأمريكية على القيام بحروب متواصلة تدفع من خلالها أثمانا باهظة.[5]

خطاب الرئيس الأمريكي " باراك أوباما " في 2013م:

خطاب الرئيس الأمريكي " أوباما " في أكاديمية West Point العسكرية في " نيويورك "، حاول من خلاله، طرح نظرة متكاملة وشاملة لما ستكون عليه السياسة الخارجية الأمريكية خلال العامين ونصف المقبلين أي في 2016، أي خلال ما تبقى من عمر عهدته الثانية.[6]

---

1 فواز جرجس، المرجع نفسه، ص، 26.

2 عبد العزيز بن عثمان التويجري، أمريكا والعالم الإسلامي، (الدوحة: منشورات المنظمة الإسلامية التربية والعلوم والثقافة، إيسيسكو، 2010)، ص، 23.

3 عبد العزيز بن عثمان التويجري، مرجع سبق ذكره، ص، 27.

4 فواز جرجس، مرجع سبق ذكره، ص، 28.

5 أسامة أبو ارشيد، " سياسة إدارة أوباما الخارجية: محاولة تحقيق التوازن بين الميول الانعزالية وضغوط التدخل الخارجي "،(الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جوان 2014)، ص، 14.

6 أسامة أبو ارشيد، المرجع نفسه، ص، 01.

قدم الرئيس " أوباما " العناصر الأربعة التي تقوم عليها السياسة الخارجية الأمريكية، والتي تحافظ على القيادة الأمريكية للعالم، والتي تقوم على أساس تقليص الاعتماد على القوة العسكرية إلا إذا اقترنت بالمصالح الأمريكية الرئيسية، والتأكيد على الأدوات الأخرى للقوة كالاقتصاد والتحالفات والدبلوماسية (**المبدأ الأول**).[1]

والمبدأ الثاني لملامح سياسته الخارجية، يتمثل في الاعتماد على العمليات الخاصة، كما حدث بالنسبة لاغتيال " بن لادن " في باكستان، والقصف بطائرات دون طيار، كما هو الحال في اليمن وباكستان، وتقوم سياسته كذلك على تدريب قوات الأمن والجيش في الدول التي تكون محل اهتمام أمريكي، كما هو واقع في أفغانستان، وتقليص عدد القوات فيها، إلى سحبها تدريجيا، وقد اقترح " أوباما " تشكيل تحالفات دولية في آسيا وإفريقيا لبناء تكتل لمجابهة " الإرهاب "، وقام باقتراح مبلغ مالي قدره خمسة مليارات دولار أمريكي لإنشاء صندوق شراكة لمساعدة البلدان لمحاربة الإرهاب على أراضيها.[2]

يرى الرئيس الأمريكي " أوباما " أن هناك أدوات فعالة تدعم الزعامة الأمريكية عالميا، وهي الدبلوماسية والعقوبات الاقتصادية وبناء التحالفات (**المبدأ الثالث**).[3]

المبدأ الرابع: هو رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في الدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية، وقد انتقد " أوباما " الاستبداد والاحتجاجات في عدد من الدول العربية، واعتبرها دليلا على رفض هذه الممارسات من طرف حكومات استبدادية، وقد رأى أن التقدم في مجال ترقية حقوق الإنسان والديمقراطية، يرجع بالأساس للمساعي الأمريكية، من دبلوماسية ومساعدات خارجية، وشراكة مع الحكومات، وتضحيات الجيش الأمريكي.[4]

وقد أعلن الرئيس الأمريكي " باراك أوباما " في خطاب تنصيبه: " أننا نسعى لسلوك طريق جديد يأخذنا إلى الأمام، إنه طريق يستند إلى المصلحة المشتركة والاحترام المتبادل."، وفي مثل هذا التصريح إشارة إلى موقف أمريكي جديد تجاه العالم الإسلامي.[5]

ويشير " أوباما " صراحة أنه سيعترف بالأمر الواقع في أية دولة، ما دامت تحافظ على المصالح الأمريكية حتى ولو انتهكت حقوق وحريات الإنسان، وبالتالي فهو يتبنى سياسة براغماتية،

---

1 أسامة أبو ارشيد، المرجع نفسه، ص، 07.

2 أسامة أبو ارشيد، مرجع سبق ذكره، ص، 09

3 أسامة أبو ارشيد، المرجع نفسه، ص، 11.

4 أسامة أبو ارشيد، مرجع سبق ذكره، ص ص، 12 – 13.

5 عبد العزيز بن عثمان التويجري، أمريكا والعالم الإسلامي، (الدوحة: منشورات المنظمة الإسلامية التربية والعلوم والثقافة، إيسيسكو، 2010)، ص، 15.

وخير دليل على ذلك تأييدها للانقلاب العسكري في مصر، وإبقاء تحالفاتها مع بعض البلدان التي تقهر الحقوق خصوصا في البلاد العربية.[1]

وقد عمل الرئيس الأمريكي " أوباما " على تحسين صورة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم، وذلك عن طريق إجراء تعديلات في ميدان السياسة الخارجية، وخاصة تجاه الشرق الأوسط، حيث قام الرئيس الأمريكي خلال حملته الانتخابية بالدعوة إلى الانسحاب من العراق.[2]

وقام بإعادة صياغة مفهوم الإرهاب والحرب عليه، بربطه بتنظيم القاعدة، ومناهضة حركة " طالبان " الأفغانية، والدخول في حوار بشأن الملف النووي الإيراني منذ 2008م، وفضل الحلول الدبلوماسية معها عوض العمل العسكري للتعامل معها، ورغبة " أوباما " في الوصول إلى حل يضمن إقامة دولتين تعيشان جنبا إلى جنب، (فلسطين وإسرائيل)، وتعهده بضمان حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها.[3]

عند وصول الرئيس " أوباما " للحكم، حاول إرساء دعائم المصالحة مع العالم الإسلامي من خلال زيارته لتركيا ومصر بعد توليه للسلطة، حيث رفض وصف الإسلام بالإرهاب.

وهو ما وصف به الرئيس الأسبق " بوش " العرب والمسلمين، وحاول " أوباما " إزالة اللبس والغموض عن المواقف الأمريكية من الثقافة الإسلامية، حيث عمل من خلال خطاباته على تضمينها مصطلحات وقيم دينية مستوحاة من الديانات السماوية الثلاث:

الإسلام، والمسيحية واليهودية، كالتسامح والعدالة واحترام حقوق الإنسان، واعترف بسمو الدين الإسلامي.[4]

ارتكزت سياسة الرئيس " أوباما " تجاه القضية الفلسطينية، والمنطقة العربية على ثلاثة أسس، وهي: الالتزام الأمريكي بأمن إسرائيل، وتجسيد حل الدولتين، وإقامة الدولة الفلسطينية، والمساعدة على تطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية، وبالتالي بقي الموقف الأمريكي حيال هذه القضية ثابتا.[5]

إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي 2017:

---

1 أسامة أبو ارشيد، مرجع سبق ذكره، ص، 13.

2 صلاح مصلح أبو ختلة، " سياسة الرئيس أوباما تجاه القضية الفلسطينية 2009 – 2012م "، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، ع، 36، جوان 2015، ص، 236.

3 صلاح مصلح أبو ختلة، مرجع سبق ذكره، ص، 236.

4 صلاح مصلح أبو ختلة، مرجع سبق ذكره، ص، 237.

5 صلاح مصلح أبو ختلة، المرجع نفسه، ص، 242.

أكد الرئيس الأمريكي " دونالد ترامب " أن إستراتيجية الأمن القومي التي اعتمدها، ستركز على مجابهة الفكر الإسلامي المتطرف، وأشار إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية، ستتصدى لأعمال الإرهابيين، واستخدامهم لمواقع التواصل الاجتماعي على شبكة الأنترنيت، مؤكدا أن أسلافه عقدوا اتفاقا ضعيفا مع إيران، وسمحوا لتنظيم " داعش " بهامش كبير للحركة.[1]

أثر النظام العالمي الجديد في مواقف بعض الحكومات العربية:

موقف الحركات الإسلامية الأصولية المعارض لعملية السلام مع إسرائيل، وموقفها من اتفاقيات السلام التي أبرمها الرئيس المصري الراحل " أنور السادات " مع إسرائيل، كانت سببا في أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بمحاربة هذه الحركات بمختلف الوسائل، ومنها ممارسة الضغوط الكبيرة على الدول العربية عن طريق المنظمات الدولية، التي تعتبر أداة في يد الولايات المتحدة، فالديون، وتوقيف المساعدات، والتصنيف في لائحة الإرهاب، وقضية الديمقراطية وحقوق الإنسان، هي أبرز أوراق الضغط الأمريكية التي تستخدمها أمريكا تجاه الدول العربية والإسلامية لدفعها لمحاربة هذه الحركات في دولها، ووصل الأمر إلى التدخل في سيادة هذه الدول.[2]

وفي هذا الشأن، يرى " رضوان أحمد شمسان الشيباني ": " إن هذه الحركات (الأصولية الإسلامية) تقف مانعا أما تنفيذ مخططات الغرب ومشاريعه في المنطقة العربية، والتي لا تخدم إلا مصالح الغرب وإسرائيل، وموقف هذه الحركات أيضا من الصراع العربي الإسرائيلي، ورفض السلام مع إسرائيل وفقا للخطة الأمريكية الإسرائيلية ".[3]

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، ونهاية حرب الخليج الثانية، كثر الحديث عن خطر الأصولية الإسلامية في وسائل الإعلام الغربية، لكن قبل ذلك شجعت الدول الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، الدول العربية على إرسال المجاهدين إلى أفغانستان لمواجهة الغزو السوفياتي لها في 1979 م، واستجابت أغلب الدول العربية.[4]

ويمكن اعتبار الأموال العربية والأسلحة الأمريكية آنذاك، الركيزة الأساسية للجهاد في أفغانستان، ولم تعترض الولايات المتحدة ولا النظم العربية على تلك الحرب، بتسميتها بالجهاد، والمقاتلون فيها بالمجاهدين، لكن بعد انسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان، ونهاية حرب الخليج،

---

1 ...، إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي "، **صحيفة بيروت تايمز**، السنة 32، ع، 1599، الخميس 21 ديسمبر 2017، ص، 13.

2 رضوان أحمد شمسان الشيباني، الحركات الأصولية الإسلامية في العالم العربي، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ط، 1، 2006)، ص ص، 303 – 304.

3 رضوان أحمد شمسان الشيباني، المرجع نفسه، ص، 307.

4 رضوان أحمد شمسان الشيباني، مرجع سبق ذكره، ص، 304.

وقيادة الولايات المتحدة للنظام العالمي الجديد، وعودة المقاتلين إلى بلدانهم، بدأ الحديث عن الجماعات الأصولية الإسلامية، والخطر الذي يمكن أن تشكله على الغرب والعالم ككل.[1]

يرى " إحسان طالب " أنه : " ...لعل استلام الإسلاميين الوسطيين للحكم فرصة هائلة للبعد عن التطرف، والتشدد الذي تمليه عقلية الصراع الوجودي، وظنون غالبية راسخة في الوعي الجمعي للمسلمين، أصلتها سيرورة تاريخية للغرب الذي ما فتئ يحاول الهيمنة والسيطرة على العالم بمنظور نفعي متعال، ساهم بقدر وافر من الحض على التطرف والاستقطاب الديني عن إرادة واعية حينا، وبمنظور انتفاعي اقتصادي لا أخلاقي أحيانا أخرى."[2]

- ردود أفعال عدد من الدول العربية والإسلامية حول المسائل الخارجية:

تحسين صورة الجزائر دوليا:

عرفت الأوضاع الداخلية في الجزائر تحسنا واستقرارا منذ مطلع الألفية الجديدة بمجيء الرئيس " عبد العزيز بوتفليقة " في 1999، الذي أعاد الدور الريادي والمحوري للجزائر على المستويين الإقليمي والدولي، ويبرز ذلك في ما يلي:

1- المشاركة الجزائرية في أشغال الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2000، والقمة الأممية لإصلاح منظمة الأمم المتحدة سنة 2005.

2- مشاركة الجزائر في الحوار الأطلسي المتوسطي سنة 2000، والمشاركة في المناورات البحرية التي كان يجريها الحلف الأطلسي، واستفادة الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية من تجربتها الرائدة في محاربة الإرهاب. [3]

3- اشتراك الجزائر في تأسيس مجلس حقوق الإنسان، ولجنة الأمم المتحدة لتعزيز السلم، ولتحديد إستراتيجية واضحة لمكافحة الإرهاب.

---

1 المكان نفسه.

2 إحسان طالب، حوار الديمقراطية والإسلام: مفاعيل الربيع العربي، (بيروت: منشورات ضفاف، ط، 1، 2013)، ص، 111.

3 محمد لمين بوحبيلة، العلاقات الجزائرية الفرنسية 1999- 2009، (الجزائر: مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص: منظمات سياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2010)، ص، 69.

4- أداء الدبلوماسية الجزائرية على الصعيد الإقليمي في حل عدد من النزاعات كالنزاع الإثيوبي الإرتيري، والذي تم إبرام اتفاق سلام حوله عام 2000، كما قدمت الجزائر مبادرة لتسوية الأزمة السودانية عام 2007 من طرف السفير الجزائري " عبد الكريم غريب " السابق في مالي. [1]

وحول ردود أفعال الجزائر، وعدد من الدول العربية والإسلامية من الصراع العربي الإسرائيلي، فإنه بفعل التوجهات الأمريكية التي تؤيد إسرائيل، صرف النظر عن حقوق العرب ومصالحهم، واستهداف عدد من البلدان العربية والإسلامية في إطار ما عرف بالحرب على الإرهاب، كل هذه الأمور، أدت إلى نوع من الريبة والشك في الدور الأمريكي في الشرق الأوسط، ودعواتها إلى انتهاج الإصلاح والديمقراطية، وبرز حقد وكره كبير تجاه السياسات الأمريكية.[2]

وفي نفس السياق، استعملت عدد من البلدان العربية والإسلامية، المسألة الفلسطينية كذريعة للحيلولة دون دعم مسار الحريات والانفتاح والتعددية السياسية والحزبية، وفي هذا الإطار، يرى: " يوسف خليفة اليوسف ": أنه عوض أن تعترف الدول العربية بفشلها في رد حقوق الفلسطينيين، وتمعن النظر في الأسباب الفعلية لهذا الفشل وتعمل على معالجتها، واصلت على نفس النهج، وهو ما أدى بها لأن تصبح رهينة لتحالفها مع أمريكا وحلفاءها. خصوصا إذا علمنا أن البلدان الغربية، هي صديقة وحليفة إسرائيل، ما دام أن ميزان القوى لازال لصالح الغرب. [3]

وفي نفس السياق، فإنه في خضم الاجتماع الاستثنائي لوزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي في مدينة " جدة " السعودية في 2003م، صرح وزير الخارجية السعودي " سعود الفيصل " على أن أمريكا عازمة كل العزم على القيام بحرب مستمرة وقد يطول أمدها، ضد الإرهاب، وقد لخص الباحث " محمد سلامة النحال "، الموقف الذي جاء به إعلان المسئول السعودي للدول الخليجية، وقبله المسئولين الأمريكيين، أنه يتحدد كالآتي:

- أن السعودية وباقي الدول العربية، ليس باستطاعتها تقديم أي دعم مع لأمريكا أو سواها في حالة ما إذا تم تهديد أو استهداف أي بلد عربي.

---

1 المكان نفسه.

2 حسنين توفيق إبراهيم، " العوامل الخارجية وتأثيرها في التطور الديمقراطي في الوطن العربي "، **المستقبل العربي**، ع، 349، مارس 2008، ص25.

3 يوسف خليفة اليوسف، " عندما تصبح السلطة غنيمة: حالة مجلس التعاون الخليجي "، **المستقبل العربي**، ع،351، ماي2008، ص ص،82 - 83.

– عدم توجيه أية اتهامات لأفراد أو جماعات بالمشاركة القيام بهجمات أو تقديم المساعدة والدعم للأعمال الإرهابية، التي وقعت قبل فحص المعطيات والمعلومات، والتأكد من مدى صحتها لكي تتضح الحقائق أمام العالم كله.

– استشف " سعود الفيصل " في حواره مع القادة الأمريكيين، أن أمريكا حاليا عازمة على إيجاد حلول وتسويات لمسائل وقضايا الشرق الأوسط، وتحقيق الأمن والسلام فيها ، غير أن الحكومة الأمريكية منشغلة بتهدئة الأوضاع في المنطقة، وفي فلسطين.[1]

بالإمكان الإشارة إلى أن ردود الأفعال العربية والإسلامية على العموم تجاه السياسات الأمريكية، تختلف من بلد لآخر بالرغم من وجود تشابه نوعا في ما بينها في عدد من القضايا، كتعاونها مع الأمريكيين وفق ما عرف بالحرب على الإرهاب، وتفاوت ردود أفعالها بين مؤيد ومعارض للحرب على أفغانستان والعراق، فقد تعاونت عدد من البلدان العربية في ما يتعلق بهذين القضيتين، وبلدان أخرى كالجزائر مثلا لم تنسق أو تتعاون مع الأمريكيين في هذا المجال.

1– أثر العلاقات الأمريكية الإسرائيلية على الحركات الإسلامية:

إن العامل الأساسي الذي يحدد التعامل الأمريكي والغربي بعد الحرب الباردة تجاه أنظمة الشرق الأوسط، هو إسرائيل، إذ لا يزال الغرب يحس بالمسئولية الأخلاقية تجاه جرائم الإبادة التي تعرض لها اليهود من طرف ألمانيا النازية، والمصالح المشتركة للولايات المتحدة الأمريكية مع إسرائيل، إضافة إلى تأثير اللوبي الصهيوني لإسرائيل في واشنطن، كل هذا يجعل من إسرائيل تكتسي أهمية كبيرة في السياسة الخارجية الأمريكية.[2]

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عموما، أن الأنظمة العربية المستبدة لا تهدد إسرائيل، والتخوف الأمريكي، يكمن في إمكانية أنه لو تم إطلاق العنان للتحرر السياسي في الشرق الأوسط، يمكن أن يؤدي إلى وصول قوى سياسية كالإسلاميين المتطرفين، الذين من المتوقع أن يكونوا أكثر عدائية تجاه إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية على حد سواء.[3]

2– الإسلاميون في الجزائر وقضية فلسطين:

---

1 محمد سلامة النحال، الحرب ضد الإرهاب: تداعيات تفجيرات نيويورك وواشنطن وانعكاساتها الإقليمية والدولية، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع،2007)، ص ص،53–54.

2 محمد أيوب، " السجل الهزيل للعالم الإسلامي في التحديث وإرساء الديمقراطية: التفاعل بين العوامل الخارجية والداخلية "، في: التحديث والديمقراطية والإسلام، شيرين ت هنتر، محررة، ترجمة: دعاء إمبابي، (القاهرة: د د ن، ط، 1، ماي 2009)، ص، 198.

3 محمد أيوب، مرجع سبق ذكره، ص، 198.

قضية فلسطين من وجهة نظر الإسلاميين ليست قضية أرض مسلوبة بقدر ما هي قضية دين وعقيدة، وهي قضية عربية وإسلامية، وأنها حق مغصوب، يجب أن يعود إلى أصحابه، وترى الحركات الإسلامية أن الحل الجذري للقضية الفلسطينية يكمن في ما يلي:

1- إعلان إسلامية القضية الفلسطينية، واستنفار الطاقات الإسلامية كافة، ووضعها في خدمة هذه القضية.

2- الإعلان الواضح والصريح للكيان الصهيوني.[1]

3- عدم الاعتراف بشرعية أو وجود اليهود في فلسطين، لأن وجودهم أصلا كان بغرض الاستيطان.

4- العودة إلى القدس عن طريق إعلان الجهاد، ليدخل الإسلام المعركة بعد أن تم إقصاؤه عنها منذ سنين طويلة، فالنصر سيكون عن طريق الإسلام والجهاد في سبيل الله.

فمثلا قد أعلنت حركة " حماس " في برنامجها السياسي بالقول: " اعتبار القضية الفلسطينية قضية عربية إسلامية مركزية، ومن ثم فإننا نعمل على تحرير فلسطين كاملة وعدم التفريط في أي شبر منها، ونعمل على دعم انتفاضتها المباركة ". [2]

وفي نفس المقام أشار "عباسي مدني " قائلا: " ..أن لا مخرج ولا نصر ولا حرية إلا بالجهاد وما ترك الجهاد إلا ذلوا فهيا بنا إلى إقامة دولة الخلافة وبعدها إلى القدس ". [3]

كما اعترضت الحركات الإسلامية العربية عموما على اتفاق غزة – أريحا بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وهذا ما تم اعتباره عقبة في وجه عملية السلام.[4]

وباعتبار أن الحركات الإسلامية هي امتداد لحركة الإخوان المسلمين في مصر والتي تأسست منذ 1928، فلا بد من عرض موقفها من إسرائيل:

يرفض الإخوان المسلمون الاعتراف بإسرائيل، وفي هذا الصدد يقول الأستاذ " محمد مهدي عاكف "، المرشد العام السابق للجماعة: " هذه المسألة ثابت من ثوابت الجماعة وليست محل جدل أو نقاش."[5]

---

1 المبروك عبشة، الحركات الإسلامية في الجزائر بين 1931-1991 مع مقارنة بين حركتي النهضة التونسية والجبهة الإسلامية للإنقاذ، (الجزائر: الشروق للإعلام والنشر، ط، 1، 2012)، ص،241.

2 المبروك عبشة، مرجع سبق ذكره، ص، 241.

3 المبروك عبشة، المرجع نفسه، ص ص، 241-242.

4 رضوان أحمد شمسان الشيباني، مرجع سبق ذكره، ص، 306.

5 سعد خيري، الإخوان ببساطة، (القاهرة: مؤسسة بداية للإنتاج والنشر والتوزيع، ط، 2، 2011)، ص، 102.

ويضيف قائلا أن: " إسرائيل في نظر الجماعة مجرد كيان صهيوني مغتصب لأراضينا العربية والإسلامية المقدسة، قام على (الجماجم) والدماء، وسنعمل على إزالته مهما طال الزمن."[1]
وما يمكن الإشارة إليه، هو أن هذا الموقف، هو الذي يدفع بالقوى الدولية إلى رفض الاعتراف بالحركات الإسلامية، ودعم الأنظمة " الطاغية " حسب وجهة نظر الإخوان المسلمين.[2]

3- مواقف الحركات الإسلامية المعتدلة والعنيفة من السياسة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001:

يرى الباحث " علا أبو زيد ": " ...بعد أسبوع واحد من وقوع هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، وضعت الولايات المتحدة الأمريكية العالم الإسلامي في صف " العدو "، واعتبرت الحركات الإسلامية في عمومها خطرا لا يهدد الولايات المتحدة وحدها، بل العالم أجمع، حيث اتهمتها بالإرهاب، وباتت توسع كل يوم القوائم التي تقدمها للعالم متضمنة ما تعتبره حركات إسلامية إرهابية سواء لممارستها المباشرة للإرهاب، أو لقيامها بالمساعدة على ممارسة هذا النشاط." [3]

ويضيف قائلا: " وهنا بلورت الحركات الإسلامية موقفا له سمتان، السمة الأولى، هو أنه تجاوز الدفاع الذي تبنته الحركات الإسلامية صبيحة الأحداث، وتحول إلى المواجهة، بل والهجوم، فأصدرت الحركات الإسلامية بيانات واجهت فيها الولايات المتحدة بتهم محاولة إلصاق أحداث الحادي عشر من سبتمبر بتنظيم القاعدة دون تقديم أي أدلة على ذلك معلنة أن هذا يعد محاولة صريحة من الولايات المتحدة لوصم الإسلام بالإرهاب، في أن جوهر الإسلام وتعاليمه، تحرم بصورة قطعية مثال تلك الهجمات، ومتهمة الولايات المتحدة بأنها هي التي مارست الإرهاب دوما، وأن حربها على الإرهاب هي ذريعة للقيام بأبشع الأعمال الإرهابية مجددا." [4]

" ومؤكدة (أي الحركات الإسلامية) أن أي رد فعل عدائي تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، يعبر عنه المسلمون، إنما هو نتيجة لسياسات مزدوجة المعايير خاصة في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية والحصار على العراق." [5]

---

[1] سعد خيري، مرجع سبق ذكره، ص، 102.

[2] سعد خيري، المرجع نفسه، ص، 103.

3 علا أبو زيد،" مستقبل الحركات السياسية الإسلامية وتحديات ما يسمى بالحرب على الإرهاب "،(....: مركز الحضارة للدراسات السياسية، د ت ن)، ص،07.

4 علا أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص،08.

5 المكان نفسه.

" أما السمة الثانية لموقف الحركات الإسلامية في هذه المرحلة، فهي أنه تجاوز الرؤية المشوشة التي عبرت عنها الأنظمة السياسية في العالم الإسلامي، والتي تنم عن عدم فهم أو عن رغبة في عدم الفهم للأبعاد الخطيرة للحرب الأمريكية على الإرهاب في ما يتعلق بالعالم الإسلامي، فقراءة البيانات والتصريحات الصادرة عن الحركات الإسلامية، تظهر إدراكها أن الولايات المتحدة، تستغل أحداث الحادي عشر من سبتمبر، والتي ألصقتها دون دليل بتنظيم القاعدة، للصعود إلى مركز القوة الوحيدة المسيطرة على العالم عامة، ولبسط سيطرتها وهيمنتها على العالم الإسلامي خاصة." [1]

ترى حركات الإسلام السياسي في الجزائر مثلا، أن الحركات الاستقلالية لم تجسد وعودها على أرض الواقع، وخصوصا في الميدان الثقافي، كانتشار الفرانكفونية (التحدث بالفرنسية)، واستمرار مختلف المؤسسات السياسية والقضائية في الطابع الغربي.[2]

وقد نفذت الكثير من تنظيمات الإسلام السياسي أعمال عنف ضد الولايات المتحدة الأمريكية، كالهجمات على السفارات الأمريكية في نيروبي (كينيا) ودار السلام (تنزانيا)، وقد رفعت الحركات الإسلامية شعار الجهاد، ويمكن القول أن ما تمتلكه هذه الحركات من قدرات عسكرية، وهو ما أضاف للصراع بعدا حضاريا وثقافيا.[3]

ظاهرة " الأفغان العرب " كنواة أولى لتنظيم القاعدة و " داعش ":

قبل الإشارة لظاهرة الأفغان العرب لا بد من الإشارة لمفهوم الجماعات الإرهابية، حيث تتسم هذه الأخيرة، بأنها ذات نمط عابر للقارات، وأفرادها ينتمون إلى جنسيات مختلفة، ولا تجمعهم قضايا قومية ولكن تجمعهم إيديولوجية دينية أو سياسية محددة، وتنتقل هذه الجماعات من مكان لآخر، بحيث يصعب متابعتها أو تعقبها أو استهدافها.[4]

---

1 المكان نفسه.

2 فرانسوا بورجا، الإسلام السياسي: صوت الجنوب (قراءة جديدة للحركة الإسلامية في شمال إفريقيا)، ترجمة: لورين فوزي زكري، مراجعة وتقديم: نصر حام أبو زيد، (القاهرة: دار العالم الثالث، ط،1، 1992)، ص ص، 84 – 85.

3 موسى يوسف الغول، تأثير العامل الديني في السياسة الخارجية لإدارة الرئيس جورج دبليو بوش تجاه منطقة الشرق الأوسط، عبد الكريم البرغوثي مشرفا، (فلسطين: جامعة بيرزيت، رسالة قدمت لنيل شهادة الماجستير في الدراسات الدولية بكلية الدراسات العليا، 04 /2010/12)، ص،218.

4 أمين المشاقبة، وسعد شاكر شبلي، التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط (مرحلة ما بعد الحرب الباردة) 1990 – 2008، (عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط، 1، 2012)، ص، 124.

إن الجماعات الإرهابية التي تحاربها الولايات المتحدة الأمريكية حاليا هي نفسها الجماعات التي كانت صديقة بالأمس لها، حيث سلحتهم أمريكا ودربتهم لمحاربة الاتحاد السوفياتي سابقا، وأطلق عليهم اسم " العرب الأفغان "، وقد حاربوا لأكثر من عشرة سنوات الغزو السوفياتي " الكافر "، وتمكنوا في نهاية المطاف من إلحاق الهزيمة بالقوات السوفياتية، والجلاء عن أفغانستان في 1989م.[1]

وتشكل ظاهرة " الأفغان العرب " تحديا أمام الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة بعد تحالفهم مع حركة " طالبان " الأفغانية للوقوف في وجه الاحتلال الأمريكي لأفغانستان اعتمادا على العنف، وبالتقارب بين الطرفين نتج عن ذلك الحركة الإسلامية المسلحة، وركزت على فكرة الخلافة، ومحاربة الأنظمة السياسية، فأصبحت أفغانستان قطبا جهاديا، تمكن من استقطاب عدد كبير من شباب المسلمين من مختلف الدول العربية.[2]

وقد قام " أسامة بن لادن " عندما جاء لأفغانستان سنة 1979م، بتأسيس " بيت الأنصار " و " بيت القاعدة "، لاستقبال الشباب العربي، حيث يقضون ثلاثة أشهر في بيت الأنصار، ويتلقون تدريبات رياضية وعسكرية، ومحاضرات علمية، ثم ينتقلون إلى " بيت القاعدة "، حيث يتم التدريب العسكري، ثم يذهبون إلى ساحات القتال لمواجهة القوات الأمريكية في أفغانستان وخارجها.[3]

وقد تمكن " تنظيم القاعدة " من تحقيق عدة أهداف ضد مصالح أمريكية، من أهمها تفجير السفارتين الأمريكيتين في " تنزانيا " و" كينيا " عام 1998م، وعمليات في أفغانستان والعراق، وقد قامت القوات الأمريكية باعتقال الكثير من مقاتلي القاعدة، وأرسلتهم إلى معتقلات للجيش الأمريكي، ويقدر عدد المعتقلين في " غوانتانامو " في كوبا حوالي ستة مائة شخص.[4]

وفي هذا الشأن، فقد دعا " أسامة بن لادن " أتباعه إلى ضرورة تنفيذ هجمات كبيرة ضد أمريكا، وبعد العثور على مجموعة من الوثائق والرسائل في مخبأ " بن لادن "، قامت السلطات الأمريكية بتسريبها، والتي تبرز مدى صعوبة تنفيذ هجمات كبيرة، طبقا لطلبات " بن لادن " بسبب الضغط بواسطة الطائرات الأمريكية بدون طيار، والتنصت والتجسس على هذا التنظيم.[5]

---

1 أمين المشاقبة، المرجع نفسه، ص، 125.

2 أمين المشاقبة وسعد شاكر شبلي، مرجع سبق ذكره، ص ص، 125 – 126.

3 أمين المشاقبة وسعد شاكر شبلي، المرجع نفسه، ص، 126.

4 المكان نفسه.

5 فواز جرجس، داعش إلى أين؟ جهاديو ما بعد القاعدة، ترجمة: محمد شيا، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط، 1، ماي 2016)، ص، 209.

وفي سنة 2014م، لم يصبح لتنظيم " داعش " أي ارتباط مع " تنظيم القاعدة "، خصوصا منذ وفاة " بن لادن "، ومجيء " أيمن الظواهري "، الذي عرف عنه الضعف وسياساته التقسيمية، ولم تعد لتنظيم القاعدة، القدرة على منع تنظيم " داعش " من ارتكاب المجازر في حق المدنيين في سوريا والعراق.[1]

وقد دعا " بن لادن " و" الظواهري " في الكثير من المرات مختلف الفصائل الجهادية المنافسة ل " داعش " في العراق بضرورة الانضمام إليه، وتجنب الصراعات والحروب في ما بينها، وتم اعتبار محاولات " بن لادن " و " الظواهري " حفظا لماء الوجه بعد أن خسرا فرعا لتنظيم القاعدة في العراق بصفة كلية.[2]

ومنذ وفاة " بن لادن " في 2011م، وهو ما ساعد " تنظيم الدولة الإسلامية في العراق " على التمدد خارج العراق، ومنذ سنة 2012م، توسع هذا التنظيم في سوريا، نظرا لقوته، وما أضعف تنظيم القاعدة كذلك، هو الضربات الأمريكية المتتالية على ضده، وهو ما أدى إلى ضعفه، مع العلم أن التنظيمان ينتميان إلى الحركة السلفية الجهادية، ولهما نفس المواقف.[3]

وقد أدان تنظيم " داعش "، وانتقد كثيرا حركات الإسلام السياسي التي شاركت في الحكم، كالإخوان المسلمين في مصر، وحركة النهضة في تونس، وحركة حماس في غزة، وأنه لابد من الجهاد ضد أمريكا (الرأس العالمي للكفار)، والأنظمة العميلة لها.[4]

وقد قال " أيمن الظواهري " في سبتمبر 2015م: " نحن لا نعترف بخلافة أبي بكر البغدادي "، واتهم " الظواهري " كذلك في رسالة له، نشرت سنة 2015م، أن " البغدادي " تسبب في فتنة في صفوف المجاهدين، وقد دعا " الظواهري " بعد ذلك إلى ضرورة الوحدة ضد العدو المشترك وهو الولايات المتحدة الأمريكية.[5]

الوسائل التي يستخدمها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام:

عمل تنظيم " داعش " على تجنيد آلاف الشباب في صفوفه، ليس فقط من دول عربية وإسلامية، بل حتى من دول أروبية، فقد استعمل وسائل التواصل الاجتماعي، وإعلامه الحربي،

1 فواز جرجس، المرجع نفسه، ص، 215.

2 المكان نفسه.

3 فواز جرجس، مرجع سبق ذكره، ص، 217.

4 فواز جرجس، المرجع نفسه، ص، 218.

5 فواز جرجس، المرجع نفسه، ص ص، 230 – 231.

واستخدم الفيديو، والفايسبوك، واليوتيوب، والانتغرام، والصور وغيرها من المهارات لاستمالة عقول الشباب، واستهدف فئات الشباب العاطل عن العمل، واليائس من الأوضاع القائمة، وكانت هناك استجابة كبيرة من طرف شباب أوروبيين من بلجيكا وفرنسا وبريطانيا وألمانيا والسويد مثلا.[1]

وبعد سلسلة التفجيرات التي تبناها تنظيم " داعش " في باريس، واستهداف مطار بروكسيل في بلجيكا، قام التحالف الغربي ضد " داعش " بقصف مواقع هذا التنظيم في العراق وسوريا، حيث صرح المتحدث الإعلامي باسم تنظيم " داعش " " العدناني "، قائلا: " إذا كان بوسعكم قتل كافر أمريكي أو أروبي – أو فرنسي حاقد قذر أو أسترالي أو كندي، اتكلوا إذن على الله واقتلوه بكل وسيلة متاحة ومهما تكن ".[2]

ثورات الربيع العربي ودور الحركات الإسلامية فيها:

الثورة: لغة تعني " الهيجان والوثوب والظهور والانتشار والقلب ".

أما اصطلاحا: كلمة ثورة باللغة اللاتينية « Révolution »، هو تعبير فلكي الأصل، شاع استعماله بعد أن أطلقه العالم " كوبرتيكوس " (1473م – 1543) حول الشمس.[3]

أما استعمال كلمة " ثورة " بالمفهوم اللاتيني « Révolution » كمصطلح سياسي واجتماعي بمعنى التغيير الجذري، والتحول، وهو مفهوم حديث كذلك، وبالتالي كان معنى الثورة، يشير إلى : " تعاقب الحكومات والدول في دورة لا يمكن للبشر تبديلها أو تغييرها ".[4]

ويعرف « Green Brenton » الثورة في كتابه " تشريح الثورة ": " إنها عملية حركية ديناميكية، تتميز بالانتقال من بنيان اجتماعي إلى بنيان اجتماعي آخر ".[5]

إن للثورة ثلاثة عناصر، هي: انهيار وسقوط الدولة، الصراع على السلطة، وقيام مؤسسات جديدة.[6] جديدة.[6]

يرى البروفيسور " ساسر ": " إن مصطلح الربيع له أصل أوروبي، يستحضر روابط بينه وبين (ربيع الأوطان) 1848م، (ربيع براغ) 1968م، أو ربيع أوروبا الشرقية في أواخر

---

1 فواز جرجس، داعش إلى أين؟ جهاديو ما بعد القاعدة، ترجمة: محمد شيا، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط، 1، ماي 2016)، ص، 207.

2 فواز جرجس، المرجع نفسه، ص، 208.

3 رمضان عبد السلام حيدر، " ثورات الربيع العربي ومستقبل النظام السياسي العربي "، **مجلة الجامعة الأسمرية**، ع، 24، السنة 12، ص ص، 515 – 516.

4 رمضان عبد السلام حيدر، المرجع نفسه، ص، 517.

5 رمضان عبد السلام حيدر، المرجع نفسه، ص، 518.

6 رمضان عبد السلام حيدر، المرجع نفسه، ص، 520.

الثمانينيات بعد سقوط الشيوعية، عندما اشتعلت الثورات الشعبية باسم الديمقراطية العلمانية إلى الإطاحة بأنظمة مستبدة، حكمت لعقود، إن (الربيع العربي)، وفقا لهذا التفكير، مماثل للتجربة الأوروبية ".[1]

الدول الغربية، هي من أطلقت مفهوم " الربيع العربي " على الثورات العربية التي اندلعت من تونس، حيث أن صحيفة " الأندبندنت "« Independent » البريطانية، هي من كانت السباقة في استعمال هذا المصطلح.[2]

وقائع وأهم مميزات ثورات الربيع العربي:

أصطلح على تسمية الحدث ب " شرارة الربيع العربي "، والذي يعود إلى إضرام شاب تونسي في منطقة سيدي بوزيد النار في جسده، في 17 ديسمبر 2011م، ورغم صغر هذا الحدث في حجمه، لكنه كبير في محتواه، الذي سرعان ما تحول إلى عمل احتجاجي من طرف التونسيين الغاضبين.[3]

ثم امتدت هذه الاحتجاجات إلى باقي المدن التونسية الأخرى، وتحول المشهد إلى ثورة كبيرة أطاحت بنظام الرئيس " زين العابدين بن علي "، وقد سميت بثورة " الياسمين ".[4]

غير أن هذا الحدث التونسي، كانت له تداعيات على دول عربية أخرى، وامتد إلى مصر، ثم ليبيا، ثم اليمن، وتم إسقاط هذه الأنظمة الحاكمة في هذه الدول، ثم سوريا (التي لا تزال تبعات هذه الثورة، تؤثر فيها وتجعلها تعيش حربا أهلية)، ثم البحرين، والسعودية، وسلطنة عمان، والمغرب والأردن ودول أخرى.[5]

وتدل هذه الثورة التي اندلعت في تونس، وسرعة انتقالها إلى باقي الدول العربية الأخرى، يبرز مدى الغضب والاحتقان الذي كانت تعيشه الشعوب العربية آنذاك، ويمكن إرجاع ذلك إلى حالات القمع والاستبداد والفساد، هي التي دفعت شعوب المنطقة العربية للقيام بالثورات لإسقاط الأنظمة السياسية القائمة.[6]

---

1 رمضان عبد السلام حيدر، مرجع سبق ذكره، ص ص، 521 – 522.

2 رمضان عبد السلام حيدر، المرجع نفسه، ص، 522.

3 ميلاد مفتاح ومحمد عبد الغفور الشيوخ، ثورات الربيع العربي وتأثيرها على ظاهرتي الإسلام السياسي وعمليا الإصلاح في الوطن العربي، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، ط، 1، 2016)، ص، 132.

4 ميلاد مفتاح ومحمد عبد الغفور الشيوخ، المرجع نفسه، ص، 133.

5 المكان نفسه.

6 ميلاد مفتاح ومحمد عبد الغفور الشيوخ، المرجع نفسه، ص، 134.

أسبابها:

هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى تفجر ثورات الربيع العربي، ومنها: تدهور الأوضاع الاقتصادية، فأغلب الاقتصاديات العربية نفطية، أو تعتمد على السياحة، أو المساعدات الخارجية، والتزايد السكاني الكبير الذي أصبح يشكل عبئا ماليا كبيرا على عدد من الحكومات العربية.[1]

واستبداد النظم السياسية العربية، وانعدام القيم والتقاليد الديمقراطية، كالتداول السلمي على السلطة، وحرية التعبير.

وهناك أسباب خارجية، حيث ظهر اتجاه، يركز على العوامل الخارجية التي لها تأثير في تحريك الشعوب العربية، ويرى أنصاره اعتمادا على موقع " ويكيليكس " أن الولايات المتحدة الأمريكية، دفعت الملايين من الدولارات لمنظمات تدعو لدعم حقوق الإنسان والديمقراطية في مصر، ويرون أن الوثائق كشفت العديد من أسرار الحكام، ومن يحيطون بهم.[2]

ويشير دارسون آخرون أن هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى ظهور الاحتجاجات والثورات في عدد من الدول العربية، منها ما هي سياسية، ومنها الأمنية، والاقتصادية والاجتماعية وأسباب أخرى.

1-الأسباب السياسية:

- استبداد الأنظمة الحاكمة، وعدم احترام حقوق الإنسان.
- غياب القيم الديمقراطية، وعدم السماح بإنشاء الأحزاب السياسية والنقابات.
- عدم نزاهة العملية الانتخابية، وعدم وجود فصل في ما بين السلطات الثلاث.
- خضوع كل من السلطتين التشريعية والقضائية للسلطة التنفيذية.[3]

2- الأسباب الأمنية:

- القمع الممارس من طرف قوى الأمن، والتعدي على حقوق الإنسان.
- عدم احترام القانون.
- السجن التعسفي والتعذيب والاختطافات.
- حرمان المعارضين من أبسط حقوقهم أثناء سجنهم، وعدم وجود محاكمة عادلة.

---

1 ريم محمد موسى، الثورات العربية ومستقبل التغيير السياسي، (فيلاديلفيا: **ورقة مقدمة إلى مؤتمر فيلاديلفيا السابع عشر (17)**، ثقافة التغيير، د ت ن)، ص، 04.

2 ريم محمد موسى، المرجع نفسه، ص، 05.

3 ميلاد مفتاح ومحمد عبد الغفور الشيوخ، مرجع سبق ذكره، ص، 153.

- الرقابة الأمنية، وعدم وجود حرية التعبير.
- إعطاء الأهمية الأمنية للحلول الأمنية على حساب الحلول السياسية في النظر في الأزمات السياسية.[1]

3- الأسباب الاقتصادية والاجتماعية: ومنها:

- السيطرة على ثروة الأمة من طرف النخبة الحاكمة.
- انتشار ظاهرة الرشوة والفساد المالي والإداري.
- غلاء المعيشة وتدني مداخيل المواطنين.
- زيادة الرسوم والضرائب ما أثقل كاهل المواطنين.
- زيادة نسبة البطالة خصوصا لدى الشباب.
- عدم توفر السكن، وصعوبات في المواصلات والتعليم والعلاج.
- زيادة معدلات الجريمة بمختلف أشكالها وانتشار الفقر.[2]

أسباب أخرى:

- ازدياد تطلعات الشعوب العربية، ومحاولتها لعب دور في إدارة وتسيير دولها، وثرواتها باعتبارها مصدر كل السلطات.
- شعور الشعوب العربية بالذل والهوان والإقصاء، وهو ما دفعها إلى القيام بالثورات بهدف التغيير المنشود.
- زوال هاجس الخوف عند الشعوب العربية، واستعدادها للتضحيات الجسام، من أجل تغيير الأوضاع نحو الأحسن.
- توفر وسائط التواصل الاجتماعي، وبساطة وسهولة الاتصال بين مختلف قطاعات وفعاليات الثورات، ودور القنوات التلفزيونية الفضائية في نقل صور وأخبار الحراك الاجتماعي.[3]

وفي هذا الشأن، يقول " وليم ب كوانت ": " ظاهرة الربيع العربي، تتميز بأنها تحمل علامة " صنع في العالم العربي " وليس " صنع في أمريكا "، وعلى الولايات المتحدة أن تتمنى

1 ميلاد مفتاح ومحمد عبد الغفور الشيوخ، مرجع سبق ذكره، ص ص، 153 – 154.
2 ميلاد مفتاح ومحمد عبد الغفور الشيوخ، المرجع نفسه، ص ص، 154 -155 .
3 ميلاد مفتاح ومحمد عبد الغفور الشيوخ، مرجع سبق ذكره، ص ص، 155 – 156.

للعرب خيرا، وهم يحاولون إعادة تشكيل مؤسساتهم السياسية المتحجرة، ولكن يجب أن تبقى على الهوامش في هذه المرحلة..."[1]

وفي خضم ثورات الربيع العربي منذ 2011م، كانت الجزائر تتمتع باستقرار سياسي وأمني نسبي، وازدهار اقتصادي نوعا ما، بفعل ارتفاع أسعار البترول والغاز الطبيعي، بعد مرحلة طويلة من الاضطرابات وعدم استتباب الوضع الأمني.[2]

اندلعت مظاهرات في 03 يناير 2011م في الجزائر العاصمة، وعدد من المدن الكبرى بعد إشاعات مفادها بأن الدولة سترفع أسعار المواد الغذائية الأساسية كالسميد والسكر والزيت، ولم تكن لهذه المظاهرات أية شعارات سياسية.[3]

ويمكن القول أن هناك أسبابا أخرى لهذه الأزمة ومنها، انخفاض أجور العمال، وأزمة السكن، وانخفاض المستوى التعليمي والصحي، وظهور الفساد والمحسوبية والرشوة، والمحاباة في عدد من المؤسسات والشركات العمومية، وشملت مطالب المتظاهرين، تحسين الظروف المعيشية، وتخفيض أسعار المواد الغذائية الأساسية، وتوفير مناصب الشغل، وكانت هذه المسيرات والمظاهرات، تعرقل حركة المرور في الطرق، وتنظيم اعتصامات، والدخول في إضراب عن الطعام في بعض الأحيان،ولم تدم هذه المظاهرات أكثر من أربعة أيام.[4]

واتخذت الحكومة جراء هذا العديد من التدابير والإجراءات منها، كإعفاء لرسوم الاستيراد بصفة مؤقتة، وضريبة القيمة المضافة، وتخفيض الضريبة على الشركات المنتجة والمستوردة للسلع الأساسية، وهذا ما أدى إلى إنهاء المظاهرات.[5]

دعا البرلمان الجزائري 300 شاب في 19 يناير 2011م، وتم السماح لهم بالتعبير عن وجهات نظرهم بكل حرية، ويمكن تلخيص أهم تدخلاتهم في ضرورة توفير فرص الشغل والسكن، والبيروقراطية.[1]

---

1 وليم ب كوانت، " السياسة الأمريكية والثورات العربية عام 2011 "، في فواز جرجس،الشرق الأوسط الجديد: الاحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي، ترجمة: عبد الواحد لؤلؤة،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط، 1، أبريل 2016)، ص، 382.

2 عز الدين العياشي، " الجزائر: الاستثناء المتعذر إدراكه في ربيع الاضطرابات "، في: الربيع العربي: الانتفاضة والإصلاح والثورة، يوسف محمد الصواني وريكاردو رينييه لاريمونت، ترجمة: لطفي زكراوي،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص،173.

3 المكان نفسه.

4 عز الدين العياشي، مرجع سبق ذكره، ص ص، 173 – 174.

5 عز الدين العياشي، المرجع نفسه، ص ص، 174 – 175.

وبعد مرور أربع سنوات على ثورات الربيع العربي، كان من المفترض أن تؤدي إلى تحولات ديمقراطية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لكنه حدث غير ذلك، حيث أدت الأوضاع إلى زعزعة استقرار هذه الدول، والتضليل الإعلامي من طرف جهات سياسية وثقافية، تخدم مصالح إقليمية ودولية للحيلولة دون استتباب الأمن والاستقرار في هذه المنطقة.[2]

وقد بينت أحداث الربيع العربي الدور الكبير الذي أصبحت تلعبه وسائل الاتصال من شبكة إنترنيت، وفضائيات في تعبئة الجماهير، ونقل المعلومات سواء الاتصال منها الحقيقية أو المضللة، وهو ما ساعد حركات الإسلام السياسي في الوصول إلى السلطة في عدد من الدول العربية، وبعد ذلك أصبح دورها يتراجع (كعزل محمد مرسي في مصر)، وتصاعد الهجمات الإرهابية في بعض الدول.[3]

وقد أدت شعارات الثورات العربية، التي كانت تدعو إلى تطبيق الديمقراطية، وقيمها، وهي تختلف تماما عن شعرات الثورات الإسلامية، إلى جعل الحركات الإسلامية، تتكيف وتنسجم مع هذه الشعارات الديمقراطية، خلال الاحتجاجات، وحتى قبل إسقاط بعض الأنظمة العربية وبعدها.[4]

دور الحركات الإسلامية في ثورات الربيع العربي:

من الصعب القول أن حركة أو تنظيما سياسيا معينا، كان له الفضل في قيام الثورات العربية، فهذه الأخيرة كانت تعبيرا عن إرادة شعبية في لحظة تاريخية معينة، أطرتها جميع القوى والتنظيمات بما فيها الحركات الإسلامية، والمجتمعية وغيرها، فقد كانت إسهامات الحركات الإسلامية في الثورات العربية محدودة، بالرغم من أن بعض هذه الحركات قد دفعت بأعضائها والمنخرطين فيها في العمل ميدانيا، غير أنها لم تكن في طليعة الثورات، ومشاركتها في الثورات لم تكن لها سيطرة عليها، إذ يرى باحثون أن الحضور المحتشم للإسلاميين في الثورات العربية يعود إلى حنكة قياداتها.[5]

---

1 عز الدين العياشي، المرجع نفسه، ص، 175.

2 أعسري علي، الثورة والدولة: الربيع العربي وأسئلة الديمقراطية الشرعية، اليسار، الإسلام السياسي والإرهاب، (الرباط: مطبعة دار القلم، ط، 1، 2016)، ص، 10.

3 أعسري علي، المرجع نفسه، ص، 185.

4 ميلاد مفتاح ومحمد عبد الغفور الشيوخ، مرجع سبق ذكره، ص، 237.

5 سامح عيد، الحركات الإسلامية في العالم، (الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، مراصد، كراسات علمية 11، وحدة الدراسات المستقبلية، 2012)، ص، 06.

ومعرفتهم أن الثورات تمتاز بنوع من الحساسية والحسابات، خاصة وأن الغرب يرفضها، مما يؤدي إلى إجهاض هذه الثورات لو شارك فيها الإسلاميون بصفة كبيرة، كما وقع في الجزائر خلال بداية التسعينيات.[1]

لم تكن مشاركة الحركات الإسلامية في الثورات العربية عموما بشكل طوعي أو بقرار من قياداتها، إنما كانت أمرا واقعا، فرض عليها، بسبب التطورات التي شهدتها هذه الثورات، وحاول الكل اللحاق بركبها، فعلى سبيل المثال لا الحصر، رفضت حركة الإخوان المسلمين في مصر المشاركة في مظاهرات 25 يناير 2011 في بداياتها، هذا الأمر ليس بالغريب، فهذه الجماعة لم تشارك في العديد من المناسبات التي كانت تعتمد على التعبئة، فمثلا لم تشارك الجماعة في إضراب 06 أفريل 2008، وغيرها من إضرابات النقابات العمالية، بسبب تخوفها من قمع النظام الحاكم، لكن دخولها فيها كان متأخرا.[2]

وقد ساهمت ثورات الربيع العربي في صعود وزيادة نفوذ الحركات الإسلامية في عدد من الدول العربية مع تفاوت في درجات التأثير ومستويات الحضور، وهو عبارة عن تطور تاريخي واستحقاق ديمقراطي، ونجاح الحركات الإسلامية مرهون بمدى قدرتها على الاستجابة للتحديات الاقتصادية والاجتماعية، وقضايا الاستبداد، والتكيف مع التحديث والديمقراطية، ومدى قبولها للاختلاف والتعددية.[3]

وارتبط خطاب الإسلام السياسي بمختلف المشاكل والأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها الطبقات الهشة في المجتمعات، وعدم مقدرتها على مواجهة غلاء وارتفاع المعيشة، وزيادة الضرائب، ورفع الدعم عن عدد من المواد الاستهلاكية، وأزمة السكن وغيرها من الأزمات الأخرى.[4]

ويرجع خطاب الإسلام السياسي معاناة المجتمعات من الأزمات والمشاكل، بسبب ابتعاد السلطة السياسية، وفئات المجتمع عن إقامة شريعة الله وحكمه عن طريق بناء الدولة الإسلامية.[5]

---

1 المكان نفسه.

2 سامح عيد، مرجع سبق ذكره، ص، 07.

3 سامح عيد، المرجع نفسه، ص، 35.

4 الهواري بركة، " مأزق خطاب الإسلام السياسي – دراسة تحليلية – "، مجلة العلوم الإنسانية، (وهران: مجلة علمية محكمة، سداسية تصدرها كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران1 – أحمد بن بلة –، عدد مزدوج، 11 و12 ديسمبر 2016 – جوان 2017، ص، 450.

5 الهواري بركة، مرجع سبق ذكره، ص، 450.

يرى " فرانسوا بورجا " « François Burgat » أن الإسلام السياسي كحركة طرح نفسه كبديل للأنظمة السياسية التي وصلت للسلطة بعد الاستقلال.[1]

الجزائر وثورات الربيع العربي:

قبل ذلك لا بد من الإشارة إلى أهم الأحداث السياسية التي عاشتها الجزائر في بداية التسعينيات.

في الانتخابات البلدية لسنة 1991م، في دورها الأول، فازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ ب 188 مقعدا نيابيا، مقابل حصول الحزب الحاكم سابقا، ألا وهو جبهة التحرير الوطني ب 16 مقعدا فقط، وتدخل الجيش لإيقاف المسار الانتخابي في دوره الثاني، وتم استغلال الأخطاء التي وقع فيها هذا الحزب ذو الاتجاه الديني.[2]

وقد انقسم الإسلاميون إلى اتجاهين، اتجاه يضم أقلية، كانت ترى أن الجهاد هو وحده الذي يؤدي إلى التغيير، وتأسيس الدولة الإسلامية، وأطلق عليهم " الأفغان العرب "، أما الاتجاه الثاني، فكان يرى أن التغيير يتم بقبول الانتخابات كوسيلة للتغيير المنشود.[3]

وبعد توقيف المسار الانتخابي، وظهور العنف، وتأزم الوضع السياسي، جاء الرئيس " محمد بوضياف " عام 1992م، ثم " اليامين زروال " عام 1994م، الذي أقام جولات من الحوار مع الحركات الإسلامية، حيث عقد هدنة مع بعضها، وظهر حزب التجمع الوطني الديمقراطي منذ سنة 1996م، وتم تنظيم انتخابات تشريعية في 1997م، تم خلالها إعادة توزيع الأدوار ودمج بعض الحركات الإسلامية في العملية السياسية التي كانت توصف بأنها معتدلة، وفي سنة 1999م، جاء الرئيس " عبد العزيز بوتفليقة " لسدة الحكم في البلاد.[4]

في الأسبوع الأول من شهر يناير 2011م، تم تنظيم مظاهرات في مدينة وهران، وفي الأسبوع الثاني من نفس الشهر، انتشرت المظاهرات لتشمل كل المدن الشمالية للوطن،

---

1 الهواري بركة، المرجع نفسه، ص، 451.

2 بشير مخلوف، موقع الدين في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر: فترة (1989 – 1995م): دراسة في التمثلات السياسية لواقع التعددية الحزبية عند بعض المنتسبين للجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة، (وهران: قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران السانيا، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في علم الاجتماع السياسي، د الزاوي مصطفى مشرفا، 2012 – 2013م)، ص، 15.

3 بشير مخلوف، المرجع نفسه، ص، 16.

4 المكان نفسه.

وبعض المدن الجنوبية، حيث حدثت مواجهات بين قوات الأمن والمتظاهرين، أدت إلى اعتقال حوالي 500 شاب، وخسائر مادية معتبرة، قدرت بحوالي 1 مليار دولار، بسبب تخريب مؤسسات عمومية، ونهب لمخزن لسلع وغيرها.[1]

تميزت هذه المظاهرات بطابعها العفوي، وعدم وضوح مطالبها، وتزامنت مع سقوط نظام " زين العابدين بن علي " في تونس في 14 يناير 2011م، واندلاع الثورة المصرية في 25 يناير 2011م، وظهرت " التنسيقية الوطنية للتغيير والديمقراطية "، وهي تنظيم غير معتمد، عملت على تنظيم مسيرات كل يوم سبت للمطالبة بالتغيير، وشارك في المظاهرات، طلبة جامعيون، وباءت كل الدعوات لإخراج الشعب للشارع للمطالبة بالتغيير بالفشل، وكانت هذه الدعوات عبر فئات معارضة، وعبر شبكات التواصل الاجتماعي " كالفايس بوك ".[2]

وهو ما أدى بالنظام إلى التصريح بأن الجزائر " حالة استثنائية " في المنطقة العربية، وأن أحداث 05 يناير 2011م، هي مطالب اجتماعية بحتة بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وخصوصا السكر والزيت، بسبب إلزام السلطة آنذاك تجار الجملة بضرورة فوترة السلع الغذائية، والتعامل بالشيك.[3]

1 بوجمعة غشير، تطور خطاب حقوق الإنسان في الجزائر والوضع الراهن، (بيروت: معهد السياسات بالجامعة الأمريكية في بيروت، بالاشتراك مع معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة، مارس 2017)، ص، 19.

2 بوجمعة غشير، مرجع سبق ذكره، ص، 19.

3 المكان نفسه.

خاتمة:

خلصت الدراسة في هذا الموضوع إلى أنه لا يوجد تعريف جامع ومانع لمفهومي السياسة الخارجية، والحركات الإسلامية على حد سواء، وذلك راجع لتعدد الزوايا والمنظارات التي ينظر من خلالها كل مفكر أو باحث يريد أن يعطي مفهوما لظاهرتي السياسة الخارجية والحركات الإسلامية، فبالنسبة للسياسة الخارجية، فهناك من يرى بأنها تقتصر على النشاط الخارجي للدولة، وآخرون يرون بأنها تتجسد في صنع القرارات السياسية الخارجية وغيرها.

وقد اختلفت وتعددت الأطر النظرية في دراسة السياسة الخارجية، وكل نظرية تنظر لظاهرة السياسة الخارجية من جانب معين، ومنها ما هي تقليدية وأخرى حديثة. ونفس الشيء بالنسبة للقرار السياسي الخارجي.

أما مفهوم الحركات الإسلامية، فيمتاز بالتعقيد، وتعدد المفاهيم التي أعطيت حولها، ومنها: أنها تلك التنظيمات أو الجماعات الأهلية التي تحمل مشروعا إسلاميا للحكم، وللتغيير السياسي والاجتماعي والثقافي، يستهدف في غايته إنشاء الدولة الإسلامية أو الانتصار لمشروعها وقضاياها .

وتمتاز كغيرها من التنظيمات بمجموعة من الخصائص، والتي تتعدد وتتنوع، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، أنها جماعة منظمة، ومفهومها شمل للإسلام، وسمة الانتشار وتغلغلها في الأوساط الشعبية، وكونها حركة سياسية تسعى هي الأخرى لنشر فكرها وتوجهاتها، وتمتاز بالتنظيم وغيرها من الخصائص الأخرى.

وأن من أبرز الأهداف التي تسعى الحركات الإسلامية لتجسيدها على أرض الواقع، هي التغيير السياسي والاجتماعي، والعمل بتعاليم الدين الإسلامي، وإقامة الدولة الإسلامية، وغيرها.
ومواقف الحركات الإسلامية من الديمقراطية والمشاركة السياسية والتعديية، بين مؤيد ومعارض لها.

وتم التطرق من خلال هذه الدراسة لواقع الحركات الإسلامية في الجزائر، من حيث نشأتها وتطورها، وتوقيف المسار الانتخابي في الجزائر في نهاية 1991، واستقالة رئيس الجمهورية " الشاذلي بن جديد " في 1992، ودخول البلاد في أزمة سياسية وأمنية، دامت أكثر من عشر سنوات، ورأينا أن طبيعة العلاقة بين النظام السياسي الجزائري والجبهة الإسلامية للإنقاذ، التي تراوحت ما بين استخدام العنف والحوار في بعض فترات الصراع الذي كان دائرا بينهما، وللقضاء على العنف والتطرف، مزج النظام ما بين الحلول الأمنية (القوة العسكرية) والحلول السياسية كالحوار وميثاق السلم والمصالحة الوطنية لحقن دماء الجزائريين.

وقد كان للسياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة توجهات جديدة، وذلك راجع لكون موازين القوى قد تغيرت بعدما كان النظام الدولي ثنائي القطبية وأصبح بعد انهيار الإتحاد السوفياتي أحادي القطبية، وخلا الجو للولايات المتحدة الأمريكية، وعملت بفضل هذه التحولات

الدولية على تكييف المنطقة العربية والإسلامية، وفق مصالحها الخاصة أكثر من أي وقت مضى، وذلك منذ حرب الخليج الثانية.

وما يمكن قوله أن للسياسة الخارجية الأمريكية جانبين رئيسيين، الأول: اقتصادي والثاني: أمني، ويتمثل الجانب الاقتصادي بالأساس في مصالحها النفطية في المنطقة العربية والإسلامية، وذلك من خلال إقامة الولايات المتحدة لعلاقات تجارية كبيرة مع دول المنطقة لكون الإقتصاد الأمريكي يعتمد على الطاقة، واعتبار الدول العربية والإسلامية سوقا مربحة لتصريف السلع والمنتجات والخدمات الأمريكية على اختلاف أنواعها، أما الجانب الأمني، فهي تسعى جاهدة من أجل إقامة نظام أمني تشرف عليه بصفة مباشرة، وهو قائم أساسا على تواجدها العسكري في المنطقة، والاعتماد على قوى إقليمية في المنطقة لحماية المصالح الأمريكية، ومنها إسرائيل ومصر وتركيا والسعودية.

وتهدف الولايات المتحدة الأمريكية ضمن إطار توجهات سياستها الخارجية في المنطقة إلى القضاء على أسلحة الدمار الشامل (البرنامج النووي الإيراني)،ومحاربة "الدول المارقة" أو "دول محور الشر"، ومن ضمنها إيران التي لا تزال واشنطن تعتبرها دولة ترعى الإرهاب وتسعى للحصول على أسلحة الدمار الشامل.

وقد ضخمت الولايات المتحدة الأمريكية كثيرا مما تسميه " الإرهاب الأصولي "، والذي ترى الإدارات الأمريكية المتعاقبة بأنه يشكل تحديا حقيقيا بالنسبة لها، وأن الحرب ضده ستكون طويلة (الحرب على الإرهاب)، وأن هذا يتطلب مشاركة جماعية ، وهذا ما ستكون له آثار خطيرة على دول المنطقة، لأن واشنطن تسعى من خلال كل هذا إلى الحفاظ على مصالحها وحمايتها، ومواجهة القوى الكبرى الأخرى المنافسة لها من الناحية الاقتصادية، ونذكر على وجه الخصوص الإتحاد الأوروبي.

ويمكن الإشارة إلى أن السياسة الخارجية الأمريكية قد أثرت ولا تزال تؤثر في التوجهات السياسية للحركات الإسلامية والدول العربية والإسلامية على حد سواء، وذلك إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، المباشرة تتمثل في الإتهامات والتهديدات والضغوط الأمريكية على هذه الدول من أجل إتباع نهج وطريق السياسة الخارجية الأمريكية وتوجهاتها على مختلف الأصعدة والمستويات، كما رأينا من خلال الدراسة والتحليل، أما الطرق غير المباشرة للتأثير الأمريكي في توجهات وسياسات الحركات الإسلامية والدول التي توجد فيها، يتجلى في بعض القضايا والمسائل التي كان للولايات المتحدة الأمريكية دور فيها، ولكنها أثرت بصفة غير مباشرة في سياسات وتوجهات الحركات الإسلامية ،نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر تداعيات أحداث 11 سبتمبر 2001، وما نجم عنها، وضرب أفغانستان وكذا العراق، وغيرها من المسائل الأخرى.

ويمكن القول بأن السياسة الخارجية الأمريكية، قد أثرت في عمل ونضال الحركات الإسلامية، وذلك من خلال الضغوطات عليها، وعلى الدول العربية والإسلامية لتجفيف منابع الإرهاب والتطرف، وذلك من خلال التدخل حتى في حرية المعتقد، ودعوتها للدول العربية والإسلامية لتوقيف دعاء القنوت الذي يتم خلال صلاة الفجر لكي ينصر الله تعالى المسلمين في الحرب الأمريكية على أفغانستان والعراق، وضرورة إصلاح المنظومة التربوية وحذف الآيات التي تنص على الجهاد، والتضييق على الجمعيات الإسلامية التي تساعد المحتاجين والفقر اء، والتي اعتبرتها الولايات المتحدة الأمريكية بأنها ترعى الإرهاب وتدعمه، فالولايات المتحدة الأمريكية كانت تدعم ولا تزال الحركات الإسلامية التي تدعم المصالح الأمريكية وأهدافها، والعكس صحيح، كل حركة إسلامية تقف كحجر عثرة أمام المصالح والتوجهات الأمريكية حتى لو وصلت للسلطة عن طريق انتخابات حرة ونزيهة، تتعرض للمضايقات وحتى المقاطعة وعدم الاعتراف، بل وحتى تصنيفها على لائحة التنظيمات الإرهابية، وهذا ما ينطبق على حركة حماس الفلسطينية في 2006، وحركة الإخوان المسلمين في مصر في 2013، والضغوطات والتهديدات الأمريكية لبعض الدول العربية والإسلامية بسبب مواقفها من عدد من القضايا الإقليمية والدولية كالقضية الفلسطينية وغيرها.

في ما يتعلق بالجزائر، فمن جهة كانت الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، تتعاون أمنيا واستخباراتيا مع الجزائر لمحاربة الإرهاب، لكن قبل الأحداث كانت توفر الملاذ الآمن وتأوي قادة الحزب المنحل أي الجبهة الإسلامية للإنقاذ والحظر الغربي بعدم توريد السلاح للجزائر منذ بداية الأزمة الأمنية بحجة أن قوات الأمن الجزائرية، تستخدم العنف والقوة المفرطة في حق الجماعات المعارضة.

وبالتالي، سياسة الكيل بمكيالين، فهي تغض الطرف عن حقوق الإنسان وحرياته في مواضع، وتدافع عنها في مواضع أخرى عندما لا يتعارض ذلك مع مصالحها وأمنها القومي.

لكن بالرغم من كل هذا يجب أن لا ننسى بأن واشنطن وخصوصا عقب نهاية الحرب الباردة قد سعت جاهدة للحد من دور إيران في محيطها الإقليمي والتقليل منه،كمشروع مد خط أنابيب الطاقة الذي كان من المقرر أن يمر عبر الأراضي الإيرانية،لكن الولايات المتحدة الأمريكية قد عرقلت المشروع،وغيرت مساره باتجاه دول الجوار في بحر قزوين ليصل إلى ميناء "جيهان" التركي.

ونلمس من خلال الدراسة أن منطقة المغرب العربي عموما، والجزائر على وجه الخصوص، هي منطقة نفوذ فرنسي وأوروبي، لكن هذا لا يعن بأنه لا يوجد تنافس فرنسي أمريكي على الجزائر التي تعتبر بوابة إفريقيا.

ويمكن القول أن العلاقات الجزائرية الأمريكية قد عرفت تحسنا كبيرا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، والتنسيق الكبير بين البلدين في المجال الأمني، والشركات البترولية الأمريكية العاملة في ميدان النفط الجزائري، لتأمين إمدادات النفط والغاز الطبيعي للولايات المتحدة الأمريكية من الجزائر بأسعار معقولة، وتقليل الاعتماد على الغاز الروسي.

وهناك اهتمام أمريكي بالجزائر نظرا لعدة أسباب، منها: الثروات الطبيعية الهامة التي تزخر بها الجزائر، كالبترول والغاز الطبيعي والفوسفات والطاقة الشمسية وغيرها، ومحاولة الولايات المتحدة الأمريكية الاعتماد على الدبلوماسية الجزائرية في حل عدد من القضايا القارية الإفريقية كحل النزاع الإرتيري الإثيوبي، والخبرة الجزائرية في مكافحة الإرهاب، ورغبة أمريكا في الاستفادة منها في حوض البحر الأبيض المتوسط، وفي دول الساحل الإفريقي. كما أن موقعها الجيو استراتيجي، أهلها لتكون شريكا لحلف شمال الأطلسي.

وتوصلنا من خلال الدراسة إلى أن هناك بعض المشاكل والصعوبات التي تعترض العلاقات الأمريكية الجزائرية، وهي: التقارب الأمريكي الإسرائيلي على حساب القضايا العربية العادلة كالقضية الفلسطينية، ومصادرة الأراضي، والمجازر الإسرائيلية، وورقة الديمقراطية وحقوق الإنسان التي ترفعها الولايات المتحدة الأمريكية في وجه الدول العربية والإسلامية للضغط والتهديد لخدمة مصالحها وأهدافها.

وقيام الولايات المتحدة بإقامة قواعد عسكرية في المنطقة المغاربية، وعدم سماح الجزائر بوضع أقمار صناعية فوق مجالها الجوي، وغيرها.

وبطبيعة الحال أي دولة مهما كانت لا بد وأن تكون لها ردود أفعال على سياسات دول أخرى حيالها، بغض النظر عن طبيعة هذه الردود، فالجزائر كانت ردود أفعالها مناوئة للسياسة الأمريكية في عدد من المجالات كقضية فلسطين ودعمها ومناصرتها، ورفض إقامة قواعد عسكرية على حدودها، ورفض ضرب العراق وأفغانستان، وغيرها، لكن الجزائر استجابت للدعوات الأمريكية الداعية لمحاربة الإرهاب خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وحالة الرضا الأمريكية من الحركات الإسلامية التي تعتبر معتدلة وغير متطرفة.

ومن هنا يمكن الإجابة على فرضيات الدراسة كما يلي:

– السياسة الخارجية ما هي إلا انعكاس للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة، وبالتالي فالسياسة الخارجية ما هي إلا امتداد للسياسة الداخلية وجزء من السياسة العامة للدولة.

ويمكن القول، أنه كلما كان حجم الموارد المادية والبشرية كبيرا كلما كان أداء السياسة الخارجية جيدا، وهذا ما نجده في النموذج الأمريكي الذي بفضل قوته على كافة المستويات

والأصعدة،مما مكنه من قيادة النظام العالمي، وكلما كان النظام تعدديا وديمقراطيا كلما كانت السياسة الخارجية عقلانية، ولكن ليس بالضرورة دائما، فالنموذج الأمريكي رغم كونه من أحسن النماذج في العالم إلا أنه يتعامل بمنطق القوة على المستوى الدولي، ويسعى لفرض نموذجه بالقوة وهذا ما يتنافى مع القيم والمبادئ الديمقراطية، وكلما تعقدت الأزمات كلما تأثرت السياسة الخارجية، وهذا ما نلاحظه في النموذج الجزائري، حيث تأثرت صورة الجزائر دوليا خلال الأزمة الأمنية التي دامت أكثر من عشرية.

– تميزت العلاقة وطبيعة التعامل بين الحركة الإسلامية (الجبهة الإسلامية للإنقاذ) والنظام السياسي الجزائري بالعنف، حيث أنه بعد توقيف المسار الانتخابي في دوره الثاني في بداية التسعينيات، دخلت البلاد في دوامة العنف، بعدما حملت الجماعات الإسلامية المسلحة السلاح في وجه السلطة، وهو ما قابلته هذه الأخيرة بالمثل عن طريق استخدام القوة العسكرية من شرطة ودرك وجيش وحتى قوات الحرس البلدي والدفاع الذاتي (وهي عبارة ميليشيات شعبية عسكرية، سلحتها الدولة للوقوف في وجه الإرهاب ومحاربته)، وكلما تحدث التوترات في العلاقات بين الدول تتبعها التأثيرات على مختلف الأصعدة، وهذا ما ميز العلاقات الأمريكية الجزائرية خلال الأزمة الأمنية الجزائرية عقب القرار الغربي بحظر توريد الأسلحة للجزائر بحجة أنها تستعمل القمع ضد المتظاهرين، وعدم تمكين الجماعات المسلحة من محاكمة عادلة.

– السياسة الخارجية للوحدات السياسية لا تحركها الأخلاق، وإنما المصالح الوطنية أو القومية، وهذا ما نلمسه بالخصوص في السياسة الخارجية الأمريكية التي نلاحظ أنها تغلب المصالح الوطنية الأمريكية وتضعها فوق كل اعتبار، حيث أنه في سنة 1979م، بعد غزو الاتحاد السوفياتي لأفغانستان، دعمت الولايات المتحدة الأمريكية الحركات الإسلامية (المجاهدين الأفغان) لمحاربة نفوذ السوفيات في منطقة آسيا الوسطى، لكن بعد ذلك تغيرت الظروف والمعطيات، خصوصا خلال بداية التسعينيات بعد تفجير السفارتين التنزانية بدار السلام، ونيروبي في كينيا، وتفجيرات 11 سبتمبر 2001م، واتهام الإسلام والمسلمين بالضلوع في الأحداث، ومن هنا توترت العلاقات الأمريكية مع بعض الدول العربية والإسلامية، وخصوصا مع التنظيمات الإسلامية، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بوضعها على لائحة المنظمات الراعية للإرهاب .

يمكن في الأخير الإشارة إلى تقييم دور الحركات الإسلامية (الإنجازات والسلبيات)، وذلك كما يلي:

– أخذت الحركة الإسلامية على عاتقها القيام بالدور الإصلاحي، وبرز في ما يلي:

– إعادة النشاط إلى موقف الانتماء إلى الإسلام والاعتزاز به.

– الدفاع عن تعاليم الإسلام والنجاح في نشر الولاء له والتمسك به.

– رفض التيار التخريبي والتصدي له من منطلق إسلامي وباسم الإسلام.

– محاولات لصياغة تصورات وحلول لمشاكل المجتمع من خلال المنظور الإسلامي والقيم الإسلامية.

– تربية أجيال من الشباب والشابات الذين ربطوا حياتهم ومستقبلهم بالإسلام وحاولوا أن يعيشوا له ومن أجله.

– المشاركة في القتال دفاعا عن البلاد الإسلامية، من ذلك قتال الإسلاميين في فلسطين سنة 1948، وفي مقاومة الإنجليز في قناة السويس1956، وغيرها.

– نشر روح الجهاد والتضحية ببذل الجهد والوقت والمال والدم والحياة في سبيل تحقيق الأهداف الإسلامية.

– الاهتمام بقضايا الشعوب الإسلامية والمساهمة بقدر ما تسمح به الظروف لمساعدة الشعوب الإسلامية.

– وعملت عدد من الحركات الإسلامية على النضال للوصول إلى سدة الحكم في بعض الدول، وحاولت أن تجسد برامجها على أرض الواقع، لكن واجهتها العديد من الصعوبات والعراقيل داخليا وخارجيا، يمكن حصرها في النقاط التالية:

– الموروث التاريخي والعداء الغربي والشرقي للإسلام السياسي، وهو ما يشكل تحديا كبيرا، لا بد أن تواجهه الحركات الإسلامية لكي تحافظ على وجودها واستمراريتها

– التقدم الكبير للقوى العظمى في مختلف مجالات القوة، سياسيا، اجتماعيا، اقتصاديا وعلميا، عسكريا وتكنولوجيا، يقابله الإمكانيان المحدودة لحركات الإسلام السياسي.

– دعم الدول الكبرى للأنظمة السياسية التي توصف بالاستبداد ومعاداة الحركات الإسلامية، والتشويه الإعلامي الذي تتعرض له هذه الأخيرة من طرف مختلف دول العالم، خصوصا الدول الكبرى، وحتى النظم السياسية العربية والإسلامية على حد سواء.

– قلة خبرة الحركات الإسلامية وممارستها على مستوى العلاقات الدولية.

– العداء والصراع بين المشروع الصهيوني والمسيحي والمشروع الإسلامي الذي تتبنها الحركات الإسلامية، وتدافع عنه، خصوصا في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، واتهامات الغرب وإسرائيل لهذه الأخيرة بدعم وتمويل الإرهاب، وحتى ممارسته.

– حالة الضعف العام الذي تعيشه الأنظمة والمجتمعات العربية والإسلامية، والذي يشكل عبئا كبير يلقى على كاهل حركات الإسلام السياسي، وهو ما يؤثر في قدراتها على التأثير والفعل.

أما سلبيات الحركة الإسلامية، فيمكن حصرها في ما يلي:

من بين أهم نقائصها هو القصور الفكري، وقلة التخطيط، واختلال في التنظيم، والارتباك في الممارسة، ففكريا، اكتفت الحركات الإسلامية بطرح الشعارات والمقولات العاطفية التي لم تقم على دراسات موضوعية.

كما يغلب على عمل الحركات الإسلامية الطابع الارتجالي الذي يفتقر إلى التخطيط المسبق، وهو ما ينتج عنه أمور سلبية أخرى، كالإسراع في تكفير الناس والحكام والمجتمعات برمتها.

وكتوصيات في الختام، فلا بد على الحركات الإسلامية أن تولي أهمية كبيرة بقضية الديمقراطية، لأن الكثير من الانتقادات قد وجهت لها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، والتي فحواها أنها لا تقبل الحوار، ولا تحترم باقي الآراء الأخرى، ولا تريد التعددية إلا إذا كانت لمصلحتها، ولا تعترف بوجود فعاليات سياسية أخرى كاليساريين والقوميين، وقد اتسعت الهوة بينها وبين هؤلاء بحجة أنهم علمانيون.

ولا بد كذلك على الحركات الإسلامية أن تولي أهمية قصوى لتجاوز صراعها مع الأنظمة الحاكمة دول الشرق الأوسط، هذا الصراع الذي استنزف قوة وجهد هذه الحركات.

ملحق رقم: 01، المتعلق باستعادة الوئام المدنيّ.

قانون رقم 99 – 08 مؤرّخ في 29 ربيع الأوّل عام 1420 الموافق 13 جويلية من سنة 1999، يتعلّــق باستعادة الوئام المدنيّ.

إنّ رئيس الجمهوريّة،

– بناء على الدستور، لاسيّما المواد 77 – 7 و120 و122 و126 منه،

– وبمقتضى الأمر رقم 66 – 155 المؤرّخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمّن قانون الإجراءات الجزائية، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى الأمر رقم 66 – 156 المؤرّخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمّن قانون العقوبات ، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى الأمر رقم 72 – 02 المؤرّخ في 25 ذي الحجّة عام 1391 الموافق 10 فبراير سنة 1972 والمتضمّن قانون تنظيم السّجون وإعادة تربية المساجين،

– وبمقتضى الأمر رقم 75 – 80 المؤرّخ في 12 ذي الحجّة عام 1395 الموافق 15 ديسمبر سنة 1975 والمتعلّق بتنفيذ الأحكام القضائيّة الخاصّة بحظر وتحديد الإقامة،

– وبمقتضى الأمر رقم 95 – 12 المؤرّخ في 25 رمضان عام 1415 الموافق 25 فبراير سنة 1995 والمتضمّن تدابير الرّحمة،

– وبعد مصادقة البرلمان،

يصدر القانون الآتي نصّه :

الفصل الأوّل

أحكام عامّـــــة

المادّة الأولى : يندرج هذا القانون في إطار الغاية السامية المتمثلة في استعادة الوئام المدني، ويهدف إلى تأسيس تدابير خاصة بغية توفير حلول ملائمة للأشخاص المورطين والمتورطين في أعمال إرهاب أو تخريب ، الّذين يعبّرون عن إرادتهم في التوقف، بكل وعي عن نشاطاتهم الإجرامية، بإعطائهم الفرصة لتجسيد هذا الطموح، على نهج إعادة الإدماج المدني في المجتمع.

وللاستفادة من أحكام هذا القانون يجب على الأشخاص المذكورين في الفقرة أعلاه إشعار السلطات المختصّة بتوقفهم عن كلّ نشاط إرهابي والحضور أمامها.

المادّة 2 : يستفيد الأشخاص المذكورون في المادّة الأولى أعلاه، وفقا للشّروط التي حدّدها هذا القانون، وحسب الحالة، من أحد التدابير الآتية :

– الإعفاء من المتابعات،

– الوضع رهن الإرجاء،

– تخفيف العقوبات.

الفصل الثاني

الإعفاء من المتابعات

المادّة 3 : لا يتابع قضائيّا من سبق أن انتمى إلى إحدى المنظمات المذكورة في المادّة 87 مكرّر 3 من قانون العقوبات داخل الوطن أو خارجه، ولم يرتكب أو يشارك في أيّة جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادّة 87 مكرّر من قانون العقوبات، أدّت إلى قتل شخص أو سبّبت له عجزا دائما أو اغتصابا أولم يستعمل متفجّرات في أماكن عموميّة أو أماكن يتردّد عليها الجمهور، والّذي يكون قد أشعر في أجل ستّة (6) أشهر ابتداء من تاريخ صدور هذا القانون، السلطات المختصّة بتوقفه عن كلّ نشاط إرهابي أو تخريبي وحضر تلقائيا أمام هذه السلطات المختصّة.

المادّة 4 : ضمن نفس الشّروط المنصوص عليها في المادّة 3 أعلاه، لن يتابع الشخص الذي كان حائزا أسلحة أو متفجّرات أو وسائل مادية أخرى وسلّمها تلقائيّا إلى السّلطات المختصّة.

المادّة 5 : بغضّ النظر عن جميع الأحكام المخالفة لأحكام هذا القانون يحرم المستفيدون من أحكام المادّتين الثالثة (3) والرابعة (4) أعلاه في كل الحالات من الحقوق المنصوص عليها في المادّة الثامنة (8 (البند الثاني (2) من قانون العقوبات وذلك لمدّة عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ قرار الإعفاء من المتابعات.

الفصل الثالث

الوضع رهن الإرجاء

المادّة 6 : يتمثّل الوضع رهن الإرجاء في التّأجيل المؤقّت للمتابعات خلال فترة معيّنة بغرض التأكّد من الاستقامة الكاملة للشخص الخاضع لها.

المادّة 7 : يستفيد من تدبير الإرجاء وفقا للمدد والشّروط المحدّدة فيما يأتي، الأشخاص الّذين سبق أن انتموا إلى إحدى المنظمات المذكورة في المادّة 87 مكرّر 3 من قانون العقوبات، والّذين ، في أجل ستّة (6) أشهر ابتداء من تاريخ صدور هذا القانون، أشعروا السلطات المختصّة بتوقفهم عن كل نشاط إرهابي أو تخريبي وحضروا تلقائيّا أمامها فرديّا أو جماعيّا.

يستثنى من الاستفادة من أحكام هذه المادّة، الأشخاص الّذين ارتكبوا أو شاركوا في ارتكاب جرائم أدّت إلى قتل شخص، أو تقتيل جماعي أو اعتداءات بالمتفجّرات في أماكن عمومية أو أماكن يتردّد عليها الجمهور أو اغتصاب.

المادّة 8 : بغضّ النّظر عن أحكام المادّة السابعة (7) أعلاه، يمكن أن يستفيد من الوضع رهن الإرجاء من سبق أن انتموا إلى إحدى المنظمات المذكورة في المادّة 87 مكرّر 3 من قانون العقوبات والّذين لم يرتكبوا التقتيل الجماعي ولم يستعملوا المتفجّرات في الأماكن العموميّة أو الأماكن الّتي يتردّد عليها الجمهور، والّذين أشعروا جماعيّا وتلقائيّا في أجل ثلاثة (3) أشهر، ابتداء من تاريخ صدور هذا

القانون، السلطات المختصّة بتوقّفهم عن كلّ نشاط إرهابي أو تخريبي وحضروا أمام هذه السلطات، والّذين يكون قد سمح لهم بالمشاركة، تحت سلطة الدّولة، في محاربة الإرهاب.

يجب على الأشخاص الّذين انتموا إلى إحدى المنظمات المذكورة في الفقرة أعلاه القيام بتصريح، يشهدون على صدقه، بالأسلحة، والمتفجّرات والذخيرة والوسائل المادية الموجودة في حوزتهم وتسليمها إلى السلطات التي حضروا أمامها.

يجب أن يشمل هذا التّصريح زيادة على ذلك الأعمال الّتي ارتكبوها أو الّتي شاركوا في ارتكابها.

توضّح كيفيات تطبيق هذه المادّة، عند الحاجة، عن طريق التنظيم.

المادّة 9 : يترتّب على انقضاء الإرجاء الممنوح تطبيقا للمادّة الثامنة (8) من هذا القانون تحريك الدعوى العمومية، مع الاستفادة من أحكام المادّة الثامنة والعشرين (28) من هذا القانون.

المادّة 10 : إذا تمّ، خلال تأجيل المتابعات، التأكّد من وقائع غير مصرّح بها ضدّ شخص أو عدّة أشخاص خاضعين للإرجاء، يلغى فورا تأجيل المتابعات الجزائية ويتمّ حينئذ تحريك الدعوى العمومية وفقا لقواعد القانون العام.

المادّة 11 : بغضّ النظر عن كلّ الأحكام المخالفة ينجر عن الوضع رهن الإرجـــاء بقوّة القانون الحرمان من الحقوق المنصوص عليها في المادّة الثامنة (8) البند الثاني (2) من قانون العقوبات.

يجوز للجنة الإرجاء المذكورة في المادّة الرابعة عشرة (14) من هذا القانون إرفاق قرارها بتدبير أو أكثر من التدابير المنصوص عليها في المادّتين الثامنة (8) والتاسعة (9) من قانون العقوبات والمادّة 125 مكرّر 1 من قانون الإجراءات الجزائية.

يجوز للجنة الإرجاء، خلال مدّة الإرجاء، واعتبارا لسلوك المعني بالأمر، التّخفيف الكليّ أو الجزئيّ للتدابير المتّخذة.

تنفذ التدابير المتّخذة وفقا للإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون وتلغى بنفس الأشكال.

يسجّل قرار الوضع رهن الإرجاء والتدابير المرافقة، بناء على الرّأي الصّادر عن لجنة الإرجاء، في صحيفة السوابـــق القضائيّـــة للشّخـــص المعـــني، لكنّـــه لا يسجّل في البطاقة رقم 3.

يتمّ، بقوّة القانون، حذف الإشارة المسجّلة في صحيفة السوابق القضائيّة عند انقضاء الإرجاء.

المادة 12 : يقرّر الوضع رهن الإرجاء لفترة أدناها ثلاث (3) سنوات وأقصاها عشر (10) سنوات.

المادة 13 : دون المساس بالأحكام الأخرى لهذا القانون ، يخضع الأفراد المؤهلون لنظام الإرجاء والذين يسمح لهم بخدمة الدّولة في محاربة الإرهاب والتّخريب لفترة إرجاء أقصاها خمس (5) سنوات ، ولا يخضعون للتدابير المنصوص عليها في المادة الثامنة (8) البند الأوّل (1) من قانون العقوبات.

المادة 14 : يمكن أن تؤسّس في النطاق الإقليميّ لكلّ ولاية لجنة إرجاء تكلّف بما يأتي :

- اتّخاذ القرار بشأن الوضع رهن الإرجاء،
- اتّخاذ التدابير التي يخضع لها الشّخص الموضوع رهن الإرجاء،

- إثبات إلغاء الإرجاء، والنّطق به،
- اقتراح أيّ تدبير على السلطات المختصة لمراقبة الوضع رهن الإرجاء،
- إثبات انقضاء الإرجاء وتسليم الشّهادة المثبتة له،
- تعيين مندوب الإرجاء.

المادة 15 : تتشكّل لجنة الإرجاء من :
- النائب العام المختص إقليميا، رئيسا،
- ممثّل عن وزير الدّفاع الوطني،
- ممثّل عن وزير الداخلية،
- قائد مجموعة الدّرك الوطني للولاية،
- رئيس الأمن الولائي،
- نقيب المحامين أو ممثّله المؤهّل.

المادة 16 : تحدّد، عند الحاجة، كيفيات إخطار لجنة الإرجاء وقواعد سيرها عن طريق التّنظيم .
يجب ضمان الحقّ في الدّفاع واحترامه خلال كلّ مراحل الإجراءات الخاصة بالإرجاء.

المادة 17: تتولّى تنفيذ التدابير المقرّرة في إطار الإرجاء وكذا متابعة ومراقبة احترامها سلطات الشّرطة القضائيّة المذكورة في المادة 15 (من الفقرات 2 إلى 7) من قانون الإجراءات الجزائيّة وذلك تحت إدارة النّائب العام.
تحدّد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التّنظيم.

المادة 18: في حالة تهرّب شخص خاضع للإرجاء من أحد التدابير المفروضة عليه، أمكن لجنة الإرجاء المخطرة أن تعلن إلغاء الإرجاء.
يجوز في هذه الحالة تحريك الدعوى العمومية وفقا للقانون العام بالنسبة إلى الوقائع التي برّرت تأجيل المتابعات، وعند الاقتضاء، بالنسبة إلى الوقائع التي أدّت إلى إلغاء الوضع رهن الإرجاء.
لا تسري مدّة تقادم الدعوى العمومية إلاّ ابتداء من يوم اتّخاذ قرار إلغاء الإرجاء.

المادّة 19 : لا يتمّ اتّخاذ قرار إلغاء الإرجاء إلاّ بعد أن يكون المعني بالأمر قد مكّن من أن يقدّم أمام لجنة الإرجاء كلّ تفسير ممكن حول الوقائع المبرّرة لتنفيذ عمليّة الإلغاء.
يمكن المعني بالأمر أن يستعين بأيّ محام يختاره.

المادّة 20 : يمكن الشخص الذي تمّ إلغاء وضعه رهن الإرجاء أن يقدّم طعنا ولائيّا لدى لجنة الإرجاء الموسّعة إلى رئيس محكمة مقرّ الولاية، في أجل عشرة (10) أيام، ابتداء من النطق بالإلغاء أو اليوم الذي يفترض فيه علمه بالإلغاء.
يترتّب على الطّعن تعليق تنفيذ قرار الإلغاء.
يمكن أن يرفق قرار الإلغاء بكل تدبير يضمن امتثال المعني بالأمر خلال مدّة الطعن.

المادّة 21 : تبتّ لجنة الإرجاء الموسّعة في الطّعن في أجل عشرة (10) أيام، ابتداء من تاريخ إخطارها.

المادّة 22 : يمكن رفع حالة الإرجاء مسبقا بناء على قرار من لجنة الإرجاء عندما يتميّز الشّخص الخاضع للإرجاء بسلوك استثنائي في خدمة البلاد، أو يكون قد قدّم براهين كافية على استقامته.

يجوز أن يكون الرفع المسبق للإرجاء مشروطا، غير أن مدّة الرفع المشروط لا يمكن أن تتجاوز سنة واحدة، يصبح الرفع نهائيا بعد انقضاء هذه المدّة.

المادّة 23 : ينتهي مفعول الوضع رهن الإرجاء في كل الحالات، بانتهاء المدّة المحدّدة له.

المادّة 24 : تثبت لجنة الإرجاء انقضاء الوضع رهن الإرجاء، بناء على تقرير مندوب الإرجاء، ويتجسد ذلك عن طريق شهادة يسلمها رئيس اللجنة.

المادّة 25 : يترتّب على انقضاء الإرجاء التقادم النهائي للدعوى العمومية بالنسبة إلى الأفعال التي بررته، دون المساس بأحكام المادّتين التاسعة (9) والثامنة والعشرين (28) من هذا القانون.

المادّة 26 : تسري آجال تقادم المتابعة بالنسبة إلى الأفعال المكتشفة بعد انقضاء الوضع رهن الإرجاء طبقا لقواعد القانون العام، ابتداء من يوم انقضاء الوضع رهن الإرجاء.

الفصل الرابع

تخفيف العقوبات

المادّة 27 : يستفيد الأشخاص، الّذين سبق أن انتموا إلى إحدى المنظمات المذكورة في المادّة 87 مكرّر 3 من قانون العقوبات والّذين أشعروا، في أجل ثلاثة (3) أشهر، ابتداء من تاريخ صدور هذا القانون، السلطات المختصّة بتوقفهم عن كل نشاط إرهابي أو تخريبي وحضروا تلقائيّا أمامها، والذين لم يسمح لهم بالاستفادة من نظام الإرجاء ولم يرتكبوا التقتيل الجماعي ولم يستعملوا متفجرات في أماكن عمومية أو أماكن يتردد عليها الجمهور، من تخفيف العقوبات وفقا للشروط الآتية :

– السجن لمدّة أقصاها اثنتا عشرة (12) سنة عندما يكون الحدّ الأقصى للعقوبة التي ينصّ عليها القانون الحكم بالإعدام أو بالسجن المؤبّد،

– السجن لمدّة أقصاها سبع (7) سنوات عندما يتجاوز الحدّ الأقصى للعقوبة التي ينصّ عليها القانون عشر (10) سنوات ويقل عن عشرين (20) سنة،

– الحبس لمدّة أقصاها ثلاث (3) سنوات عندما يساوي الحدّ الأقصى للعقوبة التي ينصّ عليها القانون عشر (10) سنوات،

يخفّف الحدّ الأقصى للعقوبة في كل الحالات الأخرى بالنصف.

المادّة 28 : يستفيد الأشخاص الّذين سبق أن انتموا إلى إحدى المنظّمات المذكورة في المادّة 87 مكرّر 3 من قانون العقوبات، والّذين يكونون قد قبلوا للوضع رهن الإرجاء، من تخفيف العقوبات وفقا للشروط الآتية :

– السجن لمدّة أقصاها ثماني (8) سنوات عندما يكون الحدّ الأقصى للعقوبة التي ينصّ عليها القانون الحكم بالإعدام أو السّجن المؤبّد،

– الحبس لمدّة أقصاها خمس (5) سنوات عندما يتجاوز الحدّ الأقصى للعقوبة التي ينصّ عليها القانون عشر (10) سنوات ويقلّ عن عشرين (20) سنة،

– الحبس لمدّة أقصاها سنتان (2) في كل الحالات الأخرى.

المادّة 29 : في كلّ الحالات الأخرى، يستفيد الأشخاص، الّذين سبق أن انتموا إلى إحدى المنظمات المذكورة في المادّة 87 مكرّر 3 من قانون العقوبات، والّذين أشعروا، في أجل ستّة (6) أشهر، السلطات المختصّة بتوقفهم عن كلّ نشاط إرهابي أو تخريبي وحضروا تلقائيّا أمامها، ابتداء من تاريخ صدور هذا القانون، من تخفيف العقوبة وفقا للمقاييس الآتية : – السجن لمدة خمس عشرة (15) إلى عشرين (20) سنة عندما تكون العقوبة التي ينصّ عليها القانون الحكم بالإعدام،

– السّجن من عشرة (10) سنوات إلى خمس عشر (15) سنة عندما تكون العقوبة التي ينصّ عليها القانون السّجن المؤبّد،

يخفّف الحدّ الأقصى للعقوبة في كلّ الحالات الأخرى بالنصف.

الفصل الخامس

الإجراءات

المادّة 30 : يمكن الأشخاص المذكورين في المادّة الأولى من هذا القانون الحضور تلقائيّا أمام السّلطات القضائية أو الإدارية المؤهلة، المدنية أو العسكرية، مرفوقين، عند الحاجة، بوكيلهم و /أو محاميهم.

المادّة 31 : يجوز للنائب العام، حال إخطاره، أن يصدر فورا قرارا بالإحالة على الإقامة المؤقتة للمعني أو المعنيين بالأمر في أماكن يتمّ تحديدها عن طريق التنظيم ويأمر بأيّة تحقيقات ضرورية تتعلّق بالأشخاص.

المادّة 32 : يكون قرار الإقامة المؤقتة الذي يتّخذه النائب العام نافذا، بغض النظر عن كل حكم مخالف.

المادّة 33 : يعرض النائب العام الملف على لجنة الإرجاء خلال أقرب اجتماع ممكن وموات.

المادّة 34 : يبلّغ قرار لجنة الإرجاء إلى السلطات والهيئات المكلفة بتنفيذه وإلى المعني بالأمر، ويكون نافذا فورا.

المادّة 35 : تحدّد كيفيات تطبيق هذا الفصل، عند الضرورة، عن طريق التنظيم.

الفصل السادس

أحكام خاصة

المادّة 36 : يستفيد من أحكام هذا القانون الأشخاص المذكورون في المادّة الثالثة (3) أعلاه، المتهمون المسجونون أو غير المسجونين عند تاريخ صدوره.

المادّة 37 : يستفيد الأشخاص المذكورون في المادّة الثالثة (3) أعلاه ، المسجونون المحكوم عليهم، عند تاريخ صدور هذا القانون، من الإفراج المشروط الفوري لبقية عقوبتهم، بغض النظر عن كل حكم مخالف.

المادّة 38 : يجوز للأشخاص الذين حضروا تلقائيا أمام السلطات المختصّة وأشعروها بتوقفهم عن كل نشاط إرهابي أو تخريبي قبل تاريخ صدور هذا القانون، والذين هم متهمون محكوم عليهم سواء كانوا مسجونين أو غير مسجونين، أن يستفيدوا، إذا توفرت فيهم شروط الاستفادة من الوضع رهن الإرجاء، إمّا من الإفراج وإمّا من تأجيل تنفيذ العقوبة، حسب الحالة، بغض النظر عن كل حكم مخالف، ويكونون خاضعين لنظام الإرجاء.

وخلال الإرجاء، يجوز تحويل التأجيل المؤقت لتنفيذ العقوبة إلى إفراج مشروط لفترة لا تتجاوز باقي العقوبة، وفي كلّ الأحوال، لا تتجاوز مدّة الإرجاء.

المادّة 39 : بغضّ النظر عن جميع الأحكام المخالفة، يحرم المستفيدون من أحكام المواد 36، 37 و 38 أعلاه، في كل الحالات، من الحقوق المنصوص عليها في المادّة الثامنة (8) البند الثاني (2) من قانون العقوبات لمدّة عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ القابلية للاستفادة من التدابير المنصوص عليها في هذا القانون.

المادّة 40 : في حالة تحريك. الدعوى العمومية، يجوز لضحايا الأفعال المنصوص عليها في المادّة 87 مكرر من قانون العقوبات أو ذوي حقوقهم، أن يتأسّسوا كطرف مدني وأن يطالبوا بتعويض عن الضّرر الذي لحق بهم.

تقدّر التعويضات التي يمكن أن تمنحها في هذه الحالة الجهات القضائية، بعد خصم مبالغ التعويضات التي يمكن أن تكون قد منحت من جهة أخرى، طبقا للتشريع الساري المفعول. ويكون الدفع على عاتق الدولة التي تحتفظ بدعوى الرجوع ضدّ المدين، لكي تسترجع عند الاقتضاء، المبالغ التي دفعتها.

تحدّد كيفيات تطبيق هذه المادّة عن طريق التنظيم.

المادّة 41 : لا تطبـــق الأحـــكام المذكورة أعلاه – إلاّ عند الاقتضاء – على الأشخاص المنتمين إلى المنظمات التي قرّرت بصفة تلقائية وإرادية محضة إنهاء أعمال العنف ووضعت نفسها تحت تصرّف الدّولة كليّا.

المادّة 42 : تلغى أحكام الأمر رقم 95-12 المؤرّخ في 25 رمضان عام 1415 الموافق 25 فبراير سنة 1995 والمتضمّن تدابير الرحمة.

المادّة 43 : ينشر هذا القانون في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّـــة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 29 ربيع الأوّل عام 1420 الموافق 13 جويلية سنة 1999.

عبد العزيز بوتفليقة

http://www.el-mouradia.dz/arabe/algerie/Histoire/wconcorde.htm

الملحق رقم:02 / المتعلق مشروع الـــميثاق من أجل السلـــم و الـــمصالـــحة الوطنية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مشروع الـــميثاق من أجل السلـــم و الـــمصالـــحة الوطنية

بسم الله الرحمان الرحيم

ديباجة

تاريخ الـــجزائر سلسلة من النضالات الـــمتعاقبة التي خاضها شعبها ذودا عن حريته و كرامته . و الرصيد هذا ، الـــمتكون على مر الـــحقب و العصور جعـــل من الـــجـــــزائر أرضا تُرْعى فيها قيـــم التســـامح و السلام و الـــحـــوار و الـــحـــضـــارة.

و إذ استـــمد الشعب الـــجزائري قوته من وحدته اعتصم بـــما يؤمن به من القيـــم الروحية و الأخلاقية العـــريقة ، إستـــطاع التغلـــب على أشد الـــمـــحـــن قساوة وإضافة الـــجديد من الصفحات الـــمشرقة إلى تاريخه الـــحافل بالأمجاد .

لـــما كان الشعب الـــجزائري يأبى الضيم و الإستعباد ، فإنه عرف كيـــف يعتصم بحبل الصبر و الـــجلد و يستمر في التصدي و الـــمقاومة رغم ما تعرض له من أشنـــع الـــمحاولات لتجريده من ثقافته و إبادته طيلة قرن و نيف من الاحـــتلال الإستـــطـــاني .

ثـــم جاءت ثورة أول نوفمبر 1954 الـــمجيدة ، كالفلق الذي يـــنبلـــج في الليلة الظلـــماء ، لتبـــلـــور تطلعات الشعب الـــجزائري و تـــنير درب كفاحه من أجل إنـــتـــزاع حريتـــه و استقلاله.

و لقد تلت ذلكم الكفاح التاريخي معارك أخرى لا تـــقـــل أهمية عنه في سبيل إعادة بنـــاء الدولة و النـــهـــوض بالأمة .

و طيلة أكثر من عقد من الزمن حصل الإنحراف بـــمسار الـــجزائر عن جادته الصحيحة بفعل اعتداء إجرامي لا سابق له استهدف من بيـــن ما استهدفه من أغراض آثمة مقيتة محـــو الـــمكاسب التي غنـــمها الشعب مقابل تضحيات جسام ، بل و أدهى من ذلك تقويض أركان الدولة الوطنية ذاتها.

و أدرك معـــظم الشعب الـــجزائري سريعا أن مثل هذا الإعتداء أراد أن يطال طبيعته و تاريخه و ثقافته ، و من ثمة ، إنبرى بصورة طبيعية واقفا له بالـــمرصاد ثم محاربا له إلى أن يدحره دحرا.

إن الشعب الـــجزائري تكبد حسا و معنى مغبة هذه الفتـــنة الكبرى التي مُنِيَ بها .

و لقد بات من الـــحيـــوي، بالنسبة للـــجزائريات والـــجزائريـــن و الأسر الـــجزائرية ، أن يتساموا نهائيا فـــوق هذه الـــمأساة التي لا تتمثل في مجادلات نظرية مجردة أو ايديولوجية يتعاطاها من يتحـــرك داخل القـــطر أو خارجه من النشطاء أو الـــمنظمات .

إن هذه المسألة الحيوية تعني أمن ممتلكات الناس وأرواحهم و حتى أعراضهم ، أي كل ما له حرمة في نظر الإسلام و ما هو تحت حماية القانون و ضمانه.

إن الجزائر تغلبت على هذه المحنة النكراء بفضل إصرار شعبها و استماتته في المقاومة التي كلفته فدية باهظة من الأرواح و الدماء من أجل بقاء الوطن .

و كانت نجاة الجزائر بفضل ما تحلت به من وطنية و بذلته من تضحيات وحدات الجيش الوطني الشعبي وقوات الأمن و كافة الوطنيين الذين اضطلعوا، بصبر وحزم، بتنظيم مقاومة الأمة لمواجهة ذلكم العدوان الإجرامي اللاإنساني.

و الشعب الجزائري مدين بالعرفان ، إلى الأبد، لأرواح كل أولئك الذين استشهدوا من أجل بقاء الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

إنه سيظل إلى جانب أسر شهداء الواجب الوطني وأسر ضحايا الإرهاب، و ذلك لأن تضحياتهم نابعة من قيم المجتمع الجزائري .

و الدولة لن تدخر جهدا معنويا أو ماديا كي يستمر اعتبارها و تقديرها و دعمها لتلك الأسر و ذوي الحقوق لقاء التضحيات المبذولة .

إن الشعب الجزائري شعب واحد و سيظل واحدا موحدا. و الإرهاب هو الذي استهدف الممتلكات والأشخاص ، و أتلف جزءا لا يحصى قدره من ثراوت البلاد البشرية والمادية، و شوه سمعتها في الساحة الدولية.

في الفتنة هذه تم تسخير الدين الحنيف وعدد من الجزائريين لأغراض منافية للوطنية .

فالإسلام من حيث هو مكون من المكونات الأساسية للهوية الوطنية ، كان على مر التاريخ، خلافا لما يدعيه هؤلاء الدجالون ، العروة الوثقى التي تشد الشمل و المصدر الذي يشع منه النور و السلم والحرية و التسامح.

إن هذا الإرهاب الهمجي الذي إبتلى الشعب الجزائري و أصابه في مقاتله طيلة عقد من الزمن يتنافى مع قيم الإسلام الحق و مثل السلم و التسامح والتضامن الإسلامية .

و الإرهاب هذا قد باء بالخسر على يد الشعب الجزائري الذي أبى اليوم إلا أن يتجاوز الفتنة و عواقبها الوخيمة و يعود نهائيا إلى سابق عهده بالسلم و الأمن .

إن الإرهاب تم ، و لله الحمد ، دحره و استؤصل في سائر أرجاء البلاد فعادت إلى سابق عهدها بالسلم و الأمن .

و لقد تيقن الجزائريون و الجزائريات كل اليقين من أنه ، من دون عودة السلم و الأمن ، لن يثمر أي مسعى من مساعي التنمية السياسية و الاقتصادية والاجتماعية بالثمار التي

يتــوخــونها منه. و إذ أنهم طالــما افتقدوا هذا السلــم و هذا الأمن، فإنهم يقدرون بكل وعي ما لهما من أهمية ليــس بالنسبة لكل واحد منهم فحسب، بل و بالنسبة للأمة جمعاء.

و حتى يتسنى نهائيا تعزيز السلــم و الأمن، لا مناص من أن نخــوض، اليوم، مسعى جديدا قصد تــحقيق الــمصالــحة الوطنية لأنه لا سبيل إلى اندمال الــجــروح التي خلفتها الــمأساة الوطنية من دون الــمصالــحة الوطنية .

إن الــمصالــحة الوطنية غاية يــنشدها الشعــب الــجزائري حقا و صدقا، ذلك أنها مطلب غير قابل للتأجيل نظرا لــما تواجهه الــجزائر من التــحديات التــنمية العديدة .

إن الشعب الــجزائري يعلــم علــم اليقيــن أن الــمصالــحة الوطنية تعد بكل خير ، و أنها كفيلة بتعزيز ما في يد الــجزائر الديــمقراطية و الــجمهورية من مكاسب بــما يخــدم جميع مــواطنيها.

إنه يعلــم ذلك علــم اليقيــن منذ أن اعتــنــق ، عن بكرة أبيه ، سياسة الوئام الــمدني التي قال كــلــمتــه فــيــهــا بكل سيادة .

إن سياسة الوئام الــمدني ، على غرار سياسة الرحمة التي سبقــتــها ، مكنت من تثــبيــط الــمسعى الــشيطاني الذي كان يروم تشتيــت شمل الأمة ، كما مكن من حقن الدماء و استعادة استقرار الــجزائر سياسيا و إقتصاديا واجتماعيا و مؤسساتيا.

بسياسة إفاضة السلــم و الــمصالــحة ستستكمل الــجهود الــمبذولة من قبل جميــع مكونات الشعب الــجزائري من أجل بقاء الــجزائر.

و هاهو ذا الشعب مدعــو اليوم إلى الإدلاء بكلــمته حــول بنــود هــذا الــميثــاق من أجل السلــم و الــمصالــحة الوطنية .

بتزكيته هذا الــميثاق يــجيز الشعــب الــجزائري رسميا الإجراءات الضرورية لتعزيز السلــم و تــحقيق الــمصالــحة الوطنية . بتزكيته هذه يؤكد عــزمه عــلى تفــعيــل ما استخلصه من عبر من هــذه الــمأساة من أجل إرساء الأســيــسة التي ستــبــنى علــيــها جزائر الغد.

إن الشعب الــجزائري الــمتــمسك بدولة الــحق والقانون و بتعهدات الــجزائر الدولية يزكي ما يلي من الإجراءات الرامية إلى تعزيز السلــم وتــحقيق الــمصالــحة الوطنية استجابة للنداءات التي طالــما صدرت عن الأسر الــجزائرية التي عانت من هذه الــمأساة الوطنية :

1- عرفان الشعب الــجزائري لصناع نــجدة الــجمهورية الــجزائرية الديــمقراطية الشعبية

إن الشعب الــجزائري يأبى إلا إن يثني على الــجيــش الوطني الشعبي و مصالح الأمن و كافة الوطنييــن ، والــمواطنيــن العادييــن ، و يشيد بــما كان لهم من وقفة وطنية و تضحيات مكنت من نــجاة الــجزائر و من الــحفاظ على مكتسبات الــجمهورية و مؤسساتها .

بــمصادقته على هذا الــميثاق بكل سيادة ، إن الشــعــب الــجزائــري يــجزم أنــه لا يــخــول لأي كــان ، في الــجزائر أو خارجها، أن يتذرع بــما خلفتــه الــمأســاة

الوطنية من جراح و كلـــــوم ، أو يعـتـد به بقصد الـمساس بـمؤسسات الـجمهورية الـجزائرية الديـمقراطيـــة الشعبية، أو زعزعة أركان الدولة ، أو وصم شرف جميـع أعـوانها الذيـن أخـلـصوا خدمتها ، أو تشويه صورة الـجزائر على الصعيـــد الدولي .

2 ــ الإجراءات الرامية إلى استتباب السلم:

أولا : إبطال الـمتابعات القضائية في حـق الأفراد الذيـن سلموا أنفسهم للسلطات إعتبارا من 13 يـنـاير 2000، تاريخ إنقضاء مفعـول القـانون الـمتضمن الوئام الـمدني ؛

ثانيا : إبطال الـمتابـعات القضائـيـة في حـق جميـع الأفراد الذيـن يكفون عن نشاطهم الـمسلح و يسلـمـــون ما لديـهم من سـلاح . و لا يـنـطبـق إبطـال هذه الـمتابعات على الأفـراد الذيـن كانت لهم يد في الـمجازر الـجمـاعية أو إنتهاك الـحرمات أو إستعمال الـمتـفجرات في الإعتداءات على الأمـاكن الـعمومية ؛

ثالثا : إبطال الـمتابعات القضائية في حق الأفراد الـمطلوبيـن داخل الـوطن و خارجه الذيـن يَـمْثُلُون طـوعا أمام الهيئات الـجزائرية الـمختصة. و لا يـنطبق إبطال هذه الـمتابعات على الأفراد الذيـن كانت لهم يد في الـمجازر الـجماعية أو إنتـهـاك الـحرمات أو إستعمال الـمتفجرات في الإعـتـداءات على الأمـاكن الـعـمـومـية ؛

رابعا : إبطال الـمتابعات القضائية في حـق جميع الأفراد الـمنضويـن في شبكات دعم الإرهاب الذيـن يصرحون بنشاطاتهم لدى السلطات الـجزائرية الـمختصة ؛

خامسا : إبطال الـمتابعات القضائية في حق الأفراد الـمحكوم عليهم غيابيـا باستثناء أولئك الذيـن كانت لهم يد في الـمجازر الـجماعية أو إنتهاك الـحرمات أو إستعمال الـمتفجرات في الإعتداءات على الأماكن الـعمومية ؛

سادسا : العفو لصالح الأفراد الـمحكوم عليهم والـموجوديـن رهن الـحبس عقابا على اقترافهم نشاطات داعـمة للإرهاب ؛

سابعا : العفـو لصالح الأفراد الـمحكـوم عليهم و الـموجوديـن رهن الـحبس عقابا على إقترافهم أعمال عـنـف من غير الـمجـازر الـجماعية أو إنتهاك الـحرمات أو إستعمال الـمتفجرات في الإعتداءات على الأماكن الـعـمـومـيـة؛

ثامنا : إبدال العقوبات أو الإعفاء من جزء منها لصالح جميـــع الأفـراد الـذيـن صـدرت في حقـهم أحكـام نهـائيـــة أو الـمطلوبـــيـن الذيـــن لا تشملهم إجراءات إبطال الـمتابعات أو إجراءات العـفـو السالفة الذكر .

3 ــ الإجراءات الرامية إلى تعزيز الـمصالـحة الوطنية:

توخيا منه تعزيز الـمصالـحة الوطنية ، فإن الشعب الـجزائري يبارك إتـخاذ إجراءات ترمي إلى تعزيز وحدته و القضاء على بذور البغضاء و إتقاء الـخروج عن جادة السبيل مرة أخرى .

أولا ــ إن الشعب الجزائري صاحب السيادة يزكي تطبيق إجراءات ملموسة ترمي إلى الرفع النهائي للمضايقات التي لا زال يعاني منها الأشخاص الذين جنحوا إلى إعتناق سياسة الوئام المدني واضعين بذلك واجبهم الوطني فوق أي إعتبار آخر .

ذلك أن هؤلاء المواطنين سعوا و لا زالوا يسعون سعيا مسؤولا في سبيل تعزيز السلم و المصالحة الوطنية رافضين أن تستغل الأزمة التي مرت بها الجزائر من قبل الأوساط المناوئة في الداخل و أذنابها في الخارج .

ثانيا ــ إن الشعب الجزائري صاحب السيادة يدعم كذلك ما يتخذ من إجراءات ضرورية لصالح المواطنين الذين تعرضوا ، عقابا لهم على ما إقترفوه من أفعال لإجراءات إدارية إتخذتها الدولة، في إطار ما لها من صلاحيات، و ترتب عنها فصلهم من مناصبهم ، و ذلك قصد تمكينهم هم و أسرهم من تسوية وضعيتهم الإجتماعية تسوية نهائية .

ثالثا ــ إن الشعب الجزائري ، و إن كان مستعدا للصفح، ليس بوسعه أن ينسى العواقب المأساوية التي جناها عليه العبث بتعاليم الإسلام، دين الدولة .

إنه يؤكد حقه في الإحتياط من تكرار الوقوع في مثل تلك الضلالات، و يقرر بسيادة حظر ممارسة أي نشاط سياسي ، تحت أي غطاء كان، من قبل كل من كانت له مسؤولية في هذا العبث بالدين.

إن الشعب الجزائري صاحب السيادة يقرر أيضا ألا يسوغ الحق في ممارسة النشاط السياسي لكل من شارك في أعمال إرهابية و يصر، رغم الأضرار البشرية و المادية الفظيعة التي تسبب فيها الإرهاب والعبث بالدين لأغراض إجرامية، على رفض الإعتراف بمسؤوليته في تدبير و تطبيق سياسة تدعو إلى ما يزعم جهادا ضد الأمة و مؤسسات الجمهورية .

4 ــ إجراءات دعم سياسة التكفل بملف المفقودين المأساوي

إن الشعب الجزائري يذكر بأن ملف المفقودين يحظى باهتمام الدولة منذ عشر سنوات خلت و هو محل عناية خاصة قصد معالجته بالكيفية المواتية .

و يذكر كذلك بأن مأساة الأشخاص المفقودين هي إحدى عواقب آفة الإرهاب التي أبتليت بها الجزائر .

و إنه يؤكد أيضا أن تلك الإفتقادات كانت في العديد من الحالات بفعل النشاط الإجرامي للإرهابيين الذين إدعوا لأنفسهم حق الحكم بالحياة أو الموت على كل إنسان جزائريا كان أم أجنبيا .

إن الشعب الجزائري صاحب السيادة يرفض كل زعم يقصد به رمي الدولة بالمسؤولية عن التسبب في ظاهرة الإفتقاد . و هو يعتبر أن الأفعال الجديرة بالعقاب المقترفة من قبل

أعوان الدولة الذين تمت معاقبتهم من قبل العدالة كلما ثبتت تلك الأفعال ، لا يمكن أن تكون مدعاة لإلقاء الشبهة على سائر قوات النظام العام التي إضطلعت بواجبها بمؤازرة من المواطنين و خدمة للوطن.

تلكم هي الروح التي تحذو الشعب في تقرير ما يلي من الإجراءات الرامية إلى تسوية ملف المفقودين تسوية نهائية :

أولا ــ تتحمل الدولة على ذمتها مصير كل الأشخاص المفقودين في سياق المأساة الوطنية و ستتخذ الإجراءات الضرورية بعد الإحاطة بالوقائع ؛

ثانيا ــ ستتخذ الدولة كل الإجراءات المناسبة لتمكين ذوي حقوق المفقودين من تجاوز هذه المحنة القاسية في كنف الكرامة؛

ثالثا ــ يعتبر الأشخاص المفقودون ضحايا للمأساة الوطنية، ولذوي حقوقهم الحق في التعويض .

5 ــ الإجراءات الرامية إلى تعزيز التماسك الوطني:

أولا ــ إن الشعب الجزائري يراعي كون المأساة الوطنية طالت الأمة قاطبة، و عاقت البناء الوطني، و مسّت مساسا مباشرا أو غير مباشر بحياة الملايين من المواطنين.

ثانيا ــ يعتبر الشعب الجزائري من الواجب الوطني إتقاء نشأة الشعور بالإقصاء في نفوس المواطنين غير المسؤولين عما أقدم عليه ذووهم من خيارات غير محمودة العواقب . و يعتبر أن المصلحة الوطنية تقتضي القضاء نهائيا على جميع عوامل الإقصاء التي قد يستغلها أعداء الأمة .

ثالثا ــ يعتبر الشعب الجزائري أنه ينبغي للمصالحة الوطنية أن تتكفل بمأساة الأسر التي كان لأعضاء منها ضِلْعٌ في ممارسة الإرهاب .

رابعا ــ يقرر الشعب الجزائري أن الدولة ستتخذ تدابير التضامن الوطني لصالح المُعوزة من الأسر المذكورة والتي عانت من الإرهاب من جراء تورط ذويها .

من خلال تزكيته لهذا الميثاق ، يروم الشعب الجزائري استتباب السلم و ترسيخ دعائم المصالحة الوطنية .

و يعتبر أنه بات من واجب كل مواطن و كل مواطنة أن يدلي بدلوه في إشاعة السلم و الأمن و في تحقيق المصالحة الوطنية ، حتى لا تصاب الجزائر مرة أخرى بالمأساة الوطنية التي تكبدتها ، و تعلن: " إننا لن نقع مرتين في مثل هذه البلية !". و المؤمن لا يلدغ من جُحر مرتين.

إنه يفوض لرئيس الجمهورية أن يلتمس، باسم الأمة، الصفح من جميع منكوبي المأساة الوطنية ويعقد من ثمة السلم و المصالحة الوطنية.

لا يمكن للشعب الجزائري أن ينسى التدخلات الخارجية و لا المناورات السياسوية الداخلية التي أسهمت في تمادي و تفاقم فظائع المأساة الوطنية .

إن الشعب الجزائري الذي يتبنى هذا الميثاق يعلن أنه يتعين منذ الآن على الجميع، داخل البلاد، أن ينصاعوا لإرادته . و هو يرفض كل تدخل أجنبي يرام به الطعن فيما قرره ، من خلال هذا الميثاق ، من إختيار بكل سيادة و في كنف الحرية و الديمقراطية .

إنه يؤكد أنه يتعين على كل مواطن و كل مواطنة أن يتولى دوره في مسعي البناء الوطني، و ذلك في كنف إحترام ما يسوغه لكل واحد دستور البلاد و قوانينها من حقوق و واجبات .

إن الشعب الجزائري يعلن أنه عقد العزم على الدفاع، من خلال سائر مؤسسات الدولة، عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية و كذا عن نظامها الديمقراطي التعددي ضد كل محاولة للزج بها في متاهة التطرف أو معاداة الأمة .

و إذ يؤكد تصميمه على ترسيخ قدم الأمة في الحداثة ، فإنه يعلن عن عزمه على العمل من أجل ترقية شخصيته و هويته .

إن الشعب الجزائري يدعو كل مواطن و كل مواطنة إلى الإسهام في توطيد الوحدة الوطنية و ترقية وتعزيز الشخصية و الهوية الوطنيتين و إلى الحفاظ على ديمومة ما جاء في بيان ثورة أول نوفمبر 1954 من قيم نبيلة عبر الأجيال.

و لما كان مقتنعا بأهمية هذا المسعى الذي سيجعل الأجيال الآتية في مأمن من مخاطر الابتعاد عن مرجعياتها وثقافتها ، فإنه يُنيط بمؤسسات الدولة اتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بالحفاظ على الشخصية و الثقافة الوطنيتين و ترقيتهما من خلال إحياء مآثر التاريخ الوطني و النهوض بالجوانب الدينية و الثقافية و اللسانية .

إن الشعب الجزائري يصادق على هذا الميثاق من أجل السلم و المصالحة الوطنية و يفوض لرئيس الجمهورية إتخاذ جميع الإجراءات قصد تجسيد ما جاء في بنوده .

حرر في يوم 9 رجب 1426 هـ
الموافق 14 أوت 2005

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

أ- باللغة العربية:

1- أحمد، عبد الرحيم مصطفى، **الولايات المتحدة والمشرق العربي**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، أبريل 1978.

2- لويد، جنسن، **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة: محمد بن أحمد مفتي و محمد السيد سليم، الرياض : عمادة شؤون المكتبات بالاشتراك مع جامعة آل سعود ، 1989.

3- السيد، محمد سليم، **تحليل السياسة الخارجية** ، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط.2، 1998.

4- أبو قنطار، الحسان، **العلاقات الدولية**، الدار البيضاء: دار توبقال، ط.2، 1990.

5- حقي، سعد توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية**، عمان: دار وائل للنشر،.2000

6- موسى، محمد، **أضواء على العلاقات الدولية والنظام الدولي**، ج 2، بيروت: دار البيارق للنشر والطباعة والتوزيع، 1993.

7- أمين، ليلى وبدوي، محمد طه، **مبادئ العلوم السياسية**، الإسكندرية: الدار الجامعية، 1998.

8- بوعشة، محمد، **التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة: دراسة في المفاهيم والنظريات**، بنغازي: دار الكتب الوطنية بالاشتراك مع دار الجيل اللبنانية، 1999.

9- بدوي، محمد طه، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر،1972.

10- العويني، محمد علي، **العلوم السياسية: دراسة في الأصول والنظريات والتطبيق**، القاهرة: دار الوزان للطباعة والنشر،1988.

11- الكعكي، يحي أحمد، **الشرق الأوسط وصراع العولمة**، بيروت: دار النهضة العربية، ط.1، 2002.

12- مصباح، زايد عبيد الله، **الدبلوماسية**، بنغازي: دار الكتب الوطنية بالاشتراك مع دار الجيل اللبنانية، 1999.

13- بدر، أحمد، **الرأي العام: طبيعته وتكوينه وقياسه ودوره في السياسة العامة**، القاهرة: دار قباء للطباعة والتوزيع،1998 .

14- مهنا، محمد نصر، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية في عالم متغير**، (الإسكندرية: المكتبة الجامعية،1998 .

15- مقلد، إسماعيل صبري، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991.

16- إبراهيم، عيسى عبد العزيز وعمارة، محمد جاب الله ، **السياسة بين النمذجة والمحاكاة**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،2004 .

17- عطا، زهرة محمد صالح، **في النظرية الدبلوماسية**، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط.1، 2004.

18- حسنين، إبراهيم توفيق، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، مارس 2005.

19- العويني، محمد علي، **العلوم السياسية: دراسة في الأصول والنظريات والتطبيق**، القاهرة: دار الوزان للطباعة والنشر بالاشتراك مع عالم الكتب، 1988.

20- محمد موسى، **أضواء على العلاقات الدولية والنظام الدولي**، ج1، بيروت: دار البيارق للنشر والطباعة والتوزيع،1993 .

21- ثابت، عادل فتحي عبد الحفيظ، **النظرية السياسية المعاصرة: دراسة في النماذج والنظريات التي قدمت لتحليل وفهم عالم السياسة**، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000.

22- مهنا محمد نصر، **الوجيز في البحوث السياسية والإعلامية**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط.2، 1999.

23- حتي، ناصيف يوسف، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت:دار الكتاب العربي،.1985

24- عدنان، السيد حسين، **نظرية العلاقات الدولية**، بيروت: مطبعة سيكو بالاشتراك مع دار أمواج للنشر والتوزيع،2003 .

25- الإبراهيم، حسن علي، **الدول الصغيرة والنظام الدولي: الكويت والخليج**، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ط.1، 1982 .

26- وليد، عبد الحي، **الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية**، الجزائر: شركة الشهاب للنشر والتوزيع، ط ، 1،1991.

27- السليمي، منصف، **صناعة القرار السياسي الأمريكي**، باريس: مركز الدراسات العربي الأوروبي،1997.

28- مطر، جميل، **تأملات في السياسة الدولية**، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1995.

29- الحمداني، قحطان أحمد سليمان، **النظرية السياسية المعاصرة**، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2003.

30- الحمارنة، مصطفى، **العرب في الاستراتيجيات العالمية**، عمان: مركز الدراسات الإستراتيجية، 1994.

31- السيد، محمد سليم، **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين**، القاهرة: دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، 2002.

32- مهنا، محمد نصر، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية في عالم متغير**، الإسكندرية: المكتبة الجامعية،1998.

33- مهنا، محمد نصر، **علوم السياسة: دراسة في الأصول والنظريات**، القاهرة: دار الفكر العربي بالاشتراك مع مؤسسة دار الكتاب الحديث ودار عطوة للطباعة، د.ت.ن.

34- مهنا، محمد نصر والنبراوي فتيحة، **أصول العلاقات السياسية الدولية**، الإسكندرية: منشأة المعارف بالاشتراك مع مطبعة أطلس،1985.

35- المنجرة، المهدي، **الحرب الحضارية الأولى: مستقبل الحاضر وماضي المستقبل**، باتنة: شركة الشهاب للنشر والتوزيع بالاشتراك مع مطابع عمار فرقي، ط.1، 1991.

36-حسنين، توفيق إبراهيم، **النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، مارس 2005.

37- الناشف، تيسير، **السلطة والفكر والتغير الاجتماعي**، عمان: أزمنة للنشر والتوزيع، ط.1 ،2003.

38- مقلد، إسماعيل صبري، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، القاهرة: المكتبة الأكاديمية،1991.

39- العويني، محمد علي، **العلوم السياسية: دراسة في الأصول والنظريات والتطبيق**، القاهرة: عالم الكتب بالاشتراك مع دار الوزان للطباعة والنشر،1988.

40- سويم، العربي، **المفاهيم السياسية المعاصرة ودول العالم الثالث: دراسة تحليلية نقدية**، الرباط: المركز الثقافي العربي،1987.

41- مهنا، محمد نصر، **الوجيز في مناهج البحوث السياسية والإعلامية**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط.2، 1999.

42- بدر، أحمد، **الرأي العام: طبيعته وتكوينه وقياسه ودوره في السياسة العامة**، القاهرة: دار قباء للطباعة والتوزيع،1998.

43- عطا، زهرة محمد صالح، **في النظرية الدبلوماسية**، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط .1، 2004.

44- جراد، عبد العزيز، **العلاقات الدولية**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1992.

45- العكرة، أدونيس، **من الدبلوماسية إلى الإستراتيجية: أمثولات من الحرب الباردة**، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر،1981.

46- عارف، نصر محمد، **ابستومولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي-النظرية-المنهج**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002.

47- عارف، نصر محمد، **علم السياسة**، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1997.

48- عساف، عبد المعطي محمد ومحمود علي، **مقدمة إلى علم السياسة**، عمان: مكتبة المحتسب،1994.

49- دوروتي، جيمس و بالسغراف، روبرت، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة: وليد عبد الحي، الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع بالاشتراك مع المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع اللبنانية، ط.1، ديسمبر1985.

50- أبو خزام، إبراهيم، **الحروب وتوازن القوى: دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام**، (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع،1999).

51- بدوي، طه محمد، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة و النشر، 1972.

52- محمود، مصطفى نادية، **العلاقات الدولية في الإسلام: المقدمة العامة للمشروع**، ج1، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996.

53- زهران، جمال علي، **أزمات النظام العربي وآليات المواجهة**، القاهرة: دار الشروق، ط.1، 2001.

54- الشاوي، منذر، **الدولة الديمقراطية في الفلسفة السياسية والقانونية: الفكرة الديمقراطية**، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط.1، 2000.

55- حاروش، نور الدين، **تاريخ الفكر السياسي: أعمال موجهة**، الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، ط.1، 2004.

56- طالب محمد سعيد، **الدولة الحديثة والبحث عن الهوية**، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ط.1، سبتمبر 1999.

57- إسماعيل، علي سعد، **المجتمع والسياسة: دراسات في النظريات والمذاهب والنظم**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1998.

58- سعد، إسماعيل علي، **الاتصال الإنساني في الفكر الاجتماعي**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2004.

59- برنارد، لويس، **لغة السياسة في الإسلام**، ترجمة: شتا، إبراهيم، قبرص: دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، ط.1، 1993.

60- هوفمان، مراد، **الإسلام كبديل**، ترجمة: غريب محمد غريب، بافاريا: مؤسسة بافاريا للنشر والإعلام والخدمات بالاشتراك مع مجلة النور الكويتية، ط.1، أبريل1993.

61- مصباح، عامر، **الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط.1، 2006.

62- سويم، العربي، **المفاهيم السياسية العاصرة ودول العالم الثالث: دراسة تحليلية**، الرباط: المركز الثقافي العربي،1987.

63- عطا، محمد صالح زهرة، **في النظرية الدبلوماسية**، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط.1، 2004.

64- ثابت، عادل فتحي عبد الحفيظ، **النظرية السياسية المعاصرة: دراسة في النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة**، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006.

65- سعد، حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية**، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ط، 3، 2006.

66- مصباح، عامر، **تحليل السياسة الخارجية في العالم الثالث: دراسة حالة المملكة العربية السعودية**، الجزائر: قرطبة للنشر والتوزيع، ط،1، 2007.

67- هاشم، مجد، **العولمة الدبلوماسية والنظام العالمي الجديد**، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط،1، 2003.

68- ممدوح، محمود مصطفى منصور، **سياسات التحالف الدولي: دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأنساق الدولية**، الإسكندرية: مكتبة مدبولي،1997.

69- الدوري، عدنان طه، **العلاقات السياسية الدولية**، طرابلس: منشورات الجامعة المفتوحة ، ط،4، 1998.

70- جهاد، عودة، **النظام الدولي: نظريات وإشكاليات**، القاهرة: دار الهدى للنشر والتوزيع، ط، 1، 2005.

71- سوكولسكي، ريتشارد وإيان ليسر، **أمن الخليج العربي: تحسين مساهمات الحلفاء العسكرية**، ريتشارد سوكولسكي وآخرون، ترجمة: بوساحية، الطاهر، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، سلسلة دراسات مترجمة، ع، 20 ، ط،1، 2004.

72- عزت، عزة، **صورة العرب والمسلمين في العالم**، القاهرة: مركز الحضارة العربية، ط.2، 2003.

81- خليل، أحمد خليل، **سوسيولوجيا الجمهور السياسي الديني في الشرق الأوسط**، بيروت: ب د ن، ط.1، 2005.

82- الحمداني، قحطان أحمد سليمان، **النظرية السياسية المعاصرة**، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط.1، 2003.

83- غليون، برهان، **العرب وتحولات العالم: من سقوط جدار برلين إلى سقوط بغداد**، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، حوار أجراه: رضوان زيادة، ط.1، 2003.

84- نافع، إبراهيم، **انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، ط.1، 2003.

85- تاجا، وحيد، **الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) 2001: حوارات فكرية**، دمشق: دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، ط.1، مارس 2003.

86- إدريس، محمد السعيد وآخرون،" **معالم المرحلة الراهنة للعلاقات الخليجية-الأمريكية** "، في: ادموند غريب وآخرين (محررين)، الوطن العربي في السياسة الأمريكية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (22)، ط.2، مارس 2004.

87- المؤمن، علي، **النظام السياسي الإسلامي الحديث وإشكاليات الاقتباس من الأنظمة السياسية الوضعية**، بيروت: دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع بالاشتراك مع مركز فلسفة الدين وعلم الكلام الجديد، ط.1، 2004.

90- مبروك، محمد إبراهيم، **الإسلام والغرب الأمريكي بين حتمية الصدام وإمكانية الحوار: نظرية في دوافع الصدام واحتمالات المستقبل**، القاهرة: مركز الحضارة العربية، ط.1،2002.

92- مخول، موسى، **موسوعة الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين: آسيا**، بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، أبريل 2006.

93- السيد، محمد سعيد، " **النتائج العربية والدولية لأزمة الخليج الثانية من منظور الاقتصاد السياسي** "، في: الغزو العراقي للكويت (ندوة بحثية)، المقدمات، آثار أزمة الخليج الثانية، الوقائع وردود الأفعال، التداعيات، فتوح الخترس ومحمد حسين وآخرون (محررين)، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، العدد،195، ندوة بحثية، مارس 1995.

94- صلوخ، السفير فوزي، **الواقع الإقليمي والدولي: قضايا ومواقف**، بيروت: دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، ط.1، 1999.

95- البستاني، حسان أديب، **الدبلوماسية الأمريكية والدبلوماسيات الممانعة: ضوء على الأزمة العراقية وعلى ملفي إيران وكوريا الشمالية**، بيروت: الشركة العالمية للكتاب، د.ت.ن.

96- الكتبي، ابتسام، " **التحولات الديمقراطية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي**"، في: الكتبي ابتسام وآخرون (محررين)، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (30)، ط.1، فبراير 2004.

97- النحال، محمد سلامة، **الحرب ضد الإرهاب: تداعيات تفجيرات نيويورك وواشنطن وانعكاساتها الإقليمية والدولية**، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع،2007.

100- أحمد، يوسف أحمد والنجار، أحمد السيد وآخرون، **حال الأمة العربية 2005: النظام العربي: تحدي البقاء والتغيير**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط، 2، ماي 2006.

101- الهاشمي، مجد هاشم، **العولمة الدبلوماسية والنظام العالمي الجديد**، عمان: دار أسامة للنشر، ط،1، 2003.

102- جلول، فيصل، **دفاعا عن السلام العربي**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر بالاشتراك مع دار الفارس للنشر والتوزيع بالأردن، ط،1، 1999.

103- كاتز، كلود، " **إمبريالية القرن الواحد والعشرين** "، في: إمبريالية القرن الواحد والعشرين، كلود كاتز ونعوم تشومسكي (محررين)، ترجمة: يوسف درويش، القاهرة: مركز البحوث العربية والإفريقية، سلسلة كراسات غير دورية(17)، دار الأمين للنشر والتوزيع، 2003.

104- الحديثي، عباس غالي، **نظريات السيطرة الإستراتيجية وصراع الحضارات**، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط،1، 2004.

106- فارس، هاني، " **الآثار السياسية – الاجتماعية للحرب ضد العراق في العراق وفي المنطقة العربية** "، **في: احتلال العراق: الأهداف، النتائج، المستقبل**، محمد الهراط ورضوان السيد (محررين)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (32)، ط،1، ماي 2004.

108- فريدمان، جورج، **الاحتلال الأمريكي للعراق: صوره ومصائره**، ادم روبرتس وجورج فريدمان وآخرون، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (43)، ط،1، جوان 2005.

109- ميسان، تيري، **الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) 2001: الخديعة الرهيبة، ما من طائرة تحطمت فوق البنتاغون**، ترجمة: رندة بعث، دمشق: التكوين للطباعة والنشر والتوزيع بالاشتراك مع الوليد للدراسات والنشر والتوزيع، ط.1، 2002.

110- مهنا، محمد نصر، **العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2006.

111- رعد، حافظ سالم، **أزمة عولمة النموذج الأمريكي للديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان والسلام والاستقرار: الاحتلال الأمريكي للعراق- دراسة حالة-**، عمان: المكتبة الوطنية بالاشتراك مع مركز جوهرة القدس التجاري،2005.

112- العبد الله، مي، **الاتصال والديمقراطية: الفضائيات والحرب الإعلامية**، بيروت: دار النهضة العربية، ط.1، 2005.

113- بوث، كين وديون، تيم، **عوالم متصادمة: الإرهاب ومستقبل النظام العالمي**، ترجمة: صلاح عبد الحق، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، سلسلة دراسات مترجمة (22)، ط.1، 2005.

114- حقي، سعد توفيق، **علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين**، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ط.1، 2003.

115- الناهي، هيثم غالب، **السياسة النووية الدولية وأثرها على منطقة الشرق الأوسط: دراسة تحليلية شاملة لواقع السياسة الدولية النووية خلال أكثر من نصف قرن**، د م ن، دار الأكاديمية للطباعة والنشر والتوزيع، ط.1، 2005 .

116- برستوفتز، كلايد، **الدولة المارقة: الدفع الأحادي في السياسة الخارجية الأمريكية**، ترجمة: فاضل جتكر، بيروت: الحوار الثقافي، ط.1، 2003.

117- درويش، فوزي، **التنافس الدولي على الطاقة في قزوين**، طنطا: مطابع عباشى بطنطا، ط. 1يناير 2005.

118- الفرا، محمد علي عمر، **الإسلام والغرب: مواجهة أم حوار!**، عمان: دار مجدلاوي للنشر، 2002.

119- مهاجان، راهول، **السلطة المطلقة: الهيمنة الأمريكية على العراق، ماذا بعد؟**، ترجمة: بشار حيدر، بيروت: الشركة العالمية للكتاب، سلسلة عين، ط.1، 2006.

120- هاليداي، فريد، **ساعتان هزتا العالم:11 أيلول/سبتمبر2001: الأسباب والنتائج**، ترجمة: عبد الإله النعيمي، بيروت: دار الساقي، ط.1، 2002.

122- الزعبي، موسى، **دراسات في الفكر الاستراتيجي**، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2001.

123- المديني، توفيق، **وجه الرأسمالية الجديد: دراسة**، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2004

124- الشوفي، نزيه، **الثقافة الهدامة والإعلام الأسود: من هيروشيما إلى بغداد ومن خراب الروح إلى العولمة: دراسة**، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب،2005.

125- منذر، محمد، **مبادئ العلاقات الدولية: من النظريات إلى العولمة**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط.1، 2002.

126- ثابت، أحمد وآخرون، **العولمة وتداعياتها على الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي 24، ط.2، مارس2004.

127- سعد الدين، إبراهيم، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**، د م ن: دار قباء للنشر والتوزيع، سلسلة الأعمال الكاملة، المجلد الثامن، العدد، 15، د.ت.ن.

128- الرميحي، محمد، **قضايا خليجية**، دبي: مركز المعلومات للدراسات والبحوث،1997.

129- غارودي، روجيه، **أمريكا طليعة الانحطاط (كيف نجابه القرن الحادي والعشرين)**، ترجمة: صيام الجهيم وميشيل خوري، (بيروت: دار عطية للنشر، ط.1، 1998)،214 صفحة.

130- السويدي، جمال سند، **إيران والخليج: البحث عن الاستقرار**، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط.1، 1996.

131- حجار، جورج، **العولمة والثورة: شعبي سيحكم**، بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، ط.1، كانون الثاني 2000.

132- أبو طالب، حسن، **المملكة العربية السعودية وظلال القدس**، بيروت: المكتبة الثقافية بالاشتراك مع سينا للنشر، د.ت. ن.

133- صلوخ، السفير فوزي، **أمركة النظام العالمي: الأخطار والتداعيات**، بيروت: دار المنهل اللبناني بالاشتراك مع مكتبة رأس النبع، ط.1، 2002.

134- جانيس، ج. تيري، **السياسة الخارجية الأمريكية: دور جماعات الضغط والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة**، ترجمة: حسان البستاني، بيروت: الدار العربية للعلوم، ط.1، 2006.

135- السيد، عدنان حسين، **العرب في دائرة النزاعات الدولية**، بيروت: مطبعة سيكو، ط.1، 2001.

136- أسامة، عبد الرحمن، " **النفط واحتمالات المستقبل: بين الترف النفطي والفقر المدقع**"، في: أسامة الخولي وآخرون، العرب..إلى أين؟، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي 21، ط.1، مارس 2002.

137- الريس، رياض نجيب، **السعودية ودول الجزيرة بعد حرب الخليج 1991-1994**، بيروت: رياض نجيب الريس للنشر والتوزيع، ط.5، يناير 2005.

140- بلوم، وليم، **الدولة المارقة: دليل إلى القوة العظمى الوحيدة في العالم**، بيروت: الشركة العالمية للكتاب، 2003 .

141- سعد الدين، إبراهيم، **النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، يناير1982.

142- الرفاعي، رنا أبو ظهر وقبيسي، محمد، **أمريكا..والشرق الأوسط الجديد: أسباب وأبعاد**، بيروت: دار الحرف العربي للطباعة والنشر والتوزيع، ط.1، 2004.

143- اللاوندي، سعيد، **الشرق الأوسط الكبير: مؤامرة أمريكية ضد العرب**، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط.1، يناير 2005.

144- لتشنر، فرانك جي وبولي، جون، **العولمة: الطوفان أم الإنقاذ ؟: الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية**، ترجمة: فاضل جتكر، بيروت: المنظمة العربية للترجمة بالاشتراك مع مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، مارس 2004.

145- قدوري، زبير سلطان، **الإسلام وأحداث الحادي عشر من أيلول2001: دراسة**، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب،2003.

146- المخادمي رزيق، عبد القادر، **النظام الدولي الجديد: الثابت والمتغير**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط.3، منقحة ومزيدة، 2006.

147- جرجس، فواز، " **الأمريكيون والإسلام السياسي: تأثير العوامل الداخلية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية** "، في: ادموند غريب وآخرون، الوطن العربي في السياسة الأمريكية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي 22، ط.2، مارس2004.

148- بريماكوف، يفجيني، **العالم بعد 11 سبتمبر وغزو العراق**، ترجمة: عبد الله حسن، الرياض: مكتبة العبيكان، ط.1، 2004.

149- المخادمي رزيق، عبد القادر، **النظام الدولي الجديد: الثابت والمتغير**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط.2، 2003.

150- مهنا، محمد نصر، **العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2006.

151- محفوظ، محمد، **العرب ومتغيرات العراق**، د م ن: الانتشار العربي، 2004.

152- هيكل، محمد حسنين، " **العرب على أعتاب القرن الواحد والعشرين**"، في: العرب وتحديات النظام العالمي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (16)، ط.1، أكتوبر 1999.

154- حسنين، توفيق إبراهيم، **النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، مارس 2005.

155- ولد أباه، السيد، **عالم ما بعد 11سبتمبر2001: الإشكاليات الفكرية والإستراتيجية**، بيروت: الدار العربية للعلوم، ط.1، 2004.

156- فرسون، سميح،" **جذور الحملة الأمريكية لمناهضة العرب**"، في: أحمد بيضون (محررا)، العرب والعالم بعد 11أيلول/سبتمبر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (23)، ط.2، مارس2004.

157- عارودي، نصير، " **حملة بوش المناهضة للإرهاب** "، في: أحمد بيضون (محررا)، العرب والعالم بعد 11أيلول/ سبتمبر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (23)، ط، 2، مارس2004.

158- تود، ايمانويل تود، **ما بعد الإمبراطورية: دراسة في تفكك النظام الأمريكي**، ترجمة: محمد زكريا إسماعيل، بيروت: دار الساقي، ط.2، 2004.

159- اللاوندي، سعيد، **أمريكا في مواجهة العالم: حرب باردة جديدة**، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط.1، يناير2003.

160- تشومسكي نعوم وآخرون، **العولمة والإرهاب: حرب أمريكا على العالم: السياسة الخارجية الأمريكية وإسرائيل**، ترجمة: حمزة المزيني، القاهرة: مكتبة مدبولي، ط.1، 2003.

161-.....، **الإستراتيجية الأمنية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية: أيلول/سبتمبر2002**، واشنطن: البيت الأبيض، سبتمبر2002.

162- غايات، نيكولاس، **قرن أمريكي آخر**، ترجمة: رياض حسن، تدقيق: تانيا بشارة، بيروت: دار الفارابي، ط.1، 2003.

163- باسيفيتش، أندرو، **الإمبراطورية الأمريكية: حقائق وعواقب الدبلوماسية الأمريكية**، ترجمة: مركز التعريب والترجمة، بيروت: مطابع الدار العربية للعلوم، ط.1، 2004.

166- روا، أوليفيه، **أوهام 11 أيلول: المناظرة الإستراتيجية في مواجهة الإرهاب**، ترجمة: حسن شامي، بيروت: دار الفارابي بالاشتراك مع المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، ط.1، 2003.

167- شانون، كايل، " **الحد من الأسلحة النووية وحظر انتشارها** "، ترجمة: حسن حسن وعمر الأيوبي، في: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، بيروت: معهد ستوكهولم لأبحاث السلام بالاشتراك مع مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد الدولي بالإسكندرية، أكتوبر 2004.

170- محفوظ، عصام، **الإرهاب بين السلام والإسلام قبل وبعد 11أيلول/سبتمبر**، لبنان: دار الفارابي، بالاشتراك مع المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، ط.1، 2003.

171- كشك، جلال، **الموسوعة السياسية العالمية**، بيروت: دار الجيل، ط.1، 1991.

172- طاهر، علاء، **العالم الإسلامي في الاستراتيجيات المعاصرة**، باريس: مركز الدراسات العربي-الأوربي، مارس1992.

174- خاتمي، محمد، **المشهد الثقافي في إيران: مخاوف وآمال**، بيروت: دار الجيل، ط.1، 1997.

175- هويدي، فهمي، **إيران من الداخل**، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط.4، 1991.

176- الخطابي، حلمي، **العراق المعاصر في الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا**، القاهرة: دار الأحمدي للنشر، يناير2005.

177- لوفابفر، مكسيم، **السياسة الخارجية الأمريكية**، ترجمة: حسين حيدر، بيروت: عويدات للنشر والطباعة، ط.1، 2006.

178- الغزالي، محمد، **ليس من الإسلام**، القاهرة: مكتبة وهبة، ط 6، 1996.

179- البنا، حسن، **مجموعة رسائل الإمام البنا**، الجيزة: سلسلة من تراث الإمام البنا (15)، ط، 2، البصائر للبحوث والدراسات، 2010.

180- القرضاوي، يوسف، **أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة**، مقال منشور، رمضان 1410هـ ، أبريل 1990م.

181- منيب، عبد المنعم، **خريطة الحركات الإسلامية في مصر**، القاهرة: د د ن،2009.
333- السماك، محمد، **الدين في القرار الأميركي**، بيروت: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط،1، 2003.
334- موراي، وليامسون وجونيور، روبرت سكايلز، **حرب العراق: تأريخ عسكري، ميداني، يومي**، بيروت: الدار العربية للعلوم بالاشتراك مع مكتبة مدبولي، ط،1، 2005.
335- سيمونز، جيف، **استهداف العراق: العقوبات والغارات في السياسة الأمريكية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط،1، فبراير 2003.
336- السيد، محمد سعيد، **مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج العربي**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، ع، 158، فبراير 1992.
337- تويني، غسان، **حوار مع الاستبداد**، بيروت: دار النهار للنشر، ط،1، سبتمبر 2003.
338- صلوخ، فوزي، **مقاربات دبلوماسية لنزاعات إقليمية ودولية**، بيروت: دار المنهل اللبناني للنشر بالاشتراك مع مكتبة رأس النبع للتوزيع، ط،1، 2006.
339- شلق، الفضل، **عودة الاستعمار والحملة الأمريكية على العرب**، بيروت: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط،1، 2004.
340- بن محمد، محمود سفر، **الإسلام وأمريكا وأحداث سبتمبر (رسالة إلى من يهمه الأمر)**، بيروت: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط،1، 2004.
183- رفعت، السيد أحمد ، **الحركات الإسلامية بعد 11 أيلول (سبتمبر)**، في كتاب: مستقبل الحركات الإسلامية بعد 11 أيلول (سبتمبر) (حورات لقرن جديد)، رفعت السيد أحمد وعمرو الشوبكي محررين ، بيروت: دار الفكر، آفاق معرفة متجددة، ط،1، يناير 2005 .
184- القرضاوي، يوسف، **أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة**، القاهرة: مكتبة وهبة،2006.
185- الغنوشي، راشد، **الحركة الإسلامية ومسألة التغيير**، تونس: دار قرطبة، 2003.
186- ديكمجيان، ريتشارد، **الأصولية في العالم العربي**، في كتاب: حيدر إبراهيم علي، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، 1999.
189- طوالبة، حسن، **العنف والإرهاب من منظور الإسلام السياسي: مصر والجزائر نموذجا**، الأردن: عالم الكتب الحديث، ط.2، 2005.
190- أنيس، إبراهيم (وآخرون) ، **المعجم الوسيط** ، القاهرة: دار إحياء التراث العربي، ط،2، د ت ن .
191- بن عبد الهلالي، أسامة سليم، **الجماعات الإسلامية في ضوء الكتاب والسنة بفهم سلف الأمة**، د م ن: منشورات الدعوة السلفية، كتاب رقم (112)، 2004 م.

192- حلمي، مصطفى، **قواعد المنهج السلفي في الفكر الإسلامي**، مصر، ط،1، د د ن، 1991م.
193- الجلنيد، محمد السيد، **منهج السلف بين العقل والتقليد**، القاهرة: دار قباء،1999.
194- القرضاوي، يوسف، **أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة**، الدوحة: د د ن، أبريل 1990.
195- بوطالب، عبد الهادي، " **حركات التطرف في العالم ووسائل تحصين الشخصية الوطنية من تأثيرها** "، في كتاب: الجراري، عباس وآخرون، التطرف ومظاهره في المجتمع المغربي، الرباط: مطبوعات الأكاديمية المغربية،2004.
196- بن إبراهيم، أبو سيف خليل العراقي الأثري، **الغلو وأثره في الانحرافات العقدية والمنهجية عند الفرق والأحزاب والجماعات الإسلامية**، د م ن، 09 من ذي الحجة 1427 ه.
197- هاليداي، فريد، **الأمة والدين في الشرق الأوسط**، ترجمة: عبد الإله النعيمي، بيروت: دار الساقي، ط.1، 2000.
198- طوالبة، حسن، **العنف والإرهاب من منظور الإسلام السياسي: مصر والجزائر نموذجا**، الأردن: عالم الكتب الحديث، ط.2، 2005.
199- بكير أعوشيت، سعيد، **إسلام اليوم بين المصالحة والتعريف**، باتنة: دار الشهاب، 1987.
200- نصر، حامد أبو زيد، **الحداثة والحداثة العربية**، دمشق: المؤسسة العربية للتحديث الفكري، ط.1، 2005.
201- النفيسي، عبد الله فهد، **الفكر الحركي للتيارات الإسلامية**، الربيعان للنشر والتوزيع، 1995.
203- الكيلاني، شمس الدين، **الجماعة وتحولاتها: التجربة السياسية العربية - الإسلامية في فكر رضوان السيد**، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط.1، 2009.
204- الغضبان، نجيب، **التحول الديمقراطي والتحدي الإسلامي في العالم العربي**، 1980 - 2000، عمان: دار المنار، 2002.
206- الهرماسي، عبد اللطيف، " **الحركات الإسلامية في المغرب العربي: عناصر أولية لتحليل مقارن**، في كتاب: مجدي حماد وآخرون، الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسات في الفكر والممارسة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2001.
207- رفعت، السيد أحمد، **الحركات الإسلامية في مصر وإيران**، القاهرة: ط.1، د د ن، 1989.
208- اسبوزيتو، جون، **التهديد الإسلامي: أسطورة أم حقيقة**، القاهرة: د د ن، 1995.
209- حيدر، إبراهيم علي، **التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.
210- فتوح، محمد عبد الفتاح ، **الديمقراطية والشورى في الفكر الإسلامي المعاصر: دراسة في فكر الشيخ محمد الغزالي**، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2006.

211- بن القاسم، سليمان العيد، **قطوف من النظام السياسي في الإسلام**، د م ن و د د ن، 1422 ه.
212- الكيالي، عبد الوهاب وآخرون، **موسوعة السياسة**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج 2، 1981.
213- دال، روبرت، **مقدمة إلى الديمقراطية الاقتصادية**، ترجمة: محمد مصطفى غنيم، القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1992.
214- أبو نوار، معن، **في الديمقراطية الحديثة**، عمّان: المؤسسة العربية للدراسات، 1992.
215- الشاوي، توفيق، **فقه الشورى والاستشارة**، المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط، 2، 1992.
216- حمداوي، جميل، **الحركات الإسلامية وسلاح التكفير**، المغرب: د د ن، ط، 1، 2016.

217- عمارة، محمد، **الإسلام وحقوق الإنسان: ضرورات لا حقوق**، سلسلة عالم المعرفة (89) الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1985.
218- عدنان، سعد الدين، " **من أصول العمل السياسي للحركة الإسلامية المعاصرة**"، في كتاب: الحركة الإسلامية: رؤية مستقبلية (أوراق بحثية)، د د ن و د ت ن.
- صلاح، عبد الرزاق، **الإسلاميون والديمقراطية: دراسات في الفكر الإسلامي المعاصر**، العراق: د ت ن .
219- القرضاوي، يوسف، **فتاوى معاصرة**، المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ج، 2، 1993.
220- عيد، عبد الرازق ومحمد، عبد الجبار، **الديمقراطية بين الإسلام والعلمانية**، دمشق: دار الفكر، 1999.
221- الفرحان، إسحاق، **الموقف الإسلامي من المشاركة السياسية، مجلة الندوة**، عمّان، المجلد 7، العدد الأول، فبراير 1996.
222- عمارة، محمد، **الإسلام وحقوق الإنسان: ضرورات لا حقوق**، سلسلة عالم المعرفة (89)، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1985.
223- بيرم، عيسى، **الحريات وحقوق الإنسان**، بيروت: دار المنهل اللبناني، 1998.
224- قطب، محمد، **خطب الشيخ محمد الغزالي في شئون الدين والحياة**، القاهرة: دار الاعتصام، 1986.
225- الغزالي، محمد، **حقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام وإعلان الأمم المتحدة**، القاهرة: دار الدعوة، 1993.
226- مبارك، أحمد، **الإسلام وأزمة الديمقراطية**، طرابلس، ليبيا: منشورات رسالة الجهاد، 1986.

227- حمزاوي، عمرو، " **الإسلاميون المعتدلون والإصلاح في العالم العربي: حالة حركة الإخوان المسلمين في مصر** "، في كتاب: التحولات الراهنة ودورها المحتمل في إحداث التغيير في العالم العربي، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط،1، 2007.

228- صيام، فايزة أحمد يوسف، **بحث حول" السلفية بين الأمس واليوم"**، د ت ن.

229- مصطفى أبو صوى، تخصص: مذاهب وتيارات فكرية معاصرة، كلية الدراسات العليا، جامعة القدس، 2006.

230- عليان، إبراهيم خليل، " **الدولة الدينية والدولة المدنية**"، فلسطين: جامعة القدس المفتوحة، ورقة مقدمة لمؤتمر بيت المقدس الثالث بفلسطين،2012.

232- ضريف، محمد، **الإسلام السياسي في الوطن العربي**، المغرب: منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي بالاشتراك مع مكتبة الأمة للتوزيع، ومطبعة المعارف الجديدة، ط، 1، أكتوبر 1992.

233- العقاب، عبد الوهاب، **مشروع الإسلام السياسي: في التطور التاريخي والمعاصر**، دمشق: دار رسلا للطباعة والنشر والتوزيع، 2012.

234- السيد، يسين، " **الحوار الثقافي العالمي: رؤية عربية لحوار الحضارات** "، في كتاب: المنجي بوسنينة مقدما، الحوار مع الآخر: من أجل رؤية عربية، اجتماع خبراء عرب لصياغة موقف عربي وإسلامي في الحوار، تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ندوة أبو ظبي المنعقدة ما بين 4-7 يناير 2006.

235- البرغوثي، عبد الكريم، **العولمة والأصولية: الحالة الإسلامية**، تعقيب: حسن لداودة و إياد البرغوثي، تدقيق لغوي: وسام رفيدي، فلسطين: معهد أبو لغد للدراسات الدولية، سلسلة دراسات إستراتيجية، جامعة بيرزيت، بالاشتراك مع الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون ومؤسسة الناشر للدعاية والإعلان برام الله، ط، 1، أكتوبر 2006.

236- بوزيد، بومدين، **الحركات الإسلامية من الفهم المغلق إلى أفق التجديد**، الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، ط، 1، 2012.

- عبد الوهاب، حميد رشيد، **التحول الديمقراطي في العراق: المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط،1، جويلية 2006.

344- خليل، حسين، **قضايا دولية معاصرة**، بيروت: دار المنهل اللبناني، ط،1، 2007.

240- حسن، خالد، **الحركة الإسلامية في الجزائر: دعوة لمراجعة الرصيد وتقويم المسيرة**، د م ن: التجمع الإسلامي في أمريكا اللاتينية للنشر، ط، 1، 2001.

241- الشرفي، عبد المجيد، **مرجعيات الإسلام السياسي**، بيروت: التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، ط،1، 2014.

242- علاني، علية، **الحركات الإسلامية في الوطن العربي: دراسة مقارنة للحالة التونسية**، القاهرة: دار المحروسة، 2008.
243- اللهي، مسعود أسد، **الإسلاميون في مجتمع تعددي: حزب الله في لبنان نموذجا**، ترجمة: دلال عباس، بيروت: الدار العربية للعلوم بالاشتراك مع مركز الاستشارات والبحوث، ديسمبر 2004.
244- جرادات، مهدي أنيس، **الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي**، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط، 2010.

247- قواص، محمد، **غزوة الإنقاذ: معركة الإسلام السياسي في الجزائر**، بيروت: دار الجديد للطباعة والنشر، د ت ن.
249- الواعي، توفيق يوسف، **كبرى الجماعات الإسلامية الإصلاحية في العالم المعاصر: جماعات، أحزاب، حركات**، مصر: مؤسسة شروق للنشر والتوزيع، ط، 1، 2006.
250- العقاب، عبد الوهاب، **مشروع الإسلام السياسي: في التطور التاريخي والمعاصر**، دمشق: دار رسلا للطباعة والنشر والتوزيع، 2012.
252- بوسنينة، المنجي، **الحوار مع الأخر: من أجل رؤية عربية**، اجتماع خبراء عرب لصياغة موقف عربي وإسلامي في الحوار، تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ندوة أبو ظبي المنعقدة ما بين 4-7 يناير 2006.
253- دراج، فيصل وآخرون، **الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية**، الجزائر: جزءان، ط، 3، د د ن،2000.
256- عبد الفتاح، نبيل وآخرون، **إسلاميون وديمقراطيون: إشكاليات بناء تيار إسلامي ديمقراطي**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004.
257- رفعت، السيد و الشوبكي عمرو، **مستقبل الحركات الإسلامية بعد 11 أيلول (سبتمبر) (حورات لقرن جديد)**، بيروت: دار الفكر، آفاق معرفة متجددة، ط،1، يناير 2005.
258- منصوري، عبد النور، **المصالحة في الجزائر بين الحل الأمني وأفق الأمن الإنساني**، الجزائر: دار التنوير، ط، 1، 2013.
261- مداوي، محمد، **الدولة والجيش والعنف في الجزائر**، في فرانسوا كليمنصو ومحمد مداوي وآخرون محررون، الجماعات الإسلامية المسلحة، ترجمة: عبد الرحيم حزل، المغرب: منشورات إفريقيا الشرق، 2003.
262- حمزاوي، عمرو، " **الإسلاميون المعتدلون والإصلاح في العالم العربي: حالة حركة الإخوان المسلمين في مصر** "، في كتاب: التحولات الراهنة ودورها المحتمل في إحداث التغيير في العالم العربي، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط،1، 2007.

263- الصانع، ناصر، " **تحالفات المشروع الإسلامي وعلاقاته الإقليمية والدولية** "، في: نظام بركات محررا، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها، عمان: مركز الشرق الأوسط، سلسلة مؤتمرات (61)، ط، 1، 2012.

264- بلجر، جون، **أسياد العالم الجدد**، ترجمة: عمر الأيوبي، بيروت: دار الكتاب العربي، 2003.

265- معتز بالله، عبد الفتاح، **الدبلوماسية العامة الأمريكية تجاه العالم العربي**، إعداد وإشراف: نادية محمود مصطفى، تحرير: معتز بالله عبد الفتاح، القاهرة: برنامج حوار الحضارات بالاشتراك مع جامعة القاهرة، 2007.

266- حبيب، كمال، **تحولات الحركة الإسلامية والإستراتيجية الأمريكية**، القاهرة: دار مصر المحروسة، ط، 1، 2006.

267- العساف، سوسن، **إستراتيجية الردع: العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي**، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، أبريل 2008.

270- النقيب، عبد الرحمن عبد الرحمن، **مشروع الشرق الأوسط الكبير وتداعياته السياسية والاقتصادية والتربوية**، باكينام الشرقاوي و والسيد أحمد فرج وآخرون محررون، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط، 1، 2010.

272- بودرامة، مصطفى، " **التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر** "،(سطيف: جامعة فرحات عباس، أشغال المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة المنعقد في 7-8 أفريل 2008).

275- الجاسور، ناظم عبد الواحد، **تأثير الخلافات الأمريكية – الأوروبية على قضايا الأمة العربية (حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة)**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط، 1، 2007.

276- بن عنتر، عبد النور، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.

278- لعقاب، محمد، **الصليبية الأمريكية وعهد حرب الحضارات**، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،2007.

279- الطويل، يوسف العاصي، **حملة بوش الصليبية على العالم الإسلامي وعلاقتها بمخطط إسرائيل الكبرى**، الجزء الثاني، بيروت: سلسلة الحملة الصليبية على العالم الإسلامي والعالم، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ط، 1، 2014.

280- المدني، محمد نمر، **فكر لعالم جديد، أعداء الغرب**، دمشق: دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، ط،1، 2009.

281- رفعت، السيد والشوبكي، عمرو، **مستقبل الحركات الإسلامية بعد 11 أيلول (سبتمبر): حوارات لقرن جديد**، بيروت: دار الفكر، آفاق معرفة متجددة، ط،1، يناير 2005.

283- عبشة، المبروك، **الحركات الإسلامية في الجزائر بين 1931-1991 مع مقارنة بين حركتي النهضة التونسية والجبهة الإسلامية للإنقاذ**، الجزائر: الشروق للإعلام والنشر، ط، 1، 2012.
284- علا، أبو زيد، " **مستقبل الحركات السياسية الإسلامية وتحديات ما يسمى بالحرب على الإرهاب** "، د م ن: مركز الحضارة للدراسات السياسية، د ت ن.
285- خشيم، مصطفى عبد الله، **موسوعة علم العلاقات الدولية : مفاهيم مختارة**، بنغازي: الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان بالاشتراك مع دار الكتب الوطنية، 1425ه.
286- ايريكسون، ميكائيل وولنستين بيتر، " **تعريفات بيانات الصراع ومصادرها ومناهجها** "، في: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، ترجمة: حسن حسن وآخرون، الكتاب السنوي 2004، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر2004.
287- صقر، عبد العزيز، **القوة في الفكر الاستراتيجي**، في: مستقبل العالم الإسلامي: تحديات في عالم متغير، الرياض: تقرير ارتيادي استراتيجي سنوي يصدر عن مجلة البيان، ط.1، 2003.
289- عبد الخالق، عبد الإله، **الدبلوماسية العربية في عالم متغير**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، بحوث ومناقشات الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، أوت2003.
290- ضميرية، عثمان جمعة، " **النظرية السياسية الإسلامية** "، في: مستقبل العالم الإسلامي في عالم متغير، الرياض: تقرير ارتيادي استراتيجي يصدر عن مجلة البيان، ط.1، 2003.
292 – المري، خليفة شهين، **الدبلوماسية العربية في عالم متغير**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها وحدة الدراسات بدار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، أوت2003.
294- ايفانز، غراهام ونوينهام، جيفري، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، دبي: مركز الخليج للأبحاث والترجمة والنشر، ط،1، 2004.
295- بيلي، فرانك، **معجم بلاكويل للعلوم السياسية**، دبي: مركز الخليج للأبحاث والترجمة والنشر، ط،1، 2004.
296- الجاسور، ناظم عبد الواحد، **موسوعة علم السياسة**، عمان: مركز الدراسات الدولية بجامعة بغداد بالاشتراك مع دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط.1، 2004.
298- محلا، محمد، " **الحروب الاستباقية لأمركة العالم..**"، في: العرب والعالم اليوم، بيروت: منشورات اتحاد الكتاب العرب، الندوة السنوية لجمعية البحوث والدراسات، الثلاثاء- الأربعاء – 16 -2003/12/17.
299- صارم، سمير، " **النفط في الإستراتيجية الأمريكية** " ، **في: العرب والعالم اليوم**، دمشق: الندوة السنوية لجمعية البحوث والدراسات، منشورات اتحاد الكتاب العرب، الثلاثاء- الأربعاء 16- 2003/12/17.

300- ضيعان، ضيف الله، **مستقبل العالم الإسلامي: تحديات في عالم متغير**، الإمارات: مجلة البيان، تقرير ارتيادي استراتيجي، 2004.

ب- الكتب باللغات الأجنبية:

371- Graf , Alexander, et Hammer, Michel, Questions de méthode et étude de Cas,….,Histoire des Relations internationales 2005/2006.
372- Gounelle, Max ,Relations internationales, (Paris : Editions DALLOZ 5 Edition , Octobre 2001.
373-Hermann, Charles, Foreign policy, Ohio: Ohio State University,.
374- Pfetsch Frank .R ,La politique internationale, Bruxelles : Etablissements Bruylant,2000.

375-Eban, Ebba ,Interest And Conscience In Modern Diplomacy,New York :Council on Religion and International Affairs,1985.
376- Marteres, Jean-Louis, « De La Nécessite D une théorie Des Relations Internationales :L'Illusion paradigmatique »,Annuaire Français Des Relations Internationales,(Paris :Institue Français des Relations Internationales, …….
377-Vennesson , Pascal, »Les « Réalistes » contre Les Interventions : Arguments, Délibérations et Politique étrangère », Annuaire Français des Relations Internationales, Paris :Institue Français des Relations Internationales, …….

378-Wallace, Wiliam, Foreign policy and the political process, …….:.....,1971.

379-Bruylant, Emile, La politique internationale, Bruxelles: Edition établissement Emile Bruylant.S.A,2000.
380-Hofmann, Stanley, The Political Ethics of International Relations, New York:Carnegie Council On Ethics and International Affairs,Merrill House,1988.
381-Podossetnik.V,La philosophie Marxiste-léniniste;Théories de La Révolution, Moscou ;Editions du progrès Moscou.
382-Marx, Karl, Manifeste du Parti Communiste ,suivi de Les Lutes de Classes, Paris ;Union Générale D éditions ,Septembre 1964.
383-……,The Synthetic Role of DecisionMaking Models in theories of Foreign policy: Bases for Computer Simulation ,…....:.....
384-Charles Hermann, The Comparative Studies of Foreign Policy

Perspectves on future, Ohio:…… Indicators of Crisis:
385-Beasley, Ryan .K , Hermann, Charles and Others, People and Processes in Foreign Policy Making: Insights from Comparative Case studies, Oxford: International Studies Association,2001.
386- Hermann, Charles , Janice Gross Stein And Others ,Resolve ,Accept, Or Avoid :Effect of Groups Conflict On Foreign Policy Decisions Policy Decisions.
387- ……..,The Synthetic Role of Decision Making Models in theories of Foreign policy: Bases for Computer Simulation…
388-……., The Comparative Studies of Foreign Policy : Perspectives on future…….

389- Ford, Jess. T,U.s. public Diplomacy: State Department and Broadcasting Board of Governos Expand Post-9 /11Efforts but Challenges Remain", USA: United states Government Accountability office,August23,2004.
390- Zorgbibe, Charles, L'avenir de la sécurité internationale, Paris :Presses de la fondation Nationale des sciences politiques, Janvier 2003.
391- Portes, Jaques, Une Generation Americaine de J.F.Kenedy a G.W.Bush, Paris :Armand Colin, Septembre 2004.
392- Duroselle, Jean-Baptiste et, Kaspi, André, Histoire des Relations Internationales de 1945 à nos jours, Tome 2, Paris: éditions Dalloz,12e Edition, Janvier 2001.

393-François Vergniolle De Chantal,Enjeux Politiques Et Diplomatie Aux Etats-Unis, France : Annuaire français des Relations Internationales.. - Kaspi, André et Durpaire, François et des Autres, La Civilisation américaine, Paris : Press Universitaires De France, Septembre 2004.
396- Portes, Jaque, Les Etats-Unis Aux xx Siècle, Paris :Masson et Armand éditeur,Septembre1997.
397- Gause, Georgy and Jill, crystal, « The Arab Gulf :will Autocracy Define the social Contract in 2015?", In:The middle East in2015, Washington :National Deffense University Press,first printing,Jully2002.
398- Huntington, Samuel P, Qui Sommes –nous? Identité nationale et Choc des Cultures, Traduit de L'Anglais (Etats-Unis) par Barbara Hochstedt, Paris :Odile Jacob,Novembre 2004.
399- Deutch, John and Others," National Security Consequences of U.S Oil Dependency",Independent Task Force Report,N58, Council on Forign Relations, with not date.

400- Kissinger, Henry, La Nouvelle Puissance Américaine, Traduit par :Odile Demage, France:Library Arthéme Fayard, Février2003.
401- Bouhon, Kassim, Stratégie et présence économique des Etats Unis au Maghreb, Bruxelles: Etude présente par le Centre des Etudes Economique, 2010.

ثالثا: الأطروحات والرسائل الجامعية:

288- بسيوني، إبراهيم حمادة، **دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي**، سلسلة أطروحات الدكتوراه (21)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، فيفري1993.

291- السيد، محمد السيد، **التحليل السياسي الناصري: دراسة في العقائد والسياسة الخارجية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدوكتوراه3 ، ط.2، مارس1987.

168- إدريس، محمد السعيد، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه(34)، ط.1، فبراير2000.

187- دعسان الهقيش، علي، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حركات الإسلام السياسي في العالم العربي (2001-2011)** ، تحت إشراف سعد فيصل السند، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، يناير2012.

205- عمراني، كربوسة، " **الحركة الإسلامية في الجزائر: دراسة حركتي مجتمع السلم والإصلاح الوطني**"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2006.

-كروي، كريمة، **الحركات الإسلامية والمشاركة السياسية في دول المغرب العربي، حالتي: الإصلاح الوطني في الجزائر والتوحيد والإصلاح في المغرب** "، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات مغاربية، د.صالح سعود مشرفا، كلية العلوم السياسية قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامع الجزائر،25 أكتوبر .2010

237- الزعنون، سليم محمد، **سياسة الإتحاد الأوروبي تجاه الحركات الإسلامية في المنطقة العربية: دراسة حالة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) 2001-2007**، نورهان الشيخ مشرفة وسعاد محمود، القاهرة: سلسلة أطروحات الدكتوراه 98، أطروحة قدمت لنيل درجة الدكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية بالاشتراك مع مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت، يناير .2011

238- سعدي، محمد، **مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (58)، ط،1، جوان 2006.

239- سليماني، محمد، " **مشاركة الحركة الإسلامية في السلطة: نموذج حركة حمس الجزائرية** "، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: الحركات الوطنية وتشكيلات الدولة في الجزائر وبلدان المغرب العربي، إشراف: د مصطفى مرضي، 2012- .2013

245- مخلوف، بشير، **موقع الدين في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر: دراسة في التمثلات السياسية لواقع التعددية الحزبية عند بعض المنتسبين للجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة (1989-1995)**، الزاوي مصطفى مشرفا ومقررا، وهران: مذكرة ليل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة السانية، وهران، 2012-2013.

- قطاف، تمام أسماء، " **دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية** " **حركة النهضة التونسية نموذجا**"، أ.د فرحاتي عمر مشرفا، بسكرة: شهادة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2012 -2013.

268- عقابي، خميسة، " **النفط في العلاقات الأمريكية – العربية: دراسة حالة الجزائر (1990-2014)**، بسكرة: مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية، عمر فرحاتي مشرفا، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، 2014-2015.

269- شريف، عادل منصف، **التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، خميس مليانة: مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، تخصص: تحليل السياسة الخارجية، شرقي محمود مشرفا ومقررا، قسم العلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة، جوان 2015.

- رباحي، أمينة، **التعاون والتنافس في العلاقات الأورو – أمريكية**، الجزائر: مذكرة لنيل شهادة الدوكتوراه في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007.

282- بوحبيلة، محمد لمين، **العلاقات الجزائرية الفرنسية 1999- 2009**، الجزائر: مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص: منظمات سياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2010.

ثانيا: المقالات

أ باللغة العربية

301- شكارة، أحمد عبد الرزاق،" الفكر الاستراتيجي الأمريكي والشرق الأوسط في النظام الدولي الجديد"، **المستقبل العربي**، العدد 170، أبريل1993.

304- عبد الخالق، عبد الله، "الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج العربي"، **المستقبل العربي**، العدد 299، يناير 2004.

306- ضميرية، عثمان جمعة، " المشروعية وأثرها في العلاقات الدولية "، **مجلة البيان**، العدد 183، يناير 2003.

207- غضبان، مبروك، " النظام الدولي الجديد "، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد الأول، 1994.

308- تارنوف، كورت، " قضية البيئة في السياسة الخارجية"، **السياسة الدولية**، العدد 112، أبريل 1993.

209- يوسف، حسين، " حقوق الإنسان الأساسية في زمن السلم والحرب "، **مجلة الصراط**، العدد الثامن، السنة الرابعة، جانفي 2004.

310- قرني، بهجت، " ماهي شروط صنع القرار الناجح؟: قراءة لحرب أكتوبر في عيدها الثلاثين "، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 154، المجلد38، أكتوبر2003.

212- رشوان، حسن، " الدبلوماسية...والأمن القومي"، **مجلة الدبلوماسي**، العدد 13، أبريل 1990.

313- الزهراني، أحمد خضير، " دور البيئة الجغرافية في السياسة الخارجية: دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية "، **مجلة الدبلوماسي**، العدد 15، جوان 1992.

314- عوض، عبد الفتاح، " مفهوم السياسة الخارجية والأداء الدبلوماسي"، **مجلة الدبلوماسي**، العدد 18، ديسمبر 1996.

315- عبد الغفار، هشام سليمان،" الارتباط الاستراتيجي بين حقوق الإنسان والأمن القومي الأمريكي: دراسة حول السياسة الخارجية الأمريكية "، **مجلة رواق عربي**، العدد 40 و 41، د.ت.ن.

316- زيد المرهون، عبد الجليل، " أمن الخليج والمتغير الأمريكي"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 328، جوان 2006.

317- عبد الفتاح، نبيل، " ما بعد 11سبتمبر والجماعات الإسلامية السياسية"، **الأهرام العربي**، العدد 324، 7جوان2003.

318- لعلالي ليلى، " كوندوليزا رايس ودبلوماسية الحروب "، **أسبوعية السياسي العربي**، العدد الأول، من 22 إلى 29مارس2005.

319- وليد عبد الحي، "علاقة السياسة الخارجية الأمريكية بالتحولات الديمقراطية في الوطن العربي"، **المستقبل العربي**، العدد 267، ماي 2001.

320-.....،" إيران: هل ثمة مخرج من المأزق النووي"، **تقرير الشرق الأوسط (المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات)**، العدد 51، فبراير 2006.

321- حيدر، أسعد، " غزو العراق: نهاية اتفاقية سايكس - بيكو "، **مجلة القرار**، العدد 38، سبتمبر2002.

322- الميلي محمد، " انفجارات 11سبتمبر أبعدت أمريكا عن العالم: عقلانية ايمانويل تود والإستراتيجية الأمريكية "، **مجلة الحدث العربي والدولي**، العدد 27، مارس2003.

323- الرنتاوي، عريب، " العراق وجواره بعد صدام حسين: تحديات الإصلاح الداخلي تتفاقم على وقع خطوات المارينز "، **مجلة الحدث العربي والدولي**، العدد 29، جوان2003.

324- الباقوري عبد العال، " الإصلاح بين احتياجات الداخل وضغوط الخارج: النظام العربي في مواجهة رياح التغيير "، **الحدث العربي والدولي**، العدد 45، جوان - جويلية2005.

325- عقبة، علي الصالح، " اللعبة الخطرة "، **مجلة القرار**، عدد مزدوج 36 - 37، أوت 2002.

326- الدرويش، قصي صالح، " العرب والحرب الأمريكية "، **الحدث العربي والدولي**، العدد 14، سبتمبر- أكتوبر2001.

327- كيندي، بول، " تأملات في القرن الأمريكي التالي؟ "، ترجمة: عيسى سعان، **مجلة الفكر السياسي**، العدد السادس، ربيع 1999.

328- خالد العواملة، " الإصلاح والديمقراطية من منظور أمريكي "، **أسبوعية السياسي العربي**، العدد الخامس، من 24 إلى 30أبريل2005.

329-....، موجز تقرير: " تقرير التنمية البشرية العربية2004 "، **أسبوعية السياسي العربي**، العدد العاشر، من 18الى 24أبريل2005.

330-.....، " إنشاء مركز وطني للحوار: قرار تاريخي "، **مجلة الأهرام العربي**، العدد 341، السبت 4 أكتوبر2003.

331- رزق، أمين، " وزير الخزانة الأمريكي يطالب بمراقبة أموال زكاة المسلمين "، **مجلة الأهرام العربي**، العدد 340، 27سبتمبر2003.

332- حتي ناصيف، يوسف،" التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الإقليمي العربي"، **المستقبل العربي**، العدد 165، نوفمبر 1992.

341- حسنين، توفيق إبراهيم، " العوامل الخارجية وتأثيرها في التطور الديمقراطي في الوطن العربي "، **المستقبل العربي**، العدد 349، مارس 2008.

342- اليوسف، يوسف خليفة، " عندما تصبح السلطة غنيمة: حالة مجلس التعاون الخليجي "، **المستقبل العربي**، العدد 351، ماي2008.

346- الدرويش، قصي صالح، " الجميع يتحدث عن التغيير في الأسابيع القادمة: السعودية – أسئلة ملحة واحتمالات مطروحة- "، **مجلة الحدث العربي والدولي**، العدد 15، كانون الأول2001.

347- منصف المرزوقي،" الصراعات السياسية ليست صراع الإسلام ضد النصارى واليهود: الجهاد على الطريقة الأمريكية ؟ "، **مجلة الحدث العربي والدولي**، العدد 26، فبراير2003.

-كاظم كاطع، سناء، " **المنطلقات الفكرية للحركة الإسلامية الجزائرية وجدلية العلاقة مع النظام السياسي**"، **مجلة دراسات دولية**، العدد،45، جامعة بغداد.

348- النجار، غانم، " واقع ومستقبل الأوضاع السياسية في دول الخليج "، **المستقبل العربي**، العدد 268، جوان2001.

349- عبد المنعم مسعد، نيفين، " صنع القرار في إيران والعلاقات العربية-الإيرانية "، **المستقبل العربي**، العدد 265، 2001/03/01.

350- ظافر، ناظم سلمان، "حول مستقبل الدور الإيراني"، **المستقبل العربي**، العدد 258، أوت 2000.

351- خلف محمد الجراد، " أبعاد الاستهداف الأمريكي للعرب في الفكر والسياسة "، **مجلة الفكر السياسي**، عدد مزدوج 18-19، ربيع – صيف2003.

352- طالب، محمد سعيد، " حروب الولايات المتحدة الأمريكية الاستباقية "، **مجلة الفكر السياسي**، عدد مزدوج 18-19، ربيع - صيف2003.

353- قدوري رزيق، سلطان،" الامبريالية الأمريكية أعلى أشكال الإرهاب "، **مجلة الفكر السياسي**، عدد مزدوج 18-19، ربيع - صيف2003.

354- صارم، سمير، " النفط العربي في الإستراتيجية الأمريكية "، **مجلة الفكر السياسي**، عدد مزدوج 18-19، ربيع - صيف 2003.

355- كميل، حبيب، " الهجوم القادم: فشل الحرب على الإرهاب والإستراتيجية الفضلى "، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 11، صيف 2006.

356- درويش، عيسى، " ملامح السياسة الأمريكية والمستجدات الراهنة وآفاقها المستقبلية "، **مجلة الفكر السياسي**، عدد مزدوج 11-12، خريف/ شتاء2001.

357- ترتريه، برينو، " أربعة أعوام لتغيير العالم: إستراتيجية بوش 2005-2008"، ترجمة: قاسم المقداد، **مجلة الفكر السياسي**، العدد 21، شتاء .2005

358- عبد الحليم المحجوب، " مبادرات إصلاح النظام العربي: الأسس والدوافع والخيارات المستقبلية "، **كراسات إستراتيجية**، العدد 133، 2003.

359- أبو طالب، حسن، " النظام العربي: تحديات ما بعد احتلال العراق "، **كراسات إستراتيجية**، العدد 122، السنة الثالثة عشرة، المجلد الثالث عشر،2003.

360- إسماعيل الملحم،" على رقعة الشطرنج الأمريكية "، **مجلة الفكر السياسي**، العدد 26، د. ت. ن.

361- المرهون، عبد الجليل، " أمن الخليج والمتغير الأمريكي "،_**برنامج الدراسات الإستراتيجية والدولية وحوار الحضارات**، مركز البحرين للدراسات والبحوث، العدد 21، 28سبتمبر2006.

362- شعيبي، عماد فوزي، " الدلالات الإيديولوجية والإستراتيجية للدعوة إلى الديمقراطية عند جورج بوش "، **دراسات إستراتيجية**، العدد الثاني، جوان2006.

363- عوض، هدى راغب، " نحو صياغة جديدة لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية: فترة رئاسة كلينتون "، **السياسة الدولية**، العدد 120، أبريل1995.

364- الطراح، علي، " تطور السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج "، **السياسة الدولية**، العدد 117، جوان 1994.

365- حماد، مدحت أحمد،" مظاهرات الطلبة في إيران وإعادة تشكيل العلاقة بين القوى السياسية "، **السياسة الدولية**، العدد 138، أكتوبر 1999.

366- عبد الشافي، عصام، " السياسة الخارجية الأمريكية: قضايا وإشكاليات "، **السياسة الدولية**، المجلد 40، العدد 160، أبريل2005.

367- كمال، محمد، " الفكر المحافظ والسياسة الخارجية لإدارة بوش الثانية "، **السياسة الدولية**، المجلد40، العدد 159، يناير2005.

368- أوتاواي مارينا،" سياسة بوش في الشرق الأوسط أمام مأزق متعددة الأبعاد والمكونات "، **المستقبل العربي**، العدد 338، أبريل 2007.

369- هوليس، روزمازي، " الإرهاب في الشرق الأوسط: الوسائل و الغايات"، **المستقبل العربي**، العدد 274، ديسمبر2001.

370- عبد السلام، محمد، " مستقبل الوجود العسكري الأمريكي في الخليج العربي "، **ملف الأهرام الاستراتيجي**، السنة التاسعة، العدد 101، ماي 2003.

182- شليغم، غنية،" الحركات الإسلامية من التطرف الديني إلى الاعتدال السياسي، دراسة سوسيو-سياسية"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد الثامن، جوان 2012.

216- الغنوشي، راشد، " إقصاء الشريعة والأمة: تداعيات خوف الفتنة "، **مجلة المنطلق**، بيروت، العدد 110، 1995.

231- الترابي، حسن، أولويات التيار الإسلامي لثلاث عقود قادمات "، **مجلة المستقبل الإسلامي** ، مركز دراسات المستقبل الإسلامي ، لندن، العدد الثاني ، نوفمبر 1991.

254- بوشنافة، شمسة وقبي، ادم، " إدارة النظام السياسي للعنف في الجزائر 1988-2000م "، **مجلة الباحث**، العدد الثالث، .2004

260- بشار، حسن يوسف وعفدو، وجيه علي، " مفهوم العنف عند الحركات الإسلامية (جماعة الإخوان المسلمين في مصر) أنموذجا "، **مجلة أبحاث كلية التربية السياسية**، المجلد 11، العدد الأول، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، العراق، د ت ن.

259- ....، " محاولة لفهم التوجه الإسلامي"، **تقرير المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات حول الشرق الأوسط**، العدد، 37، 02 مارس .2005

271- برجي، نسرين وبوعشة مبارك، " الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية وتطوير قطاع المحروقات بالجزائر"، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة سطيف، العدد الخامس، 2005.

273- مكيد، علي ومعوشي عماد، " الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية وآفاق التحول نحو اقتصاد السوق " ، **مجلة المستقبل العربي**، ع، 423، ماي 2014.

ب المقالات: باللغات الأجنبية

402-Justin Vaisse, "Les Etats-Unis Sans Wilson:LInterventionalisme Americain Aprés la guerre froide », Critique Internationale,N3,Printemps1999.

403- Charles Hermann,"Changing Course:when Governments choose Redirect Foreign Policy",International Studies Quarterly,Vol.34 ,Number 1,March 1990 .

404- Shaun Riordan,"Dialogue-B ased public Diplomacy:A New Foreign Policy Paradigm?",Discussion Papers in Diplomacy, etherlands Institute of International Relations,N.95,November 2004.
405- Howard H Lentner,Public Policy and Foreign policy Divergences ,Intersections ,Exchange" ,Review of Policy Research ,Volume 23, Number 1,2006.

406- Houchang Hassan-Yari, « Etude bibliographique :Une relecture des Relations Internationales de Post-Guerre Froide»,Revue d' Etude Internationales, Vol xxxIv,N2,Juin2003.
407- Houchang Hassan-Yari, » Etude bibliographique :Une relecture des Relations Internationales de Post-Guerre Froide »,Revue d Etude Internationales, Vol xxxIv,N2,Juin2003.
408- Glenn Palmer and Archana Bhandari, « The Investigation of substituability in foreign policy »,Journal of Conflict Resolution,Vol 44,N;1,February 2000.

409- Marina Ottaway, "Promoting Democracy in the Midle East:The problem of u.s Credibility", Middle East Series,N35,March2003.
410-Denis Lacone, « Ou est L'intérêt national des Etats-Unis ? »,Critique internationale,N 8,Juiet 2000.
411 -Francis Taylor, " La Politique Des Etats-Unis en Matière de Lute contre Le Terrorisme ", Dans : Terrorisme : Evaluation de la menace contre- mesures et Politique, Les Objectifs de La Politique Etrangère des Etats-Unis, Vol 6, N 3, Novembre 2001.

رابعا: النصوص والوثائق الرسمية

- بوتفليقة، عبد العزيز، الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية، في موقع وزارة الداخلية الجزائرية، 14 أوت 2005م، تاريخ زيارة الموقع: 04 / 12 / 2017م.

خامسا: المواقع الالكترونية

- قانون رقم 99 - 08 ، المؤرّخ في 29 ربيع الأوّل عام 1420 هجرية، الموافق 13 جويلية سنة 1999، يتعلّــق باستعادة الوئام المدنيّ. على الرابط الالكتروني:

http://www.el-mouradia.dz/arabe/algerie/Histoire/wconcorde.htm

- أشرف محمد كشك، " تنظيم القاعدة حلقة جديدة للتوتر بين واشنطن وطهران "،
http://www.ahram.org.eg/aspss/ahram/2001/1/1/CRN39.HTM.

- سليمان، محمد " ملاحظات أولية: الإسلاميون والتحديات السياسية القادمة "، على الرابط الالكتروني:

www.alasr.ws/indexae7f.html 2003/07/19

– الشيخ العلي، حامد عبد الله، " عشرة تحديات ستواجه الحركة الإسلامية في المرحلة المقبلة "، على الرابط الالكتروني:

www.alasr.ws/indexae7f.html 2003/09/19

فهرس الموضوعات:

المحتويات: الصفحة

مقدمة:.....(أ- م)

الفصل الأول: الدراسة النظرية للسياسة الخارجية.....ص، 20

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية.....ص، 21

المطلب الأول: السياسة الخارجية: التعريف.....ص، 21

المطلب الثاني: خصائص السياسة الخارجية وأنماطها.....ص، 32

المطلب الثالث: أهميتها ومحدداتها.....ص، 37

المبحث الثاني: أهداف وقضايا السياسة الخارجية وكيفية صياغتها وتنفيذها.....ص، 47.

المطلب الأول: أهدافها.....ص، 47

المطلب الثاني: مؤسسات ووسائل إعداد السياسة الخارجية وتنفيذها.....ص، 52

المطلب الثالث: قضايا السياسة الخارجية وتخطيطها.....ص، 64.

المبحث الثالث: الاتجاهات والأطر النظرية في دراسة السياسة الخارجية.....ص، 68

المطلب الأول: المداخل والاتجاهات النظرية الكلاسيكية في دراستها.....ص، 68.

المطلب الثاني:الاتجاهات الحديثة في دراسة.السياسة الخارجية.....ص، 83

الفصل الثاني: الحركات الإسلامية نظريا (فكريا).....ص، 92

المبحث الأول: الحركات الإسلامية: النشأة، التطور والمفهوم.....ص، 93

المطلب الأول: نشأتها وتطورها وأهم روادها.....ص، 93

المطلب الثاني: مفهوم الحركة الإسلامية:.....ص، 99

المطلب الثالث: المفاهيم المصاحبة للحركات الإسلامية.....ص، 103
المطلب الرابع: تصنيف الحركات الإسلامية وتقسيماتها.....ص، 108
المبحث الثاني: خصائص الحركات الإسلامية وأهدافها وموقفها من الديمقراطية ومبادئها...ص، 113
المطلب الأول: خصائص الحركات الإسلامية .....ص، 113
المطلب الثاني: أهداف الحركات الإسلامية.....ص، 116
المطلب الثالث: موقف الحركات الإسلامية من القيم الديمقراطية.....ص، 118
المبحث الثالث: أساليب وطرق العمل السياسي للحركات الإسلامية ودورها.....ص، 120
المطلب الأول: العمل السلمي كطريقة للتغيير السياسي والاجتماعي.....ص، 120
المطلب الثاني: العنف كأسلوب للتغيير السياسي والاجتماعي.....ص، 123
المطلب الثالث: دور ومهمة الحركات الإسلامية.....ص، 125
المبحث الرابع: التحديات والصعوبات التي تواجه الحركات الإسلامية وتقييم دورها.....ص، 128
المطلب الأول: التحديات الداخلية.....ص، 128
المطلب الثاني: التحديات والعراقيل الخارجية.....ص، 130
المطلب الثالث: تقييم دور الحركات الإسلامية (الانجازات والسلبيات).....ص، 134
الفصل الثالث: واقع الحركات الإسلامية في الجزائر.....ص، 140
المبحث الأول: نشأتها ومنطلقاتها الفكرية.....ص، 14
المطلب الأول: نشأتها وتطورها.....ص، 143

المطلب الثاني: المنطلقات الفكرية للحركة الإسلامية الجزائرية.....ص، 146
المبحث الثاني: العوامل التي ساعدت على بروز الحركات الإسلامية وأبرز تنظيماتها.....ص،153
المطلب الأول: العوامل المساعدة على ظهورها.....ص، 153
المطلب الثاني: أهم تنظيماتها.....ص، 156
المبحث الثالث: طبيعة العلاقة بين الحركات الإسلامية والنظام السياسي الجزائري.....ص، 168
المطلب الأول: أسلوب الحوار والاعتدال.....ص، 168
المطلب الثاني: المواجهة والعنف.كطريقة للتعامل بين الحركات الإسلامية والأنظمة السياسية ص، 172
المبحث الرابع: الأزمة الأمنية الجزائرية.....ص، 181
المطلب الأول: أسبابها ونتائجها.....ص، 181
المطلب الثاني: الحلول الأمنية والسياسية لحلها (ميثاق السلم والمصالحة الوطنية).....ص، 186
الفصل الرابع: مميزات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11سبتمبر 2001.....ص، 206
المبحث الأول: ملامح السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية والإسلامية واستراتيجيها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.....ص، 206
المطلب الأول: ملامح السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية والإسلامية.....ص، 206
المطلب الثاني: الإستراتيجية الأمريكية الجديدة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.....ص، 210
المبحث الثاني: الإرهاب الدولي والتسلح كقضايا للسياسة الأمريكية.....ص، 212

المطلب الأول: الإرهاب الدولي كقضية للسياسة الأمريكية.....ص، 212
المطلب الثاني: التسلح كقضية والتهديدات كوسيلة من وسائل السياسة الأمريكية.....ص، 218
المبحث الثالث: الديمقراطية وحقوق الإنسان كقضايا للسياسة الأمريكية وردود أفعال الجزائر.وعدد من الدول العربية والإسلامية تجاهها.....ص، 225
المطلب الأول: الديمقراطية وحقوق الإنسان كقضايا للسياسة الأمريكية.....ص،225
المطلب الثاني: مسار الإصلاحات السياسية والاقتصادية في الجزائر وعدد من الدول العربية والإسلامية.....ص، 236
المطلب الثالث: ردود أفعال الجزائر وعدد من الدول العربية والإسلامية حول مشاريع الإصلاحات الأمريكية.....ص، 237
المبحث الرابع: النفط كمحدد للسياسة الأمريكية والإصلاحات الاجتماعية والثقافية وردود الأفعال العربية والإسلامية.....ص، 240
المطلب الأول: النفط كمحدد للسياسة الأمريكية تجاه الجزائر والدول العربية والإسلامية النفطية.....ص، 240
المطلب الثاني: الإصلاحات الاجتماعية والثقافية.....ص، 252
المطلب الثالث: ردود أفعال الدول العربية والإسلامية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية....ص، 256
المبحث الخامس: المبحث الرابع: آثار أحداث 11 سبتمبر 2001م على الحركات الإسلامية والثورات العربية
.....ص، 258
المطلب الأول: آثار أحداث 11 سبتمبر 2001م على الحركات الإسلامية.....ص، 258
المطلب الثاني: المواقف الأمريكية من القضايا الإقليمية والدولية وردود أفعال عدد من الدول العربية والإسلامية والحركات الإسلامية على تلك المسائل.....ص، 275
خاتمة.....ص، 315
الملاحق.....ص، 323
قائمة المراجع.....ص، 339

الملخص

يمكن القول بأن السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11سبتمبر 2001م، قد أثرت في عمل ونضال الحركات الإسلامية، وذلك من خلال الضغوطات عليها، وعلى الدول العربية والإسلامية لتجفيف منابع الإرهاب والتطرف، وذلك من خلال التدخل حتى في حرية المعتقد، وضرورة إصلاح المنظومة التربوية وحذف الآيات التي تنص على الجهاد، والتضييق على الجمعيات الإسلامية التي تساعد المحتاجين والفقراء، والتي اعتبرتها الولايات المتحدة الأمريكية بأنها ترعى الإرهاب وتدعمه، فالولايات المتحدة الأمريكية كانت تدعم ولا تزال الحركات الإسلامية التي تدعم المصالح الأمريكية وأهدافها، والعكس صحيح، كل حركة إسلامية تقف كحجر عثرة أمام المصالح والتوجهات الأمريكية حتى لو وصلت للسلطة عن طريق انتخابات حرة ونزيهة، تتعرض للمضايقات وحتى المقاطعة وعدم الاعتراف، بل وحتى تصنيفها على لائحة التنظيمات الإرهابية، وهذا ما ينطبق على حركة حماس الفلسطينية في 2006، وحركة الإخوان المسلمين في مصر في 2013، والضغوطات والتهديدات الأمريكية لبعض الدول العربية والإسلامية بسبب مواقفها من عدد من القضايا الإقليمية والدولية كالقضية الفلسطينية وغيرها.

في ما يتعلق بالجزائر، فمن جهة كانت الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، تتعاون أمنيا واستخباراتيا مع الجزائر لمحاربة الإرهاب، لكن قبل الأحداث كانت توفر الملاذ الآمن وتأوي قادة الحزب المنحل أي الجبهة الإسلامية للإنقاذ والحظر الغربي بعدم توريد السلاح للجزائر منذ بداية الأزمة الأمنية بحجة أن قوات الأمن الجزائرية، تستخدم العنف والقوة المفرطة في حق الجماعات المعارضة.

وبالتالي، سياسة الكيل بمكيالين، فهي تغض الطرف عن حقوق الإنسان وحرياته في مواضع، وتدافع عنها في مواضع أخرى عندما لا يتعارض ذلك مع مصالحها وأمنها القومي.

Résumé

On peut dire que la politique étrangère américaine après les événements du 11 Septembre 2001, a affecté le travail et la lutte des mouvements islamiques, en faisant pression sur eux, et sur les pays arabes et islamiques à tarir les sources du terrorisme et de l'extrémisme, par l'intervention même dans la liberté de croyance, Et la nécessité de réformer le système éducatif et la suppression des versets qui prévoient le djihad, et les restrictions sur les associations islamiques qui aident les nécessiteux et la pauvreté DONC, qui considère les Etats-Unis en tant que sponsor du terrorisme et soutenu par les États-Unis d'Amérique soutenait et encore les mouvements islamiques qui soutiennent les intérêts et les objectifs américains, et vice-versa, chaque mouvement islamique représente une pierre d'achoppement pour les intérêts de l'Amérique et les directions, même si vous venez au pouvoir par des élections libres et équitables, être victime de harcèlement et même le boycott et la non-reconnaissance, et même classés sur la liste des organisations terroristes, et cela s'applique au mouvement h Palestiniens S en 2006, et le mouvement des Frères musulmans en Egypte en 2013, et les pressions américaines et de menaces pour certains pays arabes et islamiques en raison de leurs positions sur un certain nombre de questions régionales et internationales de Palestiniens Kalqdah et d'autres.

En ce qui concerne l'Algérie, d'une part, les États-Unis après les événements du 11 Septembre 2001, la sécurité de coopération et de renseignement avec l'Algérie pour lutter contre le terrorisme, mais avant que les événements qu'ils offrent un refuge et la maison aux dirigeants du parti dissous de tout Front islamique du salut et l'embargo occidental contre la fourniture d'armes en Algérie depuis le début de la crise de la sécurité Au motif que les forces de sécurité algériennes utilisent la violence et la force excessive contre les groupes d'opposition.

Ainsi, la politique des doubles standards, ils se tournent les yeux sur les droits de l'homme et des libertés dans les positions et les défendre ailleurs quand ils ne sont pas en conflit avec ses intérêts et la sécurité nationale.

Abstract

It can be said that US foreign policy after the events of September 11, 2001, affected the work and struggle of Islamic movements, putting pressure on them, and Arab and Islamic countries to dry up the sources of terrorism and terrorism. extremism, through intervention even in freedom of belief, And the need to reform the education system and the suppression of the jihad-related verses, and the restrictions on Islamic associations that help the needy and poverty, which considers the United States as a sponsor of terrorism and supported by the United States of America supports and still supports Islamic movements that support American interests and goals, and vice versa, every Islamic movement represents a stumbling block for America's interests and directions, even if you come in power through free and fair elections, being a victim of harassment and even boycott and non-recognition, and even placed on the list of terrorist organizations, and this applies to the movement h Palestinians S in 2006, and the movement of Muslim Brotherhood in Egypt in 2013, and US pressures and threats to some Arab and Islamic countries because of their positions on a number of regional and international issues of Kalqdah Palestinians and others.

With regard to Algeria, on the one hand, the United States after the events of September 11, 2001, security cooperation and intelligence with Algeria to fight terrorism, but before the events they offer a refuge and home to the leaders of the dissolved party of any Islamic Salvation Front and the Western embargo against the supply of weapons in Algeria since the beginning of the security crisis On the grounds that the Algerian security forces use violence and excessive force against opposition groups.

Thus, the policy of double standards, they turn their eyes to human rights and freedoms in positions and defend them elsewhere when they are not in conflict with its interests and national security.